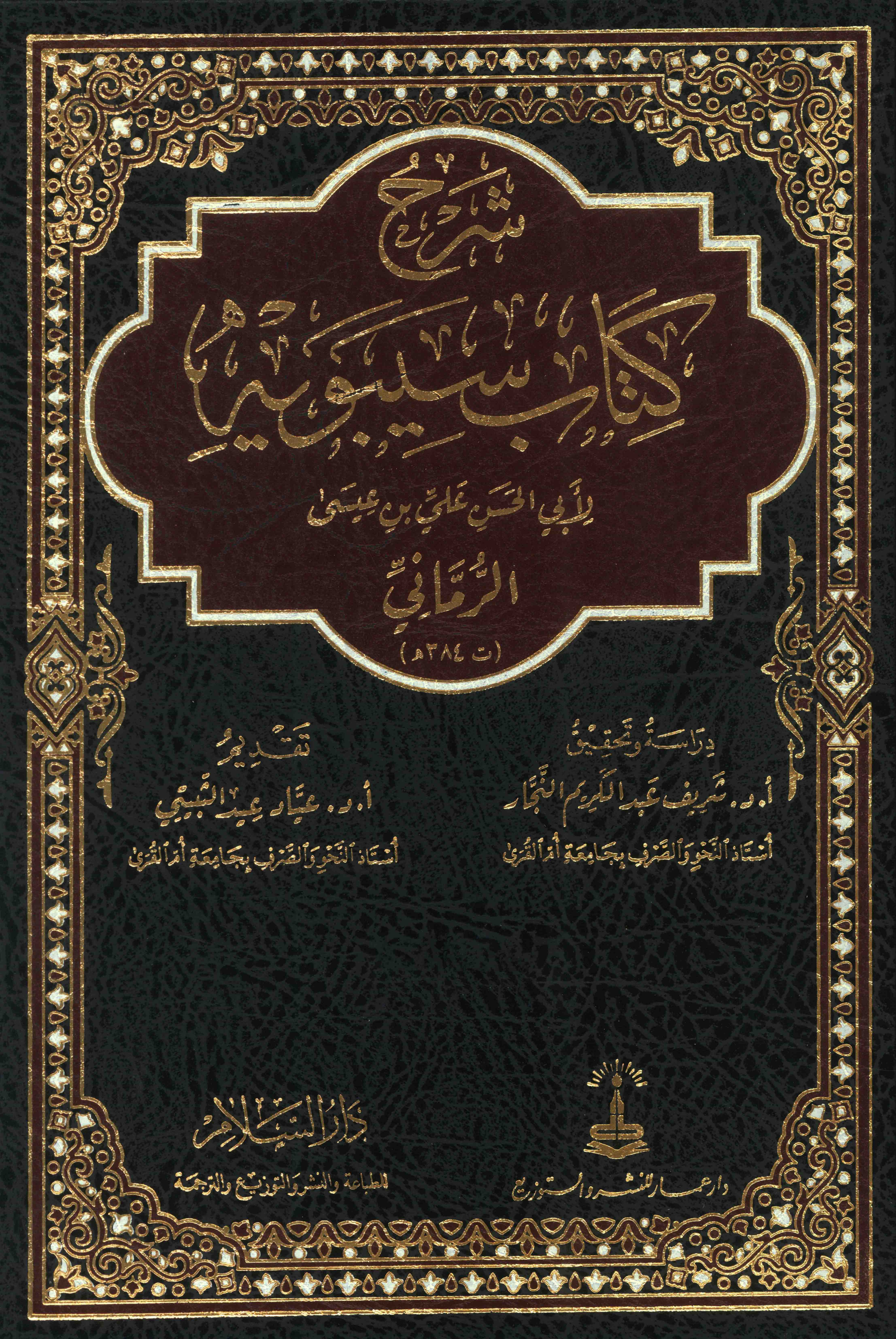
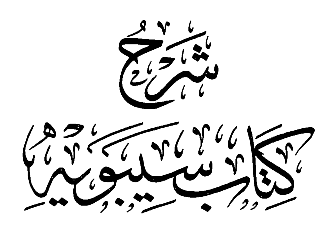


شرح
كتاب سيبويه
لأبي الحسن علي بن عيسى
الرماني
(ت ٣٨٤هـ)
دراسة وتحقيق
أ. د. شريف عبد الكريم النجار
أستاذ النحو والصرف بجامعة أم القرى
تقديم
أ. د. عياد عيد الثبيتي
أستاذ النحو والصرف بجامعة أم القرى
دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة
دار عمار للنشر والتوزيع

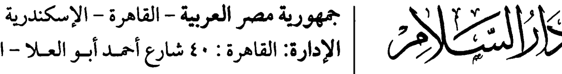

شرح
كتاب سيبويه

الطبعة الأولى

١٤٤٢هـ / ٢٠٢١م

أبو الحسن، علي بن عيسى بن علي بن عبد اللّٰه،
الرماني، ٩٠٨ - ٩٩٤م.
شرح كتاب سيبويه: لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني/
دراسة وتحقيق: شريف عبد الكريم النجار؛ تقديم: عياد
عيد الثبيتي - القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع
والترجمة، ٢٠٢١.
٤٠٠٠ ص، ٢٤ سم.
تدمك: ١ - ٥٦٦ - ٧١٧ - ٩٧٧ - ٩٧٨
١ - اللغة العربية - النحو.
٢ - سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء،
أبو بشر، ٧٦٥ - ٧٩٦م.
أ - النجار؛ شريف عبد الكريم (دارس ومحقق).
ب - عيد الثبيتي، عياد (مقدم).
ج - العنوان. ٤١٥,١

بطاقة فهرسة
فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة المصرية العامة لدار
الكتب والوثائق القومية - إدارة الشؤون الفنية



دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة
ش.م.م

تأسست الدار عام ١٩٧٣م وحصلت على جائزة أفضل ناشر للتراث لثلاثة أعوام متتالية ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١م هي عمر الجائزة تتويجًا لعقد ثالث مضى في صناعة النشر حينها.



جمهورية مصر العربية - القاهرة - الإسكندرية

الإدارة: القاهرة : ٤٠ شارع أحمد أبو العلا - المتفرع من شارع نور الدين بهجت - الموازي لامتداد شارع مكرم عبيد - مدينة نصر.
هاتف: ٢٢٨٧٣٢٤٦ - ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٤١٥٧٨ - فاكس: ٢٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢ +)

المكتبة: فرع الأزهر: ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي - هاتف: ٢٥٩٣٢٨٢٠ (٢٠٢ +)

المكتبة: فرع مدينة نصر: ١ شارع الحسن بن علي متفرع من شارع علي أمين امتداد شارع مصطفى النحاس - مدينة نصر - هاتف: ٢٠٨٠٢٨٧٦ - فاكس: ٢٠٨٠٢٦٨٠ (٢٠٢ +)

المكتبة: فرع الإسكندرية: ١٢٧ شارع الإسكندر الأكبر - الشاطبي بجوار جمعية الشبان المسلمين - هاتف: ٥٩٣٢٢٠٥ - فاكس: ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٣ +)

بريديًّا: القاهرة: ص.ب ١٦١ الغورية - الرمز البريدي ١١٦٣٩

البريد الإلكتروني: info@daralsalam.com

مكتبتنا على الإنترنت: www.daralsalam.com



شرح كتاب سيبويه

لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني

الرُّمَّانِيّ

(ت ٣٨٤هـ)

دراسة وتحقيق

أ. د. شريف عبد الكريم النجار

أستاذ النحو والصرف بجامعة أم القرى

تقديم

أ. د. عياد عيد الثبيتي

أستاذ النحو والصرف بجامعة أم القرى

المجلد الأول



دار عمار للنشر والتوزيع

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

بسم الله الرحمن الرحيم

فِهرِسُ المَوضُوعَاتِ

* * *
* *
*

تَقـدِيم

بقلم أ. د. عَيّاد الثّبيتي

الحَمْدُ للَّـهِ ربِّ العالمينَ، والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلَى خَاتمِ الأنبياءِ والمُرسَلِينَ، نَبِيِّنا مُحَمّد، وعَلَى آلِـهِ وصَحْبِهِ أَجْمَعِين.

وبَعْدُ:

فإنَّ أَبَا الحَسَنِ عَليَّ بنَ عيسى الرُّمّانِـيَّ أَحَدُ أَبـرَزِ النّحاةِ فـي القَرْنِ الهِجْريّ الرّابعِ، وهـو القَـرْنُ الّذي اكْتَـمَلَ فِيـهِ بِناءُ الفِكْـرِ النّحْـويّ العَـرَبِيِّ، ورَسَخَت أُصـولُهُ، وأَينَعت ثِـمَارُهُ، وشَرْحُهُ كِـتابَ سِيبَويه أَحَـدُ أَشْهرِ شُروحِ الكِتابِ، يُقْرَنُ بِشَرْحِ أَبِي سَعيد السّيرافيّ، وتَقْصُرُ عَنهُما تَعليقَةُ أَبِي عَلِيّ الفَارِسيِّ.

وقَدْ طَالَ انْتِظَارُ العُلَماءِ والبَاحِثِين الحُصُولَ عَلَيهِ مَطْبُوعًا كَاملًا، وقَدْ كَانَ الدّكتور مازن المبارك شُغِلَ بِهِ مُنذُ نَحوِ نِصْفِ قَرنٍ، وكَتَبَ عَنه دراسةً جَيّدةً، كَانت رِسالَـتَهُ لِـنَيلِ درجة الدّكتوراه بكلّيّـة الآدابِ بِجـامِعَـة القَاهرة، وعنـوانها « الرّمانِيُّ النّحويُّ في ضوءِ شرحِهِ لِكتابِ سِيبويـهِ »، وطُبِعت فـي بَيـروت سنة (١٩٧٤م) مُضَمّنَـةً أجزاءً مُحققّةً من الكتابِ.

وحَقّقَ الدّكتور المتولي رمضان الدّميريّ ﵀ قطعةً من الصّرف طُبِعت في مصر سنة (١٤٠٨هـ)، ثُمَّ حَقَّقَ قِطْعَةً صَغِيرةً من أوّل الكتابِ، ونَشَـرَها سنـة (١٤١٣هـ) بمصر أَيضًا، واشتَغَلَ عَدَدٌ من الباحِثِينَ بتحقيق أَجْـزاءٍ أُخَرَ مِن الكِتابِ في رسائلَ عِلميّـةٍ لِنَيلِ دَرجَةِ الدّكتوراه في جَامِعاتٍ مُختلفةٍ يَصْعُبُ الإفَادةُ منها مُجْتَمِعةً في آنٍ وَاحِدٍ؛ ولِذا سَرّني إِقْدامُ الصّديق الدكتور شريف النّجّار عَلَى إخراجِ الكِتابِ.

وللدّكتـور شريف النّـجّارِ فـي تَحقيـقِ كُـتبِ النّحـوِ والصّرفِ جُهـودٌ مَذْكورةٌ مَشكُورةٌ، غَيْـرَ أَنّي أشفقتُ عَلى الصّديق الكَرِيمِ عِندَما حَدّثني عَن عَزْمِهِ عَلَى ذلك، فالكِتابُ كَبيرٌ يَحتاجُ وقـتًا طويلًا في العِنَايَـةِ بِهِ وتَحقِيقهِ تَحقِيقًا يَليقُ بِمِثلِهِ مِن المَصادِرِ

المَاتِعةِ مع تَـزاحُم الشّواغِلِ مِن أَعباءِ التّدريسِ والصَّوارفِ المختلفةِ الكثيرةِ، والدّكتور شريف نَمطٌ عَزِيزٌ؛ فهو يَـقومُ بِنفسهِ بِنسخِ مَا يُحقّـقُ وضَبطه ورَقنِـهِ على الحَاسُوبِ، وقَد تَهيّـأ لَه تَحقيـقُ الكِتابِ مُعتَمدًا نُسَخًا ثلاثًا، يُـكمّلُ بَعضُها بَعضًا مع ما في بَعضِها مِن اخْتلاف، وجَاءَ تَحقيقه في ثمانية أسفارٍ، في آخرها فهارسُ مفصّلةٌ للكتاب.

وقَد بذلَ وُسعَه في عَملِهِ، فضَبطَ مِن نَصّهِ مَا يَحتاجُ إلى ضَبطٍ، ورَبَطهُ بِمصَادِرِه، وأشَارَ إلى آراءِ الرّمانيّ فيهِ الّتي ذَكَرها العلماء بَعده في مَصادرَ كثيرةٍ، وخرّجَ شَواهِدَهُ تَخريجًا جَيّدًا نَـبَذَ فيهِ التّـكثّـرَ في تعدادِ المصادر، وتَرجَم للأعلامِ في إيجازٍ وافٍ. فأَتاحَ بذلِكَ الإِفادَةَ مِن شَرحٍ شَهيرٍ مِن شُرُوحِ كِتابِ إمامِ العربيَّةِ (سِيبَويه)، كنّا نَظُنّه مُستغلقًا صَعبًا، تأثُّـرًا بأقوالٍ جَانَـبَت الصّوابَ نُسِبَت إلى أَبِي عليّ الـفارِسِيّ، وإلـى بَعضِ تلامِيذِهِ، تَدّعي أَنّ الرّمّانِـيَّ لَيسَ مَعـه مِن النّحوِ شَـيءٌ، وأَنَّ النُّحاةَ في ذلكِ الوقتِ ثَلاثةٌ: نَحويٌّ يُفْهَمُ كلامُه كُلّه، وهو السّيرافيُّ، ونَحويٌّ يُفهَمُ بَعضُ كَلامِهِ، وهو أبو عليّ الفارسِيّ، ونَحويٌّ لا يُفهَمُ من كَلامِهِ شَيءٌ، وهو أبو الحَسَنِ الرّمّانِيّ. وقِـرَاءةُ شَرحِ الرّمّانِيّ كَاشِفةٌ أَنّ ذلك لا حَقيقَةَ لَه، مُبيّـنَـةٌ أَنّ لهُ مَنزِلةً رَفيعَـةً بينَ شُروحِ الكتابِ.

وهو يبدأ بِمسائلِ البابِ، أي: الأسئلةُ الّتي سيُجيبُ عَنها فيه، يبدأ بها ثُمَّ يُعْقِبها بالجَوابِ عَن كلّ تلك الأسئلةِ شَارحًا موجّهًا مُعلّـلًا في بيانٍ لا يتّسمُ بما وَصَموهُ بِهِ مِن اسْتِغلاقٍ وصُعوبَةِ فَهمٍ، ولا يَعني ذلك خُلوّه من آثَارِ ثَقافَتِه الكَلامِيّةِ الوَاسِعةِ عَلَى نَحـوٍ لا يَبعدُ كَثيـرًا عَـن آثارِها في كَلامِ مُعاصِريه كالسّيرافيّ والفَارِسِيِّ.

واللَّهَ أسأَلُ في خِتامِ هذه الكَلِمةِ الموجزَةِ أنْ يَجزِيَ المحقّقَ الجادّ الدكتور شريف النّجّار - المعتكِفَ في محرابِ التّـراثِ ينفُضُ الغبارَ عَن دُرَرِه - من الخَيرِ أجزَلَـهُ، وأن يَمدَّ في عُمرِهِ في صِحّـةٍ تُعينُـهُ على مزيـدٍ مِنَ العَطاءِ الجـيِّد.

وكتبه

أ. د. عيّاد الثّبيتي

لخمسٍ خلون من رجب عام ١٤٤٠هـ

بضاحية الشرائع - مكة المكرّمة

مُقَدِّمَةُ المُحَقِّقِ

الحمد للَّـه رب العالمين، والصلاة والسّلام علـى رسوله الأميـن، محمد بن عبد اللَّـه، وعلى آلـهِ الأَتقياء المستنين بسنتـه المتبعين شريعته، وصحبـه الأبرار الّذين قاموا بأمر هذا الدين فنشروه، وعلى من اتبع سنّة نَبيّنا ونهجه إلى يوم الدين.

وبعد:

فإنّ علم العربيّـة مِن أشرف العلوم وأعظمها وأدقها، فهو علم قد عرفت له أصـولٌ وقواعد ثابتة لا تتغير، وهذا يعود إلى أن هذا العلم قد وضع لخدمة كتاب اللَّـه وسنة نبيه، وما كانَ هذا شَأنه فقد اهتمّ به علماء هذه الأمة، وعُنوا بأصوله وقواعده لِكَي يَتناسبَ مع العلوم الشريفة الّتي بيّنت لَنا أسرار هذا الدين كالفقه وأصوله، وعلم الحديث وأنواعه، والتّفسِير وأشكاله، فكان علم العربية لا يقلّ في الرّعاية بِهِ عَن هذه العلوم، فكان فيه ما فيها من استدلال بالسماع والقياس والتّعليل وغَير ذلك من الأصول.

ويعدّ التّعليل واحدًا من هذه الأصول التي اشتركت فيها هذه العلوم التي قامت بأمر بيان أحكام هذا الدين، فهو واحدٌ من أهم أصول الأحكام الفقهية، فبيان العلة يرتبط بالمعلول من حيث الوُجودُ والعَدَمُ، وكذلك العلة في الحكم النحوي تقوم على بيان المعلول، وهو التركيب أو البنية النّحوية أو الصرفية، فالـتّعليلُ فـي النّحو يعمل على بيان وَجـه جواز التركيب أو منعه، كما هو في الأحكام الفقهية.

وكان الرّماني ممّن شهر عنه تناول هذا الأصل، حتّى إنّ كثيرًا من العلماء قد هاجموه لاهتمامه بالمنطق والتعليل، وكان منهم أبو حيان الأندلسـي، فنـقل عن علماء المغرب التحذيرَ من تعاليل الرماني، فقال[1]: « ولقد كَـان بعضُ شيوخنا من أهلِ المغـرب يـقول: إيـاكم وتعاليل الرُّمانـيِّ والوراقِ ونظرائهما، وكثيـرًا مَا

---

(١) منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ٢/ ٧٨٤.

شحنت الكتبُ بالأَقيسة الشبيهة والعللِ القاصرة، وهي التي لا يعجز عن إبداء مثلها من لهُ أدنى نظرٍ في الحالة الرَّاهنَة، ولا يحتاجُ في ذلك إِلى إِمعان فكرٍ، ولا إِكداد بصيرةٍ، ولا حث قريحةٍ »، وكان قبلهم أبو علي الفارسي الّذي كان يرى أنّه يمزج النحو بالمنطق، حتى إنه قال: « إن كان النحو ما يقول الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء »، ومع هذا فإنّ أهل المنطق أنكروا أن يكون منهج الرماني هو منهج المناطقة، قال التوحيدي في البصائر: « فقال المتكلِّمون: ليس فنه من الكلام فننا، وقال النحويون: ليس شأنه في النحو شأننا، وقال المنطقيون: ليس ما يزعم أنه منطق منطقًا عندنا؛ وقد خفي مع ذلك أمره على عامة من ترى »[1]، ولذلك أرى أنّ منهج الرماني كان يعتمد على تبيين الحكم النحوي ببيان أسباب الجواز أو المنع، لكنه ليس منطقًا خالصًا، وإنما هو شبيهٌ بما عند أهل الفقه.

وقد بان منهجه في التعليل وتفكيره النحوي في شرحه لكتاب سيبويه، فغايته من هذا الشرح كانت بيان ما يجوز في التراكيب وما يمنع، وصرَّح بذلك في مقدمة كل باب، فكان يبدأ الباب النحوي بقوله: « **الغرض فيه أن يبين ما يجوز في هذا الباب وما لا يجوز فيه** »، وهذه المقدمة في تفسيره لكتاب سيبويه تجعلني أقرن بين هذا الشرح وبين كتاب آخرَ له اسمه: « أغراض سيبويه »، ولعلهما يكونان كتابًا واحدًا لا كتابين، فغاية الرماني من شرحه لكتاب سيبويه هو بيانُ الغرضِ كما هو واضح في مقدمة كل باب، وممّا يوضِّح منهجه في التعليل أيضًا: **أول سؤال يبدأ به كل باب نحوي، وهو (ما الّذي يجوز؟ وما الّذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟)**، فهو يبحث في تبيين التراكيب النحوية من حيث الجواز والمنع، وتعليلهما.

فكان لشرحه كتاب سيبويه قيمة وأهمية كبيرتان، فهو يكشف لنا عن منهج الرماني في البحث النّحوي وعلاقته بالمنطق، إنْ كانت هناك علاقة، فكان منهجه وحيدًا بين مناهج أقرانه في عصره كالسِّيرافيِّ والفارسيِّ، فهذا الكتاب يكشف عن التّجنّي عليه، ويكشف عن منهجه الّذي ينبغي أن ينسَب له.

---

(١) البصائر والذخائر ١/ ١٤٥.

ومما يدفع إلى الاهتمام بهذا الكتاب: أن صاحبه قد وجد في عصر كان فيه كثير من علماء العربية المعروفين بمصنفاتهم في هذا الفن، فقرنه قرنٌ ازدحم بالمناهج العلمية وأصحابها، وهو وإن كان مشهورًا حتى إنهم قد جعلوه في طبقة السيرافي والفارسي، إلا أنّ المعلوم المنشور من كتبه ومصنفاته قليل، فهي غير موجودة بين يدي الباحثين حتى يتعرفوا عليه وعلى منهجه، ويكشفوا عن علم هذا الرجل وتفكيره النحوي.

وتأتي أهمية هذا الكتاب أيضًا: من أهمية الكتاب المشروح، فهو شرح لكتاب سيبويه، وهذا هو ما اعتمد عليه كل من جاء من نحاة العربية بعده، وبنوا عليه تفكيرهم، فكل من بعد سيبويه لا يخرج عما جاء به إلا في القليل، والرمّاني واحدٌ من الذين اهتموا بهذا الكتاب، وله أكثر من مصنف له علاقة به، ومن أشهرها هذا الشرح، وهو شرحٌ متفردٌ في منهجه وطريقة شرحه.

وقد حُقّقَ هذا الكتاب في عدة مواضع، منها ما هو في رسائل جامعية محفوظة، لكنها بعيدة عن أيدي الدارسين، ومنها ما هو موجود في كتاب أ. د. مازن المبارك (الرماني النحوي) وهو ما يتعلق بموضوع الاستثناء، ومنها كتاب قام بنشره بتحقيقه الدكتور الدميري، وهو جزء صغير تناول موضوع النسب فقط، لكن الكتاب بهذا الشكل بقي أشتاتًا لا جامع بينها، ويصعب على الباحث الربط بينها، **فكان لزامًا عليّ أن أَعمل على تحقيق هذا الكتاب وإخراجه كتابًا كاملًا من أوله إلى آخره، غير مقطّع ولا مشتّت**، فروحُ الكتاب وروح صاحبه في كماله، وليست في أجزائه، كما أنّ نشره كاملًا يتيح الفرصة للباحثين في الكشف عن كثير من الدراسات الّتي تتعلّق بفكر الرمّاني النّحوي، وحقيقة النّحو عنده، والشواهد الّتي أضافها، والتعليلات الّتي يُظَنُّ انفراده بها.

وأرجو أن تكون هذه المحاولة في تحقيق هذا الكتاب وإخراجه قدْ أعطتْ هذا الموضوع حقهُ، كما أرجو أن يفيد منه الباحثون في دراساتهم النحوية فيفتح لهم آفاقًا جديدة في البحث النحوي.

وختامًا: هذا جهدي قدمت فِيه ما أقدرني اللَّه على تقديمه، وإنني لَأُرحِّب بأيِّ نقد

مفيد، كما أرجو أن يغفر لِـي ربُّ العالمين مَا في هذا البحث منْ نقصٍ وزَللٍ.

والحمد للَّـه رب العالمين

أ. د. شريف عبد الكريم النَّجَّار

الأول من محرّم لعام ١٤٣٩هـ

الدِّرَاسَةُ

الرُّمانيُّ النَّحويُّ
حياته وآثاره

اسمه ومولده[١]:

هو أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد اللَّه، المعروف بالرّمّاني، وبالورّاق، وبالإخشيديّ[٢]، وفي المخصص والمحكم: (ابن الرماني)[٣].

وُلِد الرّماني في بغداد سنة ست وسبعين ومائتين، وأصله من سامراء[٤].

أمّا تسميته بالرّماني، فقد ذكر ابن خَلِّكَان أن هذه النسبة تحتمل أن تكون نسبة إلى الرمان، أو إلى بيعه، أو نسبة إلى قصر الرمان، وهو قصر بواسط في العراق[٥].

وأما تسميته بالإخشيدي، فقد فسّر صاحب معجم الأدباء ذلك بقوله[٦]: « أرى أنه كان تلميذ ابن الإخشيد المتكلم أو على مذهبه؛ لأنه كان متكلمًا على مذهب المعتزلة، وله في ذلك تصانيف مأثورة ».

والظّاهر أنّ **تسميته بالوراق** نسبة إلى مهنة الوراقة[٧]، والوراقة هي مهنة كثير من العلماء.

شيوخه:

عاش الرّماني في القرن الرابع الهجري، وكان هذا القرن قد امتلأ بالعلماء الذين انصبَّ جهدهم في تَأصيل القواعد النحوية التي وضعها من كان قبلهم، والرّماني كان واحدًا منهم، مؤصّلًا للقواعد النحوية، وأخذ عن العلماء الّذين

---

(١) انظر ترجمته في طبقات النحويين واللغويين ١٢٠، وتاريخ بغداد ١٢/ ١٧، وإنباه الرواة ٢/ ٢٩٤، ووفيات الأعيان ٣/ ٢٩٩، ومعجم الأدباء ٤/ ١٨٢٦، والبلغة ٢١٠، وسير أعلام النبلاء ١٦/ ٥٣٣، وبغية الوعاة ٢/ ١٨٠.

(٢) انظر معجم الأدباء ٤/ ١٨٢٦، وبغية الوعاة ٢/ ١٨٠.

(٣) انظر المحكم ١/ ٤٧، ٥/ ٧٥، والمخصص ٢/ ٩٤، ٢/ ٣٧٣، ٣/ ١٣.

(٤) وفيات الأعيان ٣/ ٢٩٩، وسير أعلام النبلاء ١٦/ ٥٣٤.

(٥) وفيات الأعيان ٣/ ٢٩٩.

(٦) معجم الأدباء ٤/ ١٨٢٦.

(٧) انظر الرماني النحوي ٥٢.

عاشوا في هذا القرن، فأخذ عن:

١ - الزّجّاج[١]، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزّجاج، مؤلّف (معاني القرآن وإعرابه)، و (فعلت وأفعلت)، و (ما ينصرف وما لا ينصرف)، وغيرها، مات سنة (٣١١هـ)[٢].

٢ - ابن السّرّاج[٣]، وهو أبو بكر محمد بن السّري البغدادي النّحويّ، مؤلّف (الأصول في النّحو)، و (الموجز)، و (الاشتقاق)، وغيرها، مات سنة (٣١٦هـ)[٤].

٣ - ابن دريد[٥]، وهو محمد بن الحسن بن دريد، ولد سنة ثلاث وعشرين ومائتين، من أشهر تصانيفه: (جمهرة اللغة)، و (الاشتقاق)، و (المقصورة) التي شرحها العلماء كثيرًا، مات سنة (٣٢١هـ)[٦].

٤ - ابن شقير[٧]، ذكره الرماني في شرحه في باب تكرير المضاف في النداء، قال: « والاعْتِلالُ الثّانِـي حَكَاهُ لَـنَا ابْنُ شُقَيْـرٍ »، وهذا العالم هو أحمد بن الحسن ابن العباس بن الفـرج بن شقيـر، أبو بكر النحويّ، كان فقيهًا معتـزلـيًّا بارعًا، من كتبه: (المحلى)، و (المـذكـر والمـؤنث)، و (المقصور والممدود)، مات سنة (٣١٧هـ)[٨].

٥ - ابن مجاهد[٩]، وقد صرّح بذكره في هذا الشرح في قوله: « وقَـرَأَ أَبُو عَمْرٍو في الرِّوَايَـةِ المَشْهُورَةِ الّتي قَـرَأْنَا بِها عَلَى ابْنِ مُجَاهِـدٍ وغَيْـرِهِ مِنْ شُيُـوخِـنَا »، وابن مجاهد هو أبو بكر أَحْمَد بنُ مُوسى، أخذ عنه كثير من علماء القرن الرابع علم

---

(١) انظر معجم الأدباء ٤/ ١٨٢٦، وبغية الوعاة ٢/ ١٨٠.

(٢) انظر ترجمته في طبقات النحويين واللغويين ١١١، وإنباه الرواة ١/ ١٩٤، وبغية الوعاة ١/ ٤١١ - ٤١٣.

(٣) انظر البلغة ٢١١، ومعجم الأدباء ٤/ ١٨٢٦.

(٤) انظر ترجمته في طبقات النحويين واللغويين ١١٢، وإنباه الرواة ٣/ ١٤٥، وبغية الوعاة ١/ ١٠٩ - ١١٠.

(٥) انظر البلغة ٢١١، ومعجم الأدباء ٤/ ١٨٢٦.

(٦) انظر ترجمته في طبقات النحويين واللغويين ١٨٣، وإنباه الرواة ٣/ ٩٢، وبغية الوعاة ١/ ٧٦.

(٧) انظر شرح كتاب سيبويه (٢/ و١٨٨ فيض).

(٨) انظر ترجمته في تاريخ بغداد ٤/ ٨٩، وبغية الوعاة ١/ ٣٠٢.

(٩) انظر شرح كتاب سيبويه (٢/ و١٩٠ فيض).

القراءات، وكَانَتْ وفَاتُـهُ سنة (٣٢٤هـ)[١].

٦ - أبو علي الفارسي[٢]، فيما نقله ابن جنـي، قال في معجم الأدباء[٣]: « وحكى ابن جني عن أبي علي الفارسي: قرأ عليَّ عليُّ بن عيسى الرماني (كتـاب الجمل) و (كتاب الموجز) لابن السراج في حياة ابن السراج ». فالظاهر من هذا القول أن هناك علاقة علمية قوية بين الفارسي والرماني، وأن الفارسي كان أسبق منه في العلمية. والفارسي هو أبو عليٍّ الحسنُ بنُ أحْمَدَ بنِ عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أَبّانَ الفَارِسِيُّ، توفي سَنةَ (٣٧٧هـ)[٤].

٧ - أبو بكر بن الإخشيد، في الاعتزال[٥]، هو أحمد بن علي بن بَيْغَجُورَ أبو بكر ابن الإخشيد المتكلِّم المعتزلي، كان أبوه من ملوك فرغانة من الترك، مات سنة (٣٢٦هـ)[٦].

٨ - أبو بكر أحمد بن محمد الحلواني، روى عنه الرماني شرح أشعار الهذليين للسكري، فقد جاء في صفحة العنوان[٧]: « روايـة أبي الحسن علي بن عيسى بن علي النحوي عن أبـي بكر أحمد بن محمد الحلواني »، وهذا أمـر انتبـه إليـه د. محمد إبراهيم شيبة في دراسته لتحقيق الجزء الأول[٨]، وهو من تلامذة المبرد والسكري[٩].

تلاميذه:

وقد تلمذ على يديه كثير من العلماء، ولعل هذا يرجع إلى أنه قد عمر طويلًا في العلم، فهو معدود من العلماء منذ بداية القرن الرابع الهجري، واستمر حتى وفاته سنة (٣٨٤هـ)، وهذا يعني أنه استمر في التعليم والتعلُّم ما يقارب الستين عامًا،

---

(١) انظر ترجمته في غاية النهاية ١/ ١٤٢.

(٢، ٣) انظر معجم الأدباء ٢/ ٨١٣.

(٤) انظر معجم الأدباء ٧/ ٢٣٣، وانظر طبقات القراء ١/ ٢٠٦، وإنباه الرواة ١/ ٢٧٤.

(٥) انظر معجم الأدباء ٤/ ١٨٢٦.

(٦) انظر ترجمته في طبقات الشافعيين ١/ ٢٤٤، وتاريخ الإسلام ٧/ ٥١٨، وغيره من كتب التراجم.

(٧) انظر شرح أشعار الهذليين للسكري بتحقيق عبد الستار أحمد فراج، العنوان.

(٨) انظر شرح كتاب سيبويه بتحقيق محمد إبراهيم شيبة، الدراسة ١٠.

(٩) انظر ترجمته في تاريخ بغداد ٥/ ٧٦.

وهذا قد أتاح لكثير من طلبة العلم أن يأخذ العلم على يديه، فكان منهم:

١ - الصّيمريّ، أبو محمد عبد اللّه بن علي بن إسحاق، وهو من أشهر تلاميذه، صاحب التبصرة والتذكرة[١].

٢ - أبو عبد اللّه الحسن بن محمد بن ميمون المصري.

٣ - أبو البركات محمد بن عبد الواحد بن محمد الزبيري[٢].

٤ - أبو الغنائم محمد بن أحمد بن عمر الخلّال اللغوي[٣].

٥ - أبو القاسم عبيد اللّه بن محمد بن جرو الأسدي، مات سنة (٣٨٧هـ)[٤].

٦ - أبو القاسم سعيد بن سعيد الفارقي، مات سنة (٣٩١هـ)، صرح في كتابه على المقتضب أنه من تلامذة الرماني[٥].

٧ - أبو حيان التوحيدي علي بن محمد بن العباس، مات سنة (٤٠٠هـ)[٦].

٨ - عبد الباقي بن محمّد بن بانيس النّحويّ، مات سنة (٤٠٠هـ)[٧].

٩ - أبو طالب أحمد بن بكر العبدي، مات سنة (٤٠٦هـ)[٨].

١٠ - ابن العلم، أبو عبد اللّه محمّد بن محمّد بن النعمان، مات سنة (٤١٣هـ)[٩].

١١ - علي بن عبيد اللّه بن الدقاق، أبو القاسم الدقيقي النحوي، مات سنة (٤١٥هـ)[١٠].

١٢ - علي بن منصور الحلبي، أبو الحسن بن القارح، مات سنة (٤٢١هـ)،

---

(١) انظر كتابه التبصرة ١/ ١٣٥، ٥٣٤، وفيه نص على أنه قرأ على الرماني.

(٢) نقل أ.د. مازن المبارك أن ابن قاضي شهبة قد انفرد بذكر راويين رويا عن الرماني، وهما هذان الراويان، أبو البركات الزبيري وأبو عبد اللّه المصري، وانظر الرماني النحوي ٧١.

(٣) انظر معجم الأدباء ٥/ ٢٣٤٦، وبغية الوعاة ١/ ٣٧.

(٤) بغية الوعاة ٢/ ١٢٧.

(٥) انظر تفسير المسائل المشكلة ٧١ وغيره من المواضع.

(٦) سير أعلام النبلاء ١٧/ ١١٩.

(٧) إنباه الرواة ٢/ ١٥٥.

(٨) بغية الوعاة ١/ ٢٩٨.

(٩) انظر الرماني النحوي ٧٢ نقلًا عن روضات الجنات.

(١٠) معجم الأدباء ٤/ ١٨١٦.

صرّح بذلك في رسالته للمعري المعروفة برسالة ابن القارح[١].

١٣ - أبو القاسم علي بن طلحة بن كردان النحويّ، مات سنة (٤٢٤هـ)[٢].

١٤ - ابن الدّهان، الحسن بن محمّد بن علي بن رجاء، أبو محمد، مات سنة (٤٤٧هـ)[٣].

١٥ - أبو القاسم علي بن المحسن التنوخي، مات سنة (٤٤٧هـ)[٤].

١٦ - أبو الحسن هلال بن المحسن إبراهيم بن هلال الكاتب، مات سنة (٤٤٨هـ)[٥].

١٧ - أبو محمّد الحسن بن علي الجوهريّ، مات سنة (٤٥٤هـ)[٦].

١٨ - أبو الحسن محمد بن عبد اللَّه بن حمدان الدلفي العجلي، مات سنة (٤٦٠هـ)[٧].

عقيدته:

صرّح كثير ممن ترجم للرماني بأنه على مذهب المعتزلة[٨]، وهذا أمر لا يُنْكَرُ، وهو واضحٌ من مؤلفاته، فله جملة من الكتب في مذهب المعتزلة، منها (صنعة الاستدلال) في سبع مجلدات وهو في الاعتزال[٩]، و (مقالة المعتزلة)، و (أصول الجدل)، وغيرها من المصنفات الّتي تؤكد اعتزاله، وقال صاحب النجوم الزاهرة[١٠]: « وله كتاب التفسير الكبير، وهو كثير الفوائد إلا أنه صرّح فيه بالاعتزال ».

وقد نقل بعض المترجمين أنه كان شيعيًّا، وأنه كان يرى أنّ عليًّا ﷺ هو أفضل

---

(١) انظر رسالة الغفران ٥٦، وفيه رسالة ابن القارح.

(٢) معجم الأدباء ٤/ ١٧٧٥.

(٣) انظر البلغة ١١٧.

(٤) وفيات الأعيان ٣/ ٢٩٩.

(٥) نزهة الألباء ٣٠٣، وتاريخ بغداد ١٢/ ١٧، وسير أعلام النبلاء ١٦/ ٥٣٤.

(٦) وفيات الأعيان ٣/ ٢٩٩، وانظر اسمه كاملًا في إنباه الرواة ٣/ ١٩٦، ٢٥٦.

(٧) معجم الأدباء ٦/ ٢٥٤٤، وبغية الوعاة ١/ ١٢٨.

(٨) انظر معجم الأدباء ٤/ ١٨٢٦، ولسان الميزان ٥/ ٥٧٠، وسير أعلام النبلاء ١٦/ ٥٣٣.

(٩) سير أعلام النبلاء ١٦/ ٥٣٤.

(١٠) النجوم الزاهرة ٤/ ١٦٨.

الصحابة[١]، قال ابن حجر فيه[٢]: « معتزلي رافضي »، وممّا يشير إلى ذلك أنّ له مصنـّفًا باسم: (تفضيل علي).

ونقل ابن حجر عن (الفهرست) ما يدل على أن الرماني لم يكن معتقدًا بمذهب الشيعة، قال[٣]: « وقد ذكر النديم في الفهرست: أن مصنفات علي بن عيسى الرماني التي صنفها في التشيع لم يكن يقول بها، وإنما صنفها تقية لأجل انتشار مذهب التشيع في ذلك الوقت. وذكر له مع السري الرفاء حكاية مشهورة في ذلك ».

وحكايته مع السري الرفاء نقلها النديم فـي الفهرست، وهي تؤكّد أن الرماني لم يكن شيعيًّا، وإن كان يفضّل عليًّا على غيره من الصحابة، قال في الفهرست[٤]: « كان السريُّ الرفا جارًا لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني بسوق العطش، وكان كثيرًا ما يجتاز الرماني وهو جالس على [illegible] داره، فيستجلسه ويحادثه ويستدعيه إلى أن يقول بالاعتزال، وكان سري يتشيع، فلما طال ذلك عليه أنشد:

أقـارعُ أعـداءَ الـنّـبـيِّ وآلِـه ... قِـراعًـا يَـفُـلُّ البيضَ عِندَ قِـراعِهِ

وأَعْـلَـمُ كـلَّ العِـلْمِ أنَّ ولـيَّـهـم ... سَيُجْزى غَداةَ البعثِ صاعًا بِصاعِه

فـلا زالَ مَـنْ وَالاهُم فـي عُـلُـوّه ... ولا زالَ مَن عَـادَاهُـم فـي اتِّضاعِه

ومُـعْـتَـزِلـيٌّ رَامَ عَـزْلَ وِلايَــتـي ... عَن الشَّرف العالي بـهم وارتِفَاعِه

فمَا طَاوَعَتْني النّفسُ في أنْ أطيعَـه ... ولا آذنَ الـقـرآنُ لـي فـي اتّـباعِه

طُبِعْت على حُبّ الوَصِيّ ولَمْ يكنْ ... لِـيُـنْقلَ مَطبوعُ الهوى عَن طِباعِه »

الرّماني وعلماء عصره:

قضى الرماني حياته في عصر كثـر فيـه العلماء الذين كان همهم وضع الأصول

---

(١) معجم الأدباء ٤/ ١٨٢٦، وسير أعلام النبلاء ١٦/ ٥٣٤.

(٢) لسان الميزان ٥/ ٥٧٠.

(٣) المرجع السابق ٥/ ٥٧٠، وما نقله ابن حجر عن الفهرست يفهم مما جرى بينه وبين السري الرفاء، وسيأتي في فقرة آتية.

(٤) لسان الميزان ٥/ ٥٧٠.

والقواعد وبيانها، فالقواعد التي وضعت في عهد سيبويه ومن جاء بعده كانت بحاجة إلى تأصيل وتعليل وتبيين، فكان ابن السراج والزجّاج وابن دريد، وهؤلاء الثلاثة كانوا أهم علماء أوائل القرن الرابع الهجري، والّذي أخذ عنهم قممٌ نحوية، بانت على أيديهم قواعد هذه اللغة وتأصّلت، وتكشّف كثيرٌ من عللها، فكان منهم السيرافي، وأبو علي الفارسي، والرّماني، كما وجد غيرهم.

ويضع المترجمون هؤلاء الثلاثة في طبقة واحدة في العلم، قال ياقوت في حديثه عن الرّماني[1]: « كان إمامًا في علم العربية علّامة في الأدب في طبقة أبي عليّ الفارسيّ وأبي سعيد السيرافي ».

وقد انشغل مَن كانَ في عصرهم بالمقارنة بين هؤلاء الثلاثة، ومن ذلك ما نقله تلميذه أبو حيان التّوحيدي في (الإمتاع) عن الوزير ابن الفرات، قال[2]: « فقال لي الوزير عند منقطع هذا الحديث: ذكّرتني شيئًا قد دار في نفسي مرارًا، وأحببت أن أقف على واضحه، أين أبو سعيد من أبي عليّ، وأين عليّ بن عيسى منهما، وأين ابن المراغيّ أيضًا من الجماعة؟ وكذلك المرزبانيّ وابن شاذان وابن الورّاق وابن حيّويه؟

فكان من الجواب: أبو سعيد أجمع لشمل العلم، وأنظم لمذاهب العرب، وأدخل في كلّ باب، وأخرج من كلّ طريق، وألزم للجادّة الوسطى في الدّين والخلق، وأروى في الحديث، وأقضى في الأحكام، وأفقه في الفتوى، وأحضر بركة على المختلفة، وأظهر أثرًا في المقتبسة ».

وقال التوحيدي بعد ذلك في أبي علي الفارسي[3]: « قلت: وأما أبو عليّ فأشدّ تفرّدًا بالكتاب وأشدّ إكبابًا عليه، وأبعد من كلّ ما عداه ممّا هو علم الكوفيّين، وما تجاوز في اللّغة كتب أبي زيد، وأطرافًا ممّا لغيره، وهو متّقد بالغيظ على أبي سعيد، وبالحسد له، كيف تمّ له تفسير كتاب سيبويه من أوّله إلى آخره بغريبه وأمثاله وشواهده وأبياته، ذلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشاءُ؛ لأنّ هذا شيء ما تمّ للمبرّد ولا للزجّاج

(١) معجم الأدباء ٤/ ١٨٢٦.

(٢) الإمتاع ١٠٠.

(٣) المرجع السابق ١٠١.

ولا لابن السّرّاج ولا لابن درستويه مع سعة علمهم، وفيض كلامهم. ولأبي عليّ أطراف من الكلام في مسائل أجاد فيها ولم يأتل، ولكنه قعد على الكتاب على النّظم المعروف ».

ثم قال عن الرماني[١]: « وأما علي بن عيسى فعالي الرتبة في النحو واللغة والكلام والعروض والمنطق، وعيب به، إلا أنّه لم يسلك طريق واضع المنطق، بل أفرد صناعة، وأظهر براعة، وقد عمل في القرآن كتابًا نفيسًا، هذا مع الدّين الثخين، والعقل الرزين ».

ومن ذلك ما نقل في (معجم الأدباء)، قال[٢]: « وكان يقال: النحويون في زماننا ثلاثة: واحد لا يفهم كلامه وهو الرمانيّ، وواحد يفهم بعض كلامه وهو أبو علي الفارسيّ، وواحد يفهم جميع كلامه بلا أستاذ وهو السيرافيّ ».

والظّاهر لي أنّ أبا علي الفارسي كان أشدّ الثلاثة غيظًا وحسدًا للسّيرافي والرّماني، ويدل على ذلك كلامه عليهما، قال التوحيدي في حديثه عنه[٣]: « وهو متّقد بالغيظ على أبي سعيد، وبالحسد له، كيف تمّ له تفسير كتاب سيبويه من أوّله إلى آخره بغريبه وأمثاله وشواهده وأبياته، ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ، لأنّ هذا شيء ما تمّ للمبرّد ولا للزجّاج ولا لابن السّرّاج ولا لابن درستويه مع سعة علمهم، وفيض كلامهم. ولأبي عليّ أطراف من الكلام في مسائل أجاد فيها ولم يأتل، ولكنه قعد على الكتاب على النّظم المعروف.

وحدّثني أصحابنا أن أبا عليّ اشترى شرح أبي سعيد في الأهواز في توجّهه إلى بغداد سنة ثمان وستين - لاحقًا بالخدمة المرسومة به، والنّدامة الموقوفة عليه - بألفي درهم، وهذا حديث مشهور، وإن كان أصحابه يأبون الإقرار به إلّا من زعم أنّه أراد النقض عليه، وإظهار الخطأ فيه »، وقال فيه بعد ذلك: « وأبو عليّ يشرب ويتخالع، ويفارق هدي أهل العلم وطريقة الربانيّين وعادة المتنسّكين ».

ويندرج تحت هذا ما قاله في ما علم الرّمّاني، قال[٤]: « إن كان النحو ما يقول

---

(١) الإمتاع ١٠٣.

(٢) معجم الأدباء ٤/ ١٨٢٦.

(٣) الإمتاع ١٠٢، وانظر الحلبيات ١٥٩.

(٤) البلغة ٢١١، ومعجم الأدباء ٤/ ١٨٢٦.

الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء »، لكنّ ياقوت قد بنى قول الفارسي هذا على ما كان عند الرماني من اعتزال ومن مزج النحو بالمنطق، قال في حديثه عن الرماني[1]: « لـه تصانيف في جميع العلوم من النحو واللغة والنجوم والفقـه والكلام على رأي المعتـزلة، كما ذكـرنا، وكان يمـزج كلامـه فـي النحو بالمنطق، حتـى قال أبو عليّ الفارسيّ: إن كان النحـو ما يقولـه الرماني فليس معنـا منـه شيء، وإن كان النحو ما نقولـه نحن فليس معه منه شيء ».

ونقل ياقوت في وصف علم الرمّاني عن التوحيدي ما يدل على غزارة علمه، قال[2]: « قرأت بخط أبي حيان التوحيديّ في كتابه الذي ألفه في تقريظ الجاحظ، وقد ذكر العلماء الذين كانوا يفضلون الجاحظ فقال: ومنهم علي بن عيسى الرماني فإنه لم ير مثله قطّ بلا تقيّـة، ولا تحاش، ولا اشمئزاز، ولا استيحاش علمًا بالنحو، وغزارة في الكلام، وبصرًا بالمقالات، واستخراجًا للعويص، وإيضاحًا للمشكل، مع تأله وتنزه ودين ويقين وفصاحة وفقاهة وعفافة ونظافة ».

مؤلفاته:

وضع الرّماني كثيرًا من المصنفات في النحو وغيره من العلوم، تجاوزت مصنفاته المائة في العلوم كافة، فهو نحوي مفسِّر بلاغي، وهذا يدل على غزارة علمه كما نقل التوحيدي، وفي هذا الموضع أحاول رصد ما وضعه من مؤلفات، وسوف أكتفي بالمصنفات النّحوية واللغوية اختصارًا، وهي:

١ - الاشتقاق الصغير[3].
٢ - الاشتقاق الكبير[4].
٣ - الاشتقاق المستخرج[5].
٤ - أغراض سيبويه[6].
٥ - الألفاظ المترادفـة المتقاربـة المعنى، وهو مطبوع بتحقيق الدكتور فتـح اللَّه صالح المصري.

---

(١) معجم الأدباء ٤/ ١٨٢٦.
(٢) المرجع السابق ٤/ ١٨٢٧.
(٣، ٤) انظر الفهرست ٨٨، ومعجم الأدباء ٤/ ١٨٢٧.
(٥) انظر إنباه الرواة ٢/ ٢٩٥.
(٦) انظر الفهرست ٨٨.

٦ - الإيجاز في النحو[١]. ٧ - التصريف[٢].
٨ - تهذيب أبواب كتاب سيبويه[٣]. ٩ - الحدود الأصغر[٤].
١٠ - الحدود الأكبر[٥]. ١١ - الخلاف بين سيبويه والمبرد[٦].
١٢ - الخلاف بين النحويين[٧].
١٣ - رسالة منتخبة من كتاب الاشتقاق[٨].
١٤ - شرح الأصول في النحو لابن السّرّاج[٩]، وقد حقّق جزءٌ منه في جامعة أم القرى في رسالة ماجستير مقدمة من الطالب نصار محمد حميد الدين سنة (١٤١٥هـ).
١٥ - شرح الألف واللام للمازني[١٠]. ١٦ - شرح الألفات في القرآن[١١].
١٧ - **شرح كتاب سيبويه**، وهو ما نحن فيه. وهذا هو العنوان المعتمد الّذي جاء في عدة مواطن من نسخ الكتاب، وقد ذكر ابن سيده في المخصص أنّ هناك كتابًا اعتمد عليه للرماني، واسمه (المبسوط في كتاب سيبويه)[١٢]، وهذا خروجٌ عما هو معروفٌ في كتب التراجم.
١٨ - شرح مختصر الجرمي[١٣]. ١٩ - شرح الجمل لابن السراج[١٤].
٢٠ - شرح الشكل والنقط لابن السراج[١٥].

---

(١) انظر الفهرست ٨٨، ومعجم الأدباء ٤/ ١٨٢٧.
(٢) انظر إنباه الرواة ٢/ ٢٩٥، ومعجم الأدباء ٤/ ١٨٢٧.
(٣) انظر إنباه الرواة ٢/ ٢٩٥.
(٤، ٥) انظر معجم الأدباء ٤/ ١٨٢٧، وبغية الوعاة ٢/ ١٨١.
(٦، ٧) انظر إنباه الرواة ٢/ ٢٩٥.
(٨) انظر تاريخ العلماء النحويين ٣١.
(٩) انظر البلغة ٢١١، ومعجم الأدباء ٤/ ١٨٢٧، وبغية الوعاة ٢/ ١٨١.
(١٠) انظر الفهرست ٨٨، ومعجم الأدباء ٤/ ١٨٢٧، وبغية الوعاة ٢/ ١٨١.
(١١) انظر الفهرست ٨٨، ومعجم الأدباء ٤/ ١٨٢٧.
(١٢) انظر المخصص ١/ ٤٠.
(١٣) انظر معجم الأدباء ٤/ ١٨٢٧، وبغية الوعاة ٢/ ١٨١.
(١٤) انظر إنباه الرواة ٢/ ٢٩٥، وسير أعلام النبلاء ١٦/ ٥٣٤، وطبقات المفسرين ١/ ٤٢٤.
(١٥) انظر إنباه الرواة ٢/ ٢٩٥.

٢١ - شرح الصفات[١]. ٢٢ - شرح المدخل للمبرد[٢].

٢٣ - شرح المسائل للأخفش (شرح صغير)[٣].

٢٤ - شرح المسائل للأخفش (شرح كبير)[٤].

٢٥ - شرح معاني الزجاج[٥]. ٢٦ - شرح المقتضب[٦].

٢٧ - شرح الموجز لابن السرّاج[٧]. ٢٨ - شرح الهجاء لابن السرّاج[٨].

٢٩ - غريب القرآن[٩]. ٣٠ - المبتدأ في النحو[١٠].

٣١ - المخزومات[١١]، كذا في إنباه الرواة، وكذا أثبته أ.د. مازن المبارك، ولعله تصحيف، والمقصود منه: (المجزومات)[١٢].

٣٢ - المسائل المفردات من كتاب سيبويه[١٣].

٣٣ - المسائل والجواب من كتاب سيبويه[١٤].

٣٤ - معاني الحروف[١٥]. ٣٥ - معاني القرآن وشرح إعرابه[١٦].

٣٦ - نكت سيبويه[١٧]. ٣٧ - الهجاء[١٨].

وفاته:

ذكر أكثر من ترجم للرماني أنه توفي ليلة الأحد حادي عشر جمادى الأولى سنة

---

(١) انظر معجم الأدباء ٤/ ١٨٢٧، وبغية الوعاة ٢/ ١٨١.

(٢) انظر الفهرست ٨٨، ومعجم الأدباء ٤/ ١٨٢٧.

(٣، ٤) انظر الفهرست ٨٨، وإنباه الرواة ٢/ ٢٩٥.

(٥) انظر إنباه الرواة ٢/ ٢٩٥، ومعجم الأدباء ٤/ ١٨٢٧.

(٦) انظر معجم الأدباء ٤/ ١٨٢٧، وبغية الوعاة ٢/ ١٨١.

(٧) انظر البلغة ٢١١، ومعجم الأدباء ٤/ ١٨٢٧، وبغية الوعاة ٢/ ١٨١.

(٨، ٩) انظر إنباه الرواة ٢/ ٢٩٥.

(١٠) انظر الفهرست ٨٨. (١١) انظر إنباه الرواة ٢/ ٢٩٥.

(١٢) الرماني النحوي ٩٥، وانظر هامشه.

(١٣) انظر الفهرست ٨٨، ومعجم الأدباء ٤/ ١٨٢٧.

(١٤) انظر إنباه الرواة ٢/ ٢٩٥. (١٥) انظر البلغة ٢١١، وبغية الوعاة ٢/ ١٨١.

(١٦) انظر تاريخ العلماء النحويين ٣٠. (١٧) انظر الفهرست ٨٨.

(١٨) انظر الفهرست ٨٨، ومعجم الأدباء ٤/ ١٨٢٧.

أربع وثمانين وثلاثمائة في خلافة القادر باللَّه في بغداد[1]، وهذا أمر منقول عن تلميذه التنوخي أبي القاسم[2]، ونقل ابن خَلِّكان أنه قيل: توفي سنة اثنتين وثمانين وثلاثمائة[3]، والأرجح ما نقله تلميذه وذكره معظم المترجمين.

* * *
* *
*

---

(١) انظر تاريخ بغداد ١٢/ ١٧، وسير أعلام النبلاء ١٦/ ٥٣٤.
(٢) تاريخ بغداد ١٥/ ١٧. (٣) وفيات الأعيان ٣/ ٢٩٩.

نسخ المخطوط

يوجد لهذا الشّرح ثلاث نسخ مخطوطة، هي:

الأولى: نسخة مكتبة (**فيض اللّه**) في استانبول بتركيا، وتحمل في هذه المكتبة الأرقام من (١٩٨٤ - ١٩٨٧).

الثانية: نسخة مكتبة (**داماد إبراهيم باشا**) في تركيا، وهي في مكتبة داماد برقم (١٠٧٤).

الثالثة: نسخة **المكتبة الملكية** في فيينا، وهي فيها برقم (٧٦٩)، ولا تحتوي إلا على الثلث الأخير من الكتاب.

هذه هي النسخ الموجودة لهذا الشرح، والنسخة الثالثة ناقصة، فليس فيها إلا ثلث الكتاب، وأما نسختا فيض اللّه وداماد فإحداهما نسخة كاملة لهذا الشرح، وهي نسخة داماد إبراهيم، وأما النسخة الثانية الّتي حصلت عليها فينقص منها جزءٌ من بداية الشرح، والجزء الناقص يمتد من بداية الشرح إلى منتصف (باب المصدر المثنى المحمول على الفعل المتروك إظهاره)؛ ولذلك اعتمد المحقق في تحقيق هذا الجزء على نسخة (داماد إبراهيم) فقط، لكنني لم أعتمدها نسخة أصلًا؛ وإن كانت النسخة التامة الوحيدة، وذلك لسببين: أَنها منسوخة نقلًا عن نسخة (فيض اللّه) بالأخطاء الواردة، وأنها نسخة منسوخة في القرن الحادي عشر.

وقد قام بوصف النسخ المخطوطة أكثر من محقق، منهم مازن المبارك في كتابه الرماني النحوي، والمتولي الدميري فيما نشره في تحقيقه لباب النسب وغيره، كما وصف النسخ من قام بتحقيق الكتاب في رسائل جامعية، وهي كثيرة منهم محمد إبراهيم شيبة حيث حقق الجزء الأول في جامعة أم القرى، ومنهم صالح بن عبد العزيز العبد اللطيف حيث حقق الجزء الأخير، ومنهم سيف بن عبد الرحمن العريفي، وإبراهيم بن موسى الموسى، وكل هذه رسائل في جامعة الإمام محمد بن سعود ما عدا الجزء الأول، فأغناني وصفهم وملاحظاتهم على نسخ الكتاب عن الحديث عن ذلك مفصلًا، وسوف أتناول هذه النسخ في وصفٍ

بسيط، أتحدث فيه عن محتوى كل مجلد فيهما.

النسخة الأولى: نسخة (فيض اللّـه):

تقع هذه النسخة في أربعة مجلدات، وهي نسخة ناقصة، فتبدأ في المجلد الثاني الذي يبدأ من منتصف شرحه (باب المصدر المثنى المحمول على الفعل المتروك إظهاره)، لكنها نسخة قديمة، وهي منقولة عن نسخةٍ قد سبقتها، وقد سجّل في نهاية المجلد الأخير تاريخ نسخ إملاء الكتاب، فوجد في نهايته: « وجدت على الأصل ما صورته: فرغ الشيخ أيده اللَّه من إملاء هذا الكتاب يوم السبت لليلتين بقيتا مِن شهر رمضان سنة تسع وستين وثلاثمائة. نقله محمد بن إبراهيم بن النحاس حامدًا ومُصَلِّيًا ومُسَلِّمًا »، فالظاهر أنّ هذا تاريخ تأليف الكتاب، وأما تاريخ نسخها فهو سنة خمس وخمسين وستمائة، فقد جاء في آخر الجزء الثلاثين من تجزئة الكتاب: « فرغ من تعليقه العبد الفقير محمد بن أبي بكر بن عمر بن علي الرازي، رحم اللَّه مـن نَظَـرَ فيه، ودعا له بالمغفرة ولوالديه ولجميع المسلمين، بمدينة دمشق حرسها اللَّه تعالى بالجامع المعمور فـي نصف جمادى الأولى سنـة خمس وخمسين وستمائـة، والحمد للَّه وحده ».

وفي مركز البحث العلمي وإحياء التراث في جامعة أم القرى مصوَّرة من الأجزاء الأربعة، فالجزء الثاني يحمل الرقم (١٩٨٤) في مكتبة فيض اللَّه بتركيا، ويحمل الرقم (١٩٠) في مركز البحث العلمي.

يبدأ **المجلد الثاني** في منتصف شرحه لباب المصدر المثنى المحمول على الفعل المتروك إظهاره، ولا يبدأ بباب جديد، وهذا يشير إلى أن تجزئة المجلدات ليست مبنية على منهجية واضحة، فأول هذا المجلد: « بسم اللَّه الرحمن الرحيم وبه أثق، ولا تجوز هذه المبالغة إلّا بالإضافة... »، وينتهي في منتصف (باب ترخيم ما يرد إليه بعد الحذف حرف)، وجاء في آخره: « يتلوه إن شاء اللَّه تعالى: وما ترخيم رجل اسمه: ناجي، والحمد للَّه وحده، وصلواته على محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا ليوم الدين، وحسبنا اللّـهُ ونعم الوكيل ».

ويبلغ مجموع لوحات هذا المجلد مائتين وخمس عشرة لوحة (٢١٥)، في

كل لوحة صفحتان، وعدد الكلمات في صفحاتها قليل بالنسبة إلى نسخة (داماد)، فمعدل الأسطر في كل صفحة واحد وعشرون سطرًا، ومعدل الكلمات في السطر الواحد ست عشرة كلمة، والخط فيها نسخي جميل وواضح، وهو مضبوطٌ في كثير من ألفاظه.

والمجلد الثالث من هذه النسخة يحمل الرقم (١٩٨٥) في مكتبة فيض اللَّه، وهو يحمل الرقم (١٩١) في مركز البحث العلمي، ويبلغ مجموع لوحات هذا المجلد مائتين وخمسين لوحة، وفي كل لوحة صفحتان، وهي بالخط النسخي نفسه الموجود في المجلد السابق، ومعدل الأسطر والكلمات.

ويبدأ بصفحة العنوان، وفيها: « الثالث من شرح كتاب سيبويه لأبي الحسن علي ابن عيسى النحوي الرماني »، وفي صفحة العنوان تمليك، فقد ذكر فيها: « من كتب الفقير السيد فيض اللَّه المفتي في السلطنة العلية العثمانية عفا عنه »، ثم يبدأ الشرح بتكملة باب ترخيم ما يرد إليه بعد الحذف حرف، وذلك قوله: « بسم اللَّه الرحمن الرحيم رب يسر بفضلك، وما ترخيم رجل اسمه ناجي »، وتنتهي النسخة أيضا في منتصف باب: « باب اللفظ بالحرف الواحد » وآخرها: « ومَا نَظِيرُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (ايْمُ)، و (ايْمُن)؟ »، وكُتب في آخر المجلد: « والحمد للَّه رب العالمين، وصلواته عَلَى محمد خاتم النبيين، يتلوه إن شاء اللَّه: وما الشاهد في قول الشاعر: دَعْ ذا وعجّل ذا وألحقنا بذلْ ».

أما **المجلد الرابع** فهو في مكتبة فيض اللَّه برقم (١٩٨٦)، ويحمل الرقم (١٩٢) في مركز البحث العلمي، وهو بخط نسخي واضح وجميل، ومجموع الأسطر ومعدل الكلمات هو نفسه الموجود في المجلدين السابقين، وبلغ مجموع لوحاته ثلاثمائة لوحة.

ويبدأ هذا المجلد من هذه النسخة بصفحة العنوان: « الرابع من شرح كتاب سيبويه لأبي الحسن علي بن عيسى النحوي الرّمّاني »، وأوله: « بسم اللَّه الرحمن الرحيم، وما الشاهد في قول الشاعر ».

ويوجد في صفحة العنوان تملك السيد فيض اللَّه المفتي، كما يوجد عليها كلام

يشير إلى أن هذه النسخة مكونة من خمسة مجلدات، وتملكها شخص آخر قبل السيد فيض اللَّه المفتي، وقد انتهى المجلد أيضًا في منتصف باب ألف الوصل، وفي آخره: « تم والحمد للَّه رب العالمين، وصلى اللَّه على محمد النبي الكريم، يتلوه في الجزء: وما الشاهد في قول غيلان: دع ذا وعجل ذا وألحقنا بذل ».

وأما **المجلد الأخير، وهو المجلد الخامس من الكتاب**، فهو يحمل الرقم (١٨٧) في مكتبة فيض اللَّه بتركيا، والرقم (١٩٣) في مركز البحث العلمي، وبلغ مجموع لوحاته مائتي لوحة، في كل لوحة صفحتان، وهذا المجلد هو أصغر المجلدات الأربعة الموجودة وهو كالمجلدات السابقة بخط نسخي وواضح.

وجاء في وجه الورقة الأولى: « الخامس من شرح كتاب سيبويه لأبي الحسن علي بن عيسى النحوي الرماني رَحِمَهُ اللَّهُ سعد بتملكه شرحًا صحيحًا مع سائر أجزائه وهي من مجلدات بدمشق المحروسة سنة خمسين وسبعمائة »، ويبدأ في ظهر الورقة بقوله: « بسم اللَّه الرحمن الرحيم رب يسر ولا تعسر »، ثم يبدأ بتتمة شرحه للباب إلى نهاية الكتاب. وانتهى المجلد بقوله: « والحمد للَّه وحده، تم شرح سيبويه، وصلى اللَّه على محمد وآله »، ووجد بعده في هذه النسخة ونسخة داماد إبراهيم: « وجدت على الأصل ما صورته: فرغ الشيخ أيده اللَّه من إملاء هذا الكتاب يوم السبت لليلتين بقيتا مِنْ شهر رمضان سنة تسع وستين وثلثمائة. نقله محمد بن إبراهيم بن النحاس حامدًا ومُصَلِّيًا ومُسَلِّمًا ».

النسخة الثانية: نسخة (داماد إبراهيم باشا):

وقد رمزت لهذه النسخة بالحرف (د). وأما نسخة فيض اللَّه فهي الأصل فيما عدا الجزء الأول.

وهذه نسخةٌ كاملة لهذا الشرح، والملاحظ فيها أنها منقولة من نسخة (فيض اللَّه)، وتقع هذه النسخة في ثلاثة مجلدات مصوَّرة في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، المجلد الأول فيها يحوي المجلدين الأول والثاني، كما هما في نسخة فيض اللَّه، والمجلد الثاني يحوي المجلد الثالث الموجود في نسخة فيض اللَّه، والمجلد الثالث يحوي المجلد الرابع والخامس. وقد ذكرت

أن تاريخ نسخها متأخِّر فهو في القرن الحادي عشر، فجاء في نهاية المجلد الأول الذي يحوي المجلدين الأول والثاني من نسخة فيض اللَّه: « وكان الفراغ من تعليق شرح كتاب سيبويه يوم الأربعاء المبارك ثامن عشر جمادى الأول من شهور سنة (١٠٣٤هـ) »، ثم كتب الناسخ شعرًا في رجائه رضا رب العالمين، فقال:

« كتبت وقَدْ أيقنت يوم كتبته … بأن يدي تفنى ويبقى كتابها

وأعلم أن اللَّه سائلها بعدًا … فيا ليت شعري ما يكون جوابها

كاتب هذا الخط شخص غريب … وأمره في الناس أمر عجيب

يرجو من المولى بجاه الحبيب … نصر من اللَّه وفتح قريب

كتبت وقد أيقنت يوم كتابتي … بأن يدي تفنى ويبقى كتابها

فيا قارئ الخط الّذي قد كتبته … تفكر في يدي وما قد أصابها

فإن عملت خيرًا تُجازى بمثلهِ … وإن عملت شرًّا فيا طول حسابها

الخطّ يبقى زمانًا بعد كاتبه … وكاتب الخط تحت الأرض مدفونا »

ثم قال: « وصلى اللَّه على سيدنا ومولانا محمد خاتم النبيين والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين ».

يحمل المجلد الأول رقم (١٠٧٤) في مكتبة داماد إبراهيم، ورقمه في مركز البحث العلمي (٥٢٥)، وبلغ مجموع لوحاته مائتين وسبعًا وأربعين لوحة، في كل لوحة صفحتان، وهذا المجلد يحوي جزأين، فهو يحمل رقمًا واحدًا في مكتبة داماد إبراهيم، وهذا يدل على أن المجلدين جاءا في مجلد واحد، وبلغ مجموع صفحات المجلد الأول في نسخة داماد إبراهيم مائة ولوحة واحدة، والملاحظ أن عدد الأسطر في هذه النسخة كثير، فهو يقارب الثلاثين سطرًا، وخطها نسخي واضح، ويبدو أنه قام بنسخها أكثر من ناسخ، وجاء في نهاية المجلد الأول: « وقد تم الجزء المبارك بحمد اللَّه وعونه وصلى اللَّه على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا دائمًا أبدًا إلى يوم الدين ».

بدأ **المجلد الأول** بلوحة العنوان، وفيها: « الأول من شرح كتاب سيبويه

لأبي الحسن علي بن عيسى النحوي الرماني، كان مفننًا في علومٍ كثيرة، كالنحو والفقه والقراءات واللغة والكلام على مذاهب المعتزلة، مولده سنةَ ست وتسعين ومائتين، وتوفي سنة أربع وثمانين وثلاثمائة في جمادى الأولى، ذكره الخطيب في تاريخ بغداد، رحمه اللَّه تعالى، ونفعنا به آمين ».

وجاء **المجلد الثاني** بلا صفحة عنوان، فبدأ المجلد الثاني بقوله: « بسم اللَّه الرحمن الرحيم وبه نستعين »، وبلغ مجموع صفحات المجلد الثاني في هذه النسخة مائة وسبعًا وأربعين لوحة.

أما **المجلد الثالث** فجاء وحده في نسخة داماد إبراهيم، وفيه مائتان وخمس لوحات، وعدد الأسطر فيها يقارب الثلاثين، وقد جاء هذا المجلد في مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بلا صفحة عنوان أيضًا.

وهو في مكتبة إبراهيم داماد يضم الجزأين الأخيرين كما في نسخة فيض اللَّه، وحمل الرقم (١٠٧٥) في مكتبة داماد، وهو يختلف عن رقم المجلدين الأولين في مكتبة إبراهيم داماد، ويحمل في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى رقم (٤٤٤)، وهو مجلد واحد، يحمل رقمًا واحدًا في مكتبة داماد، وهو بخط نسخي جيد، بلغ مجموع لوحاته ثلاثمائة واثنتين وعشرين لوحة، وهذا المجلد كما قلت يضم المجلدين الأخيرين من هذا الشرح، وجاء في نهاية الجزء الرابع وبداية الجزء الخامس: « تم والحمد للَّه رب العالمين وصلى اللَّه على محمد النبي الكريم، يتلوه في الجزء: وما الشاهد في قول غيلان: دع ذا وعجل ذا وألحقنا بذل »، وجاء بعده وجه ورقة فارغة، وجاء في ظهرها: « بسم اللَّه الرحمن الرحيم رب يسر ولا تعسر ».

وجاء **المجلد الرابع** في مائة واثنتين وثمانين لوحة، وأما **الخامس** فكان مجموع لوحاته مائة وأربعين، ومما يدل على أنهما جاءا في مجلد واحد في مكتبة داماد أن المجلد مرقم وبتتابع، فتوقف المجلد الرابع عند اللوحة المائة والثانية والثمانين، ثم استمر بعد ذلك بترقيم المجلد الخامس.

وأرى أنّ هذه النسخة قد أخذت من نسخة فيض اللَّه، فهي قد جاءت بنفس ما

في نسخة فيض اللّه من أخطاء في ترتيب الصفحات، وليست النسختان منقولتين من نسخة ثالثة، حيث جاء ترتيب الصفحات مختلفًا في نسخة فيض اللّه، وأثبت الناسخ هذا الاختلاف مدمجًا في المتن في نسخة داماد وليس في صفحة جديدة كما هو في فيض اللّه، وهذا يدل على أن الناسخ كان ينسخ من نسخة فيض اللّه دون أن يتابع النص وتسلسل الموضوعات.

النسخة الثالثة: نسخة المكتبة الملكية في فيينا:

وقد رمزت لهذه النسخة بالحرف (ف)، وهي فيها برقم (٧٦٩)، ولا تحتوي إلا على الثلث الأخير من الكتاب، وهي تقع في (٢١٠) لوحة، وهي مكتوبة بخط نسخي واضح مقروء.

تبدأ هذه النسخة **بالجزء الثالث**، فجاءت الورقة الأولى في هذه النسخة بعنوان: « الجزء الثالث من شرح كتاب سيبويه إملاء الشيخ أبي الحسن علي بن عيسى بن علي الرماني النحوي، غفر اللّه له وجميع المسلمين »، وهذا العنوان مكرر في أعلى الورقة، وهناك بعض الكلمات الّتي عليها ضرب في لوحة العنوان.

وبدأ المخطوط في الورقة الثانية في باب الهمز، وهو بداية الثلث الأخير من هذا الشرح، فبدأت الورقة: « بسم اللّه الرحمن الرحيم، رب... باب الهمز »، ولم يبدأ في أول باب الهمز وأسئلته، وإنما بدأ بالجواب، قال: « الّذي يجوز في تخفيف الهمز ثلاثة »، وكلمة (الجواب) غير موجودة.

وفي اللوحة الأخيرة من هذه النسخة: « تم شرح كتاب سيبويه رَحِمَهُ اللَّهُ إملاء الشيخ الفاضل أبي الحسن علي بن عيسى بن علي النحوي، أسعده اللّه، وفرغ من إملائه في يوم السبت لليلتين بقيتا من شهر رمضان سنة تسع وستين وثلاثمائة، وفرغ من نسخه يحيى بن علي بن محلي السلمي الشافعي بمدينة دمشق في العشر الثاني من شهر شوال سنة سبع وسبعين وخمسمائة، والحمد للّه أولًا وآخرًا، والصّلاة على رسوله المصطفى محمد وآله المرتضين وسلم تسليمًا، وحسبي اللّه ونعم الوكيل ».

وفي هذه النسخة سقط كثير، وأول سقط فيها جاء في اللوحة الثانية، حيث قال في باب الهمز: « مسائل من هذا الباب أيضًا »، وسقطت الأسئلة، وبدأ بالجواب،

ثم كرر ذلك ثانية، وقد استمر على هذا النهج، فهو يذكر العنوان، ثم (مسائل هذا الباب)، ويكتفي بذلك دون ذكر الأسئلة، فيبدأ بعد قوله: (مسائل هذا الباب) بالأجوبة، لكنه في اللوحة رقم (٢٦) تغير منهجه، ففي (باب جمع الصفة الثلاثية بغير زيادة) ذكر مسائل الباب، واتفقت النسخة في المنهج مع النسختين، ثم عاد في الباب الذي يليه إلى منهجه في إسقاط مسائل الباب. وقد سقطت الورقات من (٤٦) إلى (٥٤) من هذه النسخة.

وفي هذه النسخة ينتقل أحيانًا الناسخ من منتصف الباب إلى باب آخر، ثم يعود إلى الباب الّذي تركه في موضع لاحق، وهذا ليس من انتقال اللوحات، وإنما الناسخ يفعل هذا في منتصف الصفحة، ولو كان من انتقال اللوحات من مكانها لكان الكلام الذي يقفز عنه في أول الصفحة، وقد تكرر هذا أكثر من مرة، فتكرر في اللوحة رقم (٦٢)، وعاد إلى ذكر جزء من النقص بعد لوحتين وترك نصفه.

وبدأ النص في (باب الإمالة) في هذه النسخة يختلف عن النص في نسخة فيض اللَّه وداماد كلّـيًّا، وإن كان المعنى قريبًا بين ما فيها وما في النسختين، فما هو أمامي في أول باب من أبواب الإمالة شرحٌ آخر لكتاب سيبويه، واستمر هذا الاختلاف في إِحْدَى عشرةَ لوحة، وهذا قد يشير إلى وجود إبرازة أخرى لشرح الرماني على كتاب سيبويه، وقد اضطررت أن أنقل النص كما هو في هذه الورقات في الهامش.

وانتهت هذه النسخة في وجه الورقة العاشرة بعد المائتين بقوله: « تم شرح كتاب سيـبويه رَحِمَهُ اللَّهُ إملاء الشيخ الفاضل أبـي الحسن علـي بن عيسى بن علي النحوي أسعده اللَّه، وفرغ من إملائه في يوم السبت لليلتين بقيتا من شهر رمضان سنة تسع وستين وثلاثمائة، وفرغ من نسخه يحيى بن علي بن محلى السّلمي الشافعي بمدينـة دمشق في العشر الثاني من شهر شوال سنة سبع وسبعين وخمسمائة. والحمد للَّه أوّلًا وآخرًا، والصّلاةُ على رَسولِه المصطفى محمد وآله المرتضين، وسلم تسليمًا، وحسبـي اللَّه ونعم الوكيل ».

* * *

تجزئة الكتاب

يقع هذا الشرح في خمسة مجلدات كبيرة، **وقد جُزِّئ الكتاب في نسختي فيض اللّه وداماد إلى سبعة وستين جزءًا، وهذه التّجزئة هي المعتمدة في ما نقل؛** لأنّها الثابت في النسخ، وإن كان قد ذكر الفيروز في (البلغة) أن تجزئة الكتاب وصلت سبعين مجلدًا[١]، وأرى أن ما ذكره تجاوز فيه التجزئة الموجودة من ناحية تقريبية.

وقد كان النّاسخ يذكر رقم الجزء في نسخة فيض اللّه أحيانًا، وأحيانًا لا يذكر رقم الجزء، ويكتفي بالإشارة إلى انتهاء الجزء السابق وبداية جزء جديد، وفي نسخة (داماد) لم يذكر رقم الجزء في المجلد الأول إلا في الموضعين الثاني والثالث، والناسخ كان يذكر التجزئة في هذه النسخة أحيانًا، وأحيانًا يشير إليها عند انتهاء الجزء السابق، وأحيانًا يشير إليها بقوله: « بسم اللّه الرحمن الرحيم »، وأحيانًا لا تجد أَي إشارة إلى التجزئة فيها.

وأرى أنّ هذه التّجزئة كانت في حياة الرمّاني وليست من النساخ، فالظاهر لي أنه قد أملى هذا الكتاب على النساخ في سبعة وستين مجلسًا، فالأجزاء ليست متناسقة، لا في الأبواب، ولا في عدد اللوحات، ومما يدل على ذلك أيضًا أنه كان يقف في منتصف الباب النحوي، وينهي الجزء، ثم يكمله في الجزء الذي يليه، ولا أرى هذه التّجزئة إلا مجموع المجالس العلمية الّتي أملى فيها الرماني هذا الكتاب، فقد كان يتوقف عند نهاية باب، أو عند شاهد، أو غير ذلك، وقد جعل النسّاخ الّذين كان يُملى عليهم هذا الكتاب أجزاء، وقد اتفقت الأجزاء في النسختين، وهذا ما ذكره مازن المبارك في كتابه[٢]، ولا أرى غيره.

* * *
* *
*

---

(١) انظر البلغة ٢١١.

(٢) انظر الرماني النحوي ١٦٨.

تحقيقات شرح الرماني

خرج هذا الكتاب مفرّقًا مقطّعًا في أكثر من تحقيق، وهذا جعل منه كتابًا مطموسًا لا يلجأ إليه الباحثون، وبعضهم لا يعرف عنه شيئًا، فكان لا بد من إخراجه كتابًا كاملًا، وقد تعاقب على العمل في إخراج هذا الكتاب مقطّعًا جملة من الباحثين، هم:

١ - الدكتور المتولي رمضان الدميري، أخرج منه جزءًا بمقدار إحدى عشرة ورقة من أول الكتاب، ونشره في مصر عام (١٤١٣هـ)[١]، وكانت رسالته للدكتوراه في الأزهر أيضًا جزءًا من أول المجلد الثاني إلى نهاية النداء، ثم أخرج باب النسب محقّقًا، وهو ما يوازي خمسًا وأربعين لوحة من الكتاب تقريبًا، وهو منشور[٢].

٢ - الدكتور مازن المبارك، قام في كتابه (الرماني النحوي) بتحقيق أجزاء مقطّعة من الكتاب، وكان معظمها من باب الاستثناء.

٣ - الدكتور محمد إبراهيم شيبة، أخرج الجزء الأول من الكتاب في رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى سنة (١٤١٤هـ).

٤ - الدكتور سيف بن عبد الرحمن العريفي، أخرج من الكتاب جزءًا يمتد من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال في رسالة دكتوراه في جامعة الإمام محمد بن سعود (١٤١٨هـ).

٥ - الدكتور إبراهيم بن موسى الموسى، حقق من بداية باب الحروف إلى نهاية باب الحكاية، وهي رسالة دكتوراه في جامعة الإمام محمد بن سعود سنة (١٤٢٠هـ).

٦ - الدكتور صالح بن عبد العزيز العبد اللطيف، حقق من باب ألف الوصل في الأسماء إلى نهاية الشرح، في رسالة دكتوراه في جامعة الإمام محمد بن سعود سنة (١٤٢٧هـ).

---

(١) انظر شرح كتاب سيبويه للرماني، رسالة دكتوراه بتحقيق د. عبد الرحمن الخضيري، مقدمة الرسالة.

(٢) شرح كتاب سيبويه لأبي الحسن الرماني، قسم الصرف الجزء الأول، وفي أول الكتاب: (قسم الصرف، المجلد الرابع)، مصر، مطبعة التضامن، ١٤٠٨هـ.

٧ - الدكتور أحمد بن عتيق المعبدي، حقق من باب التصغير إلى نهاية باب جمع الجمع، في رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية في الجامعة الإسلامية المدينة المنورة (١٤٣٦هـ).

٨ - الدكتور تركي بن صالح المعبدي، حقق من باب جمع الأعجمي الّذي على أربعة أحرف إلى نهاية باب ألف الوصل، في رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية في الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة (١٤٣٦هـ).

٩ - نشر د. عثمان غزال هذا الشرح مع شرح آخر للعلامة صالح بن محمد الهسكوري (ت ٥٦٩هـ)، وقامت بنشره المكتبة الأزهرية للتراث سنة (٢٠١٦م)، وهو عبارة عن نشر مجردٍ لشرحين من شروح الكتاب بلا تحقيق علمي، وقد نشر شرح العلامة الهسكوري في رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى من الطالب خالد التويجري سنة (١٤٢٤هـ) بإشراف الأستاذ الدكتور عياد الثبيتي، وهذا شرح لا علاقة لنا به في هذا الشرح.

وهذه التحقيقات مع تقديري واحترامي لأصحابها إلا أن الكتاب بقي في الخزائن، لم يستفد منه إلا القليل من الباحثين، ولم ينشر منها على الشبكة إلّا رسالتان، فالكتاب كان مخطوطًا محفوظًا في الخزائن، وعاد الكتاب مخطوطًا محفوظًا في مكتبات الجامعات وخزائنها، فلا يستفيد منه إلّا من توافرت له القدرة على الوصول إليه، فالباحثون تختلف قدراتهم المادية في التنقّل للوصول إلى الكتاب كاملًا، فكان لزامًا عليَّ أن أقوم بإخراجه كتابًا كاملًا متتابعًا.

* * *
* *
*

منهجي في التحقيق

يعد هذا الشرح كتابًا واحدًا، لا يفصل بين أبوابه وفصوله فواصل، فأن يكون هذا الشرح مقطَّعًا كما هو عليه إلى سبعة وستين جزءًا أمر غير مقبول؛ **ولذلك فقد قمت في إخراج هذا الشرح بعدة أمور:**

الأول: جعلت من هذا الشرح كتابًا واحدًا، لا أجزاء فيه ولا مجلدات، وقد أشرت إلى مجلداته في الهوامش، ودونت ما هو مكتوب في نهاية كل جزء، أما السبعة والستون جزءًا، فقد أثبتها في متن الكتاب؛ وإن كنت أرى أنّ وجودها يقطع الكتاب، ويفصل بين أبوابه، كما أن هذه التجزئة لم تكن تجزئة الرماني، وإنما كانت تجزئة الكتاب حسب مجالس إملائه، ولكنها لأنها ثابتة في متن نسخة الأصل اضطررت إلى إثباتها.

الثاني: اعتمدت في الجزء الأول من الكتاب على نسخة داماد، وذلك لعدم وجود نسخة أخرى تقابل بها، وكانت هي الوحيدة لهذا الجزء، وأما بقية الأجزاء فجعلت نسخة الأصل هي نسخة فيض اللَّه؛ لأنها أقدم منها، وأكثر وضوحًا، وقد ذكرت أن نسخة داماد منقولة حرفًا بحرف من نسخة فيض اللَّه، أو أن النسختين منقولتان من نسخة واحدة.

الثالث: هناك سقط في الكلام، خاصة في الجزء الأول من الكتاب، فقمت بإتمام الكلام معتمدًا على ما في الجواب من إشارة إلى الكلام الناقص، كما اعتمدت على كتاب سيبويه، والأصول في النحو لابن السراج، والتبصرة للصيمري في إتمام النقص.

الرّابع: قمت بتوثيق الأقوال الموجودة المنقولة من الكتب، سواء من كتاب سيبويه، أو من الكتب الأخرى، كما قمت بالتحقق من الآراء الموجودة التي يذكرها الرّماني، وهي متوافقة في معظمها إلا بضعة آراء، وقد أشرت إلى ذلك في موضعه.

الخامس: حاولت ألا أثقل الكتاب بالهوامش وتخريج الأقوال والآراء، فكنت أكتفي بالقليل من الكتب، ولم أكن أوثق كل المسائل التي يتعرض لها الرماني من كتاب سيبويه، فاكتفيت بوضع العنوان كما هو في الكتاب وموضعه فيه.

السادس: لم أثقل الهوامش بالإكثار في تخريج الشواهد الشعرية، واكتفيت ببعض مصادر الشاهد، وكان يمكن أن يكتفى بالديوان أو بكتاب سيبويه، لولا الحاجة إلى معرفة ما ذكره القدماء من النحاة حول الشاهد.

السابع: ترجمت للأعلام الواردة في الكتاب ترجمة موجزة معتمدًا على ما ذكرته كتب التراجم، وأيضًا حاولت ألا أثقل الكتاب بذلك.

الثامن: تخريج ما يتعلق بالقراءات القرآنية والحديث النبوي وأمثال العرب.

التاسع: تفسير جميع الألفاظ والأبنية من المعاجم اللغوية.

العاشر: وضعت فهارس مفصَّلة للكتاب، وهي فهارس للآيات القرآنية، والحديث النبوي، والشواهد الشعرية، والرجز، والأمثال، والأعلام، ثم فهارس للأبواب بين سيبويه والرماني، ثم قائمة المصادر.

وختامًا فالغاية عندي من إخراج هذا الكتاب أن يخرج كتابًا واحدًا كاملًا غير منقوص، مع علمي بأن هناك تحقيقات متفرقة له، وقد رأيت أن إخراجه بمنزلة إخراج شرح السيرافي لكتاب سيبويه، فكلاهما له المنزلة نفسها، بل لعل هذا الكتاب قد أحاط به الغموض مِمّا ذكر من منطق وعلل، ولم أر فيه إلا تفسيرًا لكلام سيبويه وعلله؛ وقد كان في كثير من المواضع يشير إلى أن هذه علة سيبويه أو علة غيره، فالكتاب بيان وتوضيح لما في كتاب سيبويه من قواعد وتعليلها؛ ولذلك كان إخراج هذا الكتاب ضروريًا لدارسي نحو سيبويه.

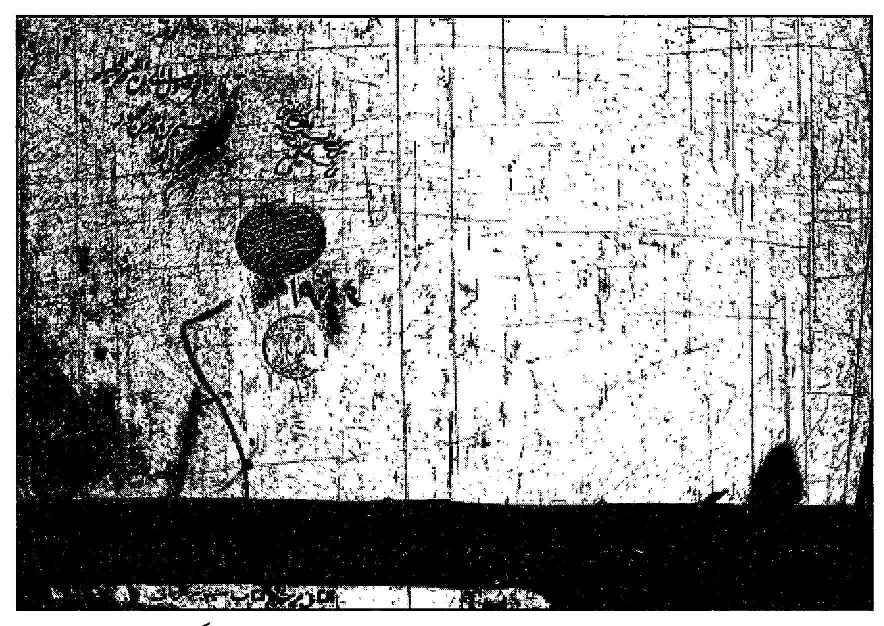
هذا ما استطعت عمله في هذا الكتاب، فإن أصبت فبتوفيق من اللَّه ورضًا منه، وإن أخطأت فمن نفسي، راجيًا أن يُغفر ما وقع في هذا العمل من أخطاء.

والحمد للَّه رب العالمين

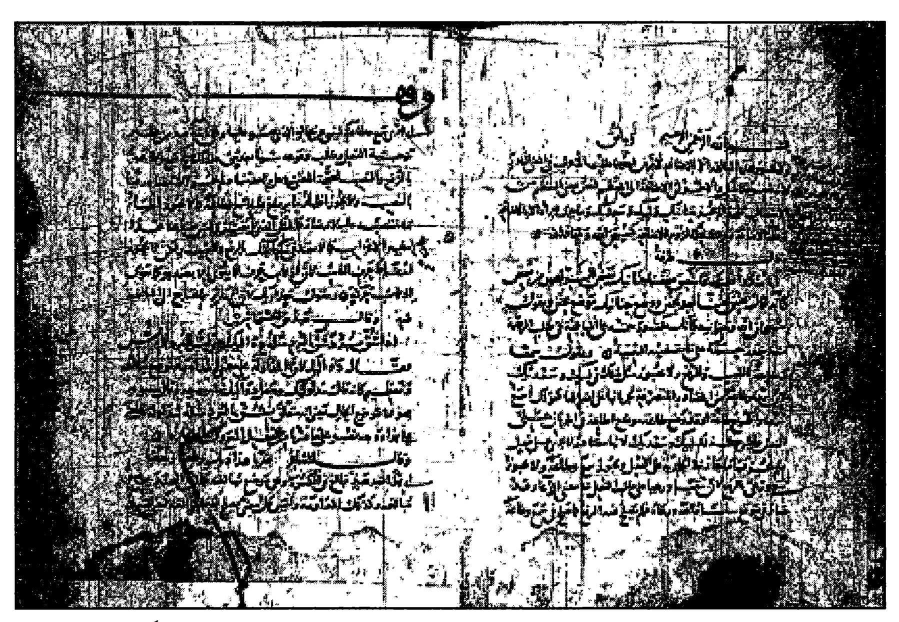
أ.د. شريف عبد الكريم النجار

الأول من محرم لعام ١٤٣٩هـ

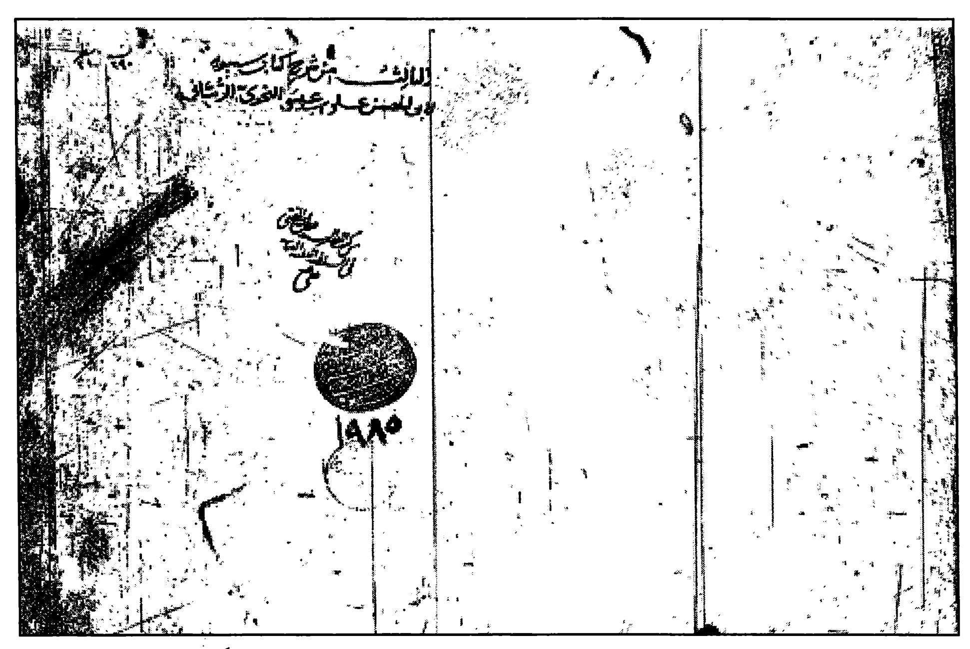
نماذج مصوَّرة من مخطوطات الكتاب



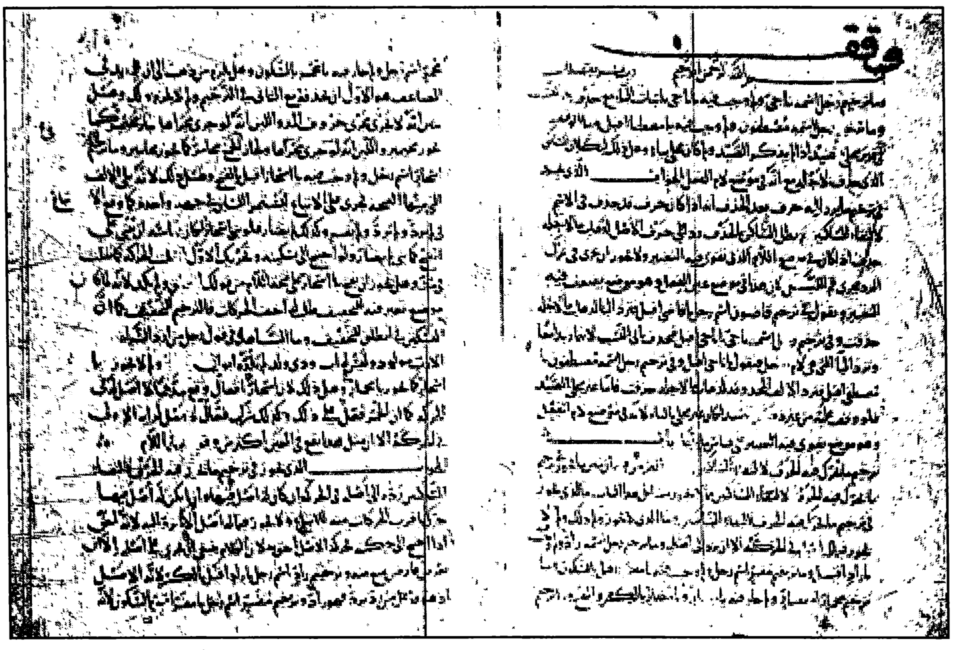
لوحة المجلد الثاني من نسخة الأصل (فيض اللَّه)



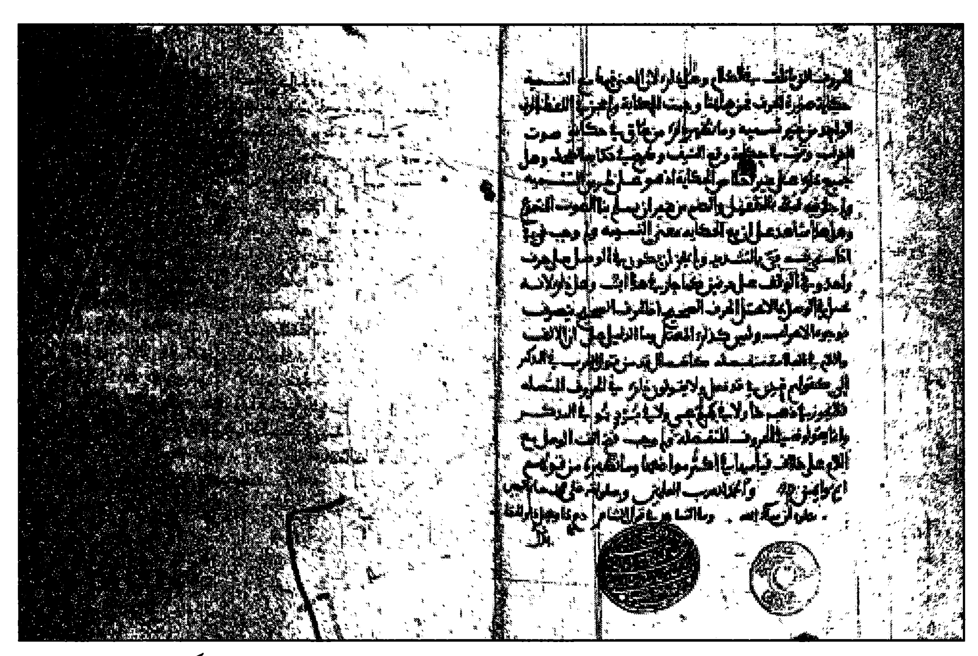
اللوحة الثانية من المجلد الثاني في نسخة الأصل (فيض اللَّه)



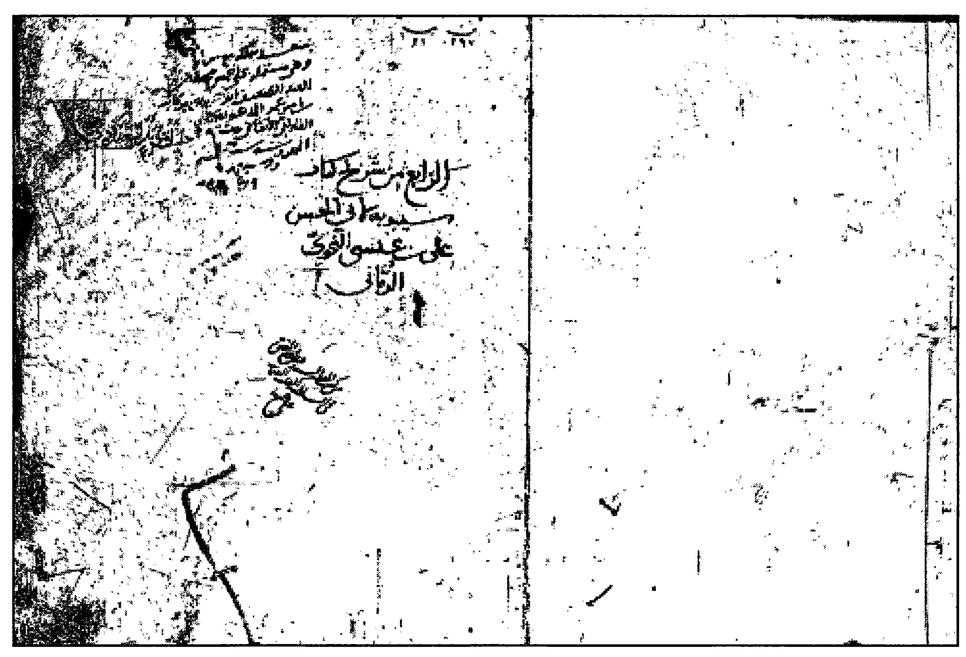
لوحة العنوان للمجلد الثالث من نسخة الأصل (فيض اللّه)



اللوحة الثانية من المجلد الثالث في نسخة الأصل (فيض اللّه)



اللوحة الأخيرة من المجلد الثالث من نسخة الأصل (فيض اللَّه)



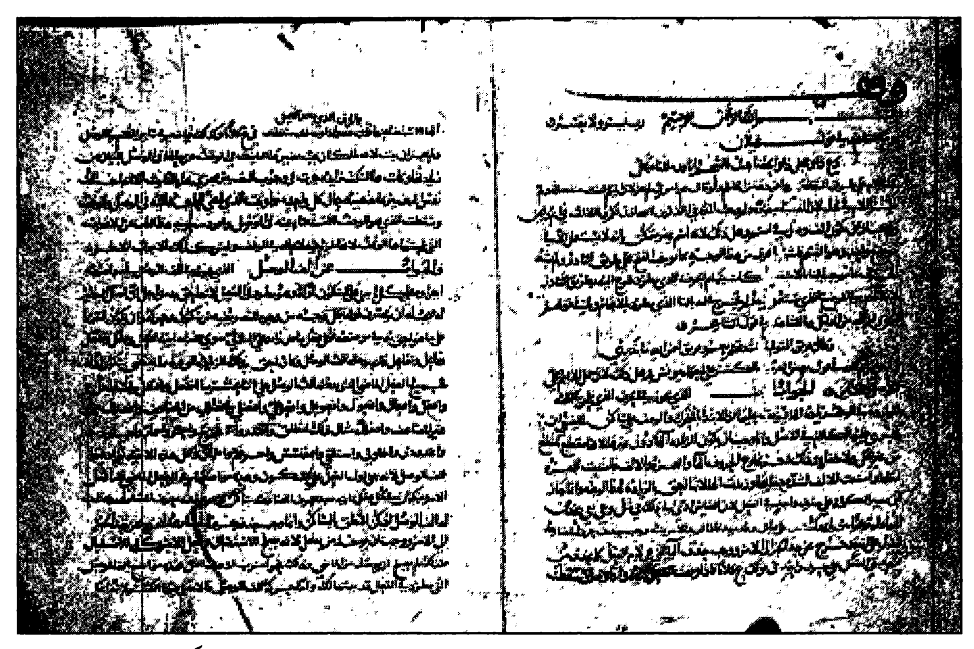
لوحة العنوان للمجلد الرابع في نسخة الأصل (فيض اللَّه)



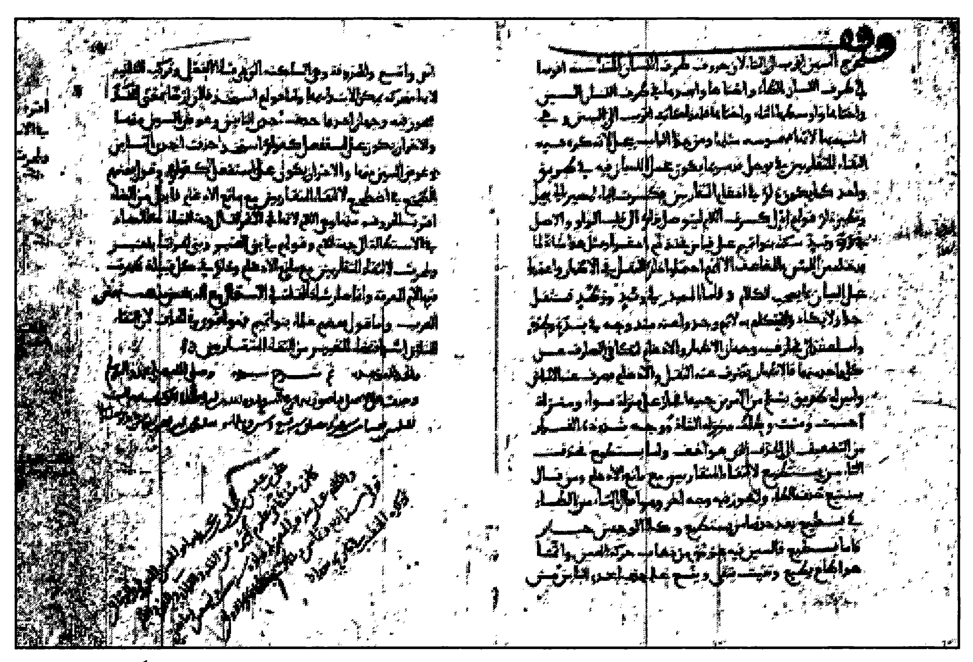
اللوحة الأخيرة من نسخة الأصل (فيض اللّه)



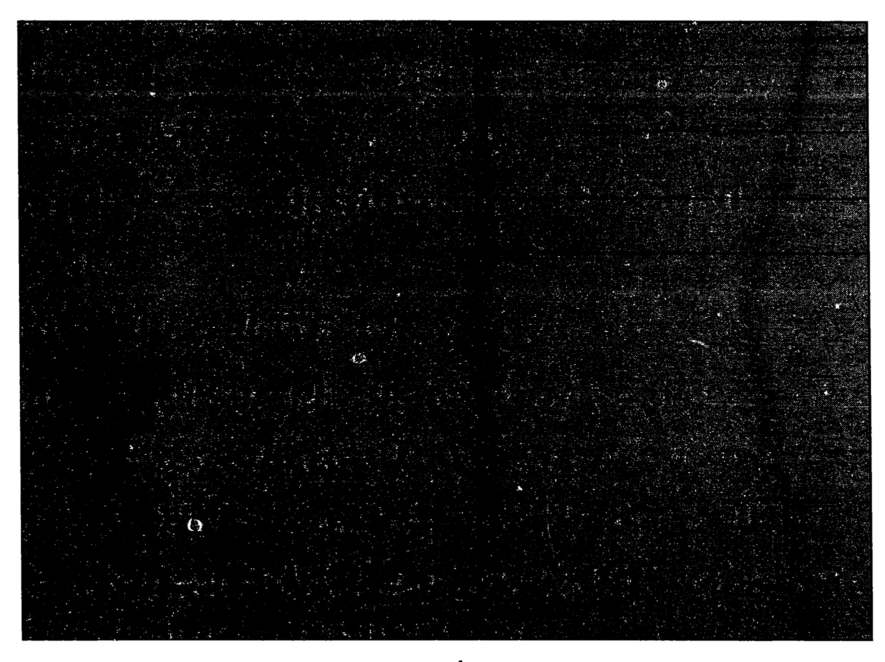
لوحة العنوان للمجلد الخامس لنسخة الأصل (فيض اللّه)



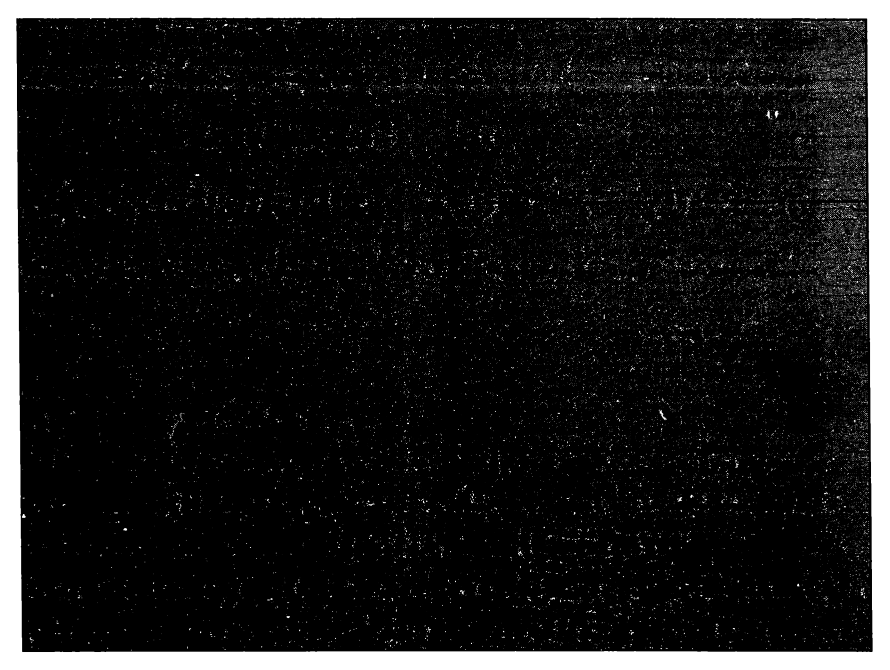
اللوحة الثانية من المجلد الخامس من نسخة الأصل (فيض اللّه)



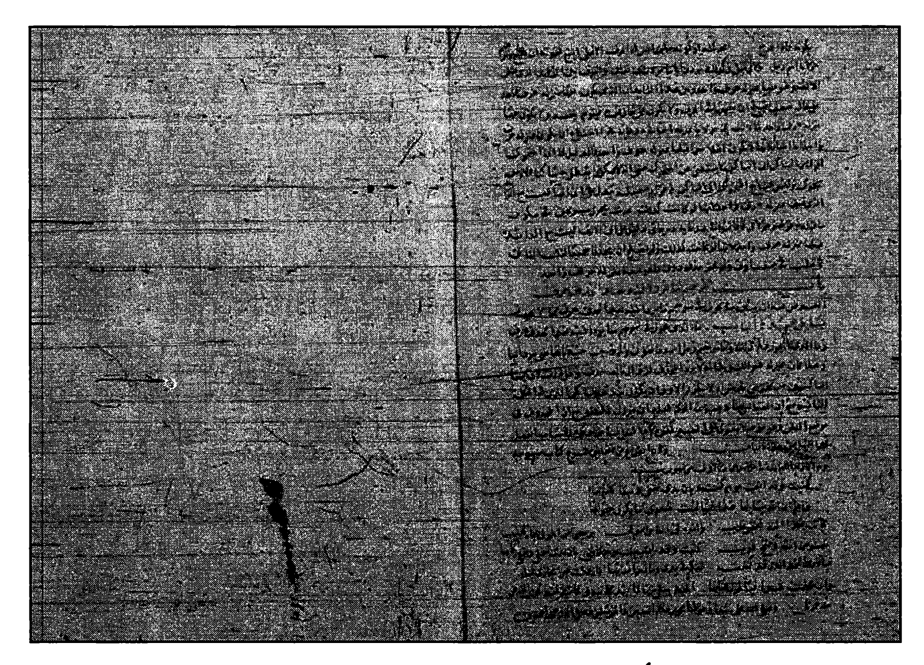
اللوحة الأخيرة من المجلد الخامس والأخير من نسخة الأصل (فيض اللّه)



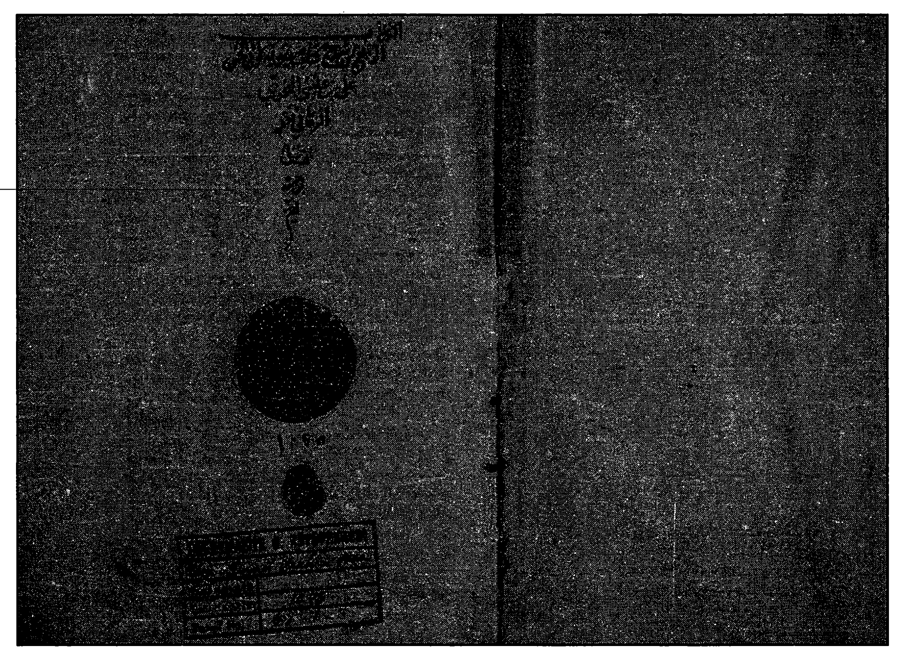
لوحة العنوان للمجلد الأول من نسخة داماد إبراهيم



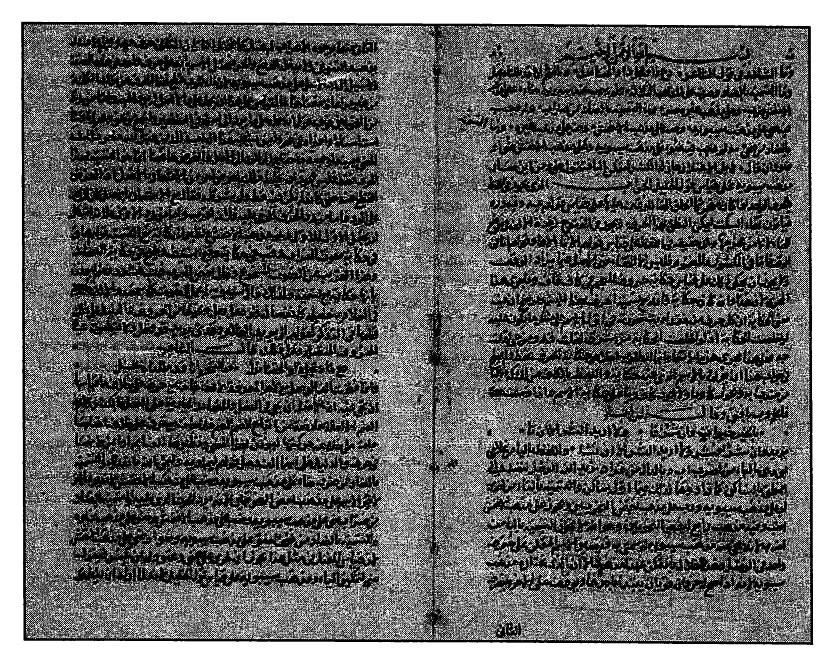
اللوحة الثانية من المجلد الأول لنسخة داماد إبراهيم



اللوحة الأخيرة في المجلد الثاني من نسخة داماد إبراهيم



لوحة العنوان للمجلد الرابع من نسخة داماد إبراهيم



اللوحة الثانية من المجلد الرابع من نسخة داماد إبراهيم

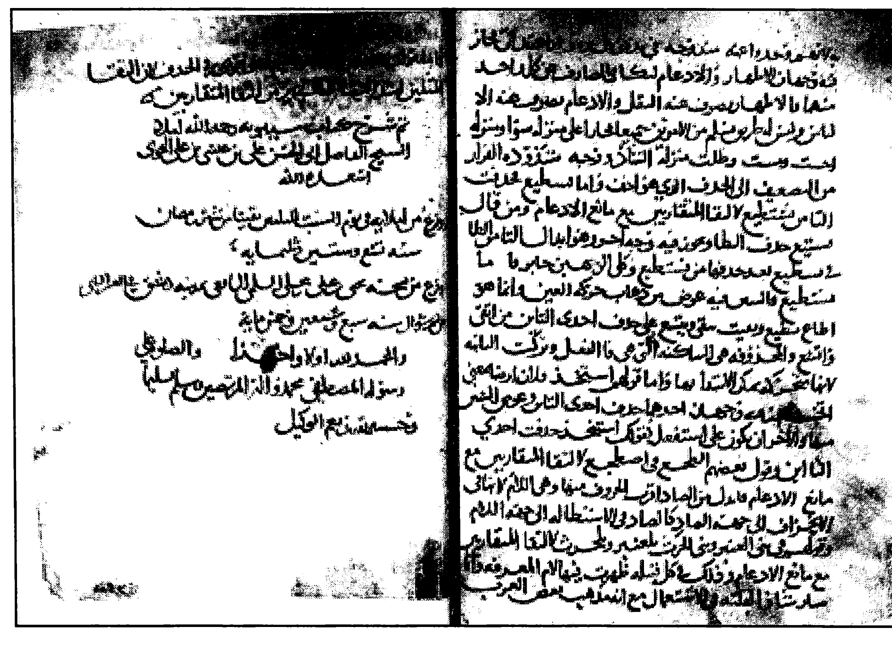


اللوحة الأخيرة من المجلد الخامس والأخير من نسخة داماد إبراهيم



لوحة العنوان في نسخة فيينًا

اللوحة الثانية من نسخة فيينًا



اللوحة الأخيرة من نسخة فيينا

* * *
* *
*

شَرْحُ كِتَابِ سِيبَوَيهِ

لأبِي الحَسَنِ عَلِيّ بنِ عِيسى الرُّمَّانيِّ (ت ٣٨٤هـ)

النَّصُّ المُحَقَّقُ

[و١]

الأوّل من شرح كتاب سيبويه

لأبي الحسن علي بن عيسى النحوي الرّماني

كان مفنّـنًا في علوم كثيرة كالنحو والفقه والقراءات واللغة والكلام على مذاهب المعتزلة..

مولده سنة ست وتسعين ومائتين،

وتوفي سنة أربع وثمانين وثلاثمائة في جمادى الأولى

(ذكره الخطيب في تاريخ بغداد)

رحمه اللّه تعالى ونفعنا به

آمين

[ظ١]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

اللَّـهُمَّ يَسِّرْ

بَابُ عِلْمِ ما الكَلِمُ مِن العَرَبِيَّةِ(*)

الغرضُ فيه أَنْ يُبَيِّنَ الاسمُ مِن الفعلِ والحرفِ.

[مسائلُ هذا البابِ](١)

ما الاسمُ والفعلُ والحرفُ؟

وما قسمةُ الفعلِ؟ وما الّذي أُخِذَ منه الفعلُ؟ ولِمَ ذلك؟ ولِمَ حَدَّ الفعلَ دونَ الاسمِ؟

وكم وجهًا يجوزُ في (هذا بَابُ عِلْمِ ما الكَلِمُ مِن العربيّـةِ)؟

ولم قال: (الكَلِمُ)، ولَمْ يَـقُل: (الكَلامُ)؟ وكم وجهًا يجوز في (هذا) مِن جهةِ المعنى؟ وما معنى (مِن) في قولِه: (مِن العربيّـةِ)؟

وما (كم) مِن الكَلِمِ؟

وما (أَمْ)؟ وما (لَيسَ) و (ما)؟ وما الكافُ في (ذلك)؟ وما الكافُ في (غلامك) مِن الكَلِمِ؟

وما (كيفَ)؟ وما (نَعَمْ)(٢) مِن الكَلِمِ؟ وما (الّذي)؟ وما (أَنْ) مِن الكَلِمِ؟

الجوابُ

الاسمُ: كلمةٌ تدلُّ على معنًى غير مختصٍّ بزمانٍ، والفعلُ: كلمةٌ تدلُّ على معنًى مختصٍّ بزمانٍ، والحرفُ: كلمةٌ لا تدلُّ على معنًى إلّا مع غيرها، ممّا معناها في

(*) العنوان في الكتاب ١/ ١٢: « **هذا باب علم ما الكَلِم من العربية** ».

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها أسلوب الرماني.

(٢) في الأصل: (أنعم)، والمثبت من الجواب.

غيرها، فهذه الحدودُ هي الأصولُ الّتي عليها مَدارُ الأمرِ في هذا البابِ.

والفعلُ ينقسمُ ثلاثةَ أقسامٍ بقسمةِ الزّمانِ[١]: ماضٍ، وحاضرٌ، ومستقبلٌ.

والّذي أُخِذَ منه الفعلُ المصدرُ[٢]؛ لأنّه دائـرٌ في جميعِ تصاريفِ الفعلِ كما تدورُ الفِضَّةُ في جميعِ الصّيغِ الّتي تتصرّفُ فيها، فالأصلُ هو المصدرُ، كما الأصلُ هو الفِضّةُ، ففي (ضَرَبَ) معنى الضَّربِ، وهو فـي (سَيَـضْرِبُ)، و (تَضْرِبُ)، وليس في (الضَّربِ) معنى واحدٍ مِن هذه التّصاريفِ، فالأصلُ هو المصدرُ، ومنـه اشتُـقَّ الفعلُ للعلّـةِ الّتي بيّنا.

وحَدَّ سيبويه الفعلَ دونَ الاسمِ؛ لأنّ الفعلَ أحقُّ بالحدِّ؛ مِن أجلِ أنّه منقولٌ عن أصلِه في اللّغةِ إلى صناعةِ النّحوِ للحاجةِ إلى ذلك؛ إذ أصلُه في اللّغةِ وجودُ الشّيءِ بعد أنْ لَمْ يكنْ موجودًا، ثمّ نُـقِـلَ إلى: كلمةٍ تدلُّ على حدثٍ مختصٍّ بزمنٍ.

وفـي قولـه: « هـذا بابُ علمٍ مـا الكَلِمُ مِن العربيّـةِ » عشرةُ أوجـهٍ[٣] يختلفُ اللّفظُ بها إلّا أنّ الّذي وُضع عليـه الـكتابُ: (هذا بَابُ علمٍ ما الكَلِمُ مِن العَربيّـةِ) بتنوينِ (عِلـمٍ) ورفـعِ (الكَلِمُ).

فالّذي يجوزُ: رفعُ (بابٍ)، ونصبُه، وتنوينُه، وتركُ تنويـنِه. ويجوزُ في (عِلمٍ) ثلاثةُ أوجهٍ: الرّفعُ، والنّصبُ، والجرُّ، ويجوزُ فيه التّنوينُ، وتركُ التّنوينِ. ويجوزُ في (الكَلِمُ)[٤] أوجهُ الرّفعِ، والنّصبِ، والجرِّ.

فالرّفعُ في (بابٍ)؛ لأنّه خبرُ (هذا)، والنّصبُ فيه على أن يكونَ الخبرُ (علمٌ)، ويكونَ: (هذا بابًا علمُ ما الكَلِمُ)، فتنصبُ (بابًا)؛ لأنّه اسمُ جنسٍ وقعَ موقعَ الحالِ، كأنّه قالَ: هذا مبوّبًا عِلمُ ما الكَلِمُ، والتّنوينُ في (بابٍ) على الانفصالِ ممّا

---

(١) في الأصل: (للزمان)، والمثبت ما يقتضيه السياق.

(٢) هذا رأي البصريّين، وهي مسألة خلافيّة مشهورة بين الكوفيّين والبصريّين، والكوفيّون يرون أنّ المصدر مشتقٌّ من الفعل، انظر هذه المسألة في الإيضاح في علل النّحو ٥٦، وشرح السيرافي ١/ ١٦، والخصائص ٢/ ٣٤، وعلل النّحو للورّاق ٣٥٩، والتّبيين ١٤٣، والإنصاف ١/ ٢٣٥.

(٣) انظر هذه الأوجه في شرح السيرافي ١/ ٩ - ١١، والتعليقة للفارسي ١/ ١٤.

(٤) في الأصل: (الكلام)، والمثبت نص عبارة سيبويه.

بعده، وتركُ التّنوينِ على الإضافةِ إلى (علمُ).

وأمّا رفعُ (علمٍ) فيكونُ على أنّه خبرُ (هذا)، ويجوزُ أن يكونَ تابعًا لـ (بابٍ) إذا رفعتَـه، فقلتَ: (هذا بابٌ علمُ ما الكَلِمُ).

وأمّا جرُّه فبإضافةِ (بابٍ) إليه.

وأمّا نصبُه فيكونُ على المصدرِ، كأنّه قيلَ: (هذا بابُ أنْ يَعْلَمَ عِلمًا ما الكَلِمُ)، ويجوزُ أنْ يكونَ على طريقةِ التّمييـزِ؛ كأنّه قيل: (هذا بابٌ مِن العلمِ)؛ لأنّ في (بابٍ) معنى المقدارِ، فهو يُشبِـهُ التّمْييـزَ للإبْهامِ الّذي فيـه، ومَعْنى المِقْدَارِ.

وأمّا تنوينُ (علمٍ) فعلى الانفصالِ ممّا بعدَه، وتركُ تنويـنِه على إضافتِه إلى الكَلِمِ، وجَعْلِ (ما) صلةً؛ كأنّه قيلَ: (هذا بابٌ علمُ الكلمِ).

وأمّا رفعُ الكلمِ فعلى أنّه خبرُ (ما)، كأنّه قيل: (هذا بابُ علمِ أيُّ شيءٍ الكَلِمُ؟). وجرُّه على إضافةِ (علمٍ) إليه، وجعلِ [و٢] (ما) صلةً. وهي - إذا رَفَعْتَ - بمعنى (أيُّ) الّتي للاستفهامِ.

وأمّـا نصبُـه فعلى إعمالِ (علمٍ) فيـه، كأنّه قيلَ: (أنْ تعلمَ الكَلِمَ)، كما قال جلّ وعـزّ: ﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾ [البلد: ١٤، ١٥].

ويجوزُ في (ما) ثلاثةُ أوجهٍ[١]: أنْ يكونَ بمعنى (أيُّ)، وصلةً، وبمعنى (الّذي)، وهو يضعفُ فيها، نعني: (الّذي)؛ مِن أجلِ حذفِ (هو)[٢]، كأنّه قيلَ: (عِلمُ الّذي هو الكَلِمُ مِن العربيّـةِ)، فجازَ هذا على قولِ العربِ: (ما أنا بالّذي قائلٌ لك شيئًا).

وإنّما قالَ: (الكَلِمُ)، ولم يقل: (الكَلامُ)؛ لِـيُشعرَ بمعنى القسمةِ؛ إذ (الكَلِمُ) جمعُ (كلمةٍ)، وإنّما يريدُ أنْ يُبيّنَ قَسْمَهُ في الاسمِ والفعلِ والحرفِ، فلو قالَ: (الكَلامُ) لم يُنبئْ عن معنى القسمةِ في السّؤالِ الّذي يُطلبُ به معنى الجوابِ.

---

(١) انظر هذه الأوجه الثلاثة في شرح السيرافي ١/ ١٠، وفي التعليقة للفارسي ١/ ١٤ وجهان، وأنكر كونها استفهامية بمعنى (أي)، انظر الارتشاف ٣/ ١٣٣٠، والتذييل ٦/ ٢٥٢.

(٢) اشترط البصريون في جواز حذفه أن يكون في الصلة طول، ولم يشترطه الكوفيون. انظر المسألة في سيبويه ٢/ ٤٠٤، وشرح الرضي ٣/ ٢٧، والارتشاف ١٠١٧، والمقاصد الشافية ١/ ٥٢٠.

ويجوزُ في هذا **ثلاثـةُ أوجهٍ**[1]:

الأوّلُ: الإشارةُ إلى ما هو بمنزلةِ الحاضرِ، ممّا يَذكرُه في الكتاب على جهةِ التّقريبِ، كما تقولُ: (هذا الجيشُ مقبلٌ)، و (هذا الشّتاءُ جاءٍ).

الثّـاني: إشارةٌ إلى ما في قلبِه مِن العلمِ الّذي يذكـرُه في الكتابِ.

الثّالثُ: وضعُه غيرَ مُشارٍ به لِـتَـنْعَقدَ الإشارةُ فيه عندما يَتَّصلُ به مِن الكَلامِ إذا ذكره.

والوجهُ الأوّلُ أحسنُ هذه الأوجهِ؛ لأنّه أظهرُ في مفهومِ الكلامِ.

و (مِنْ) في قولِه: (مِن العربيّـة) تحتملُ وجهين: التّبعيضَ والتّبيينَ للجنسِ، فالتّبعيضُ على تقديرِ: (ما الكَلِمُ مِن أبوابِ العربيّـةِ)، فهذا بابٌ مِنْ أبوابِ العربيّـةِ، وهو بعضُها، وأمّا التّبيينُ للجنسِ، فهو تبيينُ الكَلِمِ الّذي هو الجنسُ: ما الّذي يعني به مِنْ أنواعِه؟ فكأنّه قالَ: (الكَلِمُ [الّذي][2] هو العربيّـةُ)، ونظيرُه قولُه تعالى: ﴿ فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ ﴾ [الحج: ٣٠]، فكأنّه قيلَ: الرّجسُ الّذي هو الأوثانُ، فـ (الكَلِمُ) أعمُّ مِن (العربيّـةِ)؛ لأنّه قد يكونُ عربيًّا وعجميًّا، إلّا أنّه بُيّنَ بقولِه: (مِن العربيّـة)، فكذلك الرّجسُ أعمُّ مِن الوثنِ؛ لأنّ الشّركَ رجسٌ، فبُيّنَ المرادُ مِن الرّجسِ هنا، وهو الرّجسُ الّذي هو الوثنُ، فصارت الإضافةُ بـ (من) تُخصِّصُ الجنسَ تخصيصَ الصّفرةِ.

والجوابُ عن مسائلِ التّفريعِ في هذا البابِ

(كم) اسمٌ؛ لأنّه يُنبئُ عن معنًى في نفسِه مِن غيرِ تصرُّفٍ؛ بدليلِ الجوابِ، إذا قيلَ: (كم مالُك؟) فجوابُه العددُ، كقولك: عشرون، أو ثلاثون.

و (أم) حرفٌ؛ لأنّه معناه في غيرِه؛ بدليلِ الجوابِ؛ إذ جوابُه: (نَعَمْ)، أو (لا)، فهو يَنْـقُل الجملةَ الّتي هي خبرٌ إلى الاستخبارِ، كما ينقلُهُ ألفُ الاستفهامِ، إذا قالَ

---

(١) انظر الوجوه الثلاثة في شرح السيرافي ١/ ٩، والنكت للأعلم ١/ ١٠٠، وتمهيد القواعد ١/ ١١٣، وانظر الوجه الثالث في توضيح المقاصد ١/ ٢٦٢، والمقاصد الشافية ٢/ ١٦٩.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

القائلُ: (إنّها لإبلٌ أم شاءٌ يا فتى)، فكأنّه قالَ: أهي شاءٌ يا فتى؟ فجوابُهُ: (نَعَمْ) أو (لا) بالأحرفِ، كما أنّ الاستفهامَ بالحرفِ.

و (ليسَ) فعلٌ؛ لأنّها موضوعةٌ في أصلِها على معنًى مختصٍّ بزمانٍ؛ إذ أصلُها (لَيِسَ)، مثلُ: (صَيِدَ)[1]، إلّا أنّهُ أُسْكِنَت لعلّةِ شَبَهِها بـ (ما)؛ وذلك[2] بدليلِ الإضمارِ فيها، كما يضمرُ في غيرها مِن الأفعالِ.

و (ما) حرفٌ، وإنْ كانتْ بمعنى (لَيْسَ) في نفيِ الحاضرِ، فهي حرفٌ؛ لأنّ معناها في غيرِها من غيرِ تصرُّفٍ في موضوعِها؛ بدليلِ أنّه لا يُضمَرُ فيها.

والكافُ في (ذلك) حرفٌ؛ لأنّ معناه في غيرِه؛ إذ يُنبئُ أنَّ ما اتّصلَ به مِن الكلامِ مخاطبٌ به؛ بِدليلِ أنّه لو كان اسمًا للمُخاطبِ لجازَ تأكيدُه بـ (نفسِكَ)، وليسَ يجوزُ ذلك بإجماعٍ، فدلّ على أنّه حرفٌ.

والكافُ في (غلامِك) اسمٌ للمخاطبِ؛ لأنّ معناه في نفسِه؛ بدليلِ أنّه يجوزُ تأكيدُه، فتقولُ: (غلامُك نفسِك).

و (كيف) اسمٌ؛ لأنّه يُنبئُ عن معنًى في نفسِه من غير تصرُّفٍ؛ بدليلِ أنّه يأتلفُ به مع الاسمِ كلامٌ، كما يأتلفُ بالاسمِ المتمكّنِ كلامٌ، فتقول: (كيف زيدٌ؟) [ظ٢] كما تقول: (القائمُ زيدٌ).

و (نَعَمْ) حرفٌ؛ لأنّ معناه في غيرِه؛ إذ يُنبئُ عن معنى التّصديقِ في الخبرِ؛ بدليلِ نقيضِه مِن (لا)، فـ (نَعَمْ) لِتَصديقِ الخبرِ، و (لا) لِتَكذيبِه.

و (الّذي) اسمٌ، إلّا أنّه ناقصٌ، لا يتمُّ إلّا بصلةٍ، وإنّما كان اسمًا؛ لأنّه يُنبئُ عن معنًى في نفسِه؛ بدليلِ رجوعِ الضّميرِ إليه في قولك: (الّذي أكرمتُه زيدٌ).

و (أنْ) حرفٌ، وإن كان يُوصلُ كما يُوصلُ (الّذي)؛ لأنّ معناه في غيرِه؛ إذ يَنقلُ الفعلَ إلى معنى المصدرِ؛ بدليلِ أنّه لا يجوزُ رجوعُ ضميرٍ إليه.

---

(١) قال في العين ٧/ ١٤٣: « والأَصْيَدُ أيضًا: من لا يستطيع الالتفات إلى الناس يمينًا وشمالًا من داءٍ ونحوه، والفعل صَيِدَ يَصْيَدُ صَيَدًا ».

(٢) في الأصل: (وذليك).

بابُ مَجَارِي أَوَاخِرِ الكَلِمِ مِن العَرَبِيَّةِ(*)

الغرضُ فيه أنْ يُبيِّنَ الإعرابُ من البناءِ.

مسائلُ هذا البابِ

ما الإعرابُ؟ وما البناءُ؟ وما قسمةُ الإعرابِ؟ وما قسمةُ البناءِ؟ وما حرفُ الإعرابِ؟

وما الاسمُ المتمكّنُ؟ وما الفعلُ المضارعُ؟

ولم لا يكونُ في الأسماءِ جزمٌ؟ ولا في الأفعالِ جرٌّ؟

ومن أيِّ وجهٍ ضارعَ الفعلُ الاسمَ حتّى وجبَ له الإعرابُ؟

وما دلالةُ (يَفْعَلُ)؟ وما الخلافُ فيه؟ ولم لا يكون (يَفْعَلُ) اسمًا؛ إذ يُعرَبُ كما يُعرَبُ غيرُه من الأسماءِ؟

وما معنى كلامِ الأخفشِ[1] في امتناعِ الجرِّ من الفعلِ في قولِه: « لأنَّ الأفعالَ أدلّةٌ، وليست الأدلّةُ بالشّيءِ الّذي يُدَلُّ عليه، وأمّا (زيدٌ) و (عمرٌو) فهو الشّيءُ بعينِه، وإنّما يضافُ إلى الشّيءِ بعينِه، لا إلى ما يُدلُّ عليه »؟

ولم لا يكونُ جرٌّ إلّا بإضافةٍ؟

والجوابُ

الإعرابُ: تغييرُ آخرِ الكلمةِ بعاملٍ، والبناءُ: [لزوم][2] آخرِ الكلمةِ لسكونٍ أو حركةٍ.

(*) العنوان في الكتاب ١/ ١٣: « **هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربيّة** ».

(١) أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعيّ، أحد أبرز علماء البصرة، أخذ النّحو عن سيبويه، وقرأ الكسائي عليه كتاب سيبويه، له من المصنّفات: الأوسط في النّحو، ومعاني القرآن، والمقاييس، وغيرها، توفي سنة خمس عشرة ومائتين. انظر ترجمته في طبقات النّحويين واللّغويين ٧٢، وإنباه الرّواة ٢/ ٣٦.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق. وانظر التبصرة ١/ ٧٦.

وقسمةُ الإعرابِ على أربعةِ أوجهٍ: رفعٌ، ونصبٌ، وجرٌّ، وجزمٌ.

وقسمةُ البناءِ على أربعةِ أوجهٍ: ضمٌّ، وكسرٌ، وفتحٌ، ووقفٌ.

وحرفُ الإعرابِ: ما فيه إعرابٌ عندَ سيبويه[1]، وهو الحرفُ المهيّأ للإعرابِ عندَ ابنِ السّرّاجِ[2]، فكانَ يقولُ: (مَنْ) له حرفُ إعرابٍ؛ لأنّك لو سمّيتَ به لقلتَ: (هذا مَنٌ قد أقبلَ)، و (يَفْعَلانِ) ليس له حرفُ إعرابٍ؛ لأنّك لو سمّيتَ به لحكيتَ[3].

والاسمُ المتمكّنُ: هو الّذي قد خَلَصَ في الاسميّةِ دونَ معنى حرفٍ، وهو الّذي يجبُ له الإعرابُ.

والفعلُ المضارعُ: هو ما اعتَقَبتْ في أوائلِه الزّوائدُ الأربعُ: الياءُ، والتّاءُ، والنّونُ، والألفُ.

ولا جزمَ في الأسماءِ؛ لِتَمكُّنِها، وإلحاقِ التّنوينِ، فتَمكُّنُها يمنعُ من الجزمِ؛ لأنّه يكونُ به معرّضًا للبناءِ عند التقاءِ السّاكنين، وتمكُّنُه يوجبُ له الإعرابَ، وأمّا التّنوينُ فيمنعُ من الجزمِ من جهةِ أنّه لو لحقَ الجزمُ لأبطلَ التّنوينَ الّذي هو علامةُ التّمكّنِ، أو أبطلَ ما يقومُ مقامَ التّنوينِ من حركةِ حرفِ الإعرابِ؛ لالتقاء السّاكنين بدلًا مِن علامةِ[4] الإعرابِ، أو إذهابِ السّكونِ مِن التّنوينِ مع إيجابِ السّكونِ

---

(١) سيبويه ١/ ١٣.

(٢) هو أبو بكر محمّد بن السّري بن سهل النّحوي، ابن السراج، بصريّ المذهب، أخذ النّحو عن المبرّد، وأخذ عنه السّيرافي والرّمّاني والزّجّاجي والفارسي، له من التّصانيف: الأصول في النّحو، وجمل الأصول، والموجز، وشرح كتاب سيبويه، مات سنة ستّ عشرة وثلاثمائة. انظر ترجمته في وفيات الأعيان ٤/ ٣٣٩، وإنباه الرّواة ٣/ ١٤٥، وطبقات النّحويّين واللّغويّين ١١٢.

(٣) ليس في الأصول نص صريح بذلك، ولكن قد يشير إليه كلامه في الأصول حول حروف الهجاء، وذلك في قوله ٢/ ١٣٩: « ومددت المقصور في الهجاء فقلت: هذه الباء أحسن من هذه الباء، وتقول: هذه الميم أحسن من هذه الميم، وكذلك إذا عطفت بعضها على بعضٍ أعربت؛ لأنها قد خرجت من باب الحكاية، وذلك نحو قولك: ميمٌ وباءٌ وثلاثةٌ وأربعةٌ، إنما مددت المقصور من حروف الهجاء إذا جعلته اسمًا وأعربته؛ لأن الأسماء لا يكون منها شيءٌ على حرفين أحدهما حرف علةٍ »، فالكلام حول مد المقصور من حروف الهجاء ثم إعرابه يدل على أنه هيّأه لدخول الإعراب عليه، ولم يكن قبل ذلك مهيّأً، فتهيّأ لدخول الإعراب بعد المد، واللّه أعلم.

(٤) قوله: (من علامة) عليه علامة الضرب.

للجزمِ، فيصيرُ العاملُ بمنزلةِ ما قد عملَ شيئين في كلِّ منوّنٍ، وذلك فاسدٌ.

ولا جرَّ في الأفعالِ؛ لأنّه لا يكونُ جرٌّ إلّا بـإضافةٍ، ولا تصحُّ الإضافةُ إلى الفعلِ؛ لأنّ المضافَ إليـه داخلٌ في المضافِ، مُعاقِبٌ للتّنوينِ، ولا يصحُّ ذلك في الأفعالِ؛ لأنّه لا يصلحُ أن يُجْعَلَ ثلاثةُ أشياءَ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ على طريقِ اللّازمِ، ولا يصلح أن يقومَ مقامَ التّنوينِ - وهو واحدٌ على حرفٍ واحدٍ - اثنان: الفعلُ والفاعلُ، وهذا تفسيرُ علّةِ سيبويه[1].

والفعلُ ضارعَ الاسمَ من **ثلاثةِ أوجهٍ**:

أحدُها: أنّه يقعُ في معناه، نحو قولِه: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ ﴾ [النحل: ١٢٤][2]، هو بمعنى: لحاكمٌ، حتّى كأنّه [و٣] قيل: لحاكمٌ، فيما يُرادُ مِن المعنى.

والثّاني: أنّه يدخلُه السّينُ وسوف، فتخصُّه بأحدِ المحتَمَلَين[3]، كما تدخلُ الألفُ واللامُ على الاسمِ النّكرةِ فتخصُّه بأحدِ المحتَمَلَين، كقولك: (رجلٌ) فـي احتِمالِه زيدًا وغير زيـدٍ، فإذا دَخَلَ الألفُ واللّامُ، فقلت: (الرّجلُ)، صارَ للمعهودِ بعينِه، وبَطَـلَ الاحتمالُ الّذي كانَ قَبلُ يَصْلُحُ فيه للمعهودِ وغيرِه.

والوجهُ الثّالثُ: لحاقُ لامِ الابتداءِ له في بابِ (إنّ) خاصّةً، كقولك: (إنّ زيدًا ليفعلُ)، ولا تلحق (فَعَـلَ) هذه اللامُ؛ لأنّها للاسمِ، وما ضارعَ الاسمَ.

ودلالة (يَفْعَلُ) على الاشتراكِ بين الحاضرِ والمستقبلِ عندَ كثيرٍ مِن النّحويّين[4]،

---

(١) عبارة سيبويـه فـي الكتاب ١/ ١٤: « وليس فـي الأفعال المضارعة جرٌّ، كما أنّـه ليس في الأسماء جزم؛ لأن المجرور داخلٌ في المضاف إليه معاقبٌ للتنـوين، وليس ذلك في هذه الأفعال »، والتفسير الّذي ذكره الرّمّاني هو مضمون نص تفسير الأخفش، وهو في الإيضاح في علل النحو ١٠٩ - ١١٠، وشرح السيرافي ١/ ٤٢، وانظر شرح كتاب سيبويه للرماني بتحقيق د. شيبة (هامش ١١٢).

(٢) في الأصل: (إن).

(٣) قد بين السيرافي في شرحه ١/ ٢٧ - ٢٨ هذين المحتملين فقال: « منها أنك إذا قلت: « زيد يقوم » فهذا يصلح لأحد زمانين مبهمًا فيهما، كما أنك إذا قلت: « رأيت رجلًا » فهو لواحد من هذا الجنس مبهمًا فيهم غير متحصل على معين، ثم دخل على الفعل المضارع المبهم في الزمانين ما يقصره على أحدهما ويخلصه له كقولك: « زيد سيقوم » و « سوف يقوم »، وهما الاستقبال والحال.

(٤) منهم ابن السراج، قال في الأصول ١/ ٣٩: « فجميع هذا يصلح لما أنت فيه من الزمان ولما يستقبل، ولا دليل في لفظه على أي الزمانين تريد، كما أنه لا دليل في قولك: رجل فعل كذا وكذا أي الرجال تريد =

وهي للحاضرِ خاصّةً في موضوعِها، كما أنّ صيغةَ العمومِ لمعنى العمومِ خاصّةً، إلّا أنْ تصحبَها قرينـةٌ، فـتخرج إلى الخصوصِ، فكذلك (يَـفْعَـلُ) فـي مذهبِ ابنِ السّرّاج، وكان يَستدلُّ على ذلك بأشياءَ:

منـها: أنّ القائلَ إذا أطلقَ لفظةَ: (يَـقْتُـلُ) لم يُفهَمْ منها إلّا معنى الحاضرِ، نحو: (فلانٌ يُصلّي)، و (فلانٌ يأكلُ)، وما أشبهَ ذلك.

ومنها: أنّ الفعلَ قد قُصِدَ إلى أنْ يَنْقسمَ بقسمةِ الزّمانِ، وقسمةُ الزّمانِ على ثلاثة أوجـهٍ: ماضٍ، وحاضرٌ، ومستقبلٌ، فكذلك الفعلُ.

ومنها: أنّ عنايةَ النّاسِ بوضعِ الأسماءِ والعلاماتِ للكائـنِ الوُجودِ أشـدُّ مِن عنايـتِهم بما لم يكن، بدليلِ أنّهم يُسمّون الولدَ إذا كان، ولا يُسمّونه قبل أنْ يكونَ، فلا يجوزُ على هذا أنْ يضعوا علامةً لِما تَـقَضّى، ولِما لم يكنْ، ولا يَضَعوا علامةَ الكائنِ الوجودِ.

وهذا المذهبُ هو الّذي أختارُه؛ لِما بَيَّنت مِن العللِ.

فـ (يَفْعَـلُ) على مذهبِ [ابنِ][1] السّرّاجِ إذا أُريدَ به الحاضرُ لم يحتجْ إلى قرينةٍ، وعلى مذهبِ غيرِه يحتاجُ إلى قرينةٍ بأنْ يقالَ: (هو يَفْعَلُ الآنَ)، أو (في هذا الوقتِ)، أو (السّاعةَ)[2]، وما أشبهَ ذلك.

ولا يكونُ (يَفْعَلُ) اسمًا، وإنْ أُعْرِبَ، من قِـبَـلِ أنّه لو كان اسمًا لا مانعَ لـه مِن جهةِ شبهِ الحرفِ لَوَقَعَ على الأسماءِ، كما يكونُ إذا سُمّي به، وكان يجوزُ: (إنّ

= حتى تبينه بشيء آخر، فإذا قلت: سيفعل أو سوف يفعل، دل على أنك تريد المستقبل، وترك الحاضر على لفظه لأنه أولى به، إذ كانت الحقيقة إنما هي للحاضر الموجود لا لما يتوقع أو قد مضى، ولهذا ما ضارع عندهم الأسماء »، فهذا يدلّ صراحـة على أنّ (يفعل) متروك على حاله بلا قرينة إذا أريد به الحاضر.

(١) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وهو زيادة يقتضيها السياق.

(٢) أنكر الكوفيون وجود فعل الحال، وعندهم أن الأفعال ماضٍ ومستقبل. انظر رأيهم في الإيضاح في علل النحو ٨٦، ويرى الزجاج أن المضارع هو للدلالة على المستقبل، وأنكر أن يكون للحال صيغة، وذهب أبو الوليد بن رشد إلى أن العرب إذا أرادت الحاضر قـالوا: (يفعل الآن). انظر المسألة في ابن يعيش ٧/ ٦، شرح الجزولية للأبذي ١/ ٢٤٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٢٧، والتذييل ١/ ٨١ - ٨٥، وتمهيد القواعد ١/ ١٨٣، فإذا أريد الحاضر على مذهب من أنكر الحال أدخل قرينة تدل عليه.

يَضْرِبَ يَأْتِينا) كما يجوزُ: (إنّ يَزِيدَ يَأْتِينا).

ومعنى كلامِ الأخفشِ في امتناعِ الجرِّ مِن الفعلِ مِن قولِه: « لأنّ الأفعالَ أدلّةٌ، وليست الأدلّةُ بالشّيءِ الّذي يُدلُّ عليه، وأمّا (زيدٌ) و (عمرٌو) فهو الشّيءُ بعينِه، وإنّما يُضافُ إلى الشّيء بعينِه، لا إلى ما يدلُّ عليه »[١].

فينبغي أنْ يُقَدَّمَ لِتفسيرِ هذا ما يَبِينُ عنه، وهو أنّ الدّلالةَ على وجهين: دلالةُ تصريحٍ، ودلالة تضمينٍ[٢]، فدلالةُ التّصريحِ هي الّتي يُوضَعُ فيها اللّفظُ لمعنًى يُنبئُ عنه مِن جهةِ الوضعِ، ودلالةُ التّضمينِ هي الّتي تُنبئُ عن المعنى مِن جهةِ انعقادِه بمعنًى آخرَ، لا مِن جهةِ الوضعِ[٣].

مثالُ ذلك: دلالةُ (ضَارِبٍ) على نفسِ الضّاربِ مِن جهةِ الوضعِ، لِيُنبئَ عنه على طريق العلامةِ الموضوعةِ له، ويَدلَّ على المضروبِ ليس مِن هذه الجهةِ، ولكنْ مِن جهةِ انعقادِ معنى الضّاربِ به مِن حيثُ لا يصحُّ إلّا به، فيختلفُ الحكمُ في هذين المعنيين مِن اختلافِ وجهةِ الدّلالةِ؛ إذ كانت إحداهما مِن جهةِ وضعِ اللّفظِ، والأخرى مِن جهةِ انعقادِ المعنى بمعنًى غيرِه.

ولِدلالةِ التّصريحِ عَشرَةُ أحكامٍ[٤] لا تجري على دلالةِ التّضمينِ، والعلّةُ في جميعِها واحدةٌ، وهو أنّه لا يضافُ إلى المعنى في دلالةِ التّضمينِ، ولا يثنّى، ولا يجمعُ، ولا[٥] [ظ٣] يكونُ فاعلًا، ولا مفعولًا، ولا معرّفًا بالألفِ واللّامِ، ولا مخبرًا عنه، ولا موصوفًا، ولا مصغّرًا، ولا منسوبًا إليه، وكلُّ ذلك ظاهرٌ في معاملةِ

---

(١) هذا نص قول الأخفش. انظر في الإيضاح في علل النحو ١٠٩، وانظر هذا التعليل في شرح السيرافي ١/ ٤٣، وانظره عند أ. هارون ١/ ١٥، ح ٤.

(٢) عرف الرّماني في رسالة الحدود (٨٢) دلالة التضمين، فقال: « فأمّا دلالة الكلام على المحذوف فدلالة تضمين تقتضي معنى ما لم يذكر مما تقديره أن يذكر، وهي ثلاثة أقسام: متقدم أو متأخر أو دلالة الكلام الذي حذف منه نحو: ﴿ وَقَالُوا۟ كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ ﴾، يدل على أن المعنى: اتبعوا اليهودية أو النصرانية ».

(٣) بعده في الأصل: (دلالة التضمين)، وبعده علامة تدل على الإلغاء، ولا معنى له في النّص.

(٤) في الأصل: (تميز بأحكام)، والمثبت ما يقتضيه السياق.

(٥) قوله: (ولا) مكرر في الأصل.

(الضّارِبِ)، فإذا أضفت فقلت: (غلامُ الضَّارِبِ)، فَلَمْ تُضفْ إلى المضروبِ، وكذلك إذا ثنّيت فقلت: (الضّاربان)، أو جمعت فقلت: (الضّاربون)، أو جعلته فاعلًا فقلت: (جَاءنِي الضّارِبُ)، أو مفعولًا[١] في قولِك: (ذَمَمْتُ الضّارِبَ)، أو معرّفًا في قولِك: (الضّاربُ)، أو مخبرًا عنه في قولِك: (الضَّارِبُ مِن شأنِه كذا وكذا)، أو موصوفًا في قولك: (الضّارِبُ المرجُومُ)، أو مصغّرًا في قولك: (ضُوَيْرِبٌ)، أو منسوبًا إليه في قولك: (ضاربيّ)، فكلُّ هذه المعاني [لا][٢] ترجِعُ إلى المضروبِ، وإنْ دَلَّ (ضَارِبٌ) عليه.

ثمّ نظرنا في دلالةِ الفعلِ فإذا هي لا تخلو مِن تصريحٍ فقط، أو تضمينٍ فقط، أو تصريحٍ وتضمينٍ: فالتّصريحُ نحوُ: (زِيدَ)، والتّصريحُ والتّضمينُ نحوُ: (ضَارَبَ)، و [أمّا][٣] التّضمينُ فقط فلكلّ فعلٍ؛ لأنّ دلالَتَه مِن جهةِ انعقادِه بمعنى المصدرِ، وهو لا يُصَرِّحُ بمعنى المصدرِ، فصارَ على دلالةِ التّضمينِ مِن أجلِ أنّ المعنى منعقدٌ بمعنى المصدرِ، لم يُوضعْ لِيُنبئَ عنه هذا اللّفظُ مِن جهةِ الوضعِ، ولكنْ مِن جهةِ انعقادِ المعنى، فلمّا كانَ الفعلُ على دلالةِ التّضمينِ لم يصلحْ فيه واحدٌ[٤] من الأحكام العشرة الّتي امتنعت في (ضَارِبٍ) أنْ تجريَ على معنى التّضمينِ، فالفعلُ لا يضافُ إليه، ولا يخبرُ عنه، ولا يثنّى، ولا يجمعُ، ولا يجوزُ فيه شيءٌ مِن تلك الأحكامِ، والعلّةُ واحدةٌ.

ولهذا قالَ الأخفشُ: لأنّ الأفعالَ أدلّةٌ، بمعنى أنّها تَدُلُّ دلالةَ التّضمينِ، وما كانَ على دلالةِ التّضمينِ فلا يصلحُ أنْ يُخبرَ عنه فيقالَ: هو الشّيءُ بعينِه، ويصلحُ في (زيدٍ) أنْ يُقالَ: هو الشّيءُ بعينِه، وإنّما يُضافُ إلى ما يصلحُ فيه هذا، لا إلى ما لا يصلحُ فيه؛ لأنّ دلالةَ التّضمينِ لا يُعتدُّ بها في تصاريفِ الكلامِ، وإنْ كانَ يُعمَلُ عليها في الاعتقادِ[٥].

---

(١) في الأصل: (ومفعولا).

(٢، ٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٤) في الأصل: (واحدة)، وكذا يقتضي السياق.

(٥) يقصد: عقيدة المعتزلة، واللّه أعلم.

ولا جرَّ إلّا بالإضافةِ[١]؛ لأنّ الإعرابَ في قسمتِه على أنّ الرّفعَ علامةٌ للفاعلِ وما أشبهَ الفاعلَ، والنّصبُ علامةٌ للمفعولِ وما أشبهَ المفعولَ، والجرُّ علامةٌ للمضافِ [إِلَيْـهِ][٢] وما أشبهَ المضافَ [إِلَيْـهِ][٣].

* * *

مسائلُ

ما قسمةُ المبنيِّ؟ ولم بُنِـيَ الاسمُ غيرُ المتمكّنِ؟ ولم بُنِـيَ الفعلُ غيرُ المضارعِ؟ ولم صـارَ أصـلُ كلِّ فعلٍ البناءَ؟ ولم بُنِـيَت الحروفُ؟

ولم بُنِـيَ (أينَ)؟ ولم بُنِـي على الحركةِ؟ ولم بُنِـيَ على الفتحِ خاصّةً؟ وهل قياسُ (كيفَ) قياسُ (أينَ)؟

ولم جازَ في (حيثُ) البناءُ على الضّمِّ والفتحِ، ولم يجز مثلُ ذلك في (أينَ)؟

ولم بُنِـيَ (أولاءِ)؟ ولم بُنِـيَ على الحركةِ؟ ولم بُنِـيَ على الكسرِ؟

ولم بُنِـيَ (حذارِ)؟ ولم بُنِـيَ على الحركةِ؟ ولم بُنِـيَ على الكسرَةِ؟ وهل قياسُ (بَدادِ) و (نَزالِ) قياسُ (حذارِ)؟

ولم بُنِـيَ (مِنْ قَـبْـلُ ومِنْ بَعْدُ)؟ ولم بُنِـيَ على الحركةِ؟ ولم بُنِـيَ على الضّمّةِ؟

ولم بُنِـيَ (حيثُ)؟ ولم بُنِـيَ على الحركةِ؟ ولم بُنِـيَ على الضّمّةِ؟

ولم بُنِـيَ (كم)؟ ولم بُنِـيَ على الوقفِ؟ وهل قياسُ (مَنْ)، و (قَطْ)، و (إِذْ) قياسُ (كمْ) في البناءِ؟ ولم ذلك؟

ولم بُنِـيَ (ضَرَبَ)؟ ولم بُنِـيَ على الحركةِ؟ ولم بُنِـيَ على الفتحةِ خاصّةً؟

ولم بُنِـيَ (يا حكمُ)، و (ابدأ بهذا أوّلُ)؟ ولم بُنِـيَ على الحركةِ؟ ولم بُنِـيَ [و٤] على الضّمّةِ؟ وهل قياسُ (يا حكمُ) قيـاسُ (من علُ)؟ وما الفرقُ؟

ولم بُنِـيَ (اضربْ) في الأمرِ؟ ولم بُنِـيَ على الوقفِ؟ وهل قياسُها في الأفعالِ

---

(١) هذا من كلام الأخفش بتصرف، وقد أشرت إليه سابقًا، وهو في الإيضاح في علل النحو ١٠٩ - ١١٠.

(٢، ٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

قياسُ (كمْ) و (إذْ) في الأسماءِ؟

ولم بُنِيَ (سوفَ)؟ ولم بُنِيَ على الحركةِ؟ ولم بُنِيَ على الفتحةِ؟ وهل قياسُ (ثُمَّ) قياسُ (سوفَ)؟

ولم بُنِيَت باءُ الإضافةِ؟ ولم بُنِيَتْ على الحركةِ؟ ولم بُنِيَتْ على الكسرةِ؟ وهل قياسُ لامِ الإضافةِ قياسُها؟ وما الفرقُ؟ وما الخلافُ فيها؟

ولم بُنِيَ (منذُ)؟ ولِمَ بُنِيَ على الحركةِ؟ ولم بُنِيَ على الضّمّةِ؟

ولم بُنِيَ (مِنْ)؟ ولم بُنِيَ على الوقفِ؟ وهل قياسُ (هلْ)، و (بلْ)، و (قدْ) قياسُ (مِنْ)؟

ولم لا ضمَّ في الفعلِ، وإنّما البناءُ فيه على ثلاثةِ أوجهٍ، وفي الأسماءِ على الأربعةِ أوجهٍ كما هو في الحروفِ؟

الجوابُ

المبنيُّ على ثلاثةِ أوجهٍ: الاسمُ غيرُ المتمكّنِ، والفعلُ غيرُ المضارعِ، والحروفُ كلُّها.

وإنّما بُنِيَ الاسمُ غيرُ المتمكّنِ لأنّه خرجَ إلى شبهِ الحروفِ، فجُعِلَ على العلامةِ الّتي تُنبئُ عن تضمّنِه معنى الحرفِ، وبُنِيَ الفعلُ غيرُ المضارعِ على أصلِ ما يجبُ للأفعالِ[1]؛ إذ كلُّ فعلٍ فأصلُه البناءُ؛ للاستغناءِ عن الإعرابِ فيه بأنّه لا يدلُّ على المعاني المختلفةِ إلا بالصِّيَغِ المختلفةِ، فأمّا الاسمُ فيستحقُّ الإعرابَ؛ لأنّه يدلُّ على المعاني المختلفةِ بصيغةٍ واحدةٍ؛ إذ تارةً يكونُ فاعلًا، وتارةً مفعولًا، وتارةً مضافًا، وأمّا الحروفُ فتستحقُّ البناءَ؛ لأنّها كبعضِ الكلمةِ، وبعضُ الكلمةِ مبنيٌّ، وإنّما الإعرابُ للاسمِ بكمالِه، فمنزلتُها بمنزلَةِ (جَعْ) مِن (جَعْفَرٍ).

---

(١) هذا مذهب البصريين إذ يرون أنّ البناء أصلٌ في الأفعال والحروف، أمّا الكوفيّون فلا يرون ذلك، فالأصالة في الإعراب موجودةٌ في الأفعال أيضًا، وقيل: في المضارع فقط. انظر الخلاف في الإيضاح في علل النّحو ٧٧ - ٨٢، والتبيين ١٥٣، وشرح الرّضي ١/ ٥٢، وتوضيح المقاصد ١/ ٣٠٣.

و (أينَ) مبنيٌّ؛ لأنّ فيه معنى ألفِ الاستفهام، وبُنِيَ على الحركةِ لالتقاءِ السّاكنين، وعلى الفتحةِ خاصّةً؛ لأنّ ما قبلَ آخرِه ياءٌ يَثقُلُ الكسرُ والضّمُّ بعدَها، وقياسُ (كيفَ) قياسُ (أينَ)؛ لأنّ الحكمَ واحدٌ، والعلّةَ واحدةٌ.

و (حيثُ) مبنيٌّ؛ لِلُزومِ الإضافةِ به إلى الجملِ الّتي تجري مجرى الصّلةِ، فهو كـ (الّذي) في أنّه ناقصٌ، لا يجوز إلا بالجملةِ المنبئةِ عنه، وبُنِيَ على الحركةِ لالتقاءِ السّاكنين، ويجوزُ فيه الضّمُّ والفتحُ، أمّا الضّمُّ فلأنّه أشبهَ الغايةَ من جهةِ لزومِ الإضافةِ في المعنى كما يلزمُ الغايةُ، وأمّا الفتحُ فلأنّ قبلَ آخرِه ياءً بمنزلةِ (كيفَ) و (أينَ)، ولا يجوزُ في (كيفَ) و (أينَ) البناءُ على الضّمِّ كما جازَ في (حيثُ)؛ للعلّةِ الّتي بيّنّا.

و (أولاءِ) مبنيٌّ؛ لأنّه تضمّنَ معنى الإشارةِ إلى الشّيءِ بعينِه بغيرِ علامةٍ مِن الحروفِ، فصارَ بمنزلةِ ما تضمّنَ حرفَ الاستفهام، وبُنِيَ على الحركةِ لالتقاءِ السّاكنين، وعلى الكسرةِ بما يجبُ لكلِّ مبنيٍّ على حركةٍ لم تعرضْ فيه علّةٌ تخرجُه عن أصلِه.

و (حذارِ) مبنيٌّ؛ لأنّه في موضعِ الأمرِ، وحقُّ الأمرِ أنْ يكونَ بحرفٍ، كلامِ الأمرِ، وبُنِيَ على الحركةِ لالتقاءِ السّاكنين، والدّليلُ على ذلك قولُه: (مَهْ)، و (صَهْ)، لمّا لم يلتقِ فيه ساكنان بُنِيَ على الوقفِ، وأمّا الكسرةُ فلأنّها مِن علاماتِ التّأنيثِ، وكلُّ (فَعَالِ) المعدولِ فإنّما يُعدلُ عن المؤنّثِ.

و (مِن قبلُ) و (مِن بعدُ) مبنيٌّ؛ لأنّه جرى على الغايةِ، ومعنى الغايةِ أنّ تمامَه الإضافةُ، فلمّا قُطِعَ عن المضافِ صارَ كبعضِ الاسمِ؛ وبُنِيَ على الحركةِ؛ لأنّ له أصلًا في التّمكّنِ مستعملًا، كقولك: (مِن قبلٍ ومِن بعدٍ) إذا نكّرتَه[1]، و (رأيتُ زيدًا قبلَك)، وبُنِيَ على الضّمّةِ؛ لأنّه لمّا أُخْرِجَ عن الإعرابِ إلى البناءِ

---

(١) المقصود بهذا أنهما نكرتان، قال أبو حيان في البحر المحيط ٧/ ١٥٨: « قال الفراء: ويجوز ترك التنوين، فيبقى كما هو في الإضافة، وإن حذف المضاف. انتهى. وأنكر النحاس ما قاله الفراء ورده، وقال: للفراء في كتابه (في القرآن) أشياء كثيرة من الغلط، منها: أنه زعم أنه يجوز (مِنْ قَبْلِ ومِنْ بَعْدِ)، وإنما يجوز: (مِنْ قَبْلٍ ومِنْ بَعْدٍ) عَلَى أنهما نَكِرَتانِ ».

بُنِيَ على حركةٍ لا تكونُ له في حالِ الإعرابِ؛ [ظ٤] لِيُؤذنَ بخروجِه إلى البناءِ، وكذلك: (مِن عَلُ).

و (كَمْ) بُنِيَ؛ لأنّ فيه معنى ألفِ الاستفهامِ، وبُنِيَ على السّكونِ على أصلِ ما يجبُ البناءُ؛ ولأنّه لم يعرضْ فيه ما يخرجُه عن أصلِه، وقياس (مَنْ)، و (قَطْ)، و (إذْ) قياسُ (كَمْ) في البناءِ؛ لأنّ العلّةَ واحدةٌ.

و (ضَرَبَ) مبنيٌّ؛ لأنّه فعلٌ غيرُ مضارعٍ، وكلُّ فعلٍ غيرِ مضارعٍ مبنيٌّ؛ لأنّه جرى على أصلِه مِن غيرِ عارضٍ يخرجُه عنه. وبُنِيَ على الحركةِ؛ لمقاربتِه المضارعَ مِن وجهين:

أحدُهما: أنّه يوصفُ به، كما يوصفُ بالمضارعِ في قولك: (مررتُ برجلٍ ضَرَبَنا) بمنزلةِ: (يَضْرِبُنا) في الصّفةِ.

والوجهُ الآخرُ: أنّه يقعُ بموقعِه في (إنْ) إذا قلت: (إنْ ضَرَبْتَ ضَرَبْتُ)، فهو في موضعِ: (إنْ تَضْرِبْ أضْرِبْ).

وبُنِيَ على الفتحةِ؛ لأنّه لمّا كانَ يطّردُ في كلِّ ماضٍ وجبَ أنْ يختارَ له الفتحةُ؛ لأنّها أخفُّ الحركاتِ.

و (يا حَكَمُ) مبنيٌّ؛ لأنّه وقعَ موقعَ الكنايةِ[1]؛ وذلك لأنّ المخاطبَ إنّما يخاطبُ في كلِّ موضعٍ بالكنايةِ إلّا في النّداءِ خاصّةً، فبُنِيَ لِوُقوعِه موقعَ المكنيِّ، وكلُّ مكنيٍّ مِن المضمراتِ مبنيٌّ، وبُنِيَ على الحركةِ؛ لأنّ له أصلًا في التّمكّنِ، وهو أحقُّ بها مِن قولهم: (مِنْ عَلُ)؛ لأنّ[2] له أصلًا في التّمكّنِ التّامِّ[3]؛ إذ يجري بوجوهِ الإعرابِ الثّلاثةِ، وكذلك: (ابدأ بهذا أوّلُ)، وبُنِيَ على الضّمِّ؛ لأنّ له في حالِ الإعرابِ في النّداء إذا قلت: (يا حَكَمَنا) النّصبَ، وله الكسرُ في حالِ الإضافةِ إلى النّفسِ، كقولك: (يا حَكَمِ)، فلم يبقَ إلّا الضّمُّ.

---

(١) فسر هذا الرماني في السطر الثاني، فقال: « فبُنِيَ لِوُقوعِه موقعَ المكنيِّ، وكلُّ مكنيٍّ مِن المضمراتِ مبنيٌّ »، فالكناية هنا بناء على كلام الرماني هو الضمير.

(٢) قوله: (لأن) مستدرك في الحاشية بعلامة (صح).

(٣) فسر الرماني أيضًا هذا المصطلح، فقال بعده: « إذ يجري بوجوهِ الإعراب الثلاثةِ ».

و (اضربْ) في الأمرِ مبنيٌّ[١]؛ لأنّه فعلٌ غيرُ مضارعٍ، وبُنِـيَ على الوقفِ على أصلِ البناءِ، وقياسُه في الأفعالِ قيـاسُ (كمْ) و (إذ) في الأسماءِ[٢] بما يجبُ له مِن البناءِ على الوقفِ.

و (سوفَ) مبنيٌّ؛ لأنّه حرفٌ، وبُنِـيَ على الحركةِ لالتقاءِ السّاكنين، وعلى الفتحةِ لأنّ قبلَ آخره واوًا، وقياسُ (ثمّ) قياسُ (سوف)؛ لِتَـكَـرُّرِ التّضعيفِ، فيُعدلُ به إلى أخفِّ الحركاتِ.

وباءُ الإضافـةِ مبنيّـةٌ؛ لأنّها حرفٌ، وبُـنِـيَتْ على الحركةِ؛ لأنّـه لا يُبتدأ بساكنٍ، وهي مبتدأ بها، وبُـنِـيَتْ على الكسرِ؛ لِلُزومِها معنى الإضافة وعملِ الجرِّ، فجُعِلَ فيها الحركةُ الّتي تُؤذِنُ بهذا المعنى.

فأمّا لامُ الإضافةِ فمِن النّحويّين مَنْ يجـريها مجرى باءِ الإضافةِ[٣]، ومنهم مَنْ يقـولُ: أصلُها الفتحُ، وإنّما كُسِرتْ مع الظّاهرِ في غيـرِ النّداءِ للفرقِ بينها وبين لامِ الابتداءِ، وجرى ذلك عليها؛ لأنّها قد تخرجُ عن الإضافـةِ المحضةِ إلى التّعجّبِ والاستغاثةِ، فجرت مجرى كافِ التّشبيـهِ في خروجِها إلى معنى الاسمِ، ووجبَ لها البناءُ على الفتحِ مثلُ ما وجبَ لكافِ التّشبيـهِ، وهذا مذهبُ سيبويه[٤].

و (هل) مبنيٌّ؛ لأنّه حرفٌ، وبُنِـيَ على السّكون بما يستحقُّه كلُّ مبنيٍّ جرى على

---

(١) ذهب البصريّون إلى أنّ فعل الأمر مبنيٌّ على السّكون، ويرى الكوفيّون أنّه معربٌ مجزومٌ، ونسب رأي الكوفيين إلى الأخفش أيضًا. انظر هذه المسألة في الإيضاح في علل النحو ٧٧، وأمالي ابن الشّجري ٢/ ٣٥٤ – ٣٥٥، وشـرح اللمع لابن برهان ٢/ ٣٣٥، والإنصاف ٥٢٤، والتّبيين ١٧٦.

(٢) في الأصل: (الأفعال الأسماء)، ولا معنى لكلمة (الأفعال) في النص.

(٣) هذا يظهر عند الزجاجي في اللامات ٨٨، حيث قال في حديثه عن لامي الاستغاثة: « واعلم أن أصل هذين اللامين الكسر لأنهما اللام الخافضة، وكذلك قولك: لزيد ولعمرو »، وانظر حروف المعاني ٤٥، وأخذ به الحريري في درة الغواص ١٣٧.

(٤) النص في الكتاب ٢/ ٣٧٦: « هذا باب ما ترده علامة الإضمار إلى أصله، فمن ذلك قولك: لعبد اللّـه مالٌ، ثم تقول: لك مالٌ وله مال، فتفتح اللام، وذلك أن اللام لو فتحوها فـي الإضافـة لالتبست بلام الابتداء »، وانظر هذا الرأي في الأصول ٢/ ١٢٤، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ١٧٠، وشرح السيرافي ٣/ ١٤٧، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٢٥، والنكت للأعلم ١/ ١١٥.

أصلِه. وقياسُ (بلْ) و (مِنْ) قياسُ (هلْ)؛ لأنّ العلّـةَ واحدةٌ.

ولا ضمَّ في الفعلِ؛ لأنّه لم يجئ ثالثٌ سوى المضارعِ، والقسمةُ قد أوجبت له البناءَ على ثلاثةِ أوجـهٍ: الفتحُ للماضي، والوقفُ لفعلِ الأمـرِ غيـرِ المضارعِ، والكسرُ لالتقاءِ السّاكنين، فهذا حكمٌ اقتضته قسمةُ الفعلِ في الماضي والمستقبلِ والحاضرِ، فلم يكن فيه بناءٌ على الضّمِّ لهذه العلّةِ، إذ المضارعُ معربٌ، والماضي مبنـيٌّ علـى الفتحِ، وفعـلُ الأمـرِ مبنـيٌّ على الوقفِ، فإن التقى فيـه ساكنان حُـرِّكَ بالكسـرِ، نحـو: ﴿ قُمِ ٱلَّيۡلَ ﴾ [المزمل: ٢].

* * *

مَسَائلُ في التَّثْنِيَةِ والجَمْعِ

ما يلحقُ الاسمَ في التّـثنيـةِ؟

ولم كانَ الرّفعُ بالألفِ على خلافِ ما تقتضيه الأصولُ مِن جعلِه بالواوِ؟ وهلّا جُعِلَ النّصبُ بالألفِ؛ إذ الفتحةُ منها؟

وما معنى قولِـه [و٥]: (لِـيَـكونَ مثلَه في الجمعِ)، وقوله: (وكانَ مع ذا أنْ يكونَ تابعًا لما الجـرُّ منه أولى)[1]؟ وهلّا تبعَ الـرّفعُ الجـرَّ إذا جُعِلَ النّصبُ بالألفِ؟

ولم زيدت النّونُ في التّـثنيـةِ؟ ولم كُسرتْ؟

وما الألفُ في التّـثنيـةِ؟ أهي حرفُ إعرابٍ أم إعرابٌ؟ وما الخلافُ فيها والصّوابُ؟

وما يلحقُ المذكّـرَ في جمعِ السّلامةِ؟

وكم في الواوِ مِن علامةٍ؟

ولم فُـتِحَت النّونُ في الجمعِ؟

وما يلحقُ المؤنّثَ في جمعِ السّلامةِ؟

ولم كانَ النّصبُ والجرُّ بالكسرِ في جمعِ المؤنّثِ؟

---

(١) انظر القولين في سيبويه ١/ ١٧.

وما نظيرُ الياءِ في جمعِ المذكّرِ مِن جمعِ المؤنّثِ؟ وما الخلافُ فيه؟

الجوابُ

يلحقُ الاسمَ في التّثنيةِ ألفٌ ونونٌ في الرّفعِ، وياءٌ ونونٌ في النّصبِ والجرِّ، كقولك: (مسلمان) في الرّفعِ، و (مسلمَيْنِ) في النّصبِ والجرِّ، وإنّما كانَ الرّفعُ بالألفِ دون الواوِ للفصلِ بين التّثنيةِ والجمعِ؛ إذ الألفُ لا يكونُ ما قبلها إلّا مفتوحًا، فاقتضى ذلك أنْ تختصَّ بأحدِ البناءين مِن التّثنيةِ والجمعِ؛ لئلّا يُبْنى الكلامُ على اللّبسِ، ووجبَ أنْ تكونَ الألفُ للتّثنيةِ؛ لأنّها أخفُّ مِن الجمعِ، كما أنّ الواحدَ أخفُّ مِن التّثنيةِ، فهي على ثلاثِ مراتبَ: أخفُّها الواحدُ، ثمّ التّثنيةُ، ثمّ الجمعُ، فقد بانَ أنّ الألفَ يجبُ أنْ تختصَّ التّثنيةَ دون الجمعِ.

ولم يجز أنْ يُجعَلَ النّصبُ بالألفِ على الأصولِ الصّحيحةِ؛ لأنّه يجبُ منه أنْ يكونَ الرّفعُ تابعًا، ولا يجوزُ أنْ يكونَ ذلك؛ لأنّ الرّفعَ أوّلُ، فلا يكونُ تابعًا.

ولا يجوزُ أنْ يكونَ الرّفعُ بالألفِ والنّصبُ تابعًا للعلامةِ بالألفِ؛ **لأمرين:**

أحدُهما: أنْ يكونَ مثلَه في الجمعِ، أي: يكونُ تابعًا في التّثنيةِ لعلامةِ الجرِّ، كما هو في الجمعِ؛ لِيُشاكِلَ ولا يُبْنى على التّنافُرِ.

والوجهُ الآخرُ: أنْ يَتْبَعَ الأقوى في الاسمِ، وهو الجرُّ؛ إذ هو له، لا في غيرِه، والرّفعُ مشتركٌ بينه وبين الفعلِ.

والنّونُ في التّثنيةِ زائدةٌ عوضًا مِن الحركةِ والتّنوينِ[١]، والدّليلُ على أنّها عوضٌ منهما أنّها تحذفُ في الإضافةِ كما يحذفُ التّنوينُ، فتقولُ: (غلاما زيدٍ)، كما تقولُ: (غلام زيدٍ)؛ لأنّ المضافَ يُعاقبُ النّونَ في موضعِها كما يُعاقبُ التّنوينَ

---

(١) الخلاف في نون التثنية طويل، وفيه آراء ستة ليس هذا موضعها. انظر المسألة في البغداديّات ٤٨٦ - ٤٨٧، وشرح جمل الزجاجي ١/ ١٥٢ - ١٥٣، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٦٣، ٤٧٠، وعلل التثنية ٨٠، والتّبصرة والتّذكرة ١/ ٨٩، والمقتصد ١/ ١٨٧ - ١٨٨، واللباب ١/ ١٠٥، وشرح المقدّمة الجزوليّة ١/ ٤٠٦، وابن يعيش ٤/ ١٤٥، وشرح الرضي ١/ ٨٨، وأسرار العربية ٦٩، وتوجيه اللمع ٩١، وشفاء العليل ١/ ١٤٥.

في موضعِه، وتثبت النّونُ مع الألفِ واللّامِ، كما تـثبتُ الحركةُ؛ لأنّ الألفَ واللّامَ في أوّلِ الاسمِ، والنّونَ في آخرِه، فلا يمتـنعُ ثبوتُهما معًا كثبوتِ الحركةِ مع الألفِ واللّامِ، ويمتـنعُ ثبوتُ التّنوينِ مع المضافِ؛ لأنّه لا يكونُ حرفان في موضعِ حرفٍ واحدٍ.

ونونُ التّـثنيـةِ مكسورةٌ على أصلِ الحركةِ؛ لالتقاءِ السّاكنين، مع ما يقتضي لها ذلك مِن قوّتها على التّنوينِ.

والألفُ في التّـثنيـةِ حـرفُ إعـرابٍ، وفيه إعرابٌ؛ لأنّه آخرُ الكلمةِ فيما صيغت عليه، يتغيّـرُ بحسبِ العاملِ، وكلُّ آخـرِ كلمةٍ فيـما بُـنِيَتْ عليـه يتغيّـرُ بحسبِ العاملِ فهو حرفُ إعرابٍ، هكذا مذهبُ سيبويه[١].

وقد أفصحَ[٢] بأنّ الألفَ حرفُ إعرابٍ، ودلّ على أنّ فيها إعرابًا بقولِه[٣]: « وحروفُ الإعرابِ للأسماءِ المتمكّنةِ والأفعالِ المضارعةِ »، وهذان[٤] القسمان هما اللّذان فيهما إعرابٌ، وهذا المذهبُ أيضًا مذهبُ الجرميِّ[٥]، و [كانَ يرى أنّ][٦] الإعرابَ[٧] تغيّـرُ آخرِ الكلمةِ فيما بُـنِيَت عليه بعاملٍ، وهو الانقلابُ من حالٍ إلى حالٍ بوجوهِ الإعرابِ[٨].

وخالفَ فـي ذلك الأخفشُ فـزعمَ أنّـه ليس ثمّـة فيـها حـرفُ إعرابٍ[٩]؛ لأنّ الإعرابَ عنده الحركاتُ الّتـي تـتعاقبُ بحسبِ العواملِ، وليس ذلك في التّثنيـةِ،

---

(١) انظر سيبويه ١/ ١٧.
(٢) في الأصل: (اتضح)، وكذا مقتضى السياق.
(٣) انظر قوله في سيبويه ١/ ١٣.
(٤) في الأصل: (وهذا).
(٥) أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي النحوي، أخذ النحو عن الأخفش الأوسط، لقي يونس بن حبيب وأبا عبيدة، ولم يلق سيبويـه، له شرح كتاب سيبويـه، والأبنية والعروض، توفي سنـة خمس وعشرين ومائتين. انظر وفيات الأعيان ٢/ ٤٨٥، وإنباه الرواة ٢/ ٨٠، وطبقات النحويين واللغويين ٧٤.
(٦) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.
(٧) في الأصل: (والإعراب)، وكذا مقتضى السياق.
(٨) انظـر رأي الجرمـي فـي المقتضب ٢/ ١٥٣، وسر صناعـة الإعـراب ٦٩٥، وعلل التثنية ٥٠، والإنصاف ٣٣، والتبيين ٢٠٤، وشرح الرضي ١/ ٨٦.
(٩) نسب إليه أن هذه الحروف دلائل إعراب وليست بإعراب. انظر الإيضاح في علل النحو ١٣٠، وسر صناعة الإعراب ٦٩٥، ٧١٠، وعلل التثنية ٤٩، وغيرها. وقد ورد ما ذكره الرماني عند أ. هارون في حاشية سيبويه ١/ ١٨.

ولا يكونُ حرفُ إعرابٍ لا إعرابَ فيه، وقد بيّـنّا فسادَ هذا المذهبِ[١].

وكانَ [ظ٥] ابنُ السّرّاجِ يقولُ: فيها حرفُ إعرابٍ مِن غيرِ إعرابٍ، ويذهبُ إلى أنّ حرفَ الإعرابِ هو الحـرفُ المهيّـأ للإعرابِ، بمعنى أنّه لو كانَ في الكلمةِ إعرابٌ لكانَ في ذلك الحرفِ، ويذهبُ إلى أنّ (يَـفْعَلانِ) ليس فيـه حرفُ إعرابٍ؛ لأنّـه ليس فيـه حرفٌ مهيّأٌ للإعرابِ، بمعنى أنّه لو كان في الكلمةِ لكان فيه، ويقولُ: فـي (مِنْ) حرفُ إعرابٍ؛ لأنّك لو جعلتها اسمًا لقلتَ: (هذا مِنٌ قـد أقبـلَ)، وهذا المذهبُ يخالفُ سيبويـه فيما يُعبَّـرُ عنه بحرفِ إعرابٍ، وليس يتحصّلُ منه خلافٌ في المعنى[٢].

فـكانَ الزّياديُّ[٣] يـزعمُ أنّ الألفَ والياءَ فـي التّـثنيـةِ إعرابٌ مِـن غيـرِ حـرفِ إعرابٍ، فيجعلُ ذلك بمنزلةِ النّونِ في (يَـفْعَلانِ)، و (يَـفْعَلونَ)[٤]، وهذا خطأٌ؛ مِن أجـلِ أنّ البيانَ الّذي يقعُ التّغيّـرُ فيه بحسبِ العاملِ هو في آخرِ الكلمةِ فيما بُـنِـيَتْ عليه كما هو في الواحدِ، وليس كذلك (يَـفْعَلانِ)؛ لأنّ اللّامَ هي آخرُ الكلمةِ فيما بُـنِـيَتْ عليه، والألفُ اسمٌ مضمومٌ إلى الفعلِ، فليس فـي آخـرِ الكلمةِ فيما بُـنِـيَتْ عليه تغييـرٌ بعاملٍ، وإنّما النّونُ زيدت بعد ألفِ الإضمارِ مِن غيـرِ أنْ يكونَ حرفَ إعرابٍ، وجُعِلت إعرابًا، بثبوتها يكونُ الرّفعُ، وبحذفها يكونُ النّصبُ والجزمُ.

وقالَ الأخفشُ في التّثنيـةِ والجمعِ: دليلُ الإعـرابِ مِن غيـرِ إعـرابٍ، وليسَ يلزمُه على ما أعطى من دليلِ الإعـرابِ أنْ يكونَ إعرابًا؛ لأنّ دليـلَ الإعرابِ قد يكونُ باختصاصِ الاسمِ بوجهٍ مِن وجوهِه[٥] بعينِـه، كاختصاصِ (هو) بالرّفعِ،

---

(١) ليس في هذا الكتاب، فقد يكون في كتاب آخر.

(٢) لذلك نسب إليه أنه تابع سيبويه. انظر سر صناعة الإعراب ٦٩٥، وعلل التثنية ٤٩، وابن يعيش ٤/ ١٣٩.

(٣) هو إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن زياد بن أبيه أبو إسحاق الزيادي، روى عن أبي عبيدة والأصمعي، صنف: النقط والشكل، والأمثال، وشرح نكت سيبويه، وغيرها، ومات سنة تسع وأربعين ومائتين. انظر ترجمته في بغية الوعاة ١/ ٤١٤، والوافي بالوفيات ٥/ ٢٣٣.

(٤) انظر رأيه في سر الصناعة ٦٩٥، ٧١٦، وعلل التثنية ٥٠، ٦٩، والتبيين ١٩٤.

(٥) في الأصل: (جوهه).

و (إيّاه) بالنّصبِ، وليس الاسمُ بكمالِه بإعرابٍ[١]، وفيـه دليلُ الإعرابِ.

ويلحقُ المذكّـرَ في جمعِ السّلامةِ واوٌ ونونٌ في الرّفعِ، وياءٌ ونونٌ في النّصبِ والجرِّ.

وفـي الواوِ ثلاثُ علاماتٍ: علامةُ الجمعِ، وعلامةُ الرّفعِ، وعلامةُ التّذكيرِ.

وكلُّ ما ذكرناه في التّثنيةِ فمثلُه في جمعِ السّلامةِ.

والنّونُ في الجمعِ مفتوحةٌ للفرقِ بين التّـثنيـةِ والجمعِ مع ثقلِ الكسرِ بعد الواوِ المضمومِ ما قبلها، والياءِ المكسورِ ما قبلها، وكلُّ واحدٍ من هذين الوجهين يقتضي لها الفتحَ، فهو واجبٌ بأوكدِ الأمرِ؛ لاجتماع السّببين اللّـذَيْن لو انفردَ أحدُهما وجبَ الحكمُ، ولكن لا يكونُ أوكدَ وألزمَ إلّا باجتماعِ السّببين.

ويلحقُ المؤنّثَ في جمعِ السّلامةِ ألفٌ وتاءٌ مضمومةٌ في الرّفعِ، ومكسورةٌ في النّصبِ والجرِّ.

وإنّما وجبَ أنْ يكونَ النّصبُ تابعًا للجرِّ ليجريَ على حدِّ المذكّرِ؛ إذ هو نظيرُه في الجمعِ، وهـو فـرعٌ علـى جمـعِ المذكّرِ، يقتضي أنْ يكونَ على حدِّه؛ فلهذا جـاءَ: ﴿ خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ ﴾ [العنكبوت: ٤٤] على كسرِ التّاءِ في موضعِ النّصبِ، وهو مِن القياسِ اللّازمِ.

ونظيرُ الياءِ في جمعِ المذكّـرِ مِن جمعِ المؤنّثِ التّاءُ، فهي[٢] نظيرتُها في أنّها حرفُ إعرابٍ، والتّاءُ المكسورةُ نظيرةُ الياءِ في أنّها حرفُ إعرابٍ فيها إعرابٌ.

وخالف في ذلك الأخفشُ؛ لأنّه أجراه على أصلِه[٣]، فقالَ: ليست التّاءُ نظيرةَ الياءِ؛

---

(١) في الأصل: (إعراب) غلط. (٢) في الأصل: (في)، وكذا مقتضى السياق.

(٣) الأصل عنده أنّ الياء ليست حرف إعراب في جمع المذكر، فالتاء ليست نظيرة الياء، ورأي الأخفش ظاهر في شرح السيرافي ١ / ١٤٥، ونصه: « قال أبو الحسن: التاء المكسورة والمضمومة ليست بمنزلة الياء والواو، وإنما الضمة نظيرة الواو، والكسرة نظيرة الياء، ألا ترى أنك لو سمعت « مسلمات » لم تدلك التاء على رفع ولا جر كما تدلك الواو والياء، ولو سمعت الحركة تدلك على الرفع والجر كما تدلك الواو والياء ». وانظر أ. هارون، حاشية سيبويه ١ / ١٨، والنص المذكور عند أ. هارون هو نقل من نص السيرافي السابق.

إذ لم تكن عنده الياءُ حرفَ إعرابٍ، وقد بيّـنّا الصّوابَ في ذلك على مذهبِ سيبويه.

* * *

مَسَائِلُ

ما يلحقُ الفعلَ في تثنيـةِ الضّميرِ؟

ولم كانَ الألفُ اسمًا على أكثرِ مذاهبِ العربِ، وحرفًا على مذهبِ بعضهم؟ ولم لا يجوزُ أنْ يكونَ الألفُ حرفَ إعرابٍ على المذهبين جميعًا؟

ولم زيدت النّونُ؟ وهلّا كانت حرفَ إعرابٍ، كما كانت الألفُ في الاسمِ حرفَ إعرابٍ، إذ فيها البيانُ عن وجوهِ الإعرابِ، كما في الألف ذلك؟

وما معنى قولِه[1] [و٦]: « لم تُرِدْ أنْ تُـثَـنّيَ (يَـفْعَلُ) هذا البناءَ »؟ وما حكمُه لو أردت تثـنيةَ (يَـفْعلُ)؟ ولم وجبَ فيـه (يَـفْعَلانِ) و (تَـفْعَلَـيْنِ)؟ وهلّا لـزمَ ذلك مَنْ لم يجعل الألفَ تثنيةَ الضّميرِ؟

وما حرفُ الإعرابِ في (يَـفْعَلانِ)؟ ولم لا حرفَ إعرابٍ فيه؟

وما معنى قولِه[2]: « لم يجعلوا النّـونَ حرفَ إعرابٍ إذ كانت متحرّكةً، ولا تثبت في الجزمِ »؟ فهل هـذا دليـلٌ علـى صحّـةِ الحكمِ أم علّـةٌ للمحكومِ فيه؟

ولم وجبَ أنّ الألفَ بمنزلةِ التّاءِ في: (قلتُ) على مذهبِ أكثرِ العربِ، وبمنزلةِ التّاءِ في (قالتْ) على مذهبِ بعضِهم؟ وأيُّ المذهبين أقيسُ؟

ولم وجبَ أن يكونَ الإعرابُ فيه الحرفَ دون الحركةِ؟

ولم وافقَ النّصبُ الجزمَ في هذا، ولَمْ يجبْ مثلُ ذلك في المعتلِّ؟

وما يلحقُ الفعلَ في جمعِ ضميرِ المذكّرِ فيه؟ ولم كانت النّونُ مفتوحةً؟ ولم وجبَ أنْ تكونَ زيادتُها كزيادتِها في التّثنيـةِ؟

وما يلحقُ الفعلَ المضارعَ إذا خوطبَ به المؤنّثُ؟ وما الياءُ في: (تَـفْعَلينَ)؟ أَسمٌ أم حرفٌ؟ وما النّونُ؟

(١، ٢) سيبويه ١/ ١٩.

وما يلحقُ الفعلَ المضارعَ في جمعِ ضميرِ المؤنّثِ فيه؟ ولم كانت نونًا مفردةً؟

ولم سُكّنَ لامُ (يَفْعَلْنَ)؟ وهلْ هو مبنيٌّ أم معربٌ؟ ولم وجبَ أنّه مبنيٌّ؟

ولم استوى اللّفظُ في العواملِ الثّلاثِ مِن: (هُنَّ يَفْعَلْنَ)، و (لَمْ يَفْعَلْنَ)، و (لَنْ يَفْعَلْنَ)؟

وما نظيرُ بِناءِ (يَفْعَلْنَ) مِن قولهم: (فهلّا تَفْعَلَنّ)؟

ولم بُنِيَ (هَلْ تَفْعَلَنَّ)؟

ولم لا يصحُّ أنْ يُثنّى الفعلُ، ولا يجمعُ؟

الجوابُ

يلحقُ الفعلَ في تثنيةِ الضّميرِ فيه ألفٌ ونونٌ في الرّفعِ، وألفٌ مفردةٌ في النّصبِ والجزمِ، كقولك: (يَفْعَلانِ) في الرّفعِ، و (لم يَفْعَلا) في الجزم، و (لَنْ يَفْعَلا) في النّصبِ.

والألفُ اسمٌ للضّميرِ المثّنى على مذهبِ أكثرِ العربِ؛ لأنّها تثبتُ في موضعِ الضّميرِ، وتسقطُ في الموضعِ الّذي يسقطُ الضّميرُ، تقولُ: (يَقومُ أَخَواكَ)؛ لأنّه لا ضميرَ فيه، وتقولُ: (أَخَواكَ يَقُومانِ) فتثبتُ العلامةَ؛ لأنّه موضعُ ضميرِ ما تقدّمَ مِن الذّكرِ، والألفُ في (يَفْعَلانِ) حرفٌ على مذهبِ بعضِ العربِ، وهم الّذين يقولون: (أَكَلُوني البَراغِيثُ)[1].

وإنّما زيدت لِتُؤذنَ بأنّ الفاعلَ مثنًّى كالتّاءِ في (قالت) في أنّها حرفٌ يُؤذنُ بأنّ الفاعلَ مؤنّثٌ، فأمّا على مذهبِ الآخرين فالألفُ بمنزلةِ التّاءِ في (قلتُ) في أنّها اسمٌ للمضمرِ.

---

(١) نسبت هذه اللغة إلى طيء، وأزد شنوءة، وبني الحارث بن كعب. ووقعت في شعر الفرزدق التميمي، وقد ورد بيته شاهدًا في سيبويه ٢/ ٤٠، وانظر نسبة اللغة في المساعد ١/ ٣٩٤، وتوضيح المقاصد ٢/ ٥٨٧، والتذييل ٦/ ٢٠٣، وانظر توجيهها في شرح السيرافي ١/ ١٥٤، والبسيط ١/ ٢٧٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٦٧، والتذييل ٦/ ٢٠٣.

وليست الألفُ في (يَـفْعَلانِ) حرفَ إعرابٍ على المذهبين جميعًا؛ لأنّه لم يثنَّ الفعلُ، وإنّما لحقته علاماتٌ تؤذنُ بالمعنى في غيرِه، فمَنْ جمعَ الضّميرَ فإنّما هو على اسمٍ ضمَّه إلى لفظِ الفعلِ، ومَنْ أتى بألفِ التّـثنيـةِ، فإنّما أتى بعلامةٍ تؤذنُ بأنّ الفاعـلَ مثنًّى، وإنّما حرفُ الإعرابِ آخرُ الكلمةِ فيما بُـنِـيَتْ عليه؛ ممّا فيه دليلٌ على وجهٍ من وجوهِ الإعرابِ بالحركاتِ أو الانقلابِ، وليس ذلك في ألفِ (يَـفْعَلانِ)، ولا في النّونِ؛ لأنّ النّونَ جاءتْ بعد فصلِ الفعلِ بما ليسَ منه، فلم تكنْ آخرَ الكلمةِ فيما بُـنِـيَتْ عليه.

والدّليلُ على صحّةِ الحكمِ بأنّ النّونَ ليست حرفَ إعرابٍ أنّها متحرّكةٌ بحركةٍ لا تُنبئُ عن وجـهٍ من وجوهِ الإعرابِ، ولو كانت حرفَ الإعـرابِ وهي متحرّكةٌ لكانت حركتُها تُنبئُ عن وجـهٍ من وجوهِ الإعرابِ، وإنّما زيدت النّونُ لِتَـكونَ إعرابًا، فتكونَ في ثبوتها علامةً للرّفعِ، وسقوطِـها علامـةً للجزمِ والنّصبِ.

ومعنى قوله: « لم تُرِدْ أنْ تثنّيَ (يَـفْعَلُ) هذا البناءَ » أنّ الفعلَ لا يُثنّى أصلًا، وإنّما يُثنّى الضّميرُ فيه، أو يُؤتى بعلامةٍ تُؤذنُ بأنّ الفاعلَ مثنًّى، ولو أردت تثنيةَ (يَـفْعَلُ) لقلت: (يَـفْعَلانِ)، و (يَـفْعَلَـيْنِ)، كما تقولُ في تثنيـةِ (يَزيدَ): (يَزيدَانِ)، و (يَـزِيدَيْنِ)، وذلك [ظ٦] إذا جعلته اسمًا، فأمّا إذا كان فعلًا فلا يثنّى.

وإنّما لم يجز تثـنيةُ الفعلِ لأنّ دلالتَـه دلالةُ التّضمينِ،كما أنّ دلالةَ (ضَارِبٍ) على (مَضْروبٍ) دلالةُ التّضمينِ، فلا يجوزُ فـي المدلولِ عليه دلالةَ التّضمينِ عشرةُ أحكـامٍ، علّـتُها واحدةٌ، وهي أنّ دلالتُه دلالةُ التّضمينِ فلا يثـنّى، ولا يجمعُ، ولا يعرّفُ، ولا يضافُ، ولا يخبرُ عنـه، ولا يكونُ فاعلًا، ولا مفعولًا، ولا مصغّـرًا، ولا موصوفًا، ولا منسوبًا إليه.

وحقيـقةُ دلالـةِ التّـضمينِ أنّها مِن جهـةِ تعليـقِ المعنى بغيـرِه، فلمّا كانَ معنى (ضَارِبٍ) إنّما يـدلُّ على (المَضْروبِ) مِن جهةِ تعلُّقِ معنـاه، لا مِن جهةِ أنّ هذه الكلمةَ وُضِعت له، كان مدلولُ التّضمينِ في (ضَاربٍ)، ومدلولُ[1] التّصريحِ في

---

(١) أي: وكان مدلول.

قولك: (مَضْرُوبٌ)؛ لأنّ قولك: (مَضْرُوبٌ) جُعِلَ على طريقِ الإشارةِ إلى المعنى الّذي في نفسِ المخاطبِ[١]، ولم يُجعَلْ (ضَاربٌ) على طريقِ الإشارةِ إلى معنى (مَضْروبٍ)، وإنّما جُعِلَ على طريقِ الإشارةِ إلى معنى الفاعلِ للضّربِ.

فأمّا (يَـفْعَلُ) فليس دلالتُه دلالةَ الإشارةِ أصلًا، وإنّما دلالتُه دلالةُ الإفادةِ، كدلالةِ الجملةِ، ومع ذلك فإنّ دلالةَ الإفادةِ فيه على جهةِ التّضمينِ بمعنى المصدرِ، وهو تعليقُ الإفادةِ بمعنى المصدرِ، فانفصلَ الفعلُ من دلالةِ الاسمِ بوجهين:

أحدُهما: أنّ دلالتَه دلالةُ الإفادة لما لا يعلمُه المخاطبُ، [وأَنّهُ][٢] على جهةِ التّضمينِ بمعنى المصدرِ، فخرجَ عن التّصريحِ مِن الوجهين جميعًا[٣]: أنّ دلالتَه دلالةُ الإفادةِ، كدلالةِ الجملةِ، وليس ذلك[٤] بتصريحٍ بالمعنى.

والآخـرُ: أنّه مِن جهةِ تعليـقِه بالمصدرِ يحصلُ على دلالةِ التّضمينِ، وحصلَ الاسمُ الّذي هو صفةٌ على دلالتين: دلالةُ التّصريحِ، ودلالةُ التّضمينِ، كما ذكرنا في (ضَاربٍ).

ومذهبُ مَنْ قالَ: (أَكَلني البراغيثُ) أقيسُ؛ لأنّه أبعدُ من إيهامِ تثنيـةِ الفعلِ وجمعِه، وأدلُّ على أنّ فيـه ضميرًا، فهو أحسنُ بهذه العلّةِ، وأقيسُ على الأصولِ الصّحيحةِ الّتي ينبغي أنْ يكونَ عليها الكلامُ بالعلّـةِ الّتي بيّـنّا.

وإنّما وجبَ أنْ يكونَ الإعرابُ فـي التّـثنيـةِ بالحرفِ دون الحركةِ لِـيُشاكلَ به نظائـرَه مِن تـثنيـةِ الاسمِ وجمعِه، إذ المشاكلةُ واجبـةٌ إذا لم يكن فيها إلباسٌ، ولا نقضٌ للأصولِ الصّحيحةِ.

ووافق النّصبُ الجزمَ فيها، ولم يجبْ مثلُ ذلك في المعتلِّ؛ لأنّ المعتلَّ أصلُه أولى به في (أنْ يغزوَ يا هذا)، فلم يجبْ أنْ يتبعَ الجزمَ لهذه العلّةِ، وليس في التّثنيـةِ أصلٌ للنّصبِ هو أولى بـه، فوجبَ الإتباعُ، وإذا وجبَ الإتباعُ؛ فإتباعُه للجزمِ أحقُّ

---

(١) أي: دلالة تصريح بمعنى المفعول الموجود في نفس المخاطب، لكن (ضارب) تضمن الدلالة على (مضروب)، وليس تصريحًا، ولذلك كانت دلالة (ضارب) على (مضروب) دلالة تضمين.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق. ونبه عليه د.شيبة.

(٣) أي: دلالة الإفادة، وأنه على جهة التضمين.

(٤) في الأصل: (كذلك).

به، كما أنّ إتباعَه للجرِّ في الاسمِ أحقُّ به.

ويلحقُ الفعلَ فـي جمعِ ضميـرِ المذكّـرِ واوٌ ونونٌ فـي الرّفع، وواوٌ مفردةٌ في النّصبِ والجزمِ، كقولك: (يَـفْعَلونَ) في الرّفعِ، و (لم يَـفْعَلُوا) في الجزمِ، و (لنْ يَـفْعَلـوا) فـي النّصبِ. وسبيلُ النّونِ فيها كسبيلِها في التّثنيـةِ في أنّها إعرابٌ، وليست حرفَ إعرابٍ.

فأمّا حركتُها فالفتحُ للعلّةِ الّتي لها حُرّكت في جمعِ الاسمِ.

ويلحقُ الفعلَ المضارعَ إذا خوطبَ به المؤنّثُ ياءٌ ونونٌ في الرّفعِ، وياءٌ مفردةٌ في الجزمِ والنّصبِ، كقولك: (تَـفْعَلِينَ) في الرّفعِ، و (لم تَـفْعَلي) في الجزمِ، و (لَـنْ تَـفْعَلي) في النّصبِ، والياءُ فيه اسمٌ؛ لأنّها لو كانتْ حرفًا للتّـأنيثِ لثبتت في التّثنيـةِ، كما ثبتتِ التّاءُ في (قالت)، و (قالتا)، وإنّما تقولُ: (أنتِ تَفْعَلينَ)، و (أنتما تَفْعَلانِ)، فلا تثبتُ الياءُ للعلّةِ الّتي بيّـنّا.

ويلحقُ الفعلَ المضارعَ فـي جمـعِ ضميـرِ المؤنّثِ فيـه نـونٌ مفردةٌ؛ لأنّ حروفَ المدِّ واللّينِ [و٧] الّتي هـي أحقُّ بالزّيادةِ قد اقتطعها ما هو أولى بها مِن تثنيـةِ الاسمِ وجمعِه، وتثنيـةِ الضّمير وجمعِه في المذكّرِ، فلمّا امتنعت تلك الأحرفُ وجبَ زيادةُ ما هو أقـربُ إليها وأشبهُ بها، وهي النّونُ.

وسُكّنَ لامُ (يَـفْعَلْنَ) إتباعًا لِلامِ (فَعَلْنَ)، فأمّا لام (فَعَلْنَ) فسُكّنت لئلّا يتوالى أربعُ متحرّكاتٍ، وليـس ذلك فـي أصولِ كلامِهم، ولا فـي وزن شِعـرٍ[1]، ولا فيما يضعفُ من المزاحفِ[2]، وعلّـتُه الخروجُ عن التّعديلِ[3] بكثـرةِ الحركاتِ، فـرُدَّ

(١) في الأصل: (الشعر)، وكذا يقتضي السياق.

(٢) المزاحف مصطلح عروضي، جمع مزحف، وهو كل جزء دخله الزحاف، والزحاف فهو ما يلحق أي جزء كان من الأجزاء السبعة التي جعلت موازين الشعر من نقص أو زيادة أو تقديم حرف أو تأخيره أو تسكينه، ولا يكاد يسلم منه شعر. انظر العمدة في محاسن الشعر ١/ ١٣٨.

(٣) قد تكرر هذا المصطلح كثيـرًا في الكتاب، وفسره فـي مواضع، ولا يخصّ الأبنـية الصرفية، وإنما يتعلق بالتراكيب النحوية، وهو يتعلق بالتخفيف والثقل، والأعدل هو الأخف في البناء وفي الحركات، قال الرماني (٣/ و١٢ – ظ١٢فيض): « وإذا قُلْتَ: (لا غُلامَ ظَرِيفًا عَاقِلًا لَكَ) فَلَيْسَ في (عَاقِـلٍ) إلّا التَّـنْوِينُ؛ لِمَا بَيَّـنّا مِنْ أَنَّـهُ لا يُبْـنَى ثَلاثَـةُ أَشْيَاءَ فَـتَـكُونُ بِمَنْـزِلَةِ اسْمٍ وَاحِـدٍ؛ وذلِـكَ لأَنَّـهُ خُرُوجٌ عَن =

(فَعَلْنَ) إلى أصله فرارًا مِن اجتماعِ أربعِ متحرّكاتٍ، وتبعَه (يَفْعَلْنَ)؛ لأنّه قد صارَ بهذه الزّيادةِ أقربَ إليه منه إلى غيرِه، فلمّا كانَ يجوزُ أنْ يخرجَ إلى غيرِ أصلِه؛ لِشبهِه ما ليس من جنسِه، كانَ إخراجُه إلى أصلِه لِشبهِه ما هو مِن جنسِه أجوزَ؛ فلهذا بُنِيَ (يَفْعَلْنَ)، وهو مذهبُ سيبويه[1]، وقد قالَ بعضُ المتأخّرين[2]: هو معربٌ؛ لأنّه مضارعٌ، وإن عرضَ فيه ما يمنعُ من ظهورِ الإعرابِ، كما أنّ (قفًا)، و (رحًى)، و (عصًا) معربٌ وإن منعَ مانعٌ مِن ظهورِ الإعرابِ فيه، وليس هذا بقياسٍ؛ لأنّ المانعَ من هذا استحالةُ تحريكِ الألفِ، وليس كذلك (يَفْعَلْنَ)، فلا وجهَ له إلّا البناءُ على مذهبِ سيبويه.

ونظيرُه: (هلْ تَفعَلَنَّ) في البناءِ، وذلك أنّ النّونَ الشّديدةَ نونان، الأولى منهما ساكنةٌ، فإذا دخلت في الأمرِ والنّهيِ مِن قولك: (اضْرِبَنّ)، و (لا تَضْرِبَنّ) لم يكن بدٌّ مِن الحركةِ؛ لالتقاءِ السّاكنين، ثمّ أُتْبِعَ سائرُ تصاريفِ الفعلِ ما لزمته العلّةُ، كما أُتْبِعَ (يَفْعَلْنَ) مَا لزمته العلّةُ مِن (فَعَلْنَ).

* * *

مَسائلُ

ما الأثقلُ مِن الكلامِ؟ وما الأخفُّ؟ ولم ذلك؟

ولم كانَ الفعلُ أثقلَ مِن الاسمِ؟

ولم كانت الصّفةُ أثقلَ مِن الاسمِ الّذي ليس بصفةٍ؟

= التَّعْدِيلِ بِكَثْرَةِ التَّرْكِيبِ، ولا يَكُونُ بِأَقَلِّ قَلِيلِ التَّرْكِيبِ خُرُوجًا عَن التَّعْدِيلِ ». وقال في موضع آخر (٤/ ظ١٥فيض): « ولا يَجُوزُ أَنْ يَجْرِيَ الثُّلاثِيُّ مَجْرَى الرُّبَاعِيِّ؛ لأَنَّهُ إذا كَثُرَتِ الحُرُوفُ اقْتَضَت التَّعْدِيلَ للتَّخْفِيفِ بِالرَّدِّ إِلى الأَعْدَلِ الأَخَفِّ »، وقال (٤/ و١١فيض): « فالكَسْرَةُ أَعْدَلُ مِن الضَّمَّةِ؛ لأَنَّ الأَثْقَلَ الضَّمَّةُ، والأَخَفَّ الفَتْحَةُ ». وهناك مواضع أخرى في الكتاب يمكن للباحثين أن يتناولوها.

(١) سيبويه ١/ ٢٠.

(٢) هو ابن درستويه، وتبعه ابن طلحة والسهيلي إلى أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي، وهو مذهب الأخفش من المتقدمين. انظر نتائج الفكر ٨٦، ورصف المباني ٣٩٨، والارتشاف ٢/ ٨٣٥، والتذييل ١/ ١٢٩، وتوضيح المقاصد ١/ ٣٠٦، والهمع ١/ ٧٤.

ولم وجبَ أنّ الاسمَ قبلَ الصّفةِ، والاسمَ قبلَ الفعلِ؟

ولم وجب أنّ ما هو على زنةِ الفعلِ أثقلُ؟

ولم لا يكونُ (يَشْكُرُ) صفةً وهو اسمٌ، ويكون صفةً وهو فعلٌ؟

ولم وجبَ أنّ النّكرةَ قبلَ المعرفةِ، والمذكّرَ قبلَ المؤنّثِ؟

ولم كان الجمعُ أثقلَ من الواحدِ؟

وما معنى قولِه[1]: « إنّ الشّيءَ يقعُ على كلِّ ما أُخبرَ عنه، و (الشّيءُ) ذكرٌ »؟

وما الفرقُ بينه وبين الذّاتِ والنّفسِ حتّى دلَّ[2] (الشّيءُ) على أنّ المذكّرَ أوّلُ، ولم تدلَّ (الذّاتُ) على أنّ المؤنّثَ أوّلُ؟

وما حكمُ الاسمِ الّذي لا ينصرفُ إذا دخلَ عليه الألفُ واللّامُ أو أضيفَ؟

ولم انصرفَ في هذين الوجهين؟

وما إعرابُ الفعلِ المعتلِّ[3] اللّامِ؟ ولم سُكّنَ في الرّفعِ، وحُذفَ في الجزمِ، وجرى على أصلِه في النّصبِ؟

الجوابُ

الأثقلُ مِن الكلامِ هو الثّاني في المرتبةِ، كالفعلِ الّذي هو ثانٍ[4] مِن جهةِ أنّه مشتقٌّ مِن المصدرِ، فالمصدرُ قبلَه في المرتبةِ، وكذلك الاسمُ العجميُّ هو ثانٍ في المرتبةِ، والعربيُّ أخفُّ منه؛ لأنّه إنّما يُتَكَلَّمُ بالعجميِّ بعدَ العربيِّ[5]، وسبيلُه في ذلك كسبيلِ مَن كانَ يتكلّمُ بالعربيّةِ، ثمّ انتقلَ إلى العجميّةِ، فهو أثقلُ عليه لهذه العلّةِ.

والفعلُ أثقلُ مِن الاسمِ مِن وجهين:

---

(١) سيبويه ١/ ٢٢.
(٢) في الأصل: (كل).
(٣) قوله: (المعتل) مكرر في الأصل.
(٤) في الأصل: (ثاني).
(٥) العبارة في هذا الموضع صحيحة بعد النظر في المخطوط، وملاحظة علامة (م) التي تدل على التقديم والتّأخير، فالعبارة في المخطوط: « بالعربي بعد العجمي »، وعلى الكلمتين علامة (م)، وهي علامة التقديم والتأخير.

أحدهما: أنّه مشتقٌّ مِن الاسمِ على ما بيّـنّا.

والآخـرُ: أنّه يقومُ بنفسه في الكلامِ المفيدِ، ولا يقومُ الفعلُ بنفسِه، ودليلُه: (زيدٌ أخوك)، فيستغني هذا الكلامُ عن الفعلِ، ولا يستغني الفعلُ عن الاسمِ، فالاسمُ أكثـرُ استعمالًا لا محالةَ، فهو من هذا الوجهِ أخفُّ.

ومِن وجهٍ آخرَ، وهو أنّه يصحُّ تقدّمُ الاسمِ على الفعلِ، ولا يصحُّ تقدّمُ الفعلِ على الاسمِ(١)، فالفعلُ ثانٍ(٢) مِـن هـذا الوجـهِ، والاسمُ(٣) أوّلُ.

فقد حصلَ **ثلاثةُ أوجهٍ** [ظ٧] **توجبُ خفّـةَ الاسمِ على الفعلِ**:

الأوّلُ: أنّه يُشتَـقُّ منه الفعلُ، فهو أوّلُ مِن هذه الجهـةِ.

والثّانـي: أنّه أكثـرُ استعمالًا.

والثّالثُ: أنّه يصحُّ تقدّمُه عليه [مع](٤) خلوِّه منه، ويمتنعُ مِن ذلك الفعلِ، فهو أوّلُ من هذه الجهةِ أيضًا.

والصّفةُ أثقلُ مِن الاسمِ الّذي ليس بصفةٍ؛ لأنّ الصّفةَ تابعةٌ للموصوفِ، والاسمُ أوّلُ يصحُّ تقديمُه على الصّفةِ، ولا يصحُّ تقدّمُ الصّفةِ عليه مع أنّ الصّفةَ قد تُعاقبُ الفعلَ على معناه في (يحكمُ) و (حاكمٍ)، وما جرى هذا المجرى.

والّذي على زنةِ الفعلِ أثقلُ ممّا ليس على زنةِ الفعلِ الّتي تخصُّه أو تغلبُ عليه؛ لأنّ الفعلَ لمّا كان أثقلَ كانت الزّنةُ الّتي تخصُّه أثقلَ.

و (يَشْكـرُ) لا يكونُ صفةً وهو اسمٌ، ويكونُ صفةً وهو فعلٌ؛ لأنّه إنّما يكونُ اسمًا علمًا، والاسمُ العلمُ لا يكونُ صفةً؛ لأنّ الصّفةَ على معنًى لو وجبت لأيّ

---

(١) يقصد أن « تغليب الاسم على الفعل أولى من تغليب الفعل على الاسم؛ لأنَّ الأسماء أصل الأفعال، والأصول أبدًا تُغـلّب على الفروع » [شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١٠]؛ ولذلك كان الاسم أخف من الفعل، وهي مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، فالكوفيون يقدمون الفعل على الاسم، فالاسم عندهم مشتق من الفعل، ولهم في ذلك حجج. انظر آراء النحاة في ثقل الفعل وخفة الاسم في الإيضاح في علل النحو ٥٩ - ٦١، والإنصاف ١/ ٢٣٥، والتبيين ١٤٣، والخصائص ٢/ ٣٤.

(٢) في الأصل: (ثاني).

(٣) في الأصل: (والفعل).

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يتطلبها السياق.

شيءٍ كانَ جرت عليه الصّفةُ، وليس كذلك الاسمُ العلمُ؛ لأنّه لو وافقَ معناه في كلِّ شيءٍ لم يجب له مثلُ ذلك الاسمِ العلمِ.

والنّكرةُ قبل المعرفةِ؛ لأنّ التّعريفَ يخرجُ عن التّنكيرِ بعلامةٍ، أو نقلٍ عن أصلٍ، كالألفِ واللّامِ في (الرّجلِ)، و (الغلامِ)، ونقلِ (جعفرٍ) عن النّهرِ إلى الاسمِ العلمِ.

والمذكّرُ[١] قبل المؤنّثِ؛ لأنّ التّأنيثَ يخرجُ عن التّذكيرِ بعلامةٍ أو تقديرِ علامةٍ، نحو: (قائمةٍ)، و (حُبْلى)، و (حَمْراءَ)، فأمّا تقديرُ العلامةِ فنحوُ تقديرِها في: (هندٍ)، و (دارٍ)، و (نارٍ)؛ ولذلك ظهرت في التّصغيرِ فقلتَ: (هُنيدةٌ)، و (دُويرةٌ)، و (نُويرةٌ)، فأمّا (عَناقٌ) فلا تظهرُ فيه العلامةُ، وإن كانت مقدّرةً؛ لأنّ الحرفَ الرّابعَ قد وقعَ موقعَ العلامةِ في غالبِ الأمرِ مِن الاسمِ المؤنّثِ[٢].

والجمعُ أثقلُ مِن الواحدِ إذا كانَ جمعًا جرى على واحدِه؛ لأنّه مأخوذٌ منه، ومغيّرٌ عنه، فهو ثانٍ مِن هذه الجهةِ، كما أنّ الفعلَ ثانٍ على ما بيّنّا قبل.

واستدلَّ سيبويه على أنّ المذكّرَ أوّلُ قبلَ المؤنّثِ بأنّ (الشّيءَ) يقعُ على المذكّرِ والمؤنّثِ، و (الشّيءُ) ذكرٌ، فعورضَ بالذّاتِ والنّفسِ، وأنّهما مؤنّثان، وهذه المعارضةُ لا تلزمُ من قبل أنّ (الشّيءَ) يقعُ على المذكّرِ والمؤنّثِ مع أنّه مطلقٌ غيرُ مضمّنٍ، واسمُ الشّيءِ ذكرٌ، فلمّا كانَ قد وقعَ على المذكّرِ والمؤنّثِ، وهو مطلقٌ غير مضمّنٍ ومع ذلك فالاسمُ مذكّرٌ، دلَّ مِن هذه الجهةِ على أنّ المذكّرَ أوّلُ، وليس كذلك الذّاتُ والنّفسُ؛ لأنّها مضمّنةٌ بالإضافةِ[٣]، فليس أصلًا، فيجبُ لها التّذكيرُ مِن أجلِ التّضمينِ الّذي وقعَ فيها؛ لأنّها تجري في الاستعمالِ على

---

(١) قوله: (والمذكر) مكرر في الأصل.

(٢) في سيبويه ٣/ ٤٨١: « وزعم الخليل أنّهم إنّما أدخلوا الهاء ليفرقوا بين المؤنث والمذكر. قلت: فما بال عناقٍ؟ قال: استثقلوا الهاء حين كثر العدد، فصارت القاف بمنزلة الهاء »، وفي المسائل المنثورة للفارسي بتحقيقي ٢٧٥، قال الفارسي: « وصَرَفته في النَّكرةِ نحو (زينب) و (عَقْرب) و (عُقاب) و (عِناقُ)؛ لأنّ الحَرْفَ الرابِعَ بمَنْزِلةِ الهاءِ في التّأْنيثِ ».

(٣) المطلق غير المضمّن هو: ما لا يدل على أمر محدد، ولذلك يجوز إطلاقه على المذكر والمؤنث، لكنّ (النفس) و (الذات) ليس من المطلق، وإنما ضُمّنَت ما أضيف إليها، فوجب لها التذكير لأجل التضمين، فتقول: (نفس زيدٍ)، ولكن الشيء يطلق على المذكر والمؤنث.

طـريقـةِ: ذاتُ كذا، ونفسُ كذا.

وكلُّ اسمٍ لا ينصرفُ فإنّه إذا أضيفُ أو دخله الألفُ واللّامُ انصرفَ؛ لأنّه تباعدَ عن شبهِ الفعلِ بدخولِ ما لا يكونُ في الفعلِ عليه فرجعَ إلى أصلِه.

وإعرابُ الفعلِ المعتلِّ اللّامِ سكونُ حرفِ العلّةِ فيَ الرّفعِ، وحذفُـه في الجزمِ، وإجراؤُه على أصلِه في النّصبِ، وذلك لأنّ الضّمَّ والكسرَ ثقيـلٌ في نفسِه، وقد وقعَ على حرفِ العلّةِ، وهو مِن جنسِه، فصارَ بمنزلةِ المضاعفِ، والمضاعفُ مستكرهٌ، فثَـقُـلَ مِن الوجهين، ولزمَ الحذفُ للتّخفيفِ، فأمّا النّصبُ فجرى على أصلِه لخفّةِ الفتحِ، وحُذِفَ الحرفُ في الجزمِ؛ لأنّ الجازمَ لمّا لم يصادفْ حركةً، وصادفَ حرفًا مِن جنسِ الحركةِ عملَ فيـه، فحذفَه، وذلك نحو: (يَغْزو)، و (لم يَغـزُ)، و (لَنْ يَغْـزُوَ)، وكذلك سبيلُ (يَـرْمِي)، فأمّا (يَخْشَى) فتـقول فيه: (هو يَخْشَى)، و (لَنْ يَخْشَى)؛ لأنّ الألـفَ لا تتحرّكُ، وتقولُ: (لم يخشَ) فتحذفُ الألفَ كمثلِ ما حَذَفْتَ أُختَيها [و٨].

* * *
* *
*

بابُ المُسْنَدِ والمُسْنَدِ إلَيْهِ(*)

الغرضُ فيه أنْ يُبيّنَ ما يصحُّ به الفائدةُ مِن الكلامِ ممّا لا يصحُّ به فائدةٌ.

[مَسائلُ هذا البابِ][1]

ما الّذي يصحُّ به فائدةٌ مِن الكلامِ؟ وما الّذي لا يصحُّ؟ ولم ذلك؟ وما قسمتُه؟

وما الفرقُ بين المسندِ والمسندِ إليه، وبين الموضوعِ والمحمولِ؟

وما المسندُ؟ وما المسندُ إليه؟ وهل معنى ذلك المبتدأُ والخبرُ، أم هو أعمُّ؟

ولم لا يصحُّ فائدةٌ في الكلامِ إلّا باسمٍ؟

وما قسمةُ الزّوائدِ على أقلِّ ما تصحُّ به الفائدةُ مِن الجملةِ؟

وما الّذي تتقوّمُ به الفائدةُ؟

وما الزّيادةُ في الفائدةِ؟ وما الزّيادةُ في البيانِ؟

وما حكمُ (كانَ) في قولِك: (كانَ عبدُ اللَّهِ منطلقًا)؟ أهو زيادةٌ في الفائدةِ أم على غيرِ هذا الوجهِ؟

وما حكمُ (ليتَ) في قولك: (ليتَ زيدًا منطلقٌ)؟

وما حكمُ (زيدٍ) في قولك: (ضَرَبتُ زيدًا)؟

وما حكمُ (راكبٍ) في قولك: (مَـرَرْتُ راكبًا)؟

وما حكمُ (رأيتُ) في قولك: (رأيتُ عبدَ اللَّـهِ منطلقًا) في بابِ البناءاتِ؟

وما معنى قولِه[2]: « المبتدأُ أوّلُ كما أنَّ الواحدَ أوّلُ العَدَدِ »؟

ولم وجبَ أنّ النّـكرةَ قبلَ المعرفةِ؟

(*) العنوان في الكتاب ١/ ٢٣: « **هذا باب المسند والمسند إليه** ».

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها نسق المؤلف.

(٢) سيبويه ١/ ٢٤.

وما معنى قولِه[١]: « الاسمُ أوّلُه الابتداءُ، وإنّما تلحقُ العواملُ اللّفظيّةُ على أنّ أوّلَ الاسمِ الابتداءُ »؟

بابُ اللّفْظِ للمَعاني[*]

الغرضُ فيه أنْ يُبيّنَ ما يصحُّ أنْ يدلَّ على المعاني المختلفةِ ممّا لا يصحُّ.

[مَسائِلُ هذا البابِ][٢]

ما الّذي يصحُّ أنْ يدلَّ على المعاني المختلفةِ؟ وما الّذي لا يصحُّ؟ ولم ذلك؟

وما قسمةُ اللّفظِ للمعاني؟

ولم كانَ الأصلُ اختلافَ اللّفظين لاختلاف المعنيين، واتّفاقَ اللّفظين لاتّفاق المعنيين؟

ولم جازَ اتّفاقُ اللّفظين مع اختلافِ المعنيين؟

ولم جازَ اختلافُ اللّفظين مع اتّفاقِ المعنيين؟

* * *

الجوابُ

الّذي يصحُّ به فائدةٌ مِن الكلامِ جملةٌ مِن موضوعٍ ومحمولٍ، والّذي لا يصحُّ به فائدةٌ ما عدا ذلك، وهو على خمسةِ أقسامٍ: الكلمةُ المفردةُ، والفعلُ مع الفعلِ، والحرفُ مع الحرفِ، والحرفُ مع الاسمِ.

وما تركّبَ مِن هذه الأربعةِ نحوُ حرفٍ مع حرفٍ واسمٍ، كقولك: (أمِن زيدٍ)، وكذلك الحرفُ مع الفعلِ، كقولك: (لم يذهبْ) من غيرِ ضميرٍ في الفعلِ، وكذلك لو قلتَ: (ألم تذهبْ) لم يصحَّ بـه فائدةٌ.

---

(١) سيبويه ١/ ٢٣ نقل بتصرف.

(*) العنوان في الكتاب ١/ ٢٤: « **هذا باب اللفظ للمعاني** ».

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها نسق المؤلف.

والّذي يصحُّ به فائدةٌ على وجهين: جملةٌ مِن اسمٍ مع اسمٍ، أو اسمٍ مع فعلٍ.

والفرقُ بين المسندِ والمسندِ إليه وبين الموضوعِ والمحمولِ[١] أنّ الموضوعَ والمحمولَ مطلقٌ، ليس فيه اشتراكٌ، فله فضيلةٌ بهذين الوجهين، وللمسندِ والمسندِ إليه فضيلةٌ بوجهين غيرِ هذين، وهما: الإشعارُ بانعقادِ المعنى بهما حتّى لا يجوزَ أن ينفكَّ أحدُهما مِن الآخرِ، كما لا ينفكُّ المسندُ والمسندُ إليه مِن أصلٍ واحدٍ في الاشتقاقِ، وهو الإسنادُ. والوجهُ الآخرُ أنّه أعرفُ؛ لأنّ المسندَ بمنزلةِ الخبرِ، والحديثِ الّذي يُسندُ إلى النّبيّ ﷺ، وهو المسندُ إليه، فكأنّه قيل: الحديثُ والمحدَّثُ عنه. وليس معناه المبتدأَ والخبرَ؛ إذ هو أعمُّ، وإنّما المبتدأُ والخبرُ ضربٌ منه.

ولا تصحُّ فائدةٌ في الكلامِ إلّا باسمٍ؛ لأنّ الاسمَ هو الّذي يدلُّ على المعنى الّذي يعلمُه المخاطبُ، وأمّا الفعلُ فدلالتُه دلالةُ الإفادةِ، ودلالةُ الحرفِ دلالةُ الجزءِ مِن الكلمةِ.

وقسمةُ الزّوائدِ على أقلّ ما تصحُّ به الفائدةُ مِن الجملةِ على **ثلاثةِ أوجهٍ**:

- ما هو للزّيادةِ في الفائدةِ.
- وما هو للزّيادةِ في البيانِ.
- وما هو لتقويمِ المعنى.

فالّذي يتقوّمُ به المعنى [ظ٨] هو الّذي لو سقطَ مِن الكلامِ لانقلبَ المعنى، كقولك: (زيدٌ قائمٌ بالتّدبيرِ)، فهذا التّقييدُ بقولك: (بالتّدبيرِ) لتقويمِ[٢] المعنى؛ لأنّك لو قلتَ: (زيدٌ قائمٌ) لانقلبَ هذا المعنى أنّه منتصبٌ، وفي الآخرِ يُنبئُ عن: (تَدَبَّرَ تَدْبِيرًا مُسْتَقِيمًا) وإن كان قاعدًا.

---

(١) قد فسر الرماني هذين المصطلحين في بداية الجواب، فقال: « الّذي يصحُّ به فائدةٌ مِن الكلامِ جملةٌ مِن موضوعٍ ومحمولٍ »، وهذا يعني أن الموضوع والمحمول جملة من مسند إليه ومسند، فالموضوع هو المبتدأ في الجملة الاسمية والمحمول هو الخبر. وهما من مصطلحات المناطقة، قال في تصحيح التصحيف ١/ ٢٦٩: « قال النحاة: المبتدأ والخبر، وقال المنطقيون: الموضوع والمحمول ».

(٢) في الأصل: (بتقويم)، والمثبت ما يقتضيه السياق.

وأمّا الزّيادةُ في الفائدةِ فهو الّذي يأتي بعد معتمدِ الفائدةِ ممّا فيه فائدةٌ أخرى.

وأمّا الزّيادةُ في البيانِ فهو الّذي يأتي بعد معتمدِ البيانِ ممّا هو معلومٌ عند المخاطبِ.

وحكمُ (كان) على هذه الأصولِ في قولك: (كانَ عبدُ اللَّـه منطلقًا) أنْ يكونَ لتقويمِ المعنى[1]؛ لأنّه لو سقطَ مِن الكلامِ لانقلبَ المعنى إلى: (عبدُ اللَّـه منطلقٌ الآن).

وقولك: (ليتَ) في: (ليتَ زيدًا منطلقٌ) لتقويمِ المعنى؛ إذ لو قلتَ: (زيدٌ منطلقٌ) لانقلبَ المعنى عن حدّ التّمنّي.

وإذا قلتُ: (ضَرَبتُ زيدًا) فالفعلُ معتمدُ الفائدةِ، والفاعلُ معتمدُ البيانِ، والمفعولُ للزّيادةِ في البيانِ؛ لأنّه يَعْرِفُه المخاطبُ، فليس هو ممّا يجوزُ أنْ يكونَ، ويجوزُ أنْ لا يكونَ، كما ذكرنا في الحالِ والخبرِ بالفعلِ وما يجري مجراه.

وإذا قلتُ: (مَرَرْتُ راكبًا) فالفعلُ معتمدُ الفائدةِ، والفاعلُ معتمدُ البيانِ، والحالُ للزّيادةِ في الفائدةِ؛ لأنّها ممّا يجوزُ أنْ تكونَ، ويجوزُ أنْ لا تكونَ.

وإذا قلتُ: (رأيتُ عبدَ اللَّـه منطلقًا) مِن رؤيةِ العينِ، فـ (رأى) معتمدُ الفائدةِ، والفاعلُ الّذي هو المتكلّمُ معتمدُ البيانِ، و (عبدُ اللَّهِ) للزّيادةِ في البيانِ، و (منطلقًا) حالٌ للزّيادةِ في الفائدةِ.

فإنْ قلتُ: (رَأيتُ عبدَ اللَّهِ منطلقًا) بمعنى (عَلِمْتُ)، فـ (عبدُ اللَّه) معتمدُ البيانِ، و (منطلقٌ) معتمدُ الفائدةِ، و (رأيتُ) على هذا المعنى للزّيادةِ في البيانِ؛ لأنّه بمعنى: عبدُ اللَّه منطلقٌ في عِلْمي، فإذا ذكرتُ (في عِلْمي) على سبيلِ التّأكيدِ، فالتّأكيدُ زيادةٌ في البيانِ، وقد خرجَ الكلامُ مخرجَ ما المعتمدُ فيه (رأى)، ومعتمدُ البيانِ (التّاءُ) الّتي للمتكلّمِ، ولكنّ حقيقةَ المعنى على ما بيّنّا؛ لأنّ الغرضَ إنّما هو في البيانِ أنّ عبدَ اللَّـه منطلقٌ؛ فلهذا كانَ على التّفسيرِ الّذي بيّنّا، وليس بمستنكرٍ

---

(١) في الأصل: (الفائدة)، وكذا يقتضي السياق.

أنْ يخرجَ الكلامُ مخرجَ معنًى، وهو بخلافِ ذلك المعنى، نحوُ: ﴿ ٱعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ ﴾ [فصلت: ٤٠]، مخرجُه مخرجُ الأمرِ، وهو على خلافِ معنى الأمرِ؛ لأنّه تهدّدٌ.

ومعنى قولِه: (**المبتدأُ أوّلُ، كما أنّ الواحدَ أوّلُ العددِ**) أنّ المبتدأَ مرتبتُه أنْ يكونَ أوّلًا، وإنْ ذُكِر ثانيًا، نحوُ: (في الدّارِ زيدٌ) كما أنّ مرتبةَ الواحدِ أنْ يكونَ أوّلَ العددِ، وإنْ جُعِلَ فيما بعدُ شيئًا قبله[1] شيءٌ مرتبتُه أنْ يكونَ متأخّرًا عنه.

والأصلُ في هذا أنّ الأوّلَ يجري على وجهين: أحدُهما ما يكونُ أوّلًا من غيرِ جعلِ جاعلٍ، ولكنّ حقيقتَه في نفسِه تقتضي ذلك، ومنه ما يكونُ أوّلًا بجعلِ جاعلٍ لو لم يقدِّمْه لم يكنْ أوّلًا، فللاسمِ المبتدأ أوّليّةٌ بحقيقتِه في نفسِه مِن جهةِ أنّه على طريقِ الإشارةِ إلى ما يعلمُه المخاطبُ قبل تعليقِ المعاني الّتي لا يعلمُها به، وله أوّليّةٌ بتقديمِه في الذّكرِ، يمكنُ أن يؤخّرَ بدلَ ذلك التّقديمِ في الذّكرِ، فأوّليّتُه بحقيقتِه لا تؤخّرُ، كما أوّليّةُ الواحدِ مِن العددِ بحقيقتِه لا تؤخّرُ، فأمّا بالتّقديمِ لشيءٍ على شيءٍ فيُمكنُ فيه التّأخيرُ.

والنّكرةُ قبل المعرفةِ؛ لأنّ التّعريفَ لِما تُنكرُه في الموضوعِ[2] إنّما يكون بعلامةٍ، أو بِنقْلٍ عن أصلٍ، فالعلامةُ نحوُ: الألفِ واللّامِ، والإضافةِ. والنّقلُ نحوُ: (جعفرٍ) الّذي نُقلَ عن النّهر، مِن أسماء النّهر: (جعفرٌ)[3]، وهو في اسمِ الرّجلِ منقولٌ، فأمّا التّنكيرُ العارضُ فلا يدخلُ في هذا، وذلك التّنكيرُ فرعٌ بعد التّعريفِ، كقولك: (جاءني أحمدُ وأحمدٌ [و٩] آخرُ)، وكلُّ تنكيرٍ عارضٍ فهو فرعٌ على التّعريفِ، وكلُّ تنكيرٍ وضعيٍّ في الأصلِ فهو قبل التّعريفِ.

---

(١) في الأصل: (قبل)، وكذا يقتضي السياق.

(٢) قد ذكر ذلك في فقرة سابقة، فقال: « لأن التعريف يخرج عن التنكير بعلامة أو نقل عن أصل »، أما قوله: (موضوعه) فقد فسرها تلميذه الصيمري، والرماني يقصد بها في: (لما تنكره في أصل الوضع)، قال في التبصرة ١/ ٩٧: « وأما النكرة فكل اسم لا يخص واحدًا بعينه في أصل موضوعه ». وقال أيضًا في التبصرة ١/ ٩٧ – ٩٨: « واعلم أنّ النكرة قبل المعرفة؛ لأنّ كل معرفة فإنما هي منقولة من الأصل إلى الوضع على واحد بعينه ».

(٣) في تهذيب اللغة ٣/ ٢٠٦: « الجعفر: النهر الملآن، وبه شبّهت النوق الغزيرة... وقال الليث: الجعفر: النهر الكبير الواسع ».

ومعنى قولِه: (**الاسمُ أوّلُه الابتداءُ، وإنّما تلحقُ العواملُ اللّفظيّـةُ بعدُ**) أنّ الاسمَ مرتبتُـه أنْ يُبتدأَ به، ويُحمَـلَ عليه كلُّ المعاني المنعقدةُ به، وذلك يصلحُ فيه؛ لأنّه أوّلٌ على ما فسّرنا قبل.

الجوابُ عن اللّفظِ للمعانـي

الّذي يصحُّ أنْ يدلَّ على المعاني المختلفةِ الألفاظُ [المختلفةُ][1]، ولا يصحّ أن يدلَّ على المعاني المختلفةِ الألفاظُ المتّفقةُ[2]؛ لأنّ الدّلالةَ لا تكونُ دلالةً برهانيّـةً حتّى يكونَ لها اختصاصٌ بالمدلولِ عليه على طريقةِ أنّها إذا صحّت صحَّ هذا المعنى، ولو لم يصحَّ هذا المعنى لم تصحَّ تلك الدّلالةُ، فلا بدّ مِن الاختصاصِ على هذه الطّريقةِ، وليس يكفي في هذا انعقادُ المعنى بغيرِه مِن غيرِ اختصاصٍ على هذه الطّريقةِ؛ لأنّه قد ينعقدُ الفعلُ بمعنى العاجـزِ عنه[3]، وليس بدليـلٍ عليه؛ إذ لو لم يصحَّ عاجزُ الفعلِ بمعنى عاجزٍ عنه لم يَصِرْ في وجودِ الفعلِ [ما يدلُّ][4] على ما هو به، ولكـنّ الفعلَ دليلٌ على القادرِ عليه؛ لأنّه لو لم يصحَّ قادرٌ عليه لم يصحَّ الفعلُ، فإذا كانَ لا بدّ من اختصاصٍ على هذه الطّريقةِ حتّى تصحَّ الدّلالةُ بَطَـلَ أنْ تكونَ العلامةُ المتّـفقةُ تدلُّ على المعاني المختلفةِ على سبيلِ الوضعِ لتلك المعاني عندَ حدوثِ العلاماتِ المتّفقةِ، واللّـه جلَّ وعزَّ قادرٌ على الإفهامِ بهذا الطّريقِ، ولم يقعْ هذا في عاداتِ العقلاءِ من النّاسِ.

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) هذا ما يسمى بالمشترك اللفظي، والظاهر من كلام الرماني هنا أنه ينكر ذلك، وكان ابن درستويه من أبرز من أنكر وجود المشترك اللفظي في عصر الرماني، وصرح بذلك في شرحه على الفصيح، وأقر الفارسي بوجود المشترك اللفظي، لكنه جعله من تداخل اللغات. انظر تصحيح الفصيح لابن درستويه ١٨٨، والبغداديات ٥٣٤.

(٣) يريد الرماني في هذا الموضع أنّ المعنى لا ينعقد مع غيره من غير اختصاص، فالفعل يدلّ على القادر عليه إذا انعقد معه، ولو لم يدل عليه لم يصحّ الفعل، لكن الفعل لا يدلّ على العاجزِ عنه حتى وإن انعقد معه، فالعاجز عن الفعل يقابله القادر عليه، وأحدهما يدل عليه الفعل أو المعنى وهو القادر، والآخر لا يدل عليه وهو العاجز عنه.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

وقسمةُ اللّفظِ للمعاني على أربعةِ أوجهٍ:

- اختلافُ اللّفظين لاختلافِ المعنيين.
- واتّفاقُ اللّفظين لاتّفاقِ المعنيين.
- واختلافُ اللّفظين مع اتّفاقِ المعنيين.
- واتّفاقُ اللّفظين مع اختلافِ المعنيين.

فالأصلُ في هذا البابِ اختلافُ اللّفظين لاختلافِ المعنيين، واتّفاقُ اللّفظين لاتّفاقِ المعنيين، وإنّما جازَ اتّفاقُ اللّفظين مع اختلافِ المعنيين للإحالةِ على القرائنِ؛ ليكونَ توطئةً للإيجازِ الّذي يحتاجُ إليه لا محالةَ، وذلك نحوُ: (وَجَدْتُ عليه) من (المَوْجِدَةِ)[1]، و (وجَدْتُهُ) مِن وِجْدانِ الضّالّةِ، و (رَغِبْتُ فيه) و (رَغِبْتُ عنه).

وجازَ اختلافُ اللّفظين مع اتّفاقِ المعنيين[2]؛ للاتّساعِ في الكلامِ والتّمكّنِ فيه، وذلك نحو: (ذهبَ) و (انطلقَ)، و (جلسَ) و (قعدَ).

فهذان الوجهان إنّما جازا لعلّةٍ، والوجهان الأوّلان هما الأصلُ في الكلامِ.

واتّفاقُ اللّفظين لاتّفاقِ المعنيين كقولِ قائلٍ: (قَدِمَ الأميرُ) لِيُفيدَ[3] هذا المخاطبَ هذا المعنى، وقول قائلٍ غيرِه لإنسانٍ آخرَ: (قَدِمَ الأميرُ) بهذا اللّفظ ليُفيدَه هذا المعنى بعينِه.

---

(١) في الأصل: (الوجدة)، وكذا في الكتاب ١/ ٢٤. وللأسف اختلفت المصادر في ضبط (الموجدة)، فبعضهم ضبطها بفتح الجيم، وبعضهم بكسرها. انظر اختلاف الروايات شرح شواهد شرح الشافية للبغدادي ٤/ ٥٤.

(٢) هذا هو الترادف، وقد صرح بجوازه في هذا الموضع، وفيه خلاف بين العلماء، فالمجيزون هم: سيبويه، والأصمعي، والفارسي كما في البغداديات بنص صريح، وابن خالويه، وابن جني، والمنكرون هم: ابن الأعرابي، وثعلب، وابن فارس، وابن درستويه، والعسكري. انظر آراءهم في الكتاب ١/ ٢٤، والاشتقاق لابن السراج ٣٣، وأسماء الأسد لابن خالويه ٨، والبغداديات ٥٣٣ - ٥٣٧، والصاحبي ٢٢، والمزهر للسيوطي ١/ ٣١٨، والخصائص ٢/ ١١٥، والألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى ١، والفروق اللغوية ٢٣ - ٢٤.

(٣) في الأصل: (لتقييد).

بابُ ما يَكُونُ في اللَّفْظِ مِن الأعْرَاضِ(*)

الغرضُ فيه أنْ يُبيّنَ المطّردُ مِن الشّاذِّ لعارضٍ في الشّاذِّ.

[مسائلُ هذا البابِ][1]

ما المطّردُ؟ وما الشّاذُّ؟ ولم جازَ الشّاذُّ؟ وهل في الشّاذِّ تخصيصُ العلّةِ؟

وما قسمةُ العارضِ؟ ولم جازَ الحذفُ؟ ولم جازَ العوضُ؟

وما حكمُ المستغنى عنه بما هو أولى منه؟ وما حكمُ المستغنى عنه بنظيرِه؟

ولم جازَ: (لم يكُ)، ولم يجز مثلُ ذلك في: (لم يجزْ)؟

ولم جازَ: (لا أدرِ)، و (لا تُبَلْ)؟

ولم جازَ: (يَدَعُ) ولم يجزْ ماضيه؟ ولم صارَ: (تَركَ) أولى مِن ماضي: (يَدَعُ)؟

ولم جازَ في (زناديق): (زنادقةٌ)، و (فرازنةٌ) في (فرازين)؟

ولم جازَ: (أَسطاعَ) و (يُسْطِيعُ)[2]؟ وما الفرقُ بينه وبين (استطاعَ، يَستطيعُ) من قوله جلّ وعزّ: ﴿ وَمَا ٱسْتَطَٰعُواْ لَهُۥ نَقْبًا ﴾ [الكهف:٩٧]؟ [ظ٩].

بابُ الاستقامةِ مِن الكَلامِ والإحَالَةِ(**)

الغرضُ فيه أنْ يُبيَّنَ المستقيمُ مِن المحالِ.

[مَسائِلُ هذا البابِ][3]

ما المستقيمُ مِن الكلامِ؟ وما المحالُ؟

(*) العنوان في الكتاب ١/ ٢٤: « **هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض** ».

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها نسق المؤلف. (٢) في الأصل: (في يسطيع).

(**) العنوان في الكتاب ١/ ٢٥: « **هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة** ».

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها نسق المؤلف.

وما قسمةُ الكلامِ في المستقيمِ وخلافِهِ؟

وما المستقيمُ الحسنُ؟ وما المستقيمُ القبيحُ؟ وما المستقيمُ الكذبُ؟ وما المستقيمُ الصّدقُ؟ وما المستقيمُ الّذي ليس بصدقٍ ولا كذبٍ؟

وما المحالُ الكذبُ؟ وما الخلافُ فيه؟

ولم صارَ: (أَتيتُكَ غدًا) أو (سَآتِيكَ أمسِ) محالًا؟

ولم صارَ: (قد زيدًا رأيتُ) مستقيمًا قبيحًا؟

وما حكمُ: (سوفَ أشربُ ماءَ البحرِ أمسِ)؟ ولم لا يكونُ محالًا كذبًا كما وقعَ في الكتابِ[1]؟

* * *

الجواب

المطّردُ: هو الجاري في النّظائرِ؛ فمنه ما يكونُ لازمًا لجميعِ النّظائرِ، ومنه ما يكونُ غالبًا في النّظائرِ، وقد خرجَ منه شيءٌ على طريقِ النّادرِ، وذلك نحوُ: (جعفرٍ) و (جَعافِرَ)، وهذا الجمعُ مطّردٌ في جميعِ النّظائرِ من بابِ (فَعْلَلٍ)، فأمّا الغالبُ فنحوُ: (كَلْبٍ) و (أَكْلُبٍ)، فالغالبُ في نحوِ (فَعْلٍ): (أَفْعُلٌ)، وقد خرجَ منه شيءٌ[2] على طريقِ النّادرِ، وذلك نحوُ: (زَنْدٍ) و (أَزْنادٍ)، كما قالَ[3]:

١ .... وَزَنْدُكَ أَثْقَبُ أَزْنَادِهَا[4]

---

(١) انظر سيبويه ١/ ٢٦.

(٢) قوله: (وقد خرج منه شيء) مكرر في الأصل.

(٣) هذا شاهد لم يذكره سيبويه في هذا الباب، وإنما جاء في الجزء الثالث في باب تكسير الواحد للجمع، وسوف يكرر في هذا الشرح برقم (١٠٨٦).

(٤) عجز بيت من المتقارب، صدره:

وُجِدْتَ إِذَا اصْطَلَحُوا خَيْرَهُمْ ....

وهو للأعشى في ديوانه ٧٣، وانظر سيبويه ٣/ ٥٦٨، والأصول ٢/ ٤٣٦، وابن السيرافي ٢/ ٣٥٩، والنكت للأعلم ٢/ ٩٩٣، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٧٦، وشرح اللمع لابن برهان ٢/ ٥٣٢. وهو بلا نسبة في المقتضب ٢/ ١٩٦، وابن يعيش ٥/ ١٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥١٤، ٤٨٧. وجاء في بعض المصادر: (أفضل أزنادها)، والشاهد في البيت: جمع فعل على أفعال جمع قلة، وهو نادر، =

فالجاري في النّظائرِ على علّةٍ وحكمٍ مطّردٌ، وهو على الوجهين من اللّازمِ والغالبِ.

والشّاذُّ: هو الخارجُ عن النّظائرِ بما يقلُّ في بابِه، وهو على ثلاثةِ أوجهٍ: شاذٌّ عن القياسِ، وشاذٌّ عن الاستعمالِ، وشاذٌّ عنهما.

فالشّاذُّ عن القياسِ فقطْ نحوُ: (اسْتَحْوَذَ). والشّاذُّ عن الاستعمالِ فقطْ نحوُ ماضي: (يَدَعُ)، فهذا يقبحُ؛ لأنّه شذَّ عن الاستعمالِ. والأوّلُ يحسنُ؛ لأنّه لم يشذَّ عن الاستعمالِ. والشّاذُّ عنهما قبيحٌ جدًّا، نحو:

٢ .... **اليُجَدَّعُ**[1]

أدخلَ الألفَ واللّامَ على الفعلِ، فخرجَ بهذا عن جميعِ النّظائرِ، وهو شاذٌّ في الاستعمالِ؛ لأنّه لا يكادُ يعرفُ في كلامِ العربِ.

وإنّما جازَ الشّاذُّ لما يلحقُ الكلامَ من الإيجازِ، وذلك أنّه إذا أمكنَ أنْ يُفهَمَ المعنى بكلمةٍ واحدةٍ فلا وجهَ للمُفهِمِ من ذلك إلى كلمتين، بل يكونُ الإفهامُ بالقليلِ مِن الكلامِ أولى إذا كانَ مِن غيرِ إخلالٍ بالمعنى.

وكلُّ شاذٍّ ففيه تخصيصُ العلّةِ، إلّا أنّ التّخصيصَ على وجهين: أحدُهما تخصيصٌ يُناقضُ العلّةَ، والآخر تخصيصٌ لا يُناقضُ العلّةَ.

فالتّخصيصُ الّذي يُناقضُ العلّةَ هو الّذي تكونُ العلّةُ فيه في الموضعين على منزلةٍ سواءٍ، ثمّ يلحقُ الحكمُ أحدَهما دونَ الآخرِ، فهذا مناقضةٌ لا محالةَ. وأمّا تخصيصُ العلّةِ الّذي ليسَ فيه مناقضةٌ فهو الّذي يكونُ بمنزلةِ العلّةِ في أحدِ

= وقيل: شاذ (انظر أمالي ابن الشجري ٢/ ٧٦).

(١) آخر كلمة من بيت من الطويل، وهو بتمامه:

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقًا ... إلى ربّنا صوت الحمار اليجدّع

وهو لذي الخرق الطّهوي. انظر الصحاح (جدع)، وشرح اللمع لابن برهان ٢/ ٦٠٧. وورد بلا نسبة في اللامات ٥٣، والحجة للفارسي ١/ ١٠١، ٦/ ١٢٠، والإغفال ١/ ١٩٢، ٢٨٤، والشيرازيات ٢/ ٥٧٧، وإيضاح الشعر ٢٠٢، والعضديات ١١٩، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٦٨، والمخصص ١/ ٢١٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠١، وشرح الرّضي ١/ ٤٤، ٣/ ١٥.

الموضعين خلافَ منزلتِها في الموضعِ الآخرِ.

ولهذا دليلٌ بيّنٌ، وهو أنّ النّعمتين إذا استويا في المنزلةِ لم يجزْ أنْ يجبَ الشُّكْـرُ على إحداهما دونَ الأخرى، فإذا كانت إحداهما قد ندمَ عليها صاحبُها فيما بعدُ سقطَ الشّكرُ عليها، ولم يسقطْ عن النّعمةِ الأخرى؛ لأنّه قد حدثَ ما جعلَ العلّـةَ بمنزلةِ ما لم يكنْ، كالّذي بنـى ثمّ هـدمَ، فلا يستحقُّ الأجرةَ.

فكذلك سائـرُ عللِ الشّاذِّ، نحوُ العلّةِ في: (لم يكنْ)، وهي ما عرضَ مِن كثرةِ الاستعمالِ، فتصيرُ[1] علّـةُ التّمامِ الموجبةُ لذكرِ النّونِ بمنزلةِ ما لم يكنْ. فهذا حكمٌ صحيحٌ بجوازِ (لم يكُ) لكثرةِ الاستعمالِ مِن غيـرِ إخلالٍ. فأمّا العلّـةُ في: (لم يَصُنْ)، و (لم يَخُنْ) فمنزلتُهما واحدةٌ، فمَنْ أجازَ حذفَ النّونِ مِن أحدهما ولم يُجِـزْهُ مِن الآخرِ فقد ناقضَ؛ لأنّ منزلةَ العلّةِ في الموضعين سواءٌ. فعلى هذا مجرى عللِ الشّاذِّ، وكذلك سبيلُ المجازِ، إنّما تجري عللُه على هذا المنهاجِ، ولا مناقضةَ في ذلك لما بيّـنّا مِن أنّ منزلةَ العلّةِ في أحدِ الموضعين خلافُ [و١٠] منزلتِها في الآخرِ.

وقسمةُ العارضِ على خمسةِ أوجهٍ، وكلُّه تغييرٌ يخرجُ عن النّظائرِ، وذلك حذفٌ، وزيادةٌ، وقلبٌ، وإبدالٌ، وتقديمٌ وتأخيرٌ. فالحذفُ نحوُ: (لم يَكُ)، والزّيادةُ نحوُ: (أَسْطاعَ)، (يُسْطيعُ)، والقلبُ نحوُ: (طَائِـيٍّ) في (طَيْـئِـيٍّ)، والإبدالُ نحوُ: (تُخَمَةٍ) في (وُخَمَةٍ)، والتّقديمُ والتّـأخيرُ نحوُ: (شَاكِـي) في (شَائِكٍ).

وإنّما جازَ الحذفُ للاستخفافِ، وجازَ العوضُ؛ لأنّ الحرفَ الّذي لا يُذكرُ أولى مِن الّذي يُحذفُ، نحوُ: (زنادقةٍ)؛ لأنّ الهاءَ تخرجُه إلى مثالِ الواحدِ مِن نحوِ: (كَـرَاهِيَـةٍ)، و (رَفَاهِيَـةٍ)، وقد يكونُ للاتّساعِ مِن غيرِ نقصانٍ، وقد يكونُ لحسنِ التّـأليفِ بالحرفِ المعوّضِ به، نحوُ: (فِـرِنْـدٍ) أحسنُ مِن (بِـرِنْـدٍ)[2] في تأليفِ الحروفِ.

---

(١) في الأصل: (فصير).

(٢) قال ابن إياز في المحصول: « ومن ذلك (فرند) بكسر الرّاء وفتحها، و (برند) بكسر الرّاء لا غير، و (الفرند): ماء السّيف »، وفي اللسان (رنق): « والرونق ماء السيف وصفاؤه وحسنه، ورونق الشباب أوله وماؤه ».

والمستغنى عنه على وجهين:

أحدُهما: مستغنًى عنه بما هو أولى منه، نحوُ الاستغناءِ عن ماضي (يَدَعُ)[١] بـ (تَركَ)؛ لأنّ الواوَ تُتَكرّهُ أوّلًا، وهي مستثقلةٌ في نفسِها، وليس كذلك (تَرَكَ).

والثّاني: مستغنًى عنه بما منزلتُه كمنزلتِه، فهذا يجوزُ أن يستعملَ، نحوُ قولهم:

٢ الوَاهِبُ المائَةَ الهِجَانَ ... .[٢]

فيجوزُ أنْ يقالَ: (الّذي وَهبَ المائةَ الهجانَ) بدلَ هذا؛ لأنّهما بمنزلةٍ سواءٍ.

وسبيلُ: (لا أَدْرِ) و (لا تُبَلْ) سبيلُ (لم يَكُ) على ما بيّنّا، إلّا أنّ تقديرَ: (لا تُبَلْ) على أنّه حُذِفَ الياءُ مِن (تُبَالِي) اجتزاءً بالكسرةِ منها، ثمّ دخلَ الجازمُ فأوجبَ سكونَ المتحرّكِ، فسقطت الألفُ لالتقاءِ السّاكنين، فوصلَ إلى التّخفيفِ بهذا التّقديرِ الجاري على قياسٍ صحيحٍ.

وقولهم: (أَسْطاعَ)، (يُسطيعُ) على زيادةِ السّينِ للعوضِ مِن ذهابِ حركةِ العينِ[٣]؛ إذ الأصلُ: (أَطْوَعُ)، (يُطْوِعُ)، ثمّ أُعِلَّ، فقيل: (أَطاعَ)، (يُطيعُ) على قياسِ بابِه في (أَقامَ)، (يُقيمُ)، و (أَجازَ)، (يجيزُ)، فلحقت السّينُ عوضًا على

---

(١) قال ابن السراج في الأصول ١/ ٥٧: « ولم يشذ عن القياس نحو ماضي (يدع)، فإن قياسه وبابه أن يقال: (ودع يدع)؛ إذ لا يكون فعل مستقبل إلا له ماض، ولكنهم لم يستعملوا (ودع)، استغني عنه بـ (ترك)، فصار قول القائل الذي قال: (ودعه) شاذًّا ».

(٢) جزء من بيت من الكامل، وتمامه:

.... وعَبْدَها عُوذًا تُزجّي خَلْفَها أَطْفالَها

وهو للأعشى ميمون في ديوانه ٢٩، وانظر سيبويه ١/ ١٨٣ برواية: (بينها أطفالها)، والمقتضب ٤/ ١٦٣، والمخصص ٥/ ٨٦، والنكت للأعلم ٢٩٢. وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة ٢/ ٩٢٠، والأصول ١/ ١٣٤، ٢/ ٣٠٨، وشرح الرضي ٢/ ٢١٨، ٢٣١، ٣/ ١٦٤، وتعليق الفرائد ٧/ ٣٢٩، والهمع ٢/ ٥٠٨، ٣/ ٢٢٢.

(٣) هذا مذهب سيبويه. وقد ردّ المبرّد هذا الرّأي، فهو يرى أنّ فتحة العين موجودةٌ، وهي المنقولة إلى الفاء، فكيف يعوّض من الشّيء والمعوّض منه باقٍ. وردّ كثيرٌ من النّحاة اعتراض المبرّد. وهناك رأيٌ في هذا المسألة للفرّاء، وهو لا يأخذ بالتّعويض في هذا الفعل، وإنّما يرى أنّ الأصل هو (استطاع)، ثمّ حذفت التّاء، وقطعت الهمزة. انظر آراء النحاة في هذه المسألة في الكتاب ١/ ٢٥، وسر الصناعة ١/ ١٩٩ - ٢٠٠، والمقتصد في شرح التكملة ٢/ ١٢٧٩، وشرح الملوكي ٢٠٧، والممتع ٢٢٦، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٣٨٠.

طريقِ الشّذوذِ؛ لحدوثِ علّةٍ في الطّاعةِ، وهو تفخيمُ شأنها بما يجبُ مِن الحقِّ بها.

والفرقُ بينه وبين (اسْطَاعَ)، (يَسْطِيعُ) أنّ هذا مِن الاستطاعةِ، حُذِفَت منه التّاءُ للاستخفافِ، والأوّلُ إنّما هو بمعنى (أَطاعَ) (يُطيعُ) مِن الطّاعةِ.

الجوابُ عن بابِ الاستقامةِ مِن الكلامِ والاسْتِحالَةِ

المستقيمُ مِن الكلامِ: هو الجاري على أصلٍ صحيحٍ، فإنْ كانَ في اللّفظِ فقطْ فهو مستقيمٌ فيه بهذا التّقييدِ، وإنْ كانَ في المعنى فقطْ فهو مستقيمٌ فيه، وإنْ كانَ في المعنى واللّفظِ فهو مستقيمٌ على الإطلاقِ، وهو الجاري على أصلٍ صحيحٍ في اللّفظِ والمعنى.

والمحالُ: هو الّذي ليسَ له معنًى يمكنُ أنْ يُعتقدَ؛ لِتناقُضِه، نحوُ: (سوفَ آتيكَ أمسِ)، و (أَتَيْتُكَ غدًا).

وقسمةُ الكلامِ في المستقيمِ وخلافِهِ على ثلاثةِ أوجهٍ: مستقيمٌ، ومحالٌ، وخطأٌ ليس بمستقيمٍ ولا محالٍ.

والمستقيمُ الحسنُ هو الجاري على أصلٍ هو أولى، والمستقيمُ القبيحُ هو الجاري على أصلٍ ليسَ بأولى، وذلك نحوُ: (زَيْدٌ ضَرَبْتُه)، فهذا مستقيمٌ حسنٌ، فأمّا (زَيْدًا ضَرَبْتُه) فهو مستقيمٌ ضعيفٌ. ويقالُ في الضّعيفِ: قبيحٌ، إذا كانَ يجوزُ على بعضِ الوجوهِ.

والمستقيمُ الكذبُ إنّما هو مستقيمٌ في اللّفظِ فقطْ، فكالخبرِ الجاري على أصلٍ صحيحٍ في اللّفظِ ممّا مخبرُه على خلافِ ما هو به. والمستقيمُ الصّدقُ خبرٌ مخبرُه على ما هو به، جارٍ على أصلٍ صحيحٍ في اللّفظِ. وأمّا المستقيمُ الّذي ليسَ بصدقٍ ولا كذبٍ فهو الّذي تصحُّ له فائدةٌ ممّا ليسَ بخبرٍ، وذلك الأمرُ، والنّهيُ، والاستخبارُ، والنّداءُ، والتّمنّي.

وأمّا المحالُ [ظ١٠] الكذبُ فهو الخبرُ الّذي له معنًى يمكنُ أنْ يُعتقدَ، إلّا أنّه مضمّنٌ بالتّناقضِ؛ إذ قد ظهرَ أنّه لم يخلُ مِن الأعراضِ الحادثةِ، فكأنّه قيلَ:

(الجسمُ قديمٌ لم يَـزُلْ) على أنّه لم يخلُ مِن الأعراضِ الحادثةِ، ولو قيلَ هكذا كانَ محالًا، ليسَ بكذبٍ؛ لأنّه ليسَ له معنًى على هذه الجهةِ يمكنُ أنْ يعتقدَ، فحكمُهما مختلفٌ في الإطلاقِ والتّقييـدِ على ما بيّـنّا.

وإذا قيلَ: (قَدْ زَيْدًا رَأَيْتُ) فهذا مستقيمٌ قبيحٌ؛ لِوضعِ الاسمِ فيه غيرَ موضعِه.

وأمّا: (سوفَ أشربُ ماءَ البحرِ أمسِ) فهو محالٌ، لا يجوزُ فيه صدقٌ ولا كذبٌ؛ لأنّه ليسَ له معنًى يمكنُ أنْ يُعتقدَ، وإنّما خرجَ مخرجَ الخبرِ، ولو كانَ خبرًا مخبرُه على خلافِ ما هو به لكانَ يمكنُ أنْ يُعتقدَ باعتقادٍ معتقدُه على خلافِ ما هو به، وذلك يدلُّ على بطلانِ مذهبِ مَنْ توهَّمَ أنّه محالٌ كذبٌ، وقد بيّنَ الأخفشُ حقيقةَ المحالِ على الإطلاقِ، فإنّه ليسَ له معنًى يصلحُ أنْ يقالَ فيه صدقٌ ولا كذبٌ[1]، وهذا من ذلك.

فأمّا المحالُ الكذبُ فإنّما يجري عليه اسمُ محالٍ بالتّـقييـدِ الّذي يُبِينُ عن منزلتِه في أنّ التّناقضَ فيه إنّما يظهرُ بالدّلائلِ، لا بنفسِ معناه.

* * *
* *
*

---

(١) هذان رأيـان: رأي سيبويه بـأن فـي الكلام (محال كذب)، ورد الأخفش. قال السيرافي في شرحه ١/ ١٨٧: « كان الأخفش ينكر أن يقال في المحال صدق أو كذب. فأما إنكاره الصّدق فبيّن، وأما إنكاره أن يكون كذبًا؛ فلأنّ الكذب نقيض الصّدق، والمحال لا يجوز أن يكون صدقًا بحال، فإن استحال أن يقال فيه صدق بوجه من الوجوه، استحال أن يقال كذب ». وانظر أ. هارون هامش سيبويه ١/ ٢٦.

بابُ مَا يَحْتَمِلُ الشِّعْرُ(*)

الغرضُ فيه أنْ يُبيّنَ ما يجوزُ في ضرورةِ الشّعرِ خاصّةً مِن الإعرابِ والتّصرّفِ ممّا لا يجوز.

[مَسائلُ هذا البابِ](١)

ما الّذي يجوزُ في ضرورةِ الشّعرِ؟ وما الّذي لا يجوزُ؟ ولم ذلك؟

ولم لا بدَّ فيما يجوزُ لإقامةِ الوزنِ خاصّةً مِن أنْ يجريَ على أصلٍ وحَدٍّ؟ وهلّا كانَ لأجلِ الضّرورةِ له أنْ يُقيمَ الوزنَ بما شاءَ مِن غيرِ حدٍّ محدودٍ في ذلك؟

وما الشّاهدُ في قولِ العجّاجِ(٢):

قَوَاطِنًا مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِي

وكم وجهًا(٣) يجوزُ في (الحَمِي)؟

وما الضّرورةُ في قولِ خُفافِ بنِ نَدَبَةَ(٤):

كَنَوَاحِ رِيشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ ....

وقولِ الآخرِ:

(*) العنوان في الكتاب ١/ ٢٦: « **هذا باب ما يحتمل الشعر** ».

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها نسق المؤلف.

(٢) هو عبد اللَّه بن رؤبةَ بن لبيدٍ التميميُّ السعديُّ، يُكْنى أبا الشَّعثاءَ، ويُعْرف بالعجّاجِ، الراجز المشهور، وهو والد رؤبة، وهذا أيضًا راجز مشهور، ولد في الجاهلية ثمّ أسلم، وعاش إلى خلافة الوليد بن عبد الملك، قال المرزباني هو أول من رفع الرجز وجعل له أوائل وشبهه بالقصيدة، مات سنة تسعين للهجرة. انظر ترجمته في الإصابة في تمييز الصحابة ٥/ ٨٧، وخزانة الأدب ١/ ١٧٦، والأعلام ٤/ ٨٦ - ٨٧.

(٣) في الأصل: (وجه).

(٤) هو خُفافُ بنُ عُمَيْرِ بن الحَرثِ بن الشَّريدِ السُّلَمِيُّ، وأمه (نَدْبَةُ) بالفتح، وهي سوداء، وإليها ينسب، وهو ابن عم الخنساء بنت عمرو بن الشّريدِ الشاعرة، ويُكْنى أبا خُراشَةَ، وأسلم وبقي إلى زمن عمر، وشهد خفافٌ مع النبي ﷺ فتح مكة ومعه لواء بني سليم. انظر ترجمته في الشعر والشعراء ١/ ٣٢٩، والأعلام ٢/ ٣٠٩.

وَطِرْتُ بِمُنْصُلِي في يَعْمَلاتٍ ....

وما الضّرورةُ في قولِ النّجاشيّ:

فَلَسْتُ بآتِيهِ، ولا أَسْتَطِيعُهُ وَلاكِ اسْقِنِي ....

ولم جازَ: (وَلاكِ) بمعنى: (ولكنْ)؟

وما الشّاهدُ في قولِ مالكِ بنِ خُريمٍ[1]:

فَإِنْ يَكُ غَثًّا أَوْ سَمِينًا ... .

ولم جازَ: (لِنَفْسِهِ مَقْنَعًا)؟ وقول الآخر:

دارٌ لِسُعْدَى إِذْهِ مِنْ هَوَاكَا

فلم حذفَ الياءَ المتحرّكةَ مِن (هي)؟ وقولِ الأعشى[2]:

وأَخُو الغَوَانِ متى يَشَأْ يَصْرِمْنَهُ ....

وقولِ الفرزدقِ[3]:

تَنْفِي يَدَاها الحَصَا في كُلِّ هَاجِرَةٍ ....

(١) جاء في الأصل: (حرهم)، وهو تحريف، وفي ضبط اسمه خلاف، فهو مالك بن حريم بن مالك، من بني دالان، الهمداني: شاعر همدان في عصره، وفارسها وصاحب مغازيها. انظر ترجمته في الأعلام ٥/ ٢٦٠، قال في فصل المقال ٢٤١: « الرواية عن أبي عبيد: خريم بن مالك، وهو خطأ، والبيت لمالك بن حريم بن مالك بن حريم، بالحاء المهملة والراء المهملة والحاء المفتوحة والراء المكسورة »، وما أثبتناه ما جاء في الجواب والكتاب ١/ ٢٨ بالخاء المعجمة.

(٢) الأعشى هو ميمون بن قيس بن جندل بن شراحيل، يكنى أبا بصير، وهو أحد الأعلام من شعراء الجاهلية وفحولهم، أدرك الإسلام في آخر عمره، ورحل إلى النبي ﷺ في صلح الحديبية، فلقيه كفّار قريش، وصدوه، فخرج من فوره حتى وصل اليمامة، فمكث بها قليلًا، ثم مات، وكان مدح الرّسول الكريم ﷺ في قصيدة أوّلها:

ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا وعادك ما عاد السليم المسهدا

انظر ترجمته في الأغاني ٩/ ١٢٧، وخزانة الأدب ١/ ١٨١، ومعاهد التنصيص ١/ ١٩٦.

(٣) الفرزدق، اسمه همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية المجاشعي، وسمي الفرزدق لأنه شبه وجهه بالخبزة وهي فرزدقة، مات سنة عشر ومائة هو وجرير في سنة واحدة. وانظر ترجمته في طبقات فحول الشعراء ٢/ ٢٩٨، والمجروحين ٢/ ٢٠٤، ولسان الميزان ٦/ ١٩٨، والبداية والنهاية ٩/ ٢٦٥.

فلم جازَ: (الدَّرَاهِيمُ)، و (الصَّيَارِيفُ)[١]؟

ولم جازَ إظهارُ التّضعيفِ، وتصحيحُ المعتلِّ، وصرفُ ما لا ينصرفُ، وقصرُ الممدودِ؟

وما الشّاهدُ في قولِ قَعْنَبِ بنِ أمِّ صَاحِبٍ[٢]:

مَهْلًا أَعَاذِلَ قَدْ جَرّبْتِ مِنْ خُلُقِي ....

وقولِ رُؤْبَـةَ[٣]:

ضَخْمٌ يُـحِبُّ الخُـلُـقَ الأَضْخَـمّا

وقولِ الشّمّاخِ[٤]:

لَـهُ زَجَـلٌ كَـأَنَّـهُ صَـوْتُ حَـادٍ ....

وقولِ حَنْظَلَةَ بنِ فَاتكٍ[٥]:

وأَيْـقَـنَ أَنَّ الخَيْـلَ إِنْ تَـلْـتَبِسْ بِه ....

وقولِ رجلٍ مِن بَاهِلَـةَ:

أَوْ مُعْبَـرُ الظَّهْـرِ يُنْبي عَنْ وَلِـيَّـتِـهِ ....

(١) في الأصل: (واليصاريف).

(٢) قعنب بن أم صاحب الفزاري: هو قعنب بن ضمرة، شاعر قدم على الوليد بن عبد الملك، وهو فيمن ينسب إلىٰ أمه من الشعراء، مات نحو خمس وتسعين للهجرة. انظر ترجمته في تاريخ مدينة دمشق ٤٩/ ٣٥٧، والأعلام ٥/ ٢٠٢.

(٣) هو رؤبة بن العجّاج، من شعراء الخلافتين الأموية والعباسية، وشعره كلّه من الرّجز، وهو ولد العجّاج الرّاجز المشهور، وهو بدوي سكن البصرة، وتوفي في أيام المنصور، وقد أخذ عنه وجوه أهل اللغة، واحتجوا بشعره، ولما توفي قال الخليل بن أحمد: دفنا الشعر واللغة والفصاحة اليوم. توفي سنة خمس وأربعين ومائة. انظر ترجمته في شرح أبيات مغني اللّبيب ١/ ٦٢، والمنتظم ٨/ ١٨٨، وتاريخ الإسلام ٩/ ١٣٣.

(٤) هو الشماخ بن ضرار بن حرملة بن سنان المازني الذبياني الغطفاني: شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام. وهو من طبقة لبيد والنابغة، شهد القادسية، وتوفي في غزوة موقان. وقيل: اسمه معقل بن ضرار، والشماخ لقبه. انظر ترجمته في الأغاني ٩/ ١٨٤، والإصابة ٣/ ٣٥٣، والأعلام ٣/ ١٧٥.

(٥) شاعر من بني أسد، اشتهر باسم فرسه: (حُزمة) بالضم، مخضرم، من الصحابة. انظر ترجمته في الإصابة ٢/ ١٥٧. وانظر القاموس المحيط (حزم).

وقولِ الأعشى:

فَمَا لَـه مِـنْ مَـجْـدٍ تَـلِيـدٍ ....

وقولِ[1] الآخرِ:

بَـيْـنَـاهُ فـي دَارِ صِـدْقٍ ....

وقولِ الآخرِ:

صَـدَدْتِ فَـأَطْـوَلْتِ الصُّدُودَ ....

ولم صارَ: (قَـلَّمَا وِصَالٌ) ضرورةً؟ ولم جازَ؟

وقولِ المَرّارِ بنِ سَلامةٍ[2]:

ولا يَـنْطِقُ الفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ ....

وقولِ الأعشى:

.... ومَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِـها لِـسِوَائِـكا

[و١١] وقولِ خِطَامٍ المُجَاشِعِـيِّ[3]:

.... وَصَـالِـيَـاتٍ كَـكَـمَا يُـؤْثَـفَـيْنْ

فلم جازتْ هذه الأشياءُ في الضّرورةِ؟

وقولِ العُجَيْـرِ[4]:

فَـبَـيْـنَـاهُ يَـشْـرِي رَحْـلَـهُ ....

---

(١) في الأصل: (قول).

(٢) هو المرّار بن سلامة أحد بني ربيعة بن مالك بن ربيعة بن عجل، جاهلي إسلامي راجز. انظر المؤتلف والمختلف ٢٦٨.

(٣) هو خطام بن نصر بن عياض بن يربوع من بني الأبيض بن مجاشع بن دارم، والخطام بكسر الخاء معناه الزمام، وقيل: هو خطام الريح المجاشعي الراجز، وقيل: إن اسمه بشر بكسر الباء، وقيل: هو خطام الكلب، واسمه بجير بضم الباء. انظر ترجمته في خزانة الأدب ٢/ ٢٨٠.

(٤) هو العجير بن عبد اللَّه بن عبيدة بن سلول، شاعر مقلٌّ إسلامي من شعراء الدولة الأموية، كان في أيام عبد الملك بن مروان، وقيل: اسمه عمير، وعجير لقبه، مات نحو تسعين للهجرة. انظر ترجمته في الأغاني ١٣/ ٦٤، وخزانة الأدب ٥/ ٢٥٧ - ٢٥٨، والأعلام ٤/ ٢١٧.

وقولِ الفرزدقِ:

وَمَـا مِثْلُـهُ في النَّاسِ إلّا مُـمَلَّكًا ....

وكم وجهًا مِن وجوهِ الضّرورةِ فيه؟ ولم جازَ كلُّ واحدٍ منها؟

وقولِ قيسِ بنِ زهيرٍ[(١)]:

أَلَـمْ يَـأْتِيـكَ والأَنْبَاءُ تَـنْـمِـي بِـمَـا لاقَـتْ لَـبُـونُ بَـنِـي زِيَـادِ

فلِمَ جازَ إثباتُ الياءِ في (أَلَمْ يَـأْتِـيـكَ)؟

والجواب

الّذي يجوزُ في ضرورةِ الشّعرِ ما رَجَعَ إلى أصلٍ صحيحٍ يقتضي جوازه، وهو على وجهين؛ أحدُهما: ما رُدَّ إلى أصلِه في الموضوعِ ممّا هو متروكٌ في الاستعمالِ. والآخرُ: ما رُدَّ إلى أصلٍ يجوزُ في الكلامِ يقتضي جوازُ نظيرِه في الشّعرِ. وسيأتي بيانُ هـذا فـي المسائلِ إنْ شاءَ اللّـهُ تعالى.

فالأوّلُ نحوُ:

٤ أَلَمْ يَـأْتِيـكَ ....[(٢)]

أصلُه فـي الموضوعِ أنْ يكونَ كغيـرِه مِن حروفِ المعجمِ، يُسكَّنُ في الجزمِ،

---

(١) هو قيس بن زهير بن جذيمة بن رواحة العبسي، فارس مشهور، كان على يده حرب داحس والغبراء بين بني عبس وبني فزارة في الجاهلية، فكان الرّهان بينه وبين حذيفة بن بدر الذبياني، وكان سيد قومه، وكان فارسًا شاعرًا داهية يضرب به المثل فيقال: أدهى من قيس. انظر ترجمته في الإصابة في تمييز الصحابة ٥/ ٥٥٨، وخزانة الأدب ٨/ ٣٦٨، ٣٧٥.

(٢) جزء بيت من الوافر، وهو بتمامه:

ألـم يـأتيـك والأنـبـاء تـنـمـي بـمـا لاقـت لـبـون بـنـي زيـاد

وهو لقيس بن زهير في جمل الخليل ٢٢٣، وابن السّيرافي ١/ ٣٤٠، وتحصيل عين الذّهب ٤٩٠. وهو بلا نسبة في سيبويه ٣/ ٣١٦، ومعاني الفراء ١/ ١٦١، والأصول ٣/ ٤٤٣، والجمل للزّجّاجي ٤٠٧، وما يحتمل الشّعر من الضّرورة للسيرافي ٦٧، وشرح القصائد السّبع ٧٨، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٣٥، والحجة للفارسي ١/ ٩٣، والحلبيات ٨٥، والحجة لابن خالويه ١٩٨، والخصائص ١/ ٣٣٣، ٣٣٦، والمحتسب ١/ ٦٧.

ويُضمُّ في الرّفعِ، ويُفتحُ في النّصبِ.

والثّاني[1] نحوُ:

٥ وَأَخُـو الـغَـوَانِ ....[2]

بحذفِ الياءِ تشبيهًا بحذفِ ياءِ الإضافةِ اجتزاءً بالكسرةِ منها، إلّا أنّ هذه أصليّـةٌ، وتلك زائدةٌ يكثرُ استعمالُها، ويُحتاجُ إلى التّخفيفِ فيها.

وإنّما جازَ في الضّرورةِ ما لا يجوزُ - في الكلامِ الّذي [ليس][3] فيه ضرورةٌ - مِن أجلِ أنّه كانَ سببٌ يقتضي جوازَ الحكمِ، وسببان يقتضيان[4] خلافَ ذلك الحكمِ، فلمّا انضافَ إلى السّببِ الواحـدِ سببٌ آخـرُ، وهو إقامةُ الوزنِ، عادلَ السّببين، وصارَ يجوزُ في الضّرورةِ لإقامةِ الوزنِ مع ذلك السّببِ الواحدِ.

وإنّما كانَ لا بدَّ لكلِّ شيءٍ جازَ في الضّرورةِ مِن أنْ يُـردَّ إلى أصلٍ صحيحٍ يشهدُ بجوازِه؛ لأنّه ليسَ لأحدٍ أنْ يتكلّمَ بالفاسدِ في غيرِ الشّعرِ، وإنّما يُخرجُه عن الفسادِ إجراؤُه على أصلٍ صحيحٍ يقتضيه في البيانِ عن المعنى، حتّى تكونَ دلالتُه مستقيمةً، ولولا ما ذكرناه مِن خاصّةِ الشّعرِ ما جازَ فيه إلّا ما يجوزُ في الكلامِ، ولكنْ لمّا كانَ إقامةُ الوزنِ سببًا يقتضي جوازَ الحكمِ إذا انْضافَ إليه سببٌ آخرُ مِن الأسبـابِ الصّحيحةِ على نحوِ الأصلِ في الموضوعِ جازَ؛ لاجتماعِ السّببين، وجرى على اطّرادٍ في هذا مِن غيـرِ مناقضةٍ بجوازِ شيءٍ لعلّةٍ، ثمّ الامتناعِ عن جوازِ مثلِه مع وجودِ مثلِ علّتِه على منزلتِـها.

والشّاهدُ في قولِ العجّاجِ:

---

(١) في الأصل: (الثاني).

(٢) جزء من بيت من الكامل، وهو بتمامه:

وأخـو الغـوان متـى يـشـأ يـصـرمنـه ويـعـدن أعـداءً بـعـيـد وداد

وهو للأعشى في ديوانه ١٢٩، برواية: (وأخو النساء)، وانظر سيبويه ١/ ٢٨، والنكت للأعلم ١/ ١٥٦، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٢٠، وشرح الجمل لابن خروف ١/ ٤٤٩، والمحصول ١١٣٣، والمقاصد الشافية ١/ ٦٠٨، ٢/ ١٥٣. وهو بلا نسبة في الأصول ٣/ ٤٥٧، والزاهر ٢/ ٣٥٩، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥١٩، ٧٧٢، والخصائص ٣/ ١٣٣، والمنصف ٢/ ٧٣، والمحكم ٦/ ١٩، وضرائر الشعر للقزاز ١٤٣.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق. (٤) في الأصل: (يقتضي).

٦ قَـوَاطِنًا مَكّـةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِـي[(١)]

مِن وجهين: **أحدُهما**: صرفُ ما لا ينصرفُ في قولِه: (قواطنًا).

والآخرُ: قولُه: (الحَمِـي)، وفيه **ثلاثـةُ أوجـهٍ**[(٢)]:

الأوّلُ: حذفُ الألفِ؛ لأنّها زائدةٌ، ترجعُ بها الكلمةُ إلى أصلِها، ثمّ قلبُ المضاعفِ ياءً على قياسِ:

٧ تَـقَضِّيَ البَـازِي إذا البَـازِي كَسَرْ[(٣)]

و (تَـظَـنَّـيْتُ) في (تَـظَـنَّـنْتُ)؛ لكراهةِ التّضعيفِ.

الثّـاني: حذفُ الميمِ تشبيهًا بالحذفِ للتّرخيمِ، ثمّ قلبُ الألفِ ياءً؛ لأنّها مناسبةٌ لها، ومِن شأنِ المناسبِ للحرفِ أنْ يجوزَ قلبُه إليه، وذلك في كثيـرٍ مِن الكلامِ[(٤)].

الثّالثُ: حذفُ الألفِ والميمِ، وإطلاقُ القافيـةِ، وحذفُهما جميعًا؛ تشبيهًا بما يُحذَفُ مِن الأصليِّ والزّائدِ فـي التّرخيمِ، نحوُ:

٨ يا مَـرْوَ إنَّ مَـطِـيَّـتِـي مَـحْـبُوسَـةٌ ....[(٥)]

---

(١) البيت من الرجز، وهو للعجاج في ديوانه ٢٩٥، وانظر سيبويه ١/ ٢٦، برواية: (قواطنًا)، ١١٠ برواية: (أوالفًا)، وما يحتمل الشعر من الضرورة ١٠٦، والمحتسب ١/ ٧٨، والنكت للأعلم ١/ ١٤٢، ١٥٤، ٢٤٤، ٣٠٩، والمقاصد الشافية ٤/ ٢٦٧، ٢٩٤. وهو بلا نسبة في العين ٨/ ٣٣٦، والأصول ٣/ ٤٥٨، والخصائص ٢/ ٤٧٣، ٣/ ١٣٥، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٢١، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٤٣، والمحصول ١١١٨. وجاء في بعض المصادر برواية: (أوالفًا).

(٢) انظر الأوجه الثلاثة في شرح السيرافي ١/ ٢١١.

(٣) البيت من الرجز، وهـو للعجاج في ديوانه ٨٣، وانظر جمل الخليل ٢٩٨، وأدب الكاتب ٣٧٦، وتهذيب اللغة ٣/ ٢٠، ومجاز القرآن ٢/ ٣٠٠، وإصلاح المنطـق ٣٠٢، والزاهر ١/ ٤٢٣، والعضديات ١٩، ٢٥٧، والشيرازيات ١/ ١٣٥، وسـر صناعـة الإعراب ٢/ ٧٥٩، والتبصرة والتـذكرة ٢/ ٨٣٤، والممتع ٣٧٤، والمقرب ٥٣٣. وهو لرؤبة في شرح الملوكي ٢٥٠. وهو بلا نسبة في معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٣٤٢، ٥/ ٣٣٢، والإغفال ٢/ ١٠٣، والخصائص ٢/ ٩٠، والمحصول ٢٠٩، وقواعد المطارحة ٤٠٥.

(٤) انظر شرح السيرافي ١/ ٢١١، وفيه: « والوجه الثالث من الترخيم ترخيم التصغير، وهو جائز في الكلام وفي الشعر، وهو أن تصغّر الاسم على حذف ما فيه من الزوائد ».

(٥) صدر بيت من الكامل، وتمامه:

تـرجـو الـحـبـاء وربّـهـا لـم يـيـأس =

يريدُ: (مَـرْوَانُ).

وقولِ خُفافِ بنِ نَـدَبَـةَ:

٩ كَـنَـواحِ ريـشِ حَـمَـامَـةٍ ....[1]

يـريـدُ: (كَـنَواحِـي)، فحذفَ الياءَ اجتـزاءً بالكسرةِ منها، كما يحذفُها في ياءِ الإضافةِ. وكذلك قولُه [ظ١١] في:

١٠ .... دَوَامِــي الأَيْــدِ ....[2]

يريدُ: الأيدي، فحذفَ الياءَ اجتزاءً بالكسرةِ منها.

وقولِ النّجاشيِّ:

١١ فَـلَـسْتُ بِـآتِـيـهِ ولا أَسْـتَـطِـيعُـه وَلاكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذا فَضْلِ[3]

= وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ٧، وانظر سيبويه ٢/ ٢٥٧، وابن السّيرافي ١/ ٣٥٠، واللمع ١١٥، والنّكت للأعلم ١/ ٥٨٤، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣١٣، وشرح اللّمع لابن برهان ١/ ٢٨٨، وتوجيه اللمع ٣٣٣. وهو بلا نسبة في جمل الخليل ١٦٢، والزاهر ٢/ ٣٧٥، والمحصول ٢/ ٦٧٤، وقواعد المطارحة ١٣٧. وهو في الدّيوان برواية: (مروان إن مطيّتي معكوسة). ومرو: ترخيم مروان، يعني مروان بن الحكم، الحباء: العطاء، وربّها: صاحبها.

(١) جزء بيت من الكامل، وتمامه:

.... نَـجْـدِيّـةٍ ومَـسَحتُ باللّثـتَـيـنِ عصف الإِثْـمـدِ

وهو لخفاف بن ندبة في جمل الخليل ٢٣١، وسيبويه ١/ ٢٧، والحجة للفارسي ١/ ١٣٧، وابن السيرافي ١/ ٢٧٨، وضـرائـر الشعـر لابن عصفور ١٢٠، والإنصاف ٢/ ٥٤٦. ونسب إلى زهيـر أيضًا. انظر ابن السيرافي ١/ ٢٧٨. وهو بلا نسبة في الأصول ٣/ ٤٥٦، وسر الصناعة ٧٧٢، وما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز ٢٣٢، ومغني اللبيب ١٤٣.

(٢) جزء بيت من الوافر، وهو بتمامه:

وطِـرْتُ بِـمُـنْـصُلِـي فـي يَـعْـمَلاتٍ دَوَامِي الأَيـدِ يَـخْـبِـطْـنَ السَّـريـحـا

وهـو لمضرّس بن ربعـي الأسـدس فـي ابن السيرافي ١/ ٤٦، وضرائـر الشعـر لابن عصفور ١٢٠، والمحصول ١١٣٤. وقيل: هو ليزيد بن الطثرية. انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٥٩٨. وهو بلا نسبة في سيبويه ١/ ٢٧ برواية: (فطرت)، ٤/ ١٩٠ برواية: (وطرت)، وما يحتمل الشعر من الضرورة ٢٧٠، والشيرازيات ١/ ١٩٧، والحجة للفارسي ١/ ١٣٧، والمنصف ٢/ ٧٣، والمحكم ٥/ ١٢٤، والنكت للأعلم ٢/ ١٥٥، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢٨٩. والمنصل: السّيف، واليعملات: النّوق، والسّريح: خرقٌ أو جلودٌ تشدّ على أخفافها إذا دميت.

(٣) البيت من الطويل، وهو للنجاشي في جمل الخليل ٢٣٣، وسيبويه ١/ ٢٧، وابن السيرافي ١/ ١٣٥، =

يريدُ: لكنْ، فحذفَ النّونَ للاستخفافِ في الحرفِ الّذي يقتضي التّخفيفَ تشبيهًا بحذفِ النّونِ مِن: (لم يَكُ)؛ لكثرةِ الاستعمالِ.

وقولِ مالكِ بنِ خُريمٍ[1]:

١٢ فَـإِنْ يَـكُ غَـثًّا أَوْ سَمِـينًا فَـإِنّني سَأَجْعَلُ عَيْـنَيْهِ لِنَـفْسِهِ مَـقْـنَعا[2]

فحذفَ الياءَ مِن (نَـفْسِهِ)[3] اجتزاءً بالكسرةِ منها، على ما بيّـنّاه، وفيهِ وجهٌ آخرُ[4]، وهو أنّه حذفَ الياءَ في الوصلِ على حدِّه في الوقفِ تشبيهًا به، وكأنّه يصلُ على نيّـةِ الوقفِ في حذفِ الياءِ، لا فـي الحركةِ. ووجهٌ ثالثٌ أنّه لمّا كانَ يقفُ بالسّكونِ مِن غيرِ ياءٍ اقتضى ذلك جوازَ أَنْ يصلَ الحركةَ مِن غيرِ ياءٍ، على قياسِ نظائرهِ مِن أكثرِ الكلامِ؛ لأنّ أكثرَه يوقفُ عليه بالسّكونِ من غير ياءٍ، ويوصل بالحركةِ.

وقالَ آخرُ:

١٣ دارٌ لِـسُعْـدَى إِذْهِ مِن هَـوَاكـا[5]

= وضرائر الشعر لابن عصفور ١١٥، والخزانـة ١٠/ ٤٤٥. وهو بلا نسبة في اللامات ١٥٩، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٢٩، والصحاح (لكن)، وسر الصناعة ٢/ ٥٤١، والمحكم ٧/ ٣٤، وما يجوز للشاعر للقزاز ٢٠٧، والإنصاف ٦٨٤، واللباب ٢/ ١١٢، وشرح الرضي ٤/ ٣٧٣.

(١) المثبت ما جاء في الأصل والكتاب ١/ ٢٨ بالخاء المعجمة المضمومة. وقد مرّ الخلاف في ضبط اسمه.

(٢) هذا بيت من الطويل، وهو لمالك بن حريم في سيبويه ١/ ٢٨، والاختيارين ٢٤٠، وسر الفصاحة ٨٠، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٣٣. وهو بلا نسبة في المقتضب ١/ ٣٨، ٢٦٦، والأصول ٣/ ٤٥٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٨٦، وما يجوز للشاعر للقزاز ٢٤٤، والإنصاف ٢/ ٥١٧.

(٣) المثبت ما هو في الأصل، والمقصود: (نفسهي).

(٤) انظره في الكامل ٢/ ٣٠، والأصول ٣/ ٤٥٩، وضرورة الشعر للسيرافي ١٠٩، وقال في شرح السيرافي ١/ ٢١٧: « والوجه أن يقول: « لنفسهي » فحذف الياء، وبقّى الكسرة على حالها، وإنما جاز حذف هذه الحروف؛ لأنها زوائد تسقط في الوقف ».

(٥) البيت من الرجز، لم أعثر على قائله، وهو بلا نسبة في سيبويه ١/ ٢٧، والأصول ٣/ ٤٦١، والبغداديات ١٥٧، والتكملة ٢٢٤، والحجة للفارسي ١/ ١٣٥، والخصائص ١/ ٨٩، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٠٦، وإصلاح الخلل ٣٣٧، واللباب ١/ ٤٨٩، ٢/ ١٠١، وابن يعيش ٣/ ٩٧، والمحصول ١١٣٨، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٢٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٨٨، والارتشاف ٥/ ٢٤١١، والمقاصد الشافية ٨/ ٢٣.

يريدُ: هِيَ مِن هَواكا، فحذفَ الياءَ المتحرّكةَ، وهو ضعيفٌ جدًّا، إلّا أنّه يجوزُ في الضّرورةِ؛ لأنّه يقفُ على الياءِ بالسّكونِ، وهي حرفُ مدٍّ، تشبهُ الكسرةَ؛ لأنّها مِن جنسِها، فلمّا اجتمعَ فيها أنّها قد تسكّنُ، وأنّها مِن جنسِ الكسرةِ الّتي يجوزُ حذفُها استثقالًا لها جازَ حذفُها. ووجهٌ آخرُ[1]: أنّه شبّـهَ الياءَ المتحرّكةَ بالياءِ السّاكنةِ الّتي قبلها كسرةٌ في أنّها ياءٌ قبلها كسرةٌ قد تحذفُ اجتزاءً بالكسرةِ منها بعد أن تسكّنَ في: (يـا غُلامِ أقبِـلْ)، والأصل: يا غُلامِيَ أَقْبِلْ، ثمّ تسكّنُ، وتحذفُ للاجتزاءِ بالكسرةِ منها، فشُبّـهَ (هيَ) بهذا في أنّه سُكّنَ ثمّ حُذِفَ الياءُ اجتزاءً بالكسرةِ منها، فهما سواءٌ في القياسِ إلّا بمقدارِ كثرةِ الاستعمالِ لذلك في الياءِ الزّائدةِ مع وقوعِها في النّداءِ الّذي هو بالحذفِ أولى.

وقولِ الأعشى:

١٤ وأَخُو الغَـوَانِ مَـتَى يَشَأْ يَصْرِمْنَـهُ ....[2]

كقولِ الآخرِ:

١٥ .... **دَوَامِـي الأَيْـدِ** ....[3]

وكقولِه:

١٦ كَـنَـواحِ رِيـشِ حَـمَامَـةٍ نَجْـدِيّـةٍ ....[4]

والعلّـةُ فيه واحدةٌ، وهي حذفُ الياءِ اجتزاءً بالكسرةِ منها مع أنّها أصليّـةٌ.

وقولِ الفرزدقِ:

١٧ تَنْفِي يَدَاهَا الحَصَا في كُلِّ هَاجِرَةٍ   نَفْيَ الدَّراهِيمِ تَنْـقَادُ الصَّيَارِيفِ[5]

---

(١) أخذ بهذا الوجه ابن جني في الخصائص ١/ ٨٩، وانظر ضرائر الشعر لابن عصفور ٩٨.

(٢) مر البيت سابقًا، وانظر الشاهد رقم ٥.

(٣) مر البيت سابقًا، وانظر الشاهد رقم ١٠.   (٤) مر البيت سابقًا، وانظر الشاهد رقم ٩.

(٥) هذا بيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه ٥٧٠ (طبعة صادر)، وانظر سيبويه ١/ ٢٨ برواية: (نفي الدنانير)، والكامل ١/ ٣٢٩، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٥. وهو بلا نسبة في المقتضب ٢/ ٢٥٨، والأصول ٣/ ٤٥٠، والحجّة للفارسي ٦/ ٤٤٧، والخصائص ٢/ ٣١٥، وشرح اللمع لابن برهان ٢/ ٢٩٩، وأمالي ابن الشّجري ١/ ٢١٥، ٣٣٧، وشرح الكافية الشّافية ٢/ ٩٨٧، وضرائر الشّعر =

فزادَ الياءَ في (الدَّرَاهِيمِ) وفي (الصَّيَارِيفِ) جمعُ (صَيْـرَفٍ)[١] تشبيهًا بما يزادُ للعوضِ، فلمّا كانَ هذا الموضعُ الّذي هو بعـدَ ألفِ الجمعِ بحرفٍ في زنةِ (مَـفَاعِيـلَ) هو موضعُ الزّيادةِ للعوضِ، وإنّما العوضُ لئلّا تختلَّ الكلمةُ بالنّقصانِ الّذي لحقَ، فنظيرُ ذلك[٢] إقامةُ الوزنِ الّذي لا يختلُّ بالنّقصانِ الّذي لحقَ، فصارَ زيادةُ هذه الياءِ[٣] في هذا الموضعِ لإقامةِ الوزنِ نظيرَ زيادتِها للعوضِ، وهذا مِن أقربِ النّظائرِ، وأوضحِ القياسِ الّذي يُبْنى عليه.

ويجوزُ إظهارُ التّضعيفِ؛ لأنّه ردٌّ إلى الأصلِ في الموضوعِ، كقولِ الشّاعرِ:

١٨ مَهْلًا أَعَاذِلَ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِي   أَنّـي أَجُودُ لأقْـوَامٍ وإِن ضَنِـنُوا[٤]

ويجوزُ تصحيحُ المعتلِّ؛ لأنّه ردٌّ إلى الأصلِ في الموضوعِ، كقولِ الشّاعرِ:

١٩ لا بَـارَكَ اللَّـهُ فـي الغَـوَانِـي هَـلْ   يُـصْبِـحَـنَّ إِلّا لَـهُـنَّ مُـطَّـلَبُ[٥]

[و١٢] ويجوزُ صرفُ ما لا ينصرفُ؛ لأنّـه ردٌّ إلـى الأصلِ الّذي وُضِعت عليه الأسماءُ المعربةُ، كقولِ النّابغةِ[٦]:

= للقزّاز ١٢٨ . والهاجرة: وقت اشتداد الحرّ وسط النّهار، وتنفي يداها الحصى: أثارته، والتنقاد: تمييز الدّراهم بين جيّدها ورديئها، يصف الشّاعر ناقته بالنّشاط وسرعة السّير، وأنّها إذا أصابت مناسمها الحصى انتفى من تحتها كما تنتفي الدراهم من يد الصّيرفي إذا نقدها بأصابعه.

(١) في الأصل: (صيريف)، والصواب ما أثبتناه.

(٢) في الأصل: (ذلك فنظير)، والصواب ما أثبتناه. (٣) في الأصل: (الهاء).

(٤) هذا بيت من البسيط، وهو لقعنب بن أم صاحب في سيبويه ١/ ٢٩، ٣/ ٥٣٥، والأصول ٣/ ٤٤١، وما يحتمل الشعر من الضرورة ٦٣، وابن السيرافي ١/ ٣١٨، والمنصف ١/ ٣٣٩، والنكت للأعلم ١/ ١٣٨، ٢/ ٩٧٠، والمحصول ١١٢٨ . وهو لكعب بن زهير في غريب الحديث للخطابي ٣/ ٥٢. وهو ينسب إلى طيلسة الفزاري. انظر الحماسة البصرية ٢/ ٧٦. وهو بلا نسبة في المقتضب ١/ ١٤٢، ٢٥٣، ٣/ ٣٥٤، والشيرازيات ١/ ٣٠١، والحجة للفارسي ٦/ ٢٧٧، والبغداديات ١٥٧، وابن يعيش ٣/ ١٢، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٠.

(٥) البيت من المنسرح، وهو لابن قيس الرقيات في ديوانه ٣، برواية: (فما يصبحن)، وانظر سيبويه ٣/ ٣١٤، والمقتضب ١/ ١٤٢، ٣/ ٣٥٤، وما ينصرف ١٤٩، والأصول ٣/ ٤٤٢، وما يحتمل الشعر من الضرورة ٦٥، وابن السيرافي ١/ ٥٩٦، والنكت للأعلم ١/ ١٣٨، ٢/ ٨٧٦، وأمالي ابن الشجري ٢٥٣٤، وضرائر الشعر لابن عصفور ٤٣. وهو بلا نسبة في الحجة للفارسي ٤/ ٣٧٨، والخصائص ١/ ٢٦٢، ٢/ ٣٤٧، والمحتسب ١/ ١١١.

(٦) هو زياد بن معاوية، أحد شعراء الجاهليّة وأحد فحولهم، كان من خواصّ النّعمان بن المنذر وندمائه، =

٢٠ فَلْتَأْتِيَنْكَ قَصَائِدٌ وَلْيَرْكَبَنْ جَيْشٌ إِلَيْكَ قَوَادِمَ الأَكْوَارِ[١]

ويجوزُ قصرُ الممدودِ بحذفِ الألفِ؛ لأنّها زائدةٌ، وترجعُ بها - أي: الكلمةُ - إلى أَصلِها، كقولِ الشّاعرِ:

٢١ بَكَتْ عَيْنِي وحُقَّ لَها بُكَاهَا وَمَا يُغْنِي البُكاءُ ولا العَوِيلُ[٢]

فهذا مِن لغتِه مدُّ (البُكاءِ) إلّا أنّه قصرَه للضّرورةِ.

وقالَ رؤبةُ:

٢٢ ضَخْمٌ يُحِبُّ الخُلُقَ الأَضْخَمّا[٣]

فشدّدَ الميمَ في الوصلِ على ما يجبُ لها في الوقفِ وإنْ كانَ ألحقَ الألفَ في الكلمةِ، فهي ككلمةٍ أخرى، وهو يجوزُ في الكلامِ إذا كانَ مِن كلمتين، نحوُ: ﴿ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ قُل ﴾ [الأنعام: ٩٠]، فيُوصِلُ على نيّةِ الوقفِ[٤]، ولكنّ هذا

= وكان أحد الأشراف الّذين غضّ الشّعر منهم، وهو أحسنهم ديباجة شعر، مات في الجاهليّة في زمن النّبيّ ﷺ قبل أن يُبْعث. انظر ترجمته في شرح أبيات مغني اللّبيب ١/ ٩٧، وخزانة الأدب ٢/ ١١٨.

(١) البيت من الكامل، وهو للنابغة في ديوانه ٥٥، وفيه: (وليدفعن جيشًا إليك)، وانظر سيبويه ٣/ ٥١١ برواية: (وليدفعن)، وابن السيرافي ٢/ ٢٣٥، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٢، ولسان العرب (عقل). وهو بلا نسبة في المقتضب ١/ ١٤٣، ٣/ ٣٥٤، والأصول ٣/ ٤٣٦، والخصائص ٢/ ٣٤٧، وما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز ١٥٥.

(٢) البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في الكامل ١/ ٢٨٧، وجمهرة اللغة ٢/ ١٠٢٧. وهو لكعب ابن مالك في ديوانه ٢٥٢، وانظر السيرة النبوية لابن هشام ٤/ ١١٦. وهو لعبد اللّه بن رواحة في ديوانه ٩٨، وانظر تفسير القرطبي ٤/ ١٨٨، ١١/ ١٢٠. وانظر النسبة إلى الشعراء الثلاثة في المقاصد الشافية ٤/ ٥٦٦، ولسان العرب (بكي). وهو بلا نسبة في المقصور والممدود للفراء ٥٧، ومجالس ثعلب ١/ ٨٨، والمنصف ٣/ ٤٠، والمحتسب ٢/ ٤٣، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٢١، والمخصص ٥/ ١٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٦٣، وتهذيب اللغة ١٠/ ٢١٩. والرواية في الدواوين بهمزة (البكاء)، ولا يجوز البيت عروضيًّا بدون الهمز.

(٣) البيت من الرجز، وهو لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨٣، وانظر سيبويه ١/ ٢٩، ٤/ ١٧٠، وفيه برواية: (بدء يحب)، وما يحتمل الشّعر من الضّرورة ٢٧٢، وشرح السيرافي ١/ ٢٥٥، وابن السيرافي ١/ ٢٧٨. وهو بلا نسبة في الأصول ٣/ ٤٥٣، و الحجة للفارسي ٢/ ٣٦١، والمحتسب ١/ ١٠٢، ٢/ ٢٣٩، والمنصف ١/ ١٠، والمخصص ١/ ١٨٩، والمحكم ٢/ ٣١، ٤٠٨، واللباب ٢/ ١٠٦. وجاء في سيبويه ٤/ ١٧ برواية: (بدء)، وفي الموضع الأول: (ضخم)، ويرى المحقق أ. هارون أنّ صواب الرواية في الموضع الأول: (ضخمًا) بالنصب، وصوابها في الموضع الثاني: (بدءًا) بالنصب.

(٤) الوجه في تشديد الميم في البيت أنّه أراد الوقف، ومذهب كثير من العرب الوقف على المشدد =

حسنٌ؛ لأنّه مِن كلمتين، وهو في البيت ضعيفٌ، جازَ للضّرورةِ الّتي تقيمُ الوزنَ؛ لأنّه مِن كلمةٍ واحدةٍ، فجازَ للتشبيهِ بذاك.

وقولِ الشّمّاخِ:

٢٣ لَـهُ زَجَلٌ كَـأَنّـهُ صَوْتُ حَـادٍ ....[1]

فَإِنّهُ حذفَ الواوَ مِن (كَـأَنّـهُ) اجتزاءً بالضّمّةِ منها، وتشبيهًا بحذفِ الياءِ اجتزاءً بالكسرةِ منها، ومثله:

٢٤ .... يَكُنْ لِفَسِيلِ النَّخْلِ بَعْدَهُ آبِرُ[2]

ومثلُه:

٢٥ .... مَا حَجَّ رَبَّهُ في الدُّنْيا ولا اعْتَمَرا[3]

= على أن يكون التشديد بدل الحركة أو التنوين، والشاعر في (الأضخما) أجرى الوصل مجرى الوقف، وهذا جائز إن كان من كلمتين كما في الآية فأثبتوا هاء الوقف في حال الوصل، ولذلك هو في الآية حسن، وأما في البيت فجعل ألف الإطلاق مجرى كلمة أخرى، وفي الآية يقول السيرافي في شرحه ١/ ٢٠٥: « فأثبتوا هاءات الوقف في الوصل، على نية الوقف، وإن كان الفصل بين النطقين قصير الزمان ».

(١) صدر بيت من الوافر، وتمامه:

.... إذا طلب الوسيقة أو زمير

وهو للشماخ في ديوانه ١٥٥، وفيه: (له زجل تقول: أصوت حادٍ)، وانظر جمل الخليل ٢٣٥، وسيبويه ١/ ٣٠، وابن السيرافي ١/ ٢٩٢، والخصائص ١/ ٣٧١، وضرائر الشعر ١٢٣. وهو بلا نسبة في المقتضب ١/ ٢٦٧، والحجة للفارسي ٥/ ١٣٠، وسر الصناعة ٢/ ٧٢٦، والمحكم ٧/ ٢٦٩، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٣٦٩، والإنصاف ٢/ ٥١٦.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

وأيقن أنّ الخيل إن تلتبس به ....

وهو لحنظلة بن فاتك في سيبويه ١/ ٣٠. وهو منسوب لتليد العبشمي في ابن السيرافي ١/ ١٧٢. وهو بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس ٣٢، والإنصاف ٢/ ٥١٧، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٣٠٧.

(٣) عجز بيت من البسيط، وصدره:

أو معبر الظّهر ينبي عن وليّته ....

وهو لرجل من باهلة في الكتاب ١/ ٣٠، وابن السيرافي ١/ ٢٨٠، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٢٢. وهو بلا نسبة في المقتضب ١/ ٣٨، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٣٢، والمخصص ٢/ ١٦٨، والمحكم =

ومثلُه:

٢٦ ومَا لَـهُ مِـنْ مَـجْـدٍ تَـلِـيـدٍ ....(١)

وقولُ الشّاعرِ:

٢٧ صَدَدْتِ فَـأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وقَلَّمَا وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ(٢)

وقولُه: (قَلَّمَا وِصَالٌ) ضرورةٌ؛ لأنّ الاستعمالَ على طريقةِ: (قَلَّمَا يَكُونُ كَذا وكَذا)، و (قَلَّمَا يَدُومُ وِصَالٌ)، وإنّما جرى على ذلك لأنّ (ما) دخلت كافّةً للفعلِ؛ لِيليَها ما لم يكنْ يلي الفعلَ قبلُ، كما دخلت في:

٢٨ .... بَـعْـدَمَـا أَفْـنَانُ رَأسِكِ كالثَّغَامِ المُخْلِسِ(٣)

فلهذا لم يجزْ في الكلامِ إلّا: (قَلَّما يَدُومُ وِصَالٌ)، ولكنْ جازَ في الشّعرِ؛ لأنّه ردَّه إلى الأصلِ في الموضوعِ.

وقولِ الآخرِ:

= ٢/ ١٣٢، وما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز ٢٤٢، والإنصاف ٢/ ٥١٦.

(١) جزء من بيت من الطويل، وتمامه:

.... ومَا لَه مِن الرّيـحِ حَظٌّ لا الجَنوبِ ولا الصَّبَا

وهو للأعشى في ديوانه ١١٥، وانظر سيبويه ١/ ٣٠، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٣٢، وابن السيرافي ١/ ٩٤، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٢٣. وهو بلا نسبة في المقتضب ١/ ٣٨، والأصول ٣/ ٤٦٠، والحجة للفارسي ٤/ ٦٢، وسر الصناعة ٢/ ٦٣٠، وعلل النحو ٤٢٠، والإنصاف ٢/ ٥١٦. وجاءت الرواية في بعض المصادر: (ولا له من الريح فضل).

(٢) هذا بيت من الطويل، وهو للمرّار الفقعسيّ في مغني اللبيب ٤٠٣، والخزانة ١٠/ ٢٤٩. وهو لعمر ابن أبي ربيعة في شرح ابن عقيل ٤/ ٢٩٠. وهو بلا نسبة في سيبويه ١/ ٣١، ٣/ ١١٥، والمقتضب ١/ ٨٤، والأصول ٢/ ٢٣٤، ٣/ ٤٦٦، والخصائص ١/ ١٤٣، ٢٥٧، والمحكم ٦/ ١٣٠، ٩/ ٢٣٥، والممتع ١/ ٣١١، وقواعد المطارحة ٥٤.

(٣) البيت من الكامل، وهو للمرّار الأسدي، وأوله:

أعـلاقـة أم الـوُلَـيْـد ....

وانظر سيبويه ٢/ ١٣٩، وإصلاح المنطق ٤٥، والكامل ١/ ٢٦٩، والأصول ١/ ٢٣٤، والزاهر ٢/ ٢٥٩، وتهذيب اللغة ١٥/ ٣٣٥. وهو بلا نسبة في المقتضب ٢/ ٥٤، وجمهرة اللغة ١/ ٥٩٨، ومنازل الحروف للرمّاني ٣٨، وقواعد المطارحة ٩٤، وشرح الرضي ٤/ ٤٤١، ومغني اللبيب ٤٠٩. والأفنان: جمع فنن بفتحتين وهو الغصن، والثغام بفتح المثلثة والغين المعجمة مرعى تعلفه الخيل.

٢٩ بَـيْـنَـاهُ فـي دَارِ صِـدْقٍ ....[1]

يريدُ: بَـيْنا هوَ في دارِ صِدقٍ، فحذفَ الواوَ المتحرّكـةَ، وعلّـتُها كعلّـةِ حذفِ الياءِ المتحرّكـةِ مِن (هي)، وهو أنّـه شَبَّـهَ المتحرّكَ بالسّاكنِ الّذي يحذفُ اجتزاءً بأنّ حركـةَ ما قبلـه منـه تدلُّ عليه، وكذلك قولُه:

٣٠ فَـبَـيْـنـاهُ يَـشْـرِي رَحْـلَـهُ ....[2]

فيما أنشدَه الأخفشُ[3]، يريدُ: فبَـيْنا هو، والعلّـةُ واحدةٌ.

قالَ المَرّارُ بنُ سَلامةٍ:

٣١ ولا يَـنْطِقُ الفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْـهُم   إذا جَلَسُوا مِـنّا ولا مِنْ سَوائِـنا[4]

فجرَّ (سَواءً)، وهو ظـرفٌ غيـرُ متمكّنٍ؛ لأنّـه شبّـهَه بـ(غيـرٍ)، وإنّما لم يتمكّنْ (سَواءٌ) لأنّـه قد ضُمّنَ معنى المكانِ، وأصلُه الاستـواءُ، وكذلك قولُ الأعشى:

---

(١) جزء من بيت من البسيط، وتمامه:

.... قد أقام بها   حينًا يعللنا وما نعلله

وهو مجهول القائل، وانظره في سيبويه ١/ ٣١، وابن السيرافي ١/ ٢٨١، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٣٩٨، والإنصاف ٢/ ٦٧٨، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٤٣، والمساعد ١/ ١٠٠، وتمهيد القواعد ١/ ٥٠٤، والهمع ١/ ٢٣٩.

(٢) جزء من بيت من الطويل، وتمامه:

.... قال قائلٌ   لمن جملٌ رخو الملاط نجيب

وهو للعجير السّلوليّ، انظر ابن السيرافي ١/ ٣٣٢، والإنصاف ٢/ ٦٧٨، والنكت للأعلم ١/ ١٣٦، ١٦٠، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ٢٨٤. ونسب للمخلّب الهلاليّ، انظر خزانة الأدب ٥/ ٢٥٥. وهو بلا نسبة في الأصول ٣/ ٤٦٠، والتكملة ٢٢٤، والحجة للفارسي ١/ ١٣٥، والخصائص ١/ ٦٩، والمحكم ٣/ ٣٤٦، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٠٦، وإصلاح الخلل ٣٣٦، وشرح اللمع لابن برهان ٢/ ٤٧٩، والمحصول ٨١٣. وجاء في رواية: (رث المتاع). ويشري: يبيع، والملاط: مقدم السنان.

(٣) لم أجده في كتابيه معاني القرآن والقوافي.

(٤) هذا بيت من الطويل، وهو للمرار بن سلامة العجلي في سيبويه ١/ ٣١، ٤٠٨، وروايته في الموضع الثاني: (إذا قعدوا منا)، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٩٢، وخزانة الأدب ٣/ ٤٠٥. وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/ ٣٥٠، والحجة للفارسي ١/ ١٧٠، وابن السيرافي ١/ ٢٨١، والمخصص ٤/ ٢٣٣، ٢٣٧، والمحكم ٨/ ٦٤٠، وابن يعيش ٢/ ٤٤.

٣٢ .... وما قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِها لِسَوَائِكا[١]

فشبّـهَه بـ (غيـرٍ).

وقال خِطامٌ:

٣٣ .... وصَـالِيَـاتٍ كَـكَمَا يُـؤَثْـفَـيْـنْ[٢]

فهو شاهدٌ مِن وجهين؛ أحدُهما: زيادةُ كافِ التّشبيـهِ. والآخرُ: أنّ الثّانيـةَ اسمٌ بمنزلةِ: (مثلٍ).

وقالَ الفرزدقُ:

٣٤ ومَـا مِثْلُه فـي النَّاسِ إلّا مُـمَلَّـكًا أَبُـو أُمِّـهِ حَـيٌّ أَبُـوهُ يُـقَـارِبُـه[٣]

[ظ١٢] ففيه **أربعةُ أوجهٍ** مِن الضّرورةِ:

الأوّلُ: الفصلُ بينَ الابتـداءِ والخبرِ بما ليسَ منه.

---

(١) عجز بيت من الطويل، وتمامه:

تجانـف عـن جوّ الـيمامـة نـاقـتـي وما قـصدت مـن أهـلهـا لـسـوائـكا

وهو للأعشى في ديوانه ٨٩، وانظر سيبويه ١/ ٣٢، ٤٠٨، وابن السيرافي ١/ ١٣٧، والمحكم ٧/ ٤٥٥، وتحصيل عين الذّهب ٦٨. وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/ ٣٤٩، والشيرازيات ٥٧٢، والحلبيات ٢٤٢، والحجة للفارسي ٦/ ٢٥٠، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٥٩، وابن يعيش ٢/ ٨٤، وقواعد المطارحة ١٧٢، والمحصول ٤٤١، وشرح الرضي ٢/ ١٣٣، والارتشاف ٥/ ٢٤٥١.

(٢) عجز بيت من السريع، والبيت بتمامه:

غيـر رمـاد وحـطـام كـنـفـين وصـالـيـات كـكـمـا يـؤثـفـين

وهو لحطام المجاشعي في سيبويه ١/ ٣٢، ٤٠٨، ٤/ ٢٧٩، وابن السيرافي ١/ ١٣٨، والمحكم ١٠/ ٢٠١. وهو بلا نسبة في العين ٨/ ٢٤٥، ومعاني الأخفش ٣٣٠، والمقتضب ٢/ ٩٧، ٤/ ١٤٠، ٣٥٠، والأصول ١/ ٤٣٨، ٣/ ١١٥، ومجالس ثعلب ٤٨، والإغفال ١/ ١٠٩، والتكملة ٥٢٤، والبصريات ١/ ٥٨٣، والمسائل المنثورة ١٢٠، والخصائص ٢/ ٣٦٨، والمحتسب ١/ ١٨٦، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٧١٥، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ١٧٦.

(٣) البيت من الطويل، وهو للفرزدق، وليس في ديوانه (زيتون)، وزاده الصاوي على الديوان، وهو بيت مفرد في الديوان ١٠٨، وانظر الأصول ٣/ ٤٦٧، والبصريات ١/ ٤٤٠، ٥٤٦، وإيضاح الشعر ٢٩٨، وما يحتمل الشعر من الضرورة ٢٢٧، والنكت للأعلم ١/ ١٦١، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢١٣، والمحصول ١١٤٠. وهو بلا نسبة في الحجة للفارسي ٥/ ٤٠، والخصائص ١/ ١٤٦، ٣٢٩، ٢/ ٣٩٣، والارتشاف ٥/ ٢٤٣٣.

الثّاني: الفصلُ بين الصّفةِ والموصوفِ بما ليسَ منه.

الثّالث: تقديمُ الاستثناءِ.

الرّابع: سلوكُ الطّريقِ الأبعدِ في الدّلالةِ على المعنى، وذلك أنّه مدحَ خالَ هشامِ ابنِ عبدِ الملكِ، فأصلُ الكلامِ: ومَا مثلُه في النّاسِ حيٌّ يقاربُه إلّا مُمَلّكًا[١] أبُو أمِّه [أبُوه][٢]، فدلَّ على أنّه خالُه بقولِه: (أبُو أمِّه أبُوهُ)، وهذا تبعيدٌ وفصلٌ بين (أبُو أمِّه أبُوه)، وهو ابتداءٌ وخبرٌ، وشبّهَه بما يجوزُ مِن الفصلِ في الكلامِ، وتقديمِ الاستثناءِ مع وضوحِ المعنى، فشُبّهَ هذا بذلك.

وقالَ قيسُ بنُ زهيرٍ:

٢٥ أَلَمْ يَأْتِيكَ والأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ[٣]

فسَكّنَ الياءَ في الجزمِ؛ لأنّه أجراهُ على الأصلِ الّذي لو رفعَه لقالَ: (يأتيك)[٤] [و١٣].

* * *
* *
*

(١) في الأصل: (مملك). (٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) مر تخريج البيت سابقًا. انظر الشاهد رقم (٤).

(٤) بعده في الأصل: (يتلوه إن شاء اللّه تعالى في الجزء الّذي يليه: باب الغرض فيه أن يبيّن ترجمة أبواب الفاعل والمفعول، وما جرى مجراهما في الإعراب والتّصرّف. الحمد للّه الواحد العدل، وصلّى اللّه على سيّدنا محمّدٍ وجميع رسله، وسلّم تسليمًا كثيرًا دائمًا أبدًا).

الجُزْءُ الثّانِي مِن شَرحِ كِتَابِ سِيبَويهِ
إِمْلاءُ الشّيخِ العَلّامةِ والحَبـرِ البَحرِ الفَهّامَةِ
أَبي الحَسَنِ عَلِيّ بنِ عِيسى النَّحْويّ
نَـفَعَنا اللَّهُ تَعَالى بِه، آمِين آمِين

[ظ١٣]

بـابٌ(*)

الغرضُ فيه أنْ يُبيّنَ ترجمة أبوابِ الفاعلِ والمفعولِ، وما جرى مجراهما في الإعرابِ والتّصرّفِ بوجوهِه.

[مَسَائِلُ هذا البَابِ][1]

ما أبوابُ الفاعلِ؟ وما أبوابُ المفعولِ؟ وما أبوابُ المشبّهِ بالمفعولِ؟

وما معنى قولِه[2]: « ولم يقوَ قوّةَ الفعلِ »؟ وبأيٍّ شيءٍ يكونُ العاملُ أقوى؟

وما قسمةُ العواملِ في القوّةِ؟

ولـم صارت الصّفـةُ المشبّهةُ أقوى في العملِ مِن: (عِشْرينَ دِرْهمًا)؟

بَابُ الفَاعِلِ وَمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُه(**)

الغرضُ فيـهِ أَنْ يُبيّنَ فيه ما يجوز في الفاعلِ وما لـم يُسمَّ فاعلُه مِن الإعرابِ والتّصرّفِ ممّا لا يجوزُ.

(*) العنوان في الكتاب ١/ ٣٣: « **باب الفاعل الّذي لـم يـتعده فعلـه إلـى مفعـول...** »، وهو عنوان طـويـل يـتـجاوز ثلثـي صفحـة، وقبلـه فـي الأصـل: « بسم اللّه الرحمن الرحيم، اللّهم يسر ».

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) سيبويه ١/ ٣٣.

(**) العنوان في الكتاب ١/ ٣٣: « **هذا باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول** ».

[مَسَائلُ هذا البَابِ][1]

ما الّذي يجوزُ في الفاعلِ؟ وما الّذي لا يجوزُ؟ ولم ذلك؟

وما الفاعلُ؟ وما الّذي لم يُسَمَّ فاعلُه؟

وما حكمُ الفاعلِ في التّقديمِ والتّأخيرِ؟

ولم لا يجوزُ تقديمُه على الفعلِ؟ ولم جازَ تقديمُ المفعولِ عليه؟

ولم وجبَ رفعُ الفاعلِ؟ ولم وجبَ رفعُ ما لم يُسمَّ فاعلُه؟

وما معنى: (تفريغُ الفعلِ للشّيءِ)؟

وما معنى قولِه[2]: « وليست الأمثلةُ بالأحداثِ، ولا ما يكونُ منه الأحداثُ، وهي الأسماءُ »؟

* * *

الجوابُ

أبوابُ الفاعلِ ثلاثةٌ في الأصلِ: بابُ الفاعلِ الّذي يعملُ فيه الفعلُ، وبابُ الفاعلِ الّذي يعملُ فيه اسمُ الفاعلِ، وبابُ الفاعلِ الّذي يعملُ فيه المصدرُ.

وأبوابُ المفعولِ أربعةٌ: بابُ المفعولِ الّذي لا يتعدّى فعلُه إلّا إلى واحدٍ، وبابُ المفعولِ الّذي يتعدّى فعلُه إلى اثنين، وبابُ المفعولِ الّذي يتعدّى فعلُه إلى ثلاثةٍ، وبابُ المفعول الّذي لا يقتصرُ فيه على أحدِ المفعولين.

وأبوابُ المشبّهِ بالمفعولِ ستّةٌ: الحالُ، والتّمييزُ، وما عملَ فيه (كانَ) وأخواتُها، وما عملَ فيه (إنّ) وأخواتُها، وما عملَ فيه الفعلُ بوسيطةِ الحرفِ، نحوُ: (أَمَرْتُكَ بالخَيْر)[3]، و (سَارَ القَومُ إلّا زيدًا)، وما عملت فيه الصّفةُ المشبّهةُ.

ومعنى قولِه: « ولم يقوَ قوّةَ الفعلِ » تَبيينُ أنّ الضّعيفَ العملِ لا يتصرّفُ في عملِه تصرُّفَ القويِّ العملِ.

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها نسق المؤلف. (٢) سيبويه ١/ ٣٤.

(٣) جاء في الأصل: (أمرتك الخير)، والمثبت ما يقتضيه السياق.

والعاملُ الّذي هو أقوى العواملِ ما اجتمعت فيه أسبابُ قوّةِ العملِ، وهي ثلاثةُ أسبابٍ: عملُه بحقِّ الأصلِ، وعملُه على لزومِ العملِ للجنسِ، وتصرُّفُه في عملِه بأنْ يعملَ عملين مختلفين.

وقسمةُ العواملِ في القوّةِ على ثلاثِ مراتبَ: الأعلى في قوّةِ العملِ، والأدنى فيه، وما هو في الوسائطِ:

فالأعلى هو الفعلُ؛ لاجتماعِ الأسبابِ الثّلاثةِ له.

والأدنى هو ما لم يكنْ فيه إلّا سببٌ واحدٌ مِن أسبابِ العملِ، منها عملُه بحقِّ الشّبهِ، نحوُ: (ما)، فإنّها لا تلزمُ العملَ، ولا تعملُ بحقِّ الأصلِ، ولا يجري عملُها في الجنسِ، وكذلك: (إذنْ) مِن عواملِ الأفعالِ، لا تلزمُ[1] العملَ، وتعملُ بحقِّ الشّبهِ، ولا يُجرَى بعملِها في الجنسِ.

وأمّا الّذي في الوسائطِ فنحوُ اسمِ الفاعلِ والمصدرِ؛ لأنّه يعملُ بحقِّ الشّبهِ، إلّا أنّ له تصرُّفًا في العملِ؛ إذ يرفعُ وينصبُ. وأمّا حروفُ الجرّ فهي في الوسائطِ؛ لأنّها تعملُ بحقِّ الأصلِ، إلّا أنّه لا يجري العملُ في الجنسِ، ولا تصرُّفَ في العملِ؛ إذ تعملُ الجرَّ فقط. والصّفةُ المشبّهةُ في الوسائطِ أيضًا؛ لأنّها تعملُ بحقِّ الشّبهِ، وتعملُ الرّفعَ والنّصبَ. فهذه الّتي في الوسائطِ على مراتبَ [و١٤] تتبيّنُ في أبوابِها إنْ شاءَ اللّهُ تعالى.

والصّفةُ المشبّهةُ أقوى في العملِ مِن التّمييزِ في نحوِ: (عِشْرينَ دِرْهَمًا) مِن قبل أنّها تعملُ في المعرفةِ والنّكرةِ، وترفعُ وتنصبُ، نحوُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ)، و (حَسَنٍ وَجْهًا)، و (حَسَنِ الوَجْهِ)، وكلُّ ذلك يأتي مشروحًا في بابِه[2] إنْ شاءَ اللّهُ تعالى.

---

(١) في الأصل: (يلزم).

(٢) انظر بَابُ اسْمِ الفَاعِلِ الّذِي يَجْرِي في الاسْتِفْهَامِ مَجْرى الفِعْلِ (و٣٩ داماد)، وباب المصدر (ظ٥٧ داماد)، وباب الجر (٢/ ظ٤٣ فيض)، وباب الصفة المشبهة العاملة في السبب كعمل الصفة الجارية (٢/ و٦٧ فيض).

الجَوابُ عن بابِ الفَاعِلِ

الّذي يجوزُ في الفاعلِ مِن الإعرابِ الرّفعُ. ويجوزُ فيه أَنْ يُقدَّمَ الظّرفُ والمفعولُ عليه.

ولا يجوزُ أَنْ يُقدّمَ على الفعلِ[١]؛ لأنّه إنّما غُيّـرَ عن المصدرِ ليَنبنيَ عليه الفاعلُ بناءً لازمًا؛ لِتصحَّ الفائدةُ به؛ إذ موضوعُه للفائدةِ مع دلالتِه على الزّمانِ، فمُكّنت الفائدةُ به غايةَ التّمكينِ بأنْ وُضِعَ لها، على أَنْ يلزمَه ما يُـبَـيّنُ عن وجهِ الفائدةِ فيه، وهو الفاعلُ، فلو ذُكِـرَ مقدّمًا لم يُبيّنْ عن أنَّ الفائدةَ في الفعلِ؛ لأنّ للمتكلّمِ إذا[٢] ابتدأَ بالاسمِ أَنْ يُخبِـرَ عنه بما يشاءُ مِن فعلٍ أو غيرِه، فليس فيه في هذا الموضعِ إيذانٌ بأنّه بيانٌ عـن موضعِ الفائدةِ في الفعلِ؛ لما بيّـنّا.

والفاعلُ: هو ما بُنِـيَ على فِعْلٍ صيغَ له على طريقةِ (فَعَـلَ). وما لم يُسمَّ فاعلُه هو ما بُنِـيَ على فعلٍ صيغَ له على طريقةِ (فُعِـلَ).

وإنّما جازَ تقديمُ المفعولِ على الفاعلِ؛ لأنّه لا يُخْرجُه عن حدِّه في أنّه مُبيّنٌ لموضعِ الفائدةِ في الفعلِ، ولو قُدّمَ [الفاعلُ][٣] على الفعلِ لأخرجَه عن ذلك. والـظّـرفُ في هذا كالمفعولِ.

والفاعلُ رفع؛ لأنّه معتمدُ البيانِ، وكذلك ما لم يُسمَّ فاعلُه رفع؛ لأنّه معتمدُ البيانِ، فعلّـتُهما واحدةٌ، وحكمُهما واحدٌ؛ ولذلك أدخلَهما سيبويه في بابٍ واحدٍ.

ومعنى تفريغِ الفعلِ للشّيء عقدُه به بدلًا مِن عقدِه بغيرِه ممّا كانَ يصلحُ له، وتفريغُه له هو شغلُه به دونَ غيرِه حتّى لا يصلحُ أَنْ يكونَ ذلك العملُ في غيرِه.

ومعنى قـولِـه: « وليست الأمثلـةُ بالأحـداثِ، ولا مـا يكـونُ منـه الأحداثُ »

---

(١) هذا رأي البصريين. وقد أجاز الكوفيّون والأخفش تقديم الفاعل على الفعل، وأجاز ذلك الكسائي حيث لا يلتبس بالمبتدأ، نحو أن يكون نكرة أو مثنًّى أو مجموعًا، نحو: (رجلٌ قام) و (الزّيدان قام)، و (الزّيدون قام)، واستدلّ بجملة من الشّواهد. انظر المسألة في إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٣٦٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٠٨، وشرح ألفيّـة ابن معط للقوّاس ١/ ٤٧٧، والفاخر ١/ ٢٠٥، والمساعد ١/ ٣٨٧، وهمع الهوامع ١/ ٥٧٦.

(٢) في الأصل: (إذ).

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

التّـفرقـةُ بين دلالةِ الاسمِ ودلالـةِ الفعلِ بأنّ الفعلَ يدلُّ على معنًى لا يصحُّ فيه هو هو، والاسمُ يدلُّ على معنًى يصحُّ فيـه هو هو. وإنّما وجبَ ذلك لأنّ دلالةَ الفعلِ دلالةُ التّضمينِ، ودلالـةَ الاسمِ دلالةُ التّصريحِ، وهي دلالةُ الإشارةِ إلى ما يعلمُه المخـاطبُ، ودلالـةُ الفعل دلالـةُ الإفـادةِ لمـا لا يعلمُـه المخاطبُ، فهي كدلالةِ الجملةِ في أنّه لا يصحُّ في مدلولِها هو هو.

* * *
* *
*

بَابُ الفِعْلِ المُتَعَدِّي إلى مَفْعُولٍ(*)

الغرضُ فيه أنْ يُبَيِّنَ ما يجوزُ في الفعلِ المتعدّي إلى مفعولٍ مِن الأعمالِ ممَّا لا يجوزُ.

[مَسَائِلُ هذا البَابِ][1]

ما الّذي يجوزُ في المتعدّي إلى مفعولٍ مِن الإعمالِ؟ وما الّذي لا يجوزُ؟ ولم ذلك؟

وما الفعلُ المتعدّي؟

ولم جازَ تقديمُ المفعولِ على الفاعلِ والفعلِ؟ ولم كانَ تقديمُ المفعولِ أهمَّ في بعضِ الأحوالِ مع أنّ الفاعلَ معتمدُ البيانِ؟

وما الفعلُ الّذي يجوزُ أنْ يعملَ في المصدرِ؟

وأيُّهما أقوى؟ أعملُ الفعلِ في المصدرِ أم عملُه في المفعولِ؟ وما الخلافُ فيه؟

وعلى كم وجهًا يعملُ الفعلُ في المصدرِ؟

وما الفعلُ الّذي يعملُ في الظّرفِ مِن الزّمانِ؟

وما الظّرفُ مِن الزّمانِ؟ وما الظّرفُ مِن المكانِ؟

ولم صارَ الزّمانُ أقوى في الظّرفِ مِن المكانِ حتّى عملَ في كلِّ ضربٍ منه، ولم يجزْ مثلُ ذلك في المكانِ؟

ولم جازَ القياسُ على الاتّساعِ في جعلِ الظّرفِ مفعولًا؟

وما وجهُ قولِهم: (ذَهَبْتُ الشّامَ)؟

ولم لا يجوزُ[2] [ظ١٤] إلّا على حذفِ حرفِ الجرِّ؟

(*) العنوان في الكتاب ١/ ٣٤: « **هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول** ».

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها نسق المؤلف.

(٢) في الأصل: (يجز).

وما حكمُ: (دَخَلْتُ البَـيْتَ) في التّعدّي؟ وما الخلافُ فيه؟

وما الشّاهدُ في قولِ ساعدةَ[(١)]:

لَـدْنٌ بِـهَـزِّ الكَـفِّ يَعْسِلُ مَـتْـنُـهُ فِيـهِ كَمَا عَسَلَ الطَّـرِيـقَ الثَّعْلَبُ؟

ولم لا يكونُ (الطَّرِيقَ) ظرفًا؟

وما حكمُ (ذَهَبْتُ فَـرْسَخَينِ)، و (سِرْتُ مِيلَـيْنِ) في الظّرفِ؟ ولم جازَ أَنْ يكونَ الفرسخانِ والميلانِ ظرفًا مع التّحديدِ الّذي فيهما؟

ولم وجبَ أنَّ الفعلَ لا يخلو مِن زمانٍ، وأنّه لا يمتنعُ أَنْ يخلوَ مِن مكانٍ؟

وما [الّذي توجبُه][(٢)] قسمةُ الفعلِ بأقسامِ الزّمانِ ممّا[(٣)] يقتضي أنْ يعملَ فيه، وأنْ يكونَ أقوى مِن المكانِ؟

وما الزّمانُ؟ ولم صارَ بحقيقتِه أشبهَ بالفعلِ مِن المكانِ؟

الجَوابُ

الّذي يجوزُ في المتعدّي إلى مفعولٍ أَنْ يعملَ في المفعولِ، وفي كلِّ ما يعملُ فيه الفعلُ الّذي لا يتعدّى من قبل أنّ تعدّيَه يزيدُ قوّةً في العملِ، ولا يُنقصُه. ولا يجوزُ أَنْ يتعدّى إلى اثنين إلّا على طريقِ الاتّساعِ، نحوُ: ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، أي: مِن قومِه؛ لأنّه لا يدلُّ إلّا على مفعولٍ واحدٍ مِن غيرِ وسيطةِ حرفٍ؛ إذ المختارُ واحدٌ، وإنّما يقتضي الآخرَ بوسيطةِ حرفٍ، كقولك: (مختارٌ منه).

والفعلُ المتعدّي هو الّذي يدلُّ على مفعولٍ مِن غيـرِ وسيطةِ حرفٍ، كقولِك: (مَضْرُوبٌ)، و (مَـقْـتُولٌ)، و (مَشْتُومٌ)، فهذا يـدلُّ على مفعولٍ مِن غيرِ وسيطةِ

---

(١) هو ساعدة بن جؤيّة، ويقال: ساعدة بن جوين، أحد بني كعب من هذيل، شاعر محسن جاهليّ، تميّز شعره بالغريب، أسلم وليس له صحبة. (انظر ترجمته في الإصابة ٣/ ٢٤٦، والخزانة ٣/ ٨٥).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق. وانظر الجواب.

(٣) في الأصل: (ما).

حرفٍ، فهو متعدٍّ لهذه العلّةِ. فأمّا (مَمْرُورٌ بِه) فلا يدلُّ الفعلُ فيه على مفعولٍ إلّا بوسيطةِ حرفٍ، فليس (مَـرَرْتُ) بمتعدٍّ[١] لهذه العلّةِ.

ويجوزُ تقديمُ المفعولِ على الفاعلِ، وعلى الفعلِ؛ لأنّ العاملَ متصرّفٌ في نفسِه، [وهذا][٢] يقتضي تصرّفَه في عملِه مِن غيرِ إخلالٍ بوضعِه، كما لو قُدّمَ الفاعلُ لأخـلَّ بـوضـعِ الفعـلِ، فلا يجـوزُ لهذه العلّـةِ، ويجوزُ في المفعولِ؛ لأنّه لا يُخِلُّ به، كما لا يُخِـلُّ به حذفُه وتركُه رأسًا، وليسَ كذلك الفاعلُ. وقد يكونُ المفعولُ أهمَّ في بعضِ الأحوالِ؛ لأنّ هذا فيه على جهةِ العارضِ الّذي يجري مجرى استعارةِ الشّيءِ، ثمّ ردِّه إلى ما هو أحقُّ به في الأصلِ.

والفعلُ الّذي يعملُ في المصدرِ هو المتصرّفُ، وأمّا ما لا يتصرّفُ فلا يجوزُ أنْ يعملَ في المصدرِ؛ لأنّ عملَه فيه ضربٌ مِن التّصرُّفِ، وذلك كفعلِ التّعجّبِ، و (نِعْمَ)، و (بِئْسَ)، و (لَيْسَ)، و (عَسَى)، لا يعملُ شيءٌ منها في المصدرِ؛ لأنّه لا يتصرَّفُ.

وعملُ الفعلِ في المصدرِ أقوى مِن عملِه في المفعولِ عندَ سيبويه[٣]؛ لأنّه أدلُّ عليه بظهورِهِ بعينِهِ؛ كقولـك: (ضَرَبْتُ ضَربًا)، ولـيسَ كذلك المفعولُ في: (ضَرَبْتُ زَيْدًا)؛ لأنّه لا يدلُّ عليـه بعيـنِهِ، وإنّما يدلُّ عليه في الجملةِ، فهو على ما يدلُّ عليه بعينِهِ أدلُّ منه على ما يدلُّ عليه في الجملةِ. وقد اعترضَ أبو العبّاسِ[٤] في هذا بأنّ (ضَرَبَ) يدلُّ على المضروبِ بعينِهِ، فهما في هذا سَواءٌ[٥]. والّذي عندي

---

(١) في الأصل: (بمتعدي).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق. وانظر الجواب.

(٣) سيبويه ١/ ٣٥.

(٤) هو أبو العباس المبرد محمّد بن يزيد، أخذ النّحو عن المازني والجرمي، وقرأ عليهما كتاب سيبويه، وتلقّى عليه العلم كثير من أهل العلم، منهم الزّياديّ، والتّوزيّ، والسجستاني، وغيرهم، له جملة من المصنّفات أشهرها المقتضب في النّحو، والكامل، وغيرهما، مات ببغداد سنة خمس وثمانين ومائتين. انظر ترجمته في طبقات النّحويين واللّغويين ١٠١ - ١١٠، وبغية الوعاة ١/ ٢٦٩ - ٢٧١.

(٥) ما وجدته في المقتضب هو ما ذكـره سيبويه، قال فـي المقتضب ٢/ ١٣٦: « ولو قلت: ضرب زيد، لعلمت أنه قد فعـل ضربًا واصلًا إلى مضروب، إلّا أنّك لا تعرف المضروب بقـولـه ضرب وتعرف المصدر »، وقال في ٤/ ٢٩٩: « فإذا قلت: ضربت زيدًا، أو كلمت عمرًا، فأنت لم تفعل زيدًا ولا عمرًا، إنّما فعلت الضّرب والكلام، فأوقعت الضّرب بزيد وأوصلت الكلام إلى عمرو، فزيد وعمرو مفعول بهما؛ لأنّك فعلت فعلًا أوقعته بهما وأوصلته إليهما ». ولم أعثر على هذا الرأي للمبرد فيما اطلعت عليه.

أنّ هذا لا يُفْسِدُ مذهبَ سيبويه؛ لأنّ الغالبَ يجري مجرى اللّازمِ، والغالبُ فيما يفعلُ فيه مِن المفعولِ هو ما يدلُّ عليه بعينِه.

والفعلُ يعملُ في المصدرِ على أربعةِ أوجهٍ: التّأكيدُ، كقولِك: (ضَرَبْتُ ضَرْبًا). وعددُ المرّاتِ، كقولِك: (ضَرَبْتُهُ ضَرْبَةً)، و (ضَرْبَتَيْن)، و (ضَرباتٍ). وما هو ضربٌ منه، كقولِك: (رَجَعَ القَهْقَرى). والحالُ، كقولِك: (جَاءَني رَكْضًا)، أي: راكِضًا. فأمّا (قَعَدْتُ قِعْدَةً) فهو مصدرٌ يدلُّ على حالِ [و١٥] القاعدِ، كأنّه قيلَ: قعدَ على حالٍ له مخصوصةٍ، وكذلك: (رَكِبَ رِكْبَةً) تقتضي حالًا له قد صارَ عليها في الرّكوبِ، فهذا مِن صفتِه في المعنى، فأمّا: (رَجَعَ القَهْقَرى) فهو مِن صفةِ الفعلِ في المعنى، فكأنّه قالَ: الرّجوعُ الّذي إلى خَلْفٍ.

والفعلُ الّذي يعملُ في الظّرفِ مِن الزّمانِ ما فيه معنى الحدثِ، تصرّفَ أو لم يتصرّفْ، فإنْ لم يكنْ فيه معنى الحدثِ لم يعملْ في الظّرفِ، نحوُ (ليسَ)؛ لأنّها بمنزلةِ (ما). وإنّما يعملُ في الظّرفِ إذا قلتَ: (ليسَ زَيدٌ قَائِمًا اليومَ) معنى القيامِ الّذي هو خبرُ (ليسَ).

والظّرفُ مِن الزّمانِ يصلحُ في كلِّ ضربٍ منه، فأمّا المكانُ فلا يصحُّ في كلِّ ضربٍ منه أنْ يكونَ ظرفًا، وإنّما الظّرفُ مِن المكانِ هو المبهمُ الّذي ليسَ له حدودٌ تحصرُه؛ لأنّ الفعلَ أدلُّ على الزّمانِ منه على المكانِ؛ إذ كانَ لا يخلو منه، وقد قُسّمَ لفظُه بأقسامِ الزّمانِ، وهو أشبهُ به من المكانِ. فهذه ثلاثةُ أوجهٍ يُقاربُ بها الزّمانَ. وإنّما كانَ أشبهَ بالزّمانِ لأنّه لا يَبْقى الزّمانُ؛ إذ هو مُرورُ اللّيلِ والنّهارِ، كما لا يَبْقى الحادثُ على صفةِ الحادثِ؛ إذ لا يكونُ حادثًا إلّا وقتًا واحدًا، ثمّ يسقطُ منه اسمُ حادثٍ، ويكون حينئذٍ باقيًا إنْ كانَ ممّا يَبْقى، وإنّما هو حادثٌ في الوقتِ الأوّلِ في الحقيقةِ، وليسَ بحادثٍ في الثّاني، فمِنْ هاهنا أشبهَ الزّمانَ. وأمّا المكانُ فله صورةٌ وخلقةٌ، فهو بالأناسيِّ أشبهُ منه بالفعلِ.

ويجوزُ القياسُ على الاتّساعِ في جعلِ الظّرفِ مفعولًا؛ لأنّه مطّردٌ في بابِه، وكلُّ مطّردٍ في بابِه فالقياسُ جائزٌ فيه، وإنّما لا يجوزُ القياسُ على الشّاذِّ.

وقولُ العربِ: (ذَهَبْتُ الشّامَ) يجوزُ على طريقِ الحذفِ، بمعنى: ذهبتُ إلى الشّامِ، فليسَ بمتعدٍّ، ولا عملَ فيه الفعلُ على جهةِ الظّرفِ، ولكنْ على جهةِ حذفِ حرفِ الجرِّ؛ لأنّ (ذَهَبْتُ) لا يدلُّ على مفعولٍ بغيرِ حرفٍ، وإنّما يصحُّ: (مَذْهُوبٌ إِلَيْه) كما يصحُّ (مَمْرُورٌ بِه).

فأمّا (دَخَلْتُ البيتَ) ففيه خلافٌ: فسيبويه يذهبُ إلى أنّه حُذِفَ منه حرفُ الجرِّ، وتقديرُه: دخلتُ في البيتِ[1]، وإلى هذا كانَ يذهبُ ابنُ السّرّاجِ، ويستدلُّ على ذلك بالنّظيرِ والنّقيضِ، فنقيضُه: (خَرَجْتُ مِن البَيْتِ)، ونظيرُه: (غُرْتُ في الغَوْرِ)[2]. وأمّا أبو عمرَ[3] الجرميُّ فيقولُ: (دَخَلْتُ البَيْتَ) متعدٍّ[4]، كـ (بَنَيْتُ البَيْتَ)؛ لاطّرادِه في كلِّ مدخولٍ، نحوُ: (دَخَلْتُ مَكّةَ)، و (دَخَلْتُ المدِينَةَ)، ولا يطّردُ (ذَهَبْتُ) في (مَذْهُوبٍ إِلَيْه)، لا يجوزُ: (ذَهَبْتُ مكّةَ) حتّى تقولَ: (ذَهَبْتُ إلى مَكَّةَ).

والّذي عندي أنّ أصل هذا الباب أنّ المتعدّيَ هو ما دلّ على مفعولٍ من جهة أنّه لا يخلو منه، فهذا أصلُ البابِ، فأمّا الاستعمالُ فيجري على أنّ المتعدّيَ هو ما دلَّ على مفعولٍ بغيرِ وسيطةِ حرفٍ، فإذا كانَ بوسيطةِ حرفٍ فهو لا يخلو في الأصلِ مِن أنْ يكونَ متعدّيًا، إلّا أنّه أُجْرِيَ في الاستعمالِ مُجرى ما لا يتعدّى لعلّةٍ مِن العللِ. أو يكونَ في الأصلِ لا يتعدّى أصلًا فهو لا بدَّ مِن الحرفِ، نحوُ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ)، فأمّا (أَمَرْتُكَ بِكذا) فلا بدَّ فيه مِن مأمورٍ، ومأمورٍ به، فأصلُه المتعدّي إلى اثنين، إلّا أنّه أُخرجَ في الاستعمالِ مُخرجَ ما لا يتعدّى إلّا إلى واحدٍ؛ للحاجةِ إلى الفرقِ بين المأمورِ والمأمورِ به، فاستمرَّ الاستعمالُ على هذا، فـ (دَخَلْتُ البَيْتَ) في الأصلِ متعدٍّ[5] على[6] ما قالَ أبو عمرَ[7] إلّا أنّه في حكمِ الاستعمالِ قد جرى مجرى غيرِ

(١) سيبويه ١/ ٣٥.

(٢) انظر رأي ابن السراج في الأصول ١/ ١٧٠.

(٣) في الأصل: (عمرو).

(٤) انظر رأي الجرمي في أمالي ابن الشجري ٢/ ١٣٨، وأسرار العربية ١٦٩، واللباب ١/ ٢٧٣، والتذييل ٧/ ٢٥٣، ونسب إليه رأي آخر وهو أن (دخل) مما يتعدى مرة بنفسه ومرة بحرف الجر. انظر النكت للأعلم ١/ ١٦٩.

(٥) في الأصل: (متعدي).

(٦) في الأصل: (إلى).

(٧) في الأصل: (عمرو)، وهو رأي الجرمي كما مر في هذه الصفحة.

المتعدّي [ظ١٥]، بدليلِ النّقيضِ والنّظيرِ على ما بيّـنّا.

وقالَ ساعدةُ بنُ جُـؤَيَّـةَ:

٣٦ لَـدْنٌ بِـهَـزِّ الكَـفِّ يَعْسِلُ مَـتْـنَـهُ ۝ فِيـهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّـعْلَبُ[١]

فهذا على الحذفِ، أي: يعسِلُ في الطّريقِ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ الطّريقَ مفعولًا؛ لأنّ (يَعْسِلُ) لا يتعدّى، ولا ظرفًا؛ لأنّ الطّريقَ محدودٌ كحدِّ الدّارِ في الطّولِ والعرضِ، فقد خرجَ عن الإبهامِ الّذي يصلحُ في الظّرفِ.

ويجوزُ في الفرسخينِ والميلينِ أنْ يكونا ظرفًا، كقولِك: (سِرْتُ فَرْسَخَيْنِ)، و (سِرْتُ المِيلَيْنِ)؛ لأنّ الميلَ مقدارٌ غيرُ محدودٍ كحدِّ الدّارِ؛ إذ هو طولٌ فقطْ، وكذلك الفرسخُ، لا يمكنُ أن يُحَدَّ له عرضٌ، وليسَ كذلك (الطَّرِيقَ)؛ لأنّه يُحَدُّ عرضُه وطولُه.

والفعلُ لا يخلو مِن الزّمانِ؛ بدليلِ أنّ الحادثَ لا يخلو مِن أنْ يكونَ فيما مضى، أو فيما يستقبلُ، أو في الحالِ، وليسَ كذلك المكانُ، وإنّما الغالبُ أنّ الحادثَ لا يخلو مِن المكانِ.

وقسمةُ الفعلِ بأقسامِ الزّمانِ توجبُ أنّه أقوى في العملِ فيه مِن المكانِ؛ لأنّه أدلُّ عليه؛ إذ يدلُّ عليه، ويُـؤذِنُ به مِن جهةِ هذه القسمةِ ومِن الأوجُهِ الأُخَرِ، فكلُّ ما هو أدلُّ عليه فهو أقوى في العملِ فيه؛ فلهذا كانَ أقوى في الزّمانِ منه في المكانِ.

والزّمانُ مُضِيُّ اللّيلِ والنّهارِ، كما قالَ سيبويه[٢] في الكتابِ[٣]، فأمّا المكانُ فليسَ كذلك؛ لأنّ له صورةً ثابتةً كصورةِ الدّارِ والجبلِ والوادي، والزّمانُ أشبهُ بالفعلِ مِن المكانِ؛ لأنّه لا يَبْقى، كما لا يَـبْقى الحادثُ حادثًا وَقْـتَـيْنِ، فمِن هذه الجهـةِ كانَ به أشبهَ[٤].

---

(١) البيت من الكامل، وهو لساعدة بن جؤية في شرح أشعار الهذليين ٣/ ١١٢٠، وسيبويه ١/ ٣٦، ٢١٤، والمخصص ٤/ ٢٤٦، والمحكم ١/ ٤٨٦، وقواعد المطارحة ١٤٤، ٣٣٩. وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة ٢/ ٨٤٢، والحجة للفارسي ٥/ ٤٤٠، ٦/ ٧٣، والخصائص ٣/ ٣١٩، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٣٥، وشرح الرضي ١/ ٤٣٩.

(٢) سيبويه ١/ ٣٧، وفيه: (والدهر مضي). (٣) في الأصل: (المكان).

(٤) في الأصل: (أشبهه).

بَابُ الفِعْلِ الذي يَتَعَدّى إلى مَفْعُولَيْنِ يَجُوزُ فِيهِ الاقْتِصَارُ(*)

الغرضُ فيهِ أَنْ يُبيّنَ ما يجوزُ في الفعلِ الّذي يتعدّى إلى مفعولين يجوزُ فيه الاقتصارُ مِن الإعمالِ ممّا لا يجوزُ.

[مسائِلُ هذا البَابِ](١)

ما الّذي يجوزُ في الفعلِ الّذي يتعدّى إلى مفعولين على الاقتصارِ؟ وما الّذي لا يجوزُ؟ ولم ذلك؟

وما المتعدّي إلى مفعولين؟

وما المفعولُ الأوّلُ؟ وما المفعولُ الثّاني؟ ولم وجبَ أنْ يكونَ ثانيًا؟

وما الفعلُ الّذي يتعدّى إلى مفعولين في اللّفظِ دون المعنى؟ ولم ذلك؟

وما الشّاهدُ [في](٢): ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ [الأعراف: ١٥٥]؟

وما حكمُ: (سَمَّيْتُهُ زَيْدًا) في التّعدّي إلى مفعولين أو واحدٍ، و (كَنَّيْتُ زَيْدًا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ)؟

وما حكمُ: (دَعَوْتُهُ زَيْدًا) في التّعدّي؟ ولم لا يتعدّى الدّعاءُ إلى أمرٍ إلّا إلى واحدٍ؟

وما الشّاهدُ في قولِ الشّاعرِ:

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ ... رَبَّ العِبَادِ إِلَيْهِ القَوْلُ والعَمَلُ

وقولِ عمرو بنِ معدي كرب(٣):

(*) العنوان في الكتاب ١/ ٣٧: « **هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول، وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول** ».

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها نسق المؤلف.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) عمرو بن معدي كرب الزّبيدي، فارس من اليمن، وفد على الرسول ﷺ، وأسلم، ارتدّ عن الإسلام، =

أَمَـرْتُـكَ الخَـيْـرَ ....؟

ولم إذا حُذِفَ حرفُ الجرِّ عملَ الفعلُ؟

وما الشّاهدُ في:

آلَـيْـتُ حَـبَّ العِـراقِ ....؟

وما الخلافُ فيه؟

وما حكمُ: (نُـبِّـئْتُ زَيْدًا) في التّعدّي؟ وما الخلافُ فيه؟

وما البـاءُ فـي: ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ ﴾ [الرعد: ٤٣]، و (لَـيْسَ بِـزَيْـدٍ)؟ ولم زيـدت في: ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ ﴾؟

ولم [لا] يزادُ (عن)، و (على)؟ ولم لا يزادُ (من) والباءُ في الواجبِ؟

وما الفرقُ بين (عَـرَّفْـتُـهُ زَيْـدًا)، و (عَـرَّفْـتُـهُ بِـزَيْـدٍ)؟

وما الشّاهدُ في قولِ الفرزدقِ:

مِـنّا الّـذي اخْتِـيـرَ الرِّجَالَ ....

وقوله:

نُـبِّـئْتُ عَبْدَ اللّـهِ بِالجوِّ ....؟

الجوابُ

يجوزُ في الفعلِ الّذي يتعدّى إلى مفعولين على الاقتصارِ[١] أَنْ يُنصبا جميعًا، وأنْ يُـقَدّما على الفعلِ [و١٦]، وأَنْ يُـقَدّمَ أحدُهما على الآخرِ إذا كانَ لا يصلحُ فـي الثّانـي أَنْ يكونَ هـو الأوّلَ، فإِنْ كانَ يصلحُ فيـه ذلك لم يجزْ تقديمُه عليه؛ لأنّه يُـلْـبِسُ، ولا يكـونُ فـي الكلامِ دليلٌ على المعنى الصّحيحِ[٢].

= ثم عاد إليه، له الوقائع المذكورة في الجاهلية، وله في الإسلام بالقادسية بلاء حسن، شاعر، وله ديوان شعر. انظر ترجمته في الإصابة في تمييز الصحابة ٤/ ٦٨٦وما بعدها، والأعلام ٥/ ٨٦.

(١) في الأصل: (على والاقتصار).

(٢) انظر سيبويه ١/ ٣٧، والمقتضب ٣/ ٩٣، والأصول ١/ ١٧٧، وشرح السيرافي ١/ ٢٦٤.

والفعلُ المتعدّي إلى مفعولين هو الّذي يدلُّ على مفعولين مِن غيرِ وسيطةِ حرفٍ، وذلك أنّ الّذي يعملُ في مفعولين منه ما يتعدّى إلى اثنين في الحقيقةِ، ومنه ما لا يتعدّى إلّا إلى واحدٍ، وإنّما عملَ في الثّاني لحذفِ حرفِ الجرِّ، نحوُ: ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، أي: مِن قومِه.

والمفعولُ الأوّلُ هو الّذي يكونُ في معنى فاعلٍ قد دلَّ عليه الفعلُ الّذي يتعدّى إلى مفعولين. والمفعولُ الثّاني هو الّذي يكونُ في معنى مفعولِ مفعولٍ[1]، كقولِك: (أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا)، فـزَيْدٌ آخِذٌ، والدّرهمُ مأخوذٌ. وإنّما وجبَ أَنْ يكونَ ثانيًا لأنّه في معنى مفعولِ مفعولٍ.

والفعلُ الّذي يتعدّى إلى مفعولين في اللّفظِ فقطْ هو الّذي يكونُ قد حُذِفَ مِن أحدِهما حرفُ الجرِّ، كقولِك: (سَمَّيْتُه زَيْدًا)، أي: سَمَّيْتُه بزيدٍ، وإنّما جازَ حذفُ حرفِ الجرِّ لأنّ الفعلَ يدلُّ على المفعولِ بالحرفِ مِن جهةِ أنّه لا يصحُّ إلّا به، وليسَ ممّا يحتملُه، ويحتملُ أَنْ لا يكونَ، كقولِك: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ)، فلمّا كانَ ممّا لا بدَّ منه مِن هذا المتعلِّقِ جازَ أَنْ يُحْذَفَ الحرفُ إذا فُهِمَ المعنى؛ لِشبهِه بالمتعدّي إلى اثنين مِن جهةِ أنّه لا يخلو منهما، وإِن احتيجَ في أحدِهما إلى حرفٍ يُبيّنُ المعنى ويَفْصِلُه مِن المفعولِ الأوّلِ، ولم يحتجْ في الآخَرِ.

وسبيلُ: (كَنَّيْتُ زَيْدًا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ) أَنْ يكونَ ممّا حُذِفَ منه الحرفُ على تقديرِ: كنّيته بأبي عبدِ اللّه.

وتقولُ: (دَعَوْتُهُ زَيْدًا) إذا أردتَ أنّك دعوتَه بهذا الاسمِ، فيجري مجرى (سَمَّيْتُه زَيْدًا). فإنْ أردتَ الدّعاءَ إلى أمرٍ قلتَ: (دَعَوْتُ زَيْدًا)، ولم تُجاوزْ مفعولًا واحدًا؛ لأنّه لا يدلُّ في هذا المعنى إلّا على واحدٍ.

وقالَ الشّاعرُ:

---

(١) مفعولُ مفعولٍ مصطلح يشرحه الرماني في هذه الفقرة، فهو واضح لا إبهام ولا لبس فيه، والمقصود أنّ المفعول الأول في قولك: (أعطيت زيدًا درهمًا) هو الآخذُ، والمفعول الثاني هو المأخوذ، فهو مفعولٌ للآخذِ الّذي هو المفعول الأول. وقد ورد المصطلح عند المبرد في المقتضب ٤/ ٩٩، وابن السراج في الأصول ٢/ ٥٢، ٥٣، والفارسي في الإيضاح ١٠٧.

٣٧ أَسْتَغْفِرُ اللَّـهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَـهُ ... ربَّ العِبَـادِ إِلَيْـهِ القَوْلُ والعَمَلُ[1]

أي: أستغفرُ اللَّـهَ مِن ذنبٍ؛ لأنَّ الاستغفارَ لا يكونُ إلّا مِن شَيءٍ، فهو دليلٌ عليه، والحرفُ يفصلُ المعنى على ما بيّنا.

وقالَ عمرو بن معدي كرب:

٢٨ أَمَـرْتُكَ الخَيْـرَ فافْعَلْ مَا أُمِرْتَ به ... فَـقَدْ تَـركتُـكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ[2]

أي: أمرتك بالخيـرِ، وجازَ الحذفُ؛ لأنّ الأمرَ لا يكونُ إلّا بمأمورٍ به.

وإذا حُذفَ حرفُ الجرِّ عملَ الفعلُ؛ لأنّه[3] حرفٌ يضعفُ عن أنْ يعملَ محذوفًا، مع أنّ الفعلَ قد كانَ يمنعُه حرفُ الجرِّ مِن أنْ يعملَ في اللّفظِ، فإذا حُذِفَ زالَ المانعُ، فعملَ الفعلُ.

وقالَ الشّاعرُ:

٢٩ آلَيْتُ حَبَّ العِـرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُـهُ ... والحَبُّ يَأْكُلُـهُ في القَرْيَةِ السُّوسُ[4]

---

(١) البيت من البسيط، قيل فيه: هو من أبيات سيبويه التي لا يعـرف قائلها، وهو بلا نسبة في سيبويه ١/ ٣٧، ومعاني الفراء ١/ ٢٣٣، ٢/ ٣١٤، والمقتضب ٢/ ٣١٢، ٤/ ٣٣١، والأصول ١/ ١٧٣، والحجة للفارسي ٢/ ٣٣١، والتبصرة والتذكرة ١/ ١١١، وابن السيرافي ١/ ٤٢٠، والخصائص ٣/ ٢٤٣، والمخصص ٤/ ٢٤٣، وشرح اللمع لابن بـرهان ٥٧٤، والمحصول ٣١٧. واستشهد في الزاهر ببيت آخر، هـو:

أستـغـفر اللّـه ذنـبًا لـست محـصيـه ... مـن عـشـرةٍ إن يـؤاخـذنـي بـهـا أبـق

انظر الزاهر في معاني كلمات الناس ١/ ٢٩٧، وغريب الحديث للخطابي ٢/ ٣٨٣.
وهذا البيت لأعشى همدان في الأفعال للقطّاع السعدي ٣/ ٣١٩، وهو في ديوانه ٣٣٧ برواية:

أستـغـفر اللّـه أعمـالي التي سلفـت ... مـن عـشـرة إن يـعـاقـبـنـي بـهـا أبـق

(٢) هذا بيت من البسيط، وهو لعمرو بن معد يكرب في ديوانه ٦٣، وانظر سيبويه ١/ ٣٧، والأصول ١/ ١٧٨، والنّكت للأعلم ١/ ١٧١، والمخصص ٤/ ٢٤٠. ونسب لأعشى طرود، انظر الحلل ٣٣. وهو للعباس بن مرداس في ديوانه ٣١، وانظر ابن السيرافي ١/ ٢٥٠. ونسب لزرعة بن السائب، انظر خزانة الأدب ١/ ٣٣٤. وهو لخفاف بن ندبة في ديوانه ١٢٦ (مما ينسب له ولغيره)، وانظر ابن السيرافي ١/ ٢٥٠. وهو بلا نسبة في معاني الأخفش ٢/ ٣١٢، والمقتضب ٢/ ٣٢، ٤/ ٣٣١، والجمل ٤٠، واللامات للزجاجي ١٣٠، والحجة للفارسي ٢/ ٣٣١، والمحتسب ١/ ٥١. وفي موضع الشاهد رواية: (أمرتك الرشد).

(٣) في الأصل: (لأن).

(٤) البيت من البسيط، وهو للمتلمس فـي ديوانـه ٩٥، وانظـر جمل الخليل ١٢٣، وسيبويه ١/ ٣٨، =

فهذا على: آليتُ على حَبِّ العراقِ، عندَ سيبويه[١]. وقالَ [أبو][٢] العبّاسِ: ليسَ هو كذلك، ولكن هو: آليتُ لا أطعمُ حَبَّ العراقِ[٣]. وكلا الوجهين عندي جائزٌ؛ لأنّه[٤] لا بدَّ مِن محذوفٍ[٥]، مع أنَّ (آليتَ) لمّا وليَه[٦] المنصوبُ اقتضى أنْ يكونَ هـو العاملَ، وكلا الوجهين حسنٌ[٧].

وتقولُ: (نُبِّئْتُ زَيْدًا) بمعنى: نُـبِّـئْـتُ عن زيـدٍ، عنـد سيبويـه[٨]، وقالَ أبو العبّاسِ: هو متعـدٍّ[٩] كقـولِك: (أُعْلِمْتُ زَيْدًا)[١٠]. والصّوابُ مذهبُ سيبويه؛ لأنَّ (نَـبَّأْتُ) ممّا يتعدّى إلى ثلاثةِ مفعولين، لا يجوزُ الاقتصارُ على المفعولِ الثّاني [ظ١٦].

والباءُ في: ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ ﴾ [الرعد: ٤٣][١١]، و (ليسَ بِـزَيْـدٍ) زائدةٌ للتّـأكيـدِ، إلّا أنّها تطّردُ في غيـرِ الواجبِ، وتَشذُّ في الواجبِ[١٢]، وإنّما جـازتْ فـي: ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ ﴾ للمبالغةِ فـي تحقيـقِ إضافـةِ الكفايـةِ إلى اللّـه جلَّ وعـزَّ؛ إذ كانَ إضافةُ الكفايـةِ إليه بدليلِ الفعلِ والفاعلِ تصحُّ، وتكونُ[١٣] بالباءِ أشدَّ مبالغةً؛ إذ الفعلُ يعلّـقُ معنـى الفاعلِ بـه، والباءُ تُـعَلِّـقُهُ به، فكـلٌّ[١٤] واحدٍ منهما قد عَلّـقَ معنى اسمِ الفاعلِ

= والأصول ١/ ١٧٩، والمخصص ٤/ ٢٤٤، وتفسير البحر المحيط ٣/ ٤١، ومغني اللبيب ١٣٤، ٣٢٣، والجنى الداني ٤٧٣، وخزانة الأدب ٦/ ٣٢٣.

(١) سيبويه ١/ ٣٨.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) انظر رأيه في الأصول ١/ ١٧٩، والتعليقة ١/ ٦٥، والانتصار ٤٨.

(٤) في الأصل: (لأن).

(٥) في الأصل: (محذف).

(٦) في الأصل: (ولي).

(٧) ذكر ابن السراج والسيرافي والفارسي الوجهين دون ترجيح أحدهما، وهذا ما يدل على جواز الوجهين. انظر الأصول ١/ ١٧٩، وشرح السيرافي ١/ ٢٧٧، والتعليقة ١/ ٦٥.

(٨) سيبويه ١/ ٣٨.

(٩) في الأصل: (متعدي).

(١٠) انظر رأيه في المقتضب ٤/ ٣٣٨، والأصول ١/ ١٨٠، والانتصار ٤٨.

(١١) وانظر الإسراء: ٩٦، والعنكبوت: ٥٢.

(١٢) زيادة الباء مطردة في غير الواجب (النفي) في مثل قوله تعالى: ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴾ [التين: ٨]، وهي في هذا قياس، ولكنها شاذة في المثبت، فلا يجوز: (زيدٌ بمنطلقٍ)، وهي جائزة عند الأخفش، ومن ذلك عنده قوله تعالى: ﴿ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا ﴾ [يونس: ٢٧]. انظر الارتشاف ٤/ ١٧٠٥، وتمهيد القواعد ٦/ ٢٩٥٣.

(١٣) في الأصل: (تكون).

(١٤) قوله: (فكل) مكرر في الأصل.

بالفعلِ؛ فلهذا كانَ أوكدَ. وهو شاذٌّ في الواجبِ ومطّردٌ في غيرِ الواجبِ؛ للحاجةِ إليه في غيرِ الواجبِ مِن جهةِ أنّ حرفَ النّـفيِ متعلّـقٌ بالخبـرِ، وقد تراخى عنه، فدخلت الباءُ لِـتُؤكّـدَ معنى تعلّقِه به.

و (عن) و (على) لا تزادان أصلًا؛ لأنّه ليسَ لهما معنًى يحتملُ الزّيادةَ، كما للباءِ و (مِن)؛ إذ الباءُ لتعليقِ الثّاني بالأوّلِ، فتصلحُ أن تزادَ توكيدًا، و (مِنْ) لفصلِ الشّيءِ مِنْ جملةٍ قد ينفصلُ بالاسمِ، وقد ينفصلُ بتأكيدِ (مِن)؛ لفصلِه على طَريقِ استغراقِ الجنسِ، ومثلُ هذا لا يكونُ في (عن) و (على)؛ فلهذا جازَ في (ليسَ زيـدٌ بِـقائمٍ)، ولم يجزْ: (زَيْدٌ بِقَائمٍ)، وجازَ: (هلْ مِن رَجُلٍ في الدّارِ)، ولم يجزْ: (مِنْ رَجُلٍ في الدّارِ)؛ لأنّ الواجبَ لا يحتملُ استغراقَ الجنسِ، ويحتملُه النّفيُ والاستـفهامُ، وذلك أنّه يجوزُ: (مَا رَجُلٌ في الـدّارِ فقطْ)، و (لا رَجُلانِ فقطْ)، و (لا أكثـرَ منهما فقـطْ)، ولا يجـوزُ: (رَجُلٌ في الدّارِ فقطْ)، و (رَجُلانِ فيها فقطْ)، و (أَكْثَـرُ مِنْ رَجُلَـيْنِ فقطْ)؛ لأنَّ هذا في الإيجابِ يتناقضُ، ولا يتناقضُ في النّفيِ.

والفرقُ بين (عَـرَّفْـته زَيْـدًا) و (عَـرَّفْتُـهُ بِـزَيْـدٍ) أنَّ (عَـرَّفْتَـهُ زَيْـدًا) جعلتَ له معرفةً يَعْرفُ بها زيدًا، و (عَـرَّفْتَـهُ بِـزَيْـدٍ) بَيّنتَـه بهذا الاسمِ، وجعلتَه يُعرَفُ بهذا الاسمِ، كانَ غيرُه يعرفُه بهذا الاسمِ، فالمعنى مختلفٌ.

وقولُ الفرزدقِ:

٤٠ مِنّا الّذي اخْتِيـرَ الرِّجَالَ سَمَاحَـةً وَجُودًا إذا هَبَّ الرِّيَاحُ الزَّعَازِعُ[1]

فهذا شاهدٌ في حذفِ (مِن)، كقوله جلّ وعزّ: ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، أي: مِن قومِه.

---

(١) البيت من الكامل، وهو للفرزدق في ديوانه ٣٦٠، وانظر سيبويه ١/ ٣٩، وابن السّيرافي ١/ ٤٢٤، والنّكت للأعلم ١/ ١٧٣، وأمالي ابن الشّجريّ ٢/ ١٣١، والمحكم ٥/ ٢٥٥. وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/ ٣٣٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٣٨، ٢/ ٤٥٢، وشرح الرّضي ٤/ ١٣٩. وهو في الدّيوان برواية: (سماحة وخيرًا)، روي البيت برواية: (ومنا الّذي)، و (سماحة وبرًّا) و (سماحةً وخيـرًا). والرّياح الزّعازع: الرّياح الشّديدة.

وقوله:

٤١ نُبِّئتُ عبدَ اللّهِ بالجوِّ أَصْبَحَتْ كِرامًا مَوَالِيها لَئِيمًا صَمِيمُها[1]

فهذا على: نُبّئْتُ عن عبدِ اللّه، عندَ سيبويه، ويحتملُ في هذا البيتِ ما قالَه أبو العبّاسِ مِن أنّه لم يحذفْ منه (عن)؛ لأنّ قولَه: (أَصْبَحَتْ كِرامًا مَوالِيها) خبرُ (عَبْدِ اللّه)؛ وذلك أنَّ (عَبْدَ اللّهِ) ههنا اسمُ قبيلةٍ، فهو صحيحٌ على مذهبِ أبي العبّاسِ؛ لأنّه قد جاءَ بالخبرِ، ولا يمتنعُ أنْ يكونَ كما قالَ سيبويه: (نُبِّئْتُ زَيْدًا)، أي: عن زَيْدٍ، ثمّ يستأنفُ الخبرَ بـ (أَصْبَحَتْ كِرامًا مَوَالِيها لَئيمًا صَمِيمُها).

* * *
* *
*

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في جمل الخليل ١٢٣، وسيبويه ١/ ٣٩. وجاء بلا نسبة في إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٢١٣، ٥/ ١٧٥، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٦٣، وابن السيرافي ١/ ٢٨٣، والبسيط ٤٥٣، وأوضح المسالك ٢/ ١٥٣، وتمهيد القواعد ٣/ ١٥٥٧، ١٥٦٣.

بَابُ الفِعْلِ الّذي يَتَعَدَّى إلى مَفْعُولَيْنِ لا يَجُوزُ فيهِ الاقْتِصَارُ(*)

الغرضُ فيهِ أَنْ يُبيّنَ [ما يجوزُ](١) في الفعلِ المتعدّي إلى مفعولين ما يجوزُ فيه الاقتصارُ على أحدِهما ممّا لا يجوزُ.

[مسائِلُ هذا البَابِ](٢)

ما الّذي يجوزُ في الفعلِ الّذي لا يصلحُ فيه الاقتصارُ؟ ولم لا يجوزُ فيه الاقتصارُ على أحدِ المفعولين؟

ولم اختصَّ هذا بابَ الظّنِّ والعلمِ دون غيرِه؟

وما معنى (زَعَمَ)؟ ولم تعدّى إلى مفعولين؟

وما الفرقُ بين رؤيـةِ العينِ ورؤيـةِ القلبِ حتّى تعدّى أحدُهما إلى مفعولين والآخرُ إلى واحدٍ فقطْ؟

وما الفرقُ بين وِجْدانِ الضّالّةِ ووِجْدانِ العلمِ حتّى تعدّى أحدُهما إلى واحدٍ والآخرُ إلى اثنين؟

وما الفرقُ بين العلمِ والمعرفةِ حتّى لم يجزْ في المعرفةِ إلّا مفعولٌ واحدٌ؟

وما تأويلُ: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ ﴾ [البقرة: ٦٥]، وتأويلُ: ﴿ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾ [الأنفال: ٦٠]؟

ولم جازَ: (ظَـنَـنْتُ ذاكَ) ولم [و١٧] يجزْ: (ظَـنَـنْتُ زَيْدًا)؟

وما الخلافُ في: (ظَـنَـنْتُ ذَاكَ)؟

ولم جـازَ: (ظَـنَـنْتُ بـه)، وهو فـي معنى المظنـونِ؟ فهل الباءُ زائـدةٌ كما

(*) العنوان في الكتاب ١/ ٣٩: « هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر ».

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها نسق المؤلف.

في: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾؟

وما الفرقُ بين: (شَكَكْتُ فيه) وبين: (ظَنَنْتُ) حتّى لم يتعدَّ (شَكَكْتُ) وتعدّى (ظَنَنْتُ) إلى مفعولين؟

الجَوابُ

الّذي يجوزُ في الفعلِ الّذي لا يصلحُ فيه الاقتصارُ ذكرُ الفاعلِ معه فقطْ. ويجوزُ أَنْ يُعَدّى إلى مفعولين، ولا يجوزُ أَنْ يُقتَصرَ على أحدِهما؛ لأنّه متعلِّقٌ بمعنى الجملةِ، فلو اقتُصرَ على أحدِ المفعولين لكانَ بمنزلةِ ذكرِ بعضِ الاسمِ في: (ضَرَبْتُ جَعْفَرًا) ونحوِه، في أنّه ذِكْرُ ما ليسَ هو متعلِّقَ الفعلِ، وإنّما هو بعضُ ما يدلُّ على متعلّقِه.

والفعلُ الّذي لا يصلحُ فيه الاقتصارُ هو الّذي يكونُ متعلّقُه معنى الجملةِ المفيدةِ، فهذا حدُّه وحقيقتُه. ولا يخلو مِن العلمِ والظّنِّ أو المحتملِ لهما، نحو: (زَعَمْتُ)، وهو على سبعة أقسامٍ: (حَسِبْتُ)، و (ظَنَنْتُ)، و (خِلْتُ)، و (عَلِمْتُ)، و (وَجَدْتُ) بمعنى (عَلِمْتُ)، و (رَأَيْتُ) في رؤيةِ القلبِ، و (زَعَمْتُ).

وإنّما اختصَّ العلمُ بأنّه يجوزُ أنْ يكونَ متعلّقُه معنى الجملةِ؛ لأنّه يصلحُ لأعمِّ العامِّ[1]، وهو الحاضرُ والغائبُ، والموجودُ والمعدومُ، ومعنى المفردِ ومعنى الجملةِ، فلمّا صلحَ لذلك أُجرِي عليه. وأمّا الظّنُّ والحِسْبانُ[2] فيقاربُ معنى العلمِ؛ لأنّه قوّةُ المعنى في النّفسِ، والعلمُ على الثّقةِ بالمعنى في نفسِ العاقلِ، والقوّةُ تقاربُ الثّقةَ؛ فلذلك أجريَ الظّنُّ مُجْرى العلمِ، وقد يعملُ على الظّنِّ في كثيرٍ مِن الأشياءِ إذا شذَّ طريقُ العلمِ.

و (زَعَمْتُ) مِن المحتملِ، بمنزلةِ (ظَنَنْتُ)، أو (عَلِمْتُ)؛ فلذلك أُجْري مُجراهُما.

---

(١) الرماني يذكر المصطلح ويشرحه، وهذا كثير، فالمقصود بأعم العام ما ذكره بعده مباشرة، قال: « وهو الحاضرُ والغائبُ، والموجودُ والمعدومُ، ومعنى المفردِ ومعنى الجملةِ »، وقد كرر هذا في فقرة تالية، وزاد في الفقرة: « ومعنى ما لَهُ مثلٌ، ومعنى ما لا مِثْلَ له ».

(٢) في الأصل: (والحساب).

ورؤيةُ العينِ لا تتعدّى إلّا إلى مفعولٍ واحدٍ؛ لأنّها تخصُّ بعضَ الأجناسِ دونَ بعضٍ، وتختصُّ ذلك الجنسَ إذا كانَ على حالٍ مخصوصةٍ، كرؤيةِ الشّخصِ واللّونِ والحركةِ الحاضرةِ دونَ ما غابَ، فلمّا كانت الرّؤيةُ تختصُّ، ولا تقعُ إلّا مِن وجهٍ واحدٍ، لم تتعدَّ إلّا إلى واحدٍ. ولمّا كانت رؤيةُ القلبِ بمنزلةِ العلمِ تعدّت إلى اثنين.

ووِجدانُ الضّالّـةِ لا يتعـدّى إلّا إلى واحـدٍ، تقولُ: (وَجَـدْتُ النّـاقـةَ)، وذلك لأنّه إدراكٌ بِالأَجْنَاسِ مِن جهـةِ الرؤيـةِ أو اللّمسِ، فهو لا يتعدّى إلّا إلى واحدٍ. وأمّا (وَجَدْتُ) بمعنى (عَلِمتُ) فيجري مجراه في التّعدّي إلى مفعولين.

و (عَـرَفْتُ) لا يتعدّى إلّا إلى مفعولٍ واحدٍ؛ لأنّه ممّا مُتعلّـقُه المفردُ، كقولك: (عَـرَفْتُ زَيْدًا)؛ وذلك أنّه يحتاجُ إلى ما مُتعلّـقُه المفردُ الّذي لا يُبينُ عن وجهِ المعرفةِ، من أيّ جهةٍ وقعت؟ و [لا][1] يحتاجُ إلى ما مُتعلّـقُه الجملةُ الّتي تُبينُ مِن أيِّ وجهٍ وقعت المعرفةُ؟ فإذا أُريدَ بيانُ جهةِ المعرفةِ قيلَ: (عَـرَفْتُ أنَّ الجِسْمَ حَادِثٌ)، فإذا أُريدَ البيانُ عن موضعِ المعرفةِ فقط قيلَ: (عَـرَفْتُ الجِسْمَ الحَادِثَ)، فهذا قد يصلحُ أنْ يقالَ فيمن لم يعرفْ أنّه حادثٌ؛ لأنّ متعلّقَه إنّما هو المفردُ الّذي ليسَ فيـه دليـلٌ على جهةِ العلمِ، فالمعرفةُ تخصُّ المفردَ لهذه العلّةِ. فإذا دخلت على (أنّ) بانَ الوجهُ، وصارت بمنزلةِ العلمِ الّذي مُتعلّـقُه معنى الجملةِ.

فإذا قلتَ: (عَلِمْتُ زَيْدًا قَائِمًا) فالمعنى أنّه قائمٌ، وإذا قلتَ: (عَـرَفْتُ زَيْدًا قَائِمًا[2]) فليسَ المعنى: عرفتُ أنّه قائمٌ، وإنّما المعنى عرفتُ زيدًا في حالِ قيامِه، فأنتَ قد عرفتَ وإنْ لم تدرِ أنّه قائمٌ؛ والدّليلُ على صحّةِ هذه الأحكامِ مِن وجهين؛ أحدُهما: غالبُ الاستعمالِ. والآخرُ: نقلُ أهلِ العلمِ الّذين فسّروه على ما وافقَ المعنى الّذي ذكرنا[3]، ولكنّا دلّلنا عليه وأوضحناه، وبيّـنّا أتمّ البيانِ

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق. (٢) في الأصل: (قاعدًا).

(٣) اختلف في قولهم: (علمت أنّ زيدًا قائم)، وما ذكره الرماني هو رأي سيبويه والمبرد، لأنه يرى أنّـهُ لَمّا جَرَى ذِكرُ المُخبَرِ عَنه والخَبـرِ استُغنِـيَ عن تَـقديـرِ مَـفعُولٍ آخَرَ في قَولِكَ: (عَلِمتُ أنّ زَيدًا قَائِمٌ)، فالمعنى إذن عنده: (علمت زيدًا قائمًا)؛ ويرى الأخفَش أنّ المَفعولَ الثانِـي مُقدّرٌ حُذِفَ لِطُولِ الكِلامِ، فالمعنى عنده: (علمت قيامَ زيـدٍ حاصلًا). قال ابن إياز: « كِلا القَولَينِ حَسَنٌ، فَسِيبَويـهِ نَظَـرَ إلى اللّفظِ، =

على ما شرحنا في هذا الباب.

وفي التّنزيلِ: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ ﴾ [البقرة: ٦٥]، فهذا بمعنى (عَرَفْتُمْ)؛ لأنّه تعدّى إلى واحدٍ. وكذلك [ظ١٧]: ﴿ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾ [الأنفال: ٦٠]، أي: لا تعرفونهم اللّهُ يعرفُهم. فهذا ممّا يدلُّ على أنّ العلمَ في التّعلّقِ على أعمِّ العامِّ؛ لأنّه بمعنى المفردِ ومعنى الجملةِ، ومعنى الحاضرِ ومعنى الغائبِ، ومعنى الموجودِ ومعنى المعدومِ، ومعنى ما لَهُ[1] مثلٌ ومعنى ما لا مِثْلَ له، فمتعلّقُ العلمِ أعمُّ العامِّ، والعلمُ يصلحُ له، وليسَ شيءٌ سوى العلمِ له هذه المنزلةُ الجليلةُ الّتي ذكرنا، وليس لـ (ذَكَرَ) ذلك؛ لأنّ الذّكرَ إنّما يتعلّقُ بمعنى المفردِ دونَ معنى الجملةِ. و (الحِسْبَانُ) يتعلّقُ بمعنى الجملةِ دونَ معنى المفردِ، والرّؤيةُ تتعلّقُ بالمفردِ دونَ معنى الجملةِ. فأمّا العلمُ فيعمُّ الجميعَ.

ونقيضُ العلمِ الجهلُ، إلّا أنَّ الجهلَ مقصورٌ؛ إذ ليسَ كلُّ شيءٍ يمكنُ أنْ يُجْهَلَ، كما كلُّ شيءٍ يمكنُ أنْ يُعْلَمَ؛ وذلك أنّ القائلَ لا يمكنُ أنْ يجهلَ ما يُشاهدُ، وليس شيءٌ إلّا وهو يمكنُ أنْ يعلمَه، فهذه فضيلةٌ خُصَّ بها العلمُ دونَ غيرِه مِن سائرِ الأشياءِ، فتقولُ: (جَهِلْتُ زَيْدًا)، و (جَهِلْتُ هذا الأمرَ)، ولا تُعلّقُ الجهلَ بمعنى الجملةِ؛ لِما تجدُ فيه مِن القصورِ عن منزلةِ العلمِ.

وتقولُ: (ظَنَنْتُ ذاكَ)، أي: ظننتُ ذاكَ الظّنَّ، فـ (ذاك) إشارةٌ إلى الظّنِّ، واقعٌ موقعَه عندَ سيبويه[2]، وأمّا الفرّاءُ[3] فزاعمٌ أنّ (ذاك) إشارةٌ إلى ما جمعَه الاسمانِ

= وَكَونِهِ مُشتَمِلًا على المُخبَرِ عنهُ والخَبَرِ. والأخفَشُ نَظَرَ إلى أنّهُما مَعَ « أنّ » مَصدرٌ تقديرًا، فاحتاجَ إلى جُزءٍ آخَرَ، ولا يَعْرَيانِ من ضَعفٍ: أمّا الأوّلُ فإنّهُ مُنافٍ لِوَضعِ « أنّ ». وأمّا الثاني فَلِنَصِّهم على امتِناعِ حَذفِ أحَدِ المُفعولَينِ هنا إذا كان جائزَ الظهورِ، فكيف به معَ المنعِ من ذلك؟ ». انظر المسألة في اللباب للعكبريّ ١/ ٢٥٣، وقواعد المطارحة لابن إياز ٥٥، والمغني لابن فلاح ٣/ ١٨٤، وشرح الرضي ٤/ ١٧١.

(١) في الأصل: (ما ليس له). (٢) سيبويه ٧/ ٤٠.

(٣) هو يحيى بن زياد، أبو عبد اللّه بن زكريا، إمّام العربية، أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي، أخذ العلم عن الكسائي ويونس، له: معاني القرآن، والمقصور والممدود، والنوادر، والمذكر والمؤنث، وغيرها، مات في طريقه إلى مكة سنة سبع ومائتين. (انظر ترجمته في نزهة الألباء ٨١، وطبقات النحويين واللغويين ٣١، وبغية الوعاة ٢/ ٣٣٣).

في قولِك: (زَيْدٌ أَخُوك) فيقول: (ظَنَنْتُ ذاك)[١]، كما أنّ (ذاك) و (ذلك) قد يقومُ مقامَ الاسمين في: ﴿ عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ ﴾ [البقرة: ٦٨]، أي: بين الصّغيرةِ والكبيرةِ؛ لأنّ (بين) تقتضي اسمين، كما يقتضي الظّنُّ اسمين، وهذا الّذي ذكره الفرّاءُ لا يصحُّ؛ لأنّه يلزمُه عليه أن يقولَ: (ظَنَنْتُ المعنى)، أو (ظَنَنْتُ معنى الكلامِ)، وإنّما لم يجزْ هذا؛ لأنّ الظّنَّ يكون متعلّقُه المعنى الّذي يُستفادُ، فأمّا الإشارةُ إلى ذلك المعنى بعدما قد استفيدَ فلا يصلحُ، كما لا يصلحُ: (ظَنَنْتُ زَيْدًا)؛ لأنّه معنى المفردِ، وإنّما يَطلبُ الظّنُّ معنى الجملةِ الّتي تُستفادُ، ولكن قد يجوزُ وجهٌ آخرُ غيرُ الّذي ذكره سيبويه[٢]، وهو أنّه يُحمَلُ على محذوفٍ بتقدير: ظننت ذاك على ما قلت، أو ظننت ذاك كائنًا، فيكونُ هذا بلا خلافٍ ممّا يجوزُ، والدّليلُ عليه بيّنٌ مِن الكلامِ المتقدّمِ.

وتقولُ: (ظَنَنْتُ بِهِ)، فتجعلُه موضعَ ظنِّك مِن غيرِ ذكرِ المظنونِ، وهو بمنزلةِ: (ظَنَنْتُ بالبصرةِ)، فإنّك لم تذكر المظنونَ، ولم تُعَدِّ الظّنَّ إلى واحدٍ مِن المفعولين، ولا يجوزُ أنْ تكونَ الباءُ زائدةً، بدلالةِ أنّه لا يجوزُ: (ظَنَنْتُ زَيْدًا).

و (شَكَكْتُ فيه) لا[٣] يتعدّى كما يتعدّى (ظَنَنْتُ)؛ لأنّ الشّكَّ لا يجري مجرى العلمِ في القوّةِ، وإنّما هو ممّا يستوي فيه النّقيضان في المنزلةِ، فلم يتعدَّ، وصارَ بمنزلةِ الدّخولِ في الشّيءِ الّذي لا يتعدّى؛ لأنّ الشّكَّ دخولٌ بين النّقيضين على طريقِ الوقفِ[٤]، فلم يَنفُذْ إلى واحدٍ منهما على مقتضى معناه، فلهذا لم يَتعدَّ إلّا بحرفِ جرٍّ.

---

(١) معاني القرآن للفراء ١/ ٤٥، وانظر شرح الرضي ٤/ ١٥٣.

(٢) ذكرت هذه المسألة في (علمت أن زيدًا قائم)، فالخلاف بين سيبويه والأخفش، فالأخفش يرى أنه لا بد من تقدير المفعول الثاني، وما نسب إلى سيبويه أنه قد استغني عن تقدير مفعول آخر.

(٣) في الأصل: (فلا).

(٤) أي: المشكوك فيه عبارة عن أمرين نقيضين يستويان في الشك، فهو لا يجري مجرى العلم أو غلبة الظن، ولذلك لا يتعدى الفعل (شككت) إلا بحرف الجر، والمعنى أن الشك وقوف بين نقيضين مستويين، لا يغلب أحدهما على الآخر، وفي الفروق اللغوية للعسكري ١/ ٩٨: « الْفرق بَين الظَّن وَالشَّكّ أَن الشَّك اسْتِوَاء طرفِي التجويز، وَالظَّن رُجْحَان أحد طرفِي التجويز، والشاك يجوز كَون مَا شكّ فِيهِ على إِحْدَى الصفتين لأَنَّهُ لا دَلِيل هُنَاكَ وَلَا أَمارَة... وَالشَّكّ هُوَ اجْتِمَاع شَيْئَيْنِ فِي الضَّمِير، وَيجوز أَن يُقَال: الظَّن قُوَّة الْمَعْنى فِي النَّفس من غير بُلُوغ حَال الثِّقَة الثابتة، وَلَيْسَ =

بَابُ الفِعْلِ الّذي يَتَعَدَّى إلى ثَلاثَةِ مَفْعُولِينَ(*)

الغرضُ فيه أنْ يُبيّنَ [ما يجوزُ في][1] الفعلِ [المتعدّي][2] إلى ثلاثةِ مفعولين مِن غيرِه.

[مسائِلُ هذا البابِ][3]

ما الفعلُ الّذي يتعدّى إلى ثلاثةٍ؟ وما الفعلُ الّذي لا يجوزُ أنْ يتعدّى إلى ثلاثةٍ؟ ولم ذلك؟

وما حكمُ المتعدّي إلى ثلاثةٍ في الاقتصارِ؟ وما الخلافُ فيه؟

ولم لا يكونُ المتعدّي إلى ثلاثةٍ إلّا منقولًا إلى (أَفْعَلَ) أو (فَعَّلَ)؟

وما الّذي يعملُ فيه المتعدّي إلى ثلاثةٍ بعدَ التّعدّي؟ ولم ذلك؟

ولم جازَ: (أَعْلَمْتُ هذا زَيْدًا قَائِمًا العِلْمَ اليَقِينَ إعْلامًا) بذكرِ مصدرين مختلفين؟ [و١٨].

بَابُ ما لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ مِمّا يَتَعَدَّى إلى مَفْعُولٍ(**)

الغرضُ فيه أنْ يُبيّنَ فيه ما يجوزُ في الفعلِ الّذي لم يُسمَّ فاعلُه مِن التّعدّي ممّا لا يجوزُ.

= كَذَلِك الشَّك الَّذِي هُوَ وقُوف بَين النقيضين من غير تَقْوِيَة أَحدهمَا على الآخر »، وهذا معنى كلام الرماني، وفيه ألفاظه.

(*) العنوان في الكتاب ١/ ٤١: « **هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين، ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة** ».

(١، ٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق. (٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها نسق المؤلف.

(**) العنوان في الكتاب ١/ ٤١: « **هذا باب المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول** ».

[مَسَائِلُ هذا البَابِ][1]

ما الّذي يجوزُ في الفعلِ الّذي لم يُسمَّ فاعلُه مِن التّعدّي؟ وما الّذي لا يجوزُ؟ ولم ذلك؟

وما حكمُ مفعولِ ما لم يُسمَّ فاعلُه في التّقديمِ والتّأخيرِ؟

وما الّذي يعملُ فيه الفعلُ الّذي لم يُسمَّ فاعلُه؟

* * *

الجَوابُ

الفعلُ الّذي يتعدّى إلى ثلاثةٍ هو المنقولُ إلى (أَفْعَلَ) أو (فَعَّلَ)، والفعلُ الّذي لا يتعدّى إلى ثلاثةٍ هو ما لم يُنقلْ. وإنّما وجبَ ذلك كراهيةَ التّعقيدِ بتداخلِ المعاني، فاختِيرَ له طريقةٌ توضّحُ معنى التّعديةِ إلى ثلاثةٍ، وهو كلُّ ما نُقِلَ مِن (فَعَلَ) إلى (أَفْعَلَ) للتّعديةِ، فإنّما هو على أنَّ (فَعَلَ) يوجبُ أنّ الفاعلَ صارَ على المعنى، فإذا نُقِلَ إلى (أَفْعَلَ) أوجبَ أنّ الفاعلَ صيَّرَه غيرُه على المعنى، فاستمرَّ هذا فيما لا يتعدّى، وما يتعدّى إلى واحدٍ، وما يتعدّى إلى اثنين، كقولِك: (قَامَ زَيْدٌ) و (أَقامَه غَيْرُه)، و (ضَرَبَ) و (أَضْرَبَهُ غَيْرُه)، و (كَسَا زَيْدٌ عَمْرًا جُبَّةً) و (أَكْسَاهُ غَيْرُه عَمْرًا جُبَّةً)، أي: جعله يكسوه جبّةً، فهذا قياسٌ مطّردٌ.

واختلفوا في الاقتصارِ على أحدِ المفعولين في الفعلِ الّذي يتعدّى إلى ثلاثةٍ في هذه، فذهبَ سيبويه[2] إلى أنّه لا يجوزُ الاقتصارُ فيه على أحدِ المفعولين، وذهبَ ابنُ السّرّاجِ[3] إلى أنّه يجوزُ الاقتصارُ على المفعولِ الأوّلِ خاصّةً؛ لأنّه

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها نسق المؤلف.

(٢) سيبويه ١/ ٤١.

(٣) ليس في الأصول. وأخذ بهذا الرأي السيرافي، قال في شرح الكتاب ١/ ٢٨٧: « ويجوز الاقتصار في هذين الضربين على المفعول الأول؛ لأن المفعول الأول في هذين الضربين بمنزلة الفاعل، والفاعل يجوز أن يقتصر عليه، ألا ترى أن قولنا: « أعلم اللّه زيدًا عمرًا منطلقًا »: أصله: « علم زيد عمرًا منطلقًا »؟ وأنت لو قلت: « علم زيد » وسكت عليه جاز، وكذلك يجوز أن تقول: « أعلمت زيدًا »، وكذلك: =

بمنزلةِ الفاعلِ في البابِ الّذي قبله، وهذا هو الصّوابُ الّذي لا شكَّ فيه؛ لأنّ الاقتصارَ وتركَ الاقتصارِ إنّما يجبُ مِن طريقِ المعنى، فلمّا كانَ معنى المفعولِ في (أَعْلَمْتُ زَيْدًا) هو معنى الفاعلِ في (عَلِمَ زَيْدٌ)، وجازَ الاقتصارُ على الفاعلِ في (عَلِمَ زَيْدٌ) جازَ على المفعولِ في (أَعْلَمْتُ زَيْدًا)؛ لأنّ المعنى واحدٌ، ولو لم يجز الاقتصارُ على المفعولِ الأوّلِ في (أَعْلَمْتُ زَيْدًا) لم يجز الاقتصارُ على الفاعلِ في (عَلِمَ زَيْدٌ)؛ لأنّ المعنى واحدٌ، إلّا بمقدارِ أنّه جعلَه غيرُه يعلمُ في بابِ (أَعْلَمْتُ زَيْدًا).

والّذي يعملُ فيه المتعدّي إلى ثلاثةٍ بعد التّعدّي هو كلُّ ما جازَ أنْ يعملَ فيه الفعلُ الّذي لا يتعدّى مِن المصدرِ والزّمانِ والمكانِ والحالِ؛ لأنّ تعدّيَه لا يُنقصُه مِن قوّةِ العملِ، بلْ يزيدُه، فهكذا قياسُه.

وتقولُ: (أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا العِلْمَ اليَقِينَ إِعْلامًا)، فذكرتَ المصدرَ الأوّلَ لأجلِ مدلولِ (أَعْلَمْتُ)؛ لأنّه على (عَلِمَ عِلْمًا)، وذكرتَ المصدرَ الثّاني على صريحِ مصدرِ (أَعْلَمْتُ)، ومثلُه: (أَنْبَتَهُ اللَّهُ نَبَاتًا حَسَنًا إِنْبَاتًا) فـ (نَبَاتًا) على (نَبَتَ نَبَاتًا حَسَنًا)، و (إِنْبَاتٌ) على (أَنْبَتَ).

الجَوابُ عن البابِ الثّاني

الّذي يجوزُ في الفعلِ الّذي لم يُسَمَّ فاعلُه مِن التّعدّي هو ما يُوجبُه صحّةُ النّقلِ إلى (فُعِلَ)، وهو خلافُ النّقلِ إلى (أَفْعَلَ)، فالنّقلُ إلى (فُعِلَ) إنْ كانَ الفعلُ يتعدّى إلى واحدٍ لم يَتَعَدَّ، وإنْ كانَ يتعدّى إلى اثنين تعدّى إلى واحدٍ، وإنْ كانَ يتعدّى إلى ثلاثةٍ تعدّى إلى اثنين، فأمّا النّقلُ إلى (أَفْعَلَ) فإنْ كانَ الفعلُ لا يتعدّى تعدّى إلى واحدٍ، وإنْ كانَ يتعدّى إلى واحدٍ تعدّى إلى اثنين، وإنْ كانَ يتعدّى إلى اثنين تعدّى إلى ثلاثةٍ، فعلى هذا الأصلِ يعملُ في هذا البابِ.

والّذي يجوزُ في الفعلِ الّذي لم يُسَمَّ فاعلُه مِن العملِ بعد التّعدّي إعمالُه في

= « نبّأت زيدًا »، ولا تذكر أي شيء نبأته »، وهو رأي الجرمي في الارتشاف ٤/ ٢١٣٥.

كلِّ ما يتعدّى إليه فعلُ الفاعلِ؛ لأنّ المعنى واحدٌ، إلّا بمقدارِ أنّ هذا لم يُسمَّ فاعلُه.

وحكمُ ما لم [ظ١٨] يسمَّ فاعلُه في التّقديمِ والتّأخيرِ أنّه يجوزُ فيه ذلك؛ لأنّ العاملَ متصرّفٌ، فعلّتُه كعلّةِ فعلِ الفاعلِ.

* * *
* *
*

بَابُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُه مِمَّا لا يَجُوزُ فيه الاقْتِصَارُ(*)

الغرضُ فيه أَنْ يُبَيِّنَ ما يجوزُ فيما لم يُسمَّ فاعلُه ممّا لا يُقتَصَرُ فيه على أحدِ المفعولين ممّا لا يجوزُ.

[مَسَائلُ هذا البَابِ](١)

ما الّذي يجوزُ فيما لم يُسَمَّ فاعِلُه ممّا لا يصلحُ فيه الاقتصارُ؟ وما الّذي لا يجوزُ؟ ولم ذلك؟

ولم لا يجوزُ فيه الاقتصارُ بإجماعٍ مِن اختزالِ أحدِ المفعولاتِ؟

وما الّذي يعملُ في الفعلِ بعد عملِه فيما لم يُسمَّ فاعلُه؟ ولم عملَ عملَ غيرِ المتعدّي؟ ولم كانَ في ذلك أقوى مِن غيرِ المتعدّي؟

بَابُ الحَالِ(**)

الغرضُ فيه أَنْ يُبيِّنَ ما يجوزُ في الحالِ مِن التّصرّفِ والإعرابِ ممّا لا يجوزُ.

[مسائِلُ هذا البَابِ](٢)

ما الّذي يجوزُ في الحالِ؟ وما الّذي لا يجوزُ؟ ولم ذلك؟

وما الحالُ؟ وما قسمتُها؟ وما الفرقُ بين الحالِ والمفعولِ؟

(*) العنوان في الكتاب ١/ ٤١: « **هذا باب المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر** ».

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها نسق المؤلف.

(**) العنوان في الكتاب ١/ ٤١: « **هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول** ».

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها نسق المؤلف.

ولم لا تكونُ الحالُ إلّا مِن اسمٍ قبلَها؟ ولم لا تكونُ الحالُ إلّا نكرةً؟

وهل يجوزُ ردُّ الحالِ إلى ما لم يُسمَّ فاعلُه؟

ولم جازَ الحالُ فيما لا يتعدّى؟

وما معنى قولِه[١]: « فالاسمُ الأوّلُ المفعولُ في (ضَرَبْتُ) قد حَالَ بينَه وبينَ الفعلِ أنْ يكونَ فيه بمنزلتِه »؟ وما في الحيلولةِ ما يوجبُ العملَ؟ وهل ذلك مِن جهةِ ترتيبِ الكلامِ؟

وما الفرقُ بين الحالِ والتّمييزِ؟

ولم لا يعملُ في الحالِ إلّا فعلٌ أو معنى فعلٍ؟

ولم لا يكونُ التّمييزُ إلّا نكرةً؟

* * *

الجَوابُ

الّذي يجوزُ فيما لم يُسمَّ فاعلُه ممّا لا يصلحُ فيه الاقتصارُ كلُّ ما كانَ يجوزُ في فعلِ الفاعلِ الّذي لا يجوزُ فيه الاقتصارُ؛ لأنّ (أَعْلَمْتُ) لمّا صارَ المفعولُ في موضعِ الفاعلِ رَجعَ إلى حكمِ (عَلِمْتُ)، فصارَ يتعدّى إلى مفعولين، لا يجوزُ فيه الاقتصارُ؛ لأنّ أحدَ المفعولين خبرٌ عن الآخرِ، ويجوزُ ذكرُ الفعلِ مع الفاعلِ فقطْ، فتقولُ: (أَعْلَمْتُ) كما تقولُ: (عَلِمْتُ).

ولذلك أُجْمِعَ[٢] على أنّ هذا البابَ لا يجوزُ فيه الاقتصارُ على أحدِ المفعولين؛ لأنّ المفعولَ الأوّلَ هو الّذي يجوزُ أنْ يقومَ مقامَ الفاعلِ دونَ الثّاني والثّالثِ؛ لأنّه لو أُقيمَ الثّاني مُقامَ الفاعلِ، فَسَدَ الكلامُ بإيجابِه أنْ يكونَ الخبرُ الّذي هو المفعولُ الثّالثُ خبرًا عن الأوّلِ، وليسَ كذلك، فهذا لا يجوزُ لِما فيه مِن فسادِ الكلامِ. فإذا أَقامَ المفعولَ الأوّلَ مُقامَ الفاعلِ بقيَ المفعولانِ اللّذانِ أحدُهما خبرٌ عن الآخرِ،

---

(١) سيبويه ١/ ٤٤.

(٢) هذا إجماع النحاة، والفعل مبني للمجهول: (أُجْمِعَ).

وهما جملةٌ مفيدةٌ، وصحَّ تعلُّقُ الفعلِ بمعنى الجملةِ، وجرى مجراه في (عَلِمْتُ) و (ظَنَنْتُ).

والفعلُ الّذي لا يجوزُ فيه الاقتصارُ بعدَ عملِه فيما لم يُسمَّ فاعلُه وفي المفعولين يعملُ في كلِّ ما يصلحُ أنْ يعملَ فيه الفعلُ الّذي لا يتعدّى؛ لأنّه يدلُّ عليه كدلالةِ الفعلِ الّذي لا يتعدّى، وهو أقوى منه في العملِ؛ لأنّ كثرةَ العملِ تُؤنسُ به وتُقوّيهِ مِن هذه الجهةِ؛ ولأنّ دلالتَه على كثرةِ المتعلّقِ يكونُ بها أدلَّ على المعنى ممّا يدلُّ على قلّةِ المتعلّقِ، فهو أقوى؛ لأنّه أدلُّ على المعمولِ فيه، وإنّما يصلحُ عملُه في الشّيءِ؛ لدلالتِه عليه، فكلّما كانَ أدلَّ عليه فعملُه فيه أقوى.

الجَوابُ عن بَابِ الحَالِ

الّذي يجوزُ في الحالِ مِن الإعرابِ النّصبُ، ويجوزُ فيها التّقديمُ والتّأخيرُ إذا كان العاملُ متصرّفًا، ولا يعملُ فيها إلّا فعلٌ أو معنى فعلٍ، ولا تكونُ إلّا نكرةً، ولا بدَّ مِن أنْ يجريَ على اسمٍ قبلها، كالخبرِ المبنيِّ على [و١٩] المخبرِ عنه؛ لأنّها بمنزلتِه في الفائدةِ، إلّا أنّها فضلةٌ في الكلامِ، والخبرُ معتمدُ الفائدةِ.

والحالُ ما دلَّ على انقلابِ الشّيءِ عمّا كانَ في وقتِ فعلٍ مِن الأفعالِ ممّا يصلحُ أنْ يكونَ صفةً للنّكرةِ، كقولِك: (قُمْتُ ضَاحِكًا)، و (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ رَاكِبًا). وقِسْمتُها على أربعةِ أوجهٍ: مفردٌ يصلحُ أنْ يكونَ صفةً للنّكرةِ، وظرفٌ، وفعلٌ، وجملةٌ، كقولِك: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ قَائِمًا)، و (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ في الدّارِ)، أي: مُسْتَقرًّا في الدّارِ، و (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ يَقُومُ)، و (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ)، فكلُّ هذا يتّصلُ بما قبله على معنى الحالِ.

والفرقُ بينَ الحالِ والمفعولِ أنّ المفعولَ للزّيادةِ في البيانِ، والحالَ للزّيادةِ في الفائدةِ، والمفعولَ يصلحُ أنْ يكونَ معرفةً ونكرةً، والحالَ لا تكونُ إلّا نكرةً، والمفعولَ يدلُّ عليه بعضُ الأفعالِ، وهو المتعدّي خاصّةً، والحالَ يدلُّ عليها جميعُ الأفعالِ، ولذلك عملَ فيها الفعلُ الّذي لا يتعدّى.

والحالُ لا تكونُ إلّا مِن اسمٍ قبلها مِن قبل أنّها بمنزلةِ الخبرِ الّذي لا يصحُّ إلّا

مِن مُخبَرٍ عنه، فإذا قلتُ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ضَاحِكًا) فقيلَ لك: هذه الحالُ مِن أيِّ شيءٍ هي؟ أمِن الفاعلِ أم مِن غيرِه؟ قلتُ: يصلحُ أنْ تكونَ مِن الفاعلِ، ويصلحُ أنْ تكونَ ممّا دخلَ عليه حرفُ الجرِّ، إلّا أنّها بالّذي يليها أولى، إلّا أنْ يكونَ دليلٌ يردُّها إلى ما قبلها، فهي بـ(زيدٍ) أولى[1] في هذا الكلامِ.

ولا يجوزُ ردُّ الحالِ إلى ما لم يُسمَّ فاعلُه؛ لأنّ ذلك يوجبُ جوازَ الضّميرِ وإخراجَها إلى المعرفةِ، وهي لا تكونُ إلّا نكرةً، فيَفسُدُ هذا من هذه الجهةِ.

والحالُ يجوزُ فيما لا يتعدّى، كقولِك: (قُمْتُ مُسْرِعًا)؛ لأنّ الّذي لا يتعدّى لا يخلو مِن أفعالِ العبادِ مِن أنْ يقعَ على حالٍ من أحوالِه، إمّا حالُ القيامِ أو القعودِ أو الاضطجاعِ أو الحركةِ أو السّكونِ، وذلك أنّ كلَّ شيءٍ مِن الحيوانِ لا يخلو مِن حالٍ، فإذا وقعَ منه فعلٌ فإنّما يقعُ على حالٍ مِن أحوالِه، وكلُّ أفعالِ العبادِ تدلُّ على الحالِ، على ما بيّنّا؛ فلذلك عملَ ما لا يتعدّى في الحالِ.

وجعلَ سيبويه حيلولةَ[2] المفعولِ بين الحالِ وبين الفعلِ أنْ يكونَ فيه بمنزلتِه دليلًا على وجوبِ إعرابِه بالنّصبِ، ووجهُ ذلك أنّ العاملَ لمّا رتّبَ الأسماءَ على هذه المعاني في هذه المراتبِ وجبَ أنْ يعملَ فيها على هذه الأوجهِ المختلفةِ عملًا يُنبئُ عن الأوجهِ المختلفةِ، فعملَ النّصبَ في الحالِ بعدَ عملِه الأوّلِ في الفاعلِ الرّفعَ وفي المفعولِ به النّصبَ، إلّا أنّه قد أبانَ وجهَ العملِ في الحالِ والمفعولِ بالإعرابِ والرّتبِ، فدلَّ النّصبُ فيهما على أنّهما فضلةٌ في الكلامِ، ودلَّ ترتيبُ المفعولِ على أنّه على معنى المفعولِ به، ودلَّ ترتيبُه للحالِ بعدَ المفعولِ به أو بعدَ الفاعلِ على أنّه للزّيادَةِ في الفائدةِ، وأنّ المفعولَ للزّيادةِ في البيانِ، فكلُّ هذه الأشياءِ تُبيّنُ معناه الّذي صارَ عليه بمرتبتِه وإعرابِه، يوضّحُ ذلك أنّ حملَه على جهةِ التّرتيبِ يوضّحُ المعاني أنّك لو قدّمت وأخّرت في المفعولين اللّذَين يحتملُ كلُّ واحدٍ منهما ما يحتملُه الآخرُ فَسَدَ الكلامُ في قولِك: (أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا). وإذا رتّبتَه صحَّ الكلامُ، وذلك ترتيبُ العاملِ لكلِّ واحدٍ منهما في مرتبتِه أنّ الأوّلَ آخذٌ والثّاني

---

(١) في الأصل: (أي: أولى).

(٢) في الأصل: (حلوله).

مأخوذٌ، فالتّرتيبُ[1] يقومُ مقامَ نفسِ الإعرابِ في هذا، والعاملُ يوجبُ التّرتيبَ كما يوجبُ الإعرابَ، إلّا أنّه قد يجوزُ التّقديمُ والتّأخيرُ على الاتّساعِ إذا لم يقعْ إلباسٌ، فالأصلُ الإعرابُ والتّرتيبُ على ما بيّنّا؛ فلذلك ذَكرَ ترتيبَ الحالِ مِن العاملِ حتّى يوضّحَ المعنى فيها. وإذا قلتَ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا قَائِمًا)، فلو أسقطت المفعولَ فقلتَ: (ضَرَبْتُ قَائِمًا) لم يكنْ حالًا، وصارَ مفعولًا [ظ١٩]، وهو الآن زيادةٌ في البيان، وكان قبل للزّيادةِ في الفائدةِ. فتدبّرْ هذه المعاني لِتُجرِيَ الإعرابَ عليها، فإنّه لا يستقيمُ شيءٌ مِن الإعرابِ حتّى يُفهَمَ المعنى.

والفرقُ بين الحالِ والتّمييزِ أنّ الحالَ زيادةٌ في الفائدةِ، ويكونُ ممّا يصلحُ أنْ يكونَ صفةً للنّكرةِ، وليسَ كذلك التّمييزُ؛ لأنّه إنّما يُميَّزُ باسمِ الجنسِ، فالحالُ صفةٌ، والتّمييزُ اسمُ جنسٍ على ما بيّنّا؛ ولذلك قلتَ: (عِشْرُونَ دِرْهَمًا) فأتيتَ باسْم جنسٍ، وتقولُ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ رَاكِبًا) فتأتي بصفةٍ تكونُ حالًا، فهذا هو الأصلُ في كلِّ واحدٍ منهما.

ولا يعملُ في الحالِ إلّا فعلٌ أو معنى فعلٍ؛ لأنّها ما دلَّ على انقلابِ الشّيءِ عمّا كانَ في وقتِ فعلٍ مِن الأفعالِ، فهذا مِن حقيقتِها، فإنْ خرجت عنه بطلَ معنى الحالِ فيها. وقد يمكنُ أنْ تخرجَ إلى معنى الخبرِ، وإلى معنى المفعولِ، فلا تكونُ حالًا؛ إذ مِن حقيقتِها أنْ تَنعقِدَ بفعلٍ في وقتِ كونِ المذكورِ عليها.

والتّمييزُ لا يكونُ إلّا نكرةً؛ لأنّه واحدٌ في [موضعِ][2] جميعٍ، كقولِك: (عِشْرونَ دِرْهمًا) في موضعِ: عشرين مِن الدّراهمِ، وعلى هذا قياسُ التّمييزِ في كلِّ موضعٍ يقعُ فيه، وإذا كانَ واحدٌ في موضعِ جميعٍ فقد وقعَ فيه اشتراكٌ، وصارَ على معنى النّكرةِ.

* * *
* *
*

(١) في الأصل: (في الترتيب)، وكذا يقتضي السياق.
(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

بَابُ (كَانَ)(*)

الغرضُ فيه أنْ يُبيّنَ ما يجوزُ في (كانَ) وأخواتِها مِن الإعمالِ والتّصرّفِ ممّا لا يجوزُ.

مَسائلُ هذا البَابِ

ما أخواتُ (كانَ)؟ وما ترتيبُها؟ وما عملُ (كانَ) وأخواتِها؟

ولم لا يجوزُ في (كانَ) الاقتصارُ دونَ المفعولِ؟

ولم جازَ فيه أنْ يكونَ الفاعلُ والمفعولُ لشيءٍ واحدٍ؟

ولم صارَ اسمُ (كانَ) فاعلًا مِن غيرِ حدثٍ، وله مفعولٌ مِن غيرِ حدثٍ أيضًا؟

وما حكمُ خبرِ (كانَ) وأخواتِها في التّقديمِ والتّأخيرِ؟ ولم جازَ ذلك إلّا في (ليسَ)؟

وما حكمُ (كانَ) في العملِ في الضّميرِ؟ وهل الأصلُ فيها المتّصلُ أم المنفصلُ؟ ولم ذلك؟ وما معنى (كُنّاهُمْ)، و (إذا لم تَكُنْهُ فمَنْ ذا[1] يَكُونُهُمْ)؟

وما الشّاهدُ في قولِ أبي الأسودِ[2]:

فَإنْ لا يَكُنْها أوْ تَكُنْهُ ....

وما متصرّفُ (كانَ)؟

(*) العنوان في الكتاب ١/ ٤٥: « **هذا باب الفعل الّذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد** ».

(١) في الأصل: (فماذا)، والتصحيح من الكتاب ١/ ٤٦.

(٢) هو ظالم بن عمرو بن ظالم بن بكر بن كنانة، أبو الأسود الدؤلي، قيل: هو أول من وضع النحو، كان من سادات التابعين، ومن أكمل الرجال رأيًا، وأسدهم عقلًا، روى عن عمر وعلي وابن عباس وأبي ذر ﷺ، وعنه ابنه ويحيى بن يعمر، وصحب علي بن أبي طالب، وشهد معه صفين، وولي قضاء البصرة، وهو معدود في التابعين، والفقهاء، والمحدثين، والشعراء، والأشراف، والفرسان، وغير ذلك. مات سنة تسع وستين للهجرة. انظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ٢٢، وسير أعلام النبلاء ٤/ ٨٥.

وهل يجوزُ في أخواتها ما جازَ فيها مِن الاكتفاءِ بالاسمِ؟ ولم جازَ ذلك إلّا في (ليسَ)؟

وما الشّاهدُ في قولِ مَقّاسِ العائذِيِّ[١]:

فِدًى لِبَنِي ذُهْلِ بنِ شَيْبَانَ نَاقَتِي ... إذا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبَ أَشْهَبُ

وقولِ عمرو بنِ شأسٍ[٢]:

بَنِي أَسَدٍ هَلْ تَعْلَمُونَ بَلاءَنا ... إذا كَانَ يَوْمًا ذا كَوَاكِبَ أَشْنَعا

ولِمَ حُمِلَ (أَشْنَعا) على الحالِ في قولِ مَنْ رفعَ فقالَ: (يومٌ ذو كواكبَ)؟

وما حكمُ (كانَ) إذا اجتمعَ فيها اسمان: معرفةٌ ونكرةٌ؟ ولم كانت المعرفةُ أحقَّ باسمِ (كانَ)؟

وما معنى قولِه[٣]: « وليسَ هذا بالّذي يَنزِلُ به المخاطبُ منزلتَك في المعرفةِ »؟ وما معنى[٤]: « فكرهوا أن يقربوا بابَ لَبْسٍ »؟ وأيُّ لَبْسٍ في النّكرةِ؟

ولِمَ صارَ الاستفهامُ بمنزلةِ الخبرِ في: (أَسَفِيهًا كَانَ زَيْدٌ أَمْ حَكِيمًا؟)؟

وما قسمةُ الاسمِ والخبرِ[٥] في المعرفةِ والنّكرةِ؟ وما حكمُ ذلك وعلّتُه؟

وما الشّاهدُ في قولِ خِداشٍ[٦]:

فَإِنَّكَ لا تُبالِي بَعْدَ حَوْلٍ ... .؟

---

(١) هو مسهر بن النعمان بن عمرو بن ربيعة بن تيم بن الحارث العائذي أبو جلدة. شاعر، من بني خزيمة ابن لؤي، من قريش، عرف بمقّاس (بتشديد القاف) لقول رجل فيه: يمقس الشعر كيف شاء، أي: يقوله. انظر ترجمته في الإصابة ٦/ ٢٩٦، والإكمال ٣/ ١٨٢.

(٢) عمرو بن شأس الأسدي، يكنى أبا عرار، شاعر مقدّم، أسلم في صدر الإسلام، وشهد وقعة القادسية، وهو من صحابة الرسول ﷺ، وروى الحديث عنه، وهو أسلمي خزاعي. انظر ترجمته في الإصابة ٤/ ٥٣٣، والأعلام ٥/ ٧٩.

(٣، ٤) سيبويه ١/ ٤٨.

(٥) في الأصل: (الاسم الخبر).

(٦) هو خداش بن زهير بن ربيعة، وهو من شعراء قيس المجيدين في الجاهليّة. شهد حنينًا مع المشركين وله في ذلك شعر، وأسلم خداشٌ بعد ذلك بزمان، وقيل: هو جاهلي. انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٢/ ٦٣١، وخزانة الأدب ٧/ ١٩٦، والأعلام ٢/ ٣٠٢.

وما الخلافُ فيهِ؟

وما [الشّاهِدُ في][1] قولِ حسّانَ[2]:

كَـأَنَّ سُـلافَـةً ....

وقولِ ابنِ الأسلتِ[3]:

أَلا مَـنْ مُـبْـلِـغٌ حَـسّـانَ عَـنّـي   ....

وقولِ الفرزدقِ:

أَسَكْـرانُ كـانَ ابـنَ المَـرَاغَـةِ ...   .

وما وجهُ إنشادِ بعضِهم: (أَسَكْرانَ كانَ ابنُ) مع رفعِه (أم متساكـرُ)؟

وما حكمُ (مَنْ كانَ أَخَاكَ)؟ ولم جازَ فيه وجهان؟ وكذلك: (أيُّـهُم كانَ أَخاكَ)؟

وما حكمُ (ما كانَ أَخاكَ إلّا زَيْدٌ)؟ وفي التّنزيلِ [و٢٠]: ﴿ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ ﴾ [الجاثية: ٢٥]، ﴿ وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓا۟ ﴾ [الأعراف: ٨٢]؟

وما الشّاهدُ في قولِه:

وَقَـدْ عَـلِـمَ الأَقْـوَامُ ....؟

الجَوابُ

أخـواتُ (كانَ) معـها عشـرٌ: (كـانَ)، و (أصبـحَ)، و (أمسـى)، و (ظـلَّ)،

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) حسان بن ثابت الأنصاري ﵁، من بني النجار، يكنى بأبي الوليد، ولد في يثرب، واتصل بالغساسنة وقدحهم، شاعر مخضرم، أسلم وناصر الإسلام بسيفه ولسانه، شاعر الرسول ﷺ، عاش ستين سنة في الجاهلية، وستين في الإسلام، توفي في المدينة في خلافة معاوية. انظر ترجمته في أسد الغابة ٢/ ٧، والأغاني ٤/ ١٤١، والاستيعاب ١/ ٢٥١، والأعلام ٢/ ١٧٥.

(٣) هو أبو قيس بن الأسلت، اسمه صيفيّ، وقيل: الحارث، وقيل: عبد اللّه، وقيل: صرمة، وقيل غير ذلك. وهو شاعر من شعراء الجاهلية، وكانت الأوس قد أسندت إليه حربها وجعلته رئيسًا عليها، واختلف في إسلامه. قيل: كان أبو قيس يحض قومه على الإسلام وذلك بعد أن اجتمع بالنبي ﷺ وسمع كلامه. انظر ترجمته في الأغاني ١٧/ ١٢١، والخزانة ٣/ ٣٧٩، والإصابة ٧/ ٣٣٤.

و (أضحى)، و (ما دامَ)، و (ما زالَ)، و (صارَ)، و (باتَ)، و (ليسَ)، وهذا ترتيبُها، تُقَدَّمُ فيه (كانَ)؛ لأنّها أمُّ الأفعالِ، ويُؤاخى بين (أصبحَ) و (أمسى)؛ لأنّهما ظرفان، وبين (ظلَّ) و (أضحى)؛ لاتّفاقِهما في المعنى، و (ما دامَ) و (ما زالَ)؛ لانعقادِهما بـ (ما)، و (صارَ) و (باتَ) لاعتلالِ عينِ الفعلِ فيهما، وتُفْرَدُ (ليسَ)؛ لأنّها لا تتصرّفُ. وعملُ (كانَ) وأخواتِها رفعُ الاسمِ ونصبُ الخبرِ.

ولا يجوزُ في (كانَ) الاقتصارُ على الفاعلِ دونَ المفعولِ؛ لأنّ معناها في الجملةِ، كما أنَّ معنى الظَّنِّ وأخواتِه في الجملةِ.

وجازَ أنْ يكونَ الفاعلُ هو المفعولَ؛ لأنّها ليست بفعلٍ حقيقيٍّ، وإنّما تدخلُ على الجملةِ لتعلّقِها بمعناها، كقولِك: (كَانَ زَيْدٌ أَخَاكَ)، فالمعنى: زيدٌ أخوك فيما مضى.

ويجوزُ في خبرِ (كانَ) أنْ يتقدّمَ على اسمِها، وعليها؛ لأنّها تتصرّفُ في نفسِها[1]، فيقتضي ذلك تصرُّفَها في عملِها، ولا يجوزُ في (ليسَ) أَنْ يتقدّمَ خبرُها عليها؛ لأنّها لا تتصرّفُ في نفسِها.

ويجوزُ أَنْ يتّصلَ بها الضّميرُ كما يتّصلُ بالفعلِ الحقيقيِّ، فتقولُ: (كُنّاهُم)، و (مَنْ ذا[2] يَكُونُهُم؟) بمنزلَةِ (ضَرَبْنَاهُم) و (مَنْ ذا يَضْرِبُهُم؟)، ويجوزُ[3] أنْ يتّصلَ بها المنفصلُ، كقولِك: (كُنّا إِيّاهُم)، وهو الأصلُ عندَ ابنِ السّرّاجِ[4]؛ لأنّها فعلٌ غيرُ حقيقيٍّ، فجرت في مجرى المصدرِ إذا قلتَ: (عَجِبْتُ مِن ضَرْبِي إِيّاكَ)، ويجوزُ: (مِنْ ضَرْبِيكَ). وقد جعلَها سيبويه في المتّصلِ بمنزلةِ الفعلِ الحقيقيِّ[5]، وأنشدَ لأبي الأسودِ الدّؤليّ:

٤٢ فَإِنْ لا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنّهُ ... أَخُوهَا غَذَتهُ أُمُّهُ بِلِبَانِها[6]

---

(١) في الأصل: (اسمها).

(٢) في الأصل: (وماذا)، والتصحيح من الكتاب ١/ ٤٦.

(٣) في الأصل: (ومن يجوز).

(٤) الأصول ١/ ٩١.

(٥) سيبويه ١/ ٤٦.

(٦) البيت من الطّويل، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ١٦٢، وانظر سيبويه ١/ ٤٦، وأدب =

وقالَ في المنفصلِ:

٤٢ لَـيْـتَ هـذا اللّـيْـلَ شَـهْـرٌ لا نَـرَى فـيـهِ عَـرِيـبَـا
لَـيْـسَ إِيّـايَ وإِيّـا كَ ولا نَـخْـشـى رَقِـيـبَـا[١]

وجازَ أنْ يكونَ لـ (كانَ) فاعلٌ ومفعولٌ مِن غيرِ حدثٍ؛ لأنّها مشبّهةٌ بالفعلِ الحقيقيِّ مِن جهةِ التّصرّفِ على (كانَ) و (يكونُ) و (سيكونُ).

ومعنى: (إذا لم نَكُنْهُم فمَنْ ذا يَكُونُهُم؟) أنّه ذُكِرَ قومٌ بأنّهم كرماءُ أو حلماءُ، وما أشبهَ ذلك، فقالَ القائلُ: (إذا لم نَكُنْهُم فمَنْ ذا يكونُهُم؟).

ويجوزُ في (كانَ) وأخواتِها إلّا (ليس) الاكتفاءُ بالاسمِ، فتكونُ (كانَ) على معنى (وقعَ)، و (أصبحَ) و (أمسى) بمنزلةِ (استيقظَ) و (نامَ)، و (ما دامَ) بمنزلَةِ (ما ثبتَ)، و (ما زالَ) بمنزلةِ (ثبتَ) و (دامَ)، ولا يجوزُ مثلُ ذلك في (ليسَ)؛ لأنّها أشبهت (ما)، فلم تتصرّفْ في هذا كما لم تتصرّفْ في نفسِها، ولا عملِها.

ومُتَصَرَّفُ (كانَ) على أربعةِ أوجهٍ: ناقصةٌ، وتامّةٌ، ومضمرٌ فيها المجهولُ[٢]، وزائدةٌ[٣]، نحوُ: ﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾ [مريم: ٢٩]، والمضمرُ فيها قولُ العربِ: (كانَ أنت خيرٌ منه)، وقالَ مَقّاسُ العائِذِيّ:

= الكاتب ٣١٥، وإصلاح المنطق ٢٩٧، والأصول ١/ ٩١، والزّاهر ١/ ٣٣٦، والحجة للفارسي ٢/ ٣١٥، وشرح الرضي ٢/ ٤٤٣، وخزانة الأدب ٥/ ٣٢٠. وهو بلا نسبة في المقتضب ٣/ ٩٨، والمخصص ١/ ٥١، ٤/ ١٤٩، والإنصاف ٢/ ٨٢٣.

(١) البيتان من مجزوء الرمل، وهما لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٨٢، وهما منسوبان لعمر بن أبي ربيعة، والعرجي، انظر الخزانة ٥/ ٣١٦. وهما بلا نسبة في سيبويه ٢/ ٣٥٨، والمقتضب ٣/ ٩٨، والأصول ٢/ ١١٨، ٢٨٩، والمنصف ٣/ ٦٢، والنكت للأعلم ١/ ٦٥٦، وابن يعيش ٣/ ٧٥ - ٧٦، ١٠٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤٠٦، وشرح الرضي ٢/ ٤٤٣. وهو في الديوان برواية: (غريبا) بالغين المعجمة.

(٢) هذا مصطلح الكوفيين، وهو ضمير الشأن والقصة عند البصريين. انظر الخلاف في الاصطلاح بين الفريقين في الخصائص ٢/ ٣٩٧، وابن يعيش ٣/ ١١٤، وتوجيه اللمع ١٤٠، وشرح الرضي ٢/ ٤٦٦، والمساعد ١/ ١١٤، والارتشاف ٢/ ٩٤٧.

(٣) في الأصل: (وزائد).

٤٤ فِدًى لِبَنِي ذُهْلِ بنِ شَيْبَانَ نَاقَتِي إذا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبَ أَشْهَبُ[١]

فهذا بمعنى (إذا وقعَ يومٌ)، وقال عمرو[٢] بنُ شأسٍ:

٤٥ بَنِي أَسَدٍ هَلْ تَعْلَمُونَ بَلاءَنا إذا كَانَ يَوْمًا ذا كَوَاكِبَ أَشْنَعا[٣]

[ظ٢٠] كأنّه قالَ: إذا كانَ اليومُ يومًا، فهذه الّتي لها اسمٌ وخبرٌ. وقد أنشدَ بعضُ العربِ[٤]:

.... إذا كانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبَ أَشْنَعا

على: إذا وقعَ يومٌ ذو كواكبَ، ونصبَ (أشنعًا) على الحالِ، فهذا وجهُ الكلامِ إذا رُفِعَ (يومٌ)؛ لأنّه يحسنُ الوقوفُ على: إذا كانَ يومٌ ذو كواكبَ، فصارَ (أشنعا) فضلةً في الكلامِ؛ ولهذا حَمَلَه على الحالِ.

وحكمُ (كانَ) إذا اجتمعَ فيها اسمان معرفةٌ ونكرةٌ أنْ يكونَ الاسمُ المعرفةَ، والنّكرةُ الخبرَ؛ لأنّ فيها الفائدةَ، ولا يصلحُ في المعرفةِ؛ لأنّه لا يكونُ فيها الفائدةُ.

ومعنى قولِه: « وليسَ هذا بالّذي يَنْزِلُ به المُخاطَبُ منزلتَك في المعرفةِ »، أي: إذا ذكرت النّكرةَ فقلتُ: (كانَ رَجُلٌ حَلِيمًا) فأنت، وإن كنتَ تعرفُه بعينِه، فإنّ المخاطَبَ لا يعرفُه، كما يكونُ إذا نكّرتَ (زيدًا) وما أشبهَه فلا يصلحُ أن

---

(١) البيت من الطويل، وهو لمقاس العائذي في سيبويه ١/ ٤٧، وشرح السيرافي ١/ ٣٠٢، وابن السيرافي ١/ ١٧١. وبلا نسبة في جمل الخليل ١٤٩، ومعاني الأخفش ٢٥١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٢٥٩، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٤٢، والحجة للفارسي ٢/ ٤٣٩، ٤٤١، وعلل النحو ٢٥٠، والمحكم ٤/ ١٩٢، وأسرار العربية ١٣٢، وجاء في الأصل: (كان يومًا) والتصحيح من الجواب، وجاء البيت في بعض المصادر برواية: (كان يومًا ذا كواكب أشهبا)، ورواية: (يوم ذو كواكب أشنعا).

(٢) في الأصل: (عمر).

(٣) البيت من الطويل، وهو لعمرو بن شأس في سيبويه ١/ ٤٧، وشرح السيرافي ١/ ٣٠٢، وابن السيرافي ١/ ٤٧، وخزانة الأدب ٨/ ٥٢٣. وهو لعنترة في جمل الخليل ١٤٩. وجاء بلا نسبة في معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٢٥٩، والحجة للفارسي ١/ ١٤٨، والمحكم ١٠/ ٢٧. وجاء في بعض المصادر: (كان يوم ذو كواكب أشهب) وهو ما في البيت السابق، وبرواية: (إذا كان يوم ذو كواكب مظلم).

(٤) انظر هذه الرواية في سيبويه ١/ ٤٧، وشرح السيرافي ١/ ٣٠٣.

تخبرَه عن مَنْ هو منكورٌ عندَه.

ومعنى قولِه: « فكرهوا أن يَقرَبوا بابَ لَبْسٍ » يعني: في النّكرةِ؛ لاحتمالِها وجهين: أن تكونَ خبرًا ومُخْبرًا عنها، وليسَ كذلك المعرفةُ؛ لأنّها لا تحتملُ أنْ تكونَ فيها الفائدةُ، وإنّما هي للبيانِ.

والاستفهامُ في هذا بمنزلةِ الخبرِ إذا قلتَ: (أَسَفِيهًا كَان زَيْدٌ أمْ حَلِيمًا؟)؛ لأنّه يُحْتاجُ إلى أنْ تُبيِّنَ مَنْ تستفهمُ عنه بعينِه، كما يُحْتاجُ إلى أنْ تُبيِّنَ مَنْ تُخبرُ عنه بعينِه؛ ولأنّ حرفَ الاستفهامِ إنّما يدخلُ على الخبرِ فينقلُه إلى الاستخبارِ، فقد وجبَ له مِن الحكمِ في هذا ما يجبُ للخبرِ.

وقسمةُ الاسمِ والخبرِ في (كانَ) على أربعةِ أوجهٍ: أنْ يكونا معرفتين، أو نكرتين، أو يكونَ الأوّلُ معرفةً والثّاني نكرةً، أو يكونَ الأوّلُ نكرةً والثّاني معرفةً، وحقُّه أنْ يكونَ الاسمُ المعرفةَ والخبرُ النّكرةَ؛ لأنّه الأصلُ فيما يقعُ به الفائدةُ. فإذا كانا معرفتين فأنت بالخيارِ، أيُّهما شئتَ جعلتَه الاسمَ، وجعلتَ الآخرَ الخبرَ، إلّا أن تعرضَ علّةٌ، وكذلك سبيلُ النّكرتين في النّفيِ، كقولِك: (ما كانَ إنْسَانٌ مِثْلَكَ)[1]، و (ما كانَ مثلُكَ إنْسَانًا)[2].

فأمّا جعلُ الاسمِ نكرةً والخبرِ معرفةً فهو قلبُ ما ينبغي أنْ يكونَ عليه الكلامُ، وقد جاءَ في الشّعرِ، كقولِ حسّانَ:

٤٦ كَأَنَّ سُلافَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ ... يَكُونُ مِزَاجَها عَسَلٌ ومَاءُ[3]

---

(١) في الأصل: (ملل)، وهو تحريف، وكذا مثال سيبويه في ١/ ٥٤.

(٢) قال في الكتاب ١/ ٥٤: « هذا باب تخبر فيه عن النّكرة بنكرة، وذلك قولك: ما كان أحدٌ مثلك، وما كان أحدٌ خيرًا منك، وما كان أحدٌ مجترئًا عليك. وإنّما حسن الإخبار ههنا عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيءٌ أو فوقه، ولأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا ».

(٣) البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ١/ ١٧، وانظر سيبويه ١/ ٤٩، وفيه: (كأنّ سبيئة)، ومعاني الفراء ٣/ ٢١٥، والمقتضب ٤/ ٩٢، والأصول ١/ ٨٣، وشرح السيرافي ١/ ٣٠٥، والجمل ٤٦، والمحتسب ١/ ٢٧٩، وابن السيرافي ١/ ٥٠، والتبصرة والتذكرة ١/ ١٨٦، وابن يعيش ٧/ ٩٣، وشرح التّسهيل لابن مالك ١/ ٣٥٦، والمحصول ١/ ٤١٢، وشرح الرضي ٤/ ١٩٣، ٢٠٧. وهو بلا نسبة في إعراب القرآن للنحاس ٢/ ١٨٧، والنكت ١/ ١٨٦، وجاء في بعض المصادر برواية: (كأن =

فأمّا قولُ الشّاعرِ:

٤٧ فَإِنّكَ لا تُبَالي بَعْدَ حَوْلٍ أَظَبْيٌ كَانَ أُمَّك أمْ حِمَارُ[١]

فسيبويه يحملُه على أنّه جعلَ الاسمَ النّكرةَ والخبرَ المعرفةَ[٢]، وكذلك [قولُ أبي][٣] قيسِ بنِ الأسلتِ:

٤٨ ألا مَنْ مُبْلِغٌ حَسّانَ عَنّي أَسِحْرٌ كَانَ طِبَّك أَمْ جُنُونُ[٤]

وأبو العبّاسِ يخالفُه في هذا، ويقولُ[٥]: إنْ كانَ فيها ضميرُ معرفةٍ، واسمُها وخبرُها معرفةٌ أيضًا، فهو مِن بابِ ما اسمُ (كانَ) فيه وخبرُها، كلاهما معرفةٌ. والّذي عندي أنّ هذا لا يقدحُ في مذهبِ سيبويه؛ لأنّ (كانَ) مضمرةٌ قد رُفِعَ فيها النّكرةُ المذكور بعدَ ألفِ الاستفهامِ، ونُصِبَ المعرفةُ بتقديرِ: أكانَ ظبيٌ أمَّك، ثمّ فُسّرَ ذلك بـ (كانَ) المذكورةِ، فقد صحَّ شاهدُه على ما ذهبَ إليه؛ إذ كانَ هذا التّقديرُ لا بدَّ للجميعِ أنْ يرجعا إليه.

وقولُ الفرزدقِ:

٤٩ أَسَكْرَانُ كَانَ ابنَ المَرَاغَةِ إِذْ هَجَا تَمِيمًا بِجَوفِ الشّامِ أَمْ مُتَسَاكِرُ[٦]

= جنيّة)، و (كأن خبيئة). وبيت رأس: موضع في شمال الأردن.

(١) البيت من الوافر، وهو لخداش بن زهير في سيبويه ١/ ٤٨، والمقتضب ٤/ ٩٤، وشرح السيرافي ١/ ٣٠٥، وشرح شواهد المغني ٩١٨. وهو لجرير في المسائل المنثورة ٢٢٢. ولثروان بن فزارة في ابن السيرافي ١/ ١٥٦، وفرحة الأديب ٥٣، وخزانة الأدب ٩/ ٢٩٦. وجاء بلا نسبة في جمل الخليل ١٤٦، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ١٨٦، وضرورة الشعر للقزاز ١٦٨، وشرح الرضي ٣/ ٢٣٥، ٤/ ٢٠٨، ٤١١، ومغني اللبيب ٥٩٠.

(٢) سيبويه ١/ ٤٨.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٤) البيت من الوافر، وهو لأبي قيس بن الأسلت في سيبويه ١/ ٤٩، وشرح السيرافي ١/ ٣٠٥، والمحكم ٩/ ١٣٥. وهو بلا نسبة في جمل الخليل ١٤٧، وضرورة الشعر للقزاز ١٦٩، وشرح الرضي ٤/ ٢٠٨، ولأمية بن خلف بيت آخر، صدره كصدر هذا البيت، وهو:

ألا من مبلغٌ حسّان عنّي مغلغلةً تدبّ إلى عكاظ

(٥) انظر هذا الرأي في ابن يعيش ٧/ ٩٥، وشرح الرضي ٤/ ٢٠٨، والتذييل ٤/ ١٩٣. وانظر الرأي في شرح السيرافي ١/ ٣٠٥ دون نسبة.

(٦) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٤٨١، وانظر جمل الخليل ١٢١، وسيبويه ١/ ٤٩، والمقتضب ٤/ ٩٣، وشرح السيرافي ١/ ٣٠٥، والمسائل المنثورة ٢٢٢، والخزانة ٩/ ٢٩٠. وهو بلا =

فهو على قياسِ ما ذكرنا، وأكثرُهم ينشدُ:

أَسَكْـرَانَ كَانَ ابنَ المَـرَاغَـةِ ....

على ما هو وجهُ الكلامِ، ويُرفَعُ [و٢١] (أَمْ متساكرُ) على قطعٍ وابتداءٍ[1]، كأنّه قال: أم هو متساكرُ؟

وتقولُ: (مَنْ كانَ أخاك؟)، و (مَنْ كانَ أخوك؟)، فيجوزُ الوجهان؛ لأنّ الاسمين جميعًا معرفتان. وكذلك: (أيُّـهُم كانَ أخاك؟) و (أيَّـهُم كانَ أخُوكَ؟) على هذا القياسِ.

فأمّا (ما كَانَ أَخاكَ إلّا زَيْدٌ) فالوجهُ فيه رفعُ زيـدٍ؛ لأنّ ما بعـدَ (إلّا) إيجـابٌ، فالإيجابُ أحقُّ بالاسم، وما قبلها نفيٌ، والنّفـيُ أحقُّ بالخبـرِ. وعلى هذا جـاءَ: ﴿ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ ﴾ [الجاثية: ٢٥]، ﴿ وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ ﴾ [الأعراف: ٨٢]، ويوضّحُ ذلك قولُه: (ما زَيدٌ قَائمٌ)، فإنّما النّفيُ نفيُ الخبرِ، وهو القيامُ، ولم يقعْ على زيـدٍ نفيٌ، فإنّما النّفيُ في الخبرِ دونَ الاسمِ. وقالَ الشّاعرُ:

٥٠ وقَـدْ عَلِـمَ الأَقْـوَامُ مَـا كَانَ دَاءَهَا بِثَهْلانَ إلّا الخِزْيُ مِمَّنْ يَقُودُها[2]

فجاءَ على ما هو وجهُ الكلامِ، وما نظيرُه في القرآنِ.

* * *

مسائِلُ مِنْ هذا البَابِ أَيْضًا

ما معنى المثلِ في قولِهم: (ما جَاءَتْ حَاجَتَـكَ)[3]؟ ومِنْ أين خرجت (جَاءَتْ)

= نسبة في إعراب القرآن للنحاس ٢/ ١٨٦، والخصائص ٢/ ٣٧٥، وشرح الرضي ٤/ ٢٠٨.

(١) انظر هذه الرواية في سيبويه ١/ ٤٩، وشرح السيرافي ١/ ٣٠٧.

(٢) البيت من الطويل، وهو لمغلس بن لقيط الأسدي في ابن السيرافي ١/ ١٨٥. وبلا نسبة في جمل الخليل ١٥٢، وسيبويه ١/ ٥٠، وشرح السيرافي ١/ ٣٠٨، والمحتسب ٢/ ١١٦، وابن يعيش ٧/ ٩٦، والتذييل ٤/ ١٨٨.

(٣) هذا قول نقله يونس عـن رؤبـة بالرفـع. انظر سيبويـه ١/ ٥١، ومنهم من عـده مثلًا. انظـر البديع لابن الجـزري ١/ ٤٧٨، والارتشاف ٣/ ١١٦٥. وهو قول الخـوارج لابن عباس. انظـر شرح الرضي =

إلى معنى (صَارَتْ)؟ ولم جازَ تأنيثُ (ما) وهو مذكّرٌ، كما أنّ (مَنْ) مذكّـرٌ؟ وما معنى المثلِ في قولِه؟ ومِنْ أين أشبهَ (مَنْ كانَ أخاكَ)، وأَشْبَهَ أيضًا (مَنْ كَانَتْ أُمَّكَ)؟

وما نظيرُه مِن قولِهم: (عَسَى الغُوَيْـرُ أَبْـؤُسًا)[1]؟ ولم جازَ هذا في (عَسَى)؟ وما الأصلُ فيه؟ ولم جازَ: (الغُوَيْـرُ أَبْـؤُسًا) ولم يجزْ: (عَسَيْتَ أَخَانا)؟

وما نظيـرُه مِن: (لَـدُنْ غُدْوَةً)؟ ولم جازَ: (غُدْوَةً) بالنّصب؟ ولم جازَ بالتّنوينِ في (لَدُنْ) خاصّةً؟

ولم جـازَ: (ما جَـاءَتْ حَاجَتُـكَ) بالرّفـعِ والنّصبِ؟ ولم يجـزْ: (ما جَاءَ حَاجَتُـكَ) بالتّـذكيـرِ والتّـأنيثِ كما يجـوزُ: (مَنْ كَانَ أُمَّكَ) و (مَنْ كَانَتْ أُمَّكَ)؟ وما نظيرُه مِن: (لَعَمْرَ اللَّـهِ)[2] في اليمينِ بالفتحِ دون الضّمِّ؟

وما الشّاهدُ على: (ما جَاءَتْ حَاجَتَـكَ) مِن: ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ ﴾ [الأنعام: ٢٣]، و: (تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ) [يوسف: ١٠][3]؟

ولم جازَ: (ذَهَبَتْ بَعضُ أَصَابِـعِه)، ولم يجزْ: (ذَهَبَتْ عَبْـدُ أُمِّـهِ)؟

وما الشّاهدُ في قولِ الأعشى:

وتَـشْـرَقُ بالـقَـوْلِ ....

وقولِ جريرٍ[4]:

= ٤/ ١٨٧، وقواعد المطارحة لابن إياز ٦٤، والتذييل ٤/ ١٦٣.

(١) انظر المثل في جمهرة الأمثال ٢/ ٥٠، وفصل المقال ١/ ٤٢٤، ومجمع الأمثال ٢/ ١٧.

(٢) في الأصل: (لعمرو اللّـه).

(٣) قوله تعالى: (تلتقطه) بالتاء رواية سُلَيْم عن حمزة في جامع البيان في القراءات السبع ٣/ ١٢١٦، وذكر أنها قراءة الحسن البصري ومجاهد وقتادة وأبي رجاء تلتقطه بالتاء، وليست من السبعة. انظر إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٦٠، ومختصر ابن خالويه ٦٧، والمحرر الوجيز ٣/ ٢٣٥، وتفسير البحر المحيط ٥/ ٢٨٥. وجاء في الأصل: (يلتقطه) بالياء، والشاهد في قراءة التاء.

(٤) هو جرير بن عطيةَ بن الخَطَفَى التميمي، الشاعر الأمويّ المشهور، من أصحاب النقائض، ويعدّ أشعر من الفرزدق عند الكثيرين، توفي سنة عشر ومئة. (انظر ترجمته في طبقات فحول الشعراء ٢/ ٢٩٧، ووفيات الأعيان ١/ ٣٢١).

إذا بَعْضُ السِّنِينَ ....

وقولِه أَيْضًا:

لمّا أَتَى خَبَرُ الزُّبَيْرِ ....

وقولِ ذي الرّمّةِ[1]:

مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزّتْ ....

وقولِ العجّاجِ:

طُولُ اللَّيَالي ....

وهلْ يجوزُ: (اجْتَمَعَت أَهْلُ اليَمَامَةِ)؟ ولم جازَ؟

وما نظيرُه مِن: (يا طَلْحَةَ أَقْبِلْ)، و:

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ ....

ولم جازَ: (اجْتَمَعَتْ أَهْلُ اليَمَامَةِ) ولم يجزْ: (ضَرَبَتْ عَبْدُ أُمِّكَ)؟

الجَوابُ

معنى المثلِ في قولِهم: (مَا جَاءَتْ حَاجَتَكَ): ما صارتْ حاجتَك، وذلك أنّه يسألُه: إلى أيِّ شيءٍ آلَ أمرُها مِن إنجاحٍ أو إكداءٍ، فقالَ: (جاءت حاجتَك) على هذا المعنى. وإنّما خرجت (جاءت) إلى معنى (صارت)؛ لأنّهما يجتمعان في معنى الانتهاءِ إذا قلتُ: (صِرتُ إلى المكانِ) و (جِئْتُ إلى المكانِ)، وتنفصلُ (صَارَتْ)؛ لأنّ فيها معنى الانقلابِ، كقولِك: (صَارَ الطِّينُ خَزَفًا)، و (صَارَ الماءُ بَارِدًا بعدَ حَرَارَتِه)، وليسَ في (جاءت) هذا المعنى. وإنّما صحّ هذا التّقديرُ لمّا كانَ بين المخاطبِ والمتكلّمِ مِن حديثِ الحاجةِ والمفاوضةِ فيما يدورُ فيها، فلمّا عادَ لذكرِ السّؤالِ فيها اقتضى ذلك الإيجازَ. واستعمالَ طريقِ الاستعارةِ لِيخرُجَ الكلامُ إلى

---

(١) هو غيلان بن عقبة، يكنى أبا الحارث، وذو الرّمة لقبه، وهو صاحب ميّة، وله مدائح ببلال بن أبي بردة، وقال أبو عمرو: فتح الشعر بامرئ القيس وختم بذي الرّمّة. وتوفي في أصبهان عن أربعين سنة، وذلك سنة مئة وسبع عشرة. (انظر ترجمته في الأغاني ١٧/ ٥، وتاريخ الإسلام ٧/ ٣٥٧).

حدِّ البلاغةِ عندَ الأحوالِ الّتي تقتضي مفهومَ الكلامِ.

وجازَ تأنيثُ (ما)، وهو اسمٌ مذكّرٌ، كما أنّ (مَنْ) اسمٌ مذكّرٌ؛ لأنّه مبهمٌ، وقعَ بإبهامِه على مؤنّثٍ، وبإبهامِها يتطرّقُ عليه الحملُ على التّأويلِ، وكذلك وقوعُه على مؤنّثٍ، ولو كانَ مِن الأسماءِ المبيّنةِ لم يجزْ ذلك فيها؛ لأنّ المبهمَ يحتملُ التّأويلَ بإبهامِه، ولا يحتملُ الواضحَ؛ لِظهورِ المعنى فيه.

ومعنى المثلِ فيه أنّه يقالُ لكلِّ طالبِ أمرٍ يجوزُ أنْ يبلغَه وألّا يبلغَه، [ظ٢١] وإنْ لم يكنْ قد سألَ غيرَه حاجةً، فيقال: (ما جَاءَتْ حَاجَتَكَ)، أي: إنّك في الطّلبِ لهذا الأمرِ بمنزلةِ مَنْ طلبَ حاجةً مِن غيرِه.

وقولُهم: (ما جَاءَتْ حَاجَتَكَ؟) يشبهُ (مَنْ كَانَ أَخاكَ؟) في حملِ اسمِ (كَانَ) على ضميرِ (مَنْ)، ويشبهُ (مَنْ كَانَتْ أُمَّك؟) مِن وجهين: أحدُهما هذا الّذي ذكرنا، والآخرُ تأنيثُ (مَنْ) بالحملِ على التّأويلِ.

ونظيرُه قولُهم: (عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا) في أنّه مثلٌ، وأنّه مغيّرٌ عن أصلِه المطّردِ فيه، وأصلُه: عسى الغويرُ أنْ يكونَ فيه البأسُ، وإنّما جازَ لِيكونَ رمزًا للمخاطبِ، يفهمُه دونَ غيرِه عندَ الحاجةِ إلى ذلك، فشُبّهَ بـ (كَانَ الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا)، ولا يجوزُ القياسُ على هذا في: (عَسَيْتَ أَخَانا)؛ لأنّه نادرٌ لعلّةٍ.

ونظيرُه: (لَدُنْ غُدْوَةً)، جازَ تغييرُه لكثرةِ الاستعمالِ مع صحّةِ التّقديرِ، وذلك أنّه يُقالُ: (لَدُ)، و (لَدُنْ)، فتُحذفُ النّونُ تارةً، وتَثْبُتُ تارةً على شرطِ الزّوائدِ، وإن كانت أصليّةً، فجرت مجرى: (عِشْرينَ دِرْهمًا) في وجوبِ النّصبِ لمّا اتّصلَ بها ما يقتضيه، وهو منعقدٌ بمعناها كالانعقادِ في: (عِشْرينَ دِرْهمًا). ووجبَ التّنوينُ؛ لأنّها خرجت مخرجَ التّمييزِ الّذي لا يكونُ إلّا نكرةً. وإنّما كانت تمنعُ الصّرفَ لأنّها معرفةٌ مؤنّثةٌ، فلمّا خرجت إلى النّكرةِ صُرِفَتْ.

ويجوز: (ما جَاءَتْ حَاجَتَكَ) و (حَاجَتُكَ) بالنّصبِ والرّفعِ، ولا يجوزُ: (ما جَاءَ حاجَتُك) بالتّذكيرِ والتّأنيثِ؛ لفرقٍ بينهما، وهو أنّه يحسُنُ ألّا يُعتدَّ بالحركةِ؛ لأنّها النّهايةُ في الصّغرِ، ولا يحسُنُ ألّا يُعتدَّ بحرفٍ مِن حروفِ المعجمِ؛

لأنّه ليسَ له تلك المنزلـةُ مِن الصّغرِ. ويجوزُ: (مَنْ كَانَتْ أُمَّكَ) و (مَنْ كَانَ أُمَّكَ) بالتّـأنيثِ تارةً وبالتّذكيرِ تارةً؛ لأنّه ليسَ فيه مانعٌ من جهةِ المثلِ.

ونظيرُه: (لَـعَمْـرَ اللّـهِ)[1] بالفتـحِ فـي اليميـنِ، ولا يجـوزُ الضّـمُّ، وإن كانَ (العَمْرَ) و (العُمرُ) واحـدًا فـي الأصلِ، إلّا أنّـه لمّا تضمّنَ معنـى القسمِ، وهو خبرٌ، لزمَ طريقةً واحدةً؛ لتضمّنِـه ما ليسَ له في أصلِه.

ونظيرُه قولُه ﷻ: ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ ﴾ [الأنعام: ٢٣]، فهو محمولٌ على التّـأويلِ؛ لأنّ (أنْ قالوا) وقعَ على الفتنةِ. ومثلُ ذلك: (تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ) [يوسف: ١٠]، و (ذَهَبَتْ بَعْضُ أَصَابِـعِه)، ولا يجوز: (ذَهَبَتْ عَبْـدُ أُمِّهِ)؛ لأنّه غيرُها، وليس ملتبسًا بها. ومعنى (ملتبسٌ بها): أنّه يجوزُ أنْ يُذكرَ فيُـفهَمَ به ما يفهمُ بالذّكرِ الآخرِ، كقولِهم: (اجْتَمَعَتْ أَهْلُ اليَمَامَةِ) في أنّه يُـفْهَمُ به ما يُـفْهَمُ بقولِهم: (اجْتَـمَـعَت اليَمَامَـةُ).

وقالَ الأعشى:

٥١ وتَـشْرَقُ بِالقَـوْلِ الذي قَـدْ أَذَعْتَـهُ   كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ مِن الدَّمِ[2]

لأنّ صدرَ القناةِ مِن القناةِ، وقالَ جريرٌ:

٥٢ إِذَا بَـعْـضُ السِّنِـيـنَ تَـعَـرَّقَـتْـنـا   كَـفَى الأَيْـتَـامَ فَقْـدُ أَبِي اليَـتِيمِ[3]

لأنّ بعضَ السِّنينَ مِن السّنينَ، وقالَ جريرٌ أيضًا:

---

(١) في الأصل: (لعمرو اللّه).

(٢) البيت من الطويل، وهو للأعشى ميمون في ديوانه ١٢٣، وانظر سيبويه ١/ ٥٢، ومعاني الفراء ١/ ١٨٩، ٢/ ٣٧، والأصول ٣/ ٤٧٨، وابن السيرافي ١/ ٤١، والمخصص ٥/ ١٨١. وهو بلا نسبة في العين ٥/ ٣٨، ومعاني الأخفش ٤٦٠، والمقتضب ٤/ ١٩٧، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٩٤، وجمهرة اللغة ٢/ ٧٢٣، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٦٠، ٣١٦، ٣/ ٢٨٥، وقواعد المطارحة ٢٠٤.

(٣) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ٢١٩، وانظر سيبويه ١/ ٥٢، ٦٤، والكامل ٢/ ٦٦٦، والأصول ٢/ ٦٥، وابن السيرافي ١/ ٤٣، والنكت للأعلم ١/ ١٨٩، والمقاصد الشافية ٤/ ٤٩، وخزانة الأدب ٤/ ٢٠٢. وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/ ١٩٧، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٢، والمذكّر والمؤنّث للأنباري ٢/ ١٩٩، والمخصص ٥/ ١٧٦، وابن يعيش ٥/ ٩٦، وشرح الرّضي ٢/ ٢١٥. والسنين: القحط، وتعرقتنا: أذهبت أموالنا.

٥٣ لَمّا أَتَى خَبَرُ الـزُّبَيْرِ تَـهَـدَّمَـتْ   سُورُ المَدِينَـةِ والجِبَـالُ الخُشّعُ[١]

لأنّ سورَ المدينةِ مِن المدينةِ.

فأمّا قولُ ذي الرّمّةِ:

٥٤ مَشَيْنَ كَمَا اهْتَـزّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَت   أَعَـالِـيها مَـرُّ الرِّيَـاحِ النَّـوَاسِـمِ[٢]

فجازَ؛ لأنّ مَـرَّ الرّياحِ ملتبسٌ بها؛ إذ يجوزُ: تسفَّهَـتْها الرّياحُ، فـيُـفهَمُ به هذا المعنـى بعينِـه. ومثلُـه قـولُ العجّاجِ:

٥٥ طُولُ اللَّيَالي أَسْرَعَتْ في نَقْضِي[٣]

لأنّه لو قالَ: اللّيالي أسرعَتْ في نقضي، لفُهِمَ به هذا المعنى [و٢٢].

ونظيرُ ذلك في الإقحامِ قولُهم: (يا طَلْحَـةَ أَقْبِـلْ)، فهاءُ التّـأنيثِ الّتي كانت في الاسمِ مقدّرةٌ بعد هذه الهاءِ في الموضعِ الّذي هو خالٍ لها، إلّا أنّها لا تُذكَـرُ معها، وقد صارَتْ هذه الهاء بمنزلةِ الحاءِ في لـزومِ الفتـحِ؛ لِتقديـرِ الهاء بعـدَها، وأنّها قد صارَتْ آخرَ الاسمِ، وهذه الهاءُ هي هاءُ السّكتِ، إلّا أنّها تُـقْحَمُ في الوصلِ فـي النّداءِ خاصّةً؛ لِقـوّةِ الـنّداءِ على التّغييـرِ. ومعنى الإقحامِ ذكـرُها في الموضعِ الّذي ليسَ لها في الأصلِ على طـريـقِ الزّيـادةِ الّتي يُنـوى بها الطّرحُ.

---

(١) البيت من الكامل، وهو لجرير في ديوانه ٩١٣، وانظر سيبويه ١/ ٥٢ وفيه: (تواضعت)، ومجاز القرآن ١/ ١٩٧، والأصول ٣/ ٤٧٧، وجمهرة اللغة ٢/ ٧٢٣، وابن السيرافي ١/ ٤٣، والمخصص ٥/ ١٨٢. وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/ ١٩٧، والخصائص ٢/ ٤١٨، والحجة للفارسي ٥/ ٢١٦، وشرح الرضي ٢/ ٢١٥.

(٢) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ٢٦٦ برواية: (رويدًا كما اهتزت)، وانظر البيت في سيبويه ١/ ٥٢، ٦٥، والأصول ٢/ ٧٢، ٣/ ٤٨٠، وابن السيرافي ١/ ٤٤، والمخصص ٥/ ١٨٢. وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/ ١٩٧، ومعاني القرآن للزجاج ١/ ٣٦٢، ٤/ ٨٣، ١٩٠، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ١٠٩، ٣/ ٢٧٧، والخصائص ٢/ ٤١٧، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٢٠. وجاء في الأصل: (الرياح النوا).

(٣) البيت من الرجز، وهو للعجاج في سيبويه ١/ ٥٣، ومجاز القرآن ١/ ٩٩، والمخصص ٥/ ١٨٢. وهو للأغلب العجلي في ابن السيرافي ١/ ٢٤٢. وقيل: هو لحميد بن ثور. انظر الانتخاب ٢٥. وهو بلا نسبة في جمل الخليل ٢٩٤، والمقتضب ٤/ ١٩٩، والأصول ٣/ ٤٨٠، والخصائص ٢/ ٤١٨، وشرح الرضي ٢/ ٢٥٦، ومغني اللبيب ٦٦٦.

ونظيرُه:

٥٦ يَـا تَـيْـمَ تَـيْـمَ عَـدِيٍّ ....[1]

كـرّرَه للتّوكيـدِ، وحسُنَ ذلك في النّداءِ؛ لِما له مِن قوّةِ التّغييـرِ.

وقد بيّـنّا الفرقَ بين: (اجْتَمَعَتْ أَهْلُ اليَمَامَةِ) و (ضَرَبَتْ عَبْـدُ أُمِّك) بِأَنَّ أَحدَهما[2] ملتبسٌ بالمضافِ إليه مِن جهةِ أنّه يقومُ مقامَه في فهمِ المعنى، وليسَ كذلك الآخرُ.

* * *
* *
*

---

(١) هذا جزء من بيت من البسيط، وتمامه:

يـا تـيـم تـيـم عـدي لا أبـا لـكـم   لا يـلـقـيـنّـكـم فـي سـوءةٍ عـمـر

وهو لجرير في ديوانه ٢١٢، وانظر الكتاب ١/ ٥٣، ٢/ ٢٠٦، ٢٠٧، واللامات ١٠١، والخصائص ١/ ٣٤٥، والنكت ١/ ٥٥٥. وهو بلا نسبة في الأصول ١/ ٣٤٣، والشيرازيات ١/ ٢٧٦، والمسائل المنثورة ٩٥، وعلل النحو ٣٤٨، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٠٧، وشرح الرضي ١/ ٣٨٥، والمساعد ٢/ ٥١٩، والهمع ٣/ ٦٣.

(٢) في الأصل: (إحداهما).

بَابُ الإِخْبَارِ عَنَ النَّكِرَةِ بِالنَّكِرَةِ(*)

الغرضُ فيه أنْ يُبيّنَ ما يجوزُ مِن الإخبارِ عن النّكرةِ بالنّكرةِ ممّا لا يجوزُ.

مسائِلُ هذا البَابِ

ما الّذي يجوزُ مِن الإخبارِ عن النّكرةِ بنكرةٍ؟ وما الّذي لا يجوزُ؟ ولم ذلك؟

ولم كانَ النّفيُ يصحُّ فيه الإخبارُ بالنّكرةِ عن النّكرةِ، ولا يصحُّ على ذلك الوجهِ في الإثباتِ؟

ولم جازَ: (ما كَانَ أَحَدٌ مُجْتَرِئًا عَلَيْك)، ولم يجز: (كَانَ رَجُلٌ ذَاهِبًا)؟

وهل يجوزُ: (كَانَ رَجُلٌ مِن آل فُلانٍ فَارِسًا)؟ ولم [لا](1) يجوز: (كَانَ رَجُلٌ فَارِسًا)؟ وهل يجوزُ: (كَانَ رَجُلٌ في قَومٍ عَاقِلًا)؟ ولم لا يجوزُ؟

وما حكمُ (أحدٍ) في الواجبِ؟ ولم لا يكونُ إلّا في النّفيِ؟ وما الخلافُ فيه؟ وما الصّوابُ؟

وما الفرقُ بين: (ما في الدّارِ أحَدٌ)، و (ما فيها رَجُلٌ)؟

وهل يجوزُ: (ما مِثْلُكَ أحَدًا)؟ على وجهٍ مِن الوجوهِ؟ ولم [لا](2) يجوزُ على أصلِ الكلامِ وحقيقتِه كما جازَ: (مَا كَانَ مِثْلَكَ أَحَدٌ)؟ وهل يجوزُ: (مَا كَانَ مِثْلُكَ أَحَدًا) على وجهٍ مِن الوجوهِ؟ ولم جازَ؟

وكم وجهًا يجوزُ في: (مَا كانَ فيها أَحَدٌ خَيْرًا مِنْكَ)؟ وما الفرقُ بين نصبِ (خيرٍ) وبين رفعِه؟

وما حكمُ المُلغَى في التّأخيرِ؟ ولم كانَ بالتّأخيرِ أحقَّ؟ ولم جازَ المُلغَى على التّقديمِ في: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾ [الإخلاص: ٤]؟

وما الشّاهدُ في قولِ الشّاعرِ:

(*) الزّيادة في العنوان من الأسئلة، والعنوان في الكتاب ١/ ٥٤: « **هذا باب تخبر فيه عن النكرة بنكرة** ».

(١، ٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق في الجواب.

لَتَقْرُبِنَّ قَرَبًا جُلْذِيّا
مَا دَامَ فِيهِنَّ فَصِيلٌ حَيّا

الجَوابُ

الّذي يجوزُ في الإخبارِ عن النّكرةِ بالنّكرةِ ما فيه فائدةٌ، وذاكَ[1] أنّ الفائدةَ فيما دلَّ على القطعِ بأحدِ الجائزين علمًا أو ظنًّا، فإذا كانَ المخاطبُ يجوّزُ المعنى أنْ يكونَ ويجوّزُ ألّا يكونَ، فأتى المُخبِرُ بالقطعِ أنّه يكونُ ممّا يوجبُ علمًا أو ظنًّا، فقد أفادَ. وإنْ أخبرَ بأنّه لا يكونُ على هذه السّبيلِ فقد أفادَ، وكذلك إنْ ذكّرَ بمعنًى قد عَزَبَ عن المخاطبِ كبيتِ شعرٍ نسيَه، فذكّرَه به، فإنّ هذا يفيدُ.

فالفائدةُ في الخبرِ على ثلاثةِ أوجهٍ: إيجابُ ذكرِ ما عَزَبَ، أو علمٌ لم يكنْ، أو ظنٌّ لم يكنْ، وما خرجَ عن هذه الثّلاثةِ فلا فائدةَ فيه؛ ولهذا كانَ قولُ القائلِ: (كَانَ أَحَدٌ مُجْتَرِئًا عَلَيْك) لا فائدةَ فيه؛ لأنّه لم يأتِ إلّا بما هو عندَ المخاطبِ. فإنْ قالَ: (مَا كَانَ[2] أَحَدٌ مُجْتَرِئًا عَلَيْك) أفادَ؛ لأنّه قد أتى بعلمٍ أو ظنٍّ لم يكنْ عندَ المخاطبِ.

ويصحُّ في النّفي فائدةٌ لا تصحُّ في الإثباتِ؛ لأنّ النّفيَ يقعُ فيه أعمُّ العامِّ على الجملةِ والتّفصيلِ، ولا يقعُ مثلُ ذلك في الإثباتِ؛ فلهذا كانَ قد يصحُّ فائدةٌ في النّفي لا تصحُّ في الإثباتِ.

وتقولُ [ظ٢٢]: (كَانَ رَجُلٌ مِن آلِ فُلانٍ فَارِسًا)، ولا يجوزُ: (كَانَ رَجُلٌ فَارِسًا)؛ لأنّك لمّا وصفتَ النّكرةَ قرّبْتَها مِن المعرفةِ، وصحّت فيها فائدةٌ، وليسَ كذلك النّكرةُ المطلقةُ. ومثلُه: (كَانَ رَجُلٌ في قَوْمٍ عَاقِلًا)؛ لأنّ هذا الضّربَ مِن التّخصيصِ بمنزلةِ المطلقِ في أنّه لا يفيدُ؛ إذ خُصّصَ بنكرةٍ لا توجبُ فائدةً.

و (أحدٌ) الّذي يستعملُ للعمومِ في النّفيِ لا يجوزُ في الواجبِ؛ لأنّه للعمومِ على الجملةِ والتّفصيلِ، وتفصيلُ ذلك: (مَا أَحَدٌ في الدّارِ)، فهذا نفيٌ أن يكونَ فيها واحدٌ فقط أو اثنان فقط أو أكثرُ، ومثلُ هذا يستحيلُ في الإثباتِ، وقد

---

(١) في الأصل: (ودل)، وكذا ما يقتضيه السياق. (٢) في الأصل: (فإن كان).

كانَ أبو العبّاسِ ردّ على سيبويه، فقالَ[1]: (أَحَدٌ) هذه تستعملُ في الإثباتِ على معنى العمومِ في قولِهم: (يَعْلَمُ هذا كُلُّ أَحَدٍ). وليسَ ذلك بصوابٍ من قبل أنّه ليسَ المعنى فيه أنّه يعلمُه واحدٌ فقط، ويعلمُه اثنان فقط، ويعلمُه أكثرُ من ذلك، كما أنّه في قولِك: (لا يَعْلَمُ هذا أَحَدٌ) قد أنبأَ عن هذا المعنى، وهو أنّه لا يعلمُه واحدٌ فقط، ولا اثنان فقط، ولا أكثرُ من ذلك. فقد بانَ بهذا أنّ الصّوابَ مع سيبويه، وإنّما اعترَضَ عليه، ولا يَنْقُضُ ما أَتَى به.

وأمّا (أَحَدٌ) الّتي تستعمل للإيجابِ فإنّما أصلُها (وَاحِدٌ)، كما قالَ النّابغةُ:

٥٧ كَأَنَّ رَحْلِي وقَدْ زَالَ النَّهَارُ بِنَا ... بِذِي الجَلِيلِ عَلَى مُسْتَأْنِسٍ وَحَدِ[2]

ثمّ تبدَلُ إلى الهمزةِ، فيقالُ: (أَحَدٌ)، وهي الّتي في قولِهم: (أَحَدٌ وعِشْرونَ) بمعنى: (وَاحِدٌ وعِشْرونٌ)، وهي الّتي في قولِ اللَّهِ ﷻ: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص: ١]، أي: الواحدُ.

وأمّا (أَحَدٌ) الّتي هي لأعمِّ العامِّ فلا تكونُ إلّا في النّفيِ؛ لأنّ معناها يستحيلُ في الإيجابِ، والاشتراكُ فيهما[3] لا يرجعُ إلى أصلٍ واحدٍ، إنّما اشتراكٌ في اللّفظِ فقط، كالاشتراكِ في (إنْ) الّتي للجزاءِ، والّتي للجحدِ، والمخفّفةِ مِن الثّقيلةِ، والزّائدةِ المؤكّدةِ، وكلُّ واحدةٍ مِن هذه أصلٌ في بابِها.

وتقولُ: (مَا مِثْلَكَ أَحَدٌ)، هذا كلامٌ صحيحٌ على أصلِه وحقيقتِه؛ لأنّه نفيُ الشّبهِ، فإنْ قلتَ: (مَا كانَ مِثْلُكَ أَحَدًا) لم يجزْ؛ لأنّه لا يكونُ مثلُه إلّا مِن الأحَدِينَ، ولكن قد يجوز على طريق الاتّساعِ: (مَا كَانَ مِثْلُكَ أَحَدًا) على جهةِ التّعظيمِ أو التّحقيرِ[4]، وكما يقولُ الإنسانُ: (لستَ مِن النّاسِ) جلالةً وعظمًا، أي: قد قاربت حالَ المَلَكِ، وخرجت إلى تعظيمِ حالِه، وقد تقولُ لآخرَ: (لَسْتَ

---

(١) انظر هذا الرأي للمبرد في شرح السيرافي ١/ ٣١٨ - ٣١٩.

(٢) البيت من البسيط، وهو للنابغة في ديوانه ١٧، وانظر تفسير أسماء اللّه الحسنى للزجاج ٥٨، والحجة للفارسي ٦/ ٤٥٨، والخصائص ٣/ ٢٦٢، والمحكم ٤/ ٣٠٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٠٧، ولسان العرب (وحد)، وتفسير البحر المحيط ٦/ ٤١٠.

(٣) في الأصل: (فيها).

(٤) في الأصل: (التحق).

إِنْسانًا) على جهةِ التّحقيرِ، أي: إنّـه حمارٌ أو بهيمةٌ، فهذا يجوزُ على طريقِ الاتّساعِ فـي تعظـيمٍ أو تحقيرٍ، ولا يجُوز علـى حقيـقةِ الكلامِ.

وتقولُ: (مَا كَانَ فِـيها أَحَدٌ خَيْـرًا مِنْكَ)، فيجوزُ فيها ثلاثةُ أوجهٍ: النّصبُ على خبرِ (كَانَ)، والرّفعُ[1] على الصّفةِ لـ (أَحَدٍ)، وعلى أنْ يكونَ (فِيها) خبرًا، ويجوزُ النّصبُ على الحالِ إذا كانَ (فيها) خبرًا.

وحكمُ المُلغَى أنْ يكونَ مؤخّرًا إلّا أنْ تعرضَ علّـةٌ من قبل أنّ المعتمدَ لمّا كانَ أحقَّ بالتّـقديمِ كانَ المُلغَى أحقَّ بالتّـأخيرِ، ودليلُه أنّ القَسَمَ إذا تقدّمَ لم يجز إلغاؤُه، وكذلك[2] بـابُ (حَسِبْتُ)، وإذا توسّطَ أو تأخّـرَ جازَ إلغاؤُه على ما بيّـنّا.

فـأمّـا قـولُ اللّـهِ ﷻ: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾ [الإخلاص: ٤] فتقديمُ المُلْغَى فيه أحسنُ لعلّـةٍ، وهي اتّصالُه بالأعرفِ الأَنْـبَـهِ[3]، كما أنّ الخبرَ الّذي موضعُه التّـأخيرُ إذا اتّصلَ بالأعرفِ كانَ تقديمُه أحسنَ، كقولِك: (لِـزَيْـدٍ مَـالٌ)، فأمّا: (المالُ لِـزَيْـدٍ) فليسَ تقديمُ الخبرِ في هذا أحسنَ؛ لأنّ الاسمَ معرفةٌ، فعلى هذا يعتبرُ ما يعرضُ مِن العللِ، وقالَ الشّاعرُ [و٢٣]:

٥٨ لَـتَـقْـرُبِـنَّ قَـرَبًـا جُلْـذِيّـا
مَـا دَامَ فِـيـهِـنَّ فَـصِـيـلٌ حَـيّـا[4]

---

(١) قوله: (والرفع) مكرر في الأصل. (٢) قوله: (وكذلك) مكرر في الأصل.

(٣) الأنبه: بمعنى الأشهر. وقد ذكره في شرحه كثيرًا، منها في شرح الرماني تحقيق د. العريفي ٥٨٤، وفيـه: « وهَـلْ ذلِـكَ لأَنَّ الأَنْـبَـهَ لَـهُ حَـقُّ التَّـقْدِيـمُ في صَدْرِ الكَلامِ عَلَى العَامِلِ »، وفيه أيضًا شرح الرماني تحقيق د. العريفي ٦٠٠: « والتقديم في صدر الكلام فيه ترتيب الأنبه في الموضع الذي هو أحق به من الذكر ». والمقصود به هنا تقديم (له) الملغى، وهو الجار والمجرور، فقدمه لأجل اتصاله بالضمير الأعرف والأنبه، أي: الذي تنعقد به الفائدة، قال الرضي في شرحه ٤/ ٢١٠: « فإنما قدم اللغو فيه لأنه معقد الفائدة، إذ ليس الغرض نفي الكفء مطلقًا، بل نفي الكفء له تعالى، فقدم اهتمامًا بما هو المقصور معنًى، ورعاية للفواصل لفظًا ».

(٤) البيتان من الرجز، وهما لابن ميادة في ديوانه ٢٣٧، وانظر ابن السيرافي ١/ ١٧٧، وخزانة الأدب ٩/ ٢٧٤. وهما بلا نسبة في سيبويه ١/ ٥٦، والمقتضب ٤/ ٩١، وإعراب القرآن للنحاس ٥/ ٣١٢، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٨١، وشرح الرضي ٤/ ٢٠٦، وتفسير البحر المحيط٨/ ٥٣١.

بَابُ (مَا)(*)

الغرضُ فيه أنْ يُبيِّنَ ما يجوزُ في (ما) النّافيةِ مِن الإعمالِ والتّصرّفِ ممّا لا يجوزُ.

مسائِلُ هذا البَابِ

ما الّذي يجوزُ في (ما)؟ وما الّذي لا يجوزُ؟ ولم ذلك؟

ولم وجبَ في (ما) أنّها في الأصلِ لا تعملُ؟ ولم أعملَها أهلُ الحجازِ، ولم يعملْها بنو تميمٍ؟

ولم جازَ: (زَيْدٌ ليسَ قَائِمًا)، ولم يجزْ: (زَيْدٌ مَا قَائِمًا)؟ ولم [لَمْ][1] يُضمرْ في الحرفِ؟

وما وجهُ إيجابِ الحكمِ بالشّبهِ؟

وما حكمُ (لاتَ)؟ ولم لا تعملُ إلّا في الحينِ خاصّةً؟ ولم لا تُستعملُ إلّا مع حذفِ اسمِها؟ وما نظيرُ (لاتَ) في أنّه لا يظهرُ المضمرُ فيها مِن (ليسَ) و (لا يكونُ) في الاستثناءِ؟ ولم جازَ في قراءةِ بعضِهم: « ولاتَ حِينُ مناصٍ » [ص٣]؟ ولم كانَ النّصبُ أجودَ؟

وما الشّاهدُ في قولِ سعدِ بنِ مالكٍ[2]:

مَـنْ صَـدَّ عَـنْ نِـيـرَانِـهَـا فَـأَنَـا ابْـنُ قَـيْـسٍ لا بَـرَاحُ؟

وما التّاءُ في (لاتَ)؟ ولم جازَ تأنيثُ الحرفِ؟ ولم إذا أُنّثَتْ نقصَ عملُها حتّى

(*) العنوان في الكتاب ١/ ٥٧: « **هذا باب ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله** ».

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق في الجواب.

(٢) سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة البكري الوائلي: من سراة بنى بكر وفرسانها المعدودين في الجاهلية. قال البغدادي: له أشعار جياد في كتاب بني قيس بن ثعلبة. قتل في حرب البسوس. وقال التبريزي: هو جد طرفة بن العبد. انظر ترجمته في الخزانة ١/ ٤٧٤.

لا يكونَ إلّا في الحينِ خاصّةً؟ و [ماذا][1] يجوزُ إذا لم تُؤنّثْ؟

ولم ذهبَ الأخفشُ إلى أنّ (لاتَ) لا تعملُ شيئًا؟

وما نظيرُ (ولاتَ) مِن (لَـدُنْ غُـدْوَةً) و (تَاللَّهِ)؟

وما الشّاهدُ في: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]؟

ولم لا تعملُ في: (مَا مُنْطَلِقٌ عَبْدُ اللَّـهِ)؟ وهل يجبُ على امتناعِها أنْ تعملَ في هذا امتناعُها ممّا دخلَه الاستثناءُ؟ وما وجهُ ذلك؟

وما الشّاهدُ في: ﴿مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَـا﴾ [يس: ١٥]؟

وما في قولِ الفرزدقِ:

فَـأَصْبَحُوا قَدْ أَعَـادَ اللَّـهُ نِعْمَتَـهُمْ إِذْ هُمْ قُـرَيْشٌ وإذْ مَا مِثْـلَـهُم بَشَرُ

وما الاختلافُ فيـه؟ وما نظيـرُه مِن: (هذه مِلْحَـفَـةٌ جَدِيدَةٌ)؟ ولم صارَ هذا شاذًّا؟ ولم جازَ؟

وما حكمُ: (ما عبدُ اللَّه خَارِجًا ولا مَعْنٌ ذَاهِبٌ)؟ وكم وجهًا يجوزُ فيه؟ ولم أنكرَ بعضُ النّحويّين المتقدّمين النّصبَ في: (ما زَيْدٌ ذَاهِبًا ولا مَعْنٌ خَارِجًا) وقالَ: لا يجوزُ إلّا الرّفعُ؟

وما الّذي ألزمَه سيبويه ممّا يَنقُضُ مذهبَه في جمعِ الخبرِ وتفريقِ الاسمِ؟

ولم جازَ أنْ يختلفَ الإعرابُ ويتّفقَ المعنى في هذا، وفي: (إِنَّ زَيْدًا لَظَرِيفٌ وعَمرٌو)، (وعَمرًا)، وإنّما الأصلُ اختلافُ اللّفظِ لاختلافِ المعنى؟

وما حكمُ: (ما زَيْدٌ كَرِيمًا ولا عَاقِلًا أَبُوهُ)؟ وكم وجهًا يجوزُ فيه؟

الجَوابُ

الّذي يجوزُ في (ما) أَنْ تعملَ عملَ (ليسَ) إذا كانتْ (ليسَ) على أصلِها في ترتيبِ الخبـرِ بعد اسمِها، وكونِه على معنى النّفيِ، وهذا على مذهبِ أهلِ الحجازِ؛

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

لأنّهم شبّهوا (ما) بـ (ليس) مِن جهةِ أنّها نفيٌ، وهي للحالِ كما أنّ (ليس) كذلك، فأعملوها عملَها، وبلغةِ أهلِ الحجازِ جاءَ القرآنُ في: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، وأمّا بنو تميمٍ فإنّهم لا يُعمِلونها في شيءٍ[١]، فيقولونَ: (ما زَيْدٌ قَائِمٌ)؛ لأنّهم أجْرَوها على أصلِها، وذلك أنّ أصلَها الإلغاءُ مِن العملِ على قياسِ حروفِ الاستفهامِ؛ لأنّها تنقلُ الإيجابَ إلى النّفيِ، كما ينقلُ حرفُ الاستفهامِ الخبرَ إلى الاستخبارِ، فيقتضي ذلك أنْ تؤدّيَ صورةَ اللّفظِ؛ للإيذانِ بأنّ الاستفهامَ مِن ذلك المعنى بعينِه، فكذلك سبيلُ النّفيِ بـ (ما)، إلّا أنّ أهلَ الحجازِ أَخْرَجُوها عن أصلِها بالشّبهِ.

وتقولُ: (زَيْدٌ ليسَ قَائِمًا)، ولا يجوزُ: (زَيْدٌ ما قَائِمًا)؛ لأنّه لا يُضمَرُ في الحرفِ مِن قبل أنّ الإضمارَ إنّما يستحقُّه ما يلزمُ العملَ بحقيقتِه ممّا معناهُ في نفسِه، وهذا [ظ٢٣] إنّما هو للفعلِ دونَ الحرفِ والاسمِ، فحرفُ الجرِّ وإنْ لزمَ العملَ فليسَ معناه في نفسِه؛ لأنّه كبعضِ الكلمةِ، فلا يصلحُ الإضمارُ فيه مع أنّ معناه في غيرِه، وإنّما يصلحُ الإضمارُ في الفعلِ خاصّةً.

ووجهُ إيجابِ الحكمِ بالشّبهِ الإيذانُ بالمراتبِ حتّى يتبيّنَ أنّ ما كانَ في المرتبةِ الثّانيةِ من هذا الأصلِ أولى به ممّا كانَ في المرتبةِ الثّالثةِ، وأحقَّ بأنْ يقومَ مقامَه وينوبَ منابَه في المواضعِ الّتي يُحتاجُ فيها إلى الخَلَفِ مِن الشّيءِ، ألا ترى أنّه أُعرِبَ الفعلُ المضارعُ لهذه العلّةِ حتّى يتبيّنَ أنّه أحقُّ بالخَلَفِ منه في مثلِ[٢]: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ﴾ [النحل: ١٢٤][٣] بمعنى (حاكمٌ)، مِن الماضي وفعلِ الأمرِ. فتدبّرْ وجوبَ الحكمِ مِن أجلِ قربِ الشّبهِ.

وحكمُ (لاتَ) أنْ تعملَ في الحينِ خاصّةً أضعفَ وجوهِ العملِ؛ لأنّها في المرتبةِ الثّالثةِ؛ إذ الأولى لـ (ليس)، والثّانيةُ لـ (ما)، والثّالثةُ لـ (لاتَ)[٤]، مِن

---

(١) انظر لغة الحجاز وتميم في سيبويه ١/ ٥٧، والمقتضب ٤/ ١٨٨، والارتشاف ٣/ ١١٩٧، والتذييل ٤/ ٢٥٤. ونقل عن الكسائي أن لغة أهل الحجاز هي لغة أهل تهامة في التذييل ٤/ ٢٥٥، وشرح التسهيل للمرادي ٣١٣، وتعليق الفرائد ٣/ ٢٤١. وذكر في شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٦٩، والارتشاف ٣/ ١١٩٧ عن الكسائي والفراء أن لغة تميم هي لغة نجد، وانظر معاني الفراء ٢/ ٤٢.

(٢) في الأصل: (مثله). (٣) في الأصل: (إن)، وكذا في المصحف.

(٤) قد تكرر هذا الكلام ثلاث مرات، وأنها في المرتبة الثالثة، لكنه ذكر في موضع لاحق أنها في المرتبة =

أجلِ أنّها أشبَهَتْ (ليس) مِن وجهٍ واحدٍ، وهي مع ذلك مغيَّرةٌ عن أصلها بلحاقِ علامةِ التّأنيثِ فيها. ولا تُستعملُ إلّا مع حذفِ اسمِها؛ لتكونَ على أضعفِ وجوهِ العملِ، مِن جهةِ أنّه لم يظهرْ عملُها في الاسمِ.

والنّصبُ للخبرِ أحقُّ بها لأنّه بمنزلةِ الظّرفِ الّذي لم تعملْ في لفظِه؛ فلهذا كانَ أجودَ ممّن رفعَ، فقالَ: « ولاتَ حينُ مناصٍ » [ص: ٣][1].

وقالَ سعدُ بنُ مالكٍ:

٥٩ مَنْ صَدَّ عَن نِيرَانِها فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لا بَرَاحُ[2]

فهي هنا بمنزلةِ: (ليسَ براحُ) فيما يقتضيهِ المعنى، وأنّها لم تُكرّرْ مع الاسمِ المرفوعِ، وهو شاهدٌ في إعمالها، إلّا أنّها إذا لم تلحقْها التّاءُ عملَتْ في سائرِ النّكراتِ دونَ المعارفِ، وإذا لحقتْها التّاءُ عملَت في الحينِ خاصّةً؛ لأنّها مع التّاءِ في المرتبةِ الرّابعةِ[3]: (ليس)، ثمّ (ما)، ثمّ (لا) تعملُ في النّكرةِ دونَ المعرفةِ، ثمّ (لاتَ) تعملُ في الحينِ خاصّةً، وقدّمْنا العللَ في ذلك.

وجازَ تأنيثُ الحرفِ للإيذانِ بأنّ التّأنيثَ قد يكونُ للّفْظِ فقط دونَ المعنى، ونظيرُها في ذلك: (رُبَّتْ)، و (ثُمّتْ).

= الرابعة، قال في الفقرة الآتية بعد شرح بيت سعد بن مالك: « لأنّها مع التّاءِ في المرتبةِ الرّابعةِ (٣): (ليس)، ثمّ (ما)، ثمّ (لا) تعملُ في النّكرةِ دونَ المعرفةِ، ثمّ (لاتَ) تعملُ في الحينِ خاصّةً ».

(١) للقراء في قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ قراءات: الأولى: ولات حين مناص، بكسر التاء وجر النون، وهي قراءة عيسى بن عمر، والثانية: ولات حين، بضم التاء ورفع النون، وهي قراءة أبي السمال. والثالثة: ولا تحين، ذكر أبو عبيد أنها في الإمام تحين التاء متصلة بالحاء، والرابعة: قرأ الجمهور: ﴿وَلَاتَ حِينَ﴾، بفتح التاء ونصب النون. انظر مختصر القراءات لابن خالويه ١٣٠، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٦٢٤، وتفسير البحر المحيط ٧/ ٣٦٧.

(٢) البيت من مجزوء الكامل، وهو لسعد بن مالك بن ضبيعة القيسيّ في سيبويه ١/ ٥٨، وفيه: (من فرّ)، ٢/ ٢٩٦، والأصول ١/ ٩٦، وابن السّيرافي ٢/ ٨، والنّكت للأعلم ١/ ٦٠٦، وأمالي ابن الشّجري ١/ ٤٣١، وابن يعيش ١/ ١٠٨. وهو لسعيد بن مالك في التّصريح ١/ ٦٥٨. وهو منسوب لسعد بن ناشب في المحكم ٣/ ٣٢٣، ولسان العرب (برح). وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/ ٣٦٠، واللامات ١٠٥، وإعراب القرآن للنّحّاس ١/ ١٧٩، ٥/ ٢٣٠، والزاهر ١/ ١٣، والمسائل المنثورة ٨٩، وشرح الرّضي ١/ ٢٩٣. وروي البيت برواية: (من فرّ). وصدّ: أعرض، ونيرانها: نيران الحرب، وبراح: زوال أو ذهاب.

(٣) سبق أن ذكر أنها في المرتبة الثالثة.

والأخفشُ يذهبُ إلى أنّ (لاتَ) لا تعملُ شيئًا[1]؛ لأنّ قياسَها بقياسِ غيرِها مِن الحُروفِ الّتي لا تعملُ، وقد ضعُفَتْ عن منزلةِ (ما)، فإذا اجتمعَ فيها الضَّعفان: ضعفُ (ما)، وضعفُها في نفسِها امتنعَ عملُها.

ومذهبُ سيبويه هو الصّوابُ؛ لأنّ العواملَ تترتّبُ في الصّفاتِ على مراتبَ أربعٍ: أقواها الفعلُ، ثمّ اسمُ الفاعلِ، ثمّ الصّفةُ المشبّهةُ، ثمّ المشبّهةُ بالمشبّهةِ، فكذلك قياسُ الحروفِ تترتّبُ، وأقواها (ليسَ)، وهي بمنزلَةِ الحرفِ، ثمّ (ما)، ثمّ (لا)، ثمّ (لاتَ)، على العللِ الّتي بيّنّا، فهذا هو القياسُ والأولى دونَ قولِ الأخفشِ.

والأخفشُ يحملُ ما بعدَ (لاتَ) على الابتداءِ والخبرِ، فإذا قالَ: (لاتَ حينَ مَناصٍ) فتقديرُه: لا الحينُ حينَ مناصٍ، ونصبُه على الظّرفِ، كأنّه قيلَ: استقرَّ حينَ مناصٍ، وإذا قالَ: (لاتَ حينُ مَناصٍ) فهو على حذفِ الخبرِ، كأنّه قيل: لا حين مناصٍ هذا الحين.

وتقولُ: (ما مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ)، فتُلْغَى (ما)؛ لِتقديمِ الخبرِ، ويلزمُ هذا إلغاؤها مع لحاقِ الاستثناءِ في الخبرِ؛ لأنّ العلّةَ في ذلك خروجُ (ما)[2] عن أصلِها في خبرِها، فقياسُ خروجِها بإيجابِ الخبرِ[3] كقياسِ خروجِها بتقديمِ الخبرِ، وعلى ذلك جاءَ القرآنُ وكلامُ العربِ مِن أهلِ الحجازِ، وفي التّنزيلِ: ﴿مَآ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا﴾ [يس: ١٥]؛ للعلّةِ الّتي بيّنّا.

وأمّا قولُ الفرزدقِ [و٢٤]:

٦٠ فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُم ... إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ[4]

---

(١) انظر رأي الأخفش في معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٣٢١، وشرح السيرافي ١/ ٣٢٧، والارتشاف ٣/ ١٢١١.

(٢) في الأصل: (ليس)، وكذا ما يقتضيه السياق. (٣) وذلك في مثل قولك: (ما زيد إلا منطلق).

(٤) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه ١٦٧، وانظر سيبويه ١/ ٦٠، والمقتضب ٤/ ١٩١، والمسائل المنثورة ١٩٤، ومجالس العلماء ٨٩، والنكت للأعلم ١/ ١٩٥، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٣، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٩٥، ٤٣٣، والمحصول ٢/ ٦٤٥، وشرح الرضي ٢/ ١٨٨. وهو بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٩٣، والارتشاف ٣/ ١٤٠٤.

ففيه ثلاثةُ أقوالٍ:

الأوّلُ: قولُ سيبويه أنّه شاذٌّ على تقديمِ الخبر[١].

الثّاني: قولُ أبي العبّاسِ أنّه على الحالِ[٢]، تقدّمت الصّفةُ على الاسمِ، كما تقدّمت في قولِه:

٦١ لِـمَـيَّـةَ مُـوحِـشًـا طَـلَـلُ ....[٣]

والعاملُ محذوفٌ، كأنّه قالَ: ما في الدّنيا مثلَهم بشرُ.

الثّالثُ: قولُ بعضِ المتأخّرين أنّ الفرزدقَ لَمّا استعملَ لغةَ الحجازِ غلطَ بِتوهّمِه أنّهم يُعملون (ما) في تقديمِ الخبرِ كما يُعملونها في تأخيرِه[٤].

وقالَ سيبويه: نظيرُه في الشّذوذِ والقلّةِ[٥]: (هذه مِلْحَفَةٌ جَدِيدَةٌ)، يعني أنّ

---

(١) سيبويه ١/ ٥٩ - ٦٠.

(٢) هذا رأي للمازني والمبرد. انظر المقتضب ٣/ ١٩١، والانتصار ٥٤، ومجالس العلماء ٩٠، ومغني اللبيب ٤٧٥.

(٣) صدر بيت من مجزوء الوافر، وتمامه:

.... يـلـوح كـأنّـه خـلـل

وهو لكثير عزة في ديوانه ٥٠٦ بهذا اللّفظ، وجاء برواية: (لعزّة) في بعض المصادر، وقد رواه جملة من النحاة برواية مختلفة في عجزه، وهي:

لـعـزّة مـوحـشًـا طـلـلٌ قـديـم عـفـاه كـلّ أسـحـم مـسـتـديـم

والبيت ينسب لذي الرمة في الخزانة ٣/ ١٩٨ - ٢٠١. وهو لكثيّر عزة في ديوانه ٥٠٦، وانظر سيبويه ٢/ ١٢٣، والمقاصد الشافية ٣/ ٤٤٦، والخزانة ٣/ ١٩٨ - ٢٠١. وهو بلا نسبة في التمام ٤٦، ٩٢، والمقتصد ١/ ٤٣٤، والتخمير ١/ ٤٣٤، وشرح الرضي ٢/ ٢٣.

(٤) نقل الفارسي هذا الرأي عن ابن السراج في البغداديات ٢٨٦، وقد ذكر السيرافي أنّ منهم من رد تأويل سيبويه، ودافع عنه أحدهم بهذا الرأي، قال في شرحه على الكتاب ١/ ٣٢٩: « قد رد هذا التأويل على سيبويه. فقيل له: قد علمنا أن الفرزدق من بني تميم، وقد علمنا أن بني تميم يرفعون الخبر مؤخرًا، فكيف ينصبونه مقدمًا؟ فقال المحتج عن سيبويه: يجوز أن يكون الفرزدق قد سمع أهل الحجاز ينصبونه مؤخرًا، وفي لغة الفرزدق لا فرق بين التقديم والتأخير؛ لأنه يرفع مقدمًا ومؤخرًا، فظن الفرزدق أن أهل الحجاز لا يفرقون بين الخبر مقدمًا ومؤخرًا. فاستعمل لغتهم فأخطأ ». وانظر هذا الرأي في شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٩٥. ونسب ابن فلاح هذا الرأي إلى سيبويه، انظر المغني لابن فلاح ٣/ ١٠٧.

(٥) سيبويه ١/ ٦٠.

الكلامَ: (مِلْحَفَـةٌ جَدِيدٌ) بغيـر هاءٍ؛ لأنّها صفةُ مبالغةٍ يسقط منها الهاء، فأكثر الاستعمال على إسقاطها، وإنّما جاز إثباتها بالرّدّ إلى أصلها في أنّ الصّفة المؤنّثة أصلها أن تكون بعلامة التّـأنيث.

وتقول: (ما عبد اللَّه خارجًا ولا معنٌ ذاهبٌ)، فيجوز فيه وجهان: عطف جملةٍ على جملةٍ، والآخر أن تقول: (مَا عَبْدُ اللَّهِ خَارِجًا ولا مَعْنٌ ذَاهِبًا)، تعطفُ الاسمَ على الاسمِ والخبرَ على الخبرِ الّذي عملت (ما) فيه. وأنكرَ بعضُ النّحويّين المتقـدّمين النّصبَ[1]، فقالوا: لا يجوزُ إلّا الرّفعُ؛ لامتناع تكريرِ (ما) في: (ولا ما زَيْـدٌ ذَاهِـبًا)، وردَّ سيبويه ذلك بما ألزمَهُم عليه مِن المناقضةِ في قولِهم: (لَـيْسَ زَيْدٌ ولا أَخُوهُ ذَاهِبَيْنِ)[2]، والعلّـةُ في جوازِه أنّ العاملَ يعملُ في أشياءَ يقتضيها على غيرِ وجهِ التّـكريرِ، كقولِك: (أَعْطَـيْتُ زَيْدًا دِرْهمًا)، فلم يعملْ في الثّاني على سبيلِ التّـكريرِ، فكذلك سبيلُ المعطوفِ، لم يعملْ فيه على سبيلِ التّـكريرِ.

وإنّما جازَ أَنْ يختلفَ الإعرابُ مع اتّفاقِ المعنى للاتّساعِ فـي الكلامِ، لا عـلـى أنّـه الأصلُ؛ إذ الأصلُ اختلافُ اللّفظِ لاختلافِ المعنى، واتّـفاقُ اللّفظِ لاتّفاقِ المعنى.

وتقولُ: (مَا زَيْـدٌ كَرِيمًا ولا عَاقِلًا)، وإنْ شئتَ قلتَ: (ولا عَاقِلًا أبُوهُ)، وإنّما جازَ نصبُ الخبرِ المعطوفِ؛ لأنّه يصلحُ أَنْ يكونَ خبرًا عن الأوّلِ، إنْ قلتَ: (مَا زَيْـدٌ عَاقِلًا أَبُوهُ) جازَ، وما لا يصلحُ أَنْ يكونَ خبرًا عن الأوّلِ لم يصلحْ أنْ يُعطَفَ على خبرِه؛ فلهذا لا يجوزُ: (مَا زَيْـدٌ ذَاهِبًا ولا خَارِجًا عَمرٌو)؛ لأنّه لا يجوزُ: (مَا زَيْـدٌ خَارِجًا عَمرٌو).

* * *

مَسَائِلُ مِن هذا البابِ أيضًا

ما حكمُ: (مَا زَيْـدٌ ذَاهِبًا ولا عَاقِلٌ عَمرٌو)؟ وما الّذي يجوزُ[3] حملُه على (ما) ممّا لا يجوزُ؟

---

(١) انظر رأيهم في سيبويه ١/ ٦٠. (٢) سيبويه ١/ ٦٠.

(٣) العبارة في الأصل: (ولم لا يجوز)، وما أثبتناه مما فهم من الجواب.

وكم وجهًا يجوز في: (مَا زَيْـدٌ ذَاهِبًا ولا كَـرِيمٌ أَخُوهُ)؟

وما حكمُ: (مَا زَيْدٌ ذَاهِبًا ولا مُحْسِنٌ زَيْدٌ)؟ ولم كانَ الوجهُ الرّفعَ؟ ولم صارَ المضمرُ في هذا أولى من المظهرِ؟

وما حكمُ: (مَا زيدٌ مُنْطَلِقًا أَبُو زَيْدٍ)؟ فلِمَ تَـرَتَّـبَ على وجهٍ جائزٍ حسنٍ، ووجهٍ جائـزٍ ضعيفٍ، ووجهٍ لا يجوزُ، في قولِك: (مَا زَيْدٌ مُنْطَلِـقًا أَبُوهُ)، و (مَا زَيْـدٌ مُنْطَلِـقًا أَبُو زَيْـدٍ)، و (مَا زَيْـدٌ مُـنْطَلِـقًا أَبُو عَمرٍو)؟

وما الشّاهدُ في قولِ سَوَادَةَ بنِ عَدِيٍّ[1]:

لا أَرَى المَوْتَ يَسْبِقُ المَوْتَ شَيءٌ ....

وقولِ الجَعْدِيِّ[2]:

إِذَا الـوَحْـشُ ضَمَّ الـوَحْـشَ ....

وقولِ الفرزدقِ:

لَـعَمْـرُكَ مَـا مَعْـنٌ بِـتَـارِكِ حَـقِّـهِ ....

وما حكمُ: (مَا أَبُو زَيْـنَبَ ذَاهِبًا ولا مُـقِيمَةٌ أُمُّها)؟ ولم [لا] يجوزُ إلّا بالرّفعِ في (مقيمةٍ)؟ ولم جازَ النّصبُ لو قلتَ: (ولا مقيمةً أُمُّه)؟

وما الشّاهدُ في قولِ الأعورِ الشَّنِّـيِّ[3]:

هَـوِّنْ عَـلَـيْـكَ ....

---

(١) هو سوادة بن عدي بن زيد، ابن الشاعر المعروف، وفي بعض المصادر: (سواد بن عدي). ولم أجد له ترجمة.

(٢) النابغة الجعدي، اختلف في اسمه، فقيل: قيس بن عبد اللّـه، وقيل: حبان بن قيس بن عبد اللّـه، وقيل: اسمه حيان بن قيس. كان شاعرًا محسنًا طويل البقاء في الجاهلية والإسلام، وهو أسن من النابغة الذبياني وأكبر، قيل: إنه عمّر مائة وثمانين سنة. انظر ترجمته في الاستيعاب ٤/ ١٥١٤، وأسد الغابة ٥/ ٣٠٤.

(٣) هو بشر بن منقذ من عبد القيس، وكان شاعرًا محسنًا، وله ابنان شاعران أيضًا، شاعر إسلامي مجيد، كان مع علي ﷺ يوم الجمل. انظر ترجمتـه فـي الشعر والشعراء ٢/ ٦٢٤، وسمط اللآلي ١/ ٨٢٧، والإكمال ٤/ ٥٠٥.

وكم وجهًا يجوزُ فيه؟ وما الأجودُ؟ وما علّـةُ كلِّ وجهٍ منها؟ وما الخلافُ فيه؟

وما الشّاهدُ في قولِ جريـرٍ:

إِذَا بَـعْـضُ السِّـنِـيـنَ تَـعَـرَّقَـتْـنَـا ....[1]

وقولِ الجَعْـدِيِّ:

فَـلَـيْـسَ بِـمَـعْـرُوفٍ لَـنَـا ....

[ظ٢٤] وكم وجهًا يجوزُ فيه؟ ومِنْ أَينَ صارَ نظيرَ بيتِ الأعورِ الشَّنِّيِّ؟

وما الشّاهدُ في قولِ ذي الرّمّةِ:

مَـشَـيْـنَ كَـمَـا اهْـتَـزَّتْ ....؟

وما الشّاهدُ في: ﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [البقرة: ١١٢]؟ ولم جازَ في الأوّلِ بالتّـوحيـدِ وفي الآخرِ بالجمعِ؟

وما حكمُ العطفِ علـى عاملين؟ ولم أجازه الأخفشُ، ولم يجـزه سيبويه ولا غيرُه؟

وما شاهدُ الأخفشِ في قراءةِ بعضِ النّاسِ: ﴿ وَفِى خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَاتٍ ﴾ [الجاثية: ٤] بنصبِ الآياتِ في الأوّلِ والثّاني[2]؟ وما شاهدُه في قولِه ﷻ: ﴿ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ [سبأ: ٢٤]؟

وما وجهُ قولِه[3]: « عُطِفَ على خبرِ « إنَّ » وعلى اللّامِ »؟

وكم وجهًا يجوزُ في: « مَا كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةً، ولا بَيْضَاءَ شَحْمَةً »[4] على مذهبِ أهلِ الحجازِ؟ وما الأجودُ؟ ولم ذلك؟

---

(١) مر الشاهد سابقًا. انظر الشاهد رقم (٥٢).

(٢) قرأ الجمهور (آيات) بالرفع فيهما، وقرأ الأعمش والجحدري وحمزة والكسائي بالنصب فيهما. انظر تفسير البحر المحيط ٨/ ٤٢، والتيسير في القراءات السبع ١٩٨.

(٣) سيبويه ١/ ٦٠.

(٤) مثل، انظره في المستقصى ٢/ ٣٢٨، ومجمع الأمثال ٢/ ٢٨١ - ٢٨٢.

وما الشّاهدُ في قولِ أبي دُؤادٍ[١]:

أَكُلَّ امْرِئٍ ....؟

وما حكمُ: (مَا مِثْلُ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ ذلك ولا أَخِيهِ)، و (مَا مِثْلُ عَبْدِ اللَّه يَقُولُ ذاك ولا أَخِيهِ يَكْرَهُ ذاك)؟

وما معنى قولِه[٢]: « كمَا جازَ في جمعِ الخبرِ كذلك يجوزُ في تفريقِه »؟ وما الخلافُ فيه؟

وما حكمُ: (مَا مِثْلُ أَبِيكَ ولا أَخِيكَ يقولانِ ذاك)؟ ولم أُجْمِعَ على جوازِ هذا؟

الجَوابُ

تقولُ: (مَا زَيْدٌ ذَاهِبًا ولا عَاقِلٌ عَمرٌو)، فترفعُ المعطوفَ؛ لأنَّ الثّانيَ ليسَ مِن سببِ الأوّلِ، والاعتبارُ في هذا البابِ الّذي يُبيّنُ ما يجوزُ حملُه على (ما) ممّا لا يجوزُ بأنْ يُنْظَرَ: فإنْ صلحَ أنْ يكونَ الثّاني خبرًا عن اسمِ (ما) صلحَ حملُه عليه، وإنْ لم يصلحْ أنْ يكونَ الثّاني خبرًا عن اسمِ (ما) لم يصلحْ حملُه عليه؛ لأنّ الاشتراكَ إنّما هو بين الخبرين في أنّهما خبرٌ عن الأوّلِ، فإذا صلحَ أنْ يكونَ خبرًا عنه صلحَ أن يُحملَ على خبرِه، والاشتراكُ بين الشّيئين في معنًى هكذا يكونُ كالاشتراكِ بين الشّيئين في معنى الفاعلِ، أو معنى المفعولِ، أو معنى المضافِ، فكذلك الاشتراكُ في معنى الخبرِ عن الأوّلِ، وإنّما قلنا: (في معنى الخبرِ عن الأوّلِ)؛ لأنّه في هذا التّقديرِ، وإنْ كان فيما يؤولُ إليه المعنى، إنّما هو خبرٌ عن سببِ الأوّلِ إذا قلتَ: (مَا زَيْدٌ ذَاهِبًا ولا كَرِيمًا أَخُوهُ).

وتقولُ: (مَا زَيْدٌ مُنْطَلِقًا ولا مُحْسِنٌ زَيْدٌ)، فالوجهُ فيه الرّفعُ؛ لأنّه وقعَ المظهرُ

---

(١) هو جارية بن الحجّاج بن حذاق الإياديّ. وقيل: حنظلة بن الشرقي. شاعر جاهلي، أحد ثلاثة مشهورين بنعت الخيل؛ لأنه كان على خيل النعمان بن منذر، وقال الأصمعي: والعرب لا تروي شعر أبي دؤاد وعدي بن زيد، (وذلك) لأنّ ألفاظهما ليست بنجديّة. وهذا منقول عن أبي عمرو بن العلاء في الشعر والشعراء ١/ ٢٢٤. انظر ترجمته في الشعر والشعراء ١/ ٢٣٧ - ٢٣٨.

(٢) سيبويه ١/ ٦٦.

موقعَ المضمرِ، وإنّما كانَ أصلُ هذا الموضعِ للمضمرِ؛ لأنّه الّذي يعلّقُ الثّانيَ بالأوّلِ، وصلحَ بالمضمرِ[١]؛ لأنّه لا يكونُ إلّا متعلّقًا بمذكورٍ قبلُ، فصلحَ أنْ يعلّقَ ما اتّصلَ به بالأوّلِ، ولم يصلحْ هذا في غيرِه مِن الأسماءِ.

فالمسائلُ في هذا على ثلاثةِ أوجهٍ: جائزٌ حسنٌ، وجائزٌ ضعيفٌ، وما لا يجوزُ، وذلك كقولِك: (مَا زَيْدٌ مُنْطَلِقًا ولا مُحْسِنًا أَبُوهُ)، فهذا جائزٌ حسنٌ، وتقولُ: (مَا زَيْدٌ مُنْطَلِقًا ولا مُحْسِنًا أَبُو زَيْدٍ)، فهذا جائزٌ ضعيفٌ، فأمّا: (مَا زَيْدٌ مُنْطَلِقًا ولا مُحْسِنًا أَبُو عَمْرٍو) فلا يجوزُ، كما بيّنّا مِن أنّ الثّانيَ ليس من سببِ الأوّلِ.

وقالَ سَوادةُ بنُ عَدِيٍّ:

٦٢ لا أَرَى المَوْتَ يَسْبِقُ المَوْتَ شَيءٌ نَغَّصَ المَوْتُ ذَا الغِنى والفَقِيرا[٢]

فهذا على إيقاعِ المظهرِ موقعَ المضمرِ، ومثلُه قولُ الجَعْدِيّ:

٦٣ إِذَا الوَحْشُ ضَمَّ الوَحْشَ في ظُلَلاتِها سَوَاقِطُ مِنْ حَرٍّ فَقَدْ كَانَ أَظْهَرا[٣]

ومثلُه قولُ الفرزدقِ [و٢٥]:

٦٤ لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حَقِّهِ ولا مُنْسِئٌ مَعْنٌ ولا مُتَيَسِّرُ[٤]

وتقولُ: (مَا أَبُو زَيْنَبَ ذَاهِبًا ولا مُقِيمَةٌ أُمُّها) بالرّفعِ؛ لأنّ الثّانيَ ليسَ مِن سببِ

---

(١) في الأصل: (فالمضمر).

(٢) البيت من الخفيف، وهو لسواد بن عدي في سيبويه ١/ ٦٢، في الأصل المعتمد في تحقيقه، والنكت للأعلم ١/ ١٩٨، وقيل: سوادة، وقد جاء كذلك في نسخة من نسخ الكتاب، كما ذكر أ. هارون. وهو لعدي بن زيد في ديوانه ٦٥، وانظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٢٩، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٧٠، ٢/ ٦، وهو لأحدهما في اللسان (نغص)، وخزانة الأدب ١/ ٣٦٧. وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ١٦٤، وهو مما ينسب له ولغيره. وهو بلا نسبة في معاني الأخفش ١/ ٢٢٩، ومعاني الزجاج ١/ ٤٥٦، ٣/ ١٢٢، والخصائص ٣/ ٥٣، وشرح الرضي ١/ ٢٤١، ٣/ ٣٥، ٤/ ٤٧٣.

(٣) البيت من الطويل، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ٨٩، وانظر سيبويه ١/ ٦٣، وفيه: (وقد كان)، والمثبت من الأصل، والمحكم ٦/ ٢٢٣. وهو بلا نسبة في إعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٠١، والمخصص ٥/ ١٧٩، وضرورة الشعر للقزاز ١٧٤، والبلغة لأبي البركات الأنباري ٣.

(٤) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢٧٠، وانظر سيبويه ١/ ٦٣، وابن السيرافي ١/ ١٣١، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٣٦، وتفسير البحر المحيط ١/ ٤٣٣. وهو بلا نسبة في إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣٣٨، والحجة للفارسي ٣/ ٦٦، وضرورة الشعر للقزاز ١٧٥، وشرح الرضي ١/ ٢٤١.

الأوّلِ، فإنْ قلتَ: (مَا أَبُو زَيْنَبَ ذَاهِبًا ولا مُقِيمَةٌ أُمُّه) جازَ؛ لأنَّ الثّانيَ مِن سببِ الأوّلِ، وجازَ الرّفعُ على تقديرِ الأجنبيِّ.

وقالَ الأعورُ الشَّنِّيُّ:

٦٥ هَوِّنْ عَلَيْكَ فَإِنَّ الأُمُورَ ... بِكَفِّ الإلهِ مَقَادِيرُهَا

فَلَيْسَ بِآتِيكَ مَنْهِيُّهَا ... ولا قَاصِرٌ عَنْكَ مَأمُورُهَا[1]

فهذا البيتُ يجوزُ فيه ثلاثةُ أوجهٍ: (ولا قاصرٌ) بالرّفعِ، على العطفِ بالجملةِ على الجملةِ، كقولِك: (لَيْسَ زَيْدٌ بِذَاهِبٍ ولا قَائِمٌ أَبُوهُ). ويجوزُ النّصبُ بالعطفِ على موضعِ خبرِ (ليسَ). ويجوزُ الجرُّ بالحملِ على التّأويلِ أنّ المنهيَّ مقحمٌ، فيكونُ على تقديرِ: فليسَ بآتيكَ الأمورُ ولا قاصرٍ عنك مأمورُها، فتعطفُه على ما عملت فيه الباءُ، وترفعُ (مأمورُها) بـ(قاصرٍ) ارتفاعَ الفاعلِ بفعلِه، فيكونُ بمنزلةِ: (ليسَ بِآتيكَ بعضُ القومِ ولا قاصرٍ عنك بعضُهم)، والتّقديرُ: ليسَ بآتيك القومُ ولا قاصرٍ عنك بعضُهم، هذا مذهبُ سيبويه[2].

وفي جوازِ الجرِّ خلافٌ: فسيبويه والأخفشُ[3] يجيزانِه، إلّا أنّهما يختلفان في العللِ، وأبو العبّاسِ[4] وابنُ السّرّاجِ[5] لا يجيزان الجرَّ رأسًا؛ لأنَّ التّأويلَ الّذي ذكرَه سيبويه لا يَسُوغُ عندَهما، ولا يجوزُ العطفُ على عاملين، كما قالَ الأخفشُ فيه؛ لأنّه حملَه على العطفِ على عاملين، وهو جائزٌ عندَه على هذا الوجهِ، ولا يجوزُ عندَ سيبويه العطفُ على

---

(١) البيتان من المتقارب، وهما للأعور الشنّي في الكتاب ١/ ٦٤، والتبصرة والتذكرة ١/ ١٩٦، والنكت للأعلم ١/ ٢٠٠، وتحصيل عين الذهب ٨٨، وهما في ديوان الإمام علي بن أبي طالب ٩٤، وانظر شرح أبيات مغني اللبيب ٣/ ٢٧١. وهما لمحمد بن حازم الباهلي في العقد الفريد ٣/ ٢٠٧. وهما بلا نسبة في المقتضب ٤/ ١٩٦، والأصول ٢/ ٦٩، ٧١، ٧٢، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٦٨، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٨١، ومغني اللبيب ٦٣٣.

(٢) سيبويه ١/ ٦٤.

(٣) انظر رأي الأخفش في المقتضب ٤/ ١٩٥، والأصول ٢/ ٦٩، وشرح السيرافي ١/ ٣٤٣، وابن يعيش ٣/ ٢٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٥٦.

(٤) المقتضب ٤/ ١٩٤، والأصول ٢/ ٧٣، وشرح السيرافي ١/ ٣٤٣.

(٥) الأصول ٢/ ٧٣.

عاملين، ولكنّه حملَه على تأويلِ إقحامِ المنهيِّ، واستشهدَ بأبياتٍ منها:

٦٦ لَـمّا أَتَى خَبَـرُ الـزُّبيـرِ تَـهَـدَّمَـتْ سُورُ المَدِينَـةِ والجِبَـالُ الخُشَّعُ[١]

فسألتُ ابنَ السّرّاجِ: لم امتنعَ مِن تأويلِ سيبويه؟ فقالَ: لأنّه يقلبُ المعنى، والّذي ذَكـرَ مِن الأبياتِ فإنّما هو تَـأنيثُ مذكّرٍ على التّـأويلِ لا يقلبُ المعنـى؛ وذلك أنّ المعنى على ذكـرِ المنهيِّ، وبه يصحُّ الكلامُ، فلا يجـوزُ أنْ يُـذْكـرَ على الإقحامِ.

فقلتُ: أليسَ قد جازَ: (تَـهَدّمت سورُ المدينةِ)، على تقديرِ: (تَـهَدّمت المدينةُ)، والمعنى على: (تَـهَدّمَ السّورُ)؟ فلم لا يجوزُ مثلُ هذا في المنهيِّ والمأمورِ؟ فلم يأتِ جوابٌ عن هذا يُـفْهَمُ. والّذي عندي أنّه يجوزُ، كما قالَ سيبويه، وفيه ضعفٌ؛ لهذا التّقديـرِ الّذي فيه بعدٌ، فأمّا الرّفعُ والنّصبُ فحسنان لا خلافَ فيهما.

وإنّما لم يجز العطفُ على عاملين؛ لأنّ حرفَ العطفِ يقومُ مقامَ العاملِ الأوّلِ، فإذا لم يجزْ في العاملِ الأوّلِ أنْ يكونَ رافعًا جارًّا امتنعَ فيما قامَ مقامَه، وقد ألزمَه ابنُ السّرّاجِ العطفَ على ثلاثةِ عواملَ أو أكثـرَ، وهذا لا يقولُ به أحدٌ، وإنّما استشهدَ الأخـفشُ بأشياءَ، كلُّها قد خُـرّجَ على التّأويلِ مِن غيرِ عطفٍ على عاملين، وسنبيّن في سائـرِ المسائلِ إنْ شاءَ اللّه.

ونظيرُ[٢] بيتِ الأعورِ الشَّنّيِّ قولُ الجعديِّ:

٦٧ فَـلَـيْسَ بِمَعْـرُوفٍ لَـنَا أَنْ نَـرُدَّهـا صِحَاحًا ولا مُسْتَنْكَـرًا أَنْ تُعَـقَّرا[٣]

يجوزُ فيه ثلاثةُ أوجهٍ: الرّفعُ والنّصبُ والجرُّ، على ما فسّرنا، والعلّـةُ واحدةٌ، وسبيلُ ما التبسَ [ظ٢٥] بالمضافِ كسبيلِ بعضِه، وتفسيرُ ما التبسَ به أنّه لا ينفصلُ عنه، فرَدُّ الخيلِ لا ينفصلُ عن الخيلِ، وإن كان غيرَها.

---

(١) تقدم البيت سابقًا. انظر الشاهد رقم ٥٣. (٢) في الأصل: (نظير).

(٣) البيت من الطويل، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ٧٠، وانظر سيبويه ١/ ٦٤، والأصول ٢/ ٧٠، وابن السيرافي ١/ ١٦٥. وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/ ١٩٤، ٢٠٠، وشرح الكافية الشافية ١/ ١٠٧، ٤٢٩، وتفسير البحر المحيط ٨/ ٤٧٤.

وقالَ ذو الرّمّةِ:

٦٨ مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزّتْ رِمَاحٌ تَسَفّهَتْ أَعَالِيها مَرُّ الرِّيَاحِ النَّوَاسِمِ[1]

فمرُّ الرّياحِ كردِّ الخيلِ في أنّه لا ينفصلُ منها، وأنّ[2] الإقحامَ فيه جائزٌ لهذه العلّةِ.

وفي التّنزيلِ: ﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [البقرة: ١١٢]، فجاءَ الأوّلُ على التّوحيدِ؛ لأنّه على لفظِ (مَنْ)، وجاءَ الآخرُ على الجمعِ؛ لأنّه على معنى (مَنْ)؛ فلذلك ذَكّرَ في أوّلِ الكلامِ، وأنّثَ في آخرِه على المعنى، والأوّلُ على اللّفظِ، فقال: (ليسَ بآتيك مَنهيُّها) على اللّفظِ المنهيّ، ثمّ قالَ: (مأمورُها) على معنى الأمورِ.

وأمّا ما ذكرَه الأخفشُ في: ﴿ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ [سبأ: ٢٤] فلا حجّةَ له فيه في العطفِ على عاملين؛ لأنّه ليسَ هاهنا عاملٌ سِوى (إنّ)، ولكنّه جعلَ العطفَ على خبرِ (إنّ)، وعلى اللّامِ بمنزلةِ العطفِ على عاملين. وليسَ الأمرُ كذلك؛ لأنَّ المنكرَ في هذا أنْ تقومَ الواوُ مقامَ عاملين مختلفين، وأمّا أنْ يدلَّ الكلامُ على محذوفٍ مؤكّدٍ فليسَ ممّا يُنكرُ، ولو قُدّرَ على غيرِ اللّامِ لَصحَّ الكلامُ، والثّاني مطلقٌ[3] غيرُ مؤكّدٍ.

واستشهدَ بقولِه جلّ وعزّ: ﴿ إِنَّ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۝٣ وَفِى خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ ﴾ [الجاثية: ٣، ٤][4]، ولا شاهدَ له في هذا؛ لأنّه قد أُعيدَت (في)، قالَ أبُو العبّاسِ[5]: ولكن مَنْ كسرَ (آياتٍ) الثّالثةَ في قولِه: ﴿ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ... آياتٍ ﴾ [الجاثية: ٥][6]، فقد عطفَ على عاملين، ومَنْ رفعَ لم يعطفْ على عاملين، والقراءةُ الجيّدةُ بالرّفعِ عندَه، وقالَ: ليسَ في واحدةٍ مِن القراءَتينِ عطفٌ على عاملين؛ لأنّه أُعيدَ لفظُ الآياتِ للتّأكيدِ، والتّأكيدُ لا يحتاجُ إلى حرفِ عطفٍ،

---

(١) مر البيت سابقًا. انظر تخريج الشاهد رقم (٥٤).

(٢) في الأصل: (وأين).

(٣) في الأصل: (مطلقًا).

(٤) في الأصل: (وما في خلقكم).

(٥) رأيه في المقتضب ٤/ ١٩٥.

(٦) في الأصل: (لآيات)، وهي قراءة شاذة لا شاهد فيها على ما نحن فيه، والذي يستشهد به النّحاة قراءة الجر والرفع في (آيات) بغير لام.

كقولِك: (إنَّ في السّماواتِ لآياتٍ وخلقِ السّماواتِ وسائرِ الحيوانِ)، ثمّ تقولُ: (آياتٍ) للتّأكيدِ، فتُكرّرُ الآياتِ الأولى، ولا تحتاجُ إلى حرفِ العطفِ. قالَ: لو كانَ مَن كسرَ (آياتٍ) عَطفَ على عاملين لكانَ مَنْ رَفَعَ (آياتٍ) قد عطفَ أيضًا على عاملين: موضعِ (إنَّ)، وما عملت فيه (في)، ولكنّه لا يلزمُ في واحدةٍ مِن القراءتين عطفٌ على عاملين.

وتقولُ: (مَا كُلُّ سَوْداءَ تَمْرَةً ولا بَيْضَاءَ شَحْمَةً)، فهذا الوجهُ الجيّدُ، ويجوزُ: (مَا كُلُّ سَوْداءَ تَمْرَةً ولا بَيْضَاءَ شَحْمةً) على حذفِ (كُلٍّ)، ويجوزُ: (ولا بيضاءَ شَحْمَةٌ) على عطفِ جملةٍ على جملةٍ، فهذه ثلاثةُ أوجهٍ تَجُوزُ على مذهبِ أهلِ الحجازِ.

وقالَ أبو دُؤادٍ[1]:

٦٩ أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرأً ونَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارا[2]

وهذا على حذفِ (كلٍّ) عندَ سيبويه، وعلى العطفِ على عاملين عندَ الأخفشِ: ما عملَ فيه (تحسبين)، وما عملت فيه (كلُّ).

وتقولُ: (مَا مِثْلُ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ ذاك ولا أَخِيه)، فهذا جائزٌ لا خلافَ فيه إذا لم يُذكرْ للثّاني خبر، فيكونُ على تقديرِ العطفِ على عاملين، فأمّا: (مَا مِثْلُ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ ذاك ولا أَخِيهِ يَكْرَهُ ذاك) فلا يجوزُ هذا عندَ أبي العبّاسِ؛ لأنّه عطفٌ على عاملين: ما عملت فيه (ما)، وما عملت فيه (مثلُ).

وقالَ سيبويه: « كما جازَ في جمعِ الخبرِ، كذلك يجوزُ في تفريقِه »، وتفريقُه أنْ تقولَ: (مَا مِثْلُ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ ذاك ولا أَخِيهِ يَكْرَهُ ذاك)، فجعلَه على حذفِ

---

(١) في الأصل: (داود).

(٢) البيت من المتقارب، وهو لأبي دؤاد الإيادي في سيبويه ١/ ٦٦، والنكت ١/ ٣٠٤، وابن يعيش ٣/ ٢٦، ٨/ ٥٢، ٩/ ١٠٥، والمقاصد الشافية ٣/ ٧١٠، ٤/ ١٦٢. وهو لعدي بن زيد العبادي في الكامل ١/ ٢٢٩، ٣/ ٧٥، وانظر إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٤٢٤. وهو للعجاج في المحرر الوجيز ٣/ ١٣٢. وهو بلا نسبة في الأصول ٢/ ٧٠، وإعراب القرآن للنحاس ٤/ ١٤٠، والبصريات ١/ ٥٢١، والحلبيات ٧٩، والشيرازيات ١/ ٢٣٥، والمحتسب ٣/ ٢١٥، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢١.

(مثلٍ)، كما حذفَ الشّاعرُ (كلَّ) مِن قولِه: (ونارٍ)، أي: (وكلَّ نارٍ نارًا). فأمّـا: (مَـا مِثْـلُ عَبْـدِ اللَّـهِ يَـقُولُ ذاك ولا أَخِيـهِ) فيجوزُ عندَ أبي العبّاسِ؛ لأنّه لا يُـقدَّرُ فيه محذوفًا إذا جُمِعَ الخبرُ، وإنّما تقولُ: إنّ الكلامَ قد دلَّ بالعطفِ على معنى الخبرِ [و٢٦] مِن غيرِ حذفٍ ولا ذكرٍ له.

وتقولُ: (مَا مِثْـلُ أَبِيـكَ ولا أَخِيـكَ يَـقولانِ ذلك) فهذا جائـزٌ بإجماعٍ؛ لأنّ (يقولان) خبرُ (ما)، لا معطوفٌ على خبـرٍ، وإنّما المعطوفُ هو أخوكَ فقط، عُطفَ على (أبيك) الّذي عملَ فيه (مثلُ)، فليسَ هذا على صيغةِ ما عُطفَ على عاملين، فهو جائـزٌ بإجماعٍ.

* * *
* *
*

[الجُزْءُ الثّالِثُ مِن شَرحِ كِتَابِ سِيبَويهِ
إِمْلاءُ الشّيخِ العَلامةِ والحَبرِ البَحرِ الفَهّامَةِ
أَبي الحَسَنِ عَلِيِّ بنِ عِيسى النَّحْوِيّ][1]

بَابُ العَطْفِ عَلَى المَوْضِعِ(*)

الغرضُ فيه أنْ يُبيّنَ ما يجوزُ في العطفِ على الموضعِ ممّا لا يجوزُ.

مَسَائِلُ هذا البَابِ

ما الّذي يجوزُ في العطفِ على الموضعِ؟ وما الّذي لا يجوزُ؟ ولم ذلك؟

وما قسمةُ المسائلِ في بابِ العطفِ على الموضعِ؟

وما الّذي يجوزُ فيه العطفُ على اللّفظِ فيه؟

وما الّذي يجوزُ فيه العطفُ على الموضعِ فقط؟

وما الّذي يجوزُ فيه العطفُ على اللّفظِ والموضعِ جميعًا؟

وما حكمُ: (لَيْسَ زَيْـدٌ بِجَبَـانٍ ولا بَخِيـلًا)؟ ولم كَانَ الوجهُ فيه الجرَّ؟

وما الشاهدُ في قولِهم: (هذا جُحْـرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)؟ ولم جازَ؟

وما الشّاهدُ في قولِ عُقَيْبَـةَ الأَسَدِيِّ[2]:

مُعَـاوِيَ إِنَّـنَـا بَـشَـرٌ فَـأَسْـجِـحْ ....

وما معنى الباءِ فـي قـولِـهم: (بِحَسْبِك هذا)؟ وما الفرقُ بينـه وبين: (حَسْبُـك هذا)؟ ولم صارت الباءُ تؤكّدُ؟

---

(١) ذكر في هامش الأصل (داماد) أنّ هذا أول الجزء الثالث فقط، وقد وضعته بين معقوفين، وليس فـي نسخة داماد في هذا الجزء إشارة إلى بقية الأجزاء.

(*) العنوان في الكتاب ١/ ٦٦: « **هذا باب ما جرى على الموضع لا على الاسم الّذي قبله** ».

(٢) هو عقيبة بن هبيرة الأسدي، النصري من بني نصر بن قعين من بني أسد، شاعر جاهلي إسلامي. انظر ترجمته في تاريخ دمشق ٤٠/ ٥٣٩.

وما الشّاهدُ في قولِ لبيدٍ[١]:

فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِـدًا ....

فلم اختارَ العطفَ على الموضعِ مِن غيرِ ضرورةٍ؟

وما حكمُ: (مَا زَيْدٌ على قَوْمِنا ولا عِنْـدَنا)؟ ولم لا يجوزُ عطفُه إلّا على الموضعِ؟ ولم لا تدخلُ (على) في المعطوفِ عليه هنا؟ ولم لا يكونُ (عِندَنا) إلّا ظرفًا؟

وما حكمُ: (أَخَذْتَنا بِالجَوْدِ وفَوْقَه)؟ ولم لا يكونُ إلّا عطفًا على الموضعِ؟ وما معنى قوله[٢]: « لأنّه ليسَ مِن كلامِهم: وبِفَوقِه »؟

وما الشّاهدُ في قولِ كَعْبِ بنِ جُعَـيْلٍ[٣]:

أَلا حَـيَّ نَـدْمَـانِـي ....

وقولِ العجّاجِ:

كَـشْـحًـا طَـوَى ....

وما حكمُ: (مَا زَيدٌ كعَمْـرٍو ولا شَبِيهًا بِه)؟ وما الفرقُ بينَ النّصبِ والجرِّ؟

وما حكمُ: (مَا أنتَ بِـزَيْـدٍ ولا قَرِيبًا منه)؟ ولم جازَ فيه الوجهان؟

بابُ إِضْمَارِ المَجْهُولِ(*)

الغرضُ فيه أنْ يُبيّنَ ما يجوزُ في إضمارِ المجهولِ ممّا لا يجوزُ.

---

(١) لَبِيـدِ بنِ رَبِيعَـةَ بن مَالكِ بنِ جَعْفَـرٍ، وكُـنْـيَـتُـهُ أَبُو عَـقِيلٍ، من أصحاب المعلقات، وهو من كلاب، أدرك الإسلام وأسلم، وترك الشعر، عمّر طويلًا، فبلغ مئة وخمسًا وأربعين سنة، منها خمس وخمسون سنة في الإسلام. (انظر ترجمته في الإصابة ٥/ ٦٧٥، وأسد الغابة ٤/ ٥٣٨).

(٢) سيبويه ١/ ٦٨.

(٣) كعب بن جعيل بن قمير بن عجرة بن ثعلبة، من تغلب بن وائل، شاعر مشهور إسلامي، كان في زمن معاوية، ولكعب هذا أخ يقال له: عمير بن جعيل بالتصغير، وهو شاعـر أيضًا. انظر ترجمته في سمط اللآلي ٨٥٣، والخزانة ٣/ ٤٩. في الأصل (عبيد)، والبيت ينسب لكعب بن جعيل، فالظاهر أنه تحريف.

(*) العنوان في الكتاب ١/ ٦٦: « **هذا باب الإضمار في ليس وكان كالإضمار في إن** ».

مَسَائِلُ هذا البابِ

ما الّذي يجوزُ في إضمارِ المجهولِ؟ وما الّذي لا يجوزُ؟ ولم ذلك؟

وما حكمُ قولِ العربِ: (لَـيْسَ خَلَـقَ اللَّـهُ مِثْلَـهُ)؟

وما الشّاهدُ في قولِ حُمَيْـدٍ الأَرْقَطِ[١]:

فَـأَصْبَـحُوا والنَّـوَى ....

ولم لا يجوزُ إلّا على إضمارِ المجهولِ؟

وما حكمُ: (كَانَتْ زَيْـدًا الحُمّى تَـأْخُذُ)؟ ولـم لا يجوزُ الفرقُ بالمفعولِ بين (كانتْ) واسمِها؟

وما الشّاهدُ في قولِ العُجَيْـرِ:

إِذا مِـتُّ كَـانَ الـنّـاسُ ....

وقولِ بعضِهم: (كَانَ أَنْتَ خَيْـرٌ مِنْه)؟

وهل يجوزُ: ﴿ كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ﴾ [التوبة: ١١٧][٢]على هذا؟ وما الخلافُ فيه؟

وما الشّاهدُ في قولِ هشامٍ أخي ذي الرّمّـةِ:

هِـيَ الـشِّـفَـاءُ لِـدَائِـي ....

وهل يجوزُ: (مَا زَيْدًا عَبْدُ اللَّـهِ ضَارِبًا)؟ ولم لا يجوزُ كما جازَ: (مَا اليَـوْمَ عَبْدُ اللَّـهِ ضَارِبًا)؟

ولم جازَ إذا رفعت الخبرَ في: (ما زَيْـدًا عَبْـدُ اللَّـهِ ضَارِبٌ)؟

---

(١) حميد الأرقط هو حميد بن مالك بن ربعي، وسمي الأرقط لآثار كانت بوجهه، شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية، وهو معاصر الحجاج. انظر ترجمته في الخزانة ٥/ ٣٩٥.

(٢) هذه قراءة الكسائي وابن عامر وأبي عمرو وابن كثير ونافع، وعاصم في رواية أبي بكر، وقرأ حمزة وحفص: ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ يَزِيغُ﴾ [التوبة: ١١٧] بالياء. انظر السبعة ٣١٩، والحجة للفارسي ٤/ ٢٣٤، والمبسوط ١٣٠، وحجة القراءات ٣٢٥، وتحبير التيسير ٣٩٥.

وما الشّاهدُ في قولِ مُزاحمٍ العُقيليِّ[١]:

وقَالُوا تَعَرَّفَها المَنَازِلَ ....

ولم كانَ النَّصبُ على التّميميّـةِ والرّفعُ على الحجازيّـةِ؟ ولم لا يجوزُ النّصبُ على الحجازيّـةِ؟ وما الفرقُ بين إضمارِ الهاءِ في الخبرِ وبين تقديمِ معمولِ الخبرِ؟

* * *

الجَوابُ

الّذي يجوزُ في العطفِ على الموضعِ الحملُ عليه إذا كانَ العاملُ قد عملَ في الموضعِ مِن غيـرِ مانعٍ، وإنّما [ظ٢٦] قلنا: (مِن غيـرِ مانعٍ)؛ لأنّـه قد تعرضُ علّـةٌ تمنعُ، كقـولك: (يا زيدُ وعَمرُو)، فهذا لا يجوزُ إلّا على اللّفظِ دونَ الموضعِ؛ لئلّا يصيرَ بمنزلةِ النّكرةِ والمضافِ، وهو في منزلةِ الأوّلِ، فحَمَوْه مِن هذا لهذه العلّـةِ، ولـم يجزْ فيه إلّا العطفُ على اللّفظِ. والأصلُ في هذا البابِ إذا عملَ العاملُ في اللّفظِ أنْ يجوزَ العطفُ على اللّفظِ، وإذا عملَ فـي الموضعِ أنْ يجوزَ العطفُ [على الموضعِ][٢]، إلّا أنْ يمنعَ مانعٌ مِن علّـةٍ صحيحةٍ.

والمسائلُ في بابِ العطفِ على الموضعِ على ثلاثةِ أوجهٍ: منها ما [لا][٣] يجوزُ إلّا على اللّفظِ، نحوُ: (يا زَيْدُ وعَمْرُو)، ومنها ما لا يجوزُ إلّا على الموضعِ، نحوُ: (ما زَيْدٌ على قَوْمِنا ولا عِنْـدَنا)؛ لأنَّ (عندَ) ظرفٌ غيرُ متمكّنٍ، ومنها ما يجوزُ على اللّفظِ والموضعِ، نحوُ: (ليسَ زَيْدٌ بِجَبَانٍ ولا بَخِيلًا)، وإنْ شئتَ قلتَ: (ولا بخيلٍ).

فالّذي يجـوزُ فيه العطفُ على اللّفظِ فقط هو ما يعملُ العاملُ في لفظِهِ فقط، أو في موضعِه بمانعٍ مِن الحملِ عليه. والّذي يجوزُ فيه العطفُ على الموضعِ فقط هـو الّذي يعملُ العاملُ في موضعِه مع مانعٍ في المعطوفِ مِن حملِه على اللّفظِ[٤].

---

(١) هو مزاحم بن عمرو بن الحارث، بدوي شاعر فصيح إسلامي، صاحب قصيد ورجز، شاعر غزل، كان في زمن جرير والفرزدق، وكان جرير يصفه ويقرظه ويقدمه. انظر ترجمته في الأغاني ١٩/ ١٠٤، والأعلام ٧/ ٢١١.

(٢، ٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٤) في الأصل: (الموضع)، وكذا يقتضي السياق.

والّذي يجوزُ العطفُ فيه على اللّفظِ والموضعِ جميعًا هو الّذي يعملُ فيه عاملان: أحدُهما في اللّفظِ، والآخرُ في الموضع مِن غيرِ مانعٍ، كقولِك: (ما زَيْدٌ بِذَاهِبٍ ولا خَارِجًا)، وإن شئتَ: (ولا خَارِجٍ).

والوجهُ في: (ليسَ زَيْدٌ بِجَبَانٍ ولا بَخِيلًا) الجرُّ؛ لأنّه أقربُ إلى الجارِّ منه إلى النّاصبِ، قالَ[1]: « وقد حملَهم قربُ الجوارِ أنْ قالوا: (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)، فكيفَ بما يصحُّ معناه »؟! وإنّما جازَ هذا للإيذانِ بأنّه ينبغي أنْ يُراعى أقربُ الجوارِ؛ إذ فيه قربُ المُتَناوَلِ.

وقالَ عُقيبةُ الأسديُّ:

٧٠ مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ فَلَسْنا بِالجِبَالِ ولا الحَدِيدا[2]

فهذا معطوفٌ على الموضعِ.

وقولُهم: (بِحَسْبِك هذا)، الباءُ فيه للتّأكيدِ، والمعنى فيه وفي قولِهم: (حَسْبُك هذا) واحدٌ إلّا بمقدارِ التّأكيدِ. وإنّما كانت الباءُ مؤكّدةً في هذا كما كانتْ في: ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ ﴾ [الرعد: ٤٣]؛ لأنّ اتّصالَ الفعلِ بالفاعلِ هو له مِن غيرِ حرفٍ، فإذا وجبَ اتّصالُ المعنى مِن جهةِ الحرفِ أيضًا فقد صارَ أوكدَ في انعقادِ المعنى الثّاني بالأوّلِ، وكذلك الابتداءُ والخبرُ على هذا التّفسيرِ.

وقالَ لبيدٌ:

٧١ فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِدًا وَدُونَ مَعَدٍّ فَلْتَزَعْكَ العَوَاذِلُ[3]

---

(١) سيبويه ١/ ٦٧.

(٢) البيت من الوافر، وهو لعقيبة بن هبيرة الأسدي في جمل الخليل ١٠١، وسيبويه ١/ ٦٧، ٢/ ٢٩٢، ٣٤٤، ٣/ ٩١، والجمل للزجاجي ٩٦، وابن السيرافي ١/ ٣٠٠، وسر الصناعة ١/ ١٣١، ٢٩٤، والنكت للأعلم١/ ٢٠٥. وهو بلا نسبة في العين ٦/ ٢٥٩، ومعاني الفراء ٢/ ٣٤٨، والمقتضب ٢/ ٣٣٨، ٤/ ١١٢، ٣٧١، وإعراب القرآن للنحاس ٤/ ٤٣٨، وإصلاح الخلل ١٥٥، والمحصول لابن إياز ٦٤٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٥٤.

(٣) البيت من الطويل، وهو للبيد في ديوانه ٢٥٥ برواية: (من دون عدنان باقيًا)، وانظر جمل الخليل ١٠١، وسيبويه ١/ ٦٨، والمقتضب ٤/ ١٥٢، وابن السيرافي ١/ ١٨، وسر الصناعة ١٣١، وشرح الرضي ١/ ٣٨٠، ٤/ ١٣٧. وهو بلا نسبة في إعراب القرآن للنحاس٤/ ٤٣٨، والمحتسب ٢/ ٤٣، =

فعطفَ على الموضعِ. وإنّما اختارَ ذلك مِن غيرِ ضرورةٍ؛ لما فيه مِن اقتضاءِ الاعتبارِ بكلٍّ واحدةٍ مِن الأمرين، ولو أشركَ بينهما لاقتضى الاعتبارُ بهما مجموعين لا متفرّقين، والتّفريقُ أبلغُ؛ فلهذا اختارَ العطفَ على الموضعِ؛ لأنّه حملٌ على التّأويلِ.

وتقولُ: (مَا زَيْدٌ عَلَى قَوْمِنا ولا عِنْدَنا)، فلا يجوزُ فيه الجرُّ؛ لأنّه لا يجوزُ: (على عندِنا) مِن أجلِ أنّ (عندَ) ظرفٌ غيرُ متمكّنٍ؛ إذ استُبهِمَ استبهامَ الحروفِ؛ مِن أجلِ أنّه ليست له جهةٌ كجهةِ (خلفٍ)، و (قدّامٍ)، وهو مع ذلك لا يقومُ بنفسِه دونَ إضافةٍ إلى غيرِه.

وتقول: (أَخَذْتَنا بِالجَوْدِ وفَوْقَه)، فلا يجوزُ عطفُه إلّا على الموضعِ، قالَ[1]: « لأنّه ليسَ من كلامِهم: (وبفوقِه) »؛ وذلك أنّ الاشتراكَ في الباءِ يصيّرُه بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ، فإذا فُصِلَ كانَ أبلغَ، كأنّ الجَوْدَ نهايةُ ما تطلبُ. ثمّ قالَ: (وفوقَ ذلك) على المبالغةِ، فلهذا لم يُحْمَلْ على الباءِ.

وقالَ العجّاجُ:

٧٢ كَشْحًا طَوى مِن بَلَدٍ مُخْتَارا
مِنْ يَأْسَةِ اليَائِسِ أو حِذَارا[2]

[و٢٧] فهذا معطوفٌ على الموضعِ، وهو ممّا يجوزُ على اللّفظِ.

وقالَ كعبُ بنُ جُعيلٍ:

٧٣ ألا حَيَّ نَدْمَانِي عُمَيْرَ بنَ عَامِرٍ … إذا ما تَلاقَيْنا مِن اليَوْمِ أَوْ غَدا[3]

= والإنصاف ٣٣٤، وقواعد المطارحة ٤٠٧، ومغني اللبيب ٦١٦.

(١) سيبويه ١/ ٦٨.

(٢) البيتان من الرجز، وهما للعجاج في ديوانه ٣٥٣، وانظر سيبويه ١/ ٦٩، وابن السيرافي ١/ ٢٤٨، والمخصص ٤/ ٤٣٩، والإنصاف ٣٣٣. وهو بلا نسبة في المحتسب ٢/ ٢٦٣.

(٣) البيت من الطويل، وهو لكعب بن جعيل في جمل الخليل ١٠١، وسيبويه ١/ ٦٨، وابن السيرافي ١/ ٢٣٣. وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/ ١١٢، ١٥٤، والحجة للفارسي ١/ ٢٨، والمحتسب ٢/ ٣٦٢، والإنصاف ٢٣٥، ٣٧٦، وقواعد المطارحة ٤٠٧.

فهـذا معطوفٌ على الموضعِ، وهو ممّا يجوزُ علـى اللّفظِ، إلّا أنّـه أُجرِي على الموضعِ؛ لتقويمِ الشّعرِ.

وتـقولُ: (مَا زَيْدٌ كعَمْـرٍو ولا شَبِيهًا بِه)، فهذا يجوزُ فيـه النصبُ والجرُّ على وجهين مختلفين، فإذا نَصَب لَمْ[1] يُثبتْ شَبيهًا، وإذا جَـرَّ فقد أثبتَ لعمرٍو شبيهًا، كأنّه قالَ: ما زَيْـدٌ كَشَبِـيه عَمْرٍو.

وتقولُ: (مَا أَنْتَ بِـزَيْـدٍ ولا قَرِيـبًا مِنْه) على الموضعِ، وإنْ شئتَ: (ولا قَـرِيبٍ منه) على اللّفظِ؛ لأنّ (قَـرِيـبًا) وإنْ كانَ صفةً فقـد كثـرَ أنْ يقومَ مقامَ الموصوفِ، ويجري مجرى الاسمِ؛ فلهذا جازَ فيه الوجهان.

الجَوابُ عَن بَابِ إضْمَارِ المَجْهُولِ

الّذي يجوزُ في إضمارِ المجهولِ أنْ يقعَ على شريطـةِ التّـفسيرِ، مِن غيرِ أنْ يعودَ إلى مذكورٍ، وإنّما جازَ لِمَا فيه مِن تفخيمِ الشّأنِ؛ إذ كانَ يقتضي التّـأهّبَ لِمَا يأتي مِن تفسيرِ المعنى، ويبعثُ النّفسَ على طلبِ الفهمِ. وهو يقعُ في خمسةِ مواضعَ: (كانَ)، و (ليسَ)، و (إنَّ)، و (نِعْمَ)، و (بِئْسَ)، إلّا أنّه في (نِعْمَ)، و (بِئْسَ) يفسّرُه المفردُ، وفي الثّلاثـةِ الأُوَلِ يفسّرُه الجملةُ.

وقولُهم[2]: (لَـيْسَ خَلَـقَ اللّـهُ مِثْـلَه) لا يصلحُ إلّا على الإضمارِ في (ليسَ)؛ لئلّا يدخلَ فعلٌ على فعلٍ.

وقالَ حُمَيدٌ الأَرقطُ:

٧٤ فَـأَصْبَحُوا والنَّـوَى عَالِي مُعَـرَّسِهِم ... ولَيْسَ كُلَّ النَّـوَى يُلْقِي المَسَاكِينُ[3]

فهذا على الإضمارِ في (ليسَ)؛ لئـلّا يدخـلَ فعـلٌ على فعـلٍ، إذ العاملُ قبـلَ المعمولِ فيه، وكأنّه قيلَ: (وليسَ يُـلْقِي كُـلَّ النَّوى المَسَاكِينُ)، فهو بمنزلةِ: (لَيْسَ

---

(١) في الأصل: (فلم). (٢) في الأصل: (وقول).

(٣) البيت من البسيط، وهو لحميد الأرقط في سيبويه ١/ ٧٠، برواية: (تُلقي)، وانظر المثبت في ١/ ١٤٧، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٧٠، وابن السيرافي ١/ ١٢٢، وفرحة الأديب ٤٢، وتحصيل عين الذهب ٩٥. وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/ ١٠٠، والأصول ١/ ٨٦، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٠٧.

خَلَقَ اللَّـهُ مِثْلَه) في أنّه لا بدَّ مِن ضميرٍ في (ليسَ)، وتقديرُه: ليسَ الحديثُ، أو ليسُ الخبرُ خَلَقَ اللَّـهُ مثلَه.

ولا يجوزُ الفرقُ بينَ العاملِ والمعمولِ بما ليسَ منه، ومعنى (لَيْسَ مِنْه) أنّه لم يعملْ فيه الأوّلُ ولا الثّاني، فلا يجوزُ على هذا: (كَانَت زَيْدًا الحُمَّى تَأْخُذُ)، ويجوزُ: (كانَ زَيْدًا ضَارِبًا عَمْرٌو)؛ لأنّ (ضَارِبًا) قد عملَ في زيدٍ، وتقديرُه: كانَ عمرٌو ضاربًا زيدًا، ثمّ قدّمتَ الخبرَ.

وقالَ العجيرُ:

٧٥ إِذَا مِتُّ كَانَ النّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ   وآخَرُ مُثْنٍ بِالّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ[١]

فرفعَ الاسمَ والخبرَ على الإضمارِ في (كانَ).

وقالَ بعضُ العربِ: (كانَ أنتَ خَيْرٌ منه)، ففيه دليلٌ مِن وجهين: ذِكرُ المنفصل، ورفعُ الخبرِ.

وأمّا: ﴿ كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ﴾ [التوبة: ١١٧] ففيه خلافٌ، وقد وقعَ في الكتابِ على أنّ في (كادَ) ضميرَ مجهولٍ يفسّرُه ما بعدَه[٢]، وخالفَ في هذا بعضُ النّحويّين بأنّ (كَادَ) لا تدخلُ على الجملِ[٣]، فليست مِن هذا البابِ، وإنّما يُقدّرُ معها (أنْ)، فكأنّه قيلَ: كادَ زيغُ قلوبِ فريقٍ منهم، هذا هو وجهُ الكلامِ، وقد قيلَ: إنّه أُلحقَ بالكتابِ، وليسَ منه[٤].

---

(١) البيت من الطويل، وهو للعجير السلولي في سيبويه ١/ ٧١، وابن السيرافي ١/ ٩٩، والأزهية ١٩٠، والنكت للأعلم ١/ ٢٠٨. وهو بلا نسبة في إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٠٨، وأمالي ابن الشجري ٣/ ١١٦، وابن يعيش ١/ ٧٧، ٣/ ١١٦، ٧/ ١٠٠، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٦٦.

(٢) سيبويه ١/ ٧١.

(٣) من الأصول المرفوضة في النحو العربي دخول (أن) على خبر (كاد)، قال في التخمير ٣/ ٣٠٣: « (كَادَ) أَصْلُـهُ أَنْ يَكُونَ مَقْرُونًا بِـ (أن)؛ لأنه في الأصلِ مِن أفْعَالِ المقَارَبَةِ، وهذه حَقِيقَةٌ مَهْجُورَةٌ، واسْتِعْمَالُ (أَنْ) مَع خَبَرِ (كَادَ)، وهو الأَصْلُ المَرْفُوضُ، مِنْهُم مَنْ مَنَعَه، ومِنْهُم مَنْ أَجَازَهُ في الشِّعْرِ في الضَّرُورَةِ، ومِنْهُم من أَجَازَهُ في غَيْرِ القُرآنِ، ومنهم من وصَفَه بالقِلَّةِ ». انظر هذه الآراء في المقتضب ٣/ ٧٥، وأدب الكاتب ٣٢٣، وحروف المعاني ٦٧، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ١٩٥.

(٤) لم يشر السيرافي والفارسي والصفار إلى هذا الإلحاق بكتاب سيبويه.

وقالَ هشامٌ أخو ذي الرّمّةِ:

٧٦ هِيَ الشِّفَاءُ لِدَائِي لَوْ ظَفِرْتُ بِها ... وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُولُ[1]

فرفعَ الاسمَ والخبرَ على الإضمارِ في (ليسَ).

وتقولُ: (مَا زَيْدًا عَبْدُ اللَّهِ ضاربٌ) فيجوزُ على التّميميّةِ، ولا يجوزُ: (مَا زَيْدًا عَبْدُ اللَّهِ ضَارِبًا) على الحجازيّةِ؛ للفرقِ بين العاملِ والمعمولِ بما ليسَ منه، ولكنْ يَجُوزُ: (مَا اليَوْمَ عَبْدُ اللَّهِ ضَارِبًا)؛ لأنّ الظّرفَ لا يَفصِلُ[2].

وقالَ مُزاحمٌ العُقيليُّ [ظ٢٧]:

٧٧ وَقَالُوا تَعَرَّفْها المَنَازِلَ مِنْ مِنًى ... وَمَا كُلَّ مَنْ وَافَى مِنًى أَنَا عَارِفُ[3]

فهذا على التّميميّةِ، كقولِك: (مَا زَيْدًا أَنا ضَارِبٌ)، فأمّا على الحجازيّةِ فلا يجوزُ إلّا الرّفعُ على إضمارِ الهاءِ في (عَارِفُه)، فيقولُ:

.... وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنًى أَنَا عَارِفُ

وإنّما جازَ إضمارُ الهاءِ؛ لكثرةِ ما جاءَ مِن النّظائرِ فيه. ولم يجز الفرقُ بينَ العاملِ والمعمولِ فيه بما ليسَ منه؛ لأنّه لا نظيرَ له مع ما فيه مِن تقديمِ معمولِ خبرِ (ما)، فكأنّه قدّمَ خبرَ (ما)، فلا يجوزُ على هذا الوجهِ، ويُقوّي أمرَ الضّميرِ جوازُه في الصّلةِ والصّفةِ على اطّرادٍ وحسنٍ في الباب.

---

(١) البيت من البسيط، وهو لهشام أخي ذي الرمة في سيبويه ١/ ٧١، ١٤٧، والنكت للأعلم ١/ ٢٠٩، وإصلاح الخلل ١٣١، وقواعد المطارحة ٦٧، وتذكرة النحاة ١٤١، ١٦٦، وينسب لكعب بن زهير. انظر الحلل ٥٥. وهو بلا نسبة في جمل الخليل ١٤٦، والمقتضب ٤/ ١٠١، والجمل للزجاجي ٥٠، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٠٩، والحلبيات ٢٢٠، ٢٣٦، ٢٥٥، ٢٦٢، وابن يعيش ٣/ ١١٦، والمحصول ٢/ ٧٩٩.

(٢) العبارة في الأصل: (لأنّ الضارب لا يفصل)، وما أثبتناه من الكتاب ١/ ١٠٥، قال: « لأنّ الظرف لا يفصل في: (ما اليوم زيد ذاهبًا) ».

(٣) البيت من الطويل، وهو لمزاحم بن الحارث بن الأعلم العقيلي في سيبويه ١/ ٧٢، ١٤٦، وابن السيرافي ١/ ٤٣، والنكت للأعلم ١/ ٢٠٩، والمقاصد الشافية ٢/ ٢٢٣. وهو بلا نسبة في إيضاح الشعر للفارسي ٣١٤، والخصائص ٢/ ٣٥٤، ٣٧٦، والمحكم ٢/ ١٠٩، وتمهيد القواعد ٣/ ١١٩٣، وشرح شذور الذهب ٢٥٤، وتعليق الفرائد ٣/ ٢٤٣. وجاء في بعض المصادر برواية: (يغشى منًى).

بَابُ التَّعَجُّبِ(*)

الغرضُ فيه أنْ يُبيّنَ ما يجوزُ في التّعجّبِ مِن الإعرابِ والتّصرّفِ ممّا لا يجوزُ.

مَسَائلُ هذا البَابِ

ما الّذي يجوزُ في التّعجّبِ؟ وما الّذي لا يجوزُ؟ ولم ذلك؟

وما تقديرُ: (مَا أَحْسَنَ عَبْدَ اللَّهِ!)؟ ولم جازَ: (مَا أَحْسَنَ عَبْدَ اللَّهِ!) ولم يجزْ: (شَيءٌ أَحسَنَ عَبْدَ اللَّهِ)، وهو في معناه وتقديره؟

وما حكمُ المتعجّبِ منه في التّقديمِ والتّأخيرِ؟

وما حكمُ فعلِ التّعجّبِ في التّصرّفِ؟ ولم [لَمْ][1] يتصرّفْ؟

ولم لا يكونُ إلّا مشتقًّا مِن الثّلاثيِّ بغيرِ زيادةٍ؟

وما نظيرُه مِن (لاتَ)؟

وما نظيرُه مِن (أَجْدَلَ) دونَ (أَفْكَلَ)؟

وما نظيرُ جعلِ (ما) وحدَها اسمًا مِن قولِهم: (إِنّي مِمّا أنْ أَصْنَعَ)، و (غَسَلْتُهُ غَسْلًا نِعِمّا)؟

ولم لا يجوزُ قولُ الأخفشِ: إنَّ (ما) لها صلةٌ كصلةِ (الّذي)، والخبر محذوفٌ؟

وما حكمُ إلغاءِ (كانَ) في فعلِ التّعجّبِ؟ ولم كثُرتْ مُلغاةً فيه؟ ولم جازَ: (مَا كانَ أَبْرَدَها!)؟ ولم يجزْ: (مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَها)، و (مَا أَمْسَى أَدْفَأَها)؟

ولم لا يُتَعجَّبُ مِن الألوانِ والعيوبِ؟

ولم جرى: (هذا أفعلُ مِن هذا) مجرى التّعجّبِ؟

(*) تسمية هذا الباب في كتاب سيبويه ١/ ٧٢: « **هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكّن تمكّنه** ».

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

ولم جازَ التّعجّبُ على صيغةِ الأمرِ في: (أَفْعِلْ بِه)؟

ولم وجبَ تصحيحُ المعتلِّ في التّعجّبِ؟ ولم جازَ تصغيرُ فعلِ التّعجّبِ؟

الجَوابُ

الّذي يجوزُ في التّعجّبِ نصبُ الاسمِ المتعجّبِ بفعلِ التّعجّبِ مع إضمارِ (ما) فيه، وإلزامُه على طريقةِ: (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا)، فكأنّه قيلَ: (شَيءٌ أَحْسَنَ زَيْدًا)، فجُعِلَ في (أَحْسَنَ) ضميرٌ يعودُ إلى (ما)، كما يعودُ إلى (شيءٍ).

ولا يجوزُ أنْ يتصرّفَ فعلُ التّعجّبِ على طريقةِ (فَعَلَ)، (يَفْعَلُ) و (سَيَفْعَلُ) لِتضمُّنِه ما ليسَ له في أصلِه مِن معنى التّعجّبِ، وإنّما أصلُه: (حَسُنَ زَيْدٌ جِدًّا) أو (كَرُمَ)، وما أشبهَ ذلك، فدخلَه معنى التّعجّبِ الّذي ليسَ له في أصلِه، فلمّا خرجَ بهذا المعنى عن أصلِه وجبَ أنْ يخرجَ بامتناعِ التّصرّفِ عن أصلِه؛ لِيُنبئَ عن هذا المعنى.

وإنّما جازَ: (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا)، ولم يجزْ: (شَيءٌ أَحْسَنَ زَيْدًا)؛ لأنّ المطلوبَ في التّعجّبِ الإبهامُ، و (ما) أشدُّ إبهامًا مِن (شيءٍ)؛ لأنّ فيها معنى أعمِّ العامِّ، كما في (شيءٍ)، وفيها أنّها لا تقوم بنفسها في الدّلالةِ على معناها، فصارتْ بهذا أشدَّ إبهامًا مِن (شيءٍ)؛ فلهذا لم يجز: (شَيءٌ أَحْسَنَ زَيْدًا) في التّعجّبِ، وإنْ كانَ على هذا التّقديرِ.

والمتعجَّبُ منه لا يجوزُ فيه التّقديمُ والتّأخيرُ مِن أجلِ أنّ فعلَ التّعجّبِ لَمّا لم يتصرّفْ في نفسِه لم يتصرّفْ في عملِه.

ولا يكون فعلُ التّعجّبِ إلّا مشتقًّا مِن الثّلاثيِّ بغيرِ زيادةٍ مِن (فَعَلَ) و (فَعِلَ) و (فَعُلَ)؛ لأنّه أُخرجَ إلى تعديةِ التّعجّبِ؛ وذلك أنّ الاسمَ المنصوبَ فيه على معنى التّعجّبِ منه، فلمّا احتيجَ إلى أنْ يخرجَ إلى التّعديةِ وجبَ له الحرفُ الّذي يُوجبُ التّعديةَ [و٢٨] على صيغةِ التّعديةِ، والحرفُ هو الهمزةُ، والصّيغةُ صيغةُ (أَفْعَلَ)؛ فلهذا لم يجزْ أنْ يُؤخذَ إلّا مِن الثّلاثيِّ بغيرِ زيادةٍ؛ إذ ما زادَ على الثّلاثيِّ

لا يلحقُه حرفُ التّعديةِ في شيءٍ مِن الكلامِ، وإنّما يجبُ هذا للثّلاثيِّ لقوّتِه على سائرِ الأبنيـةِ، وسنَشرحُ ذلك في موضعِه إن شاءَ اللّـهُ تعالى[١]، فقد ثبتَ أنّـه لا يجوزُ إلّا أنْ يشتقَّ مِن الثّلاثيِّ بغيرِ زيادةٍ؛ لهذه العلّـةِ الّتي بيّـنّا مِن التّعديـةِ الحادثةِ لمعنى المتعجّبِ منه.

ونظيرُ فعلِ التّعجّبِ (لاتَ)، و (ما) في الضّعفِ بما حدثَ لكلِّ واحدٍ منها، فالّذي حدثَ لـ (ما) أنّها دخلت في العملِ بحقِّ الشّبهِ، لا بحقِّ الأصلِ، وكذلك (لاتَ)، إلّا أنّ (لاتَ) أضعفُ؛ لأنّ شبهَها أنقصُ، فكذلك فعلُ التّعجّبِ، لَمّا حُمِلَ عليه معنًى ليسَ له في أصلِه ضَعُفَ، فمُنِعَ التّصرّفُ، كما ضَعُفَ (ما) و (لاتَ) فمُـنِعَت التّصرّفَ في العملِ.

ونظيرُه (أَجْدَلُ) مِن وجهٍ آخرَ، وهو أنّه لَمّا كَـثُر استعمالُه في موضعِ الاسمِ خرجَ عن أصلِه بالانصرافِ والاستغناءِ عن الإتباعِ؛ لِما حدثَ مِن هذا الوجهِ، فكذلك فعلُ التّعجّبِ لَمّا حدثَ فيه معنى التّعجّبِ وجبَ له حكمٌ لم يكنْ، كما وجبَ لـ (أَجْدَلَ) حكمٌ لم يكنْ؛ إلّا أنّ الحكمَ في هذا بحسبِ ما اقتضاهُ الأمرُ الحادثُ له، وهو أنّ وقوعَه موقعَ الاسمِ في العاملِ الّذي يليه يقتضي له أنْ يعاملَ معاملةَ الاسمِ في الصّرفِ. وتضمُّنُ فعلِ التّعجّبِ معنى التّعجّبِ الّذي ليـسَ له في أصلِه يقتضي له أنْ يلـزمَ طريقةً واحدةً؛ لِـيُنبئَ عن هذا المعنى الّذي دخلَه؛ لأنّ ما يلزمُ طريقـةً واحدةً أدلُّ على معناه ممّا جرى على طرائـقَ مختلفةٍ.

ونظيرُ جعلِ (ما) وحدَها اسمًا قولُهم: (إنّي مِمّا أَنْ أصنَـعَ)؛ لأنّ تقديرَه: إنّي مِن الأمرِ أنْ أصنعَ، وكذلك قولُهم: (غَسَلْتُـهُ غَسْلًا نِعِمّا)، أي: نعمَ غَسلًا، أو: نعمَ الغُسلُ، كلا التّقديرين يصحُّ.

ولا يصحُّ قولُ الأخفشِ[٢]: إنّ (ما) لها صلةٌ كصلةِ (الّذي)، والخبرُ محذوفٌ؛ لأنّ المطلوبَ في التّعجّبِ إبهامُ السّببِ، وإذا وصلت (ما) خرجت عن الإبهامِ

---

(١) انظر باب أفعل (و٢٣٠ فيض).

(٢) انظر رأي الأخفش في شرح السيرافي ١/ ٣٥٩، والأصول ١/ ١٠٠.

إلى الإيضاحِ بالصّلةِ[١]، وذلك مناقضٌ[٢] لِما يجبُ في التّعجّبِ، والصّحيحُ[٣] في هذا قولُ سيبويه: إنّ (ما) وحدَها في التّعجّبِ لا صلةَ لها.

ويجوزُ إلغاءُ (كانَ) في فعلِ التّعجّبِ، ويكثُـرُ فيه؛ لأنّه لَمّا مُنعَ التّصرّفَ صارَ بمنزلةِ ما لا يدلُّ على الماضي، فاحتيجَ إلى (كانَ) لِـتُحَقّـقَ معنى الماضي، فتقولُ على هذا: (ما كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا)، والمعنى: ما أحسنَ زيدًا فيما مضى. ولا يجوزُ زيادةُ شيءٍ مِن أخواتِها؛ لأنّها إنّما جازَ زيادتُها مِن أجلِ أنّها أمُّ الأفعالِ، وليست هذه المنزلةُ لأخواتها، فلا يجوزُ: (ما أصبحَ أَبْـرَدَها)، ولا: (ما أمسى أَدْفَـأَها) في القياسِ؛ للعلّة الّتي بيّـنّا.

ولا يُـتَعجّبُ مِن الألوانِ والعيوبِ بلفظِها؛ لأنّها جرت مجرى الخِلَقِ الثّابتـةِ كاليـدِ والرّجلِ، فلَمْ تَـتَعاظمْ، وإنّما التّعجّبُ ممّا يَـتعاظمُ، ويوضّحُ ذاك أنّه لا يجوزُ: (ما أَعْماهُ) مِن عمى العينِ، ويجوزُ: (ما أَعْمَاهُ) مِن عمى القلبِ؛ لأنّه يَـتَعاظمُ، والأصلُ في هذا البابِ أنّ ما لا يَـتَعاظمُ يقتضي المساواةَ في المعنى، فلا يجوزُ: (هذا أَعمى مِن هذا) مِن عمى العينِ؛ لأجلِ المساواة في المعنى، و (أَفْعَـلَ) يقتـضي بُطلانَ المساواةِ، فكذلك التّعجّبُ، وفيه علّـةٌ أخرى وهو أنّ أصلَ فعلِه مِن (افْعَـالَّ)، و (افْعَـلَّ)، نحوُ: (احْمَارَّ) و (احْمَـرَّ)، و (اعْوَارَّ) و (اعْوَرَّ)، فلَمْ يُتعجّبْ [منه]؛ لأنّه يُـؤَمُّ به أصلُ فعلِه، كما صُحّحَ فقيلَ: (عَوِرَ)، و (حَـوِلَ)، و (صَيِدَ) لهذه العلّةِ.

وكلُّ ما جازَ فيه (ما أَفْعَـلَه) جازَ فيه: (هذا أَفْعَـلُ مِن هذا)، وما لم يجز فيه (مَا أَفْعَـلَه) لم يجز فيه: (هذا أَفْعَـلُ مِن هذا)؛ لأنّهما فيهما مِن التّعاظمِ، فلمّا اشتركا في هذا المعنى اشتركا في الحكمِ.

وبناءُ التّعجّبِ على وجهين: (مَا أَفْعَـلَه) و (أَفْعِلْ بِهِ)، وإنّما لم يُـقـتَصرْ على (مَا أَفْعَـلَه) فقط؛ لأنّه قد يُحتاجُ إلى استدعاءِ السّامعِ أنْ يتعجّبَ مِن المعنى الّذي

---

(١) في الأصل: (والصلة).
(٢) في الأصل: (مناقضًا).
(٣) في الأصل: (في الصحيح).

ذُكِـرَ [ظ٢٨]، فجُعِلَ على صيغةِ الأمرِ لهذه العلّةِ، فقيلَ: (أَكْـرِمْ بِه)، و (أَحْسِنْ بِه)، وفي التّنزيلِ: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ [مريم: ٣٨].

وفعلُ التّعجّبِ يصحُّ فيه المعتلُّ؛ لأنّه يجري مجرى الاسمِ فـي الامتناعِ مِـن التّصرّفِ على طريقةِ: (فَعَـلَ، يَـفْعَلُ، وسَيَـفْعَلُ)، فتقولُ: (مَا أَقْـوَلَه)، و (مَـا أَقْـوَمَه)، فإذا أردتَ الفعلَ مِن غيرِ تعجّبٍ قلتَ: (أَقَالَ) و (أَقَامَ)[١]؛ ولهذا جازَ تصغيرُه؛ إذ جرى مجرى الاسمِ، فتقولُ: (مَا أُمَيْـلِـحَ زَيْدًا!)، و (مَا أُحَيْسَنَـهُ!)؛ للعلّـةِ الّتي بيّـنّا.

وقد وقعَ في الكتابِ أنّ فعلَ التّعجّبِ [يُبْنى][٢] مِن (أَعْطَى)[٣]، فكانَ ابنُ السّرّاجِ يقـولُ: هو ملحقٌ في الكتابِ، وليسَ منه، ويحتملُ أنْ يكونَ ذَكَـرَه؛ لأنّهم يقولون: (مَا أَعْطَاهُ للدَّرَاهِمِ) على طريـقِ الشّذوذِ، وإنّما ردَّهُ إلى أصلِه في (عَطَى)، (يَعْطُو)[٤]، وهو على معناه في (أَعْطَى)، ولم يُسْمَعْ مِن الشّذوذِ في هذا إلّا (مَا أَعْطَاهُ للدّراهمِ) و (مَا أَوْلاهُ بالمَعْـرُوفِ).

وتقديرُ قولِ الأخفشِ في الصّلةِ: (الّذي أَحْسَنَ زَيدًا شَيءٌ مِن الأَشْيَاءِ).

* * *
* *
*

(١) العبارة في الأصل: (فتقول: ما أقوله فإذا أردت... أقال وأقام وما أقومه).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) سيبويه ١/ ٧٣.

(٤) الأصول ١/ ٩٩ – ١٠٠، لكنه لم يذكر في أصوله أن هذا ملحق في كتاب سيبويه، فلعل ذلك بكتاب آخر غير الأصول.

بَابُ الفَاعِلِينَ والمَفْعُولِينَ
في جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ(*)

الغرضُ فيه أنْ يُبيّنَ ما يجوزُ في الفاعلين المفعولين ممّا قد انْعقَدَ فيه الفعلان فيه انعقادَ الجملةِ الواحدةِ مِن الإعمالِ والتّصرّفِ ممّا لا يجوزُ.

مَسَائِلُ هذا البَابِ

ما الّذي يجوزُ في الفاعلين المفعولين مِن الإعمالِ والتّصرّفِ؟ وما الّذي لا يجوزُ؟ ولم ذلك؟

وما حكمُ: (ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي زَيْدٌ)، و ([ضَرَبَنِي و] ضَرَبْتُ زَيْدًا)؟ ولم وجبَ أنّ الأوّلَ قد عملَ في (زيدٍ) كما عملَ الثّاني فيه؟ ولم كانَ الحملُ على الّذي يليه أولى؟ وما نظيرُه مِن: (خَشَّنْتُ بِصَدْرِه وصَدْرِ زَيْدٍ)؟

وما الشّاهدُ في: ﴿وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥][1]، وفي: « ونَخْلَعُ ونَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُكَ »؟ وكيفَ يكونُ على إعمالِ الأوّلِ؟

وما الشّاهدُ في قولِ قيسِ بنِ الخَطِيمِ[2]:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنا وأَنْتَ بِمَا ... عِنْدَكَ رَاضٍ والرَّأْيُ مُخْتَلِفُ

(*) **هذا باب التنازع**، وتسمية الباب في كتاب سيبويه ١/ ٧٣: « **هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كلّ واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك** ».

(١) كذا الآية في المصحف، وجاء في الأصل: (والذاكرين اللّه كثيرًا والذاكرات والحافظين فروجهم والحافظات) وهو غير صحيح، وكذا وقع في نسخ الكتاب، وقد نبه على ذلك أ. هارون. انظر سيبويه ١/ ٧٤.

(٢) هو قيس بن الخطيم بن عدي بن عمرو بن سود بن ظفر، ويكنى قيس أبا يزيد، وكان أبوه الخطيم قتل وهو صغير، قتله رجل من بني حارثة بن الحارث بن الخزرج، فلما بلغ قتل قاتل أبيه، وهو شاعرٌ فارس، من الأنصار، مات كافرًا، قال في الإصابة ٥/ ٤١٧: « قيس بن الخطيم الأنصاري، ذكره عليّ بن سعيد العسكريّ في الصّحابة، وهو وهم ». انظر ترجمته في الأغاني ٣/ ٣، والخزانة ٧/ ٣٤.

وقولِ ضَابِئِ البُرجُمِيِّ[1]:

فَـمَنْ يَـكُ أَمْسَى بِالمَدِينَـةِ رَحْلُـهُ ....

وقولِ ابنِ أَحْمَـرَ[2]:

رَمَـانِـي بِـأَمْـرٍ ....

ولم جازَ تركُ خبـرِ الأوّلِ في هذا كما تُركَ إعمالُ الأوّلِ في: (ضَرَبْتُ وضَرَبَنِـي زَيْدٌ)؟

ولم وجبَ أنّ المفعولَ المُسْتَغْنى عنه بمنزلةِ الخبرِ الّذي لا بُدَّ منه؟

وما الشّاهدُ في قولِ الفرزدقِ:

إِنِّـي ضَمِـنْتُ لِـمَنْ أَتَـانِـي ....

وكيفَ يكونُ: (ضَرَبْتُ وضَرَبَنِـي قَوْمُكَ) على إعمالِ الأوّلِ؟ وكيفَ يكونُ: (مَـرَرْتُ ومَـرَّ بِـي زَيْـدٌ) على إعمالِ الأوّلِ؟

وما الشّاهدُ في قولِ الفرزدقِ:

ولكـنَّ نِـصْفًا لَـوْ سَبَـبْـتُ ....

وكيفَ يكونُ على إعمالِ الأوّلِ؟

وما الشّاهدُ في قولِ الطّفيلِ[3]:

---

(١) هو ضابئ بن الحارث بن أرطاة، من بني غالب بن حنظلة التميمي البرجمي بضم الباء، وضم الجيم، نسبة إلى البراجم. انظر ترجمته في الشعر والشعراء ١/ ٣٣٨، والخزانة ٩/ ٣٢٤.

(٢) هو عمرو بن أحمر بن العمرد الباهلي، كنيته أبو الخطاب، شاعر مخضرم فصيح، من شعراء الجاهلية المعدودين، أدرك الإسلام، وأسلم، وقال في الجاهلية والإسلام شعرًا كثيرًا، وكان في خيل خالد بن الوليد حين وجه أبو بكر خالدًا إلى الشام، وهو أحد العُور المحسنين من الشعراء، عمّر تسعين سنة، قيل: توفي على عهد عثمان بن عفّان ﷺ. انظر ترجمته في الأغاني ٨/ ٢٤١، وخزانة الأدب ٦/ ٢٤٠ - ٢٤١، والشعور بالعور ٢٥٨.

(٣) هو طفيل بن عوف بن كعب، من بني غني، من قيس عيلان: شاعـر جاهلي فحل، من الشجعان. وهو أوصف العرب للخيل، وربما سمي (طفيل الخيل) لكثرة وصفه لها. ويسمى أيضًا (المحبـر) بتشديد الباء، لتحسينه شعره. عاصر النابغة الجعدي، وزهير بن أبي سلمى، ومات بعد مقتل هرم بن سنان. انظر ترجمته في الخزانة ٩/ ٤٨ - ٤٩، والأعلام ٣/ ٢٢٨.

وكيفَ يكونُ على إعمالِ الأوّلِ؟

وقولِ الباهليِّ:

ولَقَدْ أَرَى تَغْنى بِهِ ....

وكيفَ يكونُ على إعمالِ الأوّلِ؟

وكم وجهًا يجوزُ في: (ضَرَبْتُ وضَرَبُوني قَوْمَكَ)؟ ولم جازَ على إعمالِ الأوّلِ، وعلى البدلِ، وعلى « أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ »؟

وكيفَ يكونُ: (ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ قَوْمُكَ) على إعمالِ الأوّلِ، وعلى إعمالِ الثّاني؟

وما الشّاهدُ في قولِ عمرَ بنِ أبي ربيعةَ[1]:

إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ ....

وكيفَ يكونُ على إعمالِ الثّاني؟ ولم حُمِل على إعمالِ الأوّلِ هذا البيتُ؟

وقولِ المَرّارِ[2]:

فَرَدَّ عَلَى الفُؤادِ هَوًى عَمِيدا ....

وكيفَ يكونُ على إعمالِ الثّاني؟ ولم حُمِلَ على إعمالِ الأوّلِ؟

وهل يجوزُ: (ضَرَبُونِي وضَرَبْتُهُم قَوْمُك)؟ ولم جازَ البدلُ فيه؟

وما الشّاهدُ في قولِ امرئِ القيسِ[3]:

---

(١) هو عمر بن عبد اللّه بن أبي ربيعة، واسم أبي ربيعة حذيفة بن المغيرة، قيل فيه: كان يتعرض لنساء الحاج ويشبب بهن فنفاه عمر بن عبد العزيز إلى دهلك، ثم غزا في البحر فأحرقت السفينة التي كان فيها، فاحترق هو ومن كان معه. انظر ترجمته في الأغاني ١/ ٧٠، وخزانة الأدب ٢/ ٣١.

(٢) هو المَرَّار بن سعيد الأسدي الفقعسي – بفتح الميم وتشديد الراء –، يكنى أبا حسّان، شاعر إسلاميّ، كان يهاجي المساور بن هند، وكان قصيرًا مفرط القصر ضئيلًا. انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٢/ ٦٨٨، وسمط اللآلي ١/ ٢٣١، والخزانة ١/ ٢٥٣.

(٣) هو امرؤ القيس بن حجر بن الحارث بن عمرو آكِل المرّار، ويكنى أبا الحارث وأبا زيد وأبا وهب، ويلقب بذي القروح، والملك الضليل، أحد أصحاب المعلقات السبع. انظر ترجمته في الأغاني ٩/ ٩٣، والخزانة ١/ ٣٢١.

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى ....

وكيفَ يكونُ على إعمالِ الثّاني؟ ولم لا يجوزُ؟

وهل يجوزُ: (ضَرَبْتُ [و٢٩] وضَرَبَنِي زَيْدًا)؟ ولم جازَ؟

وكيفَ يكونُ قولُهم: (مَتَى رَأَيْتُ أَوْ قُلْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا) على إعمال الأوّلِ، وعلى إعمالِ الثّاني؟ وكم وجهًا يجوزُ فيه؟ ولم كانَ الأجودُ: (مَتَى رَأَيْتُ أَوْ قُلْتُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ)؟

وهل يجوزُ: (ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ قَوْمُك)؟ ولم جازَ ولم يكنْ وجهُ الكلامِ؟

وهل يجوزُ: (ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ قَوْمَك)؟ ولم جازَ على قبحٍ؟ وما نظيرُه مِن قولِهم: (هو أجملُ الفِتْيَانِ وأَحْسَنُه)، و (أَكْرَمُ بَنِيهِ وأَنْبَلُه)؟ ولم جازَ هذا؟ وهل يلزمُ عليه: (أَصْحَابُك جَلَسَ)، و (هذا غُلَامُ القَوْمِ وصَاحِبُه)؟ وما الفرقُ فيه؟

الجَوابُ

الّذي يجوزُ في[1] الفاعلين المفعولين إعمالُ الأوّلِ وإعمالُ الثّاني، إلّا أنّ حملَ الاسمِ على الّذي يليه أولى؛ لقربِ جوارِه منه[2]، كما كانَ في: (خَشَّنْتُ بِصَدْرِهِ وصَدْرِ[3] زَيْدٍ)، فتقولُ على ذلك: (ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي زَيْدٌ)، و (ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ زَيْدًا). ولا يجوزُ إلّا أنْ يكونَ الأوّلُ قد عملَ في المعنى فيما عملَ فيه الثّاني على طريقِ الحذفِ إنْ كانَ مفعولًا، والإضمارِ إنْ كانَ فاعلًا.

ودليلُه: ﴿ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، فلا يجوزُ إلّا على (والذّاكراتِه)؛ لأنّه لمّا مدحَ المذكّرَ بصفةٍ وجبَ مِن طريقِ التّقابلِ أنْ

---

(١) في الأصل: (فيه).

(٢) هذا رأي البصريين، ونُقل عن الكوفيين أنّ إعمال الأول هو الأولى، والخلاف في هذه المسألة مشهور، وهو خلافهم في الأولى في العامل في باب التنازع. انظر المسألة في الإنصاف ٨٣، وابن يعيش ١/ ٧٩، وشرح الرضي ١/ ٢٠٤، والارتشاف ٤/ ٢١٤٢.

(٣) في الأصل: (صدر) بلا واو.

يمدحَ المؤنّثَ بمثلِ تلك الصّفةِ، وإلّا تنافر[١] الكلامُ، وخرجَ عن حدِّ التّشاكلِ[٢]. ومنه[٣]: « ونَخْلَعُ ونَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُكَ »، فهذا على إعمالِ الثّاني، ولو أُعمِلَ الأوّلُ لقيلَ: (ونَخْلَعُ ونَتركُه مَنْ يَفْجُرُك)، والاسمُ في كلا المفعولين مفعولٌ في هذا الكلامِ، إلّا أنّه بمنزلةِ الفاعلين المفعولين في إعمالِ الأوّلِ والثّاني، إلّا أنّ أحدَهما يعملُ في اللّفظِ، والآخرَ يعملُ في المعنى.

وقال قيس بن الخطيم:

٧٨ نَحْنُ بِمَا عِنْدَنا وأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ والرَّأيُ مُخْتَلِفُ[٤]

فتأويلُه: نحنُ بما عندَنا راضون، إلّا أنّه حَذفَ الخبرَ لدلالةِ الثّاني عليه. ومثله قول ضَابِئ البُرْجُميِّ:

٧٩ فَمَنْ يكُ أَمْسَى بِالمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنّي وَقَيّارٌ بِها لَغَرِيبُ[٥]

---

(١) في الأصل: (تنافر).

(٢) التشاكل: هو التناسب والتماثل بين أمرين، ويضاده التنافر، فلا بد أن يماثل مدح المذكر في قوله (والذاكرين) بمدح المؤنث، ولو لم يكن هذا لتنافر الكلام، ولم يعد متماثلًا أو متناسبًا.

(٣) هذا اللفظ في دعاء القنوت قد جاء في دعاء الرسول ﷺ في كتاب الدعاء للطبراني ٢٣٨ برقم (٧٥٠)، وهو واردٌ في دعاء عمر رضي الله عنه في سنن البيهقي الكبرى ٢/ ٢١٠ برقم (٣٢٦٨)، ومصنف ابن أبي شيبة ٢/ ١٠٦ برقم (٧٠٢٧)، وعلي رضي الله عنه في مصنف ابن أبي شيبة ٢/ ١٠٦ برقم (٧٠٢٩)، وفي دعاء ابن مسعود رضي الله عنه في مصنف ابن أبي شيبة ٢/ ٩٥، وأبي بن كعب في مصنف ابن أبي شيبة ٢/ ١٠٦ برقم (٧٠٣٠).

(٤) البيت من المنسرح، وهو لقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه ٢٣٩، وانظر سيبويه ١/ ٧٥، والنكت للأعلم ١/ ٢١٢. وهو لمرار الأسدي في معاني الفراء ٢/ ٣٦٣. وهو لدرهم بن زيد الأنصاري في الإنصاف ١/ ٩٥. وهو لعمرو بن امرئ القيس الخزرجي في مجاز القرآن ١/ ٣٩، والمقاصد النحوية ١/ ٣٦٧، وخزانة الأدب ٤/ ٢٥٥. وهو بلا نسبة في المقتضب ٣/ ١١٢، ٤/ ٧٣، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢١٢، ٣/ ٣٥١، والحجة للفارسي ١/ ١٩٣، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢٠، ٤٥، ٣/ ١١٣، والمقاصد الشافية ٢/ ٩٧.

(٥) البيت من الطويل، وهو لضابئ بن الحارث البرجمي في سيبويه ١/ ٧٥، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٨٨، وابن السيرافي ١/ ٢٤٤، وابن يعيش ٨/ ٦٨. وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١/ ٣١١، ومجالس ثعلب ٣١٦، ٥٩٨، والأصول ١/ ٢٥٧، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٧٢، وشرح الرّضي ٤/ ٣٥٥، وشرح الكافية الشّافية ١/ ٥١٢، وهمع الهوامع ٣/ ٢٣٩. الرّحل: المنزل وما يحتاج إليه المسافر من الأثاث، وقيّار: اسم فرس، وقيل: اسم جمل، وقيل: اسم رجل. وقد أنشدوا هذا البيت =

تقديرُه: فإنّي لغريبٌ وقيّارًا لغريبٌ، فحذفَ الخبرَ مِن الأوّلِ؛ لدلالةِ الثّاني عليه، ومثلُه قولُ ابنِ أحمرَ:

٨٠ رَمَانِي بِأَمْرٍ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِي ... بَرِيًّا ومِنْ أَجْلِ الطَّوِيِّ رَمَانِي[1]

أي: كنتُ منه بريًّا ووالدي بريًّا، فحذفَ خبرَ الأوّلِ.

وشبّهَ حذفَ المفعولِ بحذفِ الخبرِ؛ لأنّه إذا كانَ يجوزُ حذفُ ما لا بدَّ منه لدلالةِ الكلامِ عليه كانَ حذفُ ما منه بدٌّ لدلالةِ الكلامِ عليه أجوزُ.

وقالَ الفرزدقُ:

٨١ إِنِّي ضَمِنْتُ لِمَنْ أَتَانِي مَا جَنى ... وأَبِي [فَكانَ] وكُنْتُ غَيْرَ غَدُورِ[2]

وتقديرُه: فكانَ غيرَ غدورٍ، وكنتُ غيرَ غدورٍ، فحذفَ خبرَ الأوّلِ؛ لدلالةِ الثّاني عليه.

وتقولُ: (ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي قَوْمُكَ) على إعمالِ الثّاني، و (ضَرَبْتُ وضَرَبُونِي قَومَكَ) على إعمالِ الأوّلِ، وتقولُ: (مَرَرْتُ ومَرَّ بِي زَيْدٌ) على إعمالِ الثّاني، و (مَرَرْتُ ومَرَّ بي زَيْدًا) على إعمالِ الأوّلِ.

وقالَ الفرزدقُ:

٨٢ ولكنَّ نِصْفًا لَوْ سَبَبْتُ وسَبَّنِي ... بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وهَاشِمِ[3]

= بروايتين الرفع والنّصب في (وقيّار).

(١) البيت من الطويل، وهو ينسب لابن أحمر أو للأزرق بن طرفة الفراحي في شعر ابن أحمر الباهلي ١٨٧، وانظره لابن أحمر في سيبويه ١/ ٧٥. وهو للأزرق بن طرفة في مجاز القرآن ٢/ ١٦١، وابن السيرافي ١/ ١٦٩. وهو بلا نسبة في معاني الفراء ١/ ٤٥٨، وإصلاح المنطق ٨٨، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/ ٤٤، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٤٥، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٤٥، والحجة للفارسي ٣/ ٨٧. وجاء في بعض المصادر: (ومن جول الطوي).

(٢) البيت من الكامل، وهو للفرزدق في سيبويه ١/ ٧٦، ومعاني الفراء ١/ ٤٣٤، ٢/ ٣٦٣، ٣/ ٧٧، وابن السيرافي ١/ ١٥٦، والإنصاف ١/ ٩٥، ولسان العرب (قعد). وهو بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس ٤٦. وما بين المعقوفين تتمة من سيبويه ومن مصادر البيت.

(٣) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٨٤٤ (الصاوي)، وانظر سيبويه ١/ ٧٧، والمقتضب ٤/ ٧٤، والجمل للزجاجي ١١٥، وتحصيل عين الذهب ٩٩، وابن يعيش ١/ ٧٨، والإنصاف ٨٧، =

وهذا على إعمالِ الثّاني، ولو أعملَ الأوّلَ لقالَ: (سَبَبْتُ وسَبُّوني بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ).

وقالَ الطّفيلُ الغنويّ:

٨٣ وكُمْتًا مُدَمَّاةً كَأَنَّ مُتُونَها جَرَى فَوْقَها واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ[1]

وهذا على إعمالِ الثّاني، ولو أعملَ الأوّلَ لقالَ: (جَرَى فَوْقَها واسْتَشْعَرَتْه[2] لَوْنُ مُذْهَبِ).

وقالَ الباهليُّ [ظ٢٩]:

٨٤ ولَقَدْ أَرَى تَغْنَى بِه سَيْفَانَةٌ تُصْبِي الحَلِيمَ ومِثْلُها أَصْبَاهُ[3]

فهذا على إعمالِ الثّاني، ولو أَعملَ الأوّلَ لنصبَ (سَيْفَانَةً).

وتقولُ: (ضَرَبْتُ وضَرَبُونِي قَوْمَك) على إعمالِ الأوّلِ، ويجوزُ: (ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي قَوْمُك) على إعمالِ الثّاني، ويجوزُ أيضًا: (ضَرَبْتُ وضَرَبُوني قَوْمُكَ) علَى « أَكَلُوني البَراغِيثُ »، ويجوزُ الرّفعُ على البدلِ إذا جرى ذكرُ (ناسٍ)[4]، فهذه أربعةُ أوجهٍ تجوزُ في هذه المسألةِ.

وتقولُ: (ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ قَوْمَكَ) على إعمالِ الثّاني، إلّا أنّك تضمرُ في الأوّلِ ما يكونُ على لفظِ الواحدِ ومعنى الجمعِ، كأنّك قلتَ: ضَرَبَنِي مَنْ ثَمَّ وضَرَبْتُ قَوْمَك[5]، والوجهُ: (ضَرَبُوني وضَرَبْتُ قَوْمَك)، ويجوزُ: (ضَرَبَني وضَرَبْتُهم

= واللباب ١/ ١٥٤. وهو لجرير في شرح أبيات سيبويه للنحاس ٤٦.

(١) البيت من الطويل، وهو لطفيل الغنوي في ديوانه ٣٢، وانظر سيبويه ١/ ٧٧، والنكت للأعلم ١/ ٢١٤، وابن يعيش ١/ ٧٧، ٧٨، والمقاصد الشافية ٣/ ١٨٧. وهو للشماخ في منهج السالك ١٣٣. وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/ ٧٥، والإيضاح العضدي ١٠٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١٨، وتذكرة النحاة ٣٤٤، وتمهيد القواعد ٤/ ١٧٩٦.

(٢) في الأصل: (واستشعرت).

(٣) البيت من الكامل، وهو لرجل من باهلة في سيبويه ١/ ٧٧، وابن السيرافي ١/ ١٧٣، والإنصاف ٨٩. ونسب لوعلة الجرمي في ابن السيرافي ١/ ١٧٣. وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/ ٧٥.

(٤) قال سيبويه ١/ ٧٦: « أو تحمله على البدل فتجعله بدلًا من المضمر، كأنّك قلت: ضربت وضربني ناسٌ بنو فلان ».

(٥) انظر الكتاب ١/ ٨٠.

قَوْمُكَ) على إعمالِ الأوّلِ.

وقال عمر بن أبي ربيعة:

٨٥ إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ أَرَاكَةٍ تُنُخِّلَ فَاسْتَاكَتْ به عُودُ إِسْحَلِ[1]

فهذا على إعمالِ الأوّلِ، ولو أعملَ الثّاني لقالَ: تُنُخِّلَ فاسْتَاكَتْ بِعُودِ إِسْحَلِ.

وقال المرّارُ الأسديُّ:

٨٦ فَرَدَّ عَلَى الفُؤَادِ هَوًى عَمِيدًا وسُوئِلَ لَوْ يُبِينُ لَنَا السُّؤَالا

وقَدْ نَغْنَى بِها ونَرَى عُصُورًا بِهَا يَقْتَدْنَنا الخُرُدَ الخِدَالا[2]

فهذا على إعمالِ الأوّلِ، ولو أعملَ الثّاني لقالَ: ونَرَى عُصُورًا بها يَقْتَادُنا الخُرُدُ الخِدَالُ[3].

وتقولُ: (ضَرَبُوني وضَرَبْتُهم قَوْمَك) على البدلِ إذا جرى ذكرُ (ناسٍ).

وقالَ امرؤُ القيسِ:

٨٧ فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنى مَعِيشَةٍ كَفَانِي ولم أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِن المالِ[4]

فهذا على إعمالِ الأوّلِ، ولا يجوزُ فيه إعمالُ الثّاني؛ لأنّه يفسدُ المعنى؛ إذ تقديرُه:

---

(١) البيت من الطويل، وقد نسب البيت لأكثر من شاعر: فهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٣٠٥، وانظر سيبويه ١/ ٧٨، والإيضاح العضدي ١١٠، والنّكت للأعلم ١/ ٢١٤، وابن يعيش ١/ ٧٩. وهو لطفيل الغنوي في ديوانه ٨٩، وانظر ابن السيرافي ١/ ١٨٨، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٩٨. ونسب إلى المقنّع الكندي، انظر المقاصد النّحويّة ٢/ ٢٩٢. ونسب إلى عبد الرّحمن بن أبي ربيعة المخزومي في شرح شواهد الإيضاح لابن بري ٨٩. تستك واستاكت: استعملت عود السّواك، والأراك: شجر السّواك، وتنخّل: تخيّر، والإسحل: شجر يستاك به.

(٢) البيتان من الوافر، وهما للمرار الأسدي في سيبويه ١/ ٧٨، والجمل للزجاجي ١١٦، وابن السيرافي ١/ ٢٤٨، وشرح أبيات الجمل لابن السيد ١٠٤. وهو لرجل من بني أسد في الإنصاف ٨٥. وجاء بلا نسبة في المقتضب ٤/ ٧٦، والرد على النحاة ٨٩.

(٣) في الأصل: (الخذالا). وهو غلط.

(٤) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٣٩، وانظر سيبويه ١/ ٧٩، والإيضاح العضدي ١١٠، والخصائص ٢/ ٣٨٧، والنكت للأعلم ١/ ٢١٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦٢٢، وابن يعيش ١/ ٧٨، وشرح الرضي ١/ ٢١١، ٢٧٥، والارتشاف ٣/ ١٣٨٤، ٤/ ٢١٥٢. وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/ ٧٦، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٥٩، والمقرب ٢٢٧.

كفاني قليلٌ من المالِ ولم أطلب الملكَ؛ إذ هو في حالِ افتخارٍ، ولا يفتخرُ بأنّه يطلب قليلًا مِن المالِ؛ ولأنّه لا معنى لأن يقولَ: كفاني قليلٌ مِن المالِ ولم أطلبْ بِسَعْيِي وتَصَرُّفي في البلادِ قليلًا مِن المالِ.

وتقولُ: (مَتَى رَأَيْتُ أَوْ قُلْتُ زَيْدًا مُنْطَلقًا) على إِعْمَالِ الأوّلِ، والحذفِ مِن الثّاني، ويجوزُ: (مَتَى رَأَيْتُ أَوْ قُلْتُ: زَيْدٌ مُنطَلِقٌ)، وهو الأجودُ، فإنْ أعملتَ الأوّلَ والثّاني قلتَ: (مَتَى رَأَيْتُ أَوْ قُلْتُ هو هو زَيْدًا مُنطَلَقًا)، وعلى هذا القياسُ إنْ قدّمتَ (قُلْتُ) وأخّرتَ (رَأَيْتُ) فقلتَ: (مَتَى قُلْتُ أَوْ رَأَيْتُ زَيْدًا مُنطَلَقًا) كان هذا الأجودَ، ويجوزُ: (مَتَى قُلْتُ أَوْ رَأَيْتُ زَيْدٌ مُنطَلِقٌ) على إعمالِ الأوّلِ، والحذفِ مِن الثّاني، ويجوزُ: (مَتَى قُلْتُ أَوْ رَأَيْتُه إِيّاهُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ).

وتقولُ: (ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ قَوْمُكَ) على حذفِ المفعولِ وإعمالِ الأوّلِ، وليسَ حذفُ المفعولِ بوجهِ الكلامِ.

وتقولُ: (ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ قَوْمَكَ) على إضمارِ ما هو واحدٌ في اللّفظِ، جميعٌ في المعنى. ونظيرُه: (هو أجملُ الفِتْيانِ وأَحْسَنُه) و (أَكْرَمُ بَنِيهِ وأَنْبَلُه). وأُلْزِمَ سيبويه مِن هذا: (أَصْحَابُك جَلَسَ)[1]، و (هذا غُلامُ القَوْمِ وصَاحِبُه) مع أنّ بينهما فرقًا، وهو أنّه يجوزُ: (هو أَجْمَلُ فَتًى)، والمعنى: أجملُ الفتيانِ، إذا أفردوا (فتًى)، فيحتملُ أن يحملَه على المعنى تارةً، وعلى اللّفظِ تارةً، وليس هكذا: (هذا غُلامُ القَوْمِ وصَاحِبُه)[2].

* * *

(١) هذا من كلام الأخفش في متن كتاب سيبويه ١/ ٨٠ بتحقيق هارون، ففي الكتاب ١/ ٨٠: « قال الأخفش: فهذا رديء في القياس يدخل فيه أن تقول: أصحابك جلس، تضمر شيئًا يكون في اللفظ واحدًا. فقولهم: هو أظرف الفتيان وأجمله لا يقاس عليه، ألا ترى أنك لو قلت وأنت تريد الجماعة: هذا غلام القوم وصاحبه، لم يحسن ». والنص موجود في كتب النحاة على أنه من كلام سيبويه وليس الأخفش، انظر شرح السيرافي ١/ ٣٧١، والتذييل ٢/ ١٥١، والمقاصد الشافية ٣/ ١٩٧، وقد نبه محقق المقاصد الشافية على أنّ (قال الأخفش) مقحمة في النسخة التي اعتمدها أ. هارون.

(٢) في الأصل: (صاحبه) بلا واو.

بَابُ بِنَاءِ الاسْمِ عَلَى الفِعْلِ والفِعْلِ عَلَى الاسْمِ(*)

الغرضُ فيه أنْ يُبيّنَ ما يجوزُ في المفعولِ مِن حملِه على الفعلِ، وحملِ الفعلِ عليه ممّا لا يجوزُ.

مَسَائِلُ هذا البَابِ

ما الّذي يجوزُ في المفعولِ مِن حملِه على الفعلِ، وحملِ الفعلِ عليه؟ وما الّذي لا يجوزُ؟ ولم ذلك؟

وما قسمةُ [و٣٠] الجائزِ في هذا البابِ إذا قُدِّمَ المفعولُ؟ وما علّةُ كلِّ واحدٍ مِن أقسامِه؟

ولم جازَ: (زَيْدًا ضَرَبْتُ)، و (زَيْدًا ضَرَبْتُه)، وكانَ هذان الوجهانِ هما الوجهُ في التّقديمِ؟

ولم جازَ: (زَيْدٌ ضَرَبْتُ)، ولم يجزْ: (ضَرَبْتُ زَيْدٌ)؟

وما معنى بناءِ الفعلِ على الاسمِ وبناءِ الاسمِ على الفعلِ؟

ولم جازَ: (زَيْدًا ضَرَبْتُهُ)، ولم يجزْ إظهارُ العاملِ؟

وما نظيرُه مِن الإضمارِ في (نِعْمَ)؟ وكيفَ صارَ قياسُه، وليسَ بعاملٍ؟

وما الشّاهدُ في: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ ﴾ [فصلت: ١٧]؟ ولم جازَ في بعض القراءات بالنّصبِ(١)؟

(*) تسمية هذا الباب في كتاب سيبويه ١/ ٨٠: « **هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنيًّا على الفعل قدم أو أخر وما يكون فيه الفعل مبنيًّا على الاسم** ».

(١) القراءة بالنصب والمنع من الصرف قراءة الحسن، وابن هرمز، وابن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر. وقرأ ابنُ عباس وابنُ أبي إسحاق والأعمش في روايةٍ، وعاصمٌ في رواية (ثمود) منصوبًا مصروفًا. انظر مختصر ابن خالويه ١٣٤، وتفسير البحر المحيط ٧/ ٤٧٠، والدر المصون ٩/ ٥٢٠، وإتحاف فضلاء البشر ٢/ ٤٤٢.

وما الشّاهدُ في قولِ بِشْرِ بنِ [أبي] خازمٍ[1]:

فَـأَمَّـا تَـمِـيـمٌ تَـمِـيـمُ بـنُ مُـرٍّ ....

وقول ذي الرّمّةِ:

إِذَا ابْـنَ أَبِـي مُوسَى بِلالًا بَـلَغْـتِـهِ ....

ولم كانَ[2] الأجودُ في: (إِذَا ابْنَ أَبِي مُوسَى) النّصبَ، وفي: (فَأَمّا تَمِيمٌ) الرّفعَ؟

وهل يجوزُ في ما لم يُسمَّ فاعلُه ما جازَ في فعلِ الفاعلِ مِن نحوِ: (زَيْدًا أَعْطَـيْتُ)؟ فهل يجوزُ فيه أربعةُ أوجهٍ في التّقديمِ؟

وهل يجوزُ في الفعلِ الّذي لا يتعدّى مثلُ ما جازَ في المتعدّي إذا قُدِّمَ الاسمُ؟ ولم امتنعَ فيه وجهان، وجازَ وجهان؟

وما حكمُ الفعلِ الّذي يعملُ في السّببِ إذا تقدّمَ الاسمُ؟ ولم جازَ فيه وجهان، وامتنعَ فيه وجهان، حتّى صارَ بمنزلةِ غيـرِ المتعدّي؟ ولم جرى السّببُ مجرى النّفسِ؟

وما تقديرُ: (زَيْـدًا لَـقِـيتُ أَخَاهُ)، و (زَيْـدًا مَـرَرْتُ بِـهِ)؟

وكم وجهًا يجوزُ في: (أَيَّـهُم تَـرَهُ يَأْتِـكَ)؟

الجَوابُ

الّذي يجوزُ في المفعولِ أَنْ يُحملَ على الفعلِ إذا فُـرّغَ له، مقدّمًا كانَ أو مؤخّرًا، كقولِك: (زَيْـدًا ضَرَبْتُ)، و (ضَرَبْتُ زَيْـدًا). ويجوزُ حملُ الفعلِ على الاسمِ إذا شغلتَـه عنه بضميرِه، نحوُ: (زَيْـدٌ ضَرَبْـتُه). ولا يجوزُ: (ضَرَبْتُ زَيْـدٌ) قياسًا على: (زَيْـدٌ ضَرَبْتُ) مِن قبل أنّ حذفَ الضّميرِ في هذا الموضعِ يصحُّ؛ لأنّه يشبهُ حذفَه في الصّلةِ والصّفةِ، وليسَ واحدٌ منهما يتقدّمُ على المذكورِ مِن الموصولِ والموصوفِ،

---

(1) هو بشر بن أبي خازم عمرو بن عوف الأسدي، شاعـر جاهليّ قديم، وَشهد حَرْب أَسد وطيّـئ، وَشهد هُوَ وَابْنه نوفلٌ الْحلف بَينهمَا، قال فيه أبو عمرو: إنه فحلٌ هو والنابغة. (انظر ترجمته في الخزانة ٤/ ٤٤١، والأعلام ٢/ ٥٤). والّذي في الأصل: (بشر بن حازم) بسقوط (أبي) والحاء المهملة، والمثبت هو الصواب في اسمه، وهو في الكتاب ١/ ٨٢.

(2) في الأصل: (جاز).

فجازَ إذا وقعَ بعد الاسمِ حذفُ الضّميرِ، ولم يجزْ إذا وقعَ قبل؛ لما بيّـنّا.

والّذي يجـوزُ فـي المفعولِ إذا تقـدّمَ أربعةُ أوجـهٍ: (زَيْدٌ ضَرَبْـتُه)، و (زَيْدًا ضَرَبْتُ)، وهذان الوجهان جيّـدان؛ لأنّهما على أصلِ الكلامِ وحقيقتِه. ويجوزُ: (زَيْدًا ضَرَبْـتُـهُ) على تقديرِ: ضربتُ زيدًا ضربتُه، إلّا أنّ هذا المحذوفَ لا يظهرُ للاستغناءِ عنه بالمذكورِ استغناءً لازمًا. ويجوزُ: (زَيْـدٌ ضَرَبْتُ) على حذفِ الضّميرِ، كأنّك قلتَ: (زَيْـدٌ ضَرَبْـتُـهُ)؛ لأنّ الفعلَ لمّا وقعَ بعدَ الاسمِ في موضعِ الخبرِ أشبهَ وقوعَه في موضعِ الصّفةِ والصّلةِ.

ومعنى بناءِ الاسمِ على الفعلِ جعلُه بعدَه في المرتبـةِ مِن غيـرِ أنْ يمتنعَ تقديمُه في اللّفظِ، كقولِك: (زَيْدٌ ضَرَبْتُ)، وإذا بنيتَ الفعلَ على الاسمِ فقد جعلت الاسمَ أوّلًا في المرتبـةِ والفعلَ ثانيًا؛ لأنّه في موضعِ الخبرِ، كقولِك: (زَيْـدٌ ضَرَبْـتُـهُ).

ونظيرُ امتناعِ إظهارِ المضمرِ في قولِك: (زَيْـدًا ضَرَبْـتُـهُ) امتناعُ إظهـارِ المضمـرِ فـي (نِـعْـمَ)؛ لأنّه لا يجوزُ: (نِعِمّا) ولا: (نِعِمّوا)[1]، وإنّما يكونُ الضّميرُ مستترًا تفسّرُه النّـكرةُ، فقد اجتمعا في امتناعِ الإظهارِ، وإنْ كانَ أحدُهما عاملًا والآخر معمولًا فيه، وأحدُهما محذوفًا والآخـرُ مستترًا، فقياسُهما واحدٌ في امتناعِ الإظهارِ للاستغناءِ بالمفسّرِ.

وفـي التّنـزيـلِ: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ [فصلت: ١٧]، وهو شاهدٌ فـي حسنِ الرّفعِ؛ لأنّ أكثـرَ القرّاءِ عليه، ويجوزُ النّصبُ، كما جاءَ في بعضِ القراءاتِ[2]: « وأَمَّا ثَـمُـودَ فَـهَدَيْـنَاهُمْ »، وتقديرُه: وأمّا ثمودَ فهدينا فهديناهم؛ لأنّ (أمّا) لا تدخلُ إلّا على الاسمِ دونَ الفعلِ.

وقالَ بشرُ بنُ أبي خازمٍ[3] [ظ٣٠]:

٨٨ فَـأَمَّـا تَـمِـيـمٌ تَـمِـيـمُ بـنُ مُـرٍّ فَـأَلْـفَاهُـمُ القَـوْمُ رَوْبـى نِـيَـاما[4]

---

(١) في الأصل: (نعم). (٢) مرّ تخريج قراءة النصب في السؤال.

(٣) في الأصل: (أبي حازم) بالحاء، والمثبت هو الصواب في اسمه، وهو من الكتاب ١/ ٨٢.

(٤) البيت من المتقارب، وهو لبشر بن أبي خازم الأسدي في ديوانه ١٩٠، وانظر سيبويه ١/ ٨٢، وابن السيرافي ١/ ١٨٧، والنكت للأعلم ١/ ٢١٧، والمحصول ٣٢٨. وهو بلا نسبة في معاني القرآن =

فهذا شاهدٌ في أنّ الأجودَ الرّفعُ؛ لأنّ أكثرَ إنشادِ العربِ عليه، وشاهدٌ في جوازِ النّصبِ؛ لأنّ مِن العربِ مَن ينصبُه.

وقالَ ذو الرّمّةِ:

٨٩ إِذَا ابْـنَ أَبِـي مُوسَى بِلالًا بَـلَغْـتِـهِ فَـقَامَ بِـفَأْسٍ بَيْنَ وَصْلَيْكِ جَازِرُ[1]

فهذا شاهدٌ في أنّ النّصبَ أجودُ مع (إذا) الّتي للجزاءِ، لأنّ[2] أكثرَ الإنشادِ عليه، وقالَ أبو العبّاسِ[3]: وقد رفعه قومٌ، ولا يجوزُ إلّا على الفعلِ، بتقديرِ: إذا بُلِغَ ابنُ أبي موسى بلالٌ؛ لأنّ (إذا) تطلبُ الفعلَ، كما تطلبُه حروفُ الجزاءِ[4].

ويجوزُ فيما لم يُسمَّ فاعلُه أربعةُ أوجهٍ في التّقديمِ كما جازَ فيما سُمّيَ فاعلُه؛ لأنّ الفعلَ متصرّفٌ في نفسِه، فوجبَ له التّصرّفُ في عملِه، تقولُ: (زَيْدًا أُعْطِيتُ)، و (زَيْدٌ أُعْطِيتُه)، و (زَيْدًا أُعْطِيتُهُ)، و (زَيْدٌ أُعْطِيتُ).

ولا يجوزُ في غيرِ المتعدّي في التّقديمِ إلّا وجهان: (زَيْدٌ مَرَرْتُ بِه)، و (زَيْدًا مَرَرْتُ به)، ولا يجوزُ الحذفُ؛ لأنّ حرفَ الجرِّ لا دليلَ عليه؛ إذ كانَ يحتملُ: (مَرَرْتُ بِه)، و (مَرَرْتُ إِلَيْه)، و (مَرَرْتُ عَلَيْه)، فلم يجزْ حذفُه لهذه العلّةِ.

وكذلك السّببُ[5]، لا يجوزُ فيه إلّا وجهان إذا تقدّمَ الاسمُ، كقولِك: (زَيْدٌ لَقِيتُ

= للأخفش ٧٨، ومجالس ثعلب ١٩١، والزاهر ٢/ ١١٥، وإعراب القرآن للنحاس ٤/ ٤٩، والمحتسب ١/ ١٩١، والتبصرة والتذكرة ٣٢٧، وقواعد المطارحة ٣٧٢. وقوم روبى: خثراء النّفس مختلطين، وقيل: هم الذين أثخنهم السّفر والوجع فاستثقلوا نومًا، ويقال: شربوا من الرّائب فسكروا.

(١) البيت من الطويل، والبيت لذي الرّمة في ديوانه ٣٦٣، وانظر سيبويه ١/ ٨٢، وابن السيرافي ١/ ١١٥، والنّكت للأعلم ١/ ٢١٧، وابن يعيش ٢/ ٣٠، ٣١، وقواعد المطارحة ٣٧٢، وشرح الرّضي ١/ ٤٦١. وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفرّاء ١/ ٢٤١، والمقتضب ٢/ ٧٧، والبغداديّات ٤٦٣، والخصائص ٢/ ٣٨٠، وأمالي ابن الشّجري ١/ ٤٩، والارتشاف ٣/ ١٤١٠. وروي البيت برفع (ابن) ونصبه، أمّا النّصب فعلى تقدير: بلغت ابن، وأمّا الرّفع فعلى تقدير الفعل المبني للمجهول، فتقول: (إذا بلغ ابن ...). والوصل: ما بين العظمين من المفصل، وجازر: بمعنى النّحر.

(٢) في الأصل: (لآ أن). (٣) المقتضب ٢/ ٧٧.

(٤) في الأصل: (الجر).

(٥) هذا مصطلح يتعلق بباب الاشتغال، والمقصود به أن يعمل الفعل في شيء من سبب الاسم الأول، وعبارة سيبويه واضحة في الكتاب ١/ ٨٣، قال: « وإذا قلت: زيدٌ لقيتُ أخاه فهو كذلك، =

أَخَاه)، و (زَيْدًا لَـقِيتُ أَخَاه)، ولا يجوزُ الحذفُ؛ لأنّ الفعلَ مع الاسمِ المتقدّمِ لا يدلُّ عليه؛ إذ كانَ يحتملُ: (لَـقِـيتُ أَخَاه)، و (لَـقِـيتُ أَبَاه)، و (لَـقِيتُ صَاحِبَـه)، والأسبابُ كثيرةٌ، فلم يجزْ لهذه العلّـةِ.

وإنّما جـرى السّببُ مجرى النّفسِ؛ لأنّه يتعلّـقُ به، ويختصُّ على طريقـةِ ما يحسنُ أنْ يعاملَ معاملةَ النّفسِ؛ بدليلِ قولِهم: (أَكْـرَمْتُ زَيْـدًا بِـإِكْـرَامِي أَخَاه)، وإنّما وصلَ الإكرامُ إلى غيرِه، فكأنّه وصلَ إليه بوصولِه إلى سببِه.

وتقديرُ: (زَيْدًا لَـقِيتُ أَخَاه): لابست زيدًا لقيتُ أخاه، أو: اخْتَصَصتُ زيدًا لقيتُ أخاه. وتقديرُ: (زَيْـدًا مَـرَرْتُ به): جُزْتُ زيدًا مررتُ به.

ويجوزُ في: (أَيُّـهُمْ تَـرَهُ يَأْتِـكَ) بالرّفعِ على قياسِ (زَيْـدٌ ضَرَبْـتُه)، ويجوزُ: (أَيَّـهُمْ تَـرَ يَـأْتِكَ) على قياسِ (زَيْـدًا ضَرَبْتُ)، ويجوزُ: (أَيَّـهُمْ تَـرَهُ يَـأْتِـكَ)، وتقديرُه: أَيَّهُم تـرَ تـرَه يأتِك، على قياسِ:

فَـأَمَّـا تَـمِـيـمَ تَـمِـيـمَ بـنَ مُـرٍّ   فَـأَلْـفَـاهُـمُ الـقَـومُ ....

[بالنّصبِ][1]، كأنّك [قلتَ][2]: فأمّا تميمًا فألفى فألفاهم. والوجهُ الرّابعُ: (أَيُّـهُم تـرَ يأتِـك) على قياسِ: (زَيْـدٌ ضَرَبْتُ).

* * *
* *
*

= وإن شئتَ نصبتَ، لأنّه إذا وقع على شيء من سببه فكأنّه قد وقع به »، كما فسره السيرافي بقوله في شرحه ١/ ٣٧٦: « يعني: « زيدًا لقيت أخاه »، لما نصبت الأخ جاز أن تضمر فعلًا ينصبه؛ لأن وقوع الفعل بسببه كوقوعه بضميره ».

(١، ٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

بَابُ الظَّرْفِ الّذي يُشْغَلُ عَنْه الفِعْلُ(*)

الغرضُ فيه أنْ يُبيّنَ ما يجوزُ في الظّرفِ الّذي يُشغَلُ عنه الفعلُ مِن الإعرابِ والتّصرّفِ ممّا لا يجوزُ.

مَسَائِلُ هذا البَابِ

ما الّذي يجوزُ في الظّرفِ الّذي يُشغَلُ عنه الفعلُ؟ وما الّذي لا يجوزُ؟ ولم ذلك؟

وما الظّرفُ الّذي يصلحُ أنْ يُشغَلُ الفعلُ بضميرِه؟ وما الظّرفُ الّذي لا يصلحُ ذلك فيه؟

ولم جازَ: (يَوْمُ الجُمُعَةِ أَلْقَاكَ فِيه)، ولم يجزْ: (سَحَرُ أَلْقَاكَ فِيه)؟

ولم كانَ (أَقَلُّ يَوْمٍ)، و (خَطِيئَةُ يَوْمٍ) ظرفًا متمكّنًا؟

ولم جَازَ[1]: (مَكَانُكُمْ قُمْتُ فِيه)، ولم يجزْ مثلُ ذلك في (عِنْدَكُم)؟

ولم صارَ: (يَوْمُ الجُمُعَةِ أَلْقَاكَ فِيه) وهو في معنى الظّرفِ بمنزلةِ: (يَوْمُ الجُمُعَةِ مُبَارَكٌ)؟

ولم جازَ: (يَوْمَ الجُمُعَةِ صُمْتُهُ) و (صُمْتُ فِيه)؟ ولم جازَ النّصبُ في (يَوْمَ الجُمُعَةِ)؟

وما الشّاهدُ في قولِ أبي النّجمِ[2]:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي ....

وإذا كانَ النّصبُ لا يَكسرُ الشّعرَ فلم جازَ الرّفعُ مع حذفِ العائدِ إلى الاسمِ؟

(*) تسمية سيبويه لهذا الباب في الكتاب ١/ ٨٤: « **هذا باب ما يجري ممّا يكون ظرفًا هذا المجرى** ».

(١) في الأصل: (كان)، وكذا يقتضي السياق.

(٢) هو الفضل بن قدامة، أبو النجم العجلي الراجز، وهو أحد رجاز الإسلام المتقدمين في الطبقة الأولى، من طبقة العجاج في الرجز، وربما قدمه بعضهم على العجاج. له مدائح في هشام بن عبد الملك وغيره. انظر ترجمته في تاريخ الإسلام ٧/ ٤٤٤، وخزانة الأدب ١/ ١١٦.

وما الشّاهدُ في قولِ امرئ القيسِ [و٣١]:

فَـأَقْـبَـلْـتُ زَحْـفًا ....

ولم رُفِـعَ مع أنَّ النّصبَ لا يكسرُ الشّعرَ؟

وما الشّاهدُ في قولِ النَّمِـرِ[1]:

فَـيَـومٌ عَـلَـيْـنـا ....

فلم رُفِـعَ؟

وما الشّاهدُ في قولِ العربِ[2]: « شَهْـرٌ ثَـرَى، وشَهْـرٌ تَـرَى، وشَهْـرٌ مَـرْعى »؟

وما الشّاهدُ في قولِ الشّاعرِ:

ثَـلاثٌ كُـلُّـهُـنَّ قَـتَـلْـتُ عَـمْـدًا ....

وما مراتبُ حذفِ الضّميرِ في القوّةِ؟ ولم كانَ في الصّلةِ أقوى، ثمّ في الصّفةِ، ثمّ في الخبرِ؟

وما الشّاهدُ في قولِ جريرٍ:

أَبَـحْتَ حِـمَى تِـهَامَـةَ بَعْـدَ نَجْـدٍ ....

ولم رُفِـعَ الاسمُ مع حذفِ الضّميـرِ؟

وما الشّاهدُ في قولِ الشّاعرِ:

ومَـا أَدْرِي أَغَـيَّـرَهُـمْ تَـنَـاءٍ ....

ولم لا يجوزُ فيه النّصبُ؟

وما الدّليلُ على أنّ الصّفةَ مع الاسمِ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ؟

---

(١) هو النمر بن تولب بن زهير العكلي، شاعر مقل مخضرم، أدرك الجاهلية، وأسلم فحسن إسلامه، ووفد إلى النبي ﷺ، وكتب له كتابًا، وروى عنه ﷺ حديثًا، وعمر طويلًا حتى أنكر عقله، فيقال: إنه عمر مائتي سنة، مات في السنة الرابعة عشر من الهجرة. انظر ترجمته في الإصابة في تمييز الصحابة ٦/ ٤٧٠، والأغاني ٢٢/ ٢٧٤، والأعلام ٨/ ٤٨.

(٢) هذا مثل من أمثال العرب، انظره في مجمع الأمثال ١/ ٣٧٠، وانظر القول في سيبويه ١/ ٨٦، وأدب الكاتب ٧٦، وشرح السيرافي ١/ ٣٨١.

الجَوابُ

الّذي يجوزُ في الظّرفِ الّذي يُشغَلُ عنه الفعلُ الرّفعُ إذا كانَ ظرفًا متمكّنًا، ولا يجوزُ إلّا النّصبُ إذا كانَ ظرفًا غيرَ متمكّنٍ؛ لأنّه لا يُرفَعُ الظّرفُ الّذي ليسَ بمتمكّنٍ؛ لأنّ نقصانَ تمكّنِه يتضمّنُ ما ليسَ له في أصلِه، يمنعُ مِن تصرّفِه.

وتقولُ: (يَوْمُ الجُمُعَةِ أَلْقَاكَ فِيه)، ولا يجوزُ: (سَحَرُ أَلْقَاكَ فِيه)؛ لأنّ (سَحَرَ) عُدِلَ عن الألفِ واللّامِ، فنقصَ تمكّنُه، فلم يجزْ رفعُه.

وتقولُ: (أَقَلُّ يَوْمٍ لا أَسِيرُ فِيه)، و (خَطِيئَةُ يَوْمٍ لا أَصِيدُ فِيه)، فيكونُ (أَقَلُّ) و (خَطِيئَةُ) ظرفًا، ومتمكّنًا في هذا الموضعِ؛ لأنّه أُضيفَ إلى (يَوْمٍ)، و (يَوْمٌ) ظرفٌ متمكّنٌ.

وتقولُ: (مَكَانُكُمْ قُمْتُ فِيه)، ولا يجوزُ مثلُ ذلك في (عندكم)؛ لأنّه غيرُ متمكّنٍ؛ من أجلِ أنّه استُبْهِمَ استبهامَ الحروفِ؛ لا بأنّه لا يقومُ بنفسِه، ولا له جهةٌ كجهةِ (خَلْفٍ) و (قُدّامٍ).

وإذا قلتَ: (يَوْمُ الجُمُعَةِ أَلْقَاكَ فِيه) فهو بمنزلةِ: (يَوْمُ الجُمُعَةِ مُبَارَكٌ)؛ لأنّه قد يخرجُ في هذا الوضعِ عن حكمِ الظّرفِ، وإنْ كانَ في الكلامِ ما يدلُّ على أنّه في معنى الظّرفِ فصارَ الفعلُ المبنيُّ عليه بمنزلةِ بناءِ الاسمِ عليه.

وتقولُ: (يَوْمُ الجُمُعَةِ صُمْتُهُ)، وإنْ شئتَ: (صُمْتُ فِيه)، فإذا قلتَ: (صُمْتُ فِيه) فعلى أصلِه في الظّرفِ، وإذا قلتَ: (صُمْتُه) فعلى إجرائِه مُجرى المفعولِ على سعةِ الكلامِ ممّا اطّردَ به البابُ، وهذا مِن السّعةِ المطّردةِ.

وتقولُ: (يومَ الجُمُعَةِ صُمْتُهُ) بالنّصبِ، فلك فيه **وجهان**:

أحدُهما: أنْ يكونَ ظرفًا لفعلٍ محذوفٍ يفسّرُه هذا المذكورُ.

والآخرُ: أنْ يكونَ مفعولًا على السّعةِ؛ لأنّه قد اطّردَ الكلامُ بهذه السّعةِ.

قالَ أبو النّجمِ:

٩٠ قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي

عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ[١]

فهذا شاهدٌ في أنّه رفعَ الاسمَ مع حذفِ الضّميرِ مِن الخبرِ، وإنْ كانَ النّصبُ لا يكسرُ الشّعرُ، والعلّةُ في ذلك أنّه لو نصبَ لجعلَ (كُلُّه) فضلةً في الكلامِ، وإذا رفعَ جعلَه معتمَدًا للبيانِ؛ فلهذه العلّةِ جازَ الرّفعُ مع حذفِ الضّميرِ مِن الخبرِ.

وقالَ امرؤُ القيسِ:

٩١ فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرّكْبَتَيْنِ   فَثَوْبٌ عَلَيَّ وثَوْبٌ أَجُرّ[٢]

بالرّفعِ[٣]، فإنّما رُفعَ ليشاكلَ بالثّاني الأوّلَ، ولو جعلَه صفةً لوجبَ الرّفعُ، لأنّ الصّفةَ لا تعملُ في المَوصوفِ[٤].

وقالَ النَّمِرُ بنُ تَوْلَبٍ:

٩٢ فَيَوْمٌ عَلَيْنا ويَوْمٌ لَنَا   ويَوْمٌ نُسَاءُ ويَوْمٌ نُسَرّ[٥]

هذا مثلُ بيتِ امرئ القيسِ؛ لأنّ الأوّلَ مرفوعٌ لا يصلحُ فيه النّصبُ، فرفعَ الثّاني؛ ليشاكلَ [ظ٣١] به ما قبلَه وما بعدَه.

---

(١) البيتان من الرّجز، وهما لأبي النّجم في ديوانه ١٥٠، وانظر سيبويه ١/ ٨٥، ١٢٧، ١٣٧، ١٤٦، ومجاز القرآن ٢/ ٨٤، والمحتسب ١/ ٢١١، والتبصرة والتذكرة ١/ ١٠٢، وابن السيرافي ١/ ١٣، والنكت للأعلم ١/ ٢١٩. والرجز لجرير بن عطيّة في المحرر الوجيز ٥/ ٢٦٠. وهو بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش٢٥٣، ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٤٠، ٢٤٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٧، والإغفال ٢/ ٣١٤، ٥٣٨، وإيضاح الشعر للفارسي ٥٤٤، والحجة للقراء ٦/ ٢٦٧، والخصائص ٣/ ٦١، ٣٠٣، والمحصول ٢/ ٦٨٩، وشرح الرّضي ١/ ٢٣٩، ٤٤٢.

(٢) البيت من المتقارب، وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٥٩ برواية:

فلمّا دنوت تسدّيتها   فثوبًا نسيت وثوبًا أجرّ

وما سبق هو رواية النّحويين، وانظر سيبويه ١/ ٨٦، وابن السيرافي ١/ ٢٩، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٤٦، والخزانة ١/ ٣٦٠. وهو بلا نسبة في إعراب القرآن للنحاس ٤/ ٣٥٣، والمحتسب ٢/ ١٢٤، وشرح الرضي ١/ ٢٤٠، ومغني اللبيب ٦١٤، ٨٢٩.

(٣) في الأصل: (الرفع).   (٤) في الأصل: (الموضوع)، وكذا يقتضي السياق.

(٥) البيت من المتقارب، وهو للنمر بن تولب في ديوانه ٦٥، وانظر الكتاب ١/ ٨٦، والنكت للأعلم ١/ ٢٢٠. وهو بلا نسبة في جمل الخليل ٦٦، والإغفال ١/ ٢١٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٩٣، وابن الناظم ٨١، والمساعد ١/ ٢٣٣، والمقاصد الشافية ٣/ ٦١٣، ٦٥١، وتعليق الفرائد ٣/ ١٠١، والهمع ١/ ٣٨٢.

قالَ الشّاعرُ:

٩٣ ثَلاثٌ كُلُّهُنَّ قَتَلْتُ عَمْدًا وأَخْزَى اللَّهُ رَابِعَةً تَعُودُ[1]

فرفعَ (كُلُّهُنَّ) مع حذفِ الضّميرِ مِن الخبَرِ، وهذا نظيرُ بيتِ أبي النّجمِ.

ومراتبُ حذفِ الضّميرِ على ثلاثةِ أوجهٍ: أحسنُها وأقواها في الصّلةِ، ثمّ في الصّفةِ، ثمّ في الخبرِ:

وإنّما كانَ الحذفُ في الصّلةِ أقوى؛ لأنّه لا بدَّ منه مِن أجلِ نقصانِ الاسمِ، فهو يؤذنُ به مذكورًا أو محذوفًا مع اجتماعِ أربعةِ أشياءَ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ: الموصولُ، والفعلُ، والفاعلُ، وضميرُ المفعولِ، ومع أنّ الفعلَ لا يتسلّطُ على الموصولِ. فهذه ثلاثةُ أسبابٍ، كلُّ واحدٍ منها يقتضي جوازَ الحذفِ.

فأمّا في الصّفةِ فإنّ الاسمَ الموصوفَ تامٌّ، فليسَ مؤذنًا بأنّه لا بدَّ مِن عائدٍ إليه، فيجبُ مِن أجل ذلك أن يكونَ مذكورًا أو محذوفًا لا محالةَ، وليسَ يلزمُه الثّقلُ؛ لأنّه يجوزُ ألّا يوصفَ، ولكن فيه سببان، كلُّ واحدٍ منهما يقتضي جوازَ الحذفِ: أحدُهما أنّ الصّفةَ مِن تمامِ الموصوفِ، كما أنّ الصّلةَ مِن تمامِ الموصولِ. والآخرُ أنّ الفعلَ في الصّفةِ لا يتسلّطُ على الموصوفِ.

فأمّا الخبرُ فإنَّه في المرتبةِ الثّالثةِ؛ لأنّه متعلّقٌ بالمخبرِ عنه، وليسَ مِن اسمِه، وهو ممّا يصلحُ أنْ يتسلّطَ عليه، فضَعُفَ الحذفُ لهذه العلّةِ في الخبرِ.

وقالَ جريرٌ:

٩٤ أَبَحْتَ حِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ[2]

فرفعَ؛ لأنّ (حَمَيْتَ) في موضعِ الصّفةِ، كأنّه قالَ: وما شيءٌ محميٌّ بمستباحٍ.

---

(١) البيت من الوافر، قائله مجهول، وهو بلا نسبة في جمل الخليل ٦٦، وسيبويه ١/ ٨٦، وفيه: (فأخزى)، ومعاني الأخفش ٢٥٢، والنكت للأعلم ١/ ٢٢١، والحجة لابن خالويه ٣٤٢، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٣٩، ٢/ ٧٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣١١، وشرح الرضي ١/ ٢٣٩، وتذكرة النحاة ٦٤١.

(٢) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ٨٩، وانظر سيبويه ١/ ٨٧، ١٣٠، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٤٨، والحجة للفارسي ٦/ ٢٦٧. وهو بلا نسبة في جمل الخليل ٦٦، وسر الصناعة ١/ ٤٠٢، وتوضيح المقاصد ٢/ ٩٥٣، ومغني اللبيب ٦٥٣، ٧٩٩، ٨٢٩.

وقالَ الشّاعرُ:

٩٥ ومَــا أَدْرِي أَغَــيَّــرَهُمْ تَــنَــاءٍ　　　وطُولُ العَـهْـدِ أَمْ مَـالٌ أَصَابُـوا[1]

فرفعَ؛ لأنَّ (أَصَابُوا) صفةٌ، كأنّه قالَ: أم مالٌ مصابٌ.

والدّليلُ على أنّ الصّفةَ مع الموصوفِ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ أنّ القائلَ إذا قالَ: (جَاءَنِـي زَيْـدٌ)، وهو لا يُعرفُ حتّى يصفَه بـ (الأَحْمَـرِ)، فهمو بمنزلتِه لو كانَ يُعـرفُ بمـجـرّدِ الاسمِ، فصارَ قولُه: (جَاءَني زِيـدٌ الأَحْمَـرُ) في هذه الحالِ بمنزلةِ قولِه: (جَاءَنِـي زَيْـدٌ) في تلكِ الحالِ، سواءٌ، فمِن هنا كانَ مُتمّمًا للاسمِ إذا عرضَ فيه التّنكيرُ.

* * *
* *
*

---

(١) البيت من الوافر، وهو للحارث بن كلدة في سيبويه ١/ ٨٨، ١٣٠، والأزهية ١٣٧، وابن السيرافي ١/ ٢٤١. وقيل: هو لغيلان بن سلمة الثقفي في الحماسة البصرية ٢/ ٦٦. وهو بلا نسبة في البسيط ١٠٧٩، وابن يعيش ٦/ ٨٩، وتفسير البحر المحيط ١/ ٣٤٧، ٨/ ٢١٩، وابن عقيل ٣/ ١٩٧.

بَابُ إِعْمَالِ الفِعْلِ مع شُغْلِهِ عَنِ الاسْمِ(*)

الغرضُ فيه أَنْ يُبيّنَ ما يُختارُ في الفعلِ مع شغلِه عن الاسمِ مِن الإعمالِ في العطفِ ممّا لا يُختارُ.

مَسَائِلُ هذا البَابِ

ما الّذي يُختارُ في الفعلِ مع شغلِه عن الاسمِ مِن الإعمالِ في العطفِ؟ وما الّذي لا يُختارُ؟ ولم ذلك؟

وما الوجهُ في: (رَأَيتُ عَبْدَ اللَّهِ وزَيْدًا مَررْتُ بِه)؟ ولم اختيرَ فيه النّصبُ؟

وما الوجهُ في قولِك: (زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ وعَمْرٌو مَرَرْتُ بِه)؟ ولم اختيرَ فيه الرّفعُ؟

وما نظيرُه مِن قولِهم: (ضَرَبُونِي وضَرَبْتُ قَوْمَكَ) ممّا(١) اجتمعَ هذان في القياسِ؟ وهل ذلك مِن جهةِ إعمالِ الأقربِ؟ وكيفَ صارَ (رَأَيْتُ) أقربَ مِن الابتداءِ في قولِك: (رَأَيتُ عَبْدَ اللَّهِ وزَيْدًا مَررْتُ به)؟ وهل ذلك لأنّ (رَأَيْتُ) موجودٌ، والابتداءُ ليسَ بموجودٍ؟

وما الشّاهدُ في: ﴿ يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحْمَتِهِۦ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ [الإنسان: ٣١]؟ وما تقديرُه؟

وما تقديرُ: ﴿ وَعَادًا وَثَمُودَاْ وَأَصْحَٰبَ ٱلرَّسِّ وَقُرُونًۢا بَيْنَ ذَٰلِكَ كَثِيرًا ﴿٣٨﴾ وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَٰلَ ﴾ [الفرقان: ٣٨، ٣٩]؟

وما تقديرُ: ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ ﴾ [الأعراف: ٣٠]؟

(*) العنوان في الكتاب ١/ ٨٨: « هذا باب ما يختار فيه إعمال الفعل مما يكون في المبتدأ مبنيًّا عليه الفعل ».

(١) في الأصل: (ممن).

وهل يُختارُ: (كُنْتُ أَخَاكَ وزَيْـدًا اشْتَـرَيْتُ[١] لَه ثَـوْبًا)، و (كُنْتُ أَخَاكَ وزَيْدًا [و٣٢] كُنْتُ لَه أَخًا)؟ وما تقديرُه؟ ولم أُجرِيَ (كُنْتُ) مجرى (ضَرَبْتُ)، وليسَ بفعلٍ حقيقيٍّ؟

وهل يُختـارُ: (لَسْتُ أَخَاكَ وزَيْـدًا أُعِينُكَ عَلَـيْه)؟ ولم اختيرَ ذلك مع أنّ (ليسَ) لا يتصرّفُ، ولم يُختَـرْ في فعلِ التّعجّبِ: (مَا أَحْسَنَ زَيْـدًا وعَمْرًا قَد أَكْـرَمْـتُـهُ)؟

وما الشّاهدُ في قولِ الرَّبيعِ بنِ ضَبُعٍ[٢]:

أَصْبَحْتُ لا أَحْمِـلُ السِّـلاحَ ....

وهل يجوزُ الرّفعُ فيما يُختارُ فيه النّصبُ مِن هذا البابِ؟ ولم جازَ؟

ولم صارَ: (عَبْدَ اللَّـهِ لَـقِيتُ وزَيْـدٌ كَلَّمْتُ أَبَاهُ) أقربَ إلى الرّفعِ مِن قولِك: (وزَيْـدٌ كَلَّمْتُـهُ)؟

ولم صارَ الّذي هو أقربُ إلى الرّفعِ في هذا البابِ هو ما كانَ مِن النّصبِ أبعدُ في الابتداءِ؟

وما حكمُ: ﴿ يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾ [آل عمران: ١٥٤]؟ فلم رُفِـعَ على خلافِ الاختيارِ في هذا البابِ؟ ولم وجبَ أنْ تكونَ الواوُ واوَ الحالِ دونَ واوِ العطفِ؟

وما حكمُ (لكنْ) و (بلْ) فـي هذا البابِ؟ ولم أُجريتْ مُجـرى الواوِ والفاءِ و (ثمّ) مع اشتراكِ هذه الحروفِ في المعنى، وامتناعِ تلك مِن الاشتراكِ في المعنى؟

الجَوابُ

الّذي يُختـارُ فيـه إذا كانت الجملةُ الأولى مبنيّـةً على الفعـلِ حملُ الثّـاني على

---

(١) في الأصل: (واشتريت).

(٢) الربيع بن ضَبُع الفَـزَارِيُّ، وجاء في نسخة أصل كتاب سيبويه: (ضبيع)، كما ذكر أ. هارون في هامش سيبويه ٨٩، وهو شاعر من فزارة مُعَمَّر عاش ثلاثمئة وأربعين سنة، أدرك الإسلام ولم يُسلم، وبقي حيًّا إلى أيام بني أمية. (سمط اللآلي ٢/ ٨٠٢، والخزانة ٧/ ٣٥٩).

الفعلِ مع شغلِه عنه؛ ليتشاكلَ الكلامُ في الجملتين بحملِ كلِّ واحدةٍ منهما على الفعلِ. ولا يُختارُ الرّفعُ كما كانَ في الابتداءِ؛ لِما يقعُ في ذلك مِن التّنافرِ؛ لحملِ الجملةِ الأولى على الفعلِ، والثّانيةِ على الابتداءِ، مع إمكانِ حملِها على الفعلِ، فتقولُ على هذا: (ضَرَبْتُ زَيْدًا وعَمْرًا كَلَّمْتُه)، و (رَأَيْتُ زَيْدًا وعَمْرًا مَرَرْتُ بِه).

فأمّا: (زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ وعَمْرٌو كَلَّمْتُه) فالاختيارُ فيه الحملُ على الابتداءِ مِن وجهين: أحدُهما أنّ الجملةَ الأولى محمولةٌ على الابتداءِ، وأنّه بمنزلتِهِ[1] إذا قلتُ: (عَمْرٌو كَلّمْتُه) في أنّه ليسَ هناك ما يقتضي له الحملُ على الفعلِ.

ونظيرُ الفعلِ على الفعلِ في قربِ المأخذِ: (ضَرَبُونِي وضَرَبْتُ قَوْمَك)؛ وذلك لإعمالِ ما قَرُبَ دونَ ما بَعُدَ، فأَعملتَ (ضَرَبْتُ)؛ لقربِ (قَوْمَكَ) منه. فكذلك: (رَأَيْتُ زَيْدًا وعَمْرًا كَلّمْتُه)، تُعْمِلُ هذا المذكورَ في الحملِ عليه دونَ ما لم يُذكرْ ممّا يُقدّرُ على الابتداءِ، فكنتَ متى رفعتَ فكأنّك قد ذكرتَ مبتدأً وخبرًا، ثمّ حملتَ عليه الثّاني بالعطفِ.

وفي التّنزيلِ: ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحْمَتِهِۦ ۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًۢا﴾ [الإنسان: ٣١]، فهذا شاهدٌ في حملِ الاسمِ على الفعلِ مع شغلِه عنه إذا كانت الجملةُ الأولى مبنيّةً على الفعلِ، وتقديرُه[2]: وعاقَبَ الظّالمين، أو وأخزى الظّالمين، أو لعنَ الظّالمين؛ لأنّ إعدادَ العذابِ لهم يدلُّ على ذلك.

ومنه: ﴿وَعَادًا وَثَمُودَاْ وَأَصْحَٰبَ ٱلرَّسِّ وَقُرُونًۢا بَيْنَ ذَٰلِكَ كَثِيرًا ۝٣٨ وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَٰلَ ۖ وَكُلًّا تَبَّرْنَا تَتْبِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٨، ٣٩]، فالأوّلُ على: وأهلكنا عادًا، والثّاني: وعَرَّفنا كُلًّا ضَرَبْنا له الأمثالَ، والثّالثُ على: وأهلكنا كلًّا تَبَّرْنا.

ومنه: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾ [الأعراف: ٣٠]، أي: وأضلَّ فريقًا حقَّ عليهم الضّلالةُ.

---

(١) في الأصل: (بمنزلة).

(٢) انظر معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٣٩٥، ٥/ ٢٦٤، وإعراب القرآن للنحاس ٥/ ١٠٩، واللامات ٩٢، وشرح السيرافي ١/ ٣٨٦، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٧٨٩، وانظر التبيان ٢/ ١٢٦١.

وتقولُ: (كُنْتُ أَخَاكَ وزَيْدًا اشْتَرَيْتُ لَه ثَوْبًا)، فتُجري (كُنْتُ) مُجرى (ضَرَبْتُ)؛ لأنّها تتصرّفُ تصرّفَها، وتقديرُه: وعَامَلْتُ زيدًا اشْتَرَيْتُ له ثوبًا. وتقولُ: (كُنْتُ أَخَاكَ وزَيْدًا كُنْتُ لَه أَخًا)، وتقديرُه: ولابَسْتُ زيدًا كنتُ له أخًا، واخْتَصَصْت زيدًا.

وتقولُ: (لَسْتُ أَخَاكَ وزَيْدًا أُعِينُكَ عَلَيْه)، فتُجري (لَسْتُ) مُجرى (كُنْتُ)؛ لأنّها مِنْ أَخواتها، مع أنّها تتصرّفُ بعضَ تصرّفِها في الضّميرِ، وتقديمِ الخبرِ على اسمِها، وتقديرُه: واختصَّ[1] زيدًا أُعِينُكَ عليه، ولا يجوزُ مثلُ ذلك في فعلِ التّعجّبِ إذا قلتَ: (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا وعَمْرًا قَدْ أَكْرَمْتُه) [ظ٣٢]، فلا يجوزُ هذا في الاختيارِ؛ لأنّ فعلَ التّعجّبِ قد بَعُدَ مِن الأفعالِ المتصرّفةِ بأنّه يُصغَّرُ، وأنّه لا يتّصلُ به ضميرُ المخاطبِ الفاعلِ، ولا المتكلّمِ الفاعلِ؛ لأنّ فيه ضميرَ (ما)، لا يتجاوزُه إلّا بالمفعولِ، فبَعُدَ مِن الفعلِ المتصرّفِ بهذا، وأنّه ليسَ مِن بابٍ يقتضي له أخواتُه أنْ يلحقَ بها.

وقالَ الرّبيعُ بنُ ضَبُعٍ:

٩٦ أَصْبَحْتُ لا أَحْمِلُ السِّلاحَ ولا ... أَرُدُّ رَأسَ البَعِيرِ إِنْ نَفَرا

والذِّئْبَ أَخْشَاهُ إِنْ خَلَوْتُ بِه ... وَحْدِي وأَخْشى الرِّيَاحَ والمَطَرا[2]

فحملَ (الذِّئبَ) على (وأَخْشَى الذِّئبَ)؛ لأنّ الجملةَ الأولى مبنيّةٌ على الفعلِ، وهي (أَصْبَحْتُ).

ويجوزُ الرّفعُ في جميعِ ما يُختارُ فيه النّصبُ؛ لأنّ الفعلَ في موضعِ الخبرِ الّذي هو الأوّلُ، كقولِك: (أَتَيْتُ زَيْدًا وعَمْرٌو أَفْضَلُ مِنْه)، فهذا لا يكونُ فيه إلّا الرّفعُ، وقد صارَ شغلُ العاملِ يقرّبُه مِن هذا الخبرِ، فجازَ الرّفعُ لهذه العلّةِ.

---

(١) في الأصل: (فاختص).

(٢) البيتان من المنسرح، وهما للربيع بن ضبع الفزاري في الكتاب ١/ ٨٩، برواية: (ولا أملك رأس)، و (أخشاه إنْ مررت به)، والجمل للزجاجي ٤٠، وتحصيل عين الذّهب ١٠٦، والمحكم ٨/ ٢١٥. وهما بلا نسبة في جمل الخليل ١٣٣، ومعاني الأخفش ٨٦، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/ ٢٩٥، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٥٠٧، ٢/ ١٢٢، ٥/ ١٣٤، والحجة للفارسي ٤/ ٤٠٣، والمحتسب ٢/ ٩٩، وابن يعيش ٧/ ١٠٥.

والاسمُ في هذا البابِ على وجهين: أحدُهما ما هو أقربُ إلى الرّفعِ. والآخرُ ما هو أبعدُ منه. فالّذي هو أقربُ إلى الرّفعِ ما شُغِلَ العاملُ بسببِه، كقولِك: (ضَرَبْتُ زَيْدًا وعَمْرٌو عَلّمْتُ أَخَاه). والّذي هو أبعدُ مِن الرّفعِ ما شُغِلَ الفعلُ بضميرِه، كقولِك: (وعَمْرًا كَلّمْتُه)؛ لأنّه على قياسِ المبتدأ، فلمّا كانَ: (زَيْدًا كَلّمْتُه) أبعدَ مِن الرّفعِ وأقربَ إلى النّصبِ مِن: (زَيْدًا كَلّمْتُ أَخَاه)؛ لأنّ الفعلَ عملَ في ضميرِ سببِه، فقويَ الرّفعُ، وإذا أُعمِلَ في ضميرِه[1] قويَ النّصبُ، فكذلك هو في بابِ العطفِ.

وفي التّنزيلِ: ﴿يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤] بالرّفعِ؛ لأنّها ليستِ واوَ عطفٍ، وإنّما هي واوُ الحالِ، بمعنى: إذْ طائفةٌ قد أهمّتْهُم أنفسُهم، وواوُ الحالِ يُستأنَفُ ما بعدَها.

وحكمُ (ولكن)، و (بل)، و (لا بَلْ) كحكم[2] الواوِ والفاءِ وثمَّ في الاختيارِ؛ لأنّها وإن كانت لا تشتركُ في المعنى فهي على جهةِ النّقيضِ، وحدُّ النّقيضِ أَنْ يجريَ على حدِّ نقيضِه، كقولِك: (ضَرَبْتُ زَيْدًا) و (ما ضَرَبْتُ زَيْدًا) في النّفيِ والإثباتِ، على حدٍّ واحدٍ.

* * *
* *
*

---

(١) في الأصل: (ضمير).

(٢) العبارة في الأصل: (وحكم ولكن وبل ولا بل وكحكم)، وهو في مسائل الباب خصّ (لكن) و (بل) دون غيرها. وكذلك في أمثلة سيبويه ١/ ٩٠، لا يوجد إلا (ولكن)، و (بل). و (لا بل) ليس في أمثلة سيبويه ١/ ٩٠.

بَابُ الاسمِ الّذي يُحْمَلُ تَارَةً عَلَى الفِعْلِ وتَارَةً عَلَى الابْتِدَاءِ(*)

الغرضُ فيه أنْ يُبيّنَ ما يجوزُ في الاسمِ مِن الحملِ على الفعلِ وشغلِه عنه تارةً، ويجوزُ حملُه على الابتداءِ تارةً في العطفِ ممّا لا يجوزُ.

مَسَائِلُ هذا البَابِ

ما الّذي يجوزُ حملُه على الفعلِ والابتداءِ على التّخييرِ في ذلك؟ وما الّذي لا يجوزُ؟ ولم ذلك؟

وما حكمُ: (عَمْرٌو لَقِيتُهُ وزَيْدٌ كَلّمْتُه)؟ ولم جازَ في (زَيْدٍ) الرّفعُ والنّصبُ على التّخييرِ في ذلك؟

وما قولُهم: (زَيْدٌ لَقِيتُ أَبَاهُ وعَمْرًا) بالرّفعِ والنّصبِ في (عمرٍو) مِن الشّاهدِ؟ ولم كانَ ما اختلفَ فيه المعنى دليلًا على ما اتّفقَ فيه المعنى؟

وما حكمُ: (زَيْدٌ لَقِيتُه وعَمْرٌو كَلّمْتُه)؟

ولم اتّفقَ في هذا البابِ حكمُ ما تعدّى إلى النّفسِ، وإلى السّببِ، وإلى ما عملَ فيه حرفُ الجرِّ؟

وما حكمُ: (هذا ضَارِبُ عَبْدَ اللَّهِ وزَيْدًا يَمُرُّ بِه)؟ ولم كانَ في حكمِ: (هذا يَضْرِبُ عَبْدَ اللَّهِ)، أضفتَ (ضاربًا) ونوّنْتَه؟

وما تحقيقُ الجوابِ في: (مَنْ رَأَيْتَ) و (أَيَّهُمْ رَأَيْتَ)؟ ولم اختلفَ الحكمُ؟ وما مذهبُ الأخفشِ فيه؟ ولم حملَه على التّخييرِ في الجوابِ؟

وهل يجوزُ: (مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ وزَيْدًا)؟ ولم جازَ هذا، ولم يجزْ: (مَرَرْتُ زَيْدًا)؟

(*) تسمية هذا الباب في الكتاب ١/ ٩١: « **هذا باب يحمل فيه الاسم على اسمٍ بني عليه الفعل مرّةً ويحمل مرّةً أخرى على اسمٍ مبنيّ على الفعل** ».

وما الشّاهدُ في قولِ جريرٍ:

جِئْنِـي بِـمِثْلِ بَـنِـي بَدْرٍ ....

وقولِ العجّاجِ:

يَـذْهَبْـنَ فـي نَجْـدٍ وغَـوْرًا غَائِـرا

ولم لا يجوزُ إضمارُ الفعلِ الّذي لا يتعدّى إلّا بحرفِ الجرِّ في: (أَزَيْـدًا مَـرَرْتُ [و٣٣] بِه؟)، ويعملُ مضمرًا خلافَ عملِه مظهرًا، كما عملَ في المعطوفِ خلافَ عملِه في المعطوفِ عليه؟

الجواب

الّذي يجوزُ حملُه علـى الابتـداءِ، وعلى الفعلِ على التّخييـرِ فـي ذلك هـو الّذي يتقدّمُه جملتان، إحداهما مِن مبتدأ وخبرٍ، والأخرى من فعلٍ وفاعلٍ، وقد انعقدتا انعقادَ الجملةِ الواحدةِ، فإنْ حملتَه على المبتدأ رفعتَ، وإنْ حملتَه على الفعلِ نصبتَ، فتُشاكِلُ به تارةً الجملةَ المبنيّـةَ مِن مبتدأ وخبرٍ، وتارةً تُشاكلُ به الجملةَ المبنيّـةَ مِن فعلٍ وفاعلٍ، وذلك كقولِك: (زَيْدٌ لَـقِيـتُه وعَمْرٌو كَلَّمْتُه)، ويجوزُ: (وعَمْرًا كَلّمْتُه) على ما فسّرنا، كأنّك قلتَ: (عَمْرًا كَلَّمْتُه). ولا يجوزُ إذا كانت الواوُ للحالِ إلّا الاستئنافُ. وكذلك إذا كانَ خبرُ الثّاني ظرفًا، كقولِك: (زَيْدٌ لَـقِيتُه وعَمْرٌو في الدّارِ)؛ لأنّ الظّرفَ لا يعملُ فيما قبلَه.

وقولُهم: (زَيْدٌ لَـقِيتُ أَبَاهُ وعَمْرًا) بالنّصبِ، و (عَمْرٌو) بالرّفعِ شاهدٌ على صحّـةِ هذا البابِ؛ مِن أجلِ أنّ هذا إذا اختلفَ المعنى فلا بدَّ مِن اختلافِ الإعرابِ، فيكونُ الحملُ على الأوّلِ قد أوجبَ الرّفعَ، ومعنًى مثلَ المعنى الّذي عليه المبتدأ، كأنّك قلتَ: (وعَمْرٌو لَـقِيتُ أَبَاهُ). والحملُ على الثّاني يوجبُ النّصبَ، ومعنًى آخرَ، وهو أنّك لقيتَ عَمْرًا؛ لأنّك أشركتَ بينَه وبينَ المنصوبِ الّذي هو الأبُ، فلمّا كانَ الحملُ على الأوّلِ يوجبُ شيئين: أحدُهما الرّفعُ، والآخرُ المعنى الّذي فسّرنا أوّلًا، والحملُ على الثّاني يوجبُ شيئين: النّصبُ والمعنى الّذي فسّرنا ثانيًا،

وجبَ نظيرُ ذلك مِن أنّ الحملَ على الأوّلِ المرفوعِ يُوجبُ الرّفعَ، والحملَ على الثّاني المنصوبِ يُوجبُ النّصبَ، فمِنْ هنا كانَ دليلًا عليه.

وتقولُ: (زَيْدٌ لَقِيتُهُ وعَمْرٌو) و (عَمْرًا) على التّخييرِ في هذا بإجماعٍ؛ لأنّه عطفُ مفردٍ على مفردٍ. فإنْ قلتَ: (زَيْدٌ لَقِيتُه وعَمْرًا كَلّمْتُه) اختلفوا فيه[1]: فسيبويه يذهبُ إلى التّخييرِ في هذا، كالتّخييرِ فيما قبلَه[2]، وغيرُه لا يجيزُ التّخييرَ[3]؛ لأنّ الجملةَ الثّانيةَ لا موضعَ لها، والجملةُ الّتي هي مِن فعلٍ وفاعلٍ في قولِك: (زَيْدٌ لَقِيتُه) لها مَوْضِعٌ، ولا يُعْطَفُ جملةٌ لا موضعَ لها على جملةٍ لها موضعٌ؛ لأنّه يُوجبُ الاشتراكَ في العاملِ مِن غير أنْ يشتركا فيه، وذلك محالٌ، وسنُبيّنُ وجهَ قولِ سيبويه في هذا في آخرِ البابِ، إنْ شاءَ اللّـهُ تعالى.

وحكمُ ما تعدّى إلى النّفسِ، وإلى السّببِ، وإلى ما عملَ فيه حرفُ الجرِّ متّفقٌ في هذا البابِ؛ لأنّ السّببَ يجري عندهم مجرى النّفسِ؛ بدليلِ قولِهم: (أَكْرَمْتُ زَيْدًا بِإِكْرَامِي أَخَاهُ)، وما عملَ فيه حرفُ الجرِّ[4] قد بَيّنَ وجهَ تعدّي الفعلِ، ودلَّ على مُقاربٍ يعملُ بغيرِ حرفِ الجرِّ.

وتقولُ: (هذا ضَارِبُ عَبْدَ اللّهِ وزَيْدًا يَمُرُّ بِه)؛ لأنّ اسمَ الفاعلِ يجري مجرى الفعلِ، منوّنًا كانَ أو غيرَ منوّنٍ؛ لأنّك إذا أضفتَه فهو في تقديرِ المنوّنِ؛ إذ حُذفَ منه التّنوينُ استخفافًا، وأُضيفَ إضافةً لفظيّـةً، فهو في حكمِ (يَضْرِبُ).

وتقولُ: (مَنْ رَأَيْتَ؟)، و (أَيّهُم رَأَيْتَ؟)، فجوابُه (زيدًا) بالنّصبِ، لا خلافَ في ذلك، فإذا قلتَ: (مَنْ رَأَيْتَـهُ؟)، و (أَيُّـهُم رَأَيْتَه؟) فجوابُه بالرّفعِ عندَ سيبويه[5]؛ لأنّ المسؤولَ عنه مرفوعٌ، وأمّا الأخفشُ فيقولُ هو على التّخييرِ بين الرّفعِ والنّصبِ[6]؛ لأنّه قدْ تقدّمَ للمسؤول عنه اسمان: مرفوعٌ ومنصوبٌ. ومذهبُ سيبويه هو الصّحيحُ؛

---

(١) سوف يتحدث الرماني عن هذا الخلاف في فقرة قادمة. (٢) سيبويه ١/ ٩١.

(٣) هو مذهب الأخفش، والزيادي، والسيرافي. انظر شرح السيرافي ١/ ٣٩٠، وشرح الرضي ١/ ٤٦٦، والتذييل ٦/ ٣٣٣، والارتشاف ٤/ ٢١٧٠.

(٤) المقصود: (ولأنّ ما عمل فيه حرف الجر). (٥) سيبويه ١/ ٩٣.

(٦) انظر رأيه في شرح السيرافي ١/ ٣٩٥، والبسيط ٦٥٠.

لأنّه يجبُ أن يكونَ الجوابُ عن الشّيءِ الّذي يُسأَلُ عنه على المعنى المسؤولِ عنه، فإنّما يُسأَلُ عنه على معنى المظهرِ لا على معنى المضمرِ، ويوضّحُ أنّه لم يُسأَلْ عنه على معنى المضمرِ أنّ [ظ٣٣] السّببَ يقعُ في موقعِ المضمرِ، فتقولُ: (أيُّهُم رَأَيْتَ أَباهُ؟)، فلم يُسأَلْ عن السّببِ، وإنّما يُسأَلُ عن المعنى الّذي دلّت عليه، أي: فكذلك المضمرُ لم يُسأَلْ عنه على معنى المضمرِ.

وتقولُ: (مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللّهِ وزَيْدًا)، ولا يجوزُ: (مَرَرْتُ زَيْدًا)؛ لأنّ (مَرَرْتُ) لا يتعدّى إلّا بحرفِ إضافةٍ، فإذا ذُكِرَ الحرفُ صارَ متعدّيًا في المعنى، وعملُ الثّاني عليه؛ لأنّه[1] قد توطّأَ المعنى بتعدّيهِ بالباء، ولا يلزمُ على هذا أنْ يعملَ مضمرًا في: (أَزَيْدًا مَرَرْتُ بِه)؛ لأنّ المضمرَ لا يجوزُ أنْ يعملَ إلّا عملَه لو أُظْهِرَ، فلمّا كانَ لا يجوزُ لو أُظهِرَ: (مَرَرْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِه) لم يجزْ أنْ يعملَ مضمرًا هذا العملَ؛ لأنّ حالَه مضمرًا أضعفُ مِن حالِه مظهرًا.

وقال جريرٌ:

٩٧ جِئْنِي بِمِثْلِ بَنِي بَدْرٍ لِقَوْمِهِمِ   أَوْ مِثْلَ أُسْرَةِ مَنْظُورِ بنِ سَيّارِ[2]

فهذا شاهدٌ على: (مَرَرْتُ بزَيْدٍ وعَمْرًا)، وقد قدّرَه قومٌ على: أو هَاتِ مثلَ أُسرةٍ[3]، فكذلك يجيءُ: مَرَرْتُ بِزيدٍ وجُزْتُ عَمْرًا، أو: لَقِيتُ عَمْرًا. ومثلُه قولُ العجّاجِ:

٩٨ يَذْهَبْنَ في نَجْدٍ وغَوْرًا غَائِرا[4]

(١) في الأصل: (لأن).

(٢) البيت من البسيط، وهو لجرير بن عطية في ديوانه ٢٣٧، وانظر سيبويه ١/ ٩٤، ١٧٠، المقتضب ٤/ ١٥٣، وابن السيرافي ١/ ٥٠، وتحصيل عين الذهب ١٠٨، ١٤١. وهو بلا نسبة في جمل الخليل ١٣١، ومعاني الفراء ٢/ ٢٢، ٣/ ١٢٤، والأصول ٢/ ٦٥، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٨٣، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٨٦، ٢٩٣، ٤/ ٣٢٩، والمحتسب ٢/ ٧٨.

(٣) هذا تقدير المبرد، وابن السراج، والسيرافي في المقتضب ٤/ ١٥٣، والأصول ٢/ ٦٦، وشرح السيرافي ٢/ ٢٧.

(٤) هذا بيت من الرجز، وهو ينسب للعجاج، انظر سيبويه ١/ ٩٤، وتحصيل عين الذهب ١٠٨. وهو لرؤبة في ملحق ديوانه ١٩٠، وانظر الفائق للزمخشري ٣/ ١١٦. وهو بلا نسبة في الخصائص ٢/ ٤٣٢، والمحتسب ٢/ ٤٣، وابن السيرافي ١/ ٢٧١.

كأنّه قالَ: ويَسْلكنَ غورًا غائـرًا.

* * *

مَسَائِلُ مِن هذا البَابِ أَيْضًا(١)

هل يلزمُ مَنْ أضمرَ في: (أَزَيْدًا مَـرَرْتُ بِه) الفعلَ المذكورَ أنْ يقولَ: (زَيْدٍ) على إضمارِ: مرَّ بزيدٍ؟ ولم ذلك؟

وما الشّاهدُ في: (وَحُورًا عِينًا) [الواقعة: ٢٢] بالنّصبِ(٢)؟ وكم وجهًا يجوزُ فيه؟

وما حكمُ: (لَـقِيتُ زَيْدًا وأَمَّا عَمْرٌو فَـقَدْ مَـرَرْتُ بِه)؟ ولم كانَ الاختيارُ فيه الرّفعَ؟

وما حكمُ: (لَـقِيتُ زَيْدًا وإِذا عَبْدُ اللَّـهِ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو)؟ ولم اختيرَ فيه الرّفعُ؟

وما الشّاهدُ في: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ ﴾ [فصلت: ١٧]؟

وما حكمُ: (إنَّ فيها زَيْدًا وعَمْرٌو أَدْخَلْـتُه)؟ وهلّا اختيرَ النّصبُ؛ ليُحملَ منصوبٌ على منصوبٍ؟

وما حكمُ التّعجّبِ في حملِ الثّاني لأجلِه على الفعلِ؟ وما الاختيارُ في: (ما أَحْسَنَ زَيْدًا وعَمْرٌو قَدْ رَأَيْنَاهُ)؟ ولم اختيرَ فيه الرّفعُ؟

وما حكمُ: (لَـقِيتُ القَوْمَ كُلَّهُمْ حَتّى عَبْدَ اللَّهِ لَـقِيتُـهُ)، و (أَتَـيْتُ القَوْمَ حتّى زَيْدًا مَـرَرْتُ بِه)؟ ولم اختيرَ في (حتّى) الحملُ على الفعلِ مع أنّها غايةٌ في الأصلِ؟ ولم جازَ في (حتّى) أنْ تكونَ عاطفةً؟ وما الوجهُ في: (هَلَكَ القَوْمُ حتّى زَيْدًا أَهْلَـكْـتُـهُ)؟ ولم اختيرَ النّصبُ والّذي قبلَه مرفوعٌ؟ وهل يجوزُ الجرُّ في هذا والرّفعُ؟ ولم جازَ كلُّ واحدٍ مِن هذه الأوجهِ الثّلاثةِ؟

وما الشّاهدُ في قولِ الشّاعرِ:

أَلْـقَى الصَّحِـيفَـةَ ....؟

---

(١) جاءت هذه العبارة (مسائل من هذا الباب أيضًا) في المخطوط في غير موضعها، فجاءت في موضع: (الجواب).

(٢) النصب قراءة أبي بن كعب وابن مسعود. انظر معاني الفراء ٣/ ١٢٤، ومختصر ابن خالويه ١٥١، والمحتسب ٢/ ٧٨، والمحرر الوجيز ٥/ ٢٤٢، وتفسير البحر المحيط ٨/ ٢٠٦.

وكم وجهًا يجوزُ فيه؟

[الجَوَابُ][1]

ألزمَ سيبويه مَنْ أضمرَ الفعلَ المذكورَ[2] في: (أَزَيْدًا مَـرَرْتُ بِه) أَنْ يقولَ: (زَيْدٍ) على: مرَّ بزيدٍ، فإنْ قالَ قائلٌ: لا يلزمُني ذلك؛ لأنّي لم أُضْمِرِ الجارَّ، وإنّما نصبتُ على قياسِ النّصبِ في:

٩٩ أَمَـرْتُـكَ الخَـيْـرَ ....[3]

قيلَ له: إضمارُ الفعلِ الّـذي لا يصلُ إلّا بحـرفِ جـرٍّ كإضمارِ الجارِّ في الفسادِ؛ إذْ لا يجوزُ أنْ تـقولَ: (أَمَـرَرْتُ زَيْـدًا)، كما لا يجوزُ أنْ تُعْمِلَ الجارَّ مضمرًا، فسبيلُ مَن أعملَ الفعلَ مضمرًا على ما يمتنعُ في الإظهارِ كسبيلِ مَنْ أعملَ الجارَّ مضمرًا على ما يقتضيهِ حكمُ الإظهارِ؛ لأنّهما جميعًا قد خالفا بالكلمةِ حكمَها، فأحدُهما قد أعملَ الجارَّ مضمرًا، وليسَ هذا حكمَه، والآخرُ أعملَ ما لا يصلُ إلّا بحرفِ جرٍّ عملَ المتعدّي مضمرًا، وليسَ هذا حكمَه في الإظهارِ.

وفي التّنزيلِ: (وَحُورًا عِينًا) [الواقعة: ٢٢] بالنّصبِ على قراءةِ أبيٍّ[4]، وهو عطفٌ على الموضعِ[5] في: ﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ﴿١٧﴾ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ ﴾ [الواقعة: ١٧، ١٨]،

---

(١) جاء مكانه: (مسائل من هذا الباب أيضًا)، وهذا خلطٌ من الناسخ.

(٢) أجاز سيبويه في هذا الموضع الرفع والنصب، والرفع عنده أحسن. انظر سيبويه ١/ ٨٣، وفي كلام السيرافي ما يدل على أنه ليس هناك عالم محدد؛ لأنه يجوز الرفع والنصب، فقال في شرحه ١٨/ ٤٣٥: يعني: أن قائلًا إذا قال في قولنا: « أزيدًا مررت به »، إنما انتصب « زيدًا » بإضمار « مررت »، كأنه قال: « أمررت زيدًا مررت به »، يلزمه ألا ينصب « زيدًا »؛ لأن « مررت » لا يتعدى إلا بحرف جر، ويلزمه أن يقول: « أبزيد مررت به »، فأبطل سيبويه قول من يقول: إنا نقدر « أمررت زيدًا مررت به ».

(٣) مر البيت سابقًا. انظر الشاهد رقم ٣٨.

(٤) أبي بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد، من بني النجار، الأنصاري، أبو المنذر وأبو الطفيل، سيد القراء، كان من أصحاب العقبة الثانية، وشهد بدرًا، كان قبل الاسلام حبرًا من أحبار اليهود، مطلعًا على الكتب القديمة، ولما أسلم كان من كتاب الوحي، مات سنة عشرين أو تسع عشرة. انظر ترجمته في الإصابة ١/ ٢٧، والأعلام ١/ ٨٢.

(٥) انظر معاني القرآن وإعرابه ٥/ ١١١، وإعراب القرآن للنحاس ٤/ ٣٢٩، وشرح السيرافي ١/ ٣٩٧، والمحتسب ٢/ ٧٨، ٣٠٩، وتفسير البحر المحيط ٨/ ٢٠٦.

وإنّما اختيرَ النّصبُ؛ لأنّ الحورَ العينَ لا يطافُ بهنّ، وكأنّه [و٣٤] قالَ: ويُعطَونَ حُورًا عِينًا، ومَنْ رفعَه فتقديرُه: ومع ذلك حورٌ عينٌ، ومَنْ جرَّه فإنّه يعطفُه على الأوّلِ، فيُخرجُه مُخرج ما يُطافُ به، ويكون المعنى على خلافِ الطّوفِ به، كما يجيءُ معنى الأمرِ بصيغةِ الخبرِ، والمعنى على خلافِ الخبرِ، فكلُّ الأوجهِ الثّلاثةِ جائزٌ حسنٌ، على ما بيّنا.

وتقولُ: (لَقِيتُ زَيْدًا وأمَّا عَمْرٌو فَقَدْ مَرَرْتُ بِه)، فالاختيارُ في هذا الرّفعُ؛ لأنّ (أمّا) يُستأنَفُ بها الكلامُ، ولا تعطفُ كلامًا على كلامٍ، إذْ[1] كانَ معناها تفصيلَ الجملةِ المذكورةِ بالاسمِ قبلها، كقولِ القائلِ: (ما شَأنُ القومِ؟)، فتقولُ: (أمَّا زَيْدٌ فَشَأنُه كَذا وأَمَّا عَمْرٌو فَشَأنُه كَذا)؛ ولهذا لم تدخلْ إلّا على الاسمِ، ويوضّحُ ذلك قراءةُ النّاسِ: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ [فصلت: ١٧] بالرّفع[2]، وقبله منصوبٌ مبنيٌّ على الفعلِ في قوله جلّ وعزّ: ﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي أَيَّامٍ نَّحِسَاتٍ لِّنُذِيقَهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَخْزَىٰ وَهُمْ لَا يُنصَرُونَ ﴿١٦﴾ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ [فصلت: ١٦، ١٧].

وتقولُ: (لَقِيتُ زَيْدًا وإذا عَبْدُ اللّهِ يَضْرِبُه عَمْرٌو)، فالاختيارُ في هذا الرّفعُ؛ لأنّ (إذا) للمفاجأةِ، يُستأنَفُ ما بعدَها، كقولِك: (نَظَرْتُ فإذا زَيْدٌ)، وتخرجُ من معنى الجزاءِ، وتصيرُ مِن ظروفِ المكانِ بمعنى: (ثَمَّ) [في][3] الكلامِ[4]، ولهذا جازَ: (نَظَرْتُ فَإذا زَيْدٌ) على أنّها خبرٌ لـ (زيدٍ)، وظروفُ الزّمانِ لا تتضمّنُ الجثثَ، وإنّما هي بمعنى: (فَثَمَّ زَيْدٌ)، و (ثَمَّ) مِن ظروفِ المكانِ، فأمّا (إذا) الّتي بمعنى الجزاءِ فتحملُ الاسمَ بعدَها على الفعلِ بخلافِ حكمِ هذه الّتي للمفاجأةِ، ولا بدَّ لها مِن جوابٍ يجبُ بوجوبِ الأوّلِ، كقولِك: (إذا أَتَيْتَنِي أَكْرَمْتُكَ)،

---

(١) في الأصل: (إذا).

(٢) هذه قراءة السبعة، وتُقرأ بفتح الدال من غير تنوين، وهي قراءة الحسن وابن أبي إسحاق، وعيسى ابن عمر الثقفي (مختصر ابن خالويه ١٣٣)، وقرأ الأعمش وغيره بالنصب والتنوين. (تفسير الطبريّ ٢٤/ ١٠٤ - ١٠٥، وتفسير البحر المحيط ٧/ ٤٧٠).

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٤) العبارة في الأصل: (بمعنى الكلام ثم)، وكذا ما يقتضيه السياق.

فتقولُ على هذا: (إِذا زَيْدًا تَلْقَاهُ فَأَكْرِمْه).

وتقولُ: (إنَّ فيها زَيْدًا وعَمْرٌو أَدْخَلْتُه) فالاختيارُ[1] فيه الرّفعُ، وإنْ كانَ ما قبلَه نصبًا؛ لأنّه لا يلزمُ أنْ يُشاكَلَ[2] المنصوبُ بالمنصوبِ؛ لضَعفِ حركاتِ الإعرابِ عن أنْ يُحمَلَ عليها ما لم توضعْ له، وقوّةِ الفعلِ على أنْ يُحملَ عليه ما لم يوضعْ له مِن المشاكلةِ مِن الجملةِ الثّانيةِ بالأولى، وكذلك سبيلُ كلِّ ما ضَعُفَ في بابه، فإنّه لا يَحْتَمِلُ أنْ يُحملَ عليه ما لم يوضعْ له؛ ولهذا صارَ فعلُ التّعجّبِ بمنزلةِ ما ليسَ بفعلٍ؛ لضعفِه بامتناعِ التّصرّفِ حتّى جازَ أَنْ يصغّرَ في: (مَا أُمَيْلِحَ زَيْدًا)، وحتّى لم يجزْ أنْ يظهرَ فاعلُه أصلًا، فتقولُ على هذا: (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا وعَمْرٌو قَدْ رَأَيْنَاهُ) بالرّفعِ؛ لِما بيّنّاهُ.

وتقولُ: (لَقِيتُ القَوْمَ كُلَّهُم حتّى عَبْدَ اللَّه لَقِيتُهُ)، و (أَتَيْتُ القَوْمَ حتّى زَيْدًا مَرَرْتُ بِه)، فتنصبُ؛ لأنّ (حتّى) مِن حروفِ العطفِ، وإنْ كانتْ في الأصلِ غايةً، فإنّ العطفَ لا يُخرجُها مِن معنى الغايةِ، إذا كانَ الفعلُ قد وقعَ بالثّاني بعدَ وقوعِه بالأوّلِ على جهةِ الانتهاءِ إليه؛ ولذلك قيلَ: (هَلَكَ القَوْمُ حتّى زَيْدًا أَهْلَكْتُهُ)؛ لأنّ التّقديرَ: حتّى أهلكتُ زَيْدًا، فتعطفُ جملةً مبنيّةً على فعلٍ على جملةٍ مبنيةٍ على فعلٍ.

وقالَ الشّاعرُ:

١٠٠ أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ ... والزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاها[3]

فيجوزُ في هذا البيتِ ثلاثةُ أوجهٍ: النّصبُ على ما بيّنّا، والرّفعُ على قولِك:

---

(١) في الأصل: (في الاختيار).

(٢) في الأصل: (أن كان يشاكل)، وكذا يقتضي السياق.

(٣) البيت من الكامل، وهو لابن مروان النحوي في الكتاب ١/ ٩٧، وهذا من إضافات أ. هارون من نسخ أخرى للكتاب، والظاهر أن الرماني لم يعتمد على النسخة الّتي اعتمد عليها أ. هارون، وذكر في شرح أبيات الجمل لابن السيد ٥٨ أن البيتين قالهما ابن مروان النحوي في قصة المتلمس حين فر من عمرو بن هند. وقد حكى ذلك الأخفش عن عيسى بن عمر فيما ذكره الفارسي، وانظر الخزانة ٣/ ٢٢. وينسب إلى المتلمس، وانظر شرح أبيات الجمل لابن السيد ٥٨. وهو بلا نسبة في جمل الخليل ٢٠٥، والأصول ١/ ٤٢٥، وابن السيرافي ١/ ٢٧١، والمخصص ٤/ ٢٣٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥١٩، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢١١، وشرح الرضي ١/ ٤٥٥، ٤/ ٢٧٣.

(سَرّحتُ القَوْمَ حتّى زَيْدٌ مُسَرّحٌ)؛ لأنّها قد تكونُ حرفًا مِن حُروفِ الابتداءِ إذا كانَ معنى الغايـةِ في الجملةِ، كما قالَ:

١٠١ فَـوَا عَجَبًا حتّى كُـلَـيْبٌ تَـسُبُّـنِـي　　كَـأَنَّ أَبَـاهَـا نَـهْشَلٌ أو مُجَاشِعُ[١]

ويجوزُ فيه الجرُّ على الغايةِ الّتي انتهى الفعلُ عندَها، ولم يقعْ بالمذكورِ بعدَها، فيكونُ لو وقفَ على قولِه: (حتّى نَعْلِـهِ) بالجرِّ لم يكنْ قد دلَّ على أنّها في ما أُلْقِيَ، ويصيرُ قولُه: (أَلْقَاهَا) هو الدّالَّ، فهذه ثلاثةُ أوجهٍ [ظ٣٤] قد بيّنّاها بعِلَلِها.

فإنْ قلتَ: (زَيْدٌ لَقِيـتُه وعَمْرًا كَلّمْتُه) اختلفوا فيه: فسيبويهِ يذهبُ إلى التّخييرِ في هذا كالتّخييرِ فيما قبلَه، وغيرُه لا يجيزُ التّخييرَ؛ لأنّ الجملةَ الثّانيةَ لا موضعَ لها، والجملةُ الّتي هي مِن فعلٍ وفاعلٍ في قولك: (زَيْدٌ لَـقِيتُـهُ) لها موضعٌ، ولا يعطفُ جملةٌ لا موضعَ لها على جملةٍ لها موضعٌ؛ لأنّه يوجبُ الاشتراكَ في العاملِ مِن غيرِ أنْ يشتركا فيه، وذلك محالٌ، وهذا مذهبُ الزِّيادِيِّ[٢] وغيرِه مِن النّحويّين[٣]. والصّوابُ في ذلك مذهبُ سيبويه؛ لأنّ العطفَ على ثلاثةِ أوجهٍ: عطفٌ على اللّفظِ، وعطفٌ على الموضعِ، وكلاهما على الاشتراكِ في العاملِ، وعطفٌ محمولٌ على التّأويـلِ لا يقعُ فيه الاشتراكُ في العاملِ المذكورِ، وهو كقولِ العربِ: (قَـلَّ رَجُلٌ يَـقُولُ ذاك إلّا زَيْدٌ)، وكذلك السّبيلُ في: (هذا ضَارِبُ زَيْدٍ وعَمْرًا)، فهذا محمولٌ على التّـأويلِ، وليسَ بعطفٍ على (زيـدٍ) ولا غيرِه ممّا ذُكرَ في الكلامِ، وإنّما هو محمولٌ على تأويلِ: هذا ضَارِبٌ زَيْدًا أو عَمْرًا، فإذا صحَّ هذا القسمُ مِن العطفِ، وهو المحمولُ على التّأويلِ، صحَّ مذهبُ سيبويه؛ لأنّه يُحمَلُ الكلامُ على (زَيْـدٍ)

---

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٣٦١، وانظر جمل الخليل ٢٠٦، وسيبويه ٣/ ١٨، والأصول ١/ ٤٢٥، وإعراب القرآن للنّحّاس ١/ ٣٠٥، والنّكت للأعلم ١/ ٧٠٢، وشرح أبيات الجمل لابن السيد ٥٤، وابن يعيش ٨/ ١٨. وهو بلا نسبة في المقتضب ٢/ ٤١، واللباب ١/ ٣٨٢، وشرح الرّضي ٤/ ٢٧٨، والمحصول ٢/ ٧٢٠، وقواعد المطارحة ٢٢٨، وجاء في الدّيوان برواية: (فيا عجبي)، وورد بالرّوايات: (فوا عجبا)، و (فوا عجبي)، و (فواعجب).

(٢) انظر رأيه في شرح السيرافي ١/ ٣٩٠.

(٣) هو الأخفش في الانتصار ٦٠، وشرح السيرافي ١/ ٣٨٤، ٣٨٧، والتذييل ٦/ ٣٣٢. والسيرافي في شرح الرضي ١/ ٤٦٦، وانظر اعتذار السيرافي لسيبويه في شرحه ١/ ٣٩١.

تأويلُه مِن غيرِ عطفٍ على الموضعِ، ولا اللّفظِ، فلمّا كانَ تأويلُ: (زَيْدٌ لَقِيتُهُ) تأويلَ: (لَقِيتُ زَيْدًا) صارَ بمنزلةِ قولِه: (لَقِيتُ زَيْدًا وعَمْرًا كَلّمْتُه)، وخرجَ إلى ما لا خلافَ فيه. ومِن الحملِ قولُ الشّاعرِ:

١٠٢ بَادَتْ وغيّرَ آيَهُنَّ مَعَ البِلَى ... إلّا رَوَاكِدَ جَمْرُهُنَّ هَبَاءُ

ومُشَجَّجٌ أمّا سَواءُ قَذَالِه ... فَبَدا وغَيَّرَ سَارَه المَعْزَاءُ[1]

لأنّ قولَه: (إلّا رَوَاكِدَ) على تأويلِ: بها رواكدُ، فحُمِل: (ومُشَجَّجٌ) على ذلك، وليس بعطفٍ على اللّفظِ، ولا الموضعِ، وقد جاءَ مثلُ ذلك في القرآنِ، وهو قولُه جلَّ ثناؤُه: ﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ﴿١٧﴾ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴿١٨﴾ لَّا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ ﴿١٩﴾ وَفَاكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ ﴿٢٠﴾ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ﴿٢١﴾ وَحُورٌ عِينٌ ﴾ [الواقعة: ١٧ - ٢٢] بالرّفعِ؛ لأنّ معنى الكلامِ المتقدّمِ: لهم وِلْدانٌ، ولهم كذا وكذا، فكأنّه قالَ: ولهم حورٌ عينٌ، فهو محمولٌ على التّأويلِ، وليسَ بعطفٍ على اللّفظِ، ولا الموضعِ، فكذلك: (عَمْرٌو كَلّمْتُه) معطوفٌ على التّأويلِ؛ إذ تأويلُ الأوّلِ: لَقِيتُ زَيْدًا[2]، وإذا رفعتَ فهو بيّنٌ في أنّه عطفٌ بمنزلةِ: (إنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وعَمْرًا ذَاهِبٌ)، فتعطفُ الاسمَ على الاسمِ، والخبرَ على الخبرِ. وكذلك لو قلتُ: (إنَّ زَيْدًا لَقِيتُهُ وعَمْرًا كَلّمْتُه) لكانَ بهذه المنزلةِ، فكذلك الابتداءُ يرفعُ الاسمَ والخبرَ في الأوّلِ، ويرفعُ الاسمَ والخبرَ في الثّاني على أنّك عطفت الاسمَ على الاسمِ، والخبرَ على الخبرِ، فالرّفع بيّنٌ لا إشكالَ، والنّصبُ محمولٌ على التّأويلِ، لا على أنّ الجملةَ الّتي لا موضعَ لها عطفٌ على جملةٍ لها موضعٌ؛ لأنّ ذلك محالٌ، ولكنّ هذه الجملةَ الّتي لا موضع لها عُطِفت على تأويلِ الكلامِ الأوّلِ على ما بيّنّاه.

* * *

(١) البيتان من الكامل، وهما لذي الرّمّة في ملحق ديوانه ٦١٧. وللشماخ في ملحق ديوانه ٤٢٧ - ٤٢٨. وهما بلا نسبة في سيبويه ١/ ١٧٣ - ١٧٤، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٢٥٤، ٥/ ١١١، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٨٩، ٤/ ٣٢٧، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٨٤، والحجة للفارسي ٣/ ٢٢٥، ٦/ ٢٥٩، وابن السيرافي ١/ ٢٦٢، والنكت ١/ ٢٨٦، وتحصيل عين الذهب ١٤٤.

(٢) في الأصل: (عمرا).

بَابُ مَا يُخْتَارُ فِيهِ الحَمْلُ عَلَى الفِعْلِ للحَرْفِ الّذي هو أَوْلى بِه(*)

الغرضُ فيه أنْ يُبيّنَ ما يُختارُ في الفعلِ مِن حملِ الاسمِ عليه محذوفًا لحرفٍ هو بالفعلِ أولى ممّا لا يُختارُ.

مَسَائِلُ هذا البَابِ

ما الحرفُ الّذي هو بالفعلِ أولى؟ وما الحرفُ الّذي ليسَ بالفعلِ أولى؟ ولم ذلك؟

وما قسمةُ الحروفِ في ما تدخلُ عليه؟ وما علّتُها؟

ولم كانتْ (قد)، و (سوف)، و (لَمّا) ممّا لا يليهِ إلّا الفعلُ؟

وهل يجوزُ للضّرورةِ [و٣٥]: (لَمْ زَيْدًا أَضْرِبْهُ)؟ ولم جازَ؟

وما حكمُ (هلّا)، و (لولا)، و (لوما)، و (ألا) في ابتداءِ الاسمِ بعدَها؟ ولم [لا][1] يجوزُ؟ ولم كانتْ بالفعلِ أولى؟ ولم جازَ ذكرُ الاسمِ بعدَها في: (هلّا زَيْدًا ضَرَبْتَ)، و (ألا زَيْدًا) مِن غيرِ ذكرِ الفعلِ؟ ولم جازَ ذلك ولم يجزْ: (سوفَ زَيْدًا أَضْرِبُ) ولا: (قَدْ زَيْدًا لَقِيتُ) مع أنّ جميعَ ذلك إنّما هو للفعلِ دونَ الاسمِ؟ ولم كانتْ حروفُ الاستفهامِ بالفعلِ أولى؟

ولم جازَ ابتداءُ الاسمِ بعدَها ولم يجزْ بعدَ (هلّا) وأخواتها؟ فلم جازَ: (هَلْ زَيْدٌ مَضْرُوبٌ؟)، ولم يجزْ: (هلّا زَيْدٌ مَضْرُوبٌ؟)؟

ولم قَبُحَ: (هَلْ[2] زَيْدًا رَأَيْتَ؟)، ولم يَقبُحْ: (أَزَيْدًا رَأَيْتَ؟)؟

وما معنى قولِه في الاستفهامِ[3]: « هو كالأمرِ في أنّه غيرُ واجبٍ »؟

(*) العنوان في كتاب سيبويه ١/ ٩٨: « هذا باب ما يختار فيه النصب وليس قبله منصوبٌ بني على الفعل ».

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في الأصل: (هلا)، وهو غلط، والتصويب من سيبويه ١/ ٩٩، ومن الجواب.

(٣) سيبويه ١/ ٩٩.

وما الشّاهدُ في: ﴿أَفَمَن يُلْقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن﴾ [فصلت: ٤٠]، وفي: (أمْ هَلْ زَيْدٌ في الدّارِ)؟

ولم جازَ تقديمُ الاسمِ في: (إنِ اللّهُ أَمْكَنَنِي مِن فُلانٍ فَعَلْتُ)؟

ولم جازَ ابتداءُ الاسمِ بعدَ الألفِ[1]، ولم يجزْ بعدَ (هلّا) وأخواتها؟

وأيّما أقوى: الرّفعُ بعدَ الألفِ في: (أَزَيْدٌ كَلَّمْتُه)، أمْ بعدَ الواوِ في: (ضَرَبْتُ زَيْدًا وعَمْرٌو كَلّمْتُه)؟ ولم صارت الألفُ بمنزلةِ (إنّ) مِن بينِ أخواتها؟

الجَوابُ

[الحرفُ][2] الّذي هو بالفعلِ أولى هو الّذي معناه في الفعلِ، والحرفُ الّذي ليسَ بالفعلِ أولى هو الّذي معناه في غيرِ الفعلِ، وكذلك الحرفُ الّذي هو بالاسمِ أولى هو الّذي معناه في الاسمِ، مثالُ ذلك (سوف)، معناه في الفعلِ؛ لأنّه ينقلُه مِن الحاضرِ إلى المستقبلِ. فأمّا الألفُ واللّامُ فمعناه في الاسمِ؛ لأنّه ينقلُه مِن النّكرةِ إلى المعرفةِ.

وقسمةُ الحروفِ فيما تدخلُ عليه على أربعةِ أوجهٍ: حرفٌ يدخلُ على الاسمِ فقط، وحرفٌ يدخلُ على الفعلِ فقط، وحرفٌ يدخلُ على حرفٍ، وحرفٌ يدخلُ على جملةٍ. والحرفُ الّذي يدخلُ على الجملةِ معناه في الجملةِ؛ لأنّه يطلبُ الفائدةَ، ويصلحُ أنْ يدخلَ على الحرفِ؛ لأنّه بعضُ الجملةِ.

و (قد) بالفعلِ أولى؛ لأنّ معناها في الفعلِ؛ إذ كانت لتوَقُّعِ ما يكونُ مع تقريبِ الماضي مِن الحاضرِ، كقولِ القائلِ لِمَنْ[3] يتوقّعُ: (قد كانَ)، فهي للفعلِ خاصّةً، كما أنّ (سوف) للفعلِ خاصّةً، و (لَمّا) للفعلِ كما أنّ (لو) و (إنْ) للفعلِ، فهذه الأحرفُ الثّلاثةُ أخواتٌ؛ لأنّها تعلّقُ الفعلَ الثّاني بالأوّلِ، إلّا أنّ (لو) لِما مضى مِن غيرِ دليلٍ على وقوعِ الفعلِ أو انتفائه، و (إنْ) لِما يُستقبلُ مِن غيرِ دليلٍ

---

(١) في الأصل: (إلا أن).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) في الأصل: (لم).

على وقوعِ الفعلِ أو انتفائِه، و (لَمّا) نظيرةُ (لو) في الماضي إلّا أنّـها تـدلُّ على وقوعِ الفعلِ الثّـانـي مِن أجلِ الأوّلِ، كقولِك: (لَمّا جِئْـتَنِـي أَكْـرَمْـتُـكَ)، فهذه الأحـرفُ الـثّلاثـةُ أخـواتٌ مـتـناسبـةٌ، وجميعُها للفعلِ.

ويجوزُ في ضرورةِ الشّعـرِ: (لَمْ زَيْدًا أَضْرِبْه) تشبيهًا بـ (هلّا زَيْدًا ضَرَبْتُ)؛ لأنّها حرفٌ هو بالفعلِ أولى. وقد قُـدِّمَ الاسمُ في (هلّا) لعلّـةٍ تقتضي ذلك.

و (هلّا)، و (لولا)، و (ألا)، و (لوما) أخواتٌ، كلُّها بمعنًى، ولا يُبتدأ الاسمُ بعدَها؛ لأنّها لا معنى لها إلّا في الفعلِ، مِن أجلِ أنّها تحضيضٌ على الفعلِ، وليست كحرفِ الاستفهامِ؛ لأنّه يَطلبُ ما فيه الفائدةُ، فإنْ كانت في الفعلِ فهو يطلبُه، وإنْ كانتْ في الجملةِ فهو يطلبُ الجملةَ، فمِن هنا اختلفَ الحكمُ فيها.

ويجوزُ ذكرُ الاسمِ بعدَ (هلّا) وأخواتِها لِظهورِ معناها حتّى صلحَ أنْ يُحذفَ الفعلُ بعدَها، فتقولُ: (هَلّا زَيْدًا)، إذا كانتْ هناك حالٌ لفعلٍ، بمعنى: (هلّا ضَرَبْتَ زَيْدًا)، أو (هلّا أَكْـرَمْتَ زَيْدًا)، ولا يجوزُ مثلُ ذلك في (قد) و (سوف)؛ لأنّه لا يظهرُ معناها كظهورِ هذه الأحرفِ، فلا بدَّ مِن ظهورِ ذكرِ [ظ٣٥] الفعلِ معها.

ويقبحُ: (هلْ زَيْدًا رَأَيتَ؟)، ولا يقبحُ: (أَزَيْدًا رَأَيتَ؟)؛ لأنّ الألفَ هي أُمُّ حروفِ الاستفهامِ، فصلحَ ذكرُ الفعلِ بعدَها وتقديرُه، ولم يصلحْ بعدَ (هلْ) إلّا ذكرُه؛ لضعفِها عن منزلةِ الألفِ.

ومعنى قولِه: « هو كالأمرِ في أنّه غيـرُ واجبٍ »، أي: غيرُ كائنٍ فيما يدلُّ عليه كلُّ واحدٍ منهما، ولفظةُ (واجبٍ) فيها اشتراكٌ، فالغالبُ فـي استعمالِ النّحويّين أنّ (واجبٍ) بمعنى كائنٍ في الحالِ وفي الماضي أو المستقبلِ[1]، كقولِك: (ضَرَبَ

---

(١) قد ذكر الرماني بوضوح هذا الأمر في موضع آخر، قال في هذا الشرح (٣/ و١٠٦فيض): « ولا يجوز الرفع بها في غير الواجب من النفي والاستفهام أو غيرهما، ومعنى الواجب: الدال على الواقع في ماض، أو حاضر، أو مستقبل ». وقد سبقه بهذا المبرد فـي المقتضب في حديثه عن غير الواجب حيث قال في المقتضب ٣/ ١٣: « والطلب يجرى مجْرى الْأَمر والنهي، وَقد مضى الْقَوْل فِي هَذَا، وَمن مواضعهما: الِاسْتِفْهَام، لِأَنَّـهُ غير وَاجِب ». وانظر دلالة الواجب وغير الواجب في شرح السيرافي ١/ ٣١٧، واللمع ٣١، وشرح الرضي ٤/ ٤٠٠، والمقاصد الشافية ٦/ ٧٢.

زَيْدٌ)، فهو بمعنى أنّ الضّربَ كائنٌ فيما مضى، وكذلِك: (سَيَضْرِبُ) هو واجبٌ، بمعنى أنّ الضّربَ كائنٌ فيما يُستقبلُ، و (زَيْدٌ ضَارِبٌ) هو واجبٌ، بمعنى أنّ الضّربَ كائنٌ في الحالِ، فالاستفهامُ ليس بواجبٍ؛ لأنّه لا يدلُّ على أنّ المعنى كائنٌ في الماضي، ولا حاضرٍ، ولا مستقبلٍ، كقولِك: (أَيَـقُومُ زَيْدٌ؟)، وكذلِك الأمرُ والنّهيُ، فهذا تفسيرُ معنى قوله: (وَاجِبٌ).

وقولُه جلَّ وعزَّ: ﴿أَفَمَن يُلْقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن﴾ [فصلت: ٤٠] يدلُّ على أنّ ألفَ الاستـفهامِ هي أمُّ حروفِ الاستفهامِ، وكذلِك: (أَمْ هَلْ زَيْدٌ في الدّارِ) يدلُّ على أنّ (هَـلْ) ليست بأصلٍ فـي الاستفهامِ.

وتقولُ: (إِنِ اللَّهُ أَمْـكَنَنِـي مِن فُلانٍ فَعَلْتُ)، يجوزُ تقديمُ الاسمِ في (إنْ) على الفعلِ؛ لأنّها أمُّ حروفِ الجزاءِ، وفي التّنزيلِ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة: ٦].

والرّفعُ بعدَ الواوِ في: (ضَرَبْتُ زَيْـدًا وعَمْرٌو كَلّمْتُه) أقوى منه بعدَ الألفِ؛ لأنّ الألـفَ أشدُّ طلبًا للفعلِ مِـن الواوِ الّتي تُشاكِلُ بالكلامِ الّذي بعدَها ما قبلَها، مِن أجلِ أنّها لا يكونُ معناها إلّا في الفعلِ إذا كانَ في الكلامِ، وصلحَ أنْ يليَها؛ لأنّ فيه الفائدةَ، وليس كذلك الواوُ؛ لأنّها يصحُّ أنْ يُستأنفَ الكلامُ بعدَها على طريقِ عطفِ جملةٍ على جملةٍ، والألفُ بمنزلةِ (إِن) في أنّها أُمٌّ، فهذه أمُّ حروفِ الجزاءِ، وتلك أُمُّ حروفِ الاستفهامِ.

* * *
* *
*

بَابُ مَا يَنْتَصِبُ في الألفِ(*)

الغرضُ فيه أنْ يُبيّنَ ما يُختارُ في الفعلِ مِن حملِ الاسمِ عليه مع شُغلِه عنه في ألفِ الاستفهامِ ممّا لا يُختارُ.

مَسَائِلُ هذا البَابِ

ما الّذي يُختارُ في الفعلِ مِن حملِ الاسمِ عليه مع شغلِه عنه في الألفِ؟ وما الّذي لا يُختارُ؟ ولم ذلك؟

وما حكمُ: (أَزَيْدًا مَرَرْتُ بِه؟)، و (أَعَمْرًا قَتَلْتُ أَخَاهُ؟)؟ ولم حُمِلَ على الفعلِ مع شغلِه عنه؟

وما الشّاهدُ في قولِ جريرٍ:

أَثَعْلَبَةَ الفَوَارِسِ ....

وما العاملُ في المنصوبِ بعدَ الألفِ؟

وما حكمُ: (أَزَيْدًا لَسْتُ مِثْلَه؟)؟ ولم حُمِلَ على الفعلِ مع أنّه لا يتصرّفُ؟ وما تقديرُه في الحذفِ؟

وما حكمُ ألفِ التّسويةِ في: (مَا أَدْرِي أَزَيْدًا مَرَرْتُ بِه أَمْ عَمْرًا)؟ ولم جَرَتْ مجراها إذا كانت استفهامًا؟

وما حكمُ الاسمِ بعدَ الألفِ إذا كانَ له سببان: مرفوعٌ ومنصوبٌ؟

وما الّذي يجوزُ في: (أَعَبْدَ اللَّهِ ضَرَبَ أَخُوهُ غُلامَه؟)؟ ولم جازَ في (عَبْدِ اللَّهِ) الرّفعُ والنّصبُ؟ وما تقديرُه في الحذفِ؟

وما حكمُ: (آلسَّوْطَ ضُرِبَ بِهِ زَيْدٌ؟)، و (آلخِوَانَ أُكِلَ عَلَيْهِ اللّحْمُ؟)؟ ولم قدّره: آلسَّوطَ ضُرِبْتَ، وآلخِوانَ أُكِلْتَ، وهذا لا معنًى له؟ فما وجهُ هذا التّقديرِ؟

(*) العنوان في سيبويه ١/ ١٠١: « هذا باب ما ينصب في الألف ».

وما حكمُ: (أَزَيْدٌ ذُهِبَ بِهِ؟)؟ ولم لا يكونُ إلّا رفعًا مع دخولِ الباءِ على ضميرِه، كما دخلت على الضّميرِ في: (آلسَّوْطَ ضُرِبْتَ بِهِ؟)؟

وما حكمُ: (أَيَوْمَ الجُمُعَةِ يَنْطَلِقُ فيه زَيْدٌ؟)؟ ولم صارَ بمنزلةِ: (أَعَمْرًا تَكلّمَ فيه زِيدٌ؟)، وصارَ: (أَيَوْمَ[1] الجُمُعَةِ يُنطَلَقُ فِيهِ؟) كقولِك: (أَزَيْدٌ يُذْهَبُ [به][2]؟)؟

الجَوَابُ

[و ٣٦] الّذي يُختارُ فيه حملُ الاسمِ على سببِه، فإنْ كانَ منصوبًا نُصبَ، وإنْ كانَ مرفوعًا رُفعَ، وإنْ كانَ سببان: مرفوعٌ ومنصوبٌ، فالمتكلّمُ بالخَيارِ، على أيِّهما[3] شاءَ حملَه، وإنّما وجبَ ذلك؛ لأنّ حرفَ الاستفهامِ بالفعلِ أولى إذا كانَ في الكلامِ؛ لأنّه يَطلبُ ما فيه الفائدةُ، والفائدةُ في الفعلِ إذا كانَ موجودًا في الكلامِ، فقُدّرَ بعدَه الفعلُ حتّى يكونَ قد وليَه في التّقديرِ، ولا يُختارُ الحملُ على الابتداءِ، وإنْ جازَ؛ لأنّ حرفَ الاستفهامِ بالفعلِ أولى.

وتقولُ: (أَزَيْدًا ضَرَبْتُه؟)، و (أَزَيْدًا مَرَرْتُ بِه؟)، و (أَزَيْدًا قَتَلْتُ أَخَاهُ؟)، فهذه ثلاثةُ أوجهٍ، كلُّها يُحملُ فيها الاسمُ على النّاصبِ؛ لأنّ سببَه منصوبٌ، إلّا أنّ الأوّلَ ضميرٌ متّصلٌ بالفعلِ، والثّاني ضميرٌ متّصلٌ بحرفِ الجرِّ، والثّالثُ ضميرٌ متّصلٌ بالسّببِ.

وقالَ جريرٌ:

١٠٢ أَثَعْلَبَةَ الفَوَارِسَ أَوْ رِيَاحًا عَدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّةَ والخِشَابا[4]

كأنّه قالَ: أساويت ثعلبةَ بغيرِهم، وفسّره بـ (عَدَلْتَ بهم طُهَيَّةَ والخشابا).

---

(١) في الأصل: (يوم)، والتصويب من الجواب.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق. (٣) في الأصل: (أيها).

(٤) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ٨١٤، وانظر سيبويه ١/ ١٠٢، برواية: (أم رياحًا)، وفي ٣/ ١٨٣ بالرواية المثبتة، ومجاز القرآن ٢/ ١٤٨، ١٧٥، وإعراب القرآن للنحاس ٤/ ٢٤٦، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٧٢، وابن السيرافي ١/ ١٩٠، والنكت للأعلم ٢٣٢، وتحصيل عين الذهب ١١٠. وهو بلا نسبة في تأويل مشكل القرآن ٢٩١، وأخبار أبي القاسم الزجاجي ٢١٨.

وتقولُ: (أَزَيْدًا لَسْتُ مِثْلَه؟)، فتحملُه على الفعلِ؛ لأنّه وإنْ كانَ لا يتصرّفُ، فإنّه مِن أخواتِ ما يتصرّفُ، فأُجريَ على قياسِ نظيرِه، وتحمِلُه على المنصوبِ؛ لأنّه مِن سببِه، مِن أجلِ اتّصالِه بضميرِه، وكأنّه قيلَ: أَخَالَفْتَ زَيْدًا لَسْتَ مثلَه.

وتقولُ: (مَا أَدْرِي أَزَيْدًا مَرَرْتُ بِه أَمْ عَمْرًا[1]؟)، فتُجري التّسويةَ مُجرى ألفِ الاستفهامِ؛ لأنّها ألفٌ واحدةٌ، تكونُ مرّةً استفهامًا، ومرّةً تسويةً، فتُعامَلُ معاملةً واحدةً في طلبِ الفعلِ، كما تُعامَلُ في قطعِ العاملِ عمّا بعدها أنْ يعملَ فيه، كقولِك: (قد عَلِمْتُ أَزَيْدٌ في الدَّارِ أَمْ عَمْرٌو؟).

وحكمُ الألفِ إذا كانَ الاسمُ بعدَها له سببان: مرفوعٌ ومنصوبٌ، أنْ يجوزَ في الاسمِ الحملُ على أيِّهما شاءَ المتكلّمُ، كقولِك: (أَعَبْدَ اللَّهِ ضَرَبَ أَخُوهُ غُلامَه؟)، يصيرُ الآخرُ بمنزلةِ الأجنبيِّ، فإنْ حملتَه[2] على المرفوعِ صارَ المنصوبُ بمنزلةِ الأجنبيِّ، وإنْ حملتَه على المنصوبِ صارَ المرفوعُ بمنزلةِ الأجنبيِّ، كأنّك قلتَ: آخْتَصَّ عَبْدُ اللَّهِ بِضَرْبِ أَخِيهِ غُلامَه، وفي الوجهِ الآخرِ كأنّك قلتَ: آخْتَصَّ[3] عَبْدَ اللَّهِ أَخُوهُ بِضَرْبِهِ غُلامَه.

وتقولُ: (آلسَّوْطَ ضُرِبَ بِهِ زَيْدٌ؟)، فتنصبُ (السَّوْطَ)؛ لأنّ (بِه) في موضعِ نصبٍ، وهو سببُه، وكذلِك: (آلخِوَانَ أُكِلَ عَلَيْهِ اللَّحْمُ؟)؛ لأنّ (عَلَيْهِ) الّذي هو مِنْ سببِه في موضعِ نصبٍ، وإنّما قدّرَه سيبويه على: آلسَّوْطَ ضُرِبْتُ، وآلخِوانَ أُكِلْتُ؛ على أصلٍ قد صحَّ، وهو أنّ كلَّ ما جاءَ بعدَ المرفوعِ بالفعلِ فاعلًا كانَ أو لم يسمَّ فاعلُه ممّا يقتضيه الفعلُ فهو نصبٌ، فعلى هذا يجبُ النّصبُ، لو صحَّ هذا الكلامُ؛ لأنّه على التّقديرِ الّذي يقتضيه الأصلُ الصّحيحُ، فتقولُ: (أَزَيْدٌ ذُهِبَ بِه) فترفعُه؛ لأنَّ (بِه) في موضعِ رفعٍ، وليستْ بمنزلةِ (بِهِ) في قولِك: (آلسَّوْطَ ضُرِبْتُ به؟).

وتقولُ: (أَيَوْمَ الجُمُعَةِ يَنْطَلِقُ فِيهِ زَيْدٌ؟)، كما تقولُ: (أَعَمْرًا[4] تَكَلَّمَ فِيهِ زَيْدٌ؟)، فتُسوّي بين الظّرفِ وغيرِه في هذا الحكمِ؛ لأنّ العلّةَ تقتضي ذلك، والسّببُ

---

(١) في الأصل: (عمرو).
(٢) في الأصل: (حمله).
(٣) في الأصل: (عمرا)، وكذا في السؤال.
(٤) في الأصل: (ما اختص).

في موضعِ نصبٍ فيهما جميعًا، وتقولُ: (أَيَوْمَ الجُمُعَةِ يُنْطَلَقُ فِيهِ؟)، كقولِك: (أَزَيْدٌ يُذْهَبُ بِهِ؟)؛ لأنّ السّببَ في موضعِ رفعٍ فيهما جميعًا.

* * *

مَسَائِلُ مِنْ هذا البَابِ أَيْضًا

وما حكمُ: (أَأَنْتَ عَبْدُ اللَّهِ ضَرَبْتَهُ؟)؟ وما الخلافُ فيه بينَ سيبويهِ والأخفشِ؟ وما الصّوابُ؟ ولم حملَه سيبويهِ على الابتداءِ، وحملَه الأخفشُ على الفعلِ؟

وما حكمُ: (أَكُلَّ يَوْمٍ زَيْدًا تَضْرِبُهُ؟)؟ ولم حُمِلَ على الفعلِ بإجماعٍ؟ فما الفرقُ بينَ (كُلَّ يَوْمٍ) و (أَنْتَ) في هذا حتّى اختلفَ الحكمُ؟ ولم جازَ: (مَا اليَوْمَ زَيْدٌ ذَاهِبًا)؟

وما حكمُ: (أَعَبْدُ اللَّهِ [ظ٣٦] أَخُوهُ تَضْرِبُه؟)؟ ولم كانَ الوجهُ فيه الابتداءَ بإجماعٍ؟ وما حكمُ: (أَعَبْدَ اللَّهِ أَخُوهُ يَضْرِبُهُ؟) بالياءِ؟ ولم خالفَ حكمَ الأوّلِ؟ وما مذهبُ الأخفشِ فيهِ؟ وما مذهبُ سيبويهِ؟ وما العلّةُ لكلِّ واحدٍ منهما؟

وهل يجوزُ: (أَزَيْدًا أَخَاهُ تَضْرِبُه؟)؟ وما الخلافُ في جوازِه؟ ولم أجازَه سيبويهِ والأخفشُ، وأَبَاهُ بعضُ النّحويّين المتقدّمين؟ وما معنى العلّةِ الّتي حكاها الأخفشُ عنهم في تفسيرِ المضمرِ بمضمرٍ؟

ولم صارَ الرّفعُ في: (أَعَبْدُ اللَّهِ ضَرَبْتُ أَخَاهُ؟) أقوى منه في: (أَعَبْدُ اللَّهِ ضَرَبْتُهُ؟)؟

وما حكمُ: (أَزَيْدًا[1] لَمْ يَضْرِبْهُ إلّا هو؟)؟ ولم حُمِلَ على المنصوبِ مع أنّ له سببين: مرفوعٌ ومنصوبٌ؟ فلم وجبَ حملُ الاسمِ على المتّصلِ دونَ المنفصلِ؟ وما حكمُ: (أَزَيْدٌ لَمْ يَضْرِبْ إلّا إِيّاهُ؟)؟ ولم حُمِلَ على ضميرِ المرفوعِ؟

وما معنى اعتلالِ الأخفشِ في قولِه: « لأنَّ فعلَ زيدٍ إذا كانَ مع اسمٍ غيرِ منفصلٍ لم يتعدَّ إلى زيدٍ، ولم يتعدَّ فعلُ زيدٍ إليه »؟ وهل ذلك لأنّه يلزمُ مِن حملِ الاسمِ على

(١) في الأصل: (زيد).

المنفصلِ: (أَزَيْدًا لَمْ يَضْرِبْ؟) إذا أسقطت (إِيّاهُ) تعدّى الفعلُ إلى الاسمِ الأوّلِ؟ ولم لا يجوزُ: (أَزَيْدًا ضَرَبَ؟) ولا: (أَزَيْدٌ ضَرَبَه؟) على معنى: ضربَ نفسَه؟

وما وجهُ اعتراضِ الأخفشِ بقولِه: (آلخِوَانَ أُكِلَ عَلَيْـهِ اللَّحْمُ؟) مع أنّك لا تقولُ: (آلخِوَانَ أُكِلَ اللَّحْمُ؟)؟ وهل هذا الإلزامُ على ذلك الاعتلالِ؟ وما وجهُه؟ وما الانفصالُ منه؟ وما وجهُ اعتلالِه في الفرقِ بالاسمِ المنفصلِ مع الظّاهر الّذي يتعدّى إليه الفعلُ بحرفِ جرٍّ، وأنّهما بمنزلةِ الفاعلِ والمفعولِ الّذي يتعدّى إليه الفعلُ بغيرِ حرفِ جرٍّ، فشُبّـهَ أحدُهما بالآخرِ؟

الجَوابُ

وتقولُ: (أَأَنْتَ عَبْدُ اللَّهِ ضَرَبْتَـهُ؟)، فالوجهُ الرّفعُ في هذا عندَ سيبويهِ[١]، وخالفَه الأخفشُ، فقالَ: الوجهُ النّصبُ[٢]؛ لأنّ (أنتَ) له سببٌ مرفوعٌ بالفعلِ، فينبغي أنْ يكونَ مفسّرًا لفعلٍ يرفعُ (أنت)، ويقعُ على (عَبْدُ اللّهِ)، كأنّك قلتَ: أضربتَ أنت عَبْدَ اللَّهِ ضَرَبْتَـهُ؟ وسيبويهِ يرفعُ (عَبْدُ اللّهِ)، ويعتلُّ في ذلك بأنّه وقعَ موقعًا ليسَ بالفعلِ أولى، وهو موقعُه بعد (أنت). والّذي عندي أنّ الصّوابَ ما ذكرَه سيبويه؛ لأنّ حرفَ الاستفهامِ إنّما يطلبُ الفعلَ لِمَا فيه مِن الفَائدَةِ، وليسَ يطلبُ الفعلَ مِن أجلِ أنّ معناه فيهِ كما يطلبُه حرفُ الجَزَاءِ؛ لأنّه لو كانَ كذلك لم يجزْ أنْ يُبْتَدأ بعدَه الاسمُ في قولِك: (أَزَيْدٌ أَخُوكَ؟)، كما لا يُبْـتَدأ بعدَ (إنْ) في الجزاءِ، وإنّما يدخلُ حرفُ الاستفهامِ على صيغـةِ الخبرِ، فينقلُه إلى الاستخبارِ، فالتّقديرُ: أنتَ عَبدُ اللَّهِ ضربتَـه، والفائـدةُ في الجملةِ الّتي هي (عَبْدُ اللَّهِ ضَرَبْتَـهُ)، فهي خبرُ (أنتَ)، فإذا دخلَه ألفُ الاستفهامِ، وهو يطلبُ ما فيه مِن الفائدةِ، فإنّما يطلبُ الجملةَ الّتي هي: (عَبْدُ اللَّهِ ضَرَبْـتَه)، ولا يطلبُ الفعلَ؛ لأنّه قد حصلَ مطلوبُه الّذي هو الفائدةُ في الجملةِ، فالقياسُ على الأصولِ الصّحيحةِ مذهبُ سيبويهِ، لا الأخفشِ.

---

(١) سيبويه ١/ ١٠٤.

(٢) وهو أيضًا رأي المبرد. انظر شرح السيرافي ١/ ٤٢٠، والانتصار ٦٤، والرد على النحاة ١٠٤، والتذييل ٦/ ٣٤٢.

وتقولُ: (أَكُلَّ يَوْمٍ زَيْدًا تَضْرِبُه؟)، فتحملُه على الفعلِ؛ لأنّ الظّرفَ لا يفصلُ، كما لا يفصلُ في قولِك: (مَا اليَوْمَ زَيْدٌ ذَاهِبًا)، فهو بمنزلةِ ما لم يُذكرْ، وكأنّك قلتَ: أَزَيْدًا تَضْرِبُه؟ فهذا لا خلافَ فيه.

وتقولُ: (أَعَبْدُ اللَّهِ أَخُوهُ تَضْرِبُهُ؟)، فهذه المسألةُ لا خلافَ في أنّه ليسَ وجهُ الكلام حملَ الاسمِ على الفعلِ؛ لأنّ الاسمَ الّذي يلي الألفَ ليسَ له في الفعلِ نصيبٌ، مِن أجلِ أنّه إنّما عملَ في ضميرِ الأخِ، وليسَ (عَبْدُ اللَّهِ) بفاعلٍ ولا مفعولٍ، ولا وقعَ على ضميرِه الفعلُ، ولا وقعَ على ضميرِه بحرفِ [و٣٧] جرٍّ، ولا على سببِه، وإنّما وقعَ على ضميرِ سببِه، فهذه أربعةُ أقسامٍ، ثلاثةٌ منها يُحملُ فيها الاسمُ على الفعلِ، وهو أنْ يقعَ على ضميرِه على طريقِ التّعديةِ، أو على ضميرِه بحرفِ إضافةٍ، أو على سببِه. وأمّا الوجهُ الرّابعُ وهو أنْ يقعَ على ضميرِ سببِه فلا يُعْتَدُّ به؛ لأنّه بمنزلةِ الأجنبيِّ؛ إذ الضّميرُ يعودُ إلى الأخِ، والأخُ - إذا لم يُضَفْ - بمنزلةِ الأجنبيِّ.

فأمّا: (أَعَبْدَ اللَّهِ أَخُوهُ يَضْرِبُه؟) بالياءِ ففيها خلافٌ بين سيبويهِ والأخفشِ، كالخلافِ الّذي ذكرنا في: (أَأَنتَ عَبْدُ اللَّهِ ضَرَبْتَهُ؟)؛ لأنَّ الفعلَ قد عملَ في ضميرِ (عَبْدِ اللَّهِ).

واختلفوا في جوازِ: (أَزَيْدًا أَخَاهُ تَضْرِبُه؟) بالنّصبِ، فأجازَه سيبويهِ[1] والأخفشُ[2] على: (زَيْدًا ضَرَبْتُهُ)، وأَبَاهُ بعضُ النّحويّين المتقدّمين[3]؛ لِمَا يلزمُ منه مِن تفسيرِ التّفسيرِ بتفسيرٍ، وذلك تعسّفٌ وتعقيدٌ لا يجوزُ في الكلامِ؛ إذ كانَ إنّما يُنصبُ الأخُ أوّلًا بفعلٍ يفسّرُه (تَضْرِبُه)[4]، وهو فعلٌ مثلُه، كأنّك قلتَ: أَزَيْدًا تَضْرِبُ أَخَاهُ تَضْرِبُه، ثمّ يفسّرُ هذا الفعلُ الواقعُ على الأخِ فِعلًا آخرَ يقعُ على

---

(١) سيبويه ١/ ١٠٥.

(٢) انظر شرح السيرافي ١/ ٤٢٢.

(٣) نقله الأخفش عنهم، وقد نقل الخلاف أ. هارون عن بعض النسخ في هامش سيبويه ١/ ١٠٥، وقال في التذييل ٦/ ٣٥٣: « وذهب قوم من القدماء إلى أنه لا يجوز في « زيد » إلا الرفع، ولا يجوز النصب. نقل هذا القول عنهم الأخفش. ومنعوا النصب في « زيد » لأن المضمر عندهم لا يفسر المضمر »، وانظر الارتشاف ٤/ ٢١٧٤.

(٤) في الأصل: (يضربه).

(زَيْدٍ)، كأنّكَ قلتَ: أَأَهَنْتَ زَيْدًا تَضْرِبُ أَخَاهُ تَضْرِبُه، ففرّوا مِن تفسيرِ التّـفسيرِ على هذا التّعقيدِ، وردَّ عليهم الأخفشُ ذلك بأنَّ الفعلَ الظّاهرَ قد صَار مفسّرًا لهما، ويُفهَمُ منه معناهما، فجازَ لهذه العلّةِ[1].

والرّفعُ في: (أَعَبْدُ اللَّهِ مَـرَرْتُ [بِـهِ][2]؟)، و (أَعَبْدُ اللَّهِ ضَرَبْتُ أَخَاهُ؟) أقوى منه في: (أَعَبْدُ اللَّهِ ضَرَبْـتُـهُ؟)؛ لأنّه في هذا الأخيرِ يفسّرُ مثلَه، ودلالتُه على مثلِه أقوى مِن دلالتِه على مقاربِه، وفي الأوّلِ يفسّرُ ما قاربَه، ودلالتُه على مقاربِه أضعفُ، كأنّك قلتُ: أَجَزْتُ عَبْدَ اللَّهِ مَـرَرْتُ بِه؟ أو: أَلْقَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ مَـرَرْتُ بِه؟ أو: أَجَعَلْتُ عَبْدَ اللَّه طَرِيقَك مَـرَرْتُ بِهِ؟ وليسَ في: (أَعَبْدَ اللَّهِ ضَرَبْتُه؟) تشعّبٌ إلى احتمالِ الوجوهِ، وإنّما تقديـرُه: أَضَرَبْتَ عَبْـدَ اللَّهِ ضَرَبْـتَه؟

وتقولُ: (أَزَيْـدًا لَمْ يَضْرِبْـهُ إِلّا هـو؟) فتحملُ الاسمَ علـى المتّـصلِ دونَ المنفصلِ؛ لأنّ المنفصلَ كالأجنبيِّ مِن أجلِ أنّـه يقـعُ مـواقـعَه، فيُـقدّمُ قبـل العاملِ، ويُفـرَّقُ بينَه وبين العاملِ، ولا يكـونُ المتّصلُ هكذا، وكذلك تقولُ: (أَزَيْـدٌ لَـمْ يَضْـرِبْ إِلّا إِيّـاهُ؟)، فتحملُه على المتّصلِ المرفوعِ دونَ المنفصلِ؛ لأنّ المنفصلِ بمنزلةِ الأجنبيِّ.

وللأخفشِ فيـه اعتلالٌ آخرُ[3]، وهو أنّـه يلـزمُـه منـه ما لا يجوزُ بإجماعٍ لو حملتَـه على المنفصلِ، وذلك أنّه يلزمُ منه: (أَزَيْدًا لَمْ يَضْرِبْ؟)، وهذا لا يجوزُ بإجماعٍ، وإنّما لزمَ منـه هذا لأنّ الفعلَ إذا اشتغلَ بالسّببِ عن الأوّلِ، ثمّ سقطَ السّببُ، عمـلَ الفعلُ في الأوّلِ، كقولِك: (أَزَيْدًا ضَرَبْتَ أَخَاه؟)، فإذا أسقطت الأخَ قلتَ: (أَزَيْدًا ضَرَبْتَ؟)، فعدّيتَ الفعلَ إلى الاسمِ، وكذلك كانَ يلزمُ لو حملتَ الفعلَ على المنفصلِ في: (أَزَيْدًا لَمْ يَضْرِبْه إِلّا هو؟) فقلتَ: (أَزيدٌ لَمْ

---

(١) قال في التذييل ٦/ ٣٥٣: « ورد عليهم بأن يقال: أليس المضمر الذي وقع على الأخ قد عرف إذ فسره الظاهر، واستبان حتى صار كأنه ملفوظ به، فكيف لا يفسر، ويكون هذا المظهر تفسيرًا لهما جميعًا؟ ». قال ابن خروف: « وهذا الرد قيل: هو للأخفش. وهو بعبارة س أشبه ».

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) نقل هذا الاعتلال أ. هارون عن بعض نسخ الكتاب في هامش سيبويه ١/ ١٠٦، وانظر هذا التفسير في شرح السيرافي ١/ ٤٢٥ - ٤٢٦، والمسائل المنثورة للفارسي ٣٠٧، والرد على النحاة ١٠٠.

يَضْرِبْه إلّا هو؟)، فلو أسقطت (هو) لجاءَ منه: (أَزَيْدٌ لم يَضْرِبْه؟)، وهذا لا يجوزُ بإجماعٍ، فلمّا لزمَ منه ما لا يجوزُ لم يجز؛ لأنّه لو كانَ صحيحًا لم يلزمْ منه فسادُه.

ثمّ اعترضَ الأخفشُ على نفسِه في هذا الاعتلالِ، فقالَ: فقد تقولُ: (آلخِوَانَ أُكِلَ عَلَيْـهِ اللَّحْمُ؟)، ولا يجوزُ: (آلخِوانَ أُكِلَ اللّحْمُ؟)، ثمّ انفصلَ عن هذا الاعتراضِ بأنَّ هذا مشبّهٌ بما يجوزُ مِن قولِنا: (الدِّرْهَمَ أَعْطَيْـتُـهُ زَيْدًا)[1]؛ لأنّ اللّحمَ اسمٌ ظاهرٌ معه ما قد تعدّى إليه الفعلُ بحرفِ جرٍّ[2]، كما أنّ قولَك: (الدِّرْهَمَ أَعْطَيْـتُه زَيْدًا)[3]، (زَيْدٌ) فيه اسمٌ ظاهرٌ ومعه اسمٌ قد تعدّى الفعلُ إليه، فأَجَزْنا هذا لأنّه أصلٌ في بابه، وأَجَزْنا: (آلخِوَانَ أُكِلَ عَلَيْـهُ اللّحْمُ؟)؛ لأنّه مشبّهٌ به، ولم يكنْ في المضمرِ مثلُ هذا؛ لأنّه ليسَ أصلًا في بابِه [ظ ٣٧]، ولا مشبّهٌ بما هو أصلٌ في بابِه، فلم يجزْ، فهذا جوابُ الأخفشِ عن الفرقِ بين الأمرين.

ولنا جوابٌ يؤيّدُ الفرقَ بين المسألتين، وهو أنّه لو أسقطنا (عليه) لقُـلْنا: (آلخِوَانَ أُكِلَ اللَّحْمُ؟)، ولكنْ لا يجوزُ إسقاطُه؛ لأنّ الفعلَ لا يتعدّى إلّا بِه، وليسَ كذلك مسألةُ المضمرِ؛ لأنّا لو أسقطنا (إيّاه) لوجبَ: (أَزَيْدًا لَمْ يَضْرِبْ؟)، وليسَ هاهنا مانعٌ يمنعُ مِن إسقاطِه على الأصولِ الصّحيحةِ، فيجبُ منه جوازُ: (أَزَيْدًا لَمْ يَضْرِبْ؟).

فإنْ قالَ قائلٌ: فلِمَ لا يجوزُ: (أَزَيْدًا لَمْ يَضْرِبْ؟) ولا: (زَيْدًا ضَرَبَه) إذا كانَ قد ضربَ نفسَه؟

قيلَ له: لاجتماعِ سببين:

أحدُهما: أنّ الأصلَ في الفاعلِ أنّه غيرُ المفعولِ؛ لأنّه الغالبُ في الكلامِ على هذا، والغالبُ يجري مجرى اللّازمِ.

والوجهُ الآخرُ: أنّـه يـوهمُ أنّ معنى (ضَارِبٍ) و (مَـضْرُوبٍ) واحـدٌ؛ لأنّـه إنّمـا يعودُ الضّميرُ المتّصلُ على أنّ الثّـانـيَ هـو الأوّلُ على معنـاه، حتّى كأنّك إذا قلتَ:

---

(١) في الأصل: (زيد).

(٢) انظر شرح السيرافي ١/ ٤٢٦.

(٣) في الأصل: (زيد).

(زَيْدٌ ضَرَبْـتُه) فقد قلتَ: زيدٌ ضربتُ زيدًا.

* * *

مَسَائِلُ مِن هذا البَابِ أَيْضًا
مُتَّصِلةٌ بِقَوْلِهِ: (أَزَيْدًا لَمْ يَضْرِبْه إلّا هو)

ما حكمُ (إذا) و (حيثُ) في حملِ الاسمِ بعدَها على الفعلِ؟ ولم كانت بالفعلِ أولى؟ ولم جازَ ابتداءُ الاسمِ بعدَهما على ضعفٍ، ولم يجزْ في حرفِ الجزاءِ أصلًا؟

وما معنى قولِه[1]: « لو قلتَ: (اجْلِسْ حَيْثُ زَيْدٌ جَلَسَ) و (إذا زَيْدٌ يَجْلِسُ) كانَ أقبحَ مِن قولِك: (إذا جَلَس زيدٌ) و (إذا يَجْلِسُ زَيْدٌ) »؟ وأيُّ ضعفٍ في قولِك: (إذا جَلَسَ زَيْـدٌ) و (إذا يَجْلِسُ زَيْدٌ)؟

وهل يجوزُ: (اجْلِسْ حَيْثُ عَبْدُ اللَّهِ جَالِسٌ)، و (اجْلِسْ إذا عَبْدُ اللَّهِ جَلَسَ)؟

وما الموضعُ الّذي يكونُ فيـهِ (إذا) بمنزلةِ حرفٍ مِن حروفِ الابتداءِ في حسنِ ابتداءِ الاسمِ بعدَها؟

وما حكمُ: (نَظَـرْتُ فإذا زَيْـدٌ يَضْرِبُـهُ عَمْرٌو)؟ ولم كانَ حملُه على الابتداءِ أولى؟ وما حكمُ (إذا)؟ ولِمَ يحسنُ ابتداءُ الاسمِ بعدَها، وهي على شبهِ الجزاءِ؟

ولم قَـبُـحَ: (جِئْتُ إذْ عَبْـدُ اللَّـه قَامَ)، ولم يقبحْ: (جِئْتُ إذْ عَبْـدُ اللَّـهِ يَـقُومُ)، و (إذْ عَـبْـدُ اللَّـهِ قَائِمٌ)؟

وما حكمُ: (أَزَيْدًا ضَرَبْتَ عَمْرًا وأَخَاهُ؟)؟ ولم صارَ المعطوفُ بمنزلةِ السّببِ الّذي تعدّى إليه الفعلُ؟

وما حكمُ: (أَزَيْـدًا ضَرَبْـتُ رَجُـلًا يُحِـبُّه؟)؟ ولِمَ صارت الصّفةُ تدخلُ فـي السّببِ، كما يدخلُ العطفُ في السّببِ؟ ولم كانَ الأصلُ في السّببِ إنّما هو لِمَا أُضيفَ إلى ضميرِ الأوّلِ؟

وما الّذي يُعتبَـرُ به سببُ الأوّلِ مِن غيرِه؟ ولم جُعِلَ ذلك فيما تُـقَدّمُ فيه الصّفةُ

---

(١) سيبويه ١/ ١٠٧.

مِن نحوِ: (مَـرَرْتُ بِـرَجُلٍ مُـنْطَلِقَـةٍ جَارِيَـتَانِ يُحِبّـهُما)، و (مَـرَرْتُ بِـرَجُلٍ مُنْطَلِقٍ زَيْـدٌ وأَخُوهُ)؟

ولم يجوزُ: (أَزَيْدًا ضَرَبْتُ عَمْرًا وضَرَبْتُ أَخَاهُ؟)؟ ولم لا يجوزُ: (مَـرَرْتُ بِـرَجُلٍ مُنْطَلِقٍ زَيْـدٌ ومُنْطَلِقٍ أَخُوهُ)؟ وهل الاعتمادُ في ذلك على الاشتراكِ بينهما في عاملٍ واحدٍ؟

الجَوَابُ

(إذا) و (حيثُ) بمنـزلةِ حـرفِ الاستفهامِ في أنّـه بالفعلِ أولى، فمتى ذُكِـرَ بعدَ شيءٍ منها الاسمُ، وبعدَه فعلٌ، فينبغي أنْ يُحْمَـلَ ذلك الاسمُ علـى الفعلِ في التّقديرِ، رافعًا كان أو ناصبًا، كقولِك: (إذا زَيْدًا تَلْـقَاهُ فَـأَكْرِمْه)، و (حَيْثُ زَيْدًا تَجِدْه فَسلِّمْ عَلَـيْه)، كما تقولُ: (أَزَيْدًا ضَرَبْـتُه)، إلّا أنَّ الألفَ كانت بالفعلِ أولى؛ لأنّها تطلبُ ما فيه الفائدةُ، وكانت (إذا) بالفعلِ أولى؛ لأنّها تشبهُ حرفَ الجزاءِ، وكذلك (حَيْثُ)، ويوضّحُ ذلك أنّ (إذا) للمستقبلِ، وهي تقتضي الجوابَ، ويجوزُ أنْ يجازى بها مع (ما) في الكلامِ، ويجازى بها مِن غيرِ (ما) في الشّعرِ؛ فلهذا قويت في طلبِ [الفعلِ][1]؛ ومِن أجلِ قوّتها فيه قالَ أبو العبّاسِ[2]: لا يجوزُ في بيتِ ذي الرّمّـةِ حملُ الاسمِ إلّا على الفعلِ، رفعٌ أو نصبٌ، وهو قولُه:

١٠٤ إِذَا ابْـنَ أَبـي مُوسَى بِلالًا بَـلَغْـتِـهِ فَقَامَ بِـفَأْسٍ بينَ وَصْلَيْكِ جَازِرُ[3]

[و٣٨] ومَنْ روى (ابنُ أبي مُوسَى) بالرّفعِ فتقديرُه: إذا بُـلِـغَ ابنُ أبي موسى.

فأمّا (حَيْثُ) فتشبهُ حرفَ الجزاءِ مِن جهـةِ أنّها تطلبُ الجوابَ، وليست للماضي، بل تصلحُ للمستقبلِ، وقد يجازى بها مع (ما) في قولِهم: (حَيْـثُما تَـكُنْ

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) نص المبرد في المقتضب ٢/ ٧٧: « ولو رفع هذا رافع على غير الفعل لكان خطأ؛ لأن هذه الحروف لا تقع إلا على الأفعال، ولكن رفعه يجوز على ما لا ينقض المعنى، وهو أن يضمر بلغ، فيكون: إذا بلغ ابن أبي موسى، وقوله: بلغته، إظهار للفعل وتفسير الفاعل ».

(٣) مر البيت سابقًا، انظر الشاهد رقم (٨٩).

أَكُنْ)، ففيها هذه الأوجهُ الّتي تقرّبُها مِن حروفِ الجزاءِ، و (إذا) أقربُ منها؛ لأنّها للمستقبلِ كحرفِ الجزاءِ.

فأمَّا (إِذْ) فتبعدُ مِن حرفِ الجزاءِ؛ لأنّها للماضي، وأنّه يصلحُ أنْ يبتدأ الاسمُ بعدَها، فبعُدَت مِن (إنْ)، وحسُنَ حملُ الاسمِ على الفعلِ فيها إلّا في موضعٍ واحدٍ، وهو: (إِذْ زَيْدًا ضَرَبْتَهُ أَتَيْتُكَ)؛ مِن أجلِ أنّها تطلبُ الماضي، فإذا كانَ موجودًا في الكلامِ فالأولى أنْ يليَها مظهرًا، فإنْ [لم][1] تُولِها الماضي مظهرًا فأَوْلِها إيّاه مضمرًا؛ ولهذا قَبُحَ الابتداءُ في قولِك: (جَلَسْتُ إِذْ زَيْدٌ جَلَسَ)، ولم يقبحْ: (جَلَسْتُ إِذْ زَيْدٌ يَجْلِسُ)، ولا: (إِذْ زَيْدٌ جَالِسٌ)؛ لأنّك منعتَها في الأوّلِ ما تطلبُه، وهو موجودٌ في الكلامِ، ولم تمنعْها في الثّاني ما هو موجودٌ في الكلامِ.

وإنّما جازَ ابتداءُ الاسمِ بعدَ (حيثُ) و (إذا)؛ لأنّهما لا يَقْوَيانِ في طلبِ الفعلِ قوّةَ حرفِ الجزاءِ؛ مِن أجلِ أنّهما اسمان، لهما بحقِّ الاسميّةِ أنْ يليَهما[2] الاسمُ، وليسَ كذلك (إنْ) الّتي للجزاءِ؛ لأنّها حرفٌ للجزاءِ، معناها في الفعلِ الّذي تدخلُ عليه؛ فلهذا جازَ ابتداءُ الاسمِ بعدَهما، ولم يجزْ بعد حرفِ الجزاءِ.

ومعنى قولِه: « (اجْلِسْ إذا زَيْدٌ يَجْلِسُ) أقبحُ مِن قولِك: (إذا جَلَسَ زَيْدٌ) و (إذا يَجْلِسُ زَيْدٌ) » أنّه لو كانَ في هذه قبحٌ لكانَ ذلك أقبحَ، فهو مجازٌ، وحقيقتُه أنّه يضعُفُ عن منزلةِ هذا، والمجازُ فيه على نحوِ المجازِ في قولِه جلَّ وعزَّ: ﴿ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا ﴾ [الفرقان: ٢٤]، أي: لو كانَ لأهلِ النّارِ مستقرٌّ خيرٍ لكانَ مستقرُّ أهلِ الجنّةِ خيرًا منه، فكيفَ ولا خيرَ فيهِ؟! وهذا أحسنُ جزاءً؛ للمبالغةِ الّتي فيه، ويجوزُ لفظُ سيبويهِ؛ لأنّه بيّنٌ، ذلك لا إشكالَ فيهِ، وهو على تقديرِ: هذا الحسنُ العالي الطَّبَقَةِ في الحسنِ، وليسَ في قولِك: (إذا جَلَسَ زَيْدٌ) و (إذا يَجْلِسُ زَيْدٌ) ضعفٌ.

والموضعُ الّذي تكونُ فيه (إذا) بمنزلةِ حرفٍ مِن حروفِ الابتداءِ هو[3] الموضعُ

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في الأصل: (يليا).

(٣) في الأصل: (و).

الّذي يدخلُ عليها فيه معنى المفاجأةِ، فيذهبُ عنها معنى الجزاءِ، وتصيرُ ظرفًا مِن ظروفِ المكانِ، بمنزلةِ (ثَمَّ) و (هُنَاكَ)، كقولِك: (خَرَجْتُ فإذا زَيْدٌ)، كأنّك قلتَ: خرجتُ وهناكَ زيدٌ فَاجَأتُه هناك، فحكمُ هذا أنْ يُبْتَدأ الاسمُ بعدَها، كقولِك: (نَظَرْتُ فإذا زَيْدٌ يَضْرِبُه عَمْرٌو).

وتقولُ: (أَزَيْدًا ضَرَبْتَ عَمْرًا وأَخَاهُ؟) لأنّه بمنزلةِ: (أَزَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَوَيْه؟)؛ مِن أجلِ اشتراكِهما في عاملٍ واحدٍ.

وتقولُ: (أَزَيْدًا ضَرَبْتُ رُجلًا يُحِبُّهُ؟)، فتُجْري الصّفةَ مُجرى الإضافةِ، كأنّك قلتَ: أَزَيْدًا ضَرَبْتُ رَجُلَهُ.

والّذي يُعتبرُ به السّببُ ممّا[1] ليسَ بسببٍ في الحروفِ الّتي هي بالفعلِ أولى هو البابُ الّذي تُقدَّمُ فيه الصّفةُ؛ لأنّه أوضحُ؛ إذ الحاجةُ إليه أشدُّ؛ مِن أجلِ أنّه يُميَّزُ به ما يجوزُ ممّا لا يجوزُ. وأمّا الحروفُ الّتي هي بالفعلِ أولى فالأصلُ في تمييزِها إنّما هو بينَ ما يُختارُ ممّا لا يُختارُ، فتقولُ: يجوزُ: (أَزَيْدًا ضَرَبْتُ عَمْرًا وأَخَاهُ؟)، كما يجوزُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُنْطَلِقٍ زَيْدٌ وأَخُوهُ)؛ لاشتراكِهما في العاملِ، ولا يجوزُ: (أَزَيْدًا ضَرَبْتُ عَمْرًا وضَرَبْتُ أخَاهُ؟)، كما لا يجوزُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُنْطَلِقٍ زَيْدٌ ومُنْطَلِقٍ أَخُوهُ)؛ لانفصالِه مِن العامِلِ، فصارَ بمنزلةِ الجملةِ المستأنفةِ.

* * *

مَسَائِلُ مِن هذا البَابِ أَيْضًا مُتَّصِلةٌ بِقَوْلِهِ: (أَزَيْدًا لَمْ يَضْرِبْه إلّا هو؟)

ما حكمُ الظّنِّ وأخواتِه في تعديةِ فعلِ الشّيءِ إلى ما هو هو؟ ولم جازَ فيه أنْ يتعدّى فعلُ مضمرٌ إلى المضمرِ، ولم يجز أن يتعدّى فعلُ المضمرِ إلى المظهرِ، وجازَ أنْ يتعدّى فعلُ المظهرِ إلى المظهرِ الّذي هو هو؟ وما القسمةُ في تلك؟ ولم توجّهت [ظ٣٨] على أربعةِ أقسامٍ، يجوزُ منها ثلاثةٌ في هذا البابِ خاصّةً، ولا يجوزُ في غيرِه؟

(١) في الأصل: (ما).

وهل يجوزُ: (أَأَخَوَاكَ[1] ظَنَّاهُما مُنْطَلِقَيْنِ؟)؟ ولم حُمِلَ الأوّلُ على المرفوعِ ولم يُحمَلْ على المنصوبِ؟

وهل يجوزُ: (ظَنَّهُما أَخَوَاكَ ذَاهِبَيْنِ)؟ ولم تعدّى فعلُ الظّاهرِ إلى المضمرِ؟

وهل يجوزُ: (أَأَخَوَيْكَ ظَنَّا مُنْطَلِقَيْنِ؟)؟ ولم لا يجوزُ؟

وهل يجوزُ: (أَظُنُّني ذَاهِبًا)؟ ولم جاز؟ و (ظَنَنْتُني ذَاهِبًا)؟

وما حكمُ: (إِيَّاهُما ظَنَّا مُنْطَلِقَيْنِ)؟ ولم جازَ؟

وما حكمُ: (أَأَنْتَ حَسِبْتُكَ مُنْطَلِقًا؟)؟ ولم جازَ؟ وكم وجهًا يجوزُ في: (أَإِيّاهُما ظَنَّاهما مُنْطَلِقَيْنِ؟)؟ ولم جازَ فيه وجهان؟

ولم جازَ في هذا البابِ خاصّةً تعديةُ المضمرِ إلى المضمرِ؟

وما حكمُ: (أَعَبْدُ اللَّهِ أَخُوهُ تَضْرِبُه؟)؟ ولم كانَ الوجهُ الرّفعَ بإجماعٍ؟ وهل يجوزُ: (أَزَيْدًا أَخَاهُ تَضْرِبُهُ؟)؟

وما الفرقُ بين: (أَزَيْدًا مَرَرْتُ بِه؟) وبين: (أَزَيْدًا ضَرَبْتُه؟) حتّى كانَ الرّفعُ في الأوّلِ أقوى؟

وهل يلزمُ مَنْ نصبَ: (أَزَيْدًا مَرَرْتُ بِه؟) بهذا الفعلِ المذكورِ أَنْ يَجُرَّه؛ لأنّه لا يصلُ إلّا بحرفِ جرٍّ؟ ومِن أيِّ وجهٍ لزمَه؟ وما الشّاهدُ على ذلك مِن قولِهم: (وبَلَدٍ قَطَعْتُ)، وقولِهم: (زَيْدًا) بمعنى: عَلَيْكَ زَيْدًا، وقولِهم: (الهلالُ) بمعنى: هذا الهلالُ؟

الجَوابُ

الظّنُّ وأخواتُه ينقسمُ في تعديةِ فعلِ الشّيءِ إلى ما هو هو أربعةَ أقسامٍ: تعديةُ فعلِ المضمرِ إلى المضمرِ، وتعديةُ فعلِ المظهرِ إلى المظهرِ، وتعديةُ فعلِ المظهرِ إلى المضمرِ. وكلُّ هذه الأقسامِ الثّلاثةِ جائزٌ. فأمّا القسمُ الرّابعُ وهو تعديةُ فعلِ

(١) في الأصل: (أخواك)، وكذا في الجواب.

المضمرِ إلى المظهرِ الّذي يعتمدُ عليهِ فلا يجوزُ، نحوُ: (أَأَخَوَيْكَ ظَنَّا مُنْطَلِقَيْنِ؟)؛ لأنّه إذا اعتمدَ المضمرُ الّذي هو الفاعلُ على المظهرِ الّذي هو المفعولُ المتقدّمُ صارَ المفعولُ لا بدَّ منه في الكلامِ، كالفاعلِ سواءٌ، فهذا فاسدٌ لهذه العلّةِ، وإنّما كان معتمَدًا عليه؛ لأنّ ضميرَ الغائبِ لا بدَّ مِن أنْ يرجعَ إلى مذكورٍ، والمذكورُ هاهنا هو المفعولُ، فيصيرُ ممّا لا يصحُّ الكلامُ إلّا به، كمثلِ ما للفاعِلِ والمفعولِ، لا يستحقُّ هذه المنزلةَ، وهي منزلةُ الفاعلِ في انعقادِه بالفعلِ بما لا يصحُّ إلّا بِه، ولو لم يكنْ معتمدًا عليه لجازَ أنْ يتعدّى فعلُ المضمرِ إلى المظهرِ الّذي هو هو، كقولِك: (أَأَخَوَاكَ ظَنَّا أَنْفُسَهُما مُنْطَلِقَيْنِ؟)، فهذا لا إشكالَ في جوازِه؛ لأنّ الضّميرَ لا يعتمدُ على (أَنْفُسِهما)، وإنّما يعتمدُ على الأَخَوَين.

وتقولُ: (أَأَخَواكَ ظَنّاهُما مُنْطَلِقَيْنِ؟) فتحملُ الأوّلَ على ضميرِ المرفوعِ، ولا تحملُه على المنصوبِ؛ لأنّه يلزمُ منه: (أَأَخَوَاكَ ظَنّا مُنْطَلِقَيْنِ؟)؛ وذلك لأنّك إذا أسقطت السّببَ تعدّى إلى النّفسِ على أصلِ البابِ، فلزمَ إذا أسقطت (هما) أنْ يتعدّى إلى (أَخَوَيك)، وهذا فاسدٌ بما بيّنّا قبلُ.

وتقولُ: (ظَنَّهُما أَخَوَاكَ ذَاهِبَيْنِ)، فهذا يجوزُ؛ لأنّه تعديةُ فعلِ المظهرِ إلى المضمرِ الّذي هو هو، وموضعُ المفعولِ التّأخيرُ، فليس في الكلامِ اختلالٌ.

وتقولُ: (أَظُنُّنِي ذَاهِبًا) و (ظَنَنْتُنِي ذَاهِبًا)؛ لأنّه تعديةُ فعلِ المضمرِ إلى المضمرِ، وقد انعقدَ الأصلُ بجوازِه على ما تقدَّم ذكرُه.

وتقولُ: (أَإِيَّاهُما ظَنّا مُنْطَلِقَيْنِ؟)، فتعدّى فعلُ المضمرِ الغائبِ إلى المضمرِ الغائبِ؛ لأنّهما جميعًا يعتمدان على مذكورٍ، قد جرى ذكرُه، كما تقولُ إذا جرى ذكرُ إنسانٍ: (قَدْ رَأَيْتُهُ)، وكما تقولُ إذا ذكرَ ذاكرٌ اللّهَ جلَّ وعزَّ: (إِيّاهُ نَعْبُدُ).

وتقولُ: (أَأَنْتَ حَسِبْتُك مُنْطَلِقًا؟)، وإنْ شئتَ حملتَه على المنصوبِ فقلتَ: (أَإِيّاكَ حَسِبْتُكَ مُنْطَلِقًا؟)، وكذلِك ضميرُ الغائبِ، تقولُ: (أَإِيّاهُما ظَنّاهُما مُنْطَلِقَيْنِ؟)، وإنْ شئتَ قلتَ: (أَهُما ظَنّاهُما مُنْطَلِقَيْنِ؟)، وكلُّ هذا جائزٌ؛ لأنّه حملُ فعلِ المضمرِ على المضمرِ.

وإنّما جازَ في هذا البابِ خاصّةً تعديةُ فعلِ المضمرِ إلى المضمرِ؛ لأنّه ممّا إذا ذُكِرَ فيه أحدُ المفعولين لـزمَ ذكـرُ الآخرِ، فيلزمُه ذكـرُ مفعولينِ، [و٣٩] وأصلُ ما وضعَ له الضّميرُ المتّصلُ الإيجازُ، وهذا الموضعُ أحقُّ بالإيجازِ مِن كلِّ فعـلٍ سِواهُ، فاقـتضى ذلك أنْ يجـوزَ فيـه ما لا يجوزُ في غيـرِه مِن حكمِ الضّميرِ المتصلِ.

وتقولُ: (أَعَبْدُ اللَّه أخُوهُ تَضْرِبُه؟) فالوجهُ فيـه الـرّفـعُ بإجماعٍ؛ لأنّ الفعلَ لم يعملْ في سببِ الأوّلِ، وإنّما عملَ في سببِ سببِه، وكلُّ مـا عملَ الفعلُ في سببِ سببِه فإنّه لا يُحمَـلُ على الفعلِ في الاختيارِ، ولكنْ يجوزُ نصبُه على قولِك: (أَزَيْدًا ضَرَبْـتُه؟) عندَ سيبويـهِ والأخفشِ، ولا يجوزُ عندَ بعضِ النّحويّين المتقدّمين؛ لِمَا يلزمُ فيه مِن تفسيرِ التّفسيرِ على طريقِ التّعقيدِ والتّعسّفِ في الكلامِ.

والفرقُ بين: (أَزَيْدًا مَـرَرْتُ بِه؟) و (أَزَيْدًا ضَرَبْـتُه؟) حتّى كانَ الرّفعُ في الأوّلِ أقوى أنّ تفسيرَ الشّيءِ بمثلِه أقوى مِن تفسيرِه بمقاربِه؛ فلهذا كانَ النّصبُ أقوى في: (أَزَيْدًا ضَرَبْـتُه؟)؛ لأنّه تفسيرُ الشّيءِ بمثلِه، وكانَ النّصبُ في: (أَزَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ؟) في دونِ هذه المنزلةِ؛ لأنّه تفسيرُ الشّيءِ بمقاربِه.

ويلزمُ مَنْ نصبَ: (أَزَيْدًا مَرَرْتُ بِه؟) بهذا الفعلِ أَنْ يجرَّه؛ لأنّ هذا الفعلَ لا يصلُ إلّا بحرفِ جرٍّ، هكذا ألزمَه سيبويهِ، واستشهدَ بقولِهم: (وبَلَدٍ قَطَعْتُ)، وبقولِهم: (زَيْدًا) بمعنى: (عَلَيْك زَيْدًا)، وقولِهم: (الهلالُ) بمعنى: (هذا الهلالُ)[1].

فإنْ قالَ قائلٌ: إنَّ هذا لا يلزمُ، كما لا يلزمُ في الباءِ في قولِه:

١٠٥ أَمَـرْتُـكَ الـخَـيْـرَ ....[2]

أنْ تعملَ عملَها مُظهرةً[3]، وكذلك (مِـنْ) فـي: ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ [الأعراف: ١٥٥]؟

قيلَ له: إنّ العواملَ على ضربين، منها ما يعملُ مظهرًا ومضمرًا، ومنها لا يعملُ

---

(١) انظر سيبويه ١/ ١٠٦.
(٢) مر البيت سابقًا. انظر الشاهد رقم ٣٨.
(٣) في الأصل: (مظهر).

إلّا مظهرًا، فإذا اختُزِلَ[1] فلا بدَّ مِن خَلَفٍ يقومُ مقامَه في العملِ، فإنْ كـانَ الخَـلَفُ ممّا لا يعملُ الجرَّ عمِلَ النّصبَ أو الرّفعَ، بحسبِ ما تقتضيه حالُه، كقولِهم: (وبَلَدٍ قَطَعْتُ)، فعلى هذا الّذي ذكرنا يلزمُ مَنْ أضمرَ الفعلَ أَنْ يُعملَه مضمرًا عملَه مظهرًا، ولا يلزمُ مَنْ أضمرَ الحرفَ مثلُ هذا؛ لأنّه لا يعملُ مضمرًا أصلًا.

* * *
* *
*

(١) ورد مصطلح الاختـزال فـي كتاب سيبويه أكثر مـن مـرة. انظـر سيبويه ١/ ٣١٢، ٣١٩، وقال في تاج العروس (خزل): « الاخْتِـزالُ: الحَـذْفُ، قال ابنُ سِيدَه: ولا أَعْرِفُه عن غيرِ سِيبَوَيه »، والحق أنه مصطلح مستعمل عند كثير من النحاة، وإن لم يكن كثيرًا. انظر اللامات ١٢٣، والمخصص ١/ ٢٤٧، ٢/ ٤١٧، ونتائج الفكر ٣٠٠، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٧٠٢، وقواعد المطارحة ٢٨٣.

بَابُ اسْمِ الفَاعِلِ
الّذِي يَجْرِي فِي الاسْتِفْهَامِ مَجْرى الفِعْلِ[*]

الغرضُ فيه أنْ يُبيّنَ ما يجوزُ في اسمِ الفاعلِ مِن إجرائِه مُجرى الفعلِ في الاستفهامِ ممّا لا يجوزُ.

مَسَائِلُ هذا البَابِ

ما الّذي يجوزُ في اسمِ الفاعلِ مِن إجرائِه مُجرى الفعلِ في الاستفهامِ؟ وما الّذي لا يجوزُ؟ ولم ذلك؟

وما حكمُ: (أَزَيْدًا أَنْتَ ضَارِبُه؟)؟ ولم حُملَ على الفعلِ مع أنّ ألفَ الاستفهامِ تطلبُ الفعلَ لا الاسمَ؟

ولم جازَ في اسمِ الفاعلِ أنْ يعملَ في المعرفةِ والنّكرةِ، مقدّمًا ومؤخّرًا، ومضمرًا ومظهرًا، وفي السّببِ والأجنبيِّ؟

وبأيِّ شيءٍ نقصَ عن منزلةِ الفعلِ في العملِ؟

وما الفرقُ بين: (أَزَيْدًا أَنْتَ ضَارِبُه؟) وبين: (أَأَنْتَ عَبْدُ اللَّهِ ضَرَبْتَهُ؟) حتّى حُمِلَ أحدُهما على الفعلِ، والآخرُ على الابتداءِ؟

وما الّذي يجوزُ في: (آلدَّارَ أَنْتَ نَازِلٌ فِيها)؟ وما وجهُ الرّفعِ؟ وما وجهُ النّصبِ؟

وما حكمُ: (أَزَيْدًا أَنْتَ مَحْبُوسٌ عَلَيْه؟)؟

وما الصّفةُ الّتي تجري مجرى [اسمِ][1] الفاعلِ؟

ولم جازَ: (هُنَّ حَوَاجُّ بَيْتَ اللَّهِ) مع أنّ الجمعَ يُبعدُه مِن شبهِ الفعلِ، كما يُبعدُه الماضي مِن شبهِ الفعلِ المضارعِ؟

(*) الباب في سيبويه ١/ ١٠٨ بعنوان: « هذا باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل كما يجرى في غيره مجرى الفعل ».

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

وما الشّاهدُ في قولِ الهذليِّ:

مِـمَّا حَـمَـلْـنَ بِـهِ وهُـنَّ عَـوَاقِـدُ حُـبُـكَ النِّطَاقِ فَعَاشَ غَيْـرَ مُـهَبَّـلِ

وقولِ العجّاجِ:

أَوَالِـفًا مَـكَّـةَ مِـنْ وُرْقِ الحَـمِـي

ولم جازَ: (قُطّانٌ مَكَّـةَ)، و (سُكَّانٌ البَـلَدَ الحَرَامَ)؟

وما صفاتُ المبالغةِ؟ وما الخلافُ في: (فَعِلٍ) و (فَعِيلٍ)؟

وما الشّاهدُ في قولِ ذي الرّمّةِ:

هَجُـومٌ عَلَـيْها نَـفْسَـهُ غَـيْـرَ أَنَّـهُ مَتَى يُـرْمَ في عَيْنَـيْهِ بِالشَّبْحِ يَنْهَضِ

وقولِ أبي ذؤيبٍ[1]:

قَـلا دِيـنَـه ....

وقولِ القُلاخِ[2]:

أَخَـا الـحَـرْبِ ....

وما الشّاهدُ في قولِهم: (أَمَّا العَسَلَ فَـأَنْتَ شَرَّابٌ)، وقولِ الشّاعرِ:

بَـكَيْتُ أَخَا اللأْوَاءِ يُحْمَـدُ يَـوْمُـهُ ....

وقولِ أبي طالبٍ[3]:

ضَرُوبٌ بِـنَـصْلِ السَّيْـفِ ....

---

(١) أبو ذؤيب هو خويلد بن خالد، كان مقدمًا على جميع شعراء هُذيل، عاش في الجاهلية دهرًا، وأدرك الإسلام فأسلم، مات بمصر، وقيل: بإفريقيا، سنة سبع وعشرين. (انظر ترجمته في الإصابة ٧٣١، وأسد الغابة ٦/ ١٠٩).

(٢) هو القلاخ بن حزن من بني منقر بن عبيد بن مقاعس، أبو خراش، شاعر مشهور في دولة بني أمية، ولد قبل مولد رسول اللّه ﷺ، في الشعراء ثلاثة يقال لهم القلاخ، وهو شاعر إسلامي مجيد مقل. انظر ترجمته في شرح ديوان الحماسة للتبريزي ١/ ٤٢٧.

(٣) أبو طالب، عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم، عم الرسول ﷺ، نشأ النبي ﷺ في بيته، وسافر معه إلى الشام في صباه. انظر ترجمته في الإصابة ٧/ ١٩٦، والأعلام ٤/ ١٦٦.

[ظ٣٩]

الجَوَابُ

الّذي يجوزُ في اسمِ الفاعلِ إذا كانَ على معنى (يَـفْعَلُ) أنْ يعملَ عملَه في الاستفهامِ وغيـرِه، كقولِك: (أَزَيْـدًا أَنْتَ ضَارِبٌ لَه؟) فهذا بمنزلةِ: (أَزَيْدًا تَضْرِبُه؟). ولا يجوزُ إذا كانَ اسمُ الفاعلِ الماضي أنْ يعملَ هذا العملَ، كقولِك: (أَزَيْدٌ أَنْتَ ضَارِبٌ لَه أَمْسِ؟) فلا يعملُ؛ لأنّه لا يضارعُ الماضي[1].

وتقولُ: (أَزَيْدًا أَنْتَ ضَارِبُه؟) إذا كانَ بمعنى (تَضْرِبُه)، فإنْ كانَ بمعنى (ضَرَبْـتُه) قلتَ[2]: (أَزَيْدٌ أَنتَ ضَارِبُه).

وإنّما حُمِلَ اسمُ الفاعلِ مع حرفِ الاستفهامِ على الفعلِ؛ لأنّ حرفَ الاستفهامِ يطلبُ الفعلَ، منْ أجلِ[3] أنّ الفائدةَ فيه، فإذا كانت الفائدةُ في اسمِ الفاعلِ مع مضارعتِه للفعلِ عَمِلَ عملَه، وصارَ[4] حرفُ الاستفهامِ يطلبُه مِن جهـةِ أنّ فـيـه الفائدةَ، وصارَ يعملُ مِن أجلِ أنّه مضارعٌ للفعلِ على ما بيّـنّا.

واسمُ الفاعلِ قـويُّ العملِ؛ لشدّةِ قربِـه مِن الفعلِ المضارعِ، فهو يعملُ في كلِّ ما يعملُ فيه الفعلُ مِن المعرفةِ والنّـكرةِ، والمضمرِ والمظهرِ، والمقدّمِ والمؤخّرِ، والسّببِ والأجنبيِّ، إلّا في موضعٍ واحدٍ، وهو أنّه [إذا][5] جرى على غيرِ مَنْ هو له لم يعملْ في الضّميـرِ المنْفصلِ[6]، ويعملُ الفعلُ في الضّميرِ المنفصلِ، فينقصُ عن قوّةِ العملِ بهذا الوجهِ، وبوجهٍ آخر، وهو أنّه يصلحُ أنْ يخلوَ مِن العملِ بحقِّ الاسميّةِ، ولا يخلو الفعلُ مِن العملِ؛ لأنّـه لا بـدَّ له من فاعلٍ.

والفرقُ بين: (أَزَيْدًا أَنْتَ ضَارِبُـهُ؟) وبين: (أَأَنْتَ عَبْدُ اللَّهِ ضَرَبْـتَه؟) حتّى حُمِلَ هذا على الابتداءِ، وحُمِلَ الأوّلُ على الفعلِ، أنّ (أَزَيْدًا أَنْتَ ضَارِبُه؟) بمنزلةِ: (أَزَيْدًا

---

(١) هذه مسألة فيها خلاف مشهور، فقد ذَهَبَ الكِسَائِـيُّ، وهِشَامٌ، وأَبُو جَعفَـرِ بنُ مَضَاءٍ إلى أَنَّـهُ يَعْمَلُ إذا كَانَ مَاضِيًا. انظر آراءهم في المقتصد ١/ ٥١٢ - ٥١٣، وابن يعيش ٦/ ٧٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٧٥، وقواعد المطارحة ٧٣، والمحصول ٧٣٣، والتذييل ١٠/ ٣٢٤، والارتشاف ٢٢٧٢.

(٢) في الأصل: (فقلت).

(٣) في الأصل: (مع أن أجل).

(٤) في الأصل: (وضارع).

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٦) في الأصل: (المتصل)، وكذا يقتضي السياق.

تَضْرِبُه؟)؛ لأنّه إنّما أَتى بـ (أَنْتَ) مِن أجلِ أنّ (ضَارِبٌ) لا يتضمّنُ ضميرَ الفاعلِ، كما يتضمّنُه الفعلُ في (تَضْرِبُهُ)، فصارَ: (أَنْتَ ضَارِبُه) بمنزلةِ (تَضْرِبُه)، وليسَ كذلك: (عَبْدُ اللَّهِ ضَرَبْتَه)؛ لأنّه لم يُذْكَرْ (عَبْدُ اللَّهِ) ليكونَ بمنزلةِ ذكرِ الفعلِ مع الضّميرِ، فيجري ذلك المجرى، وإنّما ذُكِرَ إلى الحاجةِ للابتداءِ به والإخبارِ عنه، فمِنْ هاهنا اختلفَ الحكمُ، وصارَ: (أَزَيْدًا أَنْتَ ضَارِبُه؟) بمنزلةِ: (أَزَيْدًا تَضْرِبُه؟)، ولم يكنْ: (أَأَنْتَ عَبْدُ اللَّه ضَرَبْتَه؟) بمنزلةِ: (أَأَنْتَ ضَرَبْتَه؟) على ما بيّنّا.

وتقولُ: (آلدَّارَ أَنْتَ[1] نَازِلٌ فِيها؟) إنْ جعلتَ (نَازِلًا) في موضعِ (تَنْزِلُ)، فإنْ ذهبتَ به مذهبَ الاسمِ على معنى: أنّ مِن شأنِك النّزولَ فيها، أو جعلتَه لِما مضى، رفعتَ؛ لأنّه على معنى الاسمِ - وإنّما يجبُ النّصبُ إذا كانَ على معنى (تنزلُ) - فيصيرُ بمنزلةِ: (آلدّارُ أَنْتَ رَجُلٌ فيها).

ويجوزُ: (أَزَيْدًا أَنْتَ مَحْبُوسٌ عَلَيْه؟) فتُجري (مَفْعُولٌ) مُجرى (فَاعِلٍ)، كما يُجرى (يُفْعَلُ) مُجرى (يَفْعَلُ)، ونصبتَه؛ لأنّ سببَه [في][2] موضعِ نصبٍ.

والصّفةُ الّتي تجري مجرى اسمِ الفاعلِ هي صفةُ المبالغةِ الّتي فيها معنى الفاعلِ، وهي على أربعةِ أوجهٍ: (فَعُولٌ)، و (فَعّالٌ)، و (مِفْعَالٌ)، و (مُفَعِّلٌ)[3]، فهذه لا خلافَ فيها أنّها تجري مجرى الصّفةِ الجاريةِ. فأمّا (فَعِيلٌ) و (فَعِلٌ) ففيهما خلافٌ: فسيبويهِ يُجْرِيهما مُجرى المعدولَةِ عن الصّفةِ الجاريةِ للمبالغةِ[4]، وغيرُه يأبى ذلك[5]، ويفرّقُ بين الأمرين بأنَّ صفةَ (فَعِيلٍ) تخالفُ معنى (فَاعِلٍ) في

---

(١) في الأصل: (أأنت).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) بناء (مُفَعِّلٍ) لم يذكره سيبويه ولا غيره من النحاة في صيغ المبالغة، والرّمّاني لم يمثل له مع أنّه مثّل للأبنية الأخرى، والظاهر أنّ الرمّاني أخذ هذا من كلام ابن السراج في حديثه عن صيغ المبالغة، قال في الأصول ١/ ١٢٣: « ومما يجري مجرى (فاعل) مفعل نحو : قطع فهو مقطع، وكسر فهو مكسر، يراد به المبالغة والتكثير، فمعناه معنى: (فاعل) إلا أنه مرة بعد مرة »، وهذا في الحقّ هو اسم الفاعل من المزيد بتضعيف العين، نحو: (فَعَّلَ)، كـ (كسَّر)، و (قَطَّعَ)، فهو يدل على التكثير والمبالغة.

(٤) سيبويه ١/ ١١٠ - ١١٢.

(٥) سيذكر الرماني هذا الخلاف في فقرة قادمة، وذكر من هؤلاء الجرمي والمازني والمبرد وابن السراج. انظر ص ٢٦١.

(سَمِيعٍ) و (سَامِعٍ)؛ وذلك أنّ (سَمِيعٌ) إنّما يدلُّ على أنَّ الموصوفَ في نفسِه ممّا يصحُّ أنْ يسمعَ مِن غيرِ دلالةٍ على وجودِ المسموعِ، وأمّا (سَامِعٌ) فيدلُّ على وجودِ المسموعِ، فلم يكنْ في (سَمِيعٍ) معنى (سَامِعٍ) وزيادةِ معنى التّعظيمِ، فليست مِن المعدولةِ عن (سَامِعٍ)[1] للمبالغةِ؛ لأنّها [لا][2] تستوفي ما في (سَامِعٍ)[3] وزيادةِ تعظيمٍ.

وتقولُ: (هُنَّ حَوَاجُّ بَيْتَ اللَّهِ) فتُعمِلُ الجمعَ كما تُعْمِلُ الواحدَ، إذا قلتَ: (هو حَاجٌّ بَيْتَ اللَّهِ)؛ وذلك لأنّ الجمعَ وإن لم يكنْ ممّا يصلحُ في الفعلِ فليسَ هو ممّا يُقرِّبُ نوعًا مِن أنواعِه ويُبعِّدُ نوعًا آخرَ، ولا هو ممّا يُنافي وجهَ التّقريبِ، فلم يُعتدَّ به في منعِ العملِ؛ لأنّه يجري مجرى اختصاصِ الاسمِ بالجرِّ، وعواملِ الاسمِ، والتّنوينِ، وغيرِ ذلك مِن خواصِّ الاسمِ. وإنّما الشّبهُ الّذي يوجبُ حكمًا هو الّذي يُقرِّبُ نوعًا ويُبعِّدُ نوعًا كالشّبهِ الّذي بين الفعلِ المضارعِ وبين الاسمِ، وكالشّبهِ الّذي بين (ليسَ) و (ما)، فإنّه قَرّبَ (ما) وبَعّدَ [و٤٠] (لا)، فعلى هذا يُبْنى هذا البابُ.

وقالَ أبو كَبيرٍ الهذليُّ[4]:

١٠٦ مِمَّا حَمَلْنَ بِهِ وهُنَّ عَوَاقِدٌ ... حُبُكَ النِّطَاقِ فَعَاشَ غَيْرَ مُهَبَّلِ[5]

فعدّى الجمعَ في قولِه: (عَوَاقِدٌ). وقالَ العجّاجُ:

١٠٧ أَوَالِفًا مَكّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِي[6]

---

(١) في الأصل: (راحم).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) في الأصل: (راحم).

(٤) أبو كبير الهذلي، هو عامر بن الحليس أحد بني سهل بن هذيل، اشتهر بكنيته، قيل: أدرك الإسلام، فهو شاعرٌ صحابي. انظر ترجمته في خزانة الأدب ٨/ ٢١٠، والأعلام ٣/ ٢٥٠.

(٥) البيت من الكامل، وهو لأبي كبير الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٣/ ١٠٧٢، وانظر سيبويه ١/ ١٠٩، وما يحتمل الشعر من الضرورة ٤٢، وابن السيرافي ١/ ٣٣٠، والنكت للأعلم ١/ ٢٤٤، والمحصول لابن إياز ٢/ ١١٢٠. وهو بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٥١، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٣، وشرح الرضي ٣/ ٤٢٣، ورصف المباني ٣٥٦. وجاء في بعض المصادر برواية: (فعاش غير مهبل)، (فعاش غير مثقل). والحبك: الإزار الذي تأتزر به المرأة، والنطاق: المنطقة، والمهبّل: اللّحيم المورّم الوجه من انتفاخه.

(٦) مر البيت سابقًا. انظر الشاهد رقم ٦.

فعدّى (أَوَالِفًا).

وتقولُ العربُ: (هُنَّ قُطّانٌ مَكّةَ)، و (سُكّانٌ البَلَدَ الحَرَامَ)، فيُعَدّونَ (فُعَّالًا)، وهو جمعٌ،كما عَدّوا (حَوَاجٌّ بَيْتَ اللَّهِ).

وقالَ ذو الرّمّةِ:

١٠٨ هَجُومٌ عَلَيْهَا نَفْسَهُ غَيْرَ أَنّهُ مَتَى يُرْمَ في عَيْنَيْهِ بِالشَّبْحِ يَنْهَضِ[1]

فأعملَ (هَجُومًا)؛ لأنّها صفةُ مبالغةٍ معدولةٍ عَن الصّفةِ الجاريةِ. وقال أبو ذؤيبٍ:

١٠٩ فَلا دِينَهُ واهْتَاجَ للشَّوْقِ إِنّها عَن الشَّوْقِ إِخْوَانَ العَزَاءِ هَيُوجُ[2]

فأعملَ صفةَ المبالغةِ في المفعولِ مقدّمًا.

والعربُ تقولُ: (أمّا العَسَلَ فَأَنْتَ شَرّابٌ)، فيُعْمِلونَ صفةَ المبالغةِ في المفعولِ المقدّمِ، وقالَ الشّاعرُ:

١١٠ بَكَيْتُ أَخَا اللأْوَاءِ يُحْمَدُ يَوْمُهُ كَرِيمٌ رُؤُوسَ الدَّارِعِينَ ضَرُوبُ[3]

فأعملَ (ضَرُوبًا) في المفعولِ المقدّمِ. وقالَ أبو طالبٍ:

١١١ ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِها إذا عَدِمُوا زَادًا فَإِنّكَ عَاقِرُ[4]

---

(١) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ٦١٣، وانظر سيبويه ١/ ١١٠، وتحصيل عين الذهب ١١١، والنكت ١/ ٢٤٤. وهو بلا نسبة في الحيوان ٤/ ٣٤٧، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٧٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٦٠.

(٢) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في سيبويه ١/ ١١١، وتحصيل عين الذهب ١١٢. وليس له، وهو للراعي النميري في ديوانه ٢٤، وانظر ابن السيرافي ١/ ١٤، والمحكم ٤/ ٣٦٦، والنكت ١/ ٢٤٥، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٣٣. وورد بلا نسبة في ابن عقيل ٣/ ١١٣.

(٣) البيت من الطويل، وهو لكعب بن سعد الغنوي في الحماسة البصرية ١/ ٢٣٤. وهو لأبي طالب في ابن يعيش ٦/ ٧١، وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في سيبويه ١/ ١١١، والتبصرة والتذكرة ١/ ٢٢٦، وابن السيرافي ١/ ٢٧٢، وتحصيل عين الذهب ١١٣، والنكت للأعلم ١/ ٢٤٦، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٣٢، والارتشاف ٤/ ١٩٣٥، والمقاصد الشافية ٤/ ٢٨٣، ٢٩٢. وقد جاء في بعض المصادر: (أخا لأواء). واللأواء: الشدة، وأخو اللأواء الدافع لها، والدارعين: الشجعان.

(٤) البيت من الطويل، وهو لأبي طالب في ديوانه ١٣٨، وانظر سيبويه ١/ ١١١، والتبصرة والتذكرة ١/ ٢٢٥، وابن السيرافي ١/ ٥٢، وتحصيل عين الذهب ١١٣، والنكت للأعلم ١/ ٢٤٦، وابن يعيش ٦/ ٧٠، والمقاصد الشافية ٤/ ٢٨٣. وهو بلا نسبة في المقتضب ٢/ ١١٤، والأصول ١/ ١٢٤، =

فأعملَ (ضَرُوبًا).

والعربُ تقولُ: (إنّه لَمِنْحَارٌ بَواكِـيها)، فيُعْمِلُونَ (مِفْعَالًا) على ما بيّـنّا. وقال القُلاخُ:

١١٢ أَخَا الحَـرْبِ لَـبّاسًا إِلَـيْها جِلالَها وَلَيْسَ بِـوَلّاجِ الخَوَالِـفِ أَعْقَلا[1]

فأعملَ (لَـبّاسًا) في (جِلالِها)؛ لأنّه صفةُ مبالغةٍ، فيها معنى اسمِ الفاعلِ.

* * *

مَسَائِلُ مِن هذا البَابِ

ما الاختلافُ في (فَعِلٍ) و (فَعِيلٍ)؟ ولم أجازَ سيبويـهِ أَنْ يتعدّى، ولم يُجزْه غيرُه مِن النّحويّين؟

وما الشّاهدُ في قولِه:

أَوْ مِسْحَلٌ شَنِـجٌ عِـضَادَةَ سَمْحَجٍ ....

وعلى أيِّ شيءٍ يتأوّلُه مَن خالفَ سيبويـهِ؟

وما الشّاهدُ في قولِه: (إِنَّـهُ لِـمِنْحَارٌ بَـوَاكِـيها)، وقولِ طَـرَفَـةَ[2]:

ثُـمَّ زَادُوا أَنَّـهُـمْ فـي قَـوْمِـهـم ....

وقولِ الشّاعرِ:

حَـذِرٌ أُمُـورًا لا تَـضِـيـرُ ....

= والجمل للزجاجي ٩٢، والبسيط ٢/ ١٠٥٨، وشرح الجمل لابـن عصفور ١/ ٥٦٠، وقواعد المطارحة ٧٦، وشرح الرضي ٢/ ٢٢٢، ٣/ ٤٢١. وسوق سمانها: جمع ساق.

(١) البيت من الطويل، وهو للقلاخ في سيبويه ١/ ١١١، والتبصرة والتذكرة ١/ ٢٢٥، وابن السيرافي ١/ ٢٤٠، وتحصيل عين الذهب ١١٢، والنكت للأعلم ١/ ٢٤٥، والموشح ٥٣٦. وهو بلا نسبة في المقتضب ٢/ ١١٣، والحلبيات ١٨، والبسيط ٢/ ١٠٥٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٦٠. وجاء في بعض المصادر: (بولاج المكاره أعزلا). والجلال: الدروع، والولاج من الولوج وهو الدخول، والخوالف جمع خالفة وهي عماد البيت.

(٢) هو طَـرَفَـة بن العبـد بن سفـيان بن سعد بن بكر بن وائل، أحد شعراء المعلّقات السبع، والطَّـرَفة محركة الراء، واحـدة الطَّـرْفاء، ولُـقّب به لبيت قاله، واسمه في الأصل عَمرو. (انظر ترجمته في خِزانة الأدب ٢/ ٣٧٠، والأعلام ٢/ ٢٢٥).

وعلى أيِّ شيءٍ يتأوّلُه مَن خالفَ سيبويـهِ؟

وما الشّاهدُ في قولِ رؤبةَ:

بِــرَأسِ دَمّــاغٍ رُؤُوسَ الــعِــزِّ

وقولِ سَاعِدَةَ بنِ جُؤيَّـةَ:

حَتَّى شَآهَـا كَـلِـيـلٌ ....

وعلى أيِّ شيءٍ يتأوّلُه مَن خالفَ سيبويهِ؟

وقولِ الكُميتِ[١]:

شُمٍّ مَـهَاوِينَ أَبْـدَانَ الـجَـزُورِ ... .

وما الفرقُ بين إعمالِ (حَسَنٍ) وبين إعمالِ (فَعِـيلٍ) في هذا البابِ إذا قلتَ: (هو حَسَنٌ وَجْهَ الأخِ)؟

وما حكمُ المصدرِ في الإعمالِ؟

وما الشّاهدُ في قولِه:

يَـمُـرُّونَ بِالدَّهْنَـا خِفَافًا عِيَـابُـهُم ....

وقولِ المرّارِ الأسديِّ:

أَعَـلاقَـةً أُمَّ الـوُلَـيِّـدِ ....

وما حكمُ: (أَعَبْدُ اللَّهِ أَنْتَ رَسُولٌ لَه؟)، و (أَعَبْدُ اللَّهِ أَنْتَ عَدِيـلٌ لَه؟)؟

وما الفرقُ بين: (أَعَبْدُ اللَّهِ أَنْتَ جَلِيسٌ لَه؟) وبين: (أَعَبْدَ اللَّهِ أَنْتَ مُجَالِسٌ لَه؟) حتّى وجبَ النّصبُ في هذا دونَ ذاك؟

ولم وجبَ النّصبُ [في: (آلبَصْرَةَ][٢] أَنْتَ مُـتَـأَمِّـرٌ عَلَيها؟)، ولم يجبْ في:

---

(١) هو الكميت بن زيد بن خُنَيس الأسديّ الشاعر، من أهل الكوفة، روى عن الفرزدق، ولد سنة ستين؛ شاعرٌ مُقَدّمٌ، يقال: إنّ شعره زاد على خمسة آلاف بيت، اشتُهِرَ بتشيّعه لآل البيت، وله قصائده المشهورة بالهاشميّات. (انظر ترجمته في الأغاني ١٧/ ٣، والوافي بالوفيات ٢٤/ ٢٧٦).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(آلْبَصْرَةُ أَنْتَ أَمِيرٌ عَلَيْها؟)؟

وما حكمُ: (أَكُلَّ يَوْمٍ أَنْتَ فِيهِ أَمِيرٌ؟)؟ ولم لا يُحملُ على النّصبِ؛ إذ سببُه في موضعِ نصبٍ؛ بدليلِ: (أَكُلَّ يَوْمٍ أَنْتَ أَمِيرٌ؟)؟ ومِن أينَ لزمَ على النّصبِ في هذا أنْ تقولَ: (أعَبْدَ اللَّهِ عَلَيْه ثَوْبٌ؟) وهو ممّا لا يجوزُ أَنْ يُحذَفَ السَّببُ فيه ويُنصبَ الاسمُ؟

الجَوَابُ

واختلفَ النّحويّون في تعديةِ (فَعِلٍ) و (فَعِيلٍ)، فقالَ أكثرُ النّحويّين[1]: إنّه لا يتعدّى [ظ٤٠]، منهم الجرميُّ[2]، والمازنيُّ[3]، وأبو العبّاسِ[4]، وابنُ السَّرّاجِ[5]، وقالَ سيبويهِ[6]: يجوزُ أَنْ يتعدّى إذا كانَ معدولًا عن الصّفةِ الجاريةِ عن الفعلِ، كما يتعدّى (ضَرُوبٌ) المعدولُ عن (ضَارِبٍ)، فكذلِك (رَحِيمٌ) إذا عُدِلَ مِن (رَاحِمٍ)؛ لأنَّ فيه ما في (رَاحِمٍ) وزيادةَ مبالغةٍ لا تمنعُ مِن التّعديةِ.

ووجهُ الاعتلالِ لامتناعِ التّعدّي أنَّ صفةَ (فَعِلٍ) و (فَعِيلٍ) إنّما تقتضي البيانَ عمّا عليه نفسُ الموصوفِ فقط، وليسَ كذلِك صفةُ (فَاعِلٍ) و (مُفْعِلٍ)، كقولِك: (سَامِعٌ) و (مُبْصِرٌ)؛ لأنّها تدلُّ على وجودِ المسموعِ والمبصرِ، ولا تدلُّ (سَمِيعٌ)[7] و (بَصِيرٌ) على وجودِ المسموعِ والمبصَرِ، وإنّما تدلُّ على حقيقةِ الشّيءِ في نفسِه، وتقتضي أنّه لو كانَ مسموعٌ لسمعَه، ولو كانَ مبصَرٌ لأبصرَه، فهذا وجهُ الاعتلالِ لمذهبِ النّحويّين.

---

(١) يريد: المازني والجرمي والمبرد وابن السراج والسيرافي، وهم من سبقه من النحاة.

(٢) للجرمي رأيٌ واحد، وهو جواز إعمال (فَعِلٍ) وموافقة سيبويه، وخالفه في إعمال (فَعِيلٍ)، فلا يجوز عند الجرمي إعماله. قال السيرافي في شرحه ١/ ٤٤٤: « كان الجرمي يجيز تعدي « فعلٍ » على مذهب سيبويه، قال: لأنه جاء على وزن الفعل، فأشبه أن يكون جاريًا مجراه، وليس بكثير »، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٨٢، والتذييل ١٠/ ٣١٧، والارتشاف ٢٢٨٣.

(٣) انظر شرح السيرافي ١/ ٤٤٣، والبسيط ١٠٥٨، والارتشاف ٥/ ٢٢٨٣.

(٤) انظر المقتضب ٢/ ١١٤، ١١٥.

(٥) انظر الأصول ١/ ١٢٤.

(٦) سيبويه ١/ ١١٠.

(٧) في الأصل: (على سميع).

وأمّا مذهبُ سيبويـهِ فإنّما يعتمدُ على أنّه إنْ عُدِلَ عن الصّفةِ الجاريـةِ على الفعلِ وجبَ أنْ يتعدّى (فَعِيـلٌ)، كما وجبَ في (ضَرُوبٍ)، وإنْ لم يُعْدَلْ عن الصّفةِ الجاريـةِ لم يجزْ أنْ يتعدّى، كما لم يجزْ في (رَسُولٍ)، ففرَّقَ بين (عَدِيلٍ) و (أَمِيرٍ) و (رَحِيمٍ) بهذا الفرقِ الّذي بيّـنّاه.

والّذي عندي في هذا أنّ ما قالَه النّحويّون في الفرقِ بين (سَمِيعٍ) و (سَامِـعٍ)، وبين (بَصِيـرٍ) و (مُـبْصِرٍ) صوابٌ، وأنّه لا يتعدّى شيءٌ مِن ذلك؛ لأنّه ليسَ بصفةٍ جاريـةٍ على الفعلِ، ولا معدولةٍ للمبالغةِ.

وأمّا إجراؤُهم في كلِّ (فَعِـلٍ) و (فَعِيـلٍ) فلا يلزمُ؛ إذ كانَ قد يجيءُ على وجوهٍ مختلفةٍ وإن اتّفقت الأبنيةُ، وإنّما يُعمَلُ في هذا بحسبِ المعاني الّتي[1] ذكرنا، فلا يمتنعُ مذهبُ سيبويهِ في أنّه إنْ عُدِلَ عن الصّفةِ الجاريةِ شيءٌ مِن بابِ (فَعِيلٍ) و (فَعِلٍ) للمبالغةِ وجبَ أن يتعدّى كما يتعدّى ما عُدِلَ عنه، وأنّه مع ذلك إنْ لم يُعْدَلْ للمبالغةِ لم يجزْ أَنْ يتعدّى، فيجيءُ على مذهبِه أنّه إذا قيلَ: (رَحِيمٌ زَيْدًا) فقد تعدّى (رَحِيمٌ)، وعَمِلَ عَمَلَ (رَاحِمٌ زَيْدًا)، وعلى مذهبِ النّحويّين لو جاءَ شيءٌ مِن ذلك لتأوّلوه على ما يُخرجُه عن التّعدّي، فيقولون: إنّ تقديرَه: رحيمٌ لِزيدٍ، إلّا أنّه حُذِفَ منه حرفُ الجرِّ، لَمّا عقدوا الأصلَ على ألّا يتعدّى (فَعِلٌ) ولا (فَعِيـلٌ) أصلًا، والأغلبُ على البابِ مذهبُ النّحويّين، وليسَ يمتنعُ ما قالَه سيبويهِ؛ لأنّه لم يُـنْـكَـرْ أنْ يكونَ (فَعِلٌ) و (فَعِيـلٌ) في أكثرِ الكلامِ لا يتعدّى.

وقالَ الشّاعرُ:

١١٣ أَوْ مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةَ سَمْحَجٍ بِسَرَاتِهِ نَدَبٌ لها وكُلُومُ[2]

فهذا قد أعملَ (شَنِـجٌ) فـي (عِضَادَةَ) عملَ (مُشْنِجٌ عِضَادَةَ سَمْحَجٍ) على

---

(١) في الأصل: (الذي).

(٢) البيت من الكامل، وهو لابن أحمر في سيبويه ١/ ١١٢، وتحصيل عين الذهب ١١٤، والنكت ١/ ٢٤٦. وهو للبيد في ديوانه ١٢٥، وانظر معاني الفراء ٣/ ٢٢٨، وابن السيرافي ١/ ١٩. وهو بلا نسبة في الانتصار ٦٨، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٧٣، وإعراب القرآن للنحاس ٥/ ١٢٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٦٢. وجاء برواية: (سنقٍ عضادة) و (عملٍ عضادة).

مذهبِ سيبويـهِ[١]، وهو ظرفٌ عند غيرِه مِن النّحويّين[٢]، كأنّه قالَ: ناحيةَ سَمْحَجٍ.

فأمّا قولُهم: (إنّه لَمِنْحَارٌ بَوَاكِيها) فلا خلافَ في أنّه يتعدّى، ويعملُ عملَ (نَاحِرٌ بَوَاكِيها).

وقالَ طرفةُ:

١١٤ ثُـمَّ زَادُوا أَنَّـهُـم فـي قَـوْمِـهِـم غُـفُـرٌ ذَنْـبَـهُـمُ غَـيْـرُ فُـجُـرْ[٣]

فهذا قد أعملَ الجمعَ على صفةِ المبالغةِ في (غَفُورٍ).

وقالَ الشّاعرُ:

١١٥ حَـذِرٌ أُمُـورًا لا تَـضِـيـرُ وآمِـنٌ مَا لَـيْـسَ مُـنْـجِـيَـهُ مِـن الأَقْـدَارِ[٤]

فهذا شاهدٌ في إعمالِ (حَذِرٍ)، وغيرُ سيبويهِ يُقدّرُه على حذفِ حرفِ الجرِّ[٥]، كأنّه قالَ: حذرٌ من أمورٍ، كما تقولُ: (فَـرِقٌ مِن زَيْدٍ).

وقالَ رؤبةُ:

١١٦ بِـرَأسِ دَمّـاغٍ رُؤُوسَ الـعِـزِّ[٦]

---

(١) سيبويه ١/ ١١٠.

(٢) هو أبو عمرو بن العلاء في الانتصار ٦٨، والتذييل ١٠/ ٣١٦، وانظر هذا الرأي في شرح السيرافي ١/ ٤٤٢، وابن السيرافي ١/ ٢٠، وشرح عيون سيبويه ٧٨، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٦٢.

(٣) البيت من الرمل، وهو لطرفة في ديوانه ٥٠، وانظر سيبويه ١/ ١١٣، والجمل ٩٣، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٧٣، وتحصيل عين الذهب ١١٤، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٤١. وهو بلا نسبة في إعراب القرآن للنحاس ٤/ ٣٥٩، والحجة للفارسي ٦/ ٥١، ٢٥٩، وشرح الرضي ٣/ ٤٢٣. وجاء البيت برواية: (غير خفر)، و (غير فخر).

(٤) البيت من الكامل، قال ابن السيد في شرح أبيات الجمل ٨٨: « هذا البيت: مصنوع ليس بعربي، واختلف في صانعه: فزعم قوم أنه لابن المقفع، وحكى المازني قال: أخبرني أبو يحيى اللاحقي، قال: سألني سيبويه عن فعل أيتعدى؟ فوضعت له هذا البيت، ولأجل هذا رد هذا البيت على سيبويه ». وهو بلا نسبة في سيبويه ١/ ١١٣، والمقتضب ٢/ ١١٦، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٥، ٢٢٥، ٥/ ١٢٩، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٧٤، والجمل ٩٣، وابن السيرافي ١/ ٢٧٠، وتحصيل عين الذهب ١١٥، والنكت ١/ ٢٤٧، وقواعد المطارحة ٧٦، وشرح الرضي ٣/ ٤٢٢.

(٥) نقل هذا عن الجرمي. انظر الأصول ١/ ١٢٥، والتذييل ١٠/ ٣١٠.

(٦) هذا بيت من الرجز، وهو لرؤبة في ديوانه ٦٤، وانظر سيبويه ١/ ١١٣، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٧٤، وابن السيرافي ١/ ٥١، وتحصيل عين الذهب ١١٦، والمقاصد الشافية ٤/ ٢٨١، =

فأعملَ (دَمَّاغًا) عملَ (دَامِـغٍ)، وهذا يجوزُ بإجماعٍ.

وقالَ ساعدةُ:

١١٧ حَـتّى شَآهَـا كَـلِـيلٌ مُوهِـنًا عَمِلٌ بَاتَتْ طِـرَابًا وبَاتَ اللَّيْلَ لَمْ يَـنَمِ[١]

فهذا شاهدٌ في إعمالِ (فَعِيـلٍ)؛ لأنّه عُدِلَ (كَلِيـلٌ) عن (مُـكَـلِّلٍ)، وغيرُ سيبويـهِ[٢] يجعلُ (مُوهِنًا) ظَـرْفًا، ولا يعدّي (كَلِيـلٌ) [و٤١].

وقالَ الكميتُ:

١١٨ شُمٌّ مَـهَاوِينَ أَبْـدَانَ الجَـزُورِ مَخَا مِيصِ العَشِيّاتِ لا خُورٍ ولا قَـزَمِ[٣]

فأعملَ (مَهَاوِينَ)، وهو جمعٌ على صفةِ المبالغةِ في (مِهْوانٍ).

والفرقُ بين إعمالِ (حَسَنٍ) إذا قلتُ: (هو حَسَنٌ وجهَ الأخِ) وبين إعمالِ (فَعِيلٍ) إذا كانَ معدولًا للمبالغةِ أنّ ما يعملُ فيه (حَسَنٌ) وجميعُ بابِ الصّفةِ المشبّهةِ لا يجوزُ أنْ يُقدّمَ، ولا يُفصلَ، ولا يعملَ في السببِ دونَ الأجنبيِّ، وليسَ كذلِك صفةُ المبالغةِ؛ لأنّها تجري مجرى قولِه:

١١٩ .... إِخْـوَانَ العَـزَاءِ هَـيُوجُ[٤]

فإنّما تعملُ فيما قبلَها، وفي الأجنبيِّ.

وحكمُ المصدرِ أنْ يعملَ عملَ فعلِه الّذي أُخِذَ منه، كما يعملُ اسمُ الفاعلِ، إلّا

= والخزانة ٨/ ١٥٩.

(١) البيت من البسيط، وهو لساعدة بن جؤية في شرح أشعار الهذليين ٣/ ١١٢٩، وانظر سيبويه ١/ ١١٤، والنكت ١/ ٢٤٨، وتحصيل عين الذهب ١١٦، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٣٦. وهو بلا نسبة في المقتضب ٢/ ١١٥، والانتصار ٦٩، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٧٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٦٢، وشرح الرضي ٣/ ٤٢١.

(٢) المبرد في المقتضب ٢/ ١١٥، وانظر شرح السيرافي ١/ ٤٤٣، والتذييل ١٠/ ٣١٥.

(٣) البيت من البسيط، وهو للكميت في ديوانه ٣٨٨، وانظر سيبويه ١/ ١١٤، وتحصيل عين الذهب ١١٧، والنكت ١/ ٢٤٩، والمفصل ٢٨٩، وابن يعيش ٦/ ٧٤. وهو في ابن السيرافي ١/ ١٤٧ من قافية مضمومة منسوب لابن مقبل. وشم الأنوف: أعزة، ومهوان: يهين اللحم إذا نحر الجزور، ومخاميص العشيات: يؤخرون العشاء تربصًا لضيف يأتيهم، والخور: الضعاف، والقزم من الشياه: الصغيرة الحقيرة.

(٤) مر البيت سابقًا. انظر الشاهد رقم ١٠٩.

أنّ المصدرَ يُضافُ إلى الفاعلِ والمفعولِ، ولا يُضافُ اسمُ الفاعلِ إلّا إلى المفعولِ خاصّةً، كقولِك: (عَجِبْتُ مِن ضَرْبٍ زَيْدٌ عَمْرًا)، ولك أَنْ تضيفَه إلى أَيِّهما شئتَ. وقالَ الشّاعرُ:

١٢٠ عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ ... فَنَدْلًا زُرَيْقُ المالِ نَدْلَ الثَّعَالِبِ[١]

فأعملَ المصدرَ في (المالِ)، كأنّه قالَ: اندلِي[٢] المالَ، أي: أَعْطي المالَ، وقالَ المرّارُ:

١٢١ أَعَلاقَةً أُمَّ الوُلَيِّدِ بَعْدَما ... أَفْنَانُ رَأْسِكَ كالثَّغَامِ المخْلِسِ[٣]

فأعملَ المصدرَ عملَ الفعلِ، كأنّه قالَ: أَتَعْلَقُ[٤] أُمَّ الوُلَيِّدِ؟

وتقولُ: (أَعَبْدُ اللَّهِ أَنْتَ رَسُولٌ لَه؟) بالرّفعِ؛ لأنّ (رَسُولًا) ليسَ باسمِ الفاعلِ، ولا عُدِلَ للمبالغةِ، فأُجْرِي (رَسُولٌ) مُجرى (عَجُوزٍ)[٥].

وتقولُ: (أَعَبْدُ اللَّهِ أَنْتَ جَلِيسٌ له؟)؛ لأنّ هذه الصّفةَ تجري مجرى اسمِ الجنسِ

---

(١) هذا بيت من الطويل، وهو للأحوص في ديوانه ٢٦٧ (الشعر المنسوب له). ونسبه في الكامل ١/ ١٤٨، وابن السيرافي ١/ ٢٤٦ لشاعر من همدان. وهو لأعشى همدان في الحماسة البصرية ٢/ ٢٦٢. وهو بلا نسبة في سيبويه ١/ ١١٦، والأصول ١/ ١٦٧، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٧٤، والحجة للفارسي ١/ ١٤٦، وسر الصناعة ٢/ ٥٠٧، والخصائص ١/ ١٢٠، والنكت ١/ ٢٤٩، وتحصيل عين الذهب ١١٨. وزريق: نداء، وهي قبيلة، كأنه قال: اندلي يا زريق المال، وقال في فرحة الأديب ٨٨: « وزريق هو ابن عامر بن زريق بن عبد حارثة بن مالك بن غضب بن جشم بن الخزرج ».

(٢) في الأصل: (اندل)، والخطاب للقبيلة.

(٣) البيت من الكامل، وهو للمرار الأسدي الفقعسي في سيبويه ١/ ١١٦، ٢/ ١٣٨ - ١٣٩، والأصول ١/ ٢٣٤، ٢/ ٢٥٨، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٧٥، والنكت ٢٥٠. وهو بلا نسبة في المقتضب ٢/ ٥٤، ومنازل الحروف ٣٨، وتحصيل عين الذهب ١١٩، وقواعد المطارحة ٩٤، وشرح الرضي ٤/ ٤٤١، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٢٦. والثغام: شجر إذا يبس ابيض، وقيل: نبت أبيض، والمخلس: ما اختلط فيه البياض بالسواد.

(٤) في الأصل: (أتعليق)، وكذا يقتضي السياق.

(٥) قوله: « (فأجري (رسولٌ) مجرى (عجوزٍ) » ليس في هذا الموضع، وموضعها في الأصل يأتي في نهاية الفقرة الآتية.

في (وَصِيفٍ)[1]، مِن أجلِ أَنّها ليستْ جاريةً، ولا معدولةً للمبالغةِ[2]. فإنْ قلتَ: (أَعَبْدَ اللَّهِ أَنْتَ مُجَالِسٌ لَه؟) نصبتَ؛ لأنّها صفةٌ جاريةٌ على الفعلِ.

وكذلك: (آلبَصْرَةَ أنتَ متأمّـرٌ عَلَيْها؟) بالنّصبِ، فإنْ قلتَ: (آلبَصْرَةُ أَنْتَ أَمِيـرٌ عَلَيْها؟) رفعتَ؛ لأنّها ليست بمعدولةٍ، ولا جاريـةٍ على الفعلِ.

وتقولُ: (أَكُلَّ يَوْمٍ أَنْتَ فِيـهِ أَمِيـرٌ؟) بالرّفـعِ؛ لأنّه قد خرجَ مِن أنْ يَكونَ ظرفًا، ولا تَعْتَبرُ في هذا السّببَ إذا لم تكن الصّفةُ قويّـةً فـي مناسبةِ الفعلِ، مِن جهةِ أنّها جاريةٌ عليهِ، أو معدولةٌ للمبالغةِ، فهي في هذا تضعفُ حتّى تصيرَ بمنزلةِ اسمِ الجنسِ في أنّها لا تطلبُ الفعلَ إذا لم يُـذْكَـرْ، كما تطلبُ الصّفةُ الجاريةُ وصفةُ المبالغةِ، ولو جازَ أنْ تُعْمِلَها مِن أجلِ أنّ السّببَ في موضعِ نصبٍ لجازَ: (أَعَبْدَ اللَّهِ عَلَيْـهِ ثَوْبٌ؟)؛ إذ السّببُ فـي موضعِ نصبٍ بالاستقرارِ، وهذا لا يقولُه أحدٌ، وإنّما المعتبرُ في هذا بسببين: أحدُهما قـوّةُ مناسبةِ الصّفةِ للفعلِ على ما بيّـنّا، والآخـر أنّه لو سقطَ السّببُ لعملت الصّفةُ في الأوّلِ، ولا يجوزُ أحدُهما دونَ الآخرِ؛ لما بيّـنّا.

* * *
* *
*

---

(١) وذلك في مثل قولك: (أزيدٌ أنت وصيفٌ له أو غلامٌ له؟)، انظر الكتاب ١/ ١١٧.

(٢) بعده في الأصل: (فأجري رسول مجرى عجوز)، والصواب في موضعه أن يكون في نهاية الفقرة السابقة.

بَابُ الأَفْعَالِ الّتي تُسْتَعْمَلُ وتُلْغَى(*)

الغرضُ فيه أنْ يُبيّنَ ما يجوزُ في الفعلِ مِن الإعمالِ والإلغاءِ ممّا لا يجوزُ.

مَسَائِلُ هذا البَابِ

ما الّذي يجوزُ في الفعلِ مِن الإعمالِ والإلغاءِ؟ وما الّذي لا يجوزُ؟ ولم ذلك؟

وما الأفعالُ الّتي يجوزُ فيها الإلغاءُ؟ وما قسمتُها؟ ولم جازَ فيها الإلغاءُ في التّأخيرِ والتّوسّطِ، ولم يجزْ في التّقديمِ؟

وما الّذي يجوزُ في: (عَبْدُ اللَّهِ أَظُـنُّ ذَاهِبٌ)؟ ولم جازَ فيه وجهان؟

وما الشّاهدُ في قولِ اللَّعِينِ[1]:

أَبِـالأَرَاجِـيـزِ ....

ولم كانَ الإلغاءُ في التّـأخيرِ أقوى منه في التّوسّطِ؟

ولم إذا بُنِـيَ الكلامُ على الفعلِ في النّـيّـةِ لم يجزْ إلّا الإعمالُ، وإنْ تأخّرَ؟

ولم ضعفَ عملُ الفعلِ [ظ٤١] في المفعولين إذا تقدّما، كقولِك: (زَيْدًا أَخَاكَ أَظُـنُّ)؟

وما الشّاهدُ في قولِ أَبي ذؤيبٍ:

فَـإِنْ تَـزْعَـمِـيـنِـي ....

وقولِ الجَعْدِيِّ:

عَـدَدْتَ قُـشَـيْـرًا ....؟

(*) العنوان في الكتاب ١/ ١١٨: « **هذا باب الأفعال التي تستعمل وتلغى** ».

(١) اللعين المنقري هو منازل بن ربيعة، ويكنى أبا أكيدر، من بني منقر بِكَسْر الْمِيم وَفتح الْقَاف، شَاعِـر إسلامـي فِي الدولة الأموية، ووجه تلقيبه باللعين أن عمر بن الخطاب سمعه ينشد شعرًا وَالنَّاس يصلّون، فَـقَالَ: من هذا اللعين؟! فعلق بِـهِ هذا الاسْم. انظر ترجمته في الشعر والشعراء ١/ ٤٩٠، والخزانة ٣/ ٢٠٧ - ٢٠٩.

وما حكمُ: (أَيْنَ تَـرَى عَبْدَ اللَّهِ قَائِمًا؟) و (هلْ تَـرَى زَيْـدًا ذَاهِبًا؟)؟ ولم كانَ الوجهُ الإعمالَ؟ وما حكمُ: (أَيْنَ تَـرَى زَيْـدًا؟)؟ ولم كانَ الوجهُ الإلغاءَ؟

وما حكمُ (قُـلْتُ) وما تصرّفَ منها؟ ولم لا تعملُ في الجملةِ الّتي تدخلُ عليها، مِن نحوِ: (قُلتُ: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ)؟

ولم كانَ الأصلُ في الحكايةِ تأديةَ اللّفظِ في المعنى؟ ولم جازَ الحكايةُ على المعنى دونَ اللّفظِ؟

وما قسمةُ الحكايةِ؟

وما في كسرِ (إنّ) مِن الشّاهدِ على تركِ إعمالِ (قُـلْتُ) في الجملةِ على ما جاءَ في: ﴿قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ﴾ [آل عمران: ٤٢]؟

وما حكمُ (تَـقُولُ) في الاستفهامِ؟ ولم عملت [عَمَلَ][1] (تَـظُنُّ) دونَ ما تصرّفَ منها مِن القولِ؟

وما نظيرُها مِن إعمالِ (ما)؟

وما حكمُ: (مَتى تَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا؟)؟ ولم جازَ فيه الإعمالُ والإلغاءُ؟

وما حكمُ: (أَأَنْتَ تَقولُ: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ؟)؟ ولم أُلْغِيت في هذا الموضعِ، ولم تُلْغَ في: (أَكلَّ يَوْمٍ تَقُولُ عَمْرًا مُنْطَلقًا؟)؟

وما الشّـاهدُ في قولِ الكُميتِ:

أَجُهّـالًا تَـقُـولُ بَـنِـي لُـؤَيٍّ ....

وقولِ عُمرَ بنِ أبي ربيعةَ:

أَمَّـا الـرَّحِـيـلُ فَـدُونَ بَـعْـدَ غَـدٍ ....

وما مذهبُ بَنِـي سُلَـيْمٍ في (قُـلْتُ)؟ ولم جعلوها وما تصرّفَ منها أجمعَ مثلَ: (ظَـنَـنْتُ)؟

---

(١) ما بين المعقوفين ليس في الأصل.

الجَوَابُ

الّذي يجوزُ في الفعلِ مِن الإلغاءِ إذا كانَ ممّا يُستدرَكُ به، أَنْ يُلغَى في التّأخيرِ والتّوسّطِ؛ لأنّه موضعُ استدراكٍ، ولا يجوزُ أَنْ يُلغَى في التّقدُّمِ؛ لأنّ الكلامَ مبنيٌّ عليه.

والأفعالُ الّتي يجوزُ فيها الإلغاءُ هي الّتي تصلحُ أَنْ يُستدرَكَ بها؛ لأنّ معناها في الجملةِ، وقد اكتفتْ بفاعِلِها، وقامت الجملةُ بنفسِها؛ فلكونِها على هذا الوجهِ المنعقدِ بثلاثةِ معانٍ[1] صحَّ فيها ذلك. ولا يجوزُ في غيرِها ممّا ليسَ معناه في الجملةِ، وإنّما تدخلُ على المفرداتِ، وكذلِك ما كانَ الفاعلُ فيه بعضَ الجملةِ، أو كانَ قد تقدّمتْ جملةٌ لا تصحُّ بها الفائدةُ؛ لأنّها في الصّلةِ كقولِك: (الّذي أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ)، فلا يقعُ الإلغاءُ في هذا، ولا في بابِ (كانَ) للعللِ الّتي بيّـنّا.

وقسمةُ هذه الأفعالِ على ثلاثةِ أوجهٍ: ظنٍّ، وعلمٍ، وما هو محتملٌ أنْ يكونَ عن ظنٍّ أو علمٍ، وعدَّتُها سبعةُ أفعالٍ، وهي: (حَسِبْتُ)، و (ظَـنَـنْتُ)، و (خِلْتُ)، و (عَلِمْتُ)، و (رَأَيْتُ)، و (وَجَدْتُ)، و (زَعَمْتُ)، فالثّلاثةُ الأولُ شكٌّ، والثّلاثةُ الّتي تليها يقينٌ، و (زَعَـمْتُ) بين الشّكِّ واليقيـنِ. وإنّما جـازَ الإلغاءُ في التّـأخيرِ والتّوسّطِ دونَ التّقديمِ؛ لأنّه موضعُ استدراكٍ.

وتقولُ: (عَبْدُ اللَّهِ أَظُنُّ ذَاهِبٌ)، فتُلغي (أَظُنُّ) لتوسّطِه بينَ الاسمِ والخبرِ، ولك فيه الإعمالُ على الأصلِ.

وقالَ اللّعينُ المنقريُّ:

١٢٢ أَبِالأَرَاجِيـزِ يَا ابْنَ اللُّـؤْمِ تُوعِدُنِـي ... وفي الأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ والخَوَرُ[2]

---

(١) في الأصل: (معاني).

(٢) البيت من البسيط، وهو للّعين المنقري في سيبويه ١/ ١٢٠، وتحصيل عين الذهب ١٢٠، والنكت ١/ ٢٥٢، قال ابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ٨٦: « كذا رواه سيبويه رائية، والمشهور من رواية غيره:

.... وفي الأراجيـز خـلت اللـؤم والفشل

على أن القصيدة لامية، قال ابن برهان: قال اللعين المنقري:

إنـي أنـا ابـن جـلا إن كنت تـنكرنـي ... يـا رؤب والحيـة الصمـاء والـجـبـل

أبـالأراجيـز يا ابـن اللـؤم تـوعـدنـي ... وفي الأراجيـز خلت اللـؤم والفشل ». =

فألغى (خِلْتُ)؛ لتوسّطِها بين الاسمِ والخبرِ.

والإلغاءُ في التّـأخيرِ أقوى منه في التّوسّطِ؛ لأنّـه أبعدُ للعاملِ مِن التّسلّطِ على الجملةِ؛ لأنّـه إذا تقدّمَ الاسمُ فقط أمكنَ أَنْ يعملَ الظّنُّ، كقولِك: (زَيْـدٌ أَظُـنّـهُ مُنْطَلِقًا)، فإذا تأخّرَ لم يكنْ له على الجملةِ سبيلٌ.

ومتى بُنِـيَ الكلامُ على الفعلِ في النّـيّـةِ لم يجزْ إلّا الإعمالُ، وإنْ تأخّرَ؛ لأنّه يصيرُ مرتبتَه التّقديمُ، وإنْ تأخّرَ في اللّفظِ، فيجري مجرى: (زَيْدًا ضَرَبْتُ) في أَنَّ مرتبةَ الفعلِ التّقديمُ.

وإذا تقـدّمَ المفعولان على الفعلِ ضعُفَ عملُه، كقولِك: (زَيْدًا أَخَاك أَظُنُّ)؛ لأنّ قوّةَ عملِه بقوّةِ تعلّقِه، وقوّةُ تعلّقِه بإجراءِ الكلامِ على ترتيبِه، ألا ترى أنّه إذا لم يكنْ إعرابٌ لم يتعلّقْ به على [و٤٢] الصّحّةِ حتّى يجريَ على ترتيبِه، نحوُ: (ضَرَبَ موسى عيسى)، فإذا كثُـرَ تقديمُ المعمولِ ضعُفَ عملُ العاملِ، وهذا في الظّنِّ وغيرِه سواءٌ على ما توجبُه هذه العلّـةُ.

وقالَ أبو ذؤيبٍ:

١٢٣ فَإِنْ تَـزْعَمِينِـي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيـكُم فَإِنِّي شَرَيْتُ الحِلْمَ بَعْدَكِ بِالجَهْلِ[1]

فأعملَ (تَـزْعَمِيني) في التّـقديمِ على أصلِه. وقالَ الجَعْدِيُّ:

١٢٤ عَدَدْتَ قُشَيْـرًا إِذْ عَدَدْتَ فَلَمْ أُسَأْ بِذَاكَ ولَمْ أَزْعُمْكَ عَنْ ذَاكَ مَعْزِلا[2]

= وهو لجرير في ابن السيرافي ١/ ٣٥٩، والبديع في علم العربية ١/ ٤٥١.

ومن أخطاء المحققين أنه قيل: هو لأميّة، بالهمز، والصحيح (لاميّـة)، أي: من قافية اللام، انظر شرح شواهد الإيضاح لابن بري ١٢٠، والخزانة ١/ ٢٥٧. وقافيته: (خلت اللؤم والفشل).

وهو بلا نسبة في الأصول ١/ ١٨٣، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٧٥، والإيضاح العضدي ١٦٨، واللمع ٥٣، والتبصرة ١١٧، والارتشاف ٤/ ٢١٠٧، وتمهيد القواعد ٣/ ١٤٨٩. وقد جاء في بعض المصادر برواية: (أبالأراجيف... وفي الأراجيف)، و (اللؤم والكذب).

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين للسكري ١/ ٩٠، وانظر سيبويه ١/ ١٢١، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٧٥، وابن السيرافي ١/ ٢٣٠، وتحصيل عين الذهب ١٢٠، والنكت ١/ ٢٥٣، وقواعد المطارحة ٥٧. وهو بلا نسبة في الإيضاح العضدي ١٦٧، والشيرازيات ٥٩٣، وتهذيب اللغة ٢/ ٩٤، والمخصَّص ١/ ٢٦١، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٥٤٧.

(٢) البيت من الطويل، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ١٢٨ برواية: (ولم أزمعك)، وانظر سيبويه ١/ ٢٥، =

فأعملَ (أَزْعُمُ) كما أَعملَ أبو ذؤيبٍ.

وتقولُ: (أَيْنَ تَـرَى عَبْدَ اللَّهِ قَائِمًا؟) فلا يُلغَى هاهنا؛ لأنّه لم يتوسّطْ بين الاسمِ والخبرِ، وإنّما توسّطَ بين الظّرفِ الملغَى وبين الجملةِ، فصارَ بمنزلتِه مبتدأً. وتقولُ: (هَلْ تَـرَى زَيْدًا ذَاهِبًا؟) فلا يُلغَى؛ لأنّه لم يتوسّطْ بين الاسمِ والخبـرِ، وإنّما دخلَ حرفُ الاستفهامِ على تقديرِ: تَـرَى زَيدًا ذاهبًا، فوجبَ الإعمالُ، وقد يجوزُ الإلغاءُ على ضعفٍ تشبيهًا بما يتوسّطُ بين الاسمِ والخبرِ.

وحكمُ (قُلْتُ) وما تصرّفَ منها الإلغاءُ مِن العملِ في الجملةِ عندَ سائرِ العربِ إلّا بَنِـي سُلَـيْمٍ فإنّهم يُعمِلونها عملَ الظّنِّ[1]، وإنّما وجبَ الإلغاءُ لأنّها حكايةٌ ما أتى به المتكلّمُ على صيغتِه، وهو القياسُ؛ للحاجةِ إلى تأديـةِ المعنى الّذي ذكرَه المتكلّمُ بالصّيغةِ الّتي ذكرَه بها.

وقسمةُ الحكايـةِ على ثلاثةِ أوجهٍ: حكايـةٌ على اللّفظِ والمعنى، وحكايةٌ على المعنى فقطْ، وحكايـةٌ على اللّفظِ فقطْ. وكلُّ ذلك يُحْتاجُ إليه لا محالةَ. فالحكايةُ على اللّفظِ والمعنى لِما بيّـنّا مِن الحاجةِ إلى ذكرِ المعنى بالصّيغةِ الّتي دلَّ بها المتكلّمُ على نحوِ قولِك: (قالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَـٰتُكُمْ ﴾ [النساء: ٢٣])، وأمّا الحكايةُ على المعنى فيُحتاجُ إليها إذا كانَ الإنسانُ يتكلّمُ بالعربيّةِ، وقد احتاجَ إلى أنْ يَفهمَ ما قالَه اليونانيُّ في كتبِ الطّبِّ وغيرِها، فيُـتَرجمُ له ذلك بالعربيّـةِ، وتكونُ حكايةُ المعنى دونَ اللّفظِ. وأمّا الحاجةُ إلى الحكايـةِ على اللّفظِ فقطْ فنحوُ بيتِ شعرٍ احتيجَ إلـى فَهْمِ معناه، فيجبُ أنْ يُحكَى لفظُه للعالمِ باللّغـةِ حتّى يُـجيبَ عن تفسيـرِه. فـكلُّ واحدٍ مِن هذه الأوجهِ الثّلاثةِ في الحكايـةِ الحاجةُ إليه ماسّةٌ، وهـي قسمـةٌ مُحصَّلةٌ.

وأمّا بنو سُلَيمٍ فجعلوا بابَ القولِ أجمعَ بمنزلةِ الظّنِّ في الإعمالِ، واقتصروا

= ١٢١، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٧٥، وابن السيرافي ١/ ٦٣، وتحصيل عين الذهب ١٢١، والنكت ١/ ٢٥٣.

(١) انظر لغة بني سليم في سيبويه ١/ ١٢٤، وشرح السيرافي ١/ ٤٦١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٩٥، والمقاصد الشافية ٢/ ٥٠٣.

في البيانِ عن تأديةِ الصّيغةِ على أن يقولوا: أتى به المتكلّمُ بهذه الصّيغةِ، وما أشبهَ هذا مِن الكلامِ ممّا ليسَ لَه فعلٌ يُرجَعُ إليه في الحكايـةِ، وهو مذهبٌ ضعيفٌ على ما بيّـنّا.

والأصلُ في الحكايةِ تأديةُ اللّفظِ والمعنى؛ لأنَّ الحاجةَ إليه أشدُّ في أنْ تتبيّنَ الصّيغةُ الّتي أتى بها القرآنُ، أو كلامُ الرّسولِ، أو حكيمٌ مِن الحكماءِ على إفهامِ معنى تلك الصّيغةِ، فيمكّنَ المؤدَّى إليه ذلك أتمَّ التّمكينِ، وتُزيلَ الرّيبَ عن قلبِه في مفهومِ ما أتى به الحكيمُ بأَوكدِ ما يكونُ، فبهذا كانَ الأصلُ في الحكايةِ تأديةَ اللّفظِ والمعنى.

وكسرُ (إنّ) في قولِه جلَّ وعزَّ: ﴿ وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ ﴾ [آل عمران: ٤٢] دليلٌ على أنّه موضعُ ابتداءٍ، ولولا ذلك لقيلَ: (أنّ) كما يقالُ مع الظّنِّ.

وحكمُ: (تَـقُولُ) أنْ يجوزَ فيها أنْ تعملَ عملَ (تَظُنُّ) في الاستفهامِ دونَ غيرِها مِن مُتصرَّفِ القولِ؛ لأنّ الإنسانَ لا يكادُ يستفهمُ عن ظنِّ [غيرِه][(1)]، وإنّما يستفهمُ عن ظنِّه الكائنِ فـي حالِه، والغالبُ كاللّازمِ، فصارَ هذا بمنزلةِ ما لا يجوزُ غيرُه، فلهذا عملت (تَـقُولُ) عملَ (تَظُنُّ)، ولم يجزْ مثلُ ذلك في غيرِها.

ونظيرُه [ظ٤٢] إعمالُ (ما) عملَ (ليس) في الحالِ الّتي يقوى فيها عملُ (ليس) دونَ الحالِ الّتي يضعُفُ فيها، فكذلِك حُمِلت (تَـقُولُ) على (تَظُنُّ) في الحالِ الّتي تَقْوَى فيها دونُ الحالِ الّتي تَضْعُفُ فيها. وشُبِّـهَ (تَـقُولُ) بـ (تَظُنُّ) مِن جهةِ أنّها تدخلُ على الجملِ، ومعناها في الجملةِ، فلا تنفصلُ منها إلّا بالحكايةِ على ما بيّـنّا؛ لأنّ القائلَ إنّما يقولُ عن ظنٍّ أو علمٍ، فهي قريبةٌ منها، ولها حالٌ تَقْوى فيها، وحالٌ تَضْعُف فيها، فحُمِلَت عليها في حالِ قوّتِها.

وتقولُ: (مَتَى تَـقُولُ زَيْـدًا مُنْطَلِقًا؟)؛ لأنّه بمنزلةِ: (مَـتَى تَظُـنُّ زَيْـدًا مُـنْطَلِقًا؟) على ما بيّـنّا. وكذلِك: (أَتَـقُولُ زَيْـدًا خَارِجًـا؟)، كلُّ هذا يصلحُ فيه الإعمالُ للعلّةِ الّتي بيّـنّا.

---

(١) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وهو من الكتاب ١/ ١٢٢.

وتقولُ: (أَأَنْتَ تَقُولُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ؟) فلا تعملُ للفصلِ بينها وبين حرفِ الاستفهامِ، فإنْ قلتَ: (أَكُلَّ يَوْمٍ تَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا؟) أعملتَ؛ لأنّه لا يُعتدُّ بالفصلِ بالظّرفِ.

وقالَ الكُميتُ:

١٢٥ أَجُهّالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ   لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينا[١]

فأعملَ (تَقُولُ)؛ لأنّ حرفَ الاستفهامِ داخلٌ عليها، وتقديرُه: أتقولُ جهّالًا بني لؤيٍّ.

وقالَ عمرُ بنُ أبي ربيعةَ:

١٢٦ أَمَّا الرَّحِيلُ فدُونَ بَعْدَ غَدٍ   فَمَتَى تَقُولُ: الدَّارَ تَجْمَعُنا[٢]

فأعملَ (تَقُولُ)؛ لدخولِ (مَتَى) عليه.

* * *

مَسَائِلُ مِن هذا البَابِ أَيْضًا

ما حكمُ المصدرِ في الإلغاءِ؟ ولم جازَ فيه مع أنّه لا يقومُ بنفسِه دونَ عاملٍ فيه؟

وهل يجوزُ: (مَتَى زَيْدٌ ظَنَّكَ ذَاهِبٌ؟)؟ وعلامَ انتصبَ (ظَنَّكَ)؟

ولم جاز: (مَتَى ظَنَّكَ عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ؟) ولم يجزْ: (ظَنَّكَ عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ)؟ وما نظيرُه في الامتناعِ مِن (غَيْرَ ذِي شَكٍّ زَيْدٌ ذَاهِبٌ)، و (حَقًّا عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ)؟

وكم وجهًا يجوزُ في: (مَتَى ظَنُّكَ زَيْدًا أَمِيرًا؟)؟

وهل يجوزُ: (عَبْدُ اللَّهِ أَظُنُّهُ مُنْطَلِقٌ)؟ وعلامَ يعودُ هذا الضّميرُ؟ ولم لا يجوزُ

---

(١) البيت من الوافر، وهو للكميت في ديوانه ٣٩٥، وانظر سيبويه ١/ ١٢٣، وقد نقل أ. هارون عن ابن المستوفي أنه لم يجده في ديوان الكميت، والصحيح أنه في ديوانه كما أثبتناه، وانظر حاشية المحقق، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٧٦، وابن السيرافي ١/ ٩١، وتحصيل عين الذهب ١٢١. وهو بلا نسبة في المقتضب ٢/ ٣٤٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٦٣، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٥٦٨، وشرح الرضي ٤/ ١٧٨.

(٢) البيت من الكامل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٣٩٣، وانظر سيبويه ١/ ١٢٤، والجمل للزجاجي ٣٢٨، وابن السيرافي ١/ ١٢٤، وتحصيل عين الذهب ١٢٢. وهو بلا نسبة في المقتضب ٢/ ٣٩٤، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٧٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٦٢.

أنْ يكونَ لـ (عَبْدِ اللَّهِ)؟

ولم ضعُفَ إلغاءُ المصدرِ في: (عَبْدُ اللَّهِ أَظُنُّ ظَـنّي مُنْطَلِقٌ)؟ وما نظيرُه مِن امْتِناعِ الفعلِ مع (سَقْيًا)؟

ولم صارَ: (ذاكَ) أَحْسَنَ مِن (الظّنِّ)، هذا مع اتّفاقِ المعنى، حتّى صارَ: (زَيْدٌ أَظُنُّ ذاكَ عَاقِلٌ) أحسنَ مِن: (زَيْـدٌ أَظُنُّ ظَـنّي عَاقِلٌ)؟

ولم جازَ: (زَيْدٌ أَظُنُّ ذاك مُنْطَلِقٌ) على أنّ (ذاكَ) إشارةٌ إلى الظّنِّ، ولم يجزْ: (زَيْدٌ ذاك مُنْطَلِقٌ) على هذا الوجهِ؟ ولم تَرتّبَ على ثلاثِ مراتبَ: (زَيْدٌ أَظُنُّ مُنْطَلِقٌ)، ثمّ (زَيْدٌ أَظُنُّ ذاك مُنْطَلِقٌ)، ثمّ (زَيْدٌ أَظُنُّ ظَـنّي مُنْطَلِقٌ)؟ وما مرتبةُ الهاءِ في: (زَيْـدٌ أَظُـنّـهُ مُنْطَلِقٌ)؟

وما حكمُ: (ظَـنَـنْتُ أَنَّهُ مُنْطَلِقٌ)؟ فأين اسمُ (ظَـنَـنْتُ)[١]؟ وأين خبرُه؟ ولم وجّهَه على الاستغناءِ بخبرِ (إنّ) عن خبرِ الظّنِّ، ووجّهَه غيرُه على الحذفِ؟

وهل يجوزُ: (ظَـنَـنْتُ عَبْدَ اللَّهِ) بالاقتصارِ على مفعولٍ واحدٍ؟

ولم جازَ بمعنى (اتَّـهَمْتُ)، ولم يجزْ بمعنى (حَسِبْتُ)؟ وما في (ظَنِـينٍ) مِن الدَّلِـيلِ على هذا، ولَمْ يجزْ مثلُ ذلك في (حَسِبْتُ)، و (خِلْتُ)، و (أَرَى)؟ وما وجهُ احتجاجِه بأنّ مِن كلامِهم أَنْ يُدخِلوا المعنى في الشّيءِ، لا يَدخُلُ في مثلِه؟

وما حكمُ: (أيُّـهُمْ مَـرَرْتَ بِه؟)؟ وهلّا حُمِلَ على الفعلِ؛ إذ هو بمنزلةِ اسمٍ بعدَ ألفِ الاستفهامِ؟

وما في تأخيرِ الفعلِ في قولِهم: (أَيَّـهُم رَأَيْتَ؟) من الشّاهدِ؟

ولم قبُحَ: (أَيُّـهُم زَيْدًا ضَرَبَ؟) ولم يقبُحْ: (أَزَيْدًا ضَرَبْتَ[٢]؟)؟ وهل حكمُ أخواتِها مِن (مَـتَى)، و (مَنْ)، و (مَا) كحكمِها؟ وما الوجهُ في: (مَنْ أَمَـةَ اللَّهِ ضَرَبَها؟) و (مَنْ أَمَـةَ اللَّهِ أَتَاها؟)؟

---

(١) في الأصل: (ظننته).

(٢) في الأصل: (ضرب)، وكذا في الجواب.

الجَوَابُ

المصدرُ الّذي يكونُ الفعلُ [مِنْهُ][1] يصلحُ فيه الإلغاءُ، يجوزُ في المصدرِ ما يجوزُ في فعلِه مِن الإلغاءِ، فتقولُ: (زَيْدٌ ظَنِّي مُنْطَلِقٌ)، كما تقولُ: (زَيْدٌ أَظُنُّ مُنْطَلِقٌ)؛ لأنّ كلَّ واحدٍ منهما يقومُ مقامَ الآخرِ في المفهومِ والإلغاءِ، ولا بدَّ [و٤٣] إذا أُلْغِيَ المصدرُ مِن إلغاءِ الفعلِ؛ لأنّ المصدرَ لا يقومُ بنفسِه دونَ عاملٍ يعملُ فيه، على قياسِ سائرِ الأسماءِ، وليسَ كالحرفِ في الإلغاءِ؛ لأنّه يجوزُ أنْ يُلغَى الحرفُ وحدَه؛ إذ لا يعملُ فيه عاملٌ، ولا يجوزُ أَنْ يُلْغَى الاسمُ وحدَه؛ لأنّه لا بدَّ مِن عاملٍ يعملُ فيه مذكورٍ أو محذوفٍ، فإذا أُلْغِيَ المصدرُ فقد أُلْغِيَ فعلُه معه، كقولِك: (مَتَى ظَنُّكَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ؟)، فلم يعملْ في الجملةِ المصدرُ ولا فعلُه الّذي نصبَه.

ويجوزُ: (مَتَى زَيْدٌ ظَنَّكَ ذَاهِبٌ؟) على: (تَظُنُّ ظَنَّكَ).

وتقولُ: (مَتَى ظَنِّي زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ؟) ولا يجوزُ: (ظَنِّي زَيْدٌ مُنطَلِقٌ)؛ لأنّه في صدرِ الكلامِ، فلا يُلغَى هاهنا، كما لا يُلغَى: (حَقًّا زَيْدٌ ذَاهِبٌ)، ولا: (غَيْرَ ذي شَكٍّ زَيْدٌ مُنطَلِقٌ)؛ لأنّ موضعَه التّأخيرُ؛ إذ كانَ يؤكِّدُ معنى الجملةِ، وعاملُه غيرُ متصرّفٍ، وكلُّ شيءٍ له مرتبةٌ فإنّه لا يجوزُ أنْ يُزالَ عن مرتبتِه مِن غيرِ علّةٍ تقتضي جوازَ الاتّساعِ فيه.

وتقولُ: (مَتَى ظَنُّكَ زَيْدًا أَمِيرًا؟) بالرّفعِ، كما[2] تقولُ: (مَتَى ضَرْبُكَ زَيْدًا؟)، ويجوزُ: (مَتى ظَنَّكَ زَيْدٌ أَمِيرٌ؟)، ولا يجوزُ الرّفعُ إذا ألغيتَ؛ لأنّه إذا كانَ يُلْغى فإنّما يقعُ موقعَ فعلِه معاقبًا له.

وتقولُ: (عَبْدُ اللَّهِ أَظُنُّهُ مُنْطَلِقٌ) على أنَّ الهاءَ كنايةٌ عن المصدرِ، ولا يجوزُ أنْ تكونَ كنايةً عن (عَبْدِ اللَّهِ)؛ لأنّك إذا أعملتَ الفعلَ في أحدِ المفعولين فلا بدّ مِن الآخرِ في بابِ الظّنِّ وأخواتِه، وإنّما جازَ أنْ يُكْنى عن المصدرِ، ولم يجز ذكرُه؛

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في الأصل: (ثم).

لدلالةِ الفعلِ عليه، كما قالوا: (مَنْ كَـذَبَ كَانَ شَرًّا لَه)، فأضمروا (الكذبَ)؛ لـدلالـةِ (كَـذَبَ) عليه.

ويضعُفُ إلغاءُ المصدرِ في قولِك: (عَبْدُ اللَّهِ أَظُنُّ ظَـنّي مُنْطَلِقٌ)؛ لأنّ كلَّ واحدٍ مِن الفعلِ والمصدرِ يقومُ مقامَ الآخرِ في الإلغاءِ، حتّى قد استمرَّ الاستعمالُ به على ذلك، فاقتضى المعاقبةَ، فإذا جُمِعَ بينَهما كانَ على خلافِ ما اقتضاهُ المعنى الصّحيحُ لهما مِن المعاقبةِ. ونظيرُ ذلك: (سَقْيًا لَكَ) في أنّه يعاقبُ: (سَقَاكَ اللَّهُ)، ويُسْتَغنى بأحدِهما عن الآخرِ، إلّا أنّه لا يجوزُ الجمعُ بينهما في: (سَقْيًا لَكَ)، ويجوزُ في: (زَيْدٌ أَظُنُّ ظَـنّي مُنْطَلِقٌ) على ضعفِه؛ لأنّه قد انضافَ إلى التّعاقبِ في: (سَقْيًا لَكَ) معنًى آخرُ يُقوّي الاستغناءَ، وهو أَنَّهُ في موضعٍ لا يكونُ إلّا بالفعلِ؛ لأنّ الدّعاءَ كالأمرِ في طلبِ الفعلِ، وأنَّ السّقيَ ممّا يُدْعَى به للإنسانِ. فلمّا كانَ في موضعِ الدّعاءِ، وفي معنى ما يُدْعَى به، وقد استُعمِلَ للمعاقبةِ، اقتضى له ذلك؛ إذ لا يجوزُ الجمعُ بينَه وبين الفعلِ أصلًا؛ لأنّه ليسَ بعدَ الضّعفِ إلّا امتناعُ الجوازِ.

وفيه وجهٌ آخرُ، وهو أنّ الإلغاءَ يقتضي امتناعَ التّـأكيدِ، كما أنّ الإلغاءَ يقتضي امتناعَ أنْ يكونَ في صدرِ الكلامِ، فهذا يؤكّدُ ما قلنا أوّلًا.

وترتيبُ الإلغاءِ في هذا البابِ على **ثلاثةِ أوجهٍ**:

الأوّلُ: (زَيْدٌ أَظُنُّ مُنْطَلِقٌ) مِن غيرِ إعمالِه في المصدرِ ولا ضميرِه.

الثّـاني: (زَيْدٌ أَظُنُّ ذاكَ مُنْطَلِقٌ)؛ لمخالفةِ لفظِه للفظِ المصدرِ، وإنْ كانَ المعنى واحدًا، فليسَ ممّا يصلحُ أنْ يعاقبَ الفعلَ.

الثّالثُ: (زَيْدٌ أَظُنُّ ظَـنّي مُنْطَلِقٌ).

فهذه ثلاثُ مراتبَ في الإلغاءِ. ولهذا جازَ: (زَيْدٌ أَظُنُّ ذَاكَ مُنْطَلِقٌ) ولم يجزْ: (زَيْدٌ ذَاكَ مُنْطَلِقٌ)؛ لأنّه لا دليلَ يُبيّنُ أنّ (ذَاكَ) إشارةٌ إلى المصدرِ.

ومرتبةُ الهاءِ في: (زَيْدٌ أَظُنُّـهُ مُنْطَلِقٌ) على الضّعفِ **مِن وجهين**:

أحدُهما: أنّه يعني به المصدرَ، والمصدرُ يضعُفُ هاهنا.

الثـاني: أنّه يوهمُ الرّجوعَ إلى الاسمِ الأوّلِ، فتركُه أبعدُ مِن إيهامِ الفسادِ.

وتقولُ: (ظَـنَـنْتُ أنّهُ مُنْطَلِقٌ)، فسيبويهِ يذهبُ إلى أنّ خبرَ (أنّ) قد أغنى عن خبرِ الظّنِّ[١]؛ لأنّه يدلُّ على معنى: (ظَـنَنْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا)، ويُقَوّي هذا أنّ جوابَ القسمِ يجوزُ أنْ يُغني عن جوابِ الجزاءِ، كقولِك: (واللَّهِ إنْ أَتَانِـي زَيْدٌ لأُكْـرِمَـنَّه)، فكذلِك يُغني خبرُ (إنّ) عن خبرِ الظّنِّ، مع أنّه إذا صحَّ قياسُ الكلامِ مِن غيرِ حذفٍ لم يكنْ لنا أنْ نحملَه على الحذفِ. وقالَ غيرُه: الخبرُ محذوفٌ[٢]، كأنّه قيلَ [ظ٤٣]: ظننتُ انطلاقَ زيدٍ في زمانٍ أو مكانٍ، كمَا يُحْذَفُ الخبرُ[٣] مِن: (لا رَجُلَ)، كأنّه قيلَ: لا رجلَ في زمانٍ أو مكانٍ، واعتلّوا لهذا بأنّ تقديرَ (أَنْ) مع صلتِها تقديرُ الاسمِ الواحِدِ، وهو المصدرُ، و (ظَـنَنْتُ) لا تعملُ في مفعولٍ واحِدٍ، فلا بدّ مِن تقديرِ محذوفٍ، وإلّا فسدَ الكلامُ وانتقضَ على الأصولِ الصّحيحةِ.

وتقولُ: (ظَـنَنْتُ عَبْدَ اللَّهِ)، فيجوزُ ذلك، ولا يجوزُ: (حَسِبْتُ عَبْدَ اللَّهِ)؛ لأنّ (ظَـنَنْتُ) تكونُ بمعنى (اتَّـهمتُ)، ولا يجوزُ مثلُ ذلك في: (حَسِبْتُ)؛ لأنّ مِن كلامِهم أنْ يُدخِلوا المعنى في الشّيءِ ولا يُدخِلوه في مثلِه، وهذه علّـةٌ وضعيّةٌ ذكرها سيبويـهِ[٤]، والحجّةُ في صحّتِها ما في هذا مِن تقويـةِ الأصلِ المطّردِ على النّادرِ؛ ليتمكّنَ القياسُ على المطّردِ، ويمتنعَ مِن النّادرِ، وهكذا ينبغي أنْ يكونَ؛ لأنّ المطّردَ بمنزلةِ المالكِ للشّيءِ في أنّ له أنْ يتصرّفَ فيه التّصرّفَ الأتمَّ، والنّادرُ بمنزلةِ المستعيرِ للشّيءِ في أنّه إنّما يُصرّفُ فيه التّصرّفَ الأنقصَ، وإلّا خرجَ الشّيءُ عن حقّه إلى فسادٍ فيه، وتناقضٍ[٥] في معناه.

---

(١) سيبويه ١/ ١٢٥.

(٢) نسبه السيرافي لبعض البصريين في شرح كتاب سيبويه ١/ ٤٦٤، وهو رأي الأخفش في ابن يعيش ٨/ ٦٠، ونسب في الهمع ١/ ٥٨٤ للأخفش والمبرد، وقد أجاز الفارسي في التعليقة ٢/ ٢٣١ أن يكون الخبر محذوفًا، وكلام المبرد في المقتضب يشير إلـى موافـقته سيبويه، قال في كتابه ٢/ ٣٤١: « فَإِذا قلت: ظَـنَنْت أنّ زيدًا منطلق، لم تحتج إِلَى مفعول ثَان؛ لِأَنَّك قد أتيت بِذكر زيد فِـي الصِّلَة؛ لِأَن الْمَعْنى: ظَـنَنْت انطلاقًا من زيد ».

(٣) قوله: (الخبر) مطموس في الأصل.

(٤) سيبويه ١/ ١٢٦.

(٥) في الأصل: (وتناقضًا).

و (ظَنِينٌ) يدلُّ على [أَنّ][(١)] (ظَنَنْتُ) بمعنى (اتَّهمتُ)؛ لأنّه لا وجهَ له إلّا معنى (مُتَّهمٍ).

وتقولُ: (أيُّهُمْ مَرَرْتُ بِهِ؟) بالرّفعِ، ولا يجوزُ النّصبُ إلّا على: (زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ) مِن قبل أنّ (أيَّهُمْ) بمنزلةِ ألفِ الاستفهامِ في طلبِ أنْ يليَها الفعلُ، ولا يَطلبُ أنْ يعملَ فيه الفعلُ، فليسَ لها بحقِّ الاستفهامِ إلّا هذا، وإنّما حُمِلَ مع الألفِ على الفعلِ؛ لأنّه يُقدّرُ بينه وبين الاسمِ، فيجبُ عملُ الفعلِ على جهةِ التّبعِ لهذا المعنى، وإذا امتنعَ ذلك في (أيُّهُم) رَجَعتْ إلى ما يجبُ لها ممّا ذكرنا، وصارَ لا يعملُ فيها الفعلُ إلّا إذا فُرّغَ لها، وإلّا صارتْ بمنزلةِ مَنْ قالَ: (زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ). ويُوضّحُ أنّها بمنزلةِ الألفِ قولُهم: (أيَّهُم رَأَيْتَ؟) مِنْ غيرِ أنْ يجوزَ تقديمُ الفعلِ عليها، كما لا يتقدّمُ على الألفِ. وكلُّ هذا يُبيّنُ أنَّ حقَّها أنْ تُحملَ على الابتداءِ في: (أَيُّهُم مَرَرْتَ بِهِ؟). وسبيلُ أخواتِ (أيُّ) سبيلُها في هذا، وهي: (مَتَى)، و (مَنْ)، و (مَا).

ويضعُفُ: (أيُّهُمْ زَيْدًا ضَرَبَ؟)؛ لأنّ (أيُّهُمْ) يطلبُ الفعلَ مِن غيرِ أنْ تكونَ له قوّةٌ تقتضي التّصرّفَ. ولا يقبُحُ: (أَزَيْدًا ضَرَبْتَ؟)؛ لأنّ الألفَ لَمّا كانَ أمَّ حروفِ الاستفهامِ جازَ أنْ يُذكرَ بعدها الفعلُ، وأَنْ يُحذفَ، فتدخلُ عليه مذكورًا أو محذوفًا، وتحتملُ ذلك لِشدّةِ طلبِها له، وكأنّه إذا كانَ محذوفًا فهو مذكورٌ معها؛ لأنّه لا يُخِلُّ به ذلك مِن أجلِ شدّةِ اقتضائِها له، وليسَ كذلِك (أيُّ) وأخواتها؛ لأنّها أسماءٌ، لها بحقِّ الاسميّةِ الامتناعُ مِن طلبِ الفعلِ، وبحقِّ وقوعِها موقعَ الألفِ فلها طلبُ الفعلِ، فهي تنقُصُ عن مرتبةِ الفعلِ، فلا يصلُحُ بعدها الفعلُ إلّا مذكورًا، وقد يجوزُ مُقدّرًا على ضعفٍ، كقولِك: (مَنْ أَمَةَ اللّهِ ضَرَبَها؟)، و (ما أَمَةَ اللّهِ أَتَاها؟)، و (مَتَى زَيْدًا رَأَيْتَه؟)، فأكثرُ ما يكونُ هذا في الشّعرِ؛ لما بيّنّا.

* * *

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

بَابُ الاسْتِفْهَامِ
الّذي يَمْنَعُ العَامِلَ مِمّا قَبْلَه(*)

الغرضُ فيهِ أنْ يُبيّنَ ما يجوزُ في الفعلِ مِن منعِ الحرفِ له أنْ يعملَ فيما قبلَه ممّا لا يجوزُ.

مَسَائِلُ هذا البَابِ

ما الّذي يجوزُ في الفعلِ مِن منعِ الحرفِ له أنْ يعملَ فيما قبلَه؟ وما الّذي لا يجوزُ؟ ولم ذلك؟

وما الحرفُ الّذي يمنعُ العاملَ مِن عملِه؟ ولم منعَ حرفُ الاستفهامِ العاملَ ممّا قبلَه؟

ولم منعَ حرفُ الجزاءِ العاملَ أَنْ يعملَ فيما قبلَه؟

ولم منعَ [(أنْ)][1] العاملَ ممّا قبلَه؟

ولم منعت (إنّ) العاملَ ممّا قبلَها؟

وهلّا منعت (لَمْ) و (لَنْ)[2] العاملَ ممّا قبلَها؟

وما حكمُ: (زَيْدٌ كَمْ مَرَّةً رَأَيْتُ؟)، و (عَبْدُ اللّهِ هَلْ لَقِيتَ؟)؟ ولم لا يجوزُ: (زَيْدًا هلْ رَأَيْتَ؟)؟

وما حكمُ: (زَيْدٌ هذا أَعَمْرٌو ضَرَبَهُ أَمْ بِشْرٌ؟)؟

وهل يجوزُ: (زَيْدًا الّذي رَأَيْتُ)؟ ولم لا يجوزُ؟

وهل يجوزُ: (أَزَيْدًا أَنْتَ رَجُلٌ تَضْرِبُ؟)؟ ولم لا يجوزُ؟

وهل يجوزُ: (أَكُلَّ يَوْمٍ ثَوْبٌ [و٤٤] تَلْبِسُه؟)؟ ولم جازَ؟

(*) العنوان في الكتاب ١/ ١٢٧: « **هذا باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعًا لأنّك تبتدئه لتنبه المخاطب، ثم تستفهم بعد ذلك** ».

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق. (٢) في الأصل: (أن)، وكذا في الجواب.

وما الشّاهدُ في قولِ الشّاعرِ:

أَكُــلَّ عَــامٍ نَـعَـمٌ تَـحْــوُونَــهُ؟

ولم لا يجوزُ نصبُ (نَـعَمٌ)؟ وقولِ زيدِ الخيرِ[1]:

أَفــي كُـلِّ عَـامٍ مَـأْتَـمٌ تَـبْعَـثُونَـهُ ....؟

ولم لا يجوزُ نصبُ (مَأْتَمٌ)؟

وما الشّاهدُ في قولِ جريرٍ:

أَبَحْـتَ حِمَى تِـهَامَـةَ بَعْـدَ نَجْـدٍ ....

وقولِ الآخرِ:

فَـمَــا أَدْرِي أَغَـيَّــرَهُــمْ تَـنَــاءٍ ....؟

وهل يجوزُ: (مَا زَيْدًا أَنا الضَّارِبُ)، و (أَنْتَ المائةَ الوَاهِبُ)؟ ولم لا يجوزُ؟

ولم جازَ: (الضّاربُ) على معنى (الّذي ضَرَبَ)؟ ولم عملَ على هذا الوجهِ؟ ولم يعملْ إذا كانَ معرّفًا بالألفِ واللّامِ حتّى جرى مجرى: (أَزَيْدٌ أَنْتَ ضَارِبُـهُ أَمْسِ؟) في امتناعِ العملِ؟

ولم عملَ المصدرُ معرفةً كانَ أو نكرةً، ولم يعملْ اسمُ الفاعلِ إلّا نكرةً؟

وهل يجوزُ: (أَذَكَـرًا أَنْ تَلِـدَ نَاقَـتُكَ أَحَبُّ إِلَيْـكَ أَمْ أُنْثى؟)؟ ولم لا يجوزُ؟ ولم جازَ [الرّفعُ][2]؟ ولم جرى مجرى (الّذي) في قولِك: (أَخَاهُ الّذي رَأَيْتُ زَيْدٌ) مع أنّ (الّذي) اسمٌ ناقصٌ يحتاجُ إلى مُتمِّمٍ، و (أَنْ) حرفٌ؟

الجَوَابُ

الّذي يجوزُ في الفعلِ مِـن منـعِ الحرفِ أنْ يعملَ فيما قبلَه أنّـه [إِنْ][3] كانَ

---

(١) هو زيد بن مهلهل بن يزيد، من طيّـئ، كان فارسًا مغوارًا شجاعًا بعيد الصيت في الجاهلية، وأدرك الإسلام، ووفد إلى النبي ﷺ ولقيه وسر به، وسماه زيد الخير، وهو شاعر مقل، مخضرم، معدود في الشعراء الفرسان. انظر ترجمته في الشعر والشعراء ١/ ٢٨٧، والأغاني ١٧/ ٢٤٧.

(٢، ٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

حرفٌ له صدرُ الكلامِ لعلّـةٍ صحيحةٍ امتنعَ الفعلُ مِن أنْ يعملَ فيما قبلَه؛ لئلّا يخرجَ الحرفُ ممّا قد وجبَ له. ولا يجوزُ أنْ يكونَ خَلفًا مِن العاملِ؛ لأنّه لو فُـرّغَ لم يعملْ، فهو إذا كانَ مشغولًا وخَلَفًا أبعدُ مِن أنْ يعملَ، فلو جازَ: (زَيْدًا أَضَرَبْته؟) على أنْ يكونَ خَلفًا مِن عاملٍ محذوفٍ لجازَ: (زَيْدًا أَضَرَبْتَ؟) إذا فَـرَّغْتَـهُ لَه؛ لأنَّ عملَه على جهةِ الخَلَفِ أضعفُ منه على جهـةِ التّـفريغِ.

والحرفُ الّذي يمنعُ العاملَ مِن عملِه هو الحرفُ الّذي له صدرُ الكلامِ بِـنَـقْلِـهِ الجملةَ عن معنًى إلى معنًى، أو بأنّه موصولٌ، فألفُ الاستفهامِ نقلت جملةَ الخبرِ إلى الاستخبارِ، فلها صدرُ الكلامِ، و (مَا) النّافيةُ نقلت الإيجابَ إلى النّفيِ، فلها صدرُ الكلامِ؛ لأنّها نقلت الجملةَ، وليسَ كذلك الألفُ واللّامُ؛ لأنّهما للاسمِ المفردِ، وكذلك السّينُ وسوفَ للفعلِ وحدَه، وكذلك (لا) في قولِك: (ضَرَبْتَ زَيْدًا لا عَمْرًا)؛ لأنّها للمفردِ في العطفِ، كما أنّ الواوَ للمفردِ في قولِك: (ضَرَبْتُ زَيْدًا وعَمْرًا).

وحرفُ الجزاءِ يمنعُ العاملَ ممّا قبَله؛ لأنّه دخلَ على الجملتين، فعقدَ إحداهما بالأخرى، فهو ممّا يدخلُ على الجملِ، لا على المفردِ.

و (أَنْ) تمنعُ العاملَ ممّا قبلَها؛ لأنّها موصولةٌ، والصّلةُ لا تتقدّمُ على الموصولِ، كما لا يكونُ ذلك في بابِ (الّذي).

و (إنَّ) تمنعُ العاملَ ممّا قبلَها، فلا يجوزُ في قولِك: (إنَّ زَيْدًا ضَارِبٌ[1] عَمْرًا): (عَمْرًا إنَّ زَيْدًا ضَارِبٌ)؛ للعلّةِ الّتي بيّـنّا مِن حكمِها في المنعِ.

ولا تمنعُ (لَمْ) و (لَنْ) العاملَ ممّا قبلَها؛ لأنّها للفعلِ خاصّةً، كقولِك: (زَيْدًا لَمْ أَضْرِبْ)، و (زَيْدًا لَنْ أَضْرِبَ).

فالحروفُ تنقسمُ قسمين:

أَحدُهما: ما يدخلُ على المفردِ.

---

(١) في الأصل: (ضاربًا).

والثّاني: ما يدخلُ على الجملةِ.

وكلُّ ما يدخلُ على المفردِ فإنّه لا يمنعُ العاملَ ممّا قبلَه، إلّا أنْ يكونَ ما دخلَ عليه صلةً له، نحوُ: (أنْ)، وكلُّ ما دخلَ على الجملةِ فإنّه يمنعُ العاملَ ممّا قبلَه؛ لئلّا تختلطَ الجملُ، فيفسُدُ الكلامُ.

فأمّا ما دخلَ على المفردِ فحكمُه حكمُ المفردِ في أنّه لا يمنعُ، كما أنّ ما دخلَ على الجملةِ فحكمُه حكمُ الجملةِ في أنّه يمنعُ. واعتبارُ هذا بأنّ ما دخلَ على الجملةِ فإنّه يصلحُ فيه الاسمُ مع الاسمِ تارةً، والاسمُ مع الفعلِ تارةً، كحرفِ الاستفهامِ، وما دخلَ على المفردِ فهو لازمٌ له، إلّا ما عقدَ الجملتين، كعقدِ (إنْ) الّتي للجزاءِ، فلو كانت (لَنْ) و (لَمْ) للجملةِ لجرت مجرى (ما) في الدّخولِ على جملةٍ مِن اسمٍ مع اسمٍ تارةً، وتارةً على جملةٍ مِن اسمٍ مع فعلٍ، وليسَ الأمرُ كذلِك، فإنّما هما للفعلِ خاصّةً، كما أنَّ الألفَ واللّامَ للاسمِ خاصّةً، وكما أنَّ (سوفَ) و (قدْ) للفعلِ خاصّةً.

و (أمّا) مِن الحروفِ الّتي تمنعُ العاملَ ممّا قبلَها؛ لأنّها تشبهُ حرفَ الجزاءِ؛ إذ كانت لا بدَّ في جوابِها مِن الفاءِ، إذا قلتَ: (أمّا زَيْدًا [ظ٤٤] فَضَرَبْتُ، وأمّا عَمْرًا فَأَهَنْتُ)، ولا يجوزُ: (اليَوْمَ أَمّا زَيْدًا فَضَرَبْتُ) تريدُ: أمّا زيدًا فضربتُ اليومَ، فلا يجوزُ التّقديمُ للعلّةِ الّتي بيّنّا.

وتقول: (زيدٌ[1] كم مرّةً رأيته؟) فلا يجوز فيه إلّا الرّفع، وإن فرّغت الفعل على ضعفه، كقولك: (زيدٌ كم مرّةً رأيت؟)، وكذلك: (عبدُ اللّه هل لقيت؟)؛ لأنّ حرفَ الاستفهامِ قد مَنعَ العاملَ ممّا قبله.

وتقولُ: (زَيْدٌ هذا أَعَمْرٌو ضَرَبَه أم بِشْرٌ؟) فيجوزُ فيه وجهان: أَحدُهما أنْ يكونَ (هذا) صفةً لـ (زيدٍ)، فكأنّك قلتَ: زيدٌ أعمرٌو ضربَه أم بشرٌ؟ ويجوزُ أنْ يكونَ (هذا) خبرًا، فكأنّك أضمرتَ مذكورًا ذكرَه غيرُك، فقلتَ: أعمرٌو[2] ضربَه أم بشرٌ؟؛ لأنّه إذا كانَ جملةً فهو قائمٌ بنفسِه، ككلامِ غيرِك القائمِ بنفسِه عن أنْ يحتاجَ إلى

---

(١) في الأصل: (زيدًا).

(٢) في الأصل: (أزيد)

تتميمٍ، ولا يجوزُ: (زَيْدٌ [هذا][1]) مِن جهتِك.

ولا يجوزُ: (زَيْدًا الّذي رَأَيْتَ)؛ لأنّه لا يتقدّمُ ما في الصّلةِ على الموصولِ.

وتقولُ: (أَزَيْدٌ أَنْتَ رَجُلٌ تَضْرِبُه؟)، ولا يجوزُ النّصبُ في (زيدٍ)، وإنْ فرّغتَ الفعلَ له، فلا يجوزُ: (أَزَيْدًا أَنْتَ رَجُلٌ تَضْرِبُ؟)؛ لأنّ الصّفةَ لا تعملُ فيما قبلَ الموصوفِ؛ لأنّ ما عملت فيه معها متمّمٌ للموصوفِ، كما أنّ الصّلةَ مع ما[2] عملتْ فيه متمّمةٌ[3] للموصولِ.

ويجوزُ: (أَكُلَّ يَوْمٍ ثَوْبٌ تَلْبِسُه؟)؛ لأنّ العاملَ في الظّرفِ الاستقرارُ، ولم يعملْ فيه الفعلُ الّذي هو صلةٌ.

وقالَ الشّاعرُ:

١٢٧ أَكُلَّ عَامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ[4]

فلا يعملُ (تَحْوُونَه) في (نَعَمٍ)؛ لأنّه صفةٌ له. ويجوزُ نصبُ: (أَكُلَّ يَوْمٍ)؛ لأنّ العاملَ فيه الاستقرارُ، والمعنى: أكلَّ يومٍ مستقرٌّ فيه حِوَايَةُ نَعَمٍ تَحْوُونَه، ومثلُه قولُ زيدِ الخيرِ:

١٢٨ أَفي كُلِّ عَامٍ مَأْتَمٌ تَبْعَثُونَه عَلَى مِحْمَرٍ ثَوَّبْتُمُوهُ ومَا رُضا[5]

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في الأصل: (معها). (٣) في الأصل: (متمم).

(٤) البيت من الرجز، وهو لقيس بن حصين بن زيد الحارثي في ابن السيرافي ١/ ٨٣، والانتخاب ٢٥، والخزانة ١/ ٣٩٠. وهو لرجل من ضبة في فرحة الأديب ١٦٤. وهو بلا نسبة في سيبويه ١/ ١٢٩، ومجاز القرآن ١/ ٣٦٢، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٧٦، والزاهر ٢/ ٢٩٣، وشرح الكتاب للسيرافي ١/ ٤٧٢، والنكت ١/ ٢٥٩، وتحصيل عين الذهب ١٢٣، والمخصص ٥/ ١٤٤، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٤٨، ٣٥٢، وشرح الرضي ١/ ٢٤٩.

(٥) البيت من الطويل، وهو لزيد الخيل في ديوانه ٦٧ برواية: (محمرٍ عودٍ أثيب)، وانظر سيبويه ١/ ١٢٩، وجمهرة اللغة ٥٢٢، وشرح الكتاب للسيرافي ١/ ٤٧٢، وابن السيرافي ١/ ٨٤، وتحصيل عين الذهب ١٢٣. وهو بلا نسبة في التعليقة للفارسي ١/ ١٣٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٤٨.

وقالَ جريرٌ:

١٢٩ أَبَحْتَ حِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَيءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ[١]

فهذا قد فرّغَ الفعلَ، ولم يُعمِلْهُ في الاسمِ الّذي قبلَه؛ لأنّه صفةٌ له، ومثلُه قولُ الشّاعرِ:

١٣٠ ومَا أَدْرِي أَغَيَّرَهُمْ تَنَاءٍ وطُولُ العَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا[٢]

ولا يجوزُ: (مَا زَيْدًا أَنَا الضَّارِبُ)، ولا: (أَنْتَ المائةَ الوَاهِبُ)؛ لأنّ الألفَ واللّامَ لا تخلو مِن أنْ تكونَ بمعنى (الّذي)، فلا يجوزُ التّقديمُ؛ لأنّه في الصّلةِ، أو تكونَ للتّعريفِ، فلا يجوزُ أنْ يعملَ اسمُ الفاعلِ إذا كانَ معرّفًا؛ لأنّه يخرجُ عن شبهِ الفعلِ بالتّعريفِ، كما يخرجُ بكونِه للماضي، وإنّما يعملُ عملَ المضارعِ إذا كانَ نكرةً على معناه، لا على معنى الماضي، و (الضَّارِبُ) إنّما يُحمَلُ على (الّذي ضَرَبَ زَيْدًا عَمْرٌو)؛ لأنَّ الماضيَ أعرفُ مِن المستقبلِ، والغرضُ التّعريفُ، فطَلَبَ هذا الغرضُ ما هو أشدُّ تعلّقًا به ممّا هو أعرفُ، فلا يجوزُ أنْ يُعدَلَ عن هذا إلّا بدليلٍ.

والمصدرُ يعملُ معرفةً كانَ أو نكرةً، كما يعملُ ماضيًا كانَ أو مستقبلًا؛ لأنّه يناسبُ الفعلَ الماضي، كما يناسبُ المضارعَ مِن جهةِ اشتقاقِه منه، والتّعريفُ لا يمنعُه أنْ يُشتقَّ منه، فهذه منزلتُه، فأمّا اسمُ الفاعلِ فلا يجوزُ أنْ يعملَ إذا كانَ معرفةً عملَ الفعلِ، ولا إذا كانَ ماضيًا؛ لأنّه إنّما يعملُ بمضارعتِه الفعلَ الّذي ضارعَه على الوجهِ الّذي يضارعُه عليه، وهو وقوعُه موقعَه على معناه، فإذا خرجَ عن هذا لم يعملْ.

ولا يجوزُ: (أَذَكَرًا أَنْ تَلِدَ نَاقتُكَ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمْ أُنْثى؟)؛ لأنّه في الصّلةِ، ولكن يجوزُ على الرّفعِ، فتقولُ: (أَذَكَرٌ أَنْ تَلِدَ نَاقَتُكَ أَحَبُّ إليكَ أَمْ أُنثى؟)، ويجوزُ: (أَنْ تَلِدَ نَاقَتُكَ ذَكَرًا أَحَبُّ إِلَيْكَ أم أُنْثى؟).

* * *

بَاقِي المَسَائِلِ مِنْ هذا البَابِ

[و٤٥] وما حكمُ: (أَعَبْدُ اللَّهِ أَنْتَ أَكْرَمُ عَلَيْهِ أَمْ زَيْدٌ؟)؟ ولم لا يُحمَلُ على

---

(١) مر البيت سابقًا. انظر الشاهد رقم (٩٤). (٢) مر البيت سابقًا. انظر الشاهد رقم (٩٥).

الفعلِ، إِذْ[1] في (أَكْـرَمُ) معنى الفعلِ، كما في: (أَعَبْدُ اللَّهِ أَنْتَ مَارٌّ بِه؟)؟

ولم لا يعملُ: (أَفْعَـلُ) فيما قبلَه؟

وما حكمُ: (أَزَيْـدٌ أَنْتَ لَهُ أَشَدُّ ضَرْبًا أَمْ عَمْرٌو؟)؟ ولم لا يجـوزُ أنْ يعملَ (الضَّرْبُ) فيما قبلَه في هذا؟

وما حكمُ: (أَعَبْدُ اللَّهِ إِنْ تَـرَهْ تَضْرِبْهُ؟)؟ ولم لا يجوزُ إعمالُ الفعلِ في الأوّلِ، وإنْ طرحتَ الهاءَ من (تَضْرِبْ)؟

وما حكمُ: (أَعَبْـدُ اللَّـهِ حِيـنَ تَضْـرِبُ يَأْتِـي؟)؟ ولم لا يعملُ (تَـضْرِبُ) في (عَبْدِ اللَّهِ) هاهنا؟

وما حكمُ: (زَيْدًا إذا[2] أَتَانِـي أَضْرِبُ)؟ ولم لا يعملُ الفعلُ الّذي يلي (إذا) أو (حين) في الأوّلِ، ويعملُ الفعلُ الثّاني فيه؟ وعلى أيِّ وجهٍ يجوزُ عملُه في الأوّلِ؟ وعلى أيِّ وجهٍ لا يجوزُ؟

وما حكمُ: (أَزَيْدًا إِنْ رَأَيْتَ تَضْرِبْ؟)؟ ولم لا يجوزُ إعمالُ الفعلِ الأوّلِ في: (زيـدٍ)، ويجوزُ إعمالُ الثّاني؟

ولم منعَ حرفُ الجزاءِ ما اتّصلَ به ممّا قبلَه؟

ولم لا يكونُ في (زَيْـدٍ) إلّا الرّفعُ إذا قلتَ: (أَزَيْدٌ إِنْ تَـرَ تَضْرِبْ؟) بالجزمِ؟

وهل يجوزُ: (القِـتَالُ زَيْـدًا حِينَ تَأْتِـي)؟ ولم لا يجوزُ؟

وما حكمُ: (إِنْ زَيْدًا تَرَهُ تَضْرِبْ)؟ وما العاملُ فيه؟ ولم لا يعملُ الفعلُ الثّاني مع أنّه مفرّغٌ للأوّلِ؟

ولم جازَ[3] أنْ يليَ (إنْ) الاسمُ، ولم يجزْ في غيرِها مِن حروفِ الجزاءِ إلّا في الضّرورةِ؟ وما الشّاهدُ في قولِ النّمرِ بنِ تولبٍ:

لا تَجْـزَعِـي إِنْ مُـنْفِسًا أَهْلَـكْـتُـهُ ....

---

(١) في الأصل: (كما إذ).

(٢) في الأصل: (إذ)، وكذا في الكتاب ١/ ١٣٣ .

(٣) في الأصل: (ولم لا جاز).

وما حكمُ: (أَزَيْدٌ إذا تَـرَ تَضْرِبْ؟) بالجزمِ إذا جُوزِيَ بـ (إذا) في الشّعرِ؟ ولم جازَ إعمالُ (تَضْرِبْ) إذا رُفِـعَ مع جزمِ الأوّلِ؟

وما حكمُ: (زَيْدٌ إذا يَـأْتِـيـنِـي أَضْرِبُ) على حذفِ الهاءِ، وجعلِ الفعلِ في موضعِ الجوابِ؟ ولم وجبَ الرّفعُ في الأوّلِ على هذا؟

وما حكمُ: (أَزَيْدٌ إِنْ يَأْتِكَ تَضْرِبْه؟)؟ ولم لا تكونُ [الهاءُ][1] إلّا لـ (زَيْـدٍ)؟

ولم جازَ: (زَيْدًا لم أَضْرِبْ)، و (زَيْدًا لَنْ أَضْرِبَ)؟

وما معنى قولِه[2]: « و (لَنْ أَضْرِبَ) نفيٌ لقولِه: (مَا ضَرَبَ)، كما أنّ: (لَمْ أَضْرِبْ) نفيُ (ضَرَبْتُ) »؟ وهل هو علّـةٌ في جوازِ التّـقديمِ؟

وما حكمُ: (كُلَّ رَجُلٍ يَأْتِيكَ فاضْرِبْ)؟ وما الفرقُ بينَه وبين: (أَيُّـهُم جَاءَكَ فاضْرِبْ؟) حتّى وجبَ الرّفعُ في (أيٍّ) والنّصبُ في (كلٍّ)؟

وهل يجوزُ: (أَيَّـهُم يَأْتِـيكَ تَضْرِبُ؟) بالنّصبِ[3]؟ وعلى أيِّ وجهٍ جازَ؟

ولم كانَ النّصبُ في قولِك: (زَيْدًا إِنْ أَتَاكَ تَضْرِبْ)؟

ولم لا يكونُ (حينَ) و (إذا) خبرًا لـ (زيـدٍ)، كما يكونُ في قولِك: (الحَرُّ حِينَ تَأْتِـينِي)؟ وما في ذلك مِن الشّاهدِ على أنّهما بمنزلةِ (إنْ) في اقتضاءِ الجوابِ مع (زيـدٍ) ونحوِه؟

وما معنى قولِه[4]: « وهو عندَنا غيرُ جائـزٍ إلّا أنْ يكونَ الأوّلُ مجزومًا في اللّفظِ »؟ وهل الّذي ليسَ بجائزٍ[5] منعُ الفعلِ أنْ يعملَ في الأوّلِ، وهو مفرّغٌ له في موضعِ الجوابِ، والأوّلُ غيرُ مجزومٍ في الحقيقةِ أو التّقديرِ؛ لما يلزمُ عليهِ مِن الرّفعِ في

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهو من الكتاب ١/ ١٣٦.

(٢) سيبويه ١/ ١٣٥ - ١٣٦.

(٣) قوله: (بالنصب) مكرر في الأصل

(٤) لم يرد هذا القول في كتاب سيبويه، وهو قول لا يعلم صاحبه عند السيرافي، قال في شرحه ١/ ٤٩٠: « وفي آخر هذا الباب قول لست أدري لمن، وهو: وهذا عندنا غير جائز إلا أن يكون الأول مجزومًا في اللفظ ». وكرر الأعلم في النكت ١/ ٢٦٤ كلام السيرافي. وقد ورد في بعض النسخ الخطية للكتاب، قال أ. هارون في حاشيته ١/ ١٣٧: « ولعله من قول الأخفش ».

(٥) في الأصل: (ليس وهل بجائز).

قولِك: (زَيْدٌ يَوْمَ الجُمُعَـةِ أَضْرِبُ)، إذْ تقديرُه كتقديرِ: (زَيْدٌ حِينَ يَأْتِيـكَ أَضْرِبُ)؟

الجَوَابُ

وتقولُ: (أَعَبْدُ اللَّهِ أَنْتَ أَكْـرَمُ عَلَيْـهِ أَمْ زَيْدٌ؟)، فترفعُ الاسمَ؛ لأنّ (أَكْـرَمُ) لا يعملُ فيما قبلَه؛ لضعفِه.

فإنْ قالَ قائلٌ: فأَنتَ قد تُعملُ العاملَ إذا امتنعَ أنْ يعملَ بنفسِه على طريقِ التّفسيرِ لعامـلٍ يصلحُ مِن غيرِه، فهلّا أَجْريتَ هذا ذلك المُجرى؛ إذ فيه معنى: أعبدَ اللَّهِ تَـكَـرَّمَ عليه؟

قيلَ له: إنّما يجوزُ أنْ يعملَ على طريقِ الخَلَفِ مِن عاملٍ تفسيرُه ما يصلحُ أنْ يعملَ فيما قبلَه، كقولِك: (بِـزَيْـدٍ مَـرَرْتُ)، فهو يعملُ في موضعِ (بِـزَيْـدٍ)، ولم يمتـنعْ مِن العملِ مِنْ أجلِ ضعفِه عن أنْ يعملَ فيما قبلَه، وإنّما امتنعَ مِن أجلِ أنّه لا يصلُ إلّا بحرفٍ، فـإذا كانَ معه الحرفُ صارَ يتعدّى[1] بالحرف، وصلحَ أن يُـفَسِّرَ ما يتعدّى[2] بنفسِه، وصلحَ أنْ يعملَ فيما قبلَه على طريقِ الخَلَفِ؛ لأنّهُ مِن العواملِ الّتي لا يمتنعُ أنْ تعملَ فيما قبلَها، وليسَ كذلك العاملُ الضّعيفُ عن أنْ يعملَ فيما قبلَه؛ لأنّه إذا لم يصلحْ أنْ يعملَ فيما قبلَه، لو فُـرّغَ له بنفسِه كانَ مِن أنْ يعملَ إذا شُغِلَ بغيرِه على طريقِ الخلفِ أبعدَ. [ظ٤٥] فمِن هاهنا فسدَ أن يعملَ (أَكْـرَمُ عَلَيْه) في هذا الموضعِ، ولم يفسُدْ أنْ يعملَ: (مَارٌّ بِه).

وتقولُ: (أَزَيْدٌ أَنْتَ لَهُ أَشَدُّ ضَرْبًا أَمْ عَمْرٌو؟)، فلا يجوزُ أنْ يعملَ (الضَّرْبُ) هاهنا؛ لأنّه وقعَ موقعَ التّمييزِ المتمِّمِ لِما مَيَّـزَ، فلا يتقدّمُ عليهِ معمولُه[3]؛ لأنّه مِن تمامِه، وشبّـهَه سيبويهِ بفعلِ التّعجّبِ[4] في: (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا!) في أنّه وإنْ كانَ فعلًا فقد ضعُفَ في هذا الموضعِ حتّى امتنعَ أنْ يعملَ فيما قبلَه، فكذلِك المصدرُ قد ضعُفَ في هذا الموضعِ حتّى امتنعَ أنْ يعملَ فيما قبلَه.

---

(١) في الأصل: (صار له يتعدي). وقوله: (له) لا معنى لها هنا.

(٢) في الأصل: (يفسر ما له يتعدي). وقوله: (له) لا معنى لها هنا.

(٣) سيبويه ١/ ١٣٢.

(٤) في الأصل: (متعدي).

وتقولُ: (أَعَبْدُ اللَّهِ إِنْ تَـرَهُ تَضْرِبْه؟)، فلا يجوزُ فيه إلّا الرّفعُ، ولو ألقيتَ الهاءَ فقلتَ: (تَضْرِبُ)؛ لأنّ حرفَ الجزاءِ إذا عملَ في الشّرطِ والجوابِ امتنعَ الفعلُ أنْ يعملَ فيما قبلَ الحرفِ؛ لأنّه حينئذٍ يكونُ داخلًا على الجملةِ، ويصيرُ بمنزلةِ حرفِ الاستفهامِ في الدّخولِ على الجملةِ.

وتقولُ: (أَعَبْدُ اللَّهِ حِينَ تَضْرِبُ يَأتِـي؟)، فلا تُعملُ (تَضْرِبُ)؛ لأنّه مضافٌ إليه، متمّمٌ للمضافِ، وما اتّصلَ به فهو مِن تمامِه، فلا يتقدّمُ عليه.

وتقولُ: (زَيْدًا إذا أَتَانِـي أَضْرِبُ)، فتُعملُ الفعلَ الّذي في موضعِ الجوابِ؛ لأنّه مطلقٌ، ليسَ بمضافٍ، ولكنْ إنْ قدّرتَه فـي موضعِ الجوابِ رفعت الأوّلَ، وكانَ الأحسنُ أنْ تذكرَ الهاءَ، فتقولَ: (زَيْدٌ إذا أَتَانِـي أَضْرِبُه)، وإنْ لم تذكرْها جازَ على ضعفِه.

وإنّما لم يعمـل الفعلُ الأوّلُ وعَمِلَ الثّـانـي فـي (حِيـنَ) و (إذا)؛ لأنّ الأوّلَ مضافٌ إليه، وكلُّ مضافٍ إليه فلا يعملُ فيما قبلَ المضافِ، فأمّا الثّاني فهو مطلقٌ، ليسَ بمضافٍ إليه؛ فلذلِك صلحَ أنْ يعملَ. وإنّما يجوزُ عملُه في الأوّلِ على تقديرِ التّقديمِ له قبلَ المعمولِ فيه، فأمّا إذا قُـدِّرَ تقديرَ الجوابِ فإنّه لا يصلحُ أنْ يُـقَـدَّرَ علـى الـتّقـديمِ، ويمتنعُ مِن الإعمالِ في هذه الحالِ، كما يمتنعُ لو كانَ مجزومًا.

وتقولُ: (أَزَيْدًا إِنْ رَأَيْتَ تَضْرِبُ؟) فتنصبُ (زَيْدًا) إذا رفعتَ الفعلَ الّذي في موضعِ الجوابِ؛ لأنّه على تقديرِ: أتضربُ زيدًا إِنْ رأيتَ؟، فإنْ جزمتَ لم يجزْ إلّا الرّفعُ؛ لأنّـه يبطـلُ هذا التّقدير مع الجزمِ.

وتقولُ: (القِتَالُ حِينَ تَـأتِـي زَيْدًا)، ولا يجوزُ التّقديمُ، فتقولُ: (القِتَالُ زَيْدًا حِينَ تَأتِي)؛ لأنّه معمولُ المضافِ إليه، مِن تمامِه، فلا يتقدّمُ على المضافِ.

وتقولُ: (إنْ زَيْـدًا تَـرَهُ تَضْرِبْ)، فلا يعملُ فيه إلّا الفعلُ المشغولُ عنه دونَ المفرّغِ له؛ لأنّ المفرّغَ له لا يقعُ الموقعَ الّذي يصلحُ أنْ يعملَ في (زَيْـدٍ)، والمشغولُ عنه هو الّذي يقعُ هذا الموقعَ؛ لأنّه على تقديرِ: إنْ تَرَ زَيْدًا تَضْرِبْ، وليسَ على تقديرِ:

إِنْ تَضْرِبْ زَيدًا تَـرَ؛ لأنّه في موضعِ الجوابِ، والجوابُ لا يقعُ بعدَ (إِنْ)، [فلا][1] يَليها؛ لأنّه موقعُ الشّرطِ، والكلامُ على حقيقتِه وأصلِه، إلّا أنْ يعرِضَ عارضٌ على طريقِ النّادرِ، فيخرجُ عن أصلِه، ثمّ يعودُ إليه.

ويجوزُ في (إنْ) أنْ يَليَها الاسمُ دونَ غيرِها مِن حروفِ الجزاءِ؛ لأنّها أمُّ حروفِ الجزاءِ، فيجوزُ هذا، كما جاءَ في القرآنِ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة: ٦]، وقالَ الشّاعرُ:

١٣١ لا تَجْزَعِي إنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ وإذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذلكَ فاجْزَعِي[2]

وتقولُ: (أَزَيْدٌ إِذَا تَـرَ تَضْرِبْ؟)، فيجوزُ مثلُ هذا في الشّعرِ إذا جُزِمَ بـ (إذا)؛ لأنّها حينئذٍ تجري مجرى (إِنْ)، وإنْ كانتْ حرفًا و (إذا) اسمًا، فقد جرت مجراها إذا جُزِمَ بها، وكذلِك إِنْ رفعتَ الفعلَ في موضعِ الجوابِ، فهو بمنزلتِه[3] في (إِنْ).

وتقولُ: (زَيْدٌ إِنْ يَأْتِك تَضْرِبْه) فترفعُ؛ لأنّك قد أعملتَ حرفَ الجزاءِ في الشّرطِ والجوابِ، ولا يكونُ الهاءُ إلّا لـ (زيـدٍ)؛ ليصحَّ أنْ تكونَ الجملةُ خبرًا عنه.

وتقولُ: (زَيْدًا [و٤٦] لم أَضْرِبْ)، و (زَيْدًا لَنْ أَضْرِبْ)، ففي جوازِ تقديمِ المفعولِ في هذا وجهان:

أحدُهما: ما ذكرَه سيبويهِ مِن أنّه على طريقِ الجوابِ لقولِه: (زَيْدًا سَتَضْرِبُ؟)، فتقولُ: (زَيْدًا لَنْ أَضْرِبَ)، وإذا قالَ: (زَيْدًا ضَرَبْتَ؟) قلتُ مجيبًا له: (زَيْدًا لم أَضْرِبْ)، فتُـقدّمُ المفعولَ؛ لتؤذنَ بأنّه جوابٌ؛ فلهذه العلّةِ صلحَ هذا الكلامُ.

الوجهُ الثّاني: أنَّ الحرفَ لَمّا دخلَ على المفردِ صلحَ تقديمُ ما عملَ فيه المفردُ،

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) البيت من الكامل، وهو للنمر بن تولب في ديوانه ٧٢، وانظر سيبويه ١/ ١٣٤، وشرح الكتاب للسيرافي ١/ ٤٨٣، والتّبصرة والتّذكرة ١/ ٣٣٢، وابن السّيرافي ١/ ١٦٠، وتحصيل عين الذهب ١٢٤. وهو بلا نسبة في المقتضب ٢/ ٧٦، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٧٧، وإعراب القرآن للنّحّاس ٢/ ٢٠٣، والبصريّات ٢/ ٨٩٩، والبغداديّات ٤٦٣، والحجّة للفارسي ٣/ ١٠٩. وروي البيت برفع (منفس) ونصبه، فالرّفع بفعل مضمر مطاوع للظّاهر، والتّقدير: إن هلك منفس، وهذه رواية الكوفيّين، والأكثر نصبه على تقدير: أهلكت نفسًا.

(٣) في الأصل: (بمنزلة).

كما يصلحُ تقديمُه لو لم يكنْ معه الحرفُ؛ لأنّه ليسَ للحرفِ اعتراضٌ على ما عملَ فيه المفردُ، وإنّما له اعتراضُ عملٍ على ما عَمِلَ فيه؛ لأنّه مِن أجلِ ضعفِه لا يتقدّمُ عليه ما اتّصلَ به، ويتقدّمُ عليه ما اتّصلَ بالّذي اتّصلَ به، كالألفِ واللّامِ في (الرَّجُلُ) إذا قلتَ: (اليَوْمَ القَادِمُ عِنْدِي)، إذا كانت الألفُ واللّامُ بمعنى التّعريفِ، لا بمعنى (الّذي)، صلحَ أنْ يتقدّمَ ما اتّصلَ بالمتّصلِ بها عليها؛ لأنّ (القَادِمُ) هو العاملُ في الظّرفِ، وهذا يوضّحُ أنّه ليسَ للحرفِ الدّاخلِ على المفردِ سبيلٌ على المتّصلِ بما اتّصلَ به، على ما شرحنا.

فقد صحَّ في: (زَيْدًا لَنْ أَضْرِبَ)، و (زَيْدًا لم أَضْرِبْ) علّتان، كلاهما يوجبُ صحّةَ الحكمِ به.

وتقولُ: (كُلَّ رَجُلٍ يَأتِيكَ فاضْرِبْ) بالنّصبِ؛ لأنّه ليسَ هاهنا فعلٌ في تقديرِ المجزومِ، وإنّما الفعلُ صفةٌ للنّكرةِ، والفاءُ دخلت على شبهِ الجزاءِ مِن جهةِ إيجابِ الثّاني بالأوّلِ، كما يجبُ في الجزاءِ، ودخولُها في الصّفةِ كدخولِها في الصّلةِ، إذا قلتَ: (الّذي يَأتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ)، فكما لم تمتنعْ مِن الخبرِ لم تمتنعْ مِن العملِ.

وتقولُ: (أيُّهُمْ جَاءَكَ فاضْرِبْ)، فلا يجوزُ إلّا الرّفعُ؛ لأنّ (أيًّا) مِن حروفِ المجازاةِ، وليسَ كذلِك: (كُلُّ رَجُلٍ)، ويوضّحُ هذا أنّه يجوزُ أنْ تُسقِطَ الفعلَ الأوّلَ في (كلّ رجلٍ)[1]؛ لأنّه [ليس][2] على معنى الشّرطِ والجوابِ، فبانَ أنّ الفاءَ لا تمنعُ الفعلَ مِن عملِه في هذا؛ لأنّها زائدةٌ، لا عملَ لها، فهي بمنزلةِ: (أَمَّا زَيْدًا فَضَرَبْتُ).

وتقولُ: (أَيَّهُم يَأْتِيكَ تَضْرِبُ) إذا كانتْ (أيٌّ) بمعنى (الّذي)، كأنّك قلتَ: الّذي يأتيكَ تضربُ.

و (حِينَ) و (إذا) لا تكونُ خبرًا لـ (زيدٍ)؛ لأنّ ظروفَ الزّمانِ لا تتضمّنُ الجثثَ، لو قلتَ: (زَيْدٌ يَوْمَ الجُمُعَةِ) لم يكنْ لهذا معنًى يُستفادُ منه[3]؛ لأنّ (زيدًا)

---

(١) في الأصل: (في أي).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) في الأصل: (مثله).

لا يختصُّ وقتًا دون وقتٍ، ويتضمّنُ ما لم يكنْ جُثّـةً، كقولِك: (الحَرُّ حِينَ تَأتِـي)، و (الحَرُّ يَوْمَ الجُمُعَـةِ)؛ لأنّ فيه معنى الفعلِ الّذي يختصُّ الوقتَ، وفي هذا حجّةٌ تميّـزُ ما يجوزُ أنْ يجري مجرى (إنْ) ممّا لا يجوزُ، فـ (إذا) و (حِينَ) مع الجثّةِ تقتضي الفعلَ الّذي يقعُ موقعَ الجوابِ، فتجري حينئذٍ مجرى (إنْ)، وليسَ كذلِك مع غيرِ الجثّـةِ؛ لأنّها تستغني بالفعلِ الأوّلِ في قولِك: (الحَرُّ حِينَ تَأتي)، فتجري حينئذٍ مجرى (يَوْمَ الجُمُعَـةِ)، ولا تجري مجرى الجزاءِ؛ فلهذا ذكرَها سيبويهِ.

ولهذا قالَ سيبويهِ: « وهو عندَنا غيـرُ جائـزٍ إلّا أنْ يكونَ الأوّلُ مجزومًا في اللّفظِ »، يعني أنّ الرّفع غير جائزٍ على إبطالِ عملِ الفعلِ المفرّغِ، إلّا أنْ يكونَ الفعلُ الأوّلُ في تقديـرِ المجزومِ في اللّفظِ، فيصلحُ حينئذٍ أنْ يُرفَعَ على أنْ يُجْعَلَ الفعلُ الثّاني في موضعِ الجوابِ للأوّلِ على تقديرِ الجوابِ. وقد فسّرنا هذا قبلُ بأنّه إذا كانَ هكذا فالأحسنُ ذكرُ الهاءِ معه، ويجوزُ حذفُها على ضعفٍ.

* * *
* *
*

بَابُ الأَمْرِ والنَّهْيِ(*)

الغرضُ فيـهِ أنْ يُبيّنَ ما يجوزُ في فعلِ الأمـرِ والنّهـيِ مِن حملِ الاسمِ عليه مع شُغلِه عنه ممّا لا يجوزُ.

[مَسَائِلُ هذا البَابِ][1]

ما الّذي يجوزُ فـي فعلِ الأمـرِ والنّهيِ مِن حملِ الاسمِ عليـه مع شُغلِه عنه؟ وما الّذي لا يجوزُ؟ ولم ذلك؟

ولم لا يكونُ الأمرُ والنّهيُ إلّا بالفعلِ؟

ولم كانا في حملِ الاسمِ على الفعلِ أقوى مِن الاستفهامِ؟

وما حكمُ: (زَيْدًا امْرُرْ به)، و (زَيْدًا اشْتَـرِ لَه ثَوْبًا)، و (خَالِدًا لا تَشْتُمْ أَبَاهُ)، و (بَـكْرًا لا تَمْرُرْ بِه)، و (زَيْدًا لِـيَضْرِبْـهُ عَمْرٌو)؟ ولم جازَ أنْ يعملَ ما بعدَ لامِ الأمرِ فيما [ظ٤٦] قبلَه؟ وهلْ يجوزُ في هذه الأسماءِ الرّفعُ؟ ولم جازَ؟

ولم لا يجوزُ: (زَيْدٌ فاضْرِبْه)، كما جازَ: (زَيْدًا فاضْرِبْه)؟

وهلْ يجوزُ: (الهلالُ فانْظُـرْ إِلَيْهِ)؟ وعلى أيِّ شيءٍ يجوزُ؟

وهل يجوزُ: (هذا زَيْدٌ فحَسَنٌ جَمِيلٌ)؟

وما الشّاهدُ في قولِ الشّاعرِ:

وقَـائِلَـةٍ خَـوْلانُ فَانْـكِحْ فَـتَاتَـهُمْ ....

وما الشّاهدُ فـي قولـه جلَّ وعزَّ: ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ [البقرة: ٢٧٤]؟

ولم جازَ: (كُلُّ رَجُلٍ يَأْتِيك[2] فَلَـهُ دِرْهَمٌ)، ولم يجزْ: (كُلُّ رَجُلٍ فَلَـهُ دِرْهَمٌ)؟

(*) العنوان في الكتاب ١/ ١٣٧: « هذا باب الأمر والنهي ».

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها نسق المؤلف.

(٢) في الأصل: (يأتك).

وما الشّاهدُ في قولِ عديٍّ بنِ زيدٍ[(١)]:

أَرَوَاحٌ مُــــوَدِّعٌ أَمْ بُــــكُــــورُ ....؟

وكم وجهًا يجوزُ في رفـعِ: (أَنْتَ فانْظُـرْ)؟ ولم لا يجوزُ على إضمارِ: (هذا أَنْتَ)؟ ولم قدّرَه تارةً على: (أَنْتَ الهالِكُ)، وتارةً على قولِـهم: (شَاهِداكَ)، أي: ما يُثبتُ لك شَاهِداكَ؟ فهلْ يجـيءُ مِن هذا التّقديرُ: (المَوْعوظُ أَنْتَ)، ومِن التّقديرِ الأوّلِ: (أَنْتَ الهالِكُ)؟ وما الّذي يدلُّ على كلٍّ واحدٍ منهُما؟ وما نظيرُه مِن قولِه جلَّ وعزَّ: ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴾ [محمد: ٢١]؟

وهلْ يجوزُ: (زَيْدًا فاضْرِبْ)، على أنّ العاملَ هذا الفعلُ المذكورُ؟ ولـم أجازَه أبو الحسنِ مع دخولِ الفاءِ مِن غيرِ فعلٍ آخرَ تكونُ عطفًا عليه؟ ولم جازَ بمنزلةِ: (أَمَّا بِزَيْدٍ فَامْـرُرْ) مع أنّ في (أَمَّا) معنى الجزاءِ، وليسَ في الأمرِ؟ وهلْ يلزمُه: (فاضْرِبْ زَيْدًا) في الابتداءِ؟

وما حكمُ الدّعاءِ؟ ولم جرى مجرى الأمرِ والنّهيِ؟ وما حكمُ: (اللَّهُمَّ زَيْدًا فاغْفِـرْ ذَنْبَـهُ)، و (عَمْرًا لِـيَـقْطَعِ اللَّهُ يَدَه)، و (بَـكْرًا لا يُجْزِهِ اللَّهُ خَيْـرًا)؟

وما الشّاهدُ في قولِ أبي الأسودِ الدُّؤَليِّ:

أَمِيـرَانِ كَـانَـا آخَيَـانِـي كِـلاهُـما ....

وما حكمُ: (أَمَّا زَيْدًا فَجَدْعًا لَه)، و (أَمَّا عَمْرًا فَسَقْيًا لَه)؟ وما تقديرُه؟

ولـم عملَ المصدرُ فيما قبلَه في قولِك: (أَمَّا زَيْدًا فَضَرْبًا)؟

وما حكمُ: (أَمَّا زَيْدٌ فَسَلامٌ عَلَيْه، و [أَمَّا][(٢)] الكَافِـرُ فَـلَعْنَـةُ اللَّهِ عَلَيْـهِ)؟ ولم وجبَ رَفْعُه ولم يُحْمل الفعلُ على المصدرِ؟

وما في قولِه جلَّ وعزَّ: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ﴾ [النور: ٢]، ﴿ وَٱلسَّارِقُ

---

(١) هو عديّ بن زيد العِبَادِيّ التميميّ، شاعر من دُهاة الجاهليين، كانَ قرويًا من أهل الحِيرَة، فصيحًا. وهو أول مـن كتب بالعربية في ديوان كِسرى، تزوّج هِندًا بنت النعمان بن المنذر، ووشَى به أعداؤه لدى الـنُّعمان فقتله في سجنه في الحيرة. (تاج العروس « عبد »، والأعلام ٤/ ٢٢٠).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من الكتاب ١/ ١٤٢.

﴿ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا ﴾ [المائدة: ٣٨]؟ ولم رُفِعَ الاسمُ في الأمرِ، ولم يُحْمَلْ على الفعلِ؟ وما تقديرُه؟ وما نظيرُه مِن: ﴿ مَّثَلُ ٱلۡجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلۡمُتَّقُونَۖ فِيهَآ أَنۡهَٰرٞ ﴾ [محمد: ١٥]؟

وما وجهُ مضارعةِ حروفِ الاستفهامِ لِحروفِ الجزاءِ؟ وهل ذلك مِن وجهين: طَلَبِ الفِعْلِ، وصحّةِ الجوابِ في كلِّ واحدٍ منهُما؟

الجَوَابُ

الّذي يجوزُ في فعلِ الأمرِ والنّهيِ حملُ الاسمِ عليه مع شُغلِه عنه على أنّه الاختيارُ ووجهُ الكلامِ؛ لأنّهما لا يكونان إلّا بالفعلِ، فاقتضاؤهما للفعلِ أشدُّ مِن اقتضاءِ حرفِ الاستفهامِ؛ إذ كانَ الاستفهامُ قد يخلو مِن الفعلِ، ولا يخلو الأمرُ والنّهيُ من الفعلِ.

ولا يجوزُ إدخالُ الفاءِ مع رفعِ الاسمِ؛ لأنّه يصيرُ بمنزلةِ: (زَيْدٌ فَقَائِمٌ)، ويجوزُ إدخالُها مع نصبِ الاسمِ في قولِك: (زَيْدًا فَاضْرِبْهُ)؛ لأنّه بمنزلةِ: ايتِ زيدًا فاضْرِبْه، وكذلِك لو قدّرتَه على: اضربْ زيدًا فاضْرِبْهُ، وجعلتَ (اضْرِبْ زَيْدًا) الأوّلَ كأنّه ضربٌ آخرُ، كأنّك قلتَ: اختصَّ زيدًا بالضّربِ فاضرِبْهُ، فهذا يصحُّ دخولُ الفاءِ فيه، ولا يجوزُ: (زَيْدٌ فَاضْرِبْهُ) على أنَّ (زَيْدًا) مبتدأ، وقولَك: (فَاضْرِبْهُ) خبرٌ؛ لِما بيّنّا مِن أنّه بمنزلةِ: (زَيْدٌ فَقَائِمٌ).

وإنّما لم يكن الأمرُ والنّهيُ إلّا بالفعلِ؛ لأنّ حقيقتَهُما تقتضي ذلك؛ إذْ حقيقةُ الأمرِ طلبُ الفعلِ مِن المأمورِ بطريقةِ (افْعَلْ)، والنّهيُ طلبُ فعلِ الانتهاءِ مِن المنهيِّ بطريقةِ: (لا تَفْعَلْ)، فإنْ قالَ قائلٌ: (تَرَاكِ زَيْدًا) أمرٌ، وليسَ بفعلٍ؟ قيلَ له: ليسَ هذا بأمرٍ، وإنّما يدلُّ على معنى الأمرِ، كما أنّ: ﴿ وَٱلۡوَٰلِدَٰتُ يُرۡضِعۡنَ أَوۡلَٰدَهُنَّ حَوۡلَيۡنِ كَامِلَيۡنِۖ ﴾ [البقرة: ٢٣٣] ليسَ بأمرٍ، وإنّما يدلُّ على معنى الأمرِ، فقد بانَ أنّ الأمرَ والنّهيَ لا يكونانِ إلّا بالفعلِ.

وحملُ الاسمِ على الفعلِ في الأمرِ والنّهيِ أقوى منه في الاستفهامِ [و٤٧]؛ لأنّ

الأمرَ والنّهيَ أشدُّ اقتضاءً للفعلِ بأنّهما لا يكونان إلّا بفعلٍ، وليسَ كذلِك الاستفهامُ، فهما وإِن اشْتركا في طلبِ الفعلِ فأحدُهما أشدّ طلبًا له مِن الآخرِ؛ إذ الاستفهامُ قد يخلو مِن الفعلِ، والأمرُ والنّهيُ لا يخلو من الفعلِ.

وتقولُ: (زَيْدًا امْـرُرْ بِه)، و (زَيْدًا لِـيَضْرِبْه عَمْرٌو)، فكلُّ هذا يُختارُ فيه النّصبُ للعلّةِ الّتي بيّـنّا.

وجازَ تقديمُ الاسمِ على لامِ الأمرِ؛ لأنّها نظيرُ (لا) في النّهيِ، إذا قلتَ: (زَيْدًا لا تَشْتُمْ)، فهو كقولِك: (زَيْدًا لِـتَضْرِبْ). و (لا) يجوزُ تقديمُ الاسمِ فيها؛ لأنّها ممّا يقعُ النّفيُ به في حشوِ الكلامِ؛ إذ كانتْ قد تدخلُ على المفردِ، لا على الجملةِ.

وكلُّ ما يُنصَبُ في الأمرِ والنّهيِ ممّا شُغِلَ الفعلُ عنه فإنّه يجوزُ فيه الرّفعُ بالابتداءِ، وجعلُ الأمرِ فـي موضعِ الخبـرِ؛ لأنّ المبتدأَ لَمّا كانَ يطلبُ ما فيه الفائدةُ ممّا يصلحُ فيه صدقٌ أو كذبٌ، وكانَ الأمرُ فيه فائدةٌ صلحَ أَنْ يقعَ موقعَ الخبرِ؛ لهذه المقاربةِ الشّديدةِ. وكذلِك النّهيُ، وسبيلُهما في هذا كسبيلِ الاستفهامِ في نحوِ قولِك: (زَيْدٌ كَمْ مَـرَّةً رَأَيْـتَـهُ؟).

وتقولُ: (الهِلالُ فَانْظُـرْ إِلَيْه)، فيجوزُ على الحذفِ مِن قولِك: (هذا الهِلالُ فَانْظُـرْ إِلَيْـهِ)، ولا يجوزُ على غيرِ الحذفِ، كما لا يجوزُ: (زَيْدٌ فَقَائِمٌ).

وتقولُ: (هذا زَيْـدٌ فحَسَنٌ جَمِيـلٌ)، كأنّك قلتَ: انْـتَبِهْ له فهو حَسَنٌ جميلٌ، فتُوجِبُ تنبيهَه على أنّه حسنٌ جميلٌ بعدَ تنبيهِه على أنّه زيدٌ.

وقالَ الشّاعرُ:

١٣٢ وقَائِلَـةٍ خَوْلانُ فَـانْـكِـحْ فَـتَاتَـهُم ... وأُكْـرُومَـةُ الحَيَّـيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيا[1]

---

(١) البيت من الطويل، قائله مجهول، وهو بلا نسبة في سيبويه ١/ ١٣٩، ١٤٣، ومعاني الأخفش ٧٦، ٨٠، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٤٥٠، والإيضاح العضدي ٩٦، والإغفال ٢/ ٥٣١، وإيضاح الشعر ٣١١، وابن السيرافي ١/ ٤١٣، وتحصيل عين الذهب ١٢٤، والنكت للأعلم ١/ ٢٦٦، وابن يعيش ١/ ١٠٠، ٨/ ٩٥، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٣١.

فهذا على قولِه: هذه خولانُ فَانْكِحْ فتاتَهم[١]، ولا يجوزُ أنْ يكونَ مع الرّفعِ على غيرِ الحذفِ؛ لأجلِ دخولِ الفاءِ.

وفي التّنزيلِ: ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ [البقرة: ٢٧٤]، فدخلت الفاءُ في الخبرِ؛ لأنّه بمنزلةِ الجزاءِ، وكذلِك تدخلُ في الخبرِ؛ لأنّه بمنزلةِ عطفِ فعلٍ على فعلٍ.

ويجوزُ[٢]: (كُلُّ رَجُلٍ يَأْتِيكِ فلَهُ دِرْهَمٌ)، ولا يجوزُ: (كُلُّ رَجُلٍ فَلَهُ دِرْهَمٌ)؛ لأنّه ليسَ فيه فِعْلٌ، فيُشْبِهُ الجزاءَ.

وقالَ عديُّ بنُ زيدٍ:

١٣٢ أَرَوَاحٌ مُوَدِّعٌ أَمْ بُكُورُ   أَنْتَ فَانْظُرْ لأَيِّ ذاكَ تَصِيرُ[٣]

ففي رفعِ (أَنْتَ) **ثلاثةُ[٤] أوجهٍ:**

الأوّلُ: على إضمارِ الرّافعِ؛ لأنّ سببَه مرفوعٌ، كما يجبُ إضمارُ النّاصبِ إذا كانَ السّببُ منصوبًا، فكأنّه قالَ: انْظُرْ أنتَ فانْظُرْ.

الثّاني: على حذفِ الخبرِ، وتقديرُه: أنتَ الهالكُ، ودليلُه أنّه لَمّا قالَ:

أَرَوَاحٌ مُوَدِّعٌ أمْ بُكُورُ   ....

دلَّ على انقطاعِ الرّواحِ حتّى لا رواحَ بعدَه، أو البُكورِ حتّى لا بُكورَ بعدَه يصحُّ منه، فدلَّ على هلاكِه، وقدّرَه: أنت الهالكُ بهلاكِ رواحِك أو بكورِك حتّى لا تصحَّ أصلًا، فانْظُرْ لأيِّ ذاك تصيرُ.

---

(١) جَعَلَ الأَخْفَشُ الفَاءَ زَائِدَةً والجُمْلَةَ خَبَرًا. انظر رأيه في معاني القرآن ٨٣، ٨٧. وانظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٣٠، وشرح الرضي ١/ ٢٧٠، ٣/ ٣٧٧، ٤/ ٤٧٥.

(٢) في الأصل: (ويكون).

(٣) البيت من الخفيف، وهو لعدي بن زيد العبادي في ديوانه ٨٤ برواية: (لك فاعلم لأي حال)، وانظر سيبويه ١/ ١٤٠، وإيضاح الشعر ٣٥٩، وابن السيرافي ١/ ٤١٤، والنكت للأعلم ١/ ٢٦٦، وتحصيل عين الذهب ١٢٥، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٣٤. وهو بلا نسبة في الخصائص ١/ ١٣٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٣١، والارتشاف ٤/ ٢١٥٣، وتذكرة النحاة ٣٦٢.

(٤) في الأصل: (ثلاث).

الثّالثُ: على حذفِ المبتدأ، وتقديرُه: الموعوظُ أنتَ، ودليلُه أنّه لَمّا ذَكَـرَ ما يقتضي تَعاقُبَ الرّواحِ والبُـكورِ، على علمٍ بالانقطاعِ لا محالةَ، كـانَ فـي ذلـك ما يَعِظُه ويَـزجُرُه عن إهمالِ الأمـرِ فيما يقتضيه هذا الّـذي ذَكَـرَ، وفي ذلك وعظٌ قد ظهرَ، فكأنّه قالَ: الموعوظُ أنتَ بذاكَ الّذي ذَكَـرَ، فانْظُـرْ لأيِّ ذاك تصيرُ.

ولهذا قدّرَه سيبويه في أحدِ التّقديرين على قولِك: أنتَ الهالكُ، وفي التّقديرِ الآخرِ على (شَاهِدَاكَ)، أي: ما يُثْبِتُ لكَ شَاهِداكَ، فحذفَ (ما يُـثْبِتُ لك) وهو في موضعِ المبتدأ[1].

ونظيرُه: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ [محمد: ٢١]، [فيه تقديران: الأوّلُ: أَمْرِي طاعةٌ وقولٌ معروفٌ][2]، ودليلُه ما طَلَبَ منهم مِن الفعلِ، فأجابوا بهذا القولِ الّذي يقتضي إذا كانَ جوابًا أنّهم عليه، وأنَّ أمرَهم الّذي هم عليه طاعةٌ وقولٌ معروفٌ. الثّاني تقديرُه: طاعةٌ وقولٌ معروفٌ أَمْثَـلُ، ودليلُه أَنَّهُ طَلَبَ منهم الفعلَ، فظهرَ ما يقتضي الإجابةَ، وأنّها أمثلُ وأولى مِن تركِ الإجابةِ [ظ٤٧]، فصار تقديرُه: طاعةٌ وقولٌ معروفٌ [أَمْثَـلُ][3] أو أولى أو أصلحُ.

وأجازَ الأخفشُ[4]: (زَيْدًا فَاضْرِبْ) على أنَّ العامِلَ هذا المذكورُ، وكذلك: (بِـزَيْـدٍ فامْـرُرْ)، وشبَّـهَهُ بقولِهم: (أَمَّا بِـزَيْـدٍ فامْـرُرْ)، وبينهما فرقٌ، وهو أنَّ (أمّا) فيها معنى الجزاءِ، فيصلحُ أنْ يدخلَ الفاءُ على شبهِ الجزاءِ، كأنّه يجبُ الثّاني بوجوبِ الأوّلِ، كما يكونُ في الجزاءِ، وليسَ كذلِك: (زَيْدًا فاضْرِبْ). وفيه عندي ضعفٌ في القياسِ، ولكنّ وجهَه أنّه يجوزُ: (زَيْدًا فاضْرِبْه) بإجماعٍ، ومِن الأصولِ أنّه إذا حُذِفَ السّببُ الّذي شغلَ العاملَ تعدّى الفعلُ إلى المفعولِ، فيجيءُ من هذا أنْ يجوزَ: (زَيْدًا فاضْرِبْ)، هذا طريقُ الحِجَاجِ لإجازةِ هذه المسألةِ.

---

(١) انظر تقدير سيبويه في الكتاب ١/ ١٤١.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهو من الكتاب ١/ ١٤١.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وهو تقدير سيبويه، ذكره الرماني من قبل، وهو في الكتاب ١/ ١٤١.

(٤) انظر رأي الأخفش في شرح السيرافي ١/ ٤٩٧، وابن يعيش ٨/ ٩٥.

ولكنْ يُعْتَرضُ عليه أنّه يلزمُ حذفُ الفاءِ مع حذفِ مَا شُغِلَ به الفعلُ إن احتيجَ إلى إعمالِ الفعلِ. فللأخفشِ أنْ يقولَ: فإنّي لا أحذفُ إلّا ما اشتغلَ به الفعلُ فقط، وأُقِرُّ باقِي الكلامِ على حالِه؛ لأنّه لا يمتنعُ هذا، فيكونُ فيه النّظرُ مِن هذه الجهةِ.

وجملةُ الأمرِ أنّه ضعيفٌ في القياسِ؛ لأنّه يلزمُ عليه: (فَاضْرِبْ زَيْدًا)، وهذا لا يجوزُ بإجماعٍ.

وحكمُ الدُّعاءِ كحكمِ الأمرِ والنّهيِ؛ لأنّه طلبٌ للفعلِ مِن المدعوِّ، كما يُطلَبُ الفعلُ مِن المأمورِ، فسبيلُهما سبيلٌ واحدٌ في اقتضاءِ الفعلِ، فتقولُ على ذلك: (اللَّهُمَّ زَيْدًا فاغْفِرْ لَه)، كأنّكَ قلتَ: اللَّهُمَّ ارحَمْ زيدًا فاغْفِرْ له.

وتقول: (أمَّا زَيْدًا فَجَدْعًا لَه)، و (أمَّا عَمْرًا فَسَقْيًا لَه)، كأنّك قلتَ: أمَّا زيدًا فجَدَعَ اللَّهُ، وأمّا عمرًا فسَقَى اللَّهُ.

وإنّما جازَ أنْ يعملَ المصدرُ فيما قبلَه إذا قلتَ: (أَمَّا زَيْدًا فَضربًا)؛ لأنّه في موضعِ الأمرِ، فليسَ بموصولٍ، ولو كانَ في موضعِ (أَنْ) لم يجزْ أنْ يعملَ فيما قبلَه؛ لأنّه موصولٌ، [فيجوزُ][1]: (ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا صَوَابٌ)، ولا يجوزُ: (عَمْرًا ضَرْبُ زَيْدٍ صَوَابٌ) على التّقديمِ.

وقالَ أبو الأسودِ الدُّؤليُّ:

١٣٤ أَمِيـرَانِ كَـانَا آخَيَـانِـي كِـلاهُـما فَـكُـلًّا جَـزَاهُ اللَّهُ عَنِّي بِمَا فَعَـلْ[2]

فنصبَ (كُلًّا)؛ لأنّه في موضعِ الأمرِ، كأنّه قالَ: جزى اللَّهُ كُلًّا عنّي بما فعلَ، وتقولُ: (أمَّا زَيْدٌ فَسلامٌ عَلَيْـهِ، وأمَّا الكافِرُ فَلَعْنَـةُ اللَّهِ عَلَيْه)، فترفعُ الاسمَ المقدّمَ؛ لأنّ المصدرَ مرفوعٌ، فإذا لم يعملْ فيه فعلٌ، وهو على معنى الدّعاءِ في قولِك: (لَعْنَـةُ اللَّهِ على الكَافِـرِ وسَلامُ اللَّهِ على زَيْـدٍ) لم يجُزْ أنْ يعملَ في الاسمِ المقدّمِ إذا شَغَلتَ

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) البيت من الطويل، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ١٠٠ برواية: (كانا صاحبي... بما عمل)، وانظر الشاهد في سيبويه ١/ ١٤٢، وابن السيرافي ١/ ٦٤، وتحصيل عين الذهب ١٢٦، والنكت ١/ ٢٦٨، والرد على النحاة ٩٦، وابن يعيش ٢/ ٣٨.

المصدرَ عنه بضميرِه؛ لأنّه إذا لم يُعْمَلْ في المصدرِ فتركُ عملِه في الاسمِ أوجبُ.

وفـي التّـنـزيلِ: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ﴾ [النور: ٢]، ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا ﴾ [المائدة: ٣٨]، ﴿ وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا ﴾ [النساء: ١٦]، فكلُّ هذا رفعٌ على حذفِ الخبرِ، لا على أنّ الأمرَ في موضعِ الخبرِ؛ لِما ذكرنا مِن أنّ الاختيارَ الحملُ على الفعلِ، وتقديرُه: فيما يُتْلَى عليكم الزّانيةُ والزّاني، أو فيما فُرِضَ عليكم، وكذلِك كلُّ ما جاءَ مِن هذا النّحوِ، ولا يُحمَلُ على الشّذوذِ عن القياسِ، وله وجهٌ حسنٌ يَتَوجَّهُ عليه في التّأويلِ.

ومثلُه: ﴿ مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۖ فِيهَآ أَنْهَـٰرٌ مِّن مَّآءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ ﴾ [محمد: ١٥]، وتقديرُه: فيما يُقصُّ عليكم مثلُ الجنّةِ الّتي وُعِدَ المتّقون، ثمّ قيلَ: فيها كذا فيها كذا.

وحروفُ الاستفهامِ تضارعُ حروفَ الجزاءِ مِن وجهين: أَحدُهما طلبُ الفعلِ، والآخرُ صحّةُ الجوابِ فيهما، إلّا أنّ ذلك في الجزاءِ يلزمُ في كلِّ موضعٍ، ولا يلزمُ في الاستفهام في [كلِّ][1] موضعٍ.

* * *
* *
*

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

بَابُ حُرُوفِ النَّفْيِ(*)

الغرضُ فيـهِ أنْ يُبيّنَ ما يجوزُ في الفعلِ مِن حملِ الاسمِ عليه مع شُغْلِه عنه في حروفِ النّفيِ ممّا لا يجوزُ.

مَسَائِلُ هذا البَابِ

[و٤٨] ما الّذي يجوزُ في الفعلِ مِن حملِ الاسمِ عليه في حروفِ النّفيِ؟ وما الّذي لا يجوزُ؟ ولم ذلك؟

ولم كانَ الجزاءُ أقوى، ثمّ الاستفهامُ، ثمّ حروفُ النّفـيِ؟ ولم لا يجوزُ في كلِّ ما طلبَ الخبرَ كما يطلبُه حرفُ النّفيِ، ما يجوزُ في حرفِ النّفيِ؟ فلِـمَ لا يكونُ الوجـهُ: (إنَّ زَيْدًا عَمْرًا ضَرَبَهُ) إذا كانتْ (إنّ) في هذا تـطلبُ الفعلَ على طريقِ الإثباتِ، كما تطلبُه (ما) على طريقِ النّفيِ في قولِك: (مَا زَيْدًا ضَرَبْتُـهُ)؟

وما الشاهدُ في قولِ هُدْبَةَ بنِ خَشْرَمٍ(١):

فـلا ذا جَـلالٍ هِـبْـنَـهُ لِـجَـلالِـهِ ....

وقولِ زهيرٍ(٢):

لا الـدَّارَ غَيَّـرَهَا بَعْـدِي الأَنِـيـسُ ....

وقولِ جريرٍ:

فَـلا حَسَـبًا فَـخَـرْتَ بِـهِ لِـتَـيْـمٍ ....؟

(*) هذا الباب في سيبويه ١/ ١٤٥ بعنوان: « **هذا باب حروفٍ أجريت مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهي وهي حروف النّـفي** ».

(١) هو هدبة بن خشرم بن كرز بن أبي حية بن الكاهن، شاعر فصيح متقدم من بادية الحجاز، وكان شاعرًا راوية، فكان يروي للحطيئة، هجا زيادة بن زيد، ثم قتله، فسجن، ثم قتله أهل زيادة أمام الوالي، نحو خمسين من الهجرة. انظر ترجمته في الأغاني ١٠/ ٢٥٧، وخزانة الأدب ٩/ ٣٣٥ - ٣٣٦.

(٢) هو زهير بن أبي سلمى، واسم « أبـي سلمى » ربيعة بن رياح المزني، و « سُلمى » بضم السين، ليس في العرب « سُلمى » بالضم غيره، وهو أحد شعراء المعلقات، وأحد الفحول الثلاثة المتقدمين باتفاق، وكان راوية أوس بن حجر. انظر ترجمته في الخزانة ٢/ ٢٩٣، وشرح أبيات مغني اللبيب ١/ ١٩٩.

وما حكمُ (ما) على مذهبِ أهلِ الحجازِ؟ ولم لا يجوزُ فيها إلّا الرّفعُ؟

وما الشّاهدُ في قولِ مُزاحمٍ:

وَقَالُوا تَعَـرَّفَها المنَـازِلَ مِـنْ مِـنًى ....

وكيفَ يجيءُ على مـذهبِ بنـي تميمٍ؟ ولـم جازَ فيه على مذهبِهم وجهان، ولم يجزْ على مذهبِ أهلِ الحجازِ إلا وجهٌ واحدٌ؟

وهل يجوزُ في (لَـيْسَ) أَنْ تجريَ مجرى (ما) في الإلغاءِ؟ ولم جازَ ذلك في قولِ بعضِهم؟ وهل يجيءُ على هذا المذهبِ: (لَـيْسَ زَيْدًا ضَرَبْـتُه)؟

وما الشّاهدُ في قولِ حُمَيْدٍ:

فَأَصْبَحُوا والنَّـوَى عَالِـي مُعَرَّسِهِمْ ....

وقول هشامٍ أخي ذي الرّمّةِ:

هِيَ الشِّفَاءُ لِدَائِـي لَوْ ظَفِـرْتُ بِهَا ....

وما الشّاهدُ في قولِ بعضِهم: (لَيْسَ الطِّـيبُ إلّا المِسْكَ)؟

وما حكمُ: (إِنّي زَيْدٌ لَقِيتُـهُ)؟ ولم [لا][1] يُحْمَلُ على الفعلِ؛ إذ المعنى: إنّي لقيتُ زيدًا؟

ولـم نُصِبَ (كُلٌّ) في قولِه جلَّ وعزَّ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]؟ وما مذهبُ ابنِ السّرّاجِ فيه؟ ولـم حملَه سيبويه على: (زَيْدًا ضَرَبْـتُـهُ) مع ضعفِ هذا؟

وما حكمُ: (قَدْ عَلِمْتُ عَبْدُ اللَّهِ تَضْرِبُهُ)؟ ولم لا يعملُ فيه إلّا (عَلِمْتُ)؟ وما شاهدُه مِن قولِهم: (قَدْ عَلِمْتُ لعَبْدُ اللَّهِ تَضْرِبُهُ)؟

وما الشّاهدُ في قولِ المرّارِ الأسديِّ:

فَلَـوْ أَنَّها إِيَّـاكَ عَـضَّـتْـكَ مِـثْـلُـهَا ....

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

الجَوَابُ

الّذي يجوزُ في الفعلِ مِن حملِ الاسمِ عليه في حروفِ النّفيِ أنّه إذا وَلِيَ حرفَ النَّفيِ الاسمُ مع شغلِ الفعلِ عنه بسبَبِه أنْ يُحمَلَ على فعلٍ يُفسِّرُه، كما يكونُ في حرفِ الاستفهامِ، كقولِك: (مَا زَيْدًا ضَرَبْتُه، ولا عَمْرًا قَتَلْتُه)، وإنّما اختيرَ ذلك لأنّ حرفَ النّفيِ يُشبِهُ حرفَ الاستفهامِ في نقلِ الجملةِ مِن معنًى إلى معنًى، يخرجُه عن الإيجابِ، فحرفُ الاستفهامِ ينقلُ عن الخبرِ إلى الاستخبارِ، وحرفُ النّفيِ ينقلُ عن الإثباتِ إلى النّفيِ.

ولا يجوزُ أنْ يجريَ حرفُ التّحقيق في ذلك مجرى حرفِ النّفيِ؛ لأنَّ التّحقيقَ لا يحتاجُ إلى حرفٍ، وإنّما يدخلُ تأكيدًا، ولم يحتجْ إلى حرفٍ؛ لأنّه الأصلُ، فليسَ يحتاجُ إلى حرفٍ ينقلُه عن معنًى إلى معنى التّحقيقِ، وذلك كقولِك: (إنّي زَيْدٌ لَقِيتُه)، فالوجهُ في هذا الحملُ على الابْتِداءِ، كما يُحْمَلُ عليه إذا قلتَ: (زَيْدٌ لَقِيتُهُ)؛ لأنّه ليسَ هاهنا سببٌ يجعلُه بالفعلِ أولى. والأسبابُ الّتي تُوجبُ أنَّ الحملَ على الفعلِ أولى على **ثلاثِ مراتبَ**:

الأولى[1]: مرتبةُ الجزاءِ، فهو أقواها؛ لأنّه لا يكونُ إلّا بفعلٍ، ولا يصلحُ لهذا الاسمُ بعدَ حرفِ الجزاءِ، ومثلُه بابُ الأمرِ والنّهيِ.

الثّانيةُ[2]: بابُ الاستفهامِ، فليسَ له قوّةُ الجزاءِ؛ لأنّه قد يكونُ مِن غيرِ فعلٍ، كقولِك: (أَزَيْدٌ أَخُوك؟) إلّا أنّه يطلبُ الفعلَ إذا كانَ في الكلامِ، ويصحُّ [بَعْدَه][3] جوابٌ مجزومٌ، كقولِك: (أَتَأْتِينِي أُكْرِمْكَ؟).

الثّالثةُ[4]: بابُ حروفِ النّفيِ؛ لأنّها تشبهُ حروفَ الاستفهامِ في أنّها تنقلُ الجملةَ إلى ما ليسَ بواجبٍ، فهي ما دونَ منزلةِ ما شُبِّهَتْ به.

وقالَ هُدبةُ بنُ خَشْرَمٍ:

---

(١) في الأصل: (الأول). (٢) في الأصل: (الثاني).
(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.
(٤) في الأصل: (الثالث).

١٣٥ فــلا ذَا جَـلالٍ هِبْـنَـهُ لِـجَـلالِـهِ ولا ذَا ضَيَاعٍ هُنَّ يَتْـرُكْنَ لِلفَقْـرِ(١)

فهذا شاهدٌ في حملِ الاسمِ على الفعلِ مع شغلِه عنه في حرفِ النّفي، ومثلُه قولُ زهيـرٍ [ظ٤٨]:

١٣٦ لا الدّارَ غَيَّـرَهَا بَعْدِي الأَنِيسُ ولا بِالدَّارِ لَوْ كَلَّمْتَ ذا حَاجَةٍ صَمَمُ(٢)

ومثلُه قولُ جريرٍ:

١٣٧ فـلا حَـسَـبًا فَـخَـرْتَ بِـه لِـتَـيْـمٍ ولا جَـدًّا إذا ازْدَحَـمَ الـجُـدُودُ(٣)

وتقـديـرُه: فـلا ذَكَرْتَ حَسبًا، إلّا أنّـه ممّـا لا يظهـرُ فيـه الفعلُ للاستغناءِ عنـه بتفسيرِه.

وحكمُ (ما) على مذهبِ أهلِ الحجازِ رفعُ الاسمِ فيها؛ لأنّها عاملةٌ، فلا سبيلَ للفعلِ على اسمِها؛ لأنّه لا يعملُ في اسمٍ عاملان، وهذا أصلٌ جارٍ في سائرِ أبوابِ العربيّـةِ؛ إذ الإعرابُ إنّما يتعاقبُ على حرفِ الإعرابِ، ولا يمكنُ أن يكونَ فيه إعرابان مختلفان، ولا معنًى لإعرابين متّفقين؛ لأنّه لا بيانَ فيهما على هذا الطّريقِ، فليسَ إلّا عاملٌ واحدٌ، فتقولُ على هذا المذهبِ: (ما زَيْدٌ لَـقِيـتُه). فأمّا على مذهبِ بني تميمٍ فنقولُ: (ما زَيْدًا لَـقِيـتُه)(٤)، وقد بيّـنّا العلّـةَ في ذلك.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لهدبة بن خشرم في ديوانه ١٠٣، وانظر سيبويه ١/ ١٤٥، واشتقاق أسماء اللَّه تعالى ٢٠١، وابن السيرافي ١/٥٩، والتبصرة والتذكرة ١/ ٣٣٢، وتحصيل عين الذهب ١٢٦. وهو بلا نسبة في الحجة ٦/ ٢٥٤، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٥٤، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٨٥، والرد على النحاة ١٠٥، وابن يعيش ٢/ ٣٧.

(٢) البيت من البسيط، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ١٢٦ وفيه: (بعد الأنيس)، وانظر سيبويه ١/ ١٤٥، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٥٤، وابن السيرافي ١/ ٥٩، وتحصيل عين الذهب ١٢٧. وهو بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٤١.

(٣) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ٣٣٢، وانظر سيبويه ١/١٤٦، والأصول ١/ ٣٩٨، وابن السيرافي ١/ ٦٠، ٢/ ٣، والنّكت للأعلم ١/ ٢٦٩، وتحصيل عين الذهب ١٠٧، وابن يعيش ٢/ ٣٦. وهو بلا نسبة في الرد على النحاة ١٠٦، وشرح الرّضي ١/ ٤٥٨. وروي البيت بالوجهين برفع (حسب) و (جد) ونصبه، والرّفع رواية الدّيوان.

(٤) انظر مذهب أهل الحجاز وتميم في عمل (ما) عمل (ليس) في سيبويه ١/ ٥٧، والمقتضب ٤/ ١٨٨، والارتشاف ٣/ ١١٩٧، والتذييل ٤/ ٢٥٤. ونُقل عن الكسائي أن لغة أهل الحجاز هي لغة =

وقالَ مُزاحِمٌ العُقَيليُّ:

١٢٨ وقَالُوا تَعَـرَّفْـهَا المَنَـازِلَ مِنْ مِـنًى ... ومَا كُلُّ مَنْ وَافى مِنًى أَنا عَارِفُ[1]

بالرّفعِ على مذهبِ أهلِ الحجازِ مع إضمارِ الهاءِ في (عَارِفُه). وأمّا على مذهبِ بني تميمٍ فالنّصبُ على إضمارِ (عَارِفٍ)، ويجوزُ الرّفعُ على مذهبِهم على:

١٣٩ .... كُــلُّــهُ لَـمْ أَصْـنَـعِ[2]

وفيه ضعفٌ؛ لحذفِ الضّميرِ من الخبرِ، ولكنّه جائزٌ؛ لِما بيّـنّا قبلُ.

ويجوزُ: (لَـيْسَ زَيْدًا لَـقِـيـتُـهُ) على مذهبِ مَنْ قالَ: (لَـيْسَ الطِّـيبُ إلّا المِسْكُ)[3]؛ لأنّه يجعلُ (لَـيْسَ) بمنزلةِ (ما)، وهو مذهبٌ ضعيفٌ؛ مِن أجلِ أنّه يكفي فيما يوجبُـه الشّبهُ منعُ التّصرّفِ، كما يكفي في (ما) أنْ تعملَ إذا ترتّبَ الخبرُ في موضعِه على أصلِه.

وأمّا قولُ هشامٍ أخي ذي الرّمّةِ:

١٤٠ هِيَ الشِّفَاءُ لِدَائِي لَوْ ظَفِـرْتُ بها ... ولَيْسَ مِنْـهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْـذُولُ[4]

فلا يحملُ على هذا المذهب الضّعيفِ مِن قولِ بعضِهم: (لَـيْسَ الطِّـيبُ إلّا المِسْكُ)، ولكنْ على الإضمارِ فـي (لَـيْسَ) كالإضمارِ فـي: ﴿إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [النمل: ٩]، وكـذلـك قـولُ حُمَيْدٍ:

١٤١ فَـأَصْبَحُوا والنَّوَى عَالي مُعَرَّسِهِم ... ولَيْسَ كُلَّ النَّوَى يُلْقِي المَسَاكِينُ[5]

= أهل تهامة في التذييل ٤/ ٢٥٥، وذكر في شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٦٩، والارتشاف ٣/ ١١٩٧ عن الكسائي والفراء أن لغة تميم هي لغة نجد، وانظر معاني الفراء ٢/ ٤٢.

(١) مر البيت سابـقًا. انظـر الشاهد رقم (٧٧).

(٢) جزء من بيت من الرّجز، مرّ سابقًا. انظر الشاهد رقم (٩٠).

(٣) انظر هذا المذهب في سيبويه ١/ ١٤٧، وشرح السيرافي ٢/ ٥، قال السيرافي: « يعني أن بعضهم يجعل « ليس » محمولة على « ما » فيلغي عملها، ولا يجوز أن يكون الذي يفعل هذا من العرب، إلا من كانت من لغته في « ما » إلغاؤها، فتحمل « ليس » على « ما »، وتجعلها حرفًا لا تعمل في اللفظ شيئًا، كما لم تعمل «ما »، وليس على هذه اللغة دليل قاطع، ولا حجّة تقطع العذر ».

(٤) مر البيت سابقًا. انظر الشاهد رقم (٧٦).

(٥) مـر البيت سابقًا. انظر الشاهد رقم (٧٤).

فهذا على الإضمارِ في (لَيْسَ).

وفي التّنزيلِ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، فاختلفوا في وجهِ نصبِ (كلٍّ): فحملَه سيبويهِ على: (زَيْدًا ضَرَبْتُه)، فقالَ[1]: هو عربيٌّ جيّدٌ، بعدَما بيّنَ قبلَ هذا الموضعِ أنّ الاختيارَ في مثلِه الحملُ على الابتداءِ، وكأنّه ذهبَ إلى أنّه قد يخرجُ عن الأصلِ الّذي ينبغي أنْ يطّردَ الكلامُ عليه؛ للإشعارِ بوجهِ الجوازِ لخلافِ ذلك الأصلِ المطّردِ، كما جازَ: (اسْتَحْوَذَ) على خلافِ ما يطّردُ عليهِ البابُ للإشعارِ بهذا المعنى، فيحسُنُ فيه على طريقِ النّادرِ، ولا يلزمُ مثلُ ذلك على جهةِ المطّردِ.

وكانَ أبو بكر بنُ السّرّاجِ لا يرضى هذا المذهبَ؛ لأنّه لا يُحْمَلُ القرآنُ على وجهٍ ضعيفٍ، ويتأوّلُ نصبَ (كُلٍّ) على أنّه بدلٌ ممّا المعنى مشتملٌ عليه[2]؛ إذْ معنى ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾: إنَّ كلَّ شيءٍ خلقناه بقَدَرٍ، فيما يُفهَمُ مِن هذا الكلامِ، كما أنّ المعنى في: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢١٧]: يسألُونَكَ عن قتالٍ في الشّهرِ الحرامِ. فهذا الّذي ذكرَه لا خلافَ في جوازِه وحسنِه، والوجهُ الّذي ذكرَه سيبويه أسبقُ إلى النّفسِ.

وتقولُ: (قَدْ عَلِمْتُ لَعَبْدُ اللَّهِ[3] تَضْرِبُه) [فلا سَبِيلَ][4] للفعلِ الأوّلِ على الاسمِ؛ لأنّ اللّامَ قد مَنَعَتْ منه، ولا سبيلَ للفعلِ الأخيرِ عليه؛ لأنّ اللّامَ لامُ الابتداءِ.

وقالَ المرّارُ الأسديُّ:

---

(١) سيبويه ١/ ١٤٨.

(٢) ليس في الأصول، وقد ذكره ابن الشجري في أماليه ٢/ ٩٣، قال: « وخطر لي في نصب « كُلَّ » وجه مخالف للوجهين المذكورين، وهو أن يكون قوله: « كُلَّ شَيْءٍ » نصبًا على البدل من اسم إنّ، وهو بدل الاشتمال؛ لأن اللّه سبحانه محيط بمخلوقاته، فيكون التقدير: إنّ كلّ شيء خلقناه بقدر ».

(٣) في الأصل: (عبد اللّه)، وكذا مرّ في الأسئلة، وكتاب سيبويه ١/ ١٤٩.

(٤) الظاهر أن هناك كلامًا ساقطًا يتعلق بالجواب عن سؤال، وهو: (وما حكمُ: (قَدْ عَلِمْتُ عَبْدُ اللَّهِ تَضْرِبُهُ)؟) وأرى أن الكلام الساقط يتعلق بالحديث عن منع الفعل أن يعمل النصب، وقول الرماني في تفسير: (قد علمت لعبد اللّه تضربه) يريد منه: منع الفعل الأول أن يكون له منصوبًا، وأن الجملة هي ما تحل محله.

١٤٢ فَلَوْ أَنَّـها إِيَّـاكَ عَضّتْـكَ مِـثْـلُها   جَرَرْتَ عَلَى مَا شِئْتَ نَحْرًا وكَلْكَلا[1]

فهذا على: (إِنّـي زَيْـدًا ضَرَبْـتُـه)، وهو يجوزُ على الوجهين: البـدلِ، وعلى: (زَيْـدًا لَـقِيـتُه) [و٤٩].

* * *
* *
*

(١) البيت من الطويل، وهو للمرّار الأسدي في سيبويه ١/ ١٥٠، وابن السيـرافـي ١/ ٢١٦، وتحصيل عين الذهب ١٢٨، والنكت للأعلم ١/ ٢٧٢، وتـذكـرة النحاة ٥٤٥. وهـو لعبـد اللّـه ابن الزبير الأسدي في ابن السيرافي ١/ ٢١٦، وفرحـة الأديب ١٨٠. وهو بلا نسبة في إيضاح الشعر ٣٦٤، ونتائج الفكر ٣٣٦.

بَابُ البَدَلِ(*)

الغرضُ [فيه][1] أَنْ يُبيّنَ ما يجوزُ في الفعلِ مِن إعمالِه في الاسمِ على وجهِ البدلِ ممّا لا يجوزُ.

مَسائِلُ هذا البَابِ

ما الّذي يجوزُ في الفعلِ مِن إعمالِه على طريقِ البدلِ؟ وما الّذي لا يجوزُ؟ ولم ذلك؟

وما قسمةُ البدلِ؟ ولم جازَ بدلُ الشّيءِ مِن الشّيءِ وهو هو، وبدلُ الشّيءِ مِن الشّيءِ وهو بعضُه، وبدلُ الشّيءِ مِن الشّيءِ والمعنى مُشْتملٌ عليه؟

ولم جازَ بدلُ الغلطِ؟

وما البدلُ الّذي يجري على معنى التّأكيدِ؟

وما البدلُ الّذي يجري على معنى البَدَاءِ؟

وما الشّاهدُ في: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢١٧]، وفي قولِ الشّاعرِ:

وذَكَرَتْ تَقْتُدَ بَرْدَ مَائِها ....؟

وما البدلُ مِن الشّيءِ والمعنى مُشْتَملٌ عليه؟

وهل يجوزُ: (رَأَيْتُ زَيْدًا أَبَاهُ)، والأبُ غيرُ زيدٍ؟ ولم لا يجوزُ؟

وما الشّاهدُ في: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران: ٩٧]، وقولِه جلَّ وعزَّ: ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾ [الأعراف: ٧٥][2]؟

(*) العنوان في الكتاب ١/ ١٥٠: « **هذا بابٌ من الفعل يستعمل في الاسم ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول** ».

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) جاء في المخطوط: (قال الذين استكبروا)، وهو غلط.

وما حكمُ: (بِعْتُ مَتاعَكَ أَسْفَلَهُ قَبْلَ أَعْلاه)؟ ولم لا يجوزُ إلّا على البدلِ؟ و (اشْتَريْتُ مَتاعَكَ أَسْفَلَهُ أَسْرَعَ مِن اشْتِرائِي أَعْلاهُ)، و (اشْتَريْتُ مَتاعَكَ بَعْضَهُ أَعْجَلَ مِنْ بَعْضٍ)، و (سَقَيْتُ إِبِلَكَ صِغَارَها أَحْسَنَ مِنْ سَقْيِ كِبارِها)، فلم لا يجوزُ جميعُ هذا إلّا على البدلِ؟

وما حكمُ: (سَقَيْتُ إِبِلَكَ صِغارَها أَحْسَنَ مِنْ كِبارِها)، و (ضَرَبْت[1] [النَّاسَ][2] بَعْضَهُم قَائِمًا وبَعْضَهُم قَاعِدًا)؟ فلم جازَ في هذا وجهان: البدلُ واستئنافُ الاسمِ على الحالِ؟

وما حكمُ: (اشْتَرَيْتُ مَتاعَكَ أَسْفَلُهُ أَفْضَلُ مِن أَعْلاهِ)؟ ولم لا يجوزُ إلّا بالرّفعِ؟

وما قسمةُ البدلِ فيما يَحْتَمِلُ مِن الحالِ والبدلِ؟

وما حكمُ: (مَرَرْتُ بِمَتاعِكَ بَعْضِهِ مَرْفُوعًا وبَعْضِه مَطْرُوحًا)؟ ولم جازَ فيه الوجهان؟ وما الفرقُ بينهما في المعنى؟

وما حكمُ: (أَلْزَمْتُ النَّاسَ بَعْضَهُم بَعْضًا)؟ ولم لا يجوزُ إلّا على البدلِ؟ و (خَوَّفْتُ النَّاسَ ضَعِيفَهُمْ قَوِيَّهُم)؟ ولم لا يكونُ إلّا على البدلِ؟

وما حكمُ: (دَفَعْتُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ)؟ ولم لا يكونُ إلّا على البدلِ؟

وما حكمُ: (مَيَّزْتُ مَتاعَكَ بَعْضَهُ مِنْ بَعْضٍ)، [و][3] (أَوْصَلْتُ القَوْمَ بَعْضَهُم إلى بَعْضٍ)؟ ولم لا يكونُ إلّا على البدلِ؟

وما حكمُ: (فَضَّلتُ مَتاعَكَ أَسْفَلَهُ عَلَى أَعْلاه)؟ ولم جازَ فيه الوجهان؟ وما الفرقُ؟

وما حكمُ: (صَكَكْتُ الحَجَرَيْنِ أَحَدَهُما بِالآخَرِ)؟ ولم لا يكونُ إلّا على البدلِ؟ وفي التّنزيلِ: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ ﴾ [البقرة: ٢٥١][4]، فلم لا يكونُ إلّا على البدلِ؟

---

(١) في الأصل: (ضرب)، وكذا في الجواب. (٢، ٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٤) جاء في المخطوط: (دفع اللّه بعضهم)، وهو غلط.

وما حكمُ: (عَجِبْتُ مِنْ دَفْعِ النَّاسِ بَعْضِهِم بِبَعْضٍ)؟ ولم جازَ فيه البدلُ؟ ولم جازَ رفعُ (بَعْضِهم)؟

وما حكمُ: (عَجِبْتُ مِنْ مُوَافَقَةِ القَوْمِ أَسْوَدِهِمْ أَحْمَرَهُمْ)؟ وهل يجوزُ رَفْعُ (أَسْوَدِهِم) و (أَحْمَرِهِم)؟

وما حكمُ: (سَمِعْتُ وَقْعَ أَنْيَابِهِ بَعْضِها فَوْقَ بَعْضٍ)؟ وهل يجوزُ فيه الرّفعُ؟ و (عَجِبْتُ مِن إِيْقَاعِ أَنْيَابِهِ بَعْضِها فَوْقَ بَعْضٍ)؟ وهل يجوزُ فيه الرّفعُ؟

الجَوَابُ

الّذي يجوزُ في الفعلِ مِن إعمالِه على طريقِ البدلِ أنْ يعملَ في الثّاني على تقديرِ وقوعِه موقعَ الأوّلِ، ولا يجوزُ أنْ يعملَ في الثّاني إذا كانَ غيرَ الأوّلِ، والمعنى ليسَ بمشتَمِلٍ على الثّاني؛ لأنّه إنْ كانَ الفعلُ قد تعلّقَ بالأوّلِ والثّاني وجبَ دخولُ حرفِ العطفِ؛ لاشتراكِ الثّاني مع الأوّلِ، وإنْ كانَ الفعلُ إنّما تعلّقَ بأحدِهما صارَ ذكرُ الآخرِ لغوًا، لا معنى له.

وقسمةُ البدلِ على **أربعةِ أوجهٍ**: بدلُ الشّيءِ مِن الشّيءِ، وهو هو، وبدلُ الشّيءِ مِن الشّيءِ، وهو بعضُه، وبدلُ الشّيءِ مِن الشّيءِ، والمعنى مشتَمِلٌ عليه، وبدلُ الغلطِ:

فالأوّلُ: ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ﴾ [الشورى: ٥٢، ٥٣].

والثّاني: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران: ٩٧].

والثّالثُ: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢١٧].

والرّابعُ: كقولِك: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حِمَارٍ) على الغلطِ.

والأصلُ في البدلِ أَنْ يكونَ الثّاني هو الأوّلَ، وكلُّ هذه الأوجهِ إليه ترجعُ[1]، فمِن ذلك [ظ٤٩] بدلُ الشّيءِ مِن الشّيءِ، وهو بعضُه، لأنّه قد يُذكَرُ لفظُ الجميعِ، والمعنى على البعضِ؛ بدليلٍ يصحبُ الكلامَ، وكأنّه قد ذُكِرَ البعضُ بلفظِ الجميعِ،

(١) انظر الأصول ٢/ ٤٦، والانتصار ٨٠، وشرح الرضي ٢/ ٣٦٦، والتذييل ٨/ ٢٤٠، وشرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي ٢٦١.

ثمّ أُبدِلَ منه. فأمّا ما المعنى مشتَمِلٌ عليه فقد يجوزُ أَنْ يُقالَ: (سَلِ القَـرْيَـةَ)، فيُفهَمُ منه معنى أهلِ القريةِ، فيجوزُ على هذا: (سَلِ القَـرْيَـةَ أَهْلَها). وكذلِكَ: (سُرِقَ زَيْدٌ ثَـوْبُـهُ)، على هذا التّقديرِ يجوزُ، وأمّا بدلُ الغلطِ فهو على التوهُّمِ أنّه متعلّـقُ الفعلِ، ثمّ يُبدَلُ منه على هذا التّقديرِ بأَنْ يُرفَعَ ويوضعَ موضعَه المتحقّقُ.

والبدلُ الّذي يجري على معنى التّأكيدِ هو الّذي يُذكَـرُ فيه الاسمُ، ويُبيّنُ بالضّميرِ، كقولِه جلَّ وعزَّ: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾.

والبدلُ [الّذي][1] يجري على البَـدَاءِ هو الّذي يُسْتَدركُ [فيـهِ][2] معنى البيانِ بعدَما بُني الكلامُ على الإفهامِ.

وقالَ الشّاعرُ:

١٤٣ وَذَكَـرَتْ تَـقْـتُـدَ بَـرْدَ مَـائِـهـا
وعَـتَـكُ البَـوْلِ عَـلَى أَنْسَائِـها[3]

فهذا البدلُ ممّا المعنى مشتَمِلٌ عليه؛ لأنّ التّذكّـرَ للمكانِ إنّما هو مِن أجلِ طيبِه وطيبِ ما فيه، فكأنّه قالَ: وذَكَـرَتْ أحوالَ تَـقْـتُـدَ بَـرْدَ مَـائِـها.

وحقيقةُ البدلِ مِـن الشّيءِ، والمعنى مشتَمِلٌ عليه، هو الّذي يكونُ الثّاني فيه غيرَ الأوّلِ ممّا لو أُسقطَ الأوّلُ لأدّى المعنى مِن غيـرِ أَنْ يصحَّ تعلُّـقُ الفعلِ المتقدّمِ بالأوّلِ، إلّا في اللّفظِ فقط.

ولا يجوزُ على هذا: (رَأَيْتُ زَيْدًا أَبَاهُ)، والأبُ غيرُ زيدٍ؛ لأنّ الرُّؤْيا تصلحُ أنْ تقعَ على زيدٍ، وتصلحُ أنْ تقعَ على الأبِ، فلا يكونُ مثلُ هذا بدلًا، ولكن يصلحُ فيه العطفُ، فتقولُ: (رَأَيْتُ زَيْدًا وأَبَاهُ).

(١، ٢) ما بين المعقوفين زيادة من السؤال، ويقتضيها النص.

(٣) البيتان من الرجز، وهما لأبي وجزة الفقعسيّ، انظر المقاصد النحوية ٣/ ٢٠١. وقيـل: لجبر، أو حبر، أو جبيـر بن عبـد الرحمن. انظـر ابن السيرافـي ١/ ١٨٩، والمقاصد النحويـة ٣/ ٢٠١. وهما بلا نسبة في سيبويه ١/ ١٥١، والأصول ٢/ ٤٨، وجمهرة اللغـة ١/ ٤٠٢، والنكت للأعلم ١/ ٢٧٣، والمحصول ١/ ٩١٠. وتقـتد: اسـم موضع، وعتـك البـول: أثـر البول، والأنساء جمع نسيء، وهو العرق.

وفي التّنزيلِ: ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾ [الأعراف: ٧٥][1]، فهذا بدلُ الشّيءِ مِن الشّيءِ، وهو بعضُه؛ لأنّ (مَنْ آمنَ) بعضُ المستضعفين.

وتقولُ: (بِعْتُ مَتَاعَكَ أَسْفَلَهُ قَبْلَ أَعْلاه)، فهذا لا يجوزُ إلّا على البدلِ؛ لأنّ قولَك: (أَسْفَلَهُ قَبْلَ أَعْلاهُ) لا يصحُّ مِن أجلِ أنّ ظروفَ الزّمانِ لا تتضمّنُ الجثثَ.

قسمةُ البدلِ في هذا البابِ على ثلاثةِ أوجهٍ: فمنها ما لا يصلحُ إلّا على البدلِ، ومنها ما لا يصلحُ إلّا على استئنافِ الجملةِ على الحالِ، ومنها ما يجوزُ فيه الوجهان: فالّذي لا يصلحُ إلّا على البدلِ هو الّذي لا ينعقدُ فيه معنى الجملةِ على الصّحّةِ، كالمسألةِ الّتي تقدّمت. والّذي لا يصحُّ فيه إلّا استئنافُ الجملةِ على الحالِ [هو][2] الّذي[3] يكونُ الثّاني فيه هو الأوّلَ، وقد وقعَ بجميعِ الأوّلِ، كقولِكَ: (اشْتَرَيْتُ مَتَاعَكَ أَسْفَلُهُ أَفْضَلُ مِنْ أَعْلاهُ)، فالأفضلُ هو الأسفلُ مِن المتاعِ، والشّراءُ وقعَ بجميعِ المتاعِ. والّذي يصلحُ فيه الوجهانِ هو ما صحَّ فيه معنى البدلِ، ومعنى الجملةِ على الحالِ، كقولِك: (مَرَرْتُ بِمَتَاعِكَ بَعْضِه مَطْرُوحًا وبَعْضِه مَرْفُوعًا)، فكلا الوجهين يجوزُ فيه.

وتقولُ: (اشْتَرَيْتُ مَتَاعَكَ أَسْفَلَهُ أَسْرَعَ مِن اشْتِرَائِي أَعْلاهُ)، و (اشْتَرَيْتُ مَتَاعَكَ بَعْضَهُ أَعْجَلَ مِن بَعْضٍ)، و (سَقَيْتُ إِبِلَكَ صِغَارَها أَحْسَنَ مِنْ سَقْيِ كِبَارِها)، فليسَ في هذا إلّا البدلُ؛ لأنّه لا يصلحُ استئنافُ الجملةِ.

وتقولُ: (سَقَيْتُ إِبِلَكَ صِغَارُها أَحْسَنُ مِنْ كِبَارِها)، فهذا يجوزُ فيه الوجهان، وكذلِك: (ضَرَبْتُ النّاسَ بَعْضَهُم قَائِمًا وبَعْضَهُم قَاعِدًا).

وتقولُ: (اشْتَرَيْتُ مَتَاعَكَ أَسْفَلُهُ فَوْقَ أَعْلاهُ) فهذا على معنى اشترائي جميعَ المتاعِ، إلّا أنّه وقعَ الشّراءُ وأسفلُه فوقَ أعلاه، ولو أبدلتَ فقلتَ: (اشْتَرَيْتُ مَتَاعَك أَسْفَلَهُ فَوْقَ أَعْلاهُ) لكانَ الشّراءُ لبعضِ المتاعِ، إلّا أنّه في حالِ استقرارِه فوقَ أعلاه.

---

(١) جاء في المخطوط: (قال الذين استكبروا للذين استضعفوا)، وهو غلط.
(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق. (٣) في الأصل: (والذي).

وتقولُ: (أَلْـزَمْتُ النّاسَ بَعْضَهُم بَعْضًا)، و (خَوَّفْتُ النّاسَ ضَعِيفَهُم قَوِيَّهُم) فهذا لا يكونُ إلّا على البدلِ؛ لأنّ به صحّةَ المعنى.

وتقولُ: (دَفَعْتُ النّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ) فيجري هذا المجرى، و (مَيَّزْتُ مَتَاعَكَ بَعْضَه مِنْ بَعْضٍ) فهذا وجهُ [و٥٠] الكلامِ فيه البدلُ، وقد يجوزُ الرّفعُ على معنى: بعضُه مِنْ بعضٍ في التّشاكُلِ، و (أَوْصَلْتُ القَوْمَ بَعْضَهُم إلى بَعْضٍ) لا يكونُ إلّا على البدلِ.

فأمّا: (فَضَّلْتُ مَتَاعَك أَسْفَلُه على أَعْلاهُ) فيجوز فيه الوجهانِ، والفرقُ أنّ أحدَ الوجهين على معنى: فضَّلْتُ جميعَ متاعِك على غيرِه في حالِ ما أسفَلُه على أعلاه. والوجهُ الآخرُ أنّك فضّلتَ بعضَه، وهو الأسفلُ على الأعلى، فالتّفضيلُ له على الأعلى؛ لا أنَّ[1] الأسْفَلَ في موضعِ الأعلى.

وتقولُ: (صَكَكْتُ الحَجَرَيْنِ أَحَدَهُما بِالآخَرِ)، فليسَ في هذا إلّا البدلُ، وفي التّنزيلِ: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ ﴾ [البقرة: ٢٥١]، فهذا على البدلِ.

[وتقولُ: (عَجِبْتُ مِنْ دَفْعِ النَّاسِ بَعْضِهِم بِبَعْضٍ) فهذا على البدلِ][2]، ويجوزُ الرّفعُ، لا على الاستئنافِ، ولكنْ على تأويلِ ما لم يُسمَّ فاعلُه، كأنّك قلتَ: عَجِبْتُ مِنْ أَنْ دُفِعَ النّاسُ بَعْضُهم بِبَعْضٍ.

وتقولُ: (عَجِبْتُ مِن مُوَافَقَةِ النّاسِ أَسْوَدِهِم أَحْمَرَهُم) على البدلِ، ويجوزُ الرّفعُ، فتقولُ: (عَجِبْتُ مِنْ مُوَافَقَةِ النّاسِ أَسْوَدُهُم أَحْمَرَهُم) بالحملِ على التّأويلِ، كأنّك قلتَ: عجبتُ مِن أَنْ وافقَ النّاسُ أَسْوَدُهُم أَحْمَرَهم.

وتقولُ: (سَمِعْتُ وَقْعَ أَنْيَابِه بَعْضُها فَوْقَ بَعْضٍ) فهذا يجوزُ فيه الوجهان: البدلُ، والحملُ على التّأويلِ، كأنّك قلتَ: وقعتْ أنيابُه بعضُها فوقَ بعضٍ،

---

(١) في الأصل: (لأن)، والمعنى لا يستقيم إلا بما أثبتناه.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وأرى أنّ هذا جواب السؤال الذي يلي الآية، وهو: (وما حكم: (عجبت من دفع النّاس بعضهم ببعضٍ)؟ ولم جاز فيه البدل؟ ولم جاز رفع (بعضهم)؟)، وأمّا الجواب عن السؤال السابق فهو غير تام، والظاهر أنه ساقط.

وكذلِك: (عَجِبْتُ مِن إيقاعِ أَنْيَابِه بَعْضِها فوقَ بَعْضٍ) على البدلِ، والرّفعُ على: عَجِبْتُ مِنْ أَنْ أُوقِعَتْ أنيابُه بعضُها فوقَ بعضٍ.

* * *

مَسَائِلُ مِنْ هذا البَابِ أَيْضًا

ما الثّاني الّذي لا يجوزُ فيه [إلّا][1] البدلُ؟ وما الثّاني الّذي لا يجوزُ فيه إلّا الابتداءُ؟ وما الثّاني الّذي يجوزُ فيه الوجهان؟

وما حكمُ: (رَأَيْتُ مَتَاعَكَ بَعْضَهُ فَوْقَ بَعْضٍ)؟ ولم جازَ فيه الوجهان؟

وكم وجهًا يجوزُ في نصبِ (أَحْسَنَ) مِنْ قولِك: (رَأَيْتُ مَتَاعَكَ بَعْضَهُ أَحْسَنَ مِنْ بَعْضٍ)؟ ولم كانَ الرّفعُ في ما الثّاني فيه هو الأوّلُ أجودَ؟

وما وجهُ قولِه[2]: « شَبّهوهُ بـ (رَأَيْتُ زَيْدًا أَبُوهُ أَفْضَلُ مِنْه) »، وهذا لا يجوزُ فيهِ البَدَلُ؟

وما الشّاهدُ في: ﴿ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾ [الزمر: ٦٠]، وفي قولِ العربِ: (خَلَقَ اللّهُ الزّرافةَ يَدَيْها أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْها)، وفي قولِ عبدةَ بنِ الطَّبِيبِ[3]:

فَمَا[4] كَانَ قَيْسٌ هُلْكُهُ هُلْكَ وَاحِدٍ ....

وقولِ الآخرِ:

ذَرِينِي إِنَّ أَمْرَكِ لَنْ يُطَاعَا ....

---

(١) ما بين المعقوفين من الجواب، وهو ساقط من الأصل.

(٢) سيبويه ١/ ١٥٥.

(٣) هو عبدة بن الطبيب، والطبيب اسمه يزيد بن عمرو بن وعلة، وهو من تميم، شاعر مجيد ليس بالمكثر، وهو مخضرم، أدرك الإسلام فأسلم، وكان في جيش الصحابي النعمان بن المُقَرِّنِ المُزَنِيِّ ﷺ الذين حاربوا معه الفرس بالمدائن. انظر ترجمته في الأغاني ١٠/ ٣٠، والأعلام ٤/ ١٧٢. وفي الأصل: (الطيب) وكذا المشهور.

(٤) في الأصل: (ما)، ولا يستقيم البيت، وكذا في مصادره.

وقولِه:

إنَّ عَلَيَّ اللَّهَ أَنْ تُبَايِعَا؟

وكم وجهًا يجوزُ في: (جَعَلْتُ مَتَاعَكَ بَعْضَهُ فَوْقَ بَعْضٍ)؟ فلم جعلَه في النّصبِ على ثلاثةِ أوجهٍ؟ وما الأوجهُ الثّلاثةُ؟ وهل هي الحالُ، والمفعولُ الّذي الثّاني فيه هو الأوّلُ، ومفعولُ مفعولٍ؟ ولم جازَ في (جَعَلْتُ) أَنْ يتعدّى إلى مفعولين، وجازَ فيه ألّا يتعدّى إلّا إلى مفعولٍ واحدٍ إذا كانَ بمعنى (عَمِلْتُ)؟ ولم جازَ فيه أَنْ يتعدّى إلى مفعولين، الثّاني منهما هو الأوّلُ، وإلى مفعولين الثّاني منهما غيرُ الأوّلِ؟ وما الأصلُ فيه؟ ومِنْ أيِّ وجوهِ الجعلِ هو في: ﴿ وَيَجْعَلَ ٱلْخَبِيثَ بَعْضَهُۥ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ [الأنفال: ٣٧]؟ وهل يجوزُ الرّفعُ في: (جَعَلْتُ مَتَاعَكَ بَعْضُهُ فَوْقَ بَعْضٍ)؟ ولم جازَ؟

وما حكمُ: (أَبْكَيْتَ قَوْمَكَ بَعْضَهُم على بَعْضٍ)، و (حَزَّنْتُ قَوْمَكَ بَعْضَهُم على بَعْضٍ)؟ وما حكمُ: (قَدْ حَزَّنْتُ قَوْمَكَ بَعْضُهُم أَفْضَلُ مِنْ بَعْضٍ)؟ ولم كانَ الرّفعُ الوجهَ؟

الجَوَابُ

الثّاني الّذي لا يجوزُ فيه إلّا البدلُ هو الّذي لا يكونُ بعدَه ما يصلحُ أَنْ يكونَ خبرًا عنه. والثّاني الّذي لا يجوزُ فيه إلّا الابتداءُ هو الّذي يكونُ غيرَ الأوّلِ ممّا ليسَ المعنى مشتَمِلًا عليه. والثّاني الّذي يجوزُ فيه الوجهان هو الّذي يكونُ بعدَه ما يصلحُ أَنْ يكونَ خبرًا عنه، مع صحّةِ معنى البدلِ فيه.

مثالُ الأوّلِ: (سَقَيْتُ إِبِلَكَ [ظ٥٠] صِغَارَها أَحْسَنَ مِنْ سَقْيِ كِبَارِها)؛ لأنّ (أَحْسَنَ مِنْ سَقْيِ كِبَارِها) لا يصلحُ أَنْ يكونَ خبرًا عَن الصّغارِ.

مثالُ الثّاني: (رَأَيْتُ قَوْمَكَ أَسْلافُهُمْ أَفْضَلُ مِنْهُم)، فهذا لا يجوزُ فيه إلّا الابتداءُ؛ لأنّ الثّانيَ فيه غيرُ الأوّلِ، ممّا ليسَ المعنى مشتَمِلًا عليه.

مثالُ الثّالثِ: (مَرَرْتُ بِمَتَاعِكَ بَعْضِهُ مَطْرُوحًا وبَعْضِه مَرْفُوعًا)، فهذا يجوزُ فيه الوجهان: البدلُ والاستئنافُ على الأصلِ الّذي بيّنّا.

وتقولُ: (رَأَيْتُ مَتَاعَكَ بَعْضَهُ فَوْقَ بَعْضٍ) فيصلحُ أنْ يكونَ (فوقَ) في موضعِ الحالِ، فيكونُ مِن رؤيـةِ العينِ، ويصلحُ أنْ يكونَ في موضعِ المفعولِ، فيكونُ مِن رؤيةِ القلبِ، ويجوزُ الرّفعُ، فتقولُ: (رَأَيْتُ مَتَاعَكَ بَعْضُهُ فَوْقَ بَعْضٍ)، فتكونُ الجملةُ في موضعِ الحالِ إنْ كانَ مِن رؤيـةِ العينِ، وفي موضعِ المفعولِ الثّاني إنْ كانَ مِن رؤيـةِ القلبِ.

فإذا قلتَ: (رَأَيْتُ مَتَاعَكَ بَعْضُهُ أَحْسَنُ مِنْ بَعْضٍ) جازَ فيه الأوجهُ الأربعةُ الّتي ذكرنا في (فوقَ)، إلّا أنّ الرّفعَ أجودُ؛ لأنّ الثّاني فيه هو الأوّلُ، فقد جاءَ على شرطِ الابتداءِ والخبرِ، فكأنّهم شبّهوه بـ (رَأَيْتُ زَيْدًا أَبُوهُ أَفْضَلُ منه).

وفـي الـتّـنـزيـلِ: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: ٦٠] فهذا رفعٌ؛ لأنّ الثّاني هو الأوّلُ، وقد يجوز النّصبُ، كما قالوا: (خَلَـقَ اللّـهُ الـزَّرَافَـةَ يَـدَيْها أَطْولُ مِنْ رِجْلَـيْها)، ومثلُه:

١٤٤ ذَرِينِـي إِنَّ أَمْـرَكِ لَـنْ يُـطَـاعَـا ... وَمَا أَلْـفَـيْـتِـنِـي حِلْمِـي مُضَاعَا[1]

وكانَ الوجهُ: (حِلْمِي مُضَاعٌ)، والنّصبُ جيّدٌ أيضًا، وإنْ كانَ الرّفعُ أجودَ، ومثلُه قولُ عبدةَ بن الطّبيبِ[2]:

١٤٥ فَمَا كَانَ قَـيْسٌ هُلْكُـهُ هُلْكُ وَاحِدٍ ... ولَـكِـنَّـهُ بُـنْـيَـانُ قَـوْمٍ تَـهَـدَّمَـا[3]

وممّا جاءَ في الفعلِ شِبْهَ هذا قولُ الشّاعرِ:

---

(١) البيت من الوافر، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ٣٥، وانظر معاني الفراء ٢/ ٧٣، ٤٢٤، وابن السيرافي ١/ ٨٥. وهو لرجل من خثعم أو بجيلة في سيبويه ١/ ١٥٦، والأصول ٢/ ٥١، وتحصيل عين الذهب ١٢٩، والنكت للأعلم ١/ ٢٧٦. وهو بلا نسبة في معاني الأخفش ٢٨٣، وابن يعيش ٣/ ٦٥، ٧٠، وشرح الرضي ٢/ ٣٩١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٨٩، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٨٤، والمحصول لابن إياز ٢/ ٩٠٩.

(٢) في الأصل: (الطيب)، وكذا الأشهر.

(٣) البيت من الطويل، وهو لعبدة بن الطبيب في ديوانه ٨٨، وانظر سيبويه ١/ ١٥٦، والأصول ٢/ ٥١، وشرح القصائد السبع ٩، وتحصيل عين الذهب ١٢٩، والنكت ١/ ٢٧٥، وابن يعيش ٣/ ٦٥. وهو بلا نسبة في معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٤٩١، والجمل للزجاجي ٤٤، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٠٧، ٤٢١، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٥٥.

١٤٦ إِنَّ عَلَيَّ اللَّهَ أَنْ تُبَايِعَا
تُؤْخَذَ كَرْهًا أو تَجِيءَ طَائِعا[1]

ولو[2] رفعَ على أنْ يكونَ (تُؤْخَذُ) في موضعِ الحالِ جازَ، كأنّه قالَ: أَنْ تُبَايِعا مَأْخُوذًا كَرْهًا أو جَائِيًا طَائِعًا.

وتقولُ: (جَعَلْتُ مَتاعَكَ بَعْضَهُ فَوْقَ بَعْضٍ) ففيه **ثلاثةُ أوجهٍ في النّصبِ**:

الأوّلُ: أَنْ يكونَ بمعنى (عَمِلْتُ) لا يتعدّى إلّا إلى مفعولٍ واحدٍ، فيكونُ (فوقَ بعضٍ) في موضعِ الحالِ، وتكونُ (جَعَلْتُ) كقولِك: (جَعَلْتُ أَسَاسَ الحائِطِ)، أَيْ: عَمِلْتُه.

الثّاني: أنْ يكونَ (فَوْقَ بَعْضٍ) في موضعِ مفعولٍ هو الأوّلُ، كقولِك: (ظَنَنْتُ مَتَاعَكَ بَعْضَهُ فوقَ بَعْضٍ)، أو (عَلِمْتُ)[3]، فيتعدّى إلى مفعولين، الثّاني فيهما هو الأوّلُ.

الثّالثُ: أَنْ يكونَ (فوقَ بَعْضٍ) في موضعِ مفعولِ مفعولٍ، يوضّحُه: (سَقَطَ بَعْضُ مَتَاعِكَ على بَعْضٍ)، فـ (عَلَى بَعْضٍ) في موضعِ مفعولِ هذا السّاقطِ الّذي هو البعضُ الأوّلُ، ثمّ تقولُ: (أَسْقَطْتُ بَعْضَ مَتَاعِكَ على بَعْضٍ) فيصيرُ الفاعلُ مفعولًا، و (عَلَى بَعْضٍ) مفعولَ مفعولٍ، إلّا أنّه لا يتعدّى إلّا بحرفٍ، فهو مفعولٌ بحرفِ الإضافةِ، كقولِك: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ).

والمفعولُ الثّاني في هذا غيرُ الأوّلِ، كما هو في: (أَضْرَبْتُ زَيْدًا عَمْرًا)، أي: جعلتُه يضربُ عَمْرًا، فقد جازَ في (جَعَلْتُ) ثلاثةُ أوجهٍ في التّعدّي: منها أنْ يكونَ بمنزلةِ (عَمِلْتُ) الّذي لا يتعدّى إلّا إلى مفعولٍ واحدٍ. ومنها أنْ يكونَ بمنزلةِ

---

(١) البيتان من الرجز، والقائل مجهول، وهما من شواهد سيبويه ١/ ١٥٦، ومعاني الأخفش ٣٠٤، والمقتضب ٢/ ٦٣، والأصول ٢/ ٤٨، والحجة للفارسي ٥/ ٣٥٠، وابن السيرافي ١/ ٢٦٦، والتّبصرة والتذكرة ١/ ١٦٢، وتحصيل عين الذهب ١٣٠، والنكت ٢/ ٢٧٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١١٨، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٨٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٩٣، وشرح الرضي ٢/ ٣٩٣.

(٢) في الأصل: (ولولا)، وهو غلط.

(٣) في الأصل: (عملت)، وهو غلط.

(ظَـنَـنْتُ)، و (عَلِمْتُ)[1] الّذي يتعدّى إلى مفعولين، الثّاني فيه هو الأوّلُ، وإنّما جازَ ذلك فيه لأنّ حقيقتَه تقتضي جوازَ الأوجهِ الثّلاثةِ؛ إذ حقيقةُ الجعلِ كونُ الشّيءِ على صفةِ القادرِ[2] عليه.

وكونُه على صفةٍ تنقسمُ **ثلاثةَ أقسامٍ**:

منها: أنّه على صفةٍ لا متعلَّـقَ لها، كصفةِ [و٥١] موجودٍ.

الثّـاني: كونُه على صفةٍ لها متعلَّـقٌ، الثّاني فيه هو الأوّلُ، نحوُ: (الرَّجُلُ كَرِيمٌ)، والكريمُ هو الرّجلُ.

الثّالثُ: كونُه على صفةٍ لها متعلَّـقٌ، الثّاني فيه غيرُ الأوّلِ، كقولِك: (ضَارِبٌ زَيْدًا)، فزيدٌ غيرُ الضّاربِ.

فلمّا كانتْ هذه الأوصافُ الثّلاثةُ تكونُ للشّيءِ قبلَ دخولِ (جَعَلْتُ) احتملَ أنْ يكونَ عليها بجعلِ جاعلٍ، واحتملَ ألّا يكونَ عليها بجعلِ جاعلٍ غيرِه، فإذا أردتَ أن تُبيّنَ أنّه حصلَ بجعلِ جاعلٍ اختلفَ حكمُها بحسبِ متعلَّقِ الجعلِ، على ما فسّرنا. والأصلُ فيه كونُ الشّيءِ على صفةِ القادرِ[3] عليه.

وفي التّنزيلِ: ﴿ وَيَجْعَلَ ٱلْخَبِيثَ بَعْضَهُۥ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ [الأنفال: ٣٧]، فعلى موضعِ مفعولٍ مفعولٍ؛ لأنّه منقولٌ مِن: (صَارَ الخَبِيثُ بَعْضُهُ على بَعْضٍ) إلى معنى: (صَيّـرَهُ اللّهُ بعضَهُ على بَعْضٍ).

وتقولُ: (جَعَلْتُ مَتَاعَكَ بَعْضَهُ على بَعْضٍ) على البدلِ، ويجوزُ الرّفعُ، أي: عَمِلْتُه وبعضُه على بعضٍ.

وتقولُ: (أَبْـكَيْتَ قَوْمَكَ بَعْضَهُم على بَعْضٍ)، فلا يصلحُ في هذا [إلّا][4] البدلُ؛ لأنّه مِن بكاءِ بعضِهم على بعضٍ، وكذلِك: (حَزّنْتُ قَوْمَكَ بَعْضَهُم عَلَى

(١) في الأصل: (وعملت)، وهو غلط.
(٢) في الأصل: (تبادر)، وكذا يقتضي السياق. وقولنا: (القادر) ظنًّا أنـه الصواب، وهو مـن ألفاظ البلاغيين، انظر أسرار البلاغة للجرجاني ٣٧٧.
(٣) في الأصل: (تبادر)، وكذا يقتضي السياق.
(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

بَعْضٍ) ليسَ فيه إلّا البدلُ؛ لأنّه مِن: حَـزِنَ بعضُهُم على بعضٍ، فإنْ قلتَ: (حَزَّنْتُ قَوْمَكَ بَعْضُهُم أَفْضَلُ مِنْ بَعْضٍ) فالرّفعُ؛ لأنّ الجملةَ حينئذٍ في موضعِ الحالِ، والثّاني هو الأوّلُ، ويجوزُ فيها البدلُ، إلّا أنّ وجهَ الكلامِ الرّفعُ.

* * *
* *
*

بَابٌ مِن البَدَلِ
الَّذي يَصْلُحُ فيهِ التَّأكِيدُ وحَذْفُ حَرْفِ الجَرِّ(*)

الغرضُ فيهِ أَنْ يُبيّنَ ما يجوزُ في الفعلِ مِن البدلِ الّذي يصلحُ فيه الأوجهُ الثّلاثةُ ممّا لا يجوزُ.

مَسَائِلُ هذا البَابِ

ما الّذي يجوزُ في الفعلِ مِن البدلِ الّذي يصلحُ فيه أوجهٌ ثلاثةٌ؟ وما الّذي لا يجوزُ؟ ولـم ذلك؟

وما حكمُ: (ضُرِبَ عَبْدُ اللَّهِ ظَهْـرُهُ وبَطْـنُـهُ)؟ ولم جازَ فيه البدلُ، والتّـأكيدُ، والنّصبُ على المفعولِ؟ وهلْ سبيلُ: (ضُرِبَ زَيْدٌ الظّهْـرُ والبَطْنُ) تلكَ السّبيلُ؟

وما حكمُ: (مُطِـرْنا سَهْلُنا وجَبَـلُنا)[1]، و (مُطِـرْنا السَّهْلُ والجَبَـلُ)؟ ولـم جازَ فيه الأوجهُ الثّلاثةُ؟

وهل يجوزُ: (هو ظَهْرُهُ وبَطْـنُـهُ)؟ ولم لا يجوزُ؟

ولـم جازَ: (دَخَلْتُ الدّارَ) بمعنى: (دَخَلْتُ في الدَّارِ)، ولـم يجزْ: (دَخَلْتُ عَيْنَ عَـبْـدِ اللَّـهِ) بمعنى: (دَخَلْتُ في عَيْـنِه)؟ ومِن أينَ صارَ (دَخَلْتُ) مع الأماكنِ نظيرَ (لَدُنْ) مع (غُدْوَةٍ)، ونظيرَ (عَسَى) مع (الغُـوَيْـرِ)؟

وهل يجوزُ: (مُطِرْنا الزَّرْعَ والضَّرْعَ) بالنّصبِ، والرّفعِ على البدلِ والتّـأكيدِ؟ ولـم جازَ؟

وهل يجوزُ: (ضُرِبَ زَيْدٌ اليَدُ والرِّجْلُ) على الأوجهِ الثّلاثةِ؟ ولم أجازه سيبويهِ على وجهين دونَ جهةِ المفعولِ، ولـم يُجزْهُ ابنُ السّرّاجِ إلا على البدلِ؟

(*) العنوان في الكتاب ١/ ١٥٨: « **هذا باب من الفعل يُبْـدَلُ فيه الآخِرُ من الأوّل ويُجْرَى على الاسم كما يُجْرَى أَجْمعُونَ على الاسم، وَيُـنْصَبُ بالفعل لأنه مفعول** ».

(١) في الأصل: (جبلنا) بلا واو العطف.

وما حكمُ: (مُطِـرَ قَوْمُكَ اللّيْـلَ والنَّـهَارَ)؟ ولم جازَ فيه النّصبُ على وجهين، والرّفعُ على وجهين؟

وما وجهُ قولِهم: (صِيدَ عَلَيْـهِ اللّيْـلُ والنّـهَارُ)؟ ولـم قُدِّرَ على وجهين: (صِيدَ اللّيْلُ والنَّـهَارُ)، وأنْ يكونَ (اللّيْـلُ والنّهارُ) وقعَ موقعَ الصَّيْدِ الكثيرِ على الاتّساعِ؟

وما وجهُ قولِهم: (هو نَهَارُهُ صَائِمٌ ولَيْلُه قَائِمٌ)؟ ولم قُدِّرَ على: هو نهارُه نهارٌ صائمٌ، وليلُه ليلٌ قائمٌ، وعلى الوجهِ الآخرِ أنْ يقعَ نهارُه موقعَ نفسِه، بمعنى: كأنّ نهارَه صائمٌ؟

وما الشّاهدُ فـي قولِ جريرٍ:

لَقَـدْ لُمْتِنا يَا أُمَّ غَيْـلانَ في السُّرَى ....؟

وهل يحتملُ: (ومَا صَاحِبُ لَيْـلِ المَطِـيِّ بِـنَائِمِ)، ويحتملُ: (وما لَيْـلُ المَطِـيِّ بلَيْـلٍ نَائِمِ)؟ وما معنى قولِه[1]: « فكأنَّه في كلِّ هذا جعلَ اللّيلَ بعضَ الاسمِ أو جعلَه الاسمَ »؟ وهل ذلك [ظ٥١] لتقديرِه: (صَاحِبُ لَيْـلِ المَطِيِّ) أو (بَعْضُ صَاحِبِ لَيْـلِ المَطِيِّ)؟

وقولِ الآخرِ:

أَمَّـا النَّـهَارُ فَفِـي قَـيْـدٍ وسِلْسِلَـةٍ ....

وهل يَـتَوجّهُ في التّقديرِ: (أَمَّا صَاحِبُ النّـهَارِ ففِي قَـيْـدٍ وسِلْسِلَةٍ)، وعلى الآخرِ أنْ يقعَ موقعَ الصّاحبِ، على معنى: (كَأَنَّ النَّـهَارَ في قَـيْـدٍ وسِلْسِلَةٍ بِكَوْنِ صَاحِبِه فيـهِ)؟

وهل يجوزُ: (ضَرَبْتُ عَبْدَ اللَّهِ ظَهْرَهُ)، و (مُطِـرَ قَوْمُكَ سَهْلُـهُم) ؟ وعلى أيِّ شَيءٍ يجوزُ؟ ولـمَ لـمْ يكنْ فيه إلّا وجهٌ واحدٌ؟

وما الشّاهدُ في قولِه:

فَـكَـأَنَّـهُ لَـهِـقُ السَّـرَاةِ ....

وقولِ الجعديِّ:

مَـلَـكَ الخَـوَرْنَـقَ والسَّدِيـرَ ....

---

(١) سيبويه ١/ ١٦٠.

ولم جازَ: (ما لي بِـهِمْ عِلْمٌ أَمْـرِهِمْ)؟

وما في قولِ جريرٍ:

مَشَقَ الهَوَاجِرُ لَحْمَهُنَّ مَع السُّرَى حَـتّى ذَهَـبْـنَ كَـلاكِـلًا وصُـدُورا

وعلامَ حملَه سيبويهِ، وخالفَه أبو العبّاسِ، فحملَه على: (طِـبْتُ بذلِكَ نَفْسًا)، وحملَه سيبويـهِ على: (ذَهَبَ قُـدُمًا)، أي: متـقدِّمًا؟

وما في قولِ عَمْرو بنِ عَمّارٍ[١]:

طَوِيلُ مِتَـلِّ العُـنْقِ أَشْرَفُ كَـاهِلًا ....

فلم حملَه على فَـرْضٍ: (ذَهَبَ صُعُدًا)؟

وقولِه:

إِذا أَكَـلْـتُ سَـمَـكًـا وفَـرْضـا

وما في قولِ عامرِ بنِ الطُّـفَيْلِ[٢]:

فَـلأَبْـغِـيَـنَّـكُـم قَـنًـا وعُـوَارِضًـا ....

الجَوَابُ

الّذي يجوزُ في الفعلِ مِن الأوجهِ الثّلاثةِ هو أنّه إذا كانَ الاسمُ الثَّاني يشتملُ عليه المعنى صلحَ فيه البدلُ، فإذا كانَ مع ذلك يعمُّ الاسمُ الأوّلَ صلحَ فيه التّأكيدُ، كـ (أَجْمَعِينَ)، فإذا كثرَ حتّى لا يُخِلُّ به حذفُ حرفِ الجرِّ صلحَ فيه النّصبُ على المفعولِ، وكلُّ ذلك قد اجتمعَ في: (ضُرِبَ زَيْدٌ ظَهْرُهُ وبَطْـنُـهُ)، و (قُلِبَ عَمْرٌو ظَهْـرُه وبَطْـنُـهُ).

ويجوزُ: (ضُرِبَ زَيْدٌ الظَّهْرُ والبَطْنُ)؛ لأنّ الألفَ واللّامَ يصلحُ فيهما التّعريفُ،

---

(١) هو عمرو بن عمّار النهدي كما في الكتاب ١/ ١٦٢.

(٢) هو عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر بن كلاب العامري الفارس المشهور، وهو ابن عم لبيد الصحابي، ولد ونشأ بنجد، ووفد على الرسول ﷺ ولم يسلم، مات في السنة الحادية عشرة للهجرة. انظر ترجمته في الإصابة في تمييز الصحابة ٥/ ١٧٢، وخزانة الأدب ٣/ ٧٩، والأعلام ٣/ ٢٥٢.

كما يصلحُ بالإضافةِ إلى الضّميرِ، ودليلُ ذلك قولُه جلَّ وعزَّ: ﴿ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾ [النازعات: ٤١]، والمعنى: هي مأواه؛ لأنّ الوعدَ إنّما هو لِمَن تقدّمَ ذكرُه في: ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ ﴾ [النازعات: ٤٠]؛ فلهذا جازَ: (ضُرِبَ زَيْدٌ الظَّهْـرُ والبَطْنُ) بمعنى: ظهرُه وبطنُه، ومثلُه: (مُطِـرْنا سَهْلُنا وجَبَـلُنا)، و (مُطِـرْنا السَّهْلُ والجَبَـلُ)، فالقياسُ في هذا واحدٌ؛ لِما بيّـنّا.

ولا يجوزُ فيما لم يَعُمَّ، أو لم يكثرْ حتّى لا يُخِلَّ به الحذفُ أَنْ يجريَ تأكيدًا كـ (أجمعين)، ولا نصبًا على المفعولِ، كقولِك: (ضُرِبَ زَيْدٌ اليَـدُ والرِّجْلُ)، فهذا لا يجوزُ فيه النّصبُ، ولا التّأكيدُ، كـ (أجمعين)، إلّا أَنْ يُرادَ به أنّه إذا ضُرِبَ اليدُ والرّجلُ فكأنّه قد ضُرِبَ جميعُه، فعلى هذا أجازَ سيبويهِ التّـأكيدَ[١]، ولم يُجِزْهُ ابنُ السّرّاجِ إلّا على البدلِ[٢]؛ لأنّ اليدَ والرّجلَ لا يَعُمُّ الأوّلَ.

ولا يجوزُ: (هو ظَهْـرُهُ وبَطْـنُـهُ) بمعنى: هو على ظهرِه وبطنِه؛ لأنّه لم يكثر استعمالُه إلى حدٍّ لا يُخِلُّ به الحذفُ.

وتقولُ: (دخلتُ الدّارَ) بمعنى: دخلتُ في الدّارِ، ولا يجوزُ: (دَخَلْتُ عَيْنَ عَبْدِ اللَّهِ) بمعنى: دخلتُ في عيـنِه؛ لأنّ (دَخَلْتُ) قد كثُـرَ في الأماكنِ، وكانَ الدّخولُ معها حقيقةً؛ ولذلِك شبّهه بـ (لَدُنْ غُدْوةً)[٣]؛ فلأنّ (لَدُنْ) كثُرَت مع (غُدْوَةٍ)، وكانتْ معها حقيقةً؛ إذ الغالبُ على (لَدُنْ) أن تكونَ مع الأوقاتِ، كقولِك: (لَدُن العَشيّـةِ)، أو (ضُحًى)، أو ما أشبهَ ذلك، وتجري في غـيـرِ هذا، كقولِك: (لَدُنْ زَيْدٍ)، والأغلبُ الزّمانُ، كما بيّـنّا، وفـي التّنزيلِ: ﴿ مِّن لَّدُنَّآ ﴾ [النساء: ٦٧]، أي: من عندِنا، وشبّهه أيضًا بـ (عَسَى) مع (الغُوَيْـرِ)[٤]؛ لأنّ له حالًا خاصّةً ليستْ لنظائرِه، وهو إخفاءُ السّببِ به، وإجراؤُه كالمثلِ؛ لأنّه جعلتَه كالّذي يُـتَـيَـقّنُ فيه البؤسُ.

ويجوزُ: (مُطِـرْنا الزَّرْعَ والضَّرْعَ)، قد سُمِعَ بالنّصبِ على الحذفِ، ويجوزُ فيه

---

(١) سيبويه ١/ ١٦٠.

(٢) الأصول ٢/ ٥٤، وفيه: « والتوكيد عندي يَـقْبُحُ إذا لم يكن الاسم المؤكَّدُ هو المؤكِّدُ واليد والرجل ليستا جماعة زيـدٍ ».

(٣، ٤) سيبويه ١/ ١٥٩.

الرّفعُ على البدلِ، وعلى التّأكيدِ؛ لأنّه يعمُّ الأوّلَ.

وتقولُ: (مُطِرَ قَوْمُكَ اللَّيْلَ والنَّهَارَ)، فيجوزُ [و٥٢] النّصبُ على وجهين: الظّرفُ والمفعولُ، ويجوزُ فيه الرّفعُ على وجهين: البدلُ والتّأكيدُ، وإنّما جازَ فِيهِ التّأكيدُ لأنّه يُجعلُ الثّاني كأنّه هو الأوّلُ، وقد ذَكَرَ عليه شواهدَ، منها قولُهم: (زَيْدٌ نَهَارُه صَائِمٌ ولَيْلُه قَائِمٌ)، وتقديرُه: نَهَارُه نَهَارٌ صائمٌ، ولَيْلُه ليلٌ قائمٌ، فهذا بَقّى بعض الاسْمِ وحَذَف بعضَه؛ لأنّ المضافَ والمضافَ إليهِ بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ. وفيه وجهٌ آخرُ، وهو أنْ يكونَ جعلَه موضعَ الاسمِ على طريقِ التّشبيهِ، فجعلَ النّهارَ كأنّه صائمٌ يصومُ صاحبُه فيه، واللّيلُ كأنّه قائمٌ بقيامِ صاحبِه فيه. وهذا معنى قولِ سيبويهِ، ففي كلّ هذا قد جعلَه الاسمَ أو بعضَه.

وكذلِك قولُهم: (صِيدَ عَلَيْه اللَّيْلُ والنَّهارُ)، فكأنّه قالَ: صِيدَ عليه صَيْدُ اللّيلِ والنّهارِ، فحذفَ، أو قالَ: صِيدَ عليه الصّيدُ الكثيرُ، وجُعِلَ اللّيلُ والنّهارُ موضعَ الاسمِ على التّشبيهِ، كأنَّ اللّيلَ قد صيدَ بما وقعَ فيه مِن الصّيدِ، وكأنَّ النّهارَ قد صيدَ باشتغالِ جميعِه بالصّيدِ، وهو بمنزلةِ قولِك: (زَيْدٌ الأَسَدُ) على التّشبيهِ، أيْ: كأنّه الأسدُ.

وقال جريرٌ:

١٤٧ لَقَدْ لُمْتِنا يَا أُمَّ غَيْلانَ في السُّرَى ... ونِمْتِ ومَا لَيْلُ المَطِيِّ بِنَائِمِ[1]

ففي هذا ثلاثةُ أوجهٍ في التّقديرِ: أحدُها: وما صاحبُ ليلِ المطيِّ بنائمٍ. الثّاني: وما ليلُ المطيِّ بليلٍ نائمٍ. الثّالثُ: كَأنَّ ليلَ المطيِّ ليسَ بنائمٍ، ويُجعَلُ اللّيلُ موضعَ الاسمِ على التّشبيهِ.

وقالَ الآخرُ:

١٤٨ أَمَّا النَّهَارُ ففِي قَيْدٍ وسِلْسِلَةٍ ... واللَّيْلُ في جَوْفِ مَنْحُوتٍ مِن السَّاجِ[2]

---

(١) البيت من الطويل، وهو لجرير في ديوانه ٩٩٣، وانظر سيبويه ١/ ١٦٠، ومجاز القرآن ١/ ٢٧٩، ٣٣٩، والأضداد للأنباري ١٢٧، والمحتسب ٢/ ١٨٤، وتحصيل عين الذهب ١٣٠، والنكت ١/ ٢٨٠. وهو بلا نسبة في جمل الخليل ٧٣، والمقتضب ٣/ ١٠٥، ٤/ ٣٣١، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٣٤٩، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٧٧، وشرح الرضي ١/ ٢٨١.

(٢) البيت من البسيط، وهو للجرنفش بن يزيد بن عبدة الطائي في ابن السيرافي ١/ ١٦١. وهو لأحد =

فتقديرُه: أمّا صاحبُ النّهارِ ففِي قيدٍ وسلسلةٍ بكونِ صاحبِه فيهِ.

وتقولُ: (ضُرِبَ عَبْدُ اللَّهِ ظَهْرُه)، و (مُطِرَ قَوْمُكَ سَهْلُهُم)، فليسَ في هذا إلّا البدلُ؛ لأنّه لا يعمُّ الأوّلَ، ولا يكثرُ[1] حتّى لا يُخِلَّ به الحذفُ في هذا الكلامِ، ونظيرُه قولُ الشّاعرِ:

١٤٩ وكَأَنَّهُ لَهِقُ السَّرَاةِ كَأَنَّهُ ... مَا حَاجِبَيْهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادِ[2]

وقالَ الجعديُّ:

١٥٠ مَلَكَ الخَوَرْنَقَ والسَّدِيرَ ودَانَهُ ... مَا بَيْنَ حِمْيَرَ أَهْلِهَا وأُوَالِ[3]

فهذا يكونُ مِن البدلِ الّذي المعنى مشتمِلٌ عليه، كأنّه قالَ: ما بين بلادِ حِمْيَرٍ، ويجوزُ أنْ يكونَ مِن بدلِ البعضِ على أنْ يُجعَلَ: (حِمْيَرُ) يَعُمُّ جميعَ القبيلةِ، ويُجْعَلُ: (أَهْلِها) بمنزلةِ صميمِها وأشرافِها، فعلى هذا الوجهِ يكون مِن بدلِ البعضِ.

= اللصوص في الكامل ٣/ ٢٩٠. وهو بلا نسبة في جمل الخليل ٧٢، وسيبويه ١/ ١٦١، برواية: (والليل في قعر)، والمقتضب ٤/ ٣٣١، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٧٨، والأضداد للأنباري ١٢٨، والمحتسب ٢/ ١٨٤، وتحصيل عين الذهب ١٣١، والنكت ١/ ٢٨٠.

(١) في الأصل: (وإلا كثر).

(٢) البيت من الكامل، وجاء البيت منسوبًا للأعشى نسخة من نسخ الكتاب، وَقَدْ نص على ذلك أ. هارون في سيبويه ١/ ١٦١، وذكر أنه ليس في ديوانه، كما ذكر في الخزانة ٥/ ١٩٧، أنه من الأبيات التي لا يعرف قائلها. والبيت منسوب لأبي حيوة النميري في إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٥٧٩، وهو فيه بيت ملفق من بيتين، هما:

وكأنها ذو جدتين كأنّه ... ما حاجبيه معيّن بسواد

لهق السراة كأنّه في قهره ... مخطوطة يقق من الإسناد

وهو بلا نسبة في سيبويه ١/ ١٦٠، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٧٨، والحجة للقراء السبعة ٣/ ٨٨، ٤/ ٢٩١، وإيضاح الشعر ٩٠، ٥٥٨، والشيرازيات ١/ ١٠٢، ٣٠٩، ٢/ ٤٣٦، ٥٠٧، والبغداديات ٣٤٣، وتحصيل عين الذهب ١٣١، والنكت للأعلم ١/ ٢٨١، والمحصول ٩٠٢، وشرح الرّضي ٢/ ٣٩٢. واللهق: البياض، والسراة: أعلى الشيء. وثور الوحش يوصف بأنه لهق السراة، وثور معين: بين عينيه سواد، وقيل: إنه يصف جملًا وسيره وسرعته، وشبهه بثور وحش في سرعته.

(٣) البيت من الكامل، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ١٤٦، وانظر سيبويه ١/ ١٦١، وابن السيرافي ١/ ٦٥، وفرحة الأديب ١٦٢، وتحصيل عين الذهب ١٣٢، والنكت ١/ ٢٨١. وهو بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس ٧٨، وتذكرة النحاة ٢٤٨ - ٢٤٩. والخورنق والسدير: موضعان قريبان من الحيرة، ودانه: إطاعة الناس.

وأمّا قولُ جريرٍ:

١٥١ مَشَقَ الهَوَاجِرُ لَحْمَهُنَّ مَع السُّرَى   حتّـى ذَهَبْـنَ كَلاكِلًا وصُـدُورا[١]

فحَملَه سيبويهِ على الحالِ، وقدّرَه على: (ذَهَبَ قُدُمًا وذَهَبَ أُخَرًا)، أي: ذهبَ متقدّمًا، وذهبَ متأخّرًا، وهو مصدرٌ وقعَ موقعَ الحالِ، وفي البيت اسمُ جنسٍ وقـعَ موقعَ الحالِ. وذهب أبو العبّاس المبرّد إلى أنّه تمييزٌ[٢]، بمنزلةِ: (طِبْنَ بذلِك نَـفْسًا) ؛ لأنّه اسمُ جنسٍ جاءَ بعدَ مبهمٍ يحتملُ الوجوهَ، فاقتضاءُ التّمييزِ كاقتضاءِ: (طِبْنَ بِذلِك نَفْسًا). وكلا القولين عندي محتملٌ، وقولُ أبي العبّاسِ أسهلُ؛ لأنّ التّمييزَ فيه أظهرُ.

ومثلُه قولُ عمرِو بنِ عمّارٍ:

١٥٢ طَوِيلُ مِتَـلِّ العُـنْـقِ أَشْرَفُ كَاهِلًا   أَشَقُّ رَحِيبُ الجَوْفِ مُعْتَدِلُ الجِرْمِ[٣]

[ظ٥٢] فهذا على الخلافِ، قدّرَه سيبويـهِ: (ذَهَبَ صُعُدًا)، أيْ: صَاعِدًا، وعلى مذهبِ أبي العبّاسِ كقولِك: (طِبْنَ بذلِكَ نَفْسًا).

ومثلُه:

١٥٣ إِذَا أَكَـلْـتُ سَـمَـكًـا وفَـرْضـا
ذَهَـبْتُ طَـولًا وذَهَـبْتُ عَـرْضا[٤]

---

(١) البيت من الكامل، وهو لجرير في ديوانه ٢٢٧، وانظر سيبويه ١/ ١٦٢، وابن السيرافي ١/ ١٥٠، والنكت ١/ ٢٨١، وتحصيل عين الذهب ١٣٢. وهو بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس ٧٨، وشرح السيرافي ٢/ ٢٥، والمحكم ٦/ ٦٦٠، وشرح التسهيل ٢/ ٢٦٣، وتذكرة النحاة ٢٤٩.

(٢) انظر رأيه في شرح السيرافي ٢/ ٢٥، والنكت ١/ ٢٨١، وسفر السعادة ٢/ ٨٣٠.

(٣) البيت من الطويل، وهو لعمرو بن عمار النهدي في سيبويه ١/ ١٦٢، وابن السيرافي ١/ ٢٣٦، والنكت ١/ ٢٨٢، وتحصيل عين الذهب ١٣٣، وتذكرة النحاة ٢٥٤. ويروى لامرئ القيس، انظر ابن السيرافي ١/ ٢٣٦، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٧٨. وهو بلا نسبة في المحكم ٤/ ١٤٣، ٩/ ٤٦٣، اللسان (تلل)، (كهل). والمتلّ: الشّديد من النّاس والإبل والأسود، والأشق: الطويل، رحيب الجوف: واسعه.

(٤) هذا من الرجز، وهو لرجل من عمان في سيبويه ١/ ١٦٣، والعشرات ١/ ١١٢، والنكت ١/ ٢٨٢، وتذكرة النحاة ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥. وهو بلا نسبة في مجالس ثعلب ١/ ١٧٩، وتهذيب اللغة ١٢/ ١٢، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/ ١٠٩، وجمهرة اللغة ٧٥٠، وابن السيرافي ١/ ٢٦٧، وتحصيل عين =

كأنّه قالَ: ذهبتُ طويلًا، وذهبتُ عريضًا، وعلى القولِ الآخرِ، فهو بمنزلةِ: (تَـفَـقّأتُ شَحْمًا)، و (تَصَبَّبْتُ عَـرَقًا)، وأمّا قولُ عامرِ بنِ الطّفيلِ:

١٥٤ فَـلأبْـغِـيَـنّـكُم قَـنًـا وعُـوَارِضًـا ولأُقْبِلَنَّ الخَيْـلَ لابَـةَ ضَرْغَـدِ[1]

فليسَ مِن هذا؛ لأنّ (قنًا) و (عُوارِضًا) مكانان، فكأنّه قالَ: بِقَـنًا وعُوَارضٍ.

* * *
* *
*

= الذهب ١٣٤. والفرض: ضربٌ من التمر، قال في المحكم ٨/ ١٨٦: « قال أبو حنيفةَ: وهو من أَجودِ تَـمـرِ عُمانَ ».

(١) البيت من الكامل، وهو لعامر بن الطفيل في ديوانه ٥٥ برواية:

فـلأبـغـيـنّـكـم الـمـلا وعـوارضًـا ولأوردنّ الـخـيـل لابـة ضـرغـد

وانظر سيبويه ١/ ١٦٣، ٢١٤، والمفضليات ٣٦٣، وابن السيرافي ١/ ١٦٨، وفرحة الأديب ٥٩، والنكت ١/ ٢٨٣، ٣١٣، وتحصيل عين الذهب ١٣٤، وينسب إلى طفيل الغنوي في تحصيل عين الذهب ١٣٤، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢١٥. وهو بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس ٦٥، والإيضاح العضدي ٢٠٧، والحجة للفارسي ٣/ ٥٣، والمخصص ٤/ ٤٦٢، ٥/ ١٦٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٢٧، وشرح الرضي ١/ ٤٩٢، والارتشاف ١٤٣٧. وقنًا وعوارض: مكانان في بني أسد، وضرغد: في ناحية غطفان، واللابة: الحرة، وهي أرض ذات حجارة سود.

بَابُ اسْمِ الفَاعِلِ(*)

الغرضُ فيهِ أنْ يُبيّنَ ما يجوزُ في اسمِ الفاعلِ مِن الإعمالِ ممّا لا يجوزُ.

مَسَائِلُ هذا البَابِ

ما الّذي يجوزُ في اسمِ الفاعلِ مِن الإعمالِ؟ وما الّذي لا يجوزُ؟ ولم ذلك؟

ولم خالفَ حالُ الماضي فيه حالَ المستقبلِ والحاضرِ؟

وما الشّاهدُ في قولِ الشّاعرِ:

إنِّي بِحَبْلِكَ وَاصِلٌ حَبْلي ....

وقولِ عمرَ بنِ أبي ربيعةَ:

ومِنْ مَالِئٍ عَيْنَيْهِ مِنْ شَيءٍ غَيْرِهِ ....

وقولِ زُهَيْرٍ:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ....

وقولِ الأَخْوَصِ[1]:

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِين عَشِيرَةً ....؟

ومَا حكمُ اسمِ الفاعلِ في الإضافةِ؟ ولم جازَ إضافتُه إلى المعرفةِ وهو نكرةٌ؟

وما الشّاهدُ في قولِه جلَّ وعزَّ: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾ [آل عمران: ١٨٥]؟ ولم جازَ أنْ يكونَ (ذَائِقَةُ الموتِ) خبرًا عن نكرةٍ؟

ولم وجبَ في: ﴿ إِنَّا مُرْسِلُوا۟ ٱلنَّاقَةِ ﴾ [القمر: ٢٧] أنْ تكونَ نكرةً، وفي: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ ﴾ [السجدة: ١٢]؟

(*) العنوان في الكتاب ١/ ١٦٤: « **هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع** ».

(١) الأخوص بالخاء معجمة هو زيد بن عمرو بن عتاب من تميم. شاعر فارس، إسلامي، وهو الأخوص الرياحي. انظر ترجمته في الخزانة ٤/ ١٦٤، والأعلام ٣/ ٦٠. وفي الأصل: (الأحوص) بالحاء المهملة.

ولم وجبَ في: ﴿ غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ ﴾ [المائدة: ١] أن يكونَ نكرةً؟ وما في: ﴿ وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ ﴾ [المائدة: ٢] مِن الدّليلِ؟ ولم وجبَ في: ﴿ هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ ﴾ [المائدة: ٩٥]، و: ﴿ عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا ﴾ [الأحقاف: ٢٤] أن يكونَ نكرةً؟

وهل يجوزُ: (هو كَائِنُ أَخِيكَ)؟ ولم جازَ مع أنّه ليسَ باسمِ فاعلٍ في الحقيقةِ؟

وما الشّاهدُ في قولِ الفرزدقِ:

أَتَانِي عَلَى القَعْسَاءِ عَادِلَ وَطْبِهِ ....

وقولِ الزِّبْرِقَانِ بنِ بَدْرٍ[1]:

مُسْتَحْقِبِي حَلَقِ المَاذِيِّ ....

وقولِ السُّلَيْكِ[2]:

تَرَاهَا مِنْ يَبِيسِ الماءِ شُهْبًا ....

وقولِ النّابغةِ:

احْكُمْ كَحُكْمِ فَتَاةِ الحَيِّ إِذْ نَظَرَتْ ....

وقولِ المرّارِ الأسديِّ:

سَلِّ الهُمُومَ بِكُلِّ مُعْطِي رَأْسِهِ ....؟

فما في هذه الأبياتِ مِن الدّليلِ على النّكرةِ؟ ولم لا يضافُ (كُلٌّ) إلى مفردٍ إلّا وهو نكرةٌ؟

وما في قولِ أبي الأسودِ:

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ ....؟

---

(١) الزبرقان بن بدر التميمي السعدي: صحابي، من رؤساء قومه. اسمه الحصين، ولقب بالزبرقان (وهو من أسماء القمر) لحسن وجهه. ولاه رسول الله ﷺ صدقات قومه فثبت إلى زمن عمر، وكف بصره في آخر عمره، وتوفي في أيام معاوية. انظر ترجمته في الأغاني ٢/ ١٧٢، والخزانة ٦/ ٩٢ - ٩٣، والأعلام ٣/ ٤١.

(٢) هو السليك ابن السلكة، والسلكة أمه، كَانَت سَوْدَاء وإليها نسب، تميمي من بني سعد، وهو من العدائين المشهورين. انظر ترجمته في الخزانة ٣/ ٣٤٥، والأعلام ٣/ ١١٥.

وهلّا أضافَ: (ولا ذاكِـرَ اللَّهِ) ؛ إذْ كانَ يستقيمُ بِه الشّعرُ، ويسلمُ مِن الضّرورةِ؟

وما يجوزُ في: (هذا ضَارِبُ زَيْدٍ وعَمْرٍو)؟ ولـم جازَ فيهِ الوجهان؟

وما الشّاهدُ في قولِ جريـرٍ:

جِئْنِي بِمِثْلِ بَنِـي بَـدْرٍ لِـقَـوْمِـهِمِ ....

وقولِ كعبِ بنِ جُعَيلٍ:

أَعِـنِّـي بِـخَـوَّارِ الـعِـنَـانِ ....

ثمَّ قالَ:

وَأَبْـيَـضَ مَصْقُـولَ السِّـطَامِ ....؟

ولـم صارَ: (هذا ضَارِبُ زَيْدٍ وعَمْرًا) أقوى مِن هذين البيتين؟

وما الشّاهدُ في قولِ الشّاعرِ:

بَـيْـنـا نَـحْـنُ نَـرْقُـبُـهُ ....

وقولِه:

هَلْ أَنْتَ بَاعِثُ دِيـنَارٍ لِـحَاجَـتِـنا ....؟

الجَوَابُ

الّذي يجوزُ في اسمِ الفاعلِ مِن الإعمالِ إذا كانَ للحالِ أو الاستقبالِ أَنْ يعملَ عملَ الفعلِ لمضارعتِه له، ولا يجوزُ إذا كانَ على معنى الماضي أنْ يعملَ عملَ (فَعَـلَ)؛ لأنّه لا يضارعُه، ولو ضارعَه لوجبَ لـ (فَعَـلَ) الإعرابُ [و٥٣]، فلمّا ضارعَ (يَـفْعَـلُ) وجبَ بالمضارعةِ للفعلِ الإعرابُ، وللاسمِ الإعمالُ، ولمّا لم يضارعْ (فَعَـلَ) لم يجبْ للاسمِ الإعمالُ، كما لا يجبُ للفعلِ الإعرابُ.

وقالَ الشّاعرُ:

١٥٥ إِنِّـي بِـحَـبْـلِـكَ وَاصِـلٌ حَـبْـلِـي ... وبِـرِيـشِ نَـبْـلِكَ رَائِشٌ نَـبْلِـي[1]

---

(١) البيت من الكامل، وهو لامرئ القيس بن حجر في زيادات ديوانه ٢٣٩، وانظر تأويل مشكل =

فأعملَه عملَ: أَصِلُ حَبْلِي، وأُرِيشُ[1] نَبْلِي. وقالَ عمرُ بنُ أبي ربيعةَ:

١٥٦ ومِنْ مَالِئٍ عَيْنَيْهِ مِنْ شَيءٍ غَيْرِهِ إِذا رَاحَ نَحْوَ الجَمْرَةِ البِيضُ كالدُّمَى[2]

فأعملَه عملَ: يَمْلأُ عينيه، فكأنّه قالَ: ومِن إنسانٍ يملأُ عينيهِ. وقالَ زهيرٌ:

١٥٧ بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ولا سَابِقًا شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا[3]

فأعملَه عملَ: ولا أَسْبِقُ شَيْئًا. وقالَ الأحوصُ[4]:

١٥٨ مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً ولا نَاعِبًا إِلّا بِبَيْنٍ غُرَابُها[5]

فأعملَه عملَ: يُصلِحون عشيرةً، ولا يَنْعِبُ إلّا ببينٍ غرابُها.

= القرآن ٤٦٥، وتهذيب اللغة ٥/ ٥١، وشرح أبيات سيبويه للنّحّاس ٨١، وابن السيرافي ١/ ٢٦٨، وتحصيل عين الذّهب ١٣٥. ويروى لامرئ القيس بن عابس. انظر الأغاني ٣/ ٣٠١، وشرح أبيات الجمل لابن السيد ٧٥. ويروى للنمر بن تولب. انظر تحصيل عين الذّهب ١٣٥. وهو بلا نسبة في سيبويه ١/ ١٦٤، والجمل ٨٦.

(١) في الأصل: (ورائش).

(٢) البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٣٨، وانظر سيبويه ١/ ١٦٥، وابن السيرافي ١/ ١٢٣، وتحصيل عين الذّهب ١٣٥، وشرح أبيات الجمل لابن السيد ٧٦، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٣٠. وهو بلا نسبة في الجمل ٨٧، والحجة للفارسي ٥/ ١٣٥، وشرح أبيات سيبويه للنّحّاس ٨١. والجمرة: مجتمع الحصى بمنًى، والبيض: النّساء، والدّمى: صور الرّخام.

(٣) البيت من الطويل، وهو لزهير في ديوانه ٢٠٨، وانظر سيبويه ١/ ١٦٥، ٢/ ١٥٥، ٣/ ٢٩، ٥١، ١٠٠، ٤/ ١٦٠، والرواية في الموضع الأول فقط بنصب (سابقًا) وفي غيرها بالجر، والأصول ١/ ٢٥٢، والجمل للزجاجي ٨٦، وابن السيرافي ١/ ٥٣ - ٥٤، وتحصيل عين الذهب ١٣٦. وينسب إلى صرمة الأنصاري. انظر سيبويه ١/ ٣٠٦، وابن السيرافي ١/ ٥٣، وشرح أبيات الجمل لابن السيد ٧٤، والإنصاف ١/ ١٩١، ٣٩٥، ٢/ ٥٦٥. وينسب إلى عبد اللّه بن رواحة، وهو في ديوانه ١٦٦، وانظر شرح أبيات الجمل لابن السيد ٧٤، وخزانة الأدب ٩/ ١٠٥. وهو بلا نسبة في معاني الزجاج ٢/ ١٩٤، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٨١، والحجة للفارسي ٣/ ٢٤٨، والخصائص ٢/ ٣٥٣، ٤٢٤، وشرح الرضي ٤/ ١٢١، والارتشاف ٤/ ١٧٥٧، والمقاصد الشافية ٢/ ٣٦٩.

(٤) في الأصل: (الأحوص) بالحاء المهملة.

(٥) البيت من الطّويل، وهو للأخوص الرياحي اليربوعي في سيبويه ١/ ١٦٥، ٣٠٦، برواية: (ناعبٍ) بالجر، وابن السيرافي ١/ ٥٥، وفرحة الأديب ٣٤، وتحصيل عين الذهب ١٣٦، وشرح أبيات الجمل لابن السيد ٧٥، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٨٦٥. وهو للفرزدق في سيبويه ٣/ ٢٩، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٨٦٥، والإنصاف ٣٩٥. وهو بلا نسبة في جمل الخليل ١٥١، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٨١، والخصائص ٢/ ٣٥٤، وشرح الرضي ٢/ ١٩١، ٤/ ٧٣، وتذكرة النحاة ٢٦٩.

وحكمُ اسمِ الفاعلِ إذا كانَ للحاضرِ أو المستقبلِ أنْ يجوزَ فيه الإضافةُ، وهي إضافةٌ لفظيّـةٌ؛ لأنَّ المعنى على الانفصالِ، وحذفُ التّنوينِ للاستخْفَافِ.

وفي التّنزيلِ: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، فهو على لفظِ الإضافةِ ومعنى الانفصالِ، ويدلُّ على ذلك أنّه خبرٌ نكرةٌ عن نكرةٍ.

ومنهُ: ﴿ إِنَّا مُرْسِلُواْ ٱلنَّاقَةِ ﴾ [القمر: ٢٧]، فهو على الاستقبالِ؛ لأنّه عِدَةٌ، والمعنى: إنّا مُرسِلون النّاقةَ، ومثلُه: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُواْ رُءُوسِهِمْ ﴾ [السجدة: ١٢]؛ لأنّه على المستقبلِ في الآخرةِ، فالمعنى: ناكسون رؤوسَهم.

فأمّا: ﴿غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ ﴾ [المائدة: ١] فيدلُّ على النّـكرةِ مشاكلةُ ما بعدَه في: ﴿ وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ ﴾ [المائدة: ٢]، وأنّ فيه معنى الأمرِ، كأنّه قيل: لا تُحِلّوا الصّيدَ وأنتم حرمٌ. وقولُه: ﴿ هَدْيَۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ ﴾ [المائدة: ٩٥] فهو نكرةٌ؛ لأنّه وصفُ نكرةٍ، وكذلِك: ﴿ عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا ﴾ [الأحقاف: ٢٤] نكرةٌ وُصِفت بنكرةٍ.

وتقولُ: (هو كَائِنُ أَخِيكَ)، فقد أجازَه الخليلُ على حذفِ التّنوينِ للاستخفَافِ[١]، وإنْ لم يكنْ في الحقيقةِ اسمَ فاعـلٍ، وكانَ ممّـا أُضيفَ الشّيءُ فيه إلى نفسِه، إلّا أنّه لِعِلّةٍ صحيحةٍ، وهي كونُه على تقديرِ المفعولِ فـي: (هو كَائِنٌ أَخاكَ)، ولا يجوزُ في (كَائِنٍ) الّذي بمعنى (وَاقِـعٍ) مثـلُ هذا؛ لأنّه لا يتعدّى إلى مفعولٍ، فيصيرُ على هذا الوجهِ بمنـزلـةِ (قائمٍ)، لا يجوزُ فيـه الإضافةُ؛ لأنّه لا يتعدّى، فلا يجوزُ: (كَائِنُ أَخِيكَ) على هذا الوجهِ.

وقالَ الفرزدقُ:

١٥٩ أَتَانِـي عَـلَى القَعْسَاءِ عَادِلَ وَطْبِـهِ   بِـرَجْلَى لَـئِيم واسْتِ عَبْدٍ تُعَادِلُـهْ[٢]

فهو نكرةٌ؛ لأنّه في موضعِ الحالِ، كأنّه قالَ: عَادِلًا وَطْبَه. وقال الزّبرقان بن بدرٍ:

---

(١) سيبويه ١/ ١٦٦.

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٧٣٧ (الصاوي)، وليس في غيره، وانظر سيبويه ١/ ١٦٧، وابن السيرافي ١/ ٢٢٠ - ٢٢١، وتحصيل عين الذهب ١٣٧، والنكت ١/ ٢٨٦، وتذكرة النحاة ٢٧٥. وهو بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس ٨١. وفي الأصل: (عارض وطبه).

١٦٠ مُسْتَحْقِبِي حَلَقَ الماذِيِّ يَحْفِزُهُ بالمَشْرَفِيِّ وغَابٌ فَوْقَهُ حَصِدُ[١]

وقالَ السّليكُ بنُ السّلكةِ:

١٦١ تَرَاهَا مِنْ يَبِيسِ الماءِ شُهْبًا مُخَالِطَ دِرَّةٍ مِنْها غِرَارُ[٢]

فهذا في موضعِ صفةِ النّكرةِ، وهو مضافٌ إلى نكرةٍ، حُذِفَ التّنوينُ منه استخفافًا. وقالَ النّابغةُ:

١٦٢ احْكم كَحُكْمِ فَتَاةِ الحَيِّ إِذْ نَظَرَتْ إلى حَمَامٍ شِرَاعٍ وَارِدِ الثَّمَدِ[٣]

فهذا نكرةٌ؛ لأنّه منْ صفةِ (حمامٍ)، وهو نكرةٌ.

وقالَ المرّارُ الأسديُّ [ظ٥٣]:

١٦٣ سَلِّ الهُمُومَ بِكُلِّ مُعْطِي رَأْسِهِ نَاجٍ مُخَالِطِ صُهْبَةٍ مُتَعَيِّسِ[٤]

فهذا نكرةٌ؛ لأنّ (كُلّ) لا تضافُ إلى مفردٍ إلّا وهو نكرةٌ؛ مِن أجلِ أنَّ الواحدَ في الحقيقةِ لا كُلَّ له؛ لأنّ (كُلًّ) عمومٌ، وليسَ في الواحدِ عمومٌ؛ إذ العمومُ إجراءُ

---

(١) البيت من البسيط، وهو للزبرقان بن بدر في سيبويه ١/ ١٦٧، وفرحة الأديب ١٧٦، والنكت ١/ ٢٨٧، وتحصيل عين الذهب ١٣٧. وهو لأبي ثروان. ويروى للمعلوط بن بدل في ابن السيرافي ١/ ٢٠٦. وبلا نسبة في تذكرة النحاة ٢٧٥. ومستحقبو: أي جعلوا الدروع حقائب لهم، والماذي: الدروع الصافية اللينة اللمس، يحفزه: يدفعه.

(٢) البيت من الوافر، وهو للسليك بن السلكة في سيبويه ١/ ١٦٧، وتحصيل عين الذهب ١٣٨، والنكت ١/ ٢٨٧. وهو لبشر بن أبي خازم في ديوانه ٧٥، وانظر المفضليات ٣٤٣، والمعاني الكبير ١٠، وتهذيب اللغة ١٣/ ٧٠، وابن السيرافي ١/ ٢٢٩. وهو بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس ٨٢، وتذكرة النحاة ٢٧٦. ويبيس الماء: هو العرق الذي قد جف، والدرة: ما يدر من عرقها، والغرار: انقطاع خروج العرق ونقصانه.

(٣) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٢٣، وانظر سيبويه ١/ ١٦٨، وأدب الكاتب ٢٢، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٨٢، وتحصيل عين الذهب ١٣٩، وأمالي ابن الشجري ٣/ ٢٩. وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة ٢٧٦.

(٤) البيت من الكامل، وهو للمرار الأسدي في سيبويه ١/ ١٦٨، ٤٢٦، وابن السيرافي ١/ ٧٣، والنكت للأعلم ١/ ٤٣٤، وتحصيل عين الذهب ١٣٩، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ١٢٣. وهو بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس ٨٢، والإيضاح العضدي ١٧٣، والمحتسب ١/ ١٨٤، والمخصص ٢/ ١٦٠، وابن يعيش ٢/ ١٢٠. وناج: بعير سريع، والصهبة: حمرة تعلو الشعر، والعيس: بياض يخالطه شقرة.

المعنى على الشّيءِ مع غيرِه، فإنّما تدخلُ على لفظِ الواحدِ على تقديرِ الجميعِ، إذا أُفْـرِدوا واحدًا واحدًا، ويوضّحُ ذلك أنّ قولَك: (كُلُّ رَجُلٍ فـي الدّارِ فَـلَـهُ دِرْهَمٌ) يُوجبُ أنّ الدّرهمَ مقسومٌ على عدّةِ الرّجالِ، فلا واحدَ منهم إلّا وله درهمٌ، فالدّراهمُ على عِدَّتهم، ولو قلتَ: (كُلُّ الرِّجَالِ الّذين في الدَّارِ لَـهُمْ دِرْهَمٌ) أَوجبَ ذلك أنّ الدّرهمَ الواحدَ لِجَميعِهم، فهذا غيرُ المعنى الأوّلِ؛ إذ المعنى فيه للجميعِ، والأوّلُ المعنى فيه لكلِّ واحدٍ من الجميعِ.

وقالَ أبو الأسودِ:

١٦٤ فَـأَلْـفَـيْـتُـهُ غَـيْـرَ مُـسْـتَـعْـتِـبٍ ... ولا ذَاكِـرِ الـلَّـهِ إلّا قَـلِـيــلًا[1]

فهذا على الحذفِ لِغيرِ معاقبةِ الإضافةِ، ولكنْ لالتقاءِ السّاكنيـن، تشبيهًا بحروفِ المدِّ واللّينِ؛ إذ التّنوينُ يجري مجراها، وهو مع ذلك ضرورةٌ؛ إذ الأصلُ في التّنوينِ أنْ يُحرّكَ لالتقاءِ السّاكنين، ولا يُحذفُ، وإنّما لم يُضِفْ لأنّه أرادَ أنْ يُـبَـيِّنَ معنى المفعولِ الّذي لا يُوهِمُ أنّه على معنى الماضي، كأنّه قالَ: ليسَ مِن شأنِه أَنْ يَذكـرَ اللَّهَ، فلم يكنْ بدٌّ على هذا الوجهِ مِن حذفِ التّنوينِ ونصبِ الاسمِ لِيُوضّحَ هذا المعنى.

وحكمُ المعطوفِ على المجرورِ أنْ يجوزَ فيه وجهان: الجرُّ بالحملِ على اللّفظِ، والنّصبُ بالحملِ على التّأويلِ، فتقولُ: (هذا ضَارِبُ زَيْدٍ وعَمْرٍو)، ويجوزُ: (وعَمْرًا) على: وَيَضْرِبُ عَمْرًا، أو: ضَارِبٌ عَمْرًا؛ لِتُوضّحَ أنّه على معنى الفعلِ.

وقالَ جريرٌ:

١٦٥ جِئْنِي بِمِثْلِ بَـنِـي بَدْرٍ لِـقَـوْمِـهِـمِ ... أَوْ مِـثْـلَ أُسْرَةِ مَنْـظُورِ بنِ سَيَّـارِ[2]

---

(١) البيت من المتقارب، وهو لأبي الأسود الدّؤليّ في ديوانه ٥٤، وسيبويه ١/ ١٦٩، ومعاني الفراء ٢/ ٢٠٢، والمقتضب ١/ ١٩، ٢/ ٣١٣، وتهذيب اللغة ٢/ ٥٨، وابن السّيرافي ١/ ٦٦، والمنصف ٢/ ٢٣١. وهو بلا نسبة في معاني الأخفش ٩١، والأصول ٣/ ٤٥٥، وإعراب القرآن للنّحّاس ١/ ٣٥٨، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٨٢، والحجّة للفارسي ٢/ ٤٥٤، ٣/ ١٤١، ٣٣٢، ٥/ ٣٦٢، ٦/ ٤٥٧، والخصائص ١/ ٣١١، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٤، وتحصيل عين الذهب ١٤٠.

(٢) مر البيت سابقًا. انظر الشاهد رقم (٩٧).

كأنّه قالَ: أو هاتِ مثلَ أسرةٍ؛ لأنّ (جِئْنِـي بِمِثْلِه) يدلُّ على (هَاتِ مِثْـلَه).

وقالَ كعبُ بنُ جُعَيلٍ:

١٦٦ أَعِـنّـي بِـخَـوَّارِ العِـنَـانِ تَـخَـالُـه ‍ ‍ ‍ ‍ إذا رَاحَ يَـرْدِي بِالمُدَجَّجِ أَحْرَدا[1]

ثمّ قالَ:

وأَبْـيَـضَ مَصْقُولَ السِّطَامِ مُهَنَّـدًا ‍ ‍ ‍ ‍ وذَا حَـلَـقٍ مِـنْ نَسْـجِ دَاوُدَ مُسْرَدا

كأنّه قالَ: وأَعْـطِنِـي أبيضَ مصقولَ السِّطامِ مهنّـدًا، وذا حَلَـقٍ؛ لأنّ: (أَعِنِّي بِخَـوَّارِ العِـنَانِ) يـدلُّ عليه، وقولُك: (هذا ضَارِبُ زَيْـدٍ وعَمْرًا) أقوى مِن هذين البيتين؛ لأنّ الأصلَ فيه النّصبُ، والجرُّ داخلٌ فيه، والأمرُ بخلاف هذا في هذين البيتين.

وقالَ الشّاعرَ:

١٦٧ بَـيْـنَـا نَـحْـنُ نَـرْقُـبُـه أَتَـانَـا ‍ ‍ ‍ ‍ مُـعَـلِّـقَ وَفْـضَـةٍ وزِنَـادِ رَاعِـي[2]

فهذا على تأويلِ الموضعِ، كأنّه قالَ: ويُعَلّـقُ زنادَ راعٍ، ومثلُه:

١٦٨ هلْ أَنْتَ بَاعِثُ دِيـنَارٍ لِـحَاجَـتِـنا ‍ ‍ ‍ ‍ أَوْ عَبْدَ رَبٍّ أَخَا عَوْنِ بنِ مِخْرَاقِ[3]

---

(١) البيتان من الطويل، وهما لكعب بن جعيل في سيبويه ١/ ١٧٠، وابن السيرافي ١/ ٢٣٤، وتحصيل عين الذهب ١٤١. وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس ٨٣، والنكت ١/ ٢٨٤، والرواية فيه: (وذا شطب من نسج داود موجدا)، والأول وحده في المخصص ٢/ ١٠٢، والثاني وحده في أساس البلاغة (سطم).

(٢) البيت من الوافر، وهو لأبي محجن نصيب بن رباح في شعره ١٠٤. وهو لرجل من قيس عيلان في سيبويه ١/ ١٧١، والمقاصد الشافية ٤/ ٣٠٧. وهو بلا نسبة في معاني الفراء ١/ ٣٤٦، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٨٣، وإيضاح الشعر ٢٩١، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٣، ٢/ ٧١٩، والمحتسب ٢/ ٧٨، وابن السيرافي ١/ ٢٦٧، وتحصيل عين الذهب ١٤٢، والنكت للأعلم ١/ ٢٨٥. وجاء في بعض المصادر برواية: (نحن نطلبه)، (نحن ننظره)، و (معلِق شكوه). والوفضة: الجعبة، وزناد: جمع زند، وهو ما يقدح به النار.

(٣) البيت من البسيط، وقائله مجهول، وهو من شواهد سيبويه ١/ ١٧١، ومعاني الأخفش ١/ ٨٩، والمقتضب ٤/ ١٥١، والأصول ١/ ١٢٧، وإعراب القرآن للنحاس ٤/ ١٣، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٨٣، وابن السيرافي ١/ ٢٦١، وتحصيل عين الذهب ١٤٢، والجمل للزجاجي ٨٧، وقال في الخزانة ٨/ ٢٢١: « والبيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها. وقال ابن خلف: =

كأنّه قالَ: أو تبعثُ عَبْدَ رَبٍّ، فحملَه على الموضعِ، وهو قويٌّ جيّدٌ.

* * *

مَسَائِلُ مِنْ هذا البَابِ أَيْضًا

ما حكمُ اسمِ الفاعلِ الّذي لِما مضى؟ ولم لا يعملُ عملَ الفعلِ الماضي؟ ولم كانتْ إضافتُه حقيقةً؟

وما حكمُ المعطوفِ على المجرورِ باسمِ الفاعلِ الّذي لِما مضى؟ ولم[1] جازَ فيه وجهان: الجرُّ والنّصبُ؟ ولم كانَ وجهُ الكلامِ: (هذا [و٥٤] ضَارِبُ عَبْدِ اللَّهِ وأَخِيه)، وجازَ: (وأَخَاهُ)؟

ولم احتملَ المعطوفُ ما لم يحتملْه المعطوفُ عليه، حتّى حُمِلَ على المعنى، ولم يُحْمَلِ المعطوفُ عليه على المعنى؟

وما الشّاهدُ في قولِه جلَّ وعزَّ: ﴿ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ۝٢١ وَحُورٌ عِينٌ ﴾ [الواقعة: ٢١، ٢٢]، وقولِ الشّاعرِ:

يَهْدِي الخَمِيسَ نِجَادًا في مَطَالِعِها ....

وقولِ كعبِ بنِ زهيرٍ[2]:

فَلَمْ يَجِدا[3] إلّا مُنَاخَ مَطِيَّةٍ ....

ثمّ قالَ:

وسُمْرٌ ظِمَاءٌ ....

= وقيل هو لجابر بن رألان السنبسي. وسنبس: أبو حي من طيىء. ونسبه غير خدمة سيبويه إلى جرير وإلى تأبط شرًّا وإلى أنه مصنوع. و اللّه أعلم بالحال »، وهو في ديوان تأبط شرًّا ٢٤٥ من الأبيات التي تنسب إليه وليست من شعره. وجاء في الأصل: (وعبد رب)، وكذا في مصادر البيت.

(١) في الأصل: (ولما).

(٢) كعب بن زهير بن أبي سلمى المزني الشاعر المشهور، صحابي معروف، وكان رسول اللّه ﷺ قد أعطاه بردة له، وهو من المخضرمين ومن فحول الشعراء. انظر ترجمته في الإصابة في تمييز الصحابة ٥/ ٥٩٢، والاستيعاب ٣/ ١٣١٣، وأسد الغابة ٤/ ٥٠١، والأغاني ١٧/ ٨٧.

(٣) في الأصل: (يجد).

وقولِ الآخرِ:

بَادَتْ وغَـيَّـرَ آيَـهُـنّ مَـع البِـلَـى ....؟

فلِمَ عُدِلَ في جميعِ هذا عن العطفِ على اللّفظِ؟ وهلْ جازَ للشّعرِ بالمعنى المضمّنِ بعدَ تقديرِه في النّفسِ؟

ولم كانَ النّصبُ مع الفعلِ أقوى، وكلّما طالَ الكلامُ فحملُه على العطفِ أقوى مِن الجرِّ؟

وما الشّاهدُ في: ﴿ جَاعِلُ ٱلَّيْلِ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا ﴾ [الأنعام: ٩٦][1]؟

وما حكمُ اسمِ الفاعلِ في الفعلِ الّذي يتعدّى إلى مفعولين؟ ولم عملَ في الثّاني، ولم يجزْ أنْ يعملَ في الأوّلِ، وهو لِما مضى؟

وكم وجهًا يجوزُ في: (هذا [مُعْطِـي] زَيْدٍ دِرْهمًا [وعَمْرٍو])[2]؟ وهلْ يجوزُ في: (هذا مُعْطِـي زَيْدٍ دِرْهَمًا ودِينَارٍ) بالعطفِ على (زيدٍ)؟ ولم جازَ: (هذا مُعْطٍ[3] دِرْهمًا زَيْدًا)، ولم يجزْ: (هذا مُعْطِـي دِرْهَمًا زيدٍ)؟ وهل يجوزُ ذلك على ما رواه الأخفشُ مِن قولِهم:

فَـزَجَـجْـتُـهـا بِـمِـزَجَّـةٍ زَجَّ الـقَـلُـوصَ أَبِـي مِـزَادة؟

ولم أجمعوا أنّ هذا لا يجوزُ إلّا الأخفشَ[4]، فإنّه أَجازَه على القبحِ والشّذوذِ؟

الجَوَابُ

واسمُ الفاعلِ الّذي للماضي لا يعملُ عملَ الفعلِ؛ لأنّه لا يضارعُ الماضي، ولو ضارعَه لوجبَ للماضي الإعرابُ، كما [أنّه][5] لَمّا[6] ضارعَ (يَفْعَلُ) وجبَ له الإعرابُ، ووجبَ لاسمِ الفاعلِ الإعمالُ. ولَمّا لم يضارعِ الماضي لم يجبْ للفعلِ

(١) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: ﴿ وَجَاعِلُ الليلِ سَكَنًا ﴾، بألف. وقرأ عاصم وحمزة والكسائيّ: ﴿ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا ﴾ بغير ألف. انظر السبعة ٢٦٣، والحجة للفارسي ٣/ ٣٦١.

(٢) ما بين المعقوفين في المثال ليس في الأصل، وهو من الجواب، والكتاب ١/ ١٧٥.

(٣) في الأصل: (معطي)، وكذا في الكتاب ١/ ١٧٥.

(٤) في الأصل: (للأخفش).

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٦) في الأصل: (لو).

الماضي الإعرابُ، ولم يجبْ لاسمِ الفاعلِ الإعمالُ.

وإضافتُه على معنى الماضي إضافةٌ حقيقةٌ، كقولِك: (هذا ضَارِبُ زَيْـدٍ)؛ لأنّ اللَّفظَ على الإضافـةِ، والمعنى عليها، فهو كقولِك: (غُلامُ زَيْدٍ) في دلالتِه على الاختصاصِ الّذي هو إضافـةٌ حقيقةٌ.

والمعطوفُ على المجرورِ باسمِ الفاعلِ لِما مضى يجوزُ فيه وجهان: أحدُهما العطفُ على اللّفظِ، والآخرُ على المعنى، فتقولُ: (هذا ضَارِبُ زَيْدٍ وعَمْرٍو)، وإنْ شئتَ قلتَ: (وعَمْرًا)؛ لأنّ الكلامَ الأوّلَ قد دلَّ على: وضَرَبَ عَمْرًا.

واحتملَ المعطوفُ ما لا يحتملُه المعطوفُ عليه؛ لأنّ المعطوفَ محمولٌ على التّأويلِ، ففيه معنًى مصرّحٌ، وهو معنى الإضافةِ، ومعنًى مضمّنٌ، وهو معنى (فَعَـلَ)، فيصلحُ بعدَ تقديرِ المعنى الحملُ على التّأويلِ، وهو المعنى المضمّنُ، والحملُ على اللّفظِ، وهو المعنى المصرّحُ.

وفي التّنزيـلِ: ﴿ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ﴿٢١﴾ وَحُورٌ عِينٌ ﴾ [الواقعة: ٢١، ٢٢]؛ لأنّ الأوّلَ قد دلَّ على (لَـهُم كَذا ولَـهُم كَذا)، فحُمِلَ الثّاني عليه؛ كأنّه قيلَ: ولَـهُم حُورٌ عِينٌ.

وقالَ الشّاعرُ:

١٦٩ يَهْدِي الخَمِيسَ نِجَادًا في مَطَالِعِها ... إمّا المِصَاعُ وإمَّا ضَرْبَـةٌ رُغُـبُ[1]

فهذا محمولٌ على المعنى؛ إذْ معناه: إمّا أمرُهم المِصَاعُ وإمّا ضربةٌ رُغُبُ.

وقالَ كعبُ بنُ زهيـرٍ:

١٧٠ فَلَـمْ يَـجِـدَا إلّا مُـنَـاخَ مَـطِـيَّـةٍ ... تَجَافَى بِـهَا زَوْرٌ نَـبِيـلٌ وكَـلْـكَـلُ

ومَفْحَصَها عَنْها الحَصَى بِجِـرَانِها ... ومَثْـنَى نَـوَاجٍ لَمْ يَخُنْـهُنَّ مَـفْصِلُ

(١) البيت من البسيط، وهو للزبرقان في المحكم ١/ ٤٦٢، واللسان (مصع). وهو لمزاحم العقيلي في ديوانه ٩٧، وانظر تحصيل عين الذهب ١٤٣. وهو بلا نسبة في سيبويه ١/ ١٧٢، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٨٣، وابن السيرافي ١/ ٢٦١، والنكت ١/ ٢٨٥. والخميس: الجيش، والنجاد: جمع نجد وهو الطريق، والنجد أيضًا: المكان المرتفع، والمصاع: القتال، والضربة الرغب: الواسعة.

ثمّ قالَ:

وسُمْـرٌ ظِـمَاءٌ وَاتَـرَتْـهُنَّ بَـعْـدَما مَضَتْ هَجْعَةٌ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ ذُبَّـلُ[1]

فرفعَ: (وسُمْرٌ)؛ لأنّ قولَه: (فَلَمْ يَجِدَا إِلّا مُـنَاخَ مَطِيَّـةٍ) يدلُّ على: بها مُناخُ مَطِيّـةٍ، فكأنّه قال: وبها سُمْرٌ ظِمَاءٌ.

وقالَ الآخرُ:

١٧١ بَـادَتْ وغَـيَّـرَ آيَـهُـنَّ مَع الـبِـلَـى إِلّا رَوَاكِـدَ جَـمْـرُهُـنَّ هَـبَـاءُ [ظ٥٤]

ومُشَـجَّـجٌ أَمَّـا سَـوَاءُ قَـذَالِـهِ فَـبَـدَا وغَـيَّـرَ سَـارَهُ الـمِـعْـزَاءُ[2]

لأنّ معنى: (إِلّا رَوَاكِـدَ): فيها رَوَاكِـدُ.

وإنّما جازَ فـي كلِّ هذا أنْ يُعْـدَلَ عن العطفِ علـى اللّفظِ للإشعارِ بالمعنى المضمَّنِ بعدَ تقديـرِه في النّفسِ بالكلامِ الأوّلِ، فمَـنْ عطفَ على اللّفـظِ فلأنّـه أشكـلُ، ومَـنْ عطفَ على المعنى فلأنّه أدلُّ على المضمّنِ. وكلاهما حسنٌ على هذه العللِ.

وكلّما طالَ الكلامُ فحملُ الاسمِ على النّصبِ أقوى؛ لأنّ النّصبَ يعملُ فيما تباعدَ عنه، والجارُّ لا يعملُ إلّا فيما يليه، فمِن هنا حَسُنَ النّصبُ مع الفصلِ، وازدادَ حسنًا بتطاولِ ما بينَ الاسمِ والجارِّ على هذا المقتضى.

وفي التّنزيلِ: ﴿ وجَاعِلِ ٱلَّيۡلَ سَكَنًا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ حُسۡبَانًا ﴾ [الأنعام: ٩٦][3]

---

(١) الأبيات من الطويل، وهي لكعب بن زهير في ديوانه ١٢١، وانظر سيبويه ١/ ١٧٣، والمعاني الكبير ١١٩٦، وابن السيرافي ١/ ٦١، وتحصيل عين الذهب ١٤٣. وهي لزهير في شرح أبيات سيبويه للنحاس ٨٤. وهو بلا نسبة في جمل الخليل ١٦٧، والحجة ٣/ ٢٢٤، ٦/ ٢٥٦، وإيضاح الشعر ٥٧٨، والنكت ١/ ٢٨٥. والبيت الأول في الأصل وفي جملة من المصادر: (فلم يجد)، وكذا في الديوان. والنواجي: قوائمها، ومثناها: ما ثنته من قوائمها عند بروكها، لم يخنهن مفصل: أي مفاصلها صحاح لم يصبها ظلع. والجران: باطن العنق، والكلكل: الصدر، والزور أعلاه، وتجافى بها: رفعها من الأرض، والسمر: بعرات ألقتها في الموضع الذي بركت فيه، واترتهن: ألقتهن شيئًا بعد شيء. والهجعة: النومة، والذبل: جمع ذابل وذابلة.

(٢) مـر البـيـتان سابقًا. انظر تخريج الشاهد رقم (١٠٢). وجاء في الأصل: (العمراء).

(٣) في الأصل: (جاعل)، والآية في المصحف بالواو.

فهذا عندَ سيبويهِ محمولٌ على المعنى[١] على ما فسّرنا قبلُ، وفيه عندي وجهٌ حسنٌ يُـقوّي حملَه على النّصبِ، وهو أنّه بمنزلةِ الفعلِ الدّائمِ، وذلك أنّه مستمرٌّ في الماضي والمستقبلِ، فقد جعلَ الشّمسَ والقمرَ حُسْبانًا، وهو يَجْعَلُها حُسْبانًا في المستأنَـفِ، وجاعلٌ كذلك فـي الحالِ؛ لتمكُّنِه في الأزمنةِ الثّلاثةِ[٢] من هذا المعنى.

وحكمُ اسمِ الفاعلِ في الفعلِ الّذي يتعدّى إلى مفعولين في الماضي أنْ يُضافَ إلى الأوّل ويُـنصبَ الثّاني، وإنّما نُصِبَ الثّاني لاجتماعِ ثلاثةِ أسبابٍ: أحدُها أنّ الاسمَ قد تمّ بالإضافةِ، واقتُـضِيَ اسمٌ آخرُ، فوجبَ له النّصبُ مِن هذا الوجهِ. والوجهُ الثّاني أنّه قد دلَّ على معنى (فَعَل)، فاقتُضِيَ له جوازُ حملِ الثّاني عليه. والوجهُ الثّالثُ أنّه قد امتنعَ أَنْ يضافَ إلى المفعولِ الثّاني بإضافتِه إلى المفعولِ الأوّلِ، وقد اقتُضِيَ الثّاني[٣]، فإذا [حصلَ][٤] اقتضاؤُه مع امتناعِه مِن الرّفعِ والجرِّ فليسَ إلّا النّصبَ. فوجب نصبُه لهذه الأوجهِ، ولم يجبْ في الأوّلِ مثلُ هذا.

وتقولُ: (هذا مُعْطِـي زَيْدٍ دِرْهمًا وعَمْرٍو)، وإن شئتَ نصبتَ فقلتَ: (وعَمْرًا) على ما فسّرنا قبلُ. ولا يجوزُ: (هذا مُعْطِـي زَيْدٍ دِرْهمًا ودِينارٍ)؛ لأنّه عطفٌ على الشّيءِ بما لا يشاكلُه، معدولٌ عن حملِه على ما يشاكلُه، ولو كانَ (دينارٌ) اسمَ رجلٍ لحَسُنَ؛ لأنّه عطفُ المفعولِ الأوّلِ على المفعولِ الأوّلِ، ولا يصلحُ أنْ يُعطفَ المفعولُ الثّاني على المفعولِ الأوّلِ؛ للتّفاوتِ الّذي فيه بدلًا مِن التّقابُلِ الصّحيحِ.

وتـقولُ: (هذا مُعْطِي دِرْهَمٍ[٥] زَيْدًا) فتُـضيفُه إلى المفعولِ الثّاني إنْ شئتَ؛ لأنّه لا يُلبِسُ. ولا يجوزُ: (هذا مُعْطِـي دِرْهَمًا زَيْـدٍ)[٦] بإجماعٍ؛ لأنّه لا يقاسُ على ما رواهُ الأخفشُ[٧] مِنْ قولِه:

---

(١) سيبويه ١/ ١٧٤.

(٢) في الأصل: (الثلاث).

(٣) في الأصل: (الأول).

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٥) في الأصل: (درهمًا).

(٦) في الأصل: (زيدا).

(٧) انظر الحجة للفارسي ٣/ ٤١٣، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٨٥، والمقاصد الشافية ٤/ ١٧٦، والمقاصد النحوية ٣/ ١٣٧٢.

١٧٢ فَــزَجَــجْــتُــهَــا بِــمِــزَجَّــةٍ زَجَّ الـقَـلُــوصَ أَبــي مِــزَادَةْ[1]

لأنّ هذا لا يجيزُه أحدٌ مِن النّحويّين إلّا الأخفشُ[2]، وهو عندَه قبيحٌ شاذٌّ، فلا يقاسُ عليه. وإنّما لم يجزْ لأنّه لَمّا ضعُفَ في الظّرفِ الفصلُ بين الجارِّ والمجرورِ، ولم يكنْ بعدَ الضّعفِ إلّا الامتناعُ، امتنعَ في غيـرِ الظّرفِ، فلم يجزْ في الشّعرِ، ولا في غيـرِه، وجازَ الفصلُ بالظّرفِ في الشّعرِ خاصّةً؛ لأنّ الظّرفَ لا يُعتدُّ به فصلًا، ودليلُ ذلك أنّه يفرِّقُ بين اسمِ (إنّ) وبينَها، فتقولُ: (إنَّ في الدَّارِ زَيْدًا)، وكذلك: (مَا اليَوْمَ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا)، ولا يجوزُ في غيـرِ الظّرفِ، وإنّما جازَ فيه لكثرتِه واشتمالِه على المعنى.

* * *
* *
*

(١) البيت ينسب لبعض المدنيّين في شرح السيرافي ٢/ ٣١، ونقل أ. هارون في حاشية الكتاب ١/ ١٧٦ عن نسخة من نسخ الكتاب: « لم يعرف أبو عمر ما حكى الأخفش، وهو عنده وعند أصحابنا خطأ »، وقال في المقاصد النّحويّـة ٢/ ٥٧٤: « أنشد الأخفش هذا البيت ولم يعزه إلى أحد ». وهو بلا نسبة في معاني الفراء ١/ ٣٥٨، ومجالس ثعلب ١/ ١٢٥، ومعاني القرآن للزّجّاج ٣/ ١٦٩، والحجة للفارسي ٣/ ٤١٣، والخصائص ٢/ ٤٠٦، والتّبصرة والتّذكرة ١/ ٢٨٩، وتحصيل عين الذهب ١٤٥، وابن يعيش ٣/ ٢٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٧٨، وشرح الرّضي ٢/ ٢٦١، والارتشاف ٥/ ٢٤٢٩. وجاء في بعض المصادر برواية: (فزججتها متمكنًا)، وبرواية (زج الصعاب). والزّجّ: الطعن، والمزجّة: الرّمح، والقلوص: النّاقة.

(٢) هذه مسألة خلافية مشهورة بين البصريين والكوفيين، ذهب البصريون إلى جواز الفصل بالظرف و الجار والمجرور في الشعر فقط، وذهب الكوفيون إلى جواز الفصل مطلقًا بالظرف وغير الظرف. انظر المسألة في الإنصاف ٤٢٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٧٣ وما بعدها، وشرح الرضي ٢/ ٢٦٠.

بَابُ اسْمِ الفَاعِلِ
الّذي جَرَى عَلَى الاتِّسَاعِ(*)

الغرضُ فيهِ أَنْ يُبيّنَ ما يجوزُ في اسمِ الفاعلِ مِن الإعمالِ على الاتّساعِ ممّا لا يجوزُ.

مَسَائِلُ هذا البَابِ

[و٥٥] ما الّذي يجوزُ في اسمِ الفاعلِ مِن الإعمالِ على الاتّساعِ؟ وما الّذي لا يجوزُ؟ ولم ذلك؟

وما حكمُ:

يَـا سَـارِقَ الـلّـيـلـةِ أَهْـلَ الـدَّارْ؟

ولم جازَ إضافةُ (سارقٍ) إلى (اللّيلةِ)، وليستْ مسروقةً في الحقيقةِ؟

ولم جازَ: (صِيـدَ عَلَيْـهِ يَوْمَانِ)، و (وُلِدَ لَهُ سِتّونَ عَامًا)؟

وما الفرقُ بين المفعولِ الثّاني على الحقيقةِ وبينَ المفعولِ الثّاني على الاتّساعِ؟ وهلْ يجري ذلك في الظّروفِ، فتقولُ: (هذا مُخْرِجُ اليومِ الدَّرَاهِمَ)، و (صَائِدُ اليَـوْمِ الـوَحْشَ)؟ وما الشّاهد في: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣]؟

وما حكمُ الفصلِ بينَ المضافِ والمضافِ إليهِ بالظّرفِ؟ ولم جازَ في الشّعرِ، ولم يجزْ في غيرِه مِن الكلامِ؟

وما الشّاهدُ في قولِ الشّمّاخ:

رُبَّ ابْـنِ عَـمٍّ لِسُلَـيْمَى مُـشْمَـعِلّ
طَـبَّاخِ سَاعَاتِ الكَرَى زَادَ الكَسَلْ

(*) العنوان في الكتاب ١/ ١٧٥: « هذا بابٌ جرى مجرى الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين في اللفظ لا في المعنى ».

وقولِ الأخطلِ[١]:

وكَـرّارِ خَلْفِ المُحْجَرِينَ جَـوَادَهُ ....؟

وهل هذا على الاتّساعِ الّذي يجوزُ في الكلامِ؟

وما الشّاهدُ في قولِه:

ويَـوْمٍ شَـهِـدْنَـاهُ ....

وقولِـهم: « ثَمَانِـي حِجَجٍ حَجَجْتُـهُنَّ بَـيْتَ اللَّهِ »؟

وما الشّاهدُ في قولِ عَمْرو بنِ قُمَيْـئَـةَ[٢]:

لَـمّا رَأَتْ سَاتِـيـدَمَـا اسْتَعْـبَـرَتْ ....؟

وهل هذا على الاتّساعِ الّذي لا يجوزُ في الكلامِ؟

وقولِ أبي حَيَّـةَ[٣]:

كَمَا خُطَّ الكِـتَـابُ بِـكَـفِّ يَـوْمًـا ....

ولـم لا يجوزُ في هذا الإضافةُ إلى الظّرفِ على الاتّساعِ، كما جازَ في غيرِه؟

وما الشّاهدُ في قولِ الأعشى:

ولا نُـقَـاتِـلُ بِـالـعِـصِـ ـيِّ ....؟

وما الخلافُ فيهِ؟

وقولِ ذي الرّمّةِ:

كَـأَنَّ أَصْـوَاتَ مِـنْ إِيـغَالِـهِنَّ بِـنَا ....

---

(١) هو غِيَاثُ بنُ غَوْث بن الصَّلْتِ بنِ الطَّارِقَةِ، لُـقِّبَ الأخطلَ لِسَفَهِـهِ، فغلب عليه، كان نصرانيًّا من أهل الجزيرة، وهو من طبقة جرير والفرزدق وبينهم مهاجاة ونقائض، مات سنة تسعين للهجرة. (انظر ترجمته في الأغاني ٨/ ٢٩٠، والأعلام ٥/ ١٢٣).

(٢) هو شاعر من ربيعة بن نزار، من قدماء الشعراء في الجاهلية، وهو أقدم من امرئ القيس، وصحب امرأ القيس في خروجه إلى ملك الروم، وتوفي معه غريبًا، فسمّي عَمْرًا الضائع. (الأغاني ١٨/ ١٤٣).

(٣) هو الهيثم بن الربيع بن زرارة، شاعر مجيد من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، مدح الخلفاء فيهما، كان فصيحًا راجـزًا، وكان أبو عمرو بن العلاء يقدّمه. (انظر أخباره في الأغاني ١٦/ ٣٣١).

وكيفَ يجيءُ على هذا مذهبُ سيبويهِ في: (إلّا عُلالَةَ)، (مَرَرْتُ بِخَيْرِ وأَفْضَلِ مَنْ ثَمَّ)؟ وكيفَ يجيءُ على مذهبِ أبي العبّاسِ؟

وقولِ دُرْنى[1]:

هُمَا أَخَوا في الحَرْبِ مَنْ لا أَخَا لَهُ ....

وقولِ الفرزدقِ:

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسَرُّ بِه ....

ولم جازَ الفصلُ بينَ الجارِّ والمجرورِ بـ (مَا)، ولم يجزْ بالظّرفِ في: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥]؟

وما حكمُ: (أُدْخِلَ فُوهُ الحَجَرَ)؟ وهل هو مِن المتعدّي إلى مفعولين، أو ممّا حُذِفَ منه حرفُ الإضافةِ؟ ولم لا يجوزُ إلّا على التّشبيهِ بالظّرفِ؟

وما الشّاهدُ في قولِ الشّاعرِ:

تَرَى الثَّوْرَ فِيهَا مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَه ....

وهل يجوزُ: (مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسِهِ)؟ ولم ضعُفَ هذا؟

الجَوَابُ

الّذي يجوزُ في اسمِ الفاعلِ مِن الإعمالِ على الاتّساعِ وجهان: أحدُهما نصبُه للظّرفِ المتمكّنِ على جهةِ المفعولِ به، والآخرُ إضافتُه إليه، كقولِك:

١٧٣ يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارْ[2]

وإنْ شئتَ قلتَ: (يَا سَارِقًا اللَّيْلَةَ أَهْلَ الدَّارِ) على نصبِ المفعولِ به. فكلاهما

---

(١) هي درنى بنت سيار بن صبرة بن حطان بن سيار بن عمرو بن ربيعة، وقيل في اسمها: درنى بنت عبعبة، فذكر في التاج (عبب) أن عبعبة والدة دُرْنى، والصواب أنّ عبعبة وشيبان أخوان لدرنى، وقد قالت هذه القصيدة في رثائهما. انظر فرحة الأديب ٥٠، وأشعار النساء للمرزباني ١١١.

(٢) هذا من الرجز، قائله مجهول، وهو من شواهد سيبويه ١/ ١٧٦، ١٧٧، والأصول ١/ ١٩٥، ٢/ ٢٥٥، ٣/ ٤٦٤، وشرح السيرافي ٢/ ٣١، ٤٩، والحجة للفارسي ٢/ ٢٧٩، ٤/ ٣٠١، وابن السيرافي ١/ ١١، واللباب ١/ ٢٧٤، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠١٨.

اتّساعٌ؛ أمّا الأوّلُ فلأنّه إنّما يُضافُ إلى المسروقِ، واللّيلةُ ليستْ مسروقةً في الحقيقةِ. وأمّا الثّاني فلأنّك أعملْتَه فيه على حدِّ عملِه في ضميرِه، في نحوِ:

١٧٤ ويَوْمٍ شَهِدْنَاهُ ....[1]

فلولا أنّه قدّرَه على المفعولِ به لم يجزْ إلّا: (شَهِدْنا فِيهِ)؛ لأنّ الضّميرَ لا يدلُّ على الظّرفِ بصيغتِه، فلا بدَّ معه مِن حرفِ الإضافةِ إذا كانَ موقوعًا فيه.

ولا يجوزُ أنْ تفصلَ بين الجارِّ والمجرورِ بالظّرفِ في الكلامِ، ويجوزُ في الشّعرِ، وإنّما لم يُفصَلْ في الكلامِ لاجتماعِ سببين: أحدُهما أنّ الجارَّ والمجرورَ بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ، والآخرُ أنّ الظّرفَ اسمٌ لَه مرتبةٌ، إذا فصلتَ به أَزلتَه عن مرتبتِه، فتحصيلُ العلّةِ أنّه لا يجوزُ؛ لإزالةِ الظّرفِ عن مرتبتِه إلى الفرقِ بين ما هو مع ما قبلَه بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ.

والفصلُ في هذا البابِ بين الجارِّ والمجرورِ على **ثلاثةِ أوجهٍ**:

- **فصلٌ** بما دخولُه وخروجُه بمنزلةٍ، إلّا بمقدارِ التّأكيدِ، فهذا يجوزُ في الكلامِ والشّعرِ؛ لاجتماعِ سببين [ظ٥٥]، كلُّ واحدٍ منهما يقتضي جوازَه: أحدُهما أنّ دخولَه كخروجِه، فكأنّه لم يُذكَرْ. والآخرُ أنّه لم يَزُلْ عن مرتبةٍ هي له إلى مرتبةٍ ليستْ له.

- **الثّاني**: ما كانَ له معنًى، لَوْ[2] لَمْ يُذكَرْ لم يدلَّ الكلامُ على ذلك المعنى، فهذا قد أُزِيلَ عن مرتبةٍ هي له إلى مرتبةٍ ليست له، وفُرِّقَ فيه بين ما هو مع ما قبلَه بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ، فلا يجوزُ في الكلامِ لاجتماعِ هذين السّببين. ويجوزُ في الشّعرِ؛ لاشتمالِه على المعنى؛ تشبيهًا بالفصلِ بين (إنّ) واسمِها في قولِك: (إنَّ في الدّارِ

---

(١) هذا جزء من بيت من الطويل، والبيت بتمامه:

ويومٍ شهدناه سُلَيْمًا وعامرًا ... قليلٍ سوى الطّعن النّهال نوافله

وهو لرجل من بني عامر في سيبويه ١/ ١٧٨، وابن يعيش ٢/ ٤٦. وهو بلا نسبة في المقتضب ٣/ ١٠٥، ٤/ ٣٣١، وتهذيب اللغة ١١/ ٩٩، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ١٢٨، والحجة للفارسي ١/ ٣٥، ٦/ ١٤٢، والبغداديات ٣٩٧، والتبصرة ١/ ٣٠٨، وعلل النحو ٢٨٢، وشرح اللمع لابن برهان ٢/ ٥٧٦، وأمالي ابن الشجري ١/ ٧، ٢٨٧، ٣/ ٢٢٦، وتحصيل عين الذهب ١٤٧. وجاء في بعض المصادر برواية: (ويومًا).

(٢) في الأصل: (أو).

زَيْدًا)؛ لأنّ الضّرورةَ سببٌ يقتضي جوازَ ما يضعُـفُ في الكلامِ، واشتمالُه على المعنى يقتضي الجوازَ، فلمّا اجتمعَ في الشّعرِ هذان السّببان جازَ الفصلُ فيـهِ.

الثّالثُ: الفصلُ بما لـه معنًى، لـو سقطَ مِن الكلامِ لم يـدلَّ الكلامُ على ذلك المعنى، وليسَ هو مِن المشتَمِلِ علـى معنى الكلامِ، فهذا لا يجوزُ في الكلامِ، ولا في الشّعرِ؛ لأنّه إذا ضعُـفَ فـي الظّرفِ حتّى لا يجوزَ إلّا في الشّعرِ، ثمّ انْضافَ ضعفٌ آخرُ مِن جهـةِ أنّـه ليسَ مشتَمِلًا على المعنى امتنعَ؛ إذ ليسَ بعدَ الضّعفِ إلّا الامتناعُ.

فالأوّلُ: نحوُ قولِه جلَّ وعزَّ: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥].

والثّـاني: نحوُ قولِ ذي الرّمّةِ:

١٧٥ كَـأَنَّ أَصْوَاتَ مِـنْ إِيغَـالِـهِنَّ بِـنَا ... أَوَاخِرِ المَيْسِ أَصْواتُ الفَرَارِيجِ[1]

والثّالثُ: هو الّذي لا يجوزُ أصلًا إلّا عندَ الأخفشِ على قبحٍ وشذوذٍ، [وذلك نحوُ][2] قولِ الشّاعرِ:

١٧٦ فَـزَجَـجْـتُـهَـا بِـمِـزَجَّـةٍ ... زَجَّ الـقَـلُـوصَ أَبِـي مِـزَادَةْ[3]

لأنّه فـرّقَ بين الجارِّ والمجرورِ بما ليسَ بظرفٍ، وهو (القلوصُ).

وقالوا: (صِيدَ عليه يومان)، و (وُلِـدَ له سِتّونَ عَامًا)، فجازَ هذا الاتّساعُ؛ لأنّه ظرفٌ متمكّنٌ، وهو مِن الاتّساعِ الّذي لا يقاسُ عليه؛ لاطّرادِه.

والفرقُ بين المفعولِ الثّاني على الحقيقـةِ وبين المفعولِ الثّـاني على الاتّساعِ أنّ

---

(١) البيت من البسيط، وهو لذي الرمّة في ديوانـه ٣٤٧، وانظر سيبويه ١/ ١٧٩، ٢/ ١٦٦، ٢٨٠، وابن السيرافي ١/ ٦٦، وسر الصناعة ١/ ١٠، والخصائص ٢/ ٤٠٤، وتحصيل عين الذهب ١٤٩، والإنصاف ٤٣٣، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٩١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٦٠٤، ٦٥٤. وهو بلا نسبة في الأصول ١/ ٤٠٣، واللامات ١٠٣، والحجة للفارسي ٣/ ١٢٣، والمسائل المنثورة ٨٣، وجمهرة اللغة ٨٦٣. وروي: (إنقاض الفراريج). و (الإيغال): الإبعاد، و (الأواخر): جمع آخرة، والرّحل هي: العود الّذي يستند إليه الرّاكب، و (الميس) بفتح الميم: شجر يتّخذ منه الرّحال والأقتاب، و (الفراريج): جمع فـرّوج، وهو: الصّغير من الدّجاج.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من السؤال، ويقتضيها النص.

(٣) مر البيت سابقًا. انظر الشاهد رقم (١٧٢).

الحقيقةَ بمعنى أنّ الفعلَ وقعَ به، كقولِك: (هذا مُعْطٍ[١] زَيْدًا دِرْهمًا)، وأمّا على الاتّساعِ فإنّما هو معنى أنّ الفعلَ وقعَ فيه، وقُدِّرَ تقديرَ ما وقعَ به، كقولِك: (هو سَارِقُ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ).

وتقولُ على هذا القياسِ: (هو مُخْرِجُ اليَوْمِ الدَّرَاهِمَ)، و(صَائِدُ اليَوْمِ الوَحْشَ)، وعلى ذلك جاءَ: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣]، وفيه تقديران: أحدُهما: بلْ مكرُ صاحبِ اللّيلِ والنّهارِ. والآخرُ: أنْ يكونَ على التّشبيهِ، وهو أحسنُ، كأنَّ اللّيلَ والنّهارَ يمكرانِ؛ لاشتغالِهما بالمكرِ كاشتغالِ النّاسِ بهِ، وفي هذا مبالغةٌ ليستْ في التّقديرِ الأوّلِ.

وقال الشّمّاخُ:

١٧٧ رُبَّ ابْنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلّ
طَبّاخِ سَاعَاتِ الكَرى زَادَ الكَسَلْ[٢]

فهذا مِن الاتّساعِ الّذي لا يجوزُ في الكلامِ، ومثلُه قولُ الأخطلِ:

١٧٨ وكَرَّارِ خَلْفِ المُجْحَرِينَ جَوَادَهُ ... إِذَا لَمْ يُحَامِ دُونَ أُنْثَى حَلِيلُها[٣]

ومثلُ ذلك قولُ الشّاعرِ:

١٧٩ ويَوْمٍ شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وعَامِرًا ... قَلِيلٍ سِوَى الطَّعْنِ النِّهَالِ نَوَافِلُه[٤]

---

(١) في الأصل: (معطي).

(٢) هذا من الرجز، وهو للشماخ بن ضرار في ديوانه ٣٨٩، وانظر سيبويه ١/ ١٧٧، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٩٠، ٢/ ٥٧٦، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ١٦٧، وابن يعيش ٢/ ٤٦، والمحصول ٤٣١، ٤٣٢. وهو لجبّار بن جزء أخي الشمّاخ في ابن السيرافي ١/ ١٣. وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢/ ٨٠، ومجالس ثعلب ١/ ١٥٢، والإيضاح العضدي ٢١٠، والنكت للأعلم ١/ ٢٨٨.

(٣) البيت من الطويل، وهو للأخطل في ديوانه ٢٩٢، وانظر سيبويه ١/ ١٧٧، وابن السيرافي ١/ ١١٢، والنكت للأعلم ١/ ٢٨٨، والمحصول ٤٣٢. وهو بلا نسبة في جمل الخليل ١٢٧، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٧٧، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٠٦، وشرح الرضي ٣/ ٤٢٤. وروي البيت برواية: (خلف المحجرين)، و (خلف المرهقين)، قال في الخزانة ٨/ ٢١٥: « والمجحرين اسم مفعول من أجحره بتقديم الجيم على الحاء المهملة، أي: ألجأه إلى أن دخل جحره فانجحر، أي: يكر كرًّا كثيرًا جواده خلف المجحرين وهم الملجؤون المغشيون ليحامي عنهم ويقاتل في أدبارهم ».

(٤) مر البيت سابقًا، انظر الشاهد رقم ١٧٤.

فالاتّساعُ فـي هـذا مِن وجـهٍ واحـدٍ، وهو جعلُـه الظّرفَ على تقديـرِ المفعولِ. والاتّساعُ في الأوّلِ مِن وجهين: أحدُهما هذا الوجه، والآخرُ الإضافةُ إليه، وإنّما هي في الحقيقةِ إلى غيـرِه.

ومن ذلك قولُهم: (ثَمَانِـي حِجَجٍ حَجَجْتُهنَّ [و٥٦] بَـيْتَ اللَّهِ)، إنّما المعنى: حَجَجْتُ فيهنَّ.

وقالَ عمرُو بنُ قُـمَيْـئَـةَ:

١٨٠ لَـمَّا رَأَتْ سَـاتِـيـدَمَا اسْتَـعْـبَـرَتْ   لِـلَّـهِ دَرُّ الـيَـوْمَ مَـنْ لامَــهـا[1]

فهذا على الاتّساعِ الّذي يجوزُ في الشّعرِ خاصّةً.

وقال أبو حيّةَ النّميريُّ:

١٨١ كَـمَا خُطَّ الكِتَـابُ بِـكَـفِّ يَـوْمًا   يَـهُـودِيٍّ يُـقَـارِبُ أو يُـزِيـلُ[2]

ولا يجوزُ في هذا الجرُّ؛ لأنّه ليسَ بينَ (كفٍّ) و (يومٍ) اختصاصٌ يصلحُ فيه الجرُّ؛ لأنّه اسمُ جنسٍ، وليسَ كالاسمِ الّذي يدلُّ على الفعلِ الّذي وقعَ في الظّرفِ، فليسَ يجوزُ فيهِ إلّا النّصبُ، كأنّه قالَ: كَمَا خُطَّ الكِتَابُ يومًا بِكَفِّ يَهُودِيٍّ، ثمّ أزالَ (يومًا) عن موضعِه إلى أنْ فصَلَ به بينَ الجارِّ والمجرورِ.

وقال الأعشى:

١٨٢ ولا نُـقَـاتِـلُ بِـالـعِـصِـــ   ـــيِّ ولا نُـرَامِـي بِـالـحِـجَـارَه

---

(١) البيت من السريع، وهو لعمرو بن قميئة في ديوانه ١٨٢، وانظر سيبويه ١/ ١٧٨، وابن السيرافي ١/ ٢٤٣، وتحصيل عين الذّهب ١٤٧، والنّكت للأعلم ١/ ٢٨٩، وابن يعيش ٣/ ٢٠. وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/ ٣٧٧، ومجالس ثعلب ١/ ١٢٥، والأصول ٢/ ٢٢٧، ٣/ ٤٦٧، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٥٠، واللامات ١٠٧، وضرورة الشعر للسيرافي ١٨٠، والبغداديّات ٥٦٢، والحجّة للفارسي ٤/ ٢١٦، والشّيرازيّات ١/ ٢٢٤، والإغفال ١/ ٢٧٧، وشرح اللّمع لابن برهان ١/ ٦٣، ٢٦٤، ٣١٢. (وساتيدما: اسم جبل عند ميارفين، استعبرت: بكت).

(٢) البيت من الوافر، وهو لأبي حيّة النميري في ديوانه ١٦٣، وانظر سيبويه ١/ ١٧٩، وضرورة الشعر للسيرافي ١٧٩، وتحصيل عين الذهب ١٤٨. وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/ ٣٧٧، والأصول ٢/ ٢٢٧، ٣/ ٤٦٧، والحجة للفارسي ٣/ ٤١٢، والخصائص ٢/ ٤٠٥، وابن يعيش ١/ ١٠٣، والإنصاف ٢/ ٤٣٢، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٧٩.

إلّا عُـــلالَـــةَ أَوْ بُـــــدَا هَـــةَ قَـارِحٍ نَـهْـدِ الـجُـزَارَه[(١)]

ففي هذا البيتِ خلافٌ، فسيبويهِ يحملُه على الفصلِ[(٢)]، وجازَ ذلك؛ لأنّه على معنى التّـكريرِ، فقد اشتملَ على معنى الكلامِ، كما يشتملُ الظّرفُ، وإنْ لم يكنْ ظرفًا. وخالفَه أبو العبّاسِ فذهبَ إلى أنّه محذوفٌ[(٣)]، كأنّه قالَ: إلّا عُلالَةَ قَارِحٍ أو بُدَاهَةَ قَارِحٍ. ومثلُه قولُ الفرزدقِ:

١٨٣ يَا مَـنْ رَأَى عَـارِضًـا أُسَـرُّ بِـهِ بَـيْـنَ ذِرَاعَـيْ وجَـبْـهَـةِ الأَسَـدِ[(٤)]

ويجيءُ على مذهبِ سيبويهِ: (مَـرَرْتُ بِخَيْـرِ وأَفْضَلِ مَنْ ثَمَّ)[(٥)]؛ لأنّ تقديرَه: مَـرَرْتُ بَخَيْـرِ مَـنْ ثَمَّ وأَفْضَلِ مَنْ ثَمَّ، وليسَ (أَفْضَلِ) بمضافٍ في اللّفظِ، ولا التّقديرُ على الحذفِ، والّذي وقـعَ فـي الكتابِ على ما رَوَيْنَاهُ: (مَـرَرْتُ بِخَيْـرِ وأَفْضَلِ مَنْ ثَمَّ)، وهذا لا يكونُ [إلّا][(٦)] على مذهبِ أبـي العبّاسِ، فيجوزُ أنْ يتداخلَ المذهبان مِن غيرِ تحصيلٍ لموجبِ كلِّ واحدٍ منهما.

وقالت دُرْنَا[(٧)] بنتُ عَبْـعَـبَـةَ:

١٨٤ هُمَا أَخَوا في الحَرْبِ مَنْ لا أَخَا لَه إِذا خَافَ يَـوْمًا نَـبْوةً فَـدَعَـاهُما[(٨)]

---

(١) البيتان من مجزوء الكامل، وهما للأعشى في ديوانه ١٥٩، وانظر سيبويه ١/ ١٧٩، ٢/ ١٦٦، والخصائص ٢/ ٤٠٧، وابـن السيـرافـي ١/ ٧٩، وتحصيـل عيـن الـذهب ١٤٨، وضرائـر الشعـر لابن عصفور ١٩٤، وابن يعيش ٣/ ١٩. وبلا نسبة في المقتضب ٤/ ٢٢٨، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٢٦٣، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٧٦. والبداهة: أول جري الفرس، والعلالة: جري بعد جريه الأول، والقارح من الخيل: الذي قد بلغ أقصى أسنانه، والجزارة من الفرس: رأسه وقوائمه، والنهد: العظيم.

(٢) سيبويه ١/ ١٧٩. (٣) المقتضب ٤/ ٢٢٨.

(٤) البيت من المنسرح، وهو للفرزدق في سيبويه ١/ ١٨٠، والمقتضب ٤/ ٢٢٩، وتحصيل عين الذهب ١٥٠، والنكت للأعلم ٢٩٠، وابن يعيش ٣/ ١٩، ٢١، والمقاصد الشافية ٣/ ١٩١، ٤/ ١٦٧، ٥/ ٣٣٠. وليس في ديوانه (طبعة صادر، وحاوي، وفاعور). وهو بلا نسبة في إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٢٦٣، والخصائص ٢/ ٤٠٧، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٩٧، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٢٨، وقواعد المطارحة ٧٥، وشـرح الرضي ١/ ٣٨٧، ٢/ ٢٥٨. وقد جاء في بعض المصادر برواية: (عارضًا أكفكفه)، و (عارضًا أرقت له).

(٥) سيبويه ١/ ١٨٠. (٦) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٧) (دُرْنا) بالضم، كذا ضبطها في التاج (عبب)، وحاشية أ. هارون، وقد كتبت هكذا عند سيبويه وحاشية هارون، وكتبت بالألف المقصورة في التاج (عبب).

(٨) البيت من الطويل، وهو لدرنا بنت عبعبة، وقيل: درنا بنت سيار. انظر سيبويه ١/ ١٨٠، وابن السيرافي =

فهذا على الاتّساعِ الّذي يجوزُ في الشّعرِ.

وتقولُ: (أُدْخِلَ فُوهُ الحَجَـرَ)، والأصلُ: أُدْخِلَ الحجرُ في فِيـهِ، إلّا أنّه حُذِفَ حرفُ الجرِّ، وأُجْرِيَ الاسمُ مُجْرَى الظّرفِ على طريقِ التّشبيـهِ، وليسَ مِن المتعدّي إلى مفعولين؛ لأنّه إنّما يصحُّ معناهُ بحرفِ الإضافةِ. وقالَ الشّاعرُ:

١٨٥ تَـرَى الثَّوْرَ فِـيهَا مُدْخِلَ الظِّـلِّ رَأْسَهُ وسَائِـرُهُ بَـادٍ إلى الشَّمْسِ أَجْمَعُ[1]

فهذا كالأوّلِ، وإنّما الأصلُ: مُـدخلَ رَأْسِـهِ في الظّـلِّ، إلّا أنّـه حَذفَ، ولا يحسُنُ: (مُـدخلَ الظِّـلَّ رَأْسِـه)؛ لأنّه ليسَ بظرفٍ، وإنّما حُذفَ منه[2] حرفُ الجرِّ، والقياسُ إنّما يجري على الظّرفِ؛ لِما بيّـنّا قبلُ.

* * *
* *
*

= ١/ ١٤٩، وفرحة الأديب ٥٠، وتحصيل عين الذهب ١٤٩، والنكت ١/ ٢٩٠، وابن يعيش ٣/ ١٩، ٢١.
وهو لقيس بن ثعلبة في شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٦٠٥. وهو لعبعبة بن قيس بن ثعلبة في شرح الكافية الشافية ١/ ٤٠٦. وهو لعمرة الجشمية في الحماسة ١/ ٥٣٧، وقيل: الخثعمية، وانظر الإنصاف ٢/ ٤٣٤.
وهو بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس ٥٠، وضرورة الشعر للسيرافي ١٨٠، والخصائص ٢/ ٤٠٥، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٩٢.

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في سيبويه ١/ ١٨١، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٨٠، والأصول ٣/ ٤٦٤، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣٧٣، وضرورة الشعر للسيرافي ١٧٧، والحجة للفارسي ٤/ ٣٢٢، وتحصيل عين الذهب ١٥٠، والنكت ١/ ٢٩١. وجاء في بعض المصادر برواية (أكتع).

(٢) الكلام في الأصل فيه تكرار، ولفظه: (لأنه ليس بظرف، وإنما حذف مدخل الظل لأنه ليس بظرف، وإنما حذف).

بَابُ اسْمِ الفَاعِلِ
الّذي صَارَ بِمَنْزِلَةِ الّذي فَعَلَ(*)

الغرضُ فيـهِ أنْ يبيّنَ ما يجوزُ في اسمِ الفاعلِ الصّائرِ بمنزلةِ (الّذي فَعَـلَ) ممّا لا يجوزُ.

مَسَائِلُ هذا البَابِ

ما الّذي يجوزُ في اسمِ الفاعلِ الّذي صارَ بمنزلةِ: ([الّذي](1) فَعَـلَ)؟ وما الّذي لا يجوزُ؟ ولم ذلك؟

وما حكمُ: (هذا الضَّارِبُ زَيْدًا)؟ ولم جازَ أنْ يعملَ (الضَّارِبُ)، وهو للماضي، ولم يجزْ أنْ يعملَ (ضَارِبٌ)، وهو للماضي؟ ولم جازَ أنْ يعملَ وهو معرفةٌ [ظ٥٦] بالألفِ واللّامِ على خلافِ معنى (الّذي)؟

وما الّذي يجوزُ في: (هذا الضَّارِبُ الرَّجُلَ)؟ ولم جازَ بالنّصبِ والجرِّ، ولم يجزْ: (الضَّارِبُ زَيْـدٍ)؟

وما الشّاهدُ في قولِ المرّارِ الأسديِّ:

أَنَا ابْـنُ الـتَّـارِكِ البَـكْـرِيِّ بِـشْـرٍ ....؟

وما الخلافُ في: (بِشْرٍ)؟

وهل يجوزُ: (الحَسَنُ وَجْهٍ)؟ ولم لا يجوزُ؟

وهل يجوزُ: (الضَّارِبُ الرَّجُلِ وعَبْدِ اللَّهِ)؟ ولم جازَ؟

وما الشّاهدُ في قولِ الأعشى:

الوَاهِبُ المِائَـةِ الهِجَـانِ وعَبْـدِهَا ....

(*) العنوان في الكتاب ١/ ١٨١: « هذا بابٌ صار الفاعل فيه بمنزلة الّذي فعل في المعنى، وما يعمل فيه ».

(١) ما بين المعقوفين ليس في الأصل.

وقولِ ابنِ مُقْبِلٍ[(١)]:

يَا عَيْنُ بَكِّي حُنَيْفًا رَأْسَ حَيِّهِمِ   الكَاسِرِينَ القَنَا ....؟

ولم لا يكونُ[(٢)] (القَنَا) إلّا في موضعِ نصبٍ؟

وما حكمُ التّثنيةِ والجمعِ في قولِك: (الضَّارِبَا زَيْدٍ)، و (الضَّارِبُو عَمْرٍو) في التّعريفِ والتّنكيرِ؟ ولم كانَ نكرةً مع الإضافةِ إلى المعرفةِ؟

وما الشّاهدُ في قولِ الفرزدقِ:

أُسَيِّدُ ذُو خُرَيِّطَةٍ ....

وقولِ الضَّبِّيِّ:

الفَارِجِي بَابِ الأَمِيرِ ....؟

وما الشّاهدُ في قولِ الأنصاريِّ:

الحَافِظُو عَوْرَةِ العَشِيرَةِ ....؟[(٣)]

ولم جازَ حذفُ النّونِ مِن قولِه: (الحَافِظُو)؟

وما الشّاهدُ في قولِ الأَخطلِ:

أَبَنِي كُلَيْبٍ إِنَّ عَمَّيَّ اللَّذَا   ....

وقولِ أَشْهَبَ بنِ رُمَيْلَةَ[(٤)]:

وإِنَّ الّذي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ   ....؟

ولم وحّدَ (الّذي)؟

---

(١) هو تميم بن مقبل بن عوف، من بني عامر بن صعصعة، وعامر من قيس عيلان، شاعر مخضرم، أدرك الإسلام وأسلم، كان يبكي أهل الجاهلية، له خبر مع عمر بن الخطاب حين استعداه على النجاشي الشاعر؛ لأنهما كانا يتهاجيان، وعمّر مئة وعشرين سنة. (الإصابة ١/ ٣٧٧).

(٢) في الأصل: (يكن).

(٣) في الأصل: (الحافظو اعور).

(٤) هو الأشهب بن رميلة النهشلي، من بني نهشل بن دارم، ورميلة أمه، وأبوه: ثور بن أبي خارجة ابن عبد المنذر، شاعرٌ إسلامي مخضرم أدْرك الْجَاهِلِيَّة وَالْإِسْلَام، أسلم وَلم تعرف لَهُ صُحْبَة. انظر ترجمته في الأغاني ٩/ ٣٠٨، والخزانة ٦/ ٣٠.

وما حكمُ: (هم الضَّارِبُوكَ)، و (هُما[١] الضَّارِبَاكَ)؟ وما موضعُ الكافِ فيه؟ ولم كانَ الوجهُ الجرَّ؟ ولم جازَ أنْ تكونَ الكافُ في موضعِ نصبٍ، ولم يجزْ في: (ضَارِبُوكَ)؟

ولم لزمَ حذفُ النّونِ مع علامةِ المضمرِ المتّصلِ؟ وما في اجتماعِ اتّصالينِ: الإضافةُ والضّميرُ المتّصلُ؟

وما الشّاهدُ في قولِ الشّاعرِ:

هُمُ القَائِلُونَ الخَيْرَ والآمِرُونَهُ ....

وقولِه:

ولَمْ يَرْتَفِقْ والنَّاسُ مُحْتَضِرُونَهُ ....؟

وما الخلافُ في كافِ (الضَّارِبَاكِ)؟ ولم جعلَه الأخفشُ في موضعِ نصبٍ، وجعلَه الجرميُّ والمازنيُّ في موضعِ جرٍّ؟

الجَوَابُ

الّذي يجوزُ في اسمِ الفاعلِ إذا صارَ بمنزلةِ: (الّذي فَعَلَ) أنْ يعملَ عملَ الفعلِ الماضي، كقولِك: (الضَّارِبُ زَيْدًا)؛ لأنَّ الألفَ واللّامَ نُقِلت عن الحرفيّةِ إلى الاسمِ، ونُقِلَ اسمُ الفاعلِ إلى الفعلِ، ودليلُ ذلك: (الضَّارِبُ أَبُوهُ زَيْدًا)، فيعودُ الضّميرُ إلى الألفِ واللّامِ، كما يعودُ إلى (الّذي). ولا يجوزُ أنْ يعودَ الضّميرُ إلى حرفٍ؛ لأنَّ الحرفَ ليسَ له معنًى في نفسِه، وإنّما معناهُ في غيرِه. والدّليلُ على نقلِ اسمِ الفاعلِ إلى فِعلٍ قولُهم: (الضَّارِبُ زَيْدًا أَمْسِ)، فأعملوهُ على معنى الماضي، وقد دخلَ عليه هذه الألفُ واللّامُ الّتي بمعنى (الّذي)، ولا يصلحُ أنْ توصلَ إلّا بالجملةِ، أو ما قامَ مقامَ الجملةِ، فلمّا كانَ (ضَارِبٌ) لا يقومُ مقامَ الجملةِ إلّا أنْ يُنْقَلَ إلى معنى (ضَرَبَ) وتقديرِه، لم يصلحْ أنْ توصلَ الألفُ واللّامُ بِه إلّا وهو على تقديرِ (فَعَلَ) ومعناهُ، وليسَ نقلُ اسمِ الفاعلِ إلى الفعلِ بأبعدَ مِن نقلِ

---

(١) في الأصل: (هم).

الحرفِ إلى الاسمِ، وعلى هذا جعلَه سيبويه بمعنى (الّذي فَعَلَ)[١]، حتّى يكونَ مختصًّا بالزّمانِ الماضي.

ولا يجوزُ أنْ يعملَ (الضَّارِبُ) وما جرى مجراه عملَ الفعلِ إذا كانت الألفُ واللّامُ حرفًا للتّعريفِ على حدِّ كونِها في: (الرَّجُلِ) و (الغُلامِ)؛ لأنّه لا يعملُ عملَ الفعلِ وهو معرفةٌ، كما لا يعملُ عملَ الفعلِ، وهو للماضي، بحقِّ الشّبهِ، ولكنْ بحقِّ النّقلِ إلى (فَعَلَ)، ولا يكونُ ذلك [إلّا][٢] مع الألفِ واللّامِ الّتي بمعنى (الّذي).

وإذا كانت الألفُ واللّامُ للتّعريفِ صلحَ تقديمُ الظّرفِ؛ لأنّه ليسَ فيه تقديمُ صلةٍ على موصولٍ، نحوُ: ﴿ وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴾ [يوسف: ٢٠]، على معنى: مِن الزّاهدين فيه، ولو كانت على معنى (الّذي) لم يصلحْ تقديمُ الظّرفِ؛ لأنّه لا يتقدّمُ شيءٌ مِن الصّلةِ على الموصولِ، فمَنْ قدّرَه [٥٧و] على هذا جعلَه محذوفًا، كأنّه قيل: وكانوا زاهدين فيه مِن الزّاهدين، إلّا أنّه حذفَ، ففيه وجهان على ما بيّنّا.

وتقولُ: (هذا الضَّارِبُ الرَّجُلَ)، فيجوزُ فيه النّصبُ والجرُّ: أمّا النّصبُ فعلى عملِ الفعلِ. وأمّا الجرُّ فعلى التّشبيهِ بـ (الحَسَنِ الوَجْهِ)؛ لأنّه لَمّا أشبهَ (الحَسَنَ الوَجْهِ) بابَ اسمِ الفاعلِ، ولذلِك قيلَ فيه: الصّفةُ المشبّهةُ باسمِ الفاعلِ، وكانَ كلُّ شيئين اشْتَبَها فالشّبهُ بينهما، فإذا وجبَ لأحدِهما حكمٌ مِن الآخرِ وجب للآخرِ حكمٌ منه؛ فلذلِك جازَ[٣]: (الحَسَنُ الوَجْهَ) بالنّصبِ تشبيهًا بقولِك: (الضَّارِبُ الرَّجُلَ)، وجازَ: (الضَّارِبُ الرَّجُلِ) تشبيهًا بـ (الحَسَنِ الوَجْهِ)؛ لأنّه في هذه الحالِ يُؤذِنُ أنّه عَمِلَ عملَ الفعلِ، وأنّه لم ينتصب (الوَجْهُ) على التّمييزِ؛ لأنّ التّمييزَ لا يكونُ معرفةً، فأَخَذَ بِحَظِّهِ مِن الشّبهِ في الحالِ الّتي تُؤذِن بالشّبهِ مِن جهةِ صيغتِه وإعرابِ لفظِه.

ولا يجوزُ: (الضَّارِبُ زَيْدٍ)؛ لأنّه لا يُشبهُ الإضافةَ الحقيقيّةَ؛ وذلك أنَّ الإضافةَ على وجهين: إضافةٌ حقيقيّةٌ، وإضافةٌ لفظيّةٌ، فاللّفظيّةُ لا تجوزُ إلّا مِن جهةِ

(١) سيبويه ١/ ١٨١.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) في الأصل: (وجب)، وهو غير صحيح.

شَبَـهِ الحقيقةِ مِن وجهٍ يقتضي الإضافةَ؛ فلذلِك جازَ: (الضَّارِبُ الرَّجُلِ) تشبيهًا بـ (الحَسَنِ الوَجْهِ)، ولم يجزْ: (الضَّارِبُ زَيْدٍ)؛ لأنَّ (الحَسَنَ) لا يعملُ في المعرفةِ الّتي هي علمٌ، وإنّما يعملُ في المعرفةِ بالألفِ واللّامِ عملَ الجارِّ.

ولا يجوزُ أيضًا: (الحَسَنُ وَجْهٍ)؛ لأنّه ليسَ على الإضافةِ الحقيقيّـةِ، ولا على شبهِها، بل هو على مُنافَـرَتِها مِن غيرِ شبهٍ؛ إذ هو إضافةُ معرفةٍ إلى نكرةٍ مِن غيرِ معاقبـةِ تنوينٍ ولا نونٍ، وقد أجازَه الفرّاءُ على تقدير: الّذي هو حسن وجهٍ[1]، وليسَ يجوزُ عندَنا؛ لِما بيّـنّا مِن خروجِه عن حدِّ الإضافةِ الحقيقيّـةِ واللّفظيّـةِ. وليسَ كلُّ ما وافقَ معنى كلامٍ آخرَ يكونُ له مثلُ حكمِه؛ إذ كانَ: (ضَارِبُ زَيْدٍ غَدًا) يوافقُ معنى المنصوبِ، وليسَ له مثلُ حكمِه مع كفِّ التّنوينِ، فلا يجوزُ: (هو ضَارِبُ زيدًا)، وإنْ وافـقَ المجرورُ معنى المنصوبِ، فليسَ لك كفُّ التّنوينِ إلّا على شرطِ الإضافةِ؛ فلذلِك ليسَ لك الجرُّ في (الحَسَنِ وَجْهٍ) إلّا على شرطِ الإضافةِ المشبِهَةِ للحقيقيّـةِ مِن وجهٍ يقتضي صحّةَ الإضافةِ، والّذي ذكرَه الفرّاءُ ليسَ وجهًا يُشبِهُ منه الإضافةَ الحقيقيّـةَ، فسقطَ الاعتبارُ به، وحصلَ على منافرةِ الإضافةِ الحقيقيّـةِ واللّفظيّـةِ المستعملةِ.

وقالَ المرّارُ الأسديُّ:

١٨٦ أَنَـا ابْـنُ التَّـارِكِ البَكْـرِيِّ بِشْـرٍ عَـلَـيْـهِ الطَّـيْـرُ تَـرْقُـبُـهُ وُقُـوعا[2]

---

(١) أجاز الفراء: (الضاربُ الرجل)، قال في معانيه ٢/ ٢٢٥: « ... ولو خُفِض فِي الواحد لجاز ذَلِكَ. ولم أسمعه إلا فِي قولهم: (هُوَ الضاربُ الرجلِ)، فإنهم يخفضونَ (الرجل) وينصبونه، فمن خفضه شبَّـهه بِمذهب قولهم: (مررت بالحسن الوجه) »، ونقل ابن السراج جواز هذا في القياس عن الكوفيين في الأصول ٢/ ١٤، وهذا التقدير هو تقدير الفراء نفسه في: (الضارب زيدٍ)، كما ذكر ابن السراج، فالظاهر أن نسبة هذا الرأي للفراء قياسًا على رأيه في: (الضارب زيـدٍ). قال السيرافي في شرحه ٢/ ٣٩: « والفراء يجيز « هذا الضارب زيـدٍ » و « هذا الضارب رجلٍ »، ويزعم أن تأويله: هذا الذي هو ضارب زيد، وضارب رجل، فيلزمه « هذا الحسنُ وجهٍ »، على تقدير: هذا الذي هو حسن وجهٍ »، وانظر شرح الرضي ٢/ ٢٢٩، والمقاصد الشافية ٤/ ٣٩.

(٢) البيت من الوافر، وهو للمرار بن سعيد الفقعسي في سيبويه ١/ ١٨٢، وابن السيرافي ١/ ٧٥، وتحصيل عين الذهب ١٥١، والنكت للأعلم ١/ ٢٩٣، وابن يعيش ٣/ ٧٢ - ٧٣، والمقاصد الشافية ٥/ ٥٢. وهو بلا نسبة في الأصول ١/ ١٣٥، وشرح عمدة الحافظ ٢/ ٥٩٧، و وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٩٦، =

فهذا شاهدٌ في: (الضَّارِبِ الرَّجُلِ)، وأمّا (بِشْرٍ)، فقالَ سيبويـهِ[١]: حملُه على المجرورِ، وقال أبو العبّاسِ[٢]: لا يجوزُ الجرُّ فيـه؛ لأنّ البدلَ يُـقدَّرُ فيه الثّاني في موضعِ الأوّلِ، ولا يجوزُ: أنا ابنُ التّاركِ بشرٍ، فليسَ فيه إلّا النّصبُ. والّذي عندي أنّ الّذي ذكرَه أبو العبّاسِ في البدلِ على ما قالَ في امتناعِه، ولكنْ يجوزُ ما قالَ سيبويهِ على أنْ يكونَ عطفَ بيانٍ يجري مجرى الصّفةِ الّتي يعملُ العاملُ فيها، وهي في موضعِها.

وتقولُ: (الضَّارِبُ الرَّجُلِ وعَبْدِ اللَّهِ)، فهذا يجوزُ؛ لأنّه بمنزلةِ: (الضَّارِبِ الرَّجُـلِ وغُلامِ الأَمِيـرِ)؛ إذ المضافُ إلى ما فيه الألفُ واللّامُ يجري مجـرى ما فيـه الألفُ واللّامُ، وخالفَ أبو العبّاسِ في: (الضَّارِبِ الرَّجُلِ وعَبْدِ اللَّهِ)؛ لأنّه اسمُ علمٍ[٣]، ووجهُ جوازِه أنّه مع كونِه علمًا قد ذُهِبَ به مذهبَ الصّفةِ الغالبةِ[٤] لِما فيه مِن معنى العبوديّـةِ لله عزَّ وجلَّ، وقالَ الأعشى [ظ٥٧]:

١٨٧ الـوَاهِبُ المِائَـةِ الهِجَانِ وعَبْـدِها عُـوذًا تُـزَجِّي بَيْـنَـها أَطْـفَالَـها[٥]

فهذا لا خلافَ في جوازِه؛ لأنّه بمنزلةِ: (وعبدِ المائةِ).

وقالَ ابنُ مقبلٍ:

١٨٨ يا عَيْـنُ بَـكِّي حُنَـيْـفًا رَأسَ حَيِّهِمِ الكَاسِرِينَ القَـنَا في عَوْرَةِ الدُّبُـرِ[٦]

= وشرح الرضي ٢/ ٣٨٢، ٣٩٤، ٣٩٥، والموشح ٣١٧، والارتشاف ٤/ ١٩٤٤.

(١) سيبويه ١/ ١٨٢.

(٢) انظر رأيـه فـي الأصول ١/ ١٣٥، وشرح السيـرافي ٢/ ٣٩، وابن يعيش ٣/ ٧٣، وشرح الرضي ٢/ ٣٩٥، والارتشاف ٤/ ١٩٤٥.

(٣) انظر رأي المبرد في شرح الجزولية للشلوبين ٨٨٠ - ٨٨١، والتذييل ١٠/ ٣٥١، وانظر تحصيل عين الذهب ١٥٢.

(٤) هي الصفة الغالبة غلبة الأسماء، فحلت محل الأسماء، واستغنت عن موصوفها، وعكسها الصفة الجارية على أصلها فلم تستغن عن موصوفها. انظر المقتضب ٣/ ٣٦٨، والأصول ٢/ ١٣٣، وشرح السيرافي ٤/ ١٤. وقال في اللباب ١/ ١٢١: « فإنَّه جُعل كالاسم إِذْ كَانَ صفة غالبة لَا يذكر مَعَهَا الْمَوْصُوف (كالأبطح) و (الأبرق) ».

(٥) البيت من الكامل، وقد مر سابقًا. انظر الشاهد رقم (٣).

(٦) البيت من البسيط، وهو لابن مقبل في ديوانه ٧٥، وانظر سيبويه ١/ ١٨٤، والنوادر لأبي زيد ١٥١، وابن السيرافي ١/ ١٤٦، وفرحة الأديب ١٦٩، والنكت ١/ ٢٩٢، وتحصيل عين الذهب ١٥٣. وهو بلا نسبة في الحجة للفارسي ٦/ ٩٦، والتمام لابن جني ٩٠.

فأثبتَ النّونَ، ولا يكونُ الاسمُ مع إثباتِها إلّا منصوبًا، فـ (القَـنَا) في موضعِ نصبٍ.

وتقولُ: (الضَّارِبَا زَيْدٍ)، و (الضَّارِبُو عَمْرٍو)، فتضيفُ إضافةً لا تُعَرِّفُ، لأنّ التّقديرَ على الانفصالِ.

وقال الفرزدقُ:

١٨٩ أُسَيِّدٌ ذُو خُرَيِّطَةٍ نَهَارًا مِنَ المُتَلَقِّطِي قَرَدِ القُمَامِ[١]

ومثلُه قولُ الضَّبِّيِّ:

١٩٠ الفَارِجِي بَابِ الأَمِيرِ المُبْهَمِ[٢]

فهذا شاهدٌ في الإضافةِ مع الألفِ واللّامِ لِمُعاقبةِ النّونِ.

فأمّا قولُ الأنصاريِّ:

١٩١ الحَافِظُو عَوْرَةَ العَشِيرَةِ لا يَأْتِيهُمُ مِنْ وَرَائِنَا نَطَفُ[٣]

---

(١) البيت من الوافر، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ٥٣٠، وشرح النقائض لأبي عبيدة ٣/ ١٠٨٣، وانظر سيبويه ١/ ١٨٥، والشعر والشعراء ٧٢١، وشرح القصائد السبع ٣٦٥، وابن السيرافي ١/ ١٢٦، والنكت ١/ ٢٩٣، وتحصيل عين الذهب ١٥٤. وهو بلا نسبة في معاني الفراء ٢/ ٢٢٦، والخصائص ١/ ١٥٦.

(٢) البيت من الرجز، وهو لرجل من ضبة في سيبويه ١/ ١٨٥، وتحصيل عين الذهب ١٥٤، والنكت للأعلم ١/ ٢٩٣. وهو لرؤبة في شرح الجمل لابن خروف ١/ ٥٤٣. وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/ ١٤٥، والجمل ٨٩، وابن السيرافي ١/ ٢٦٤، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٧٩، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩١٠، ٩١٣، والمحصول ٧٣٣، ٧٣٤. وورد في بعض المصادر: (الفارجو).

(٣) البيت من المنسرح، وهو لقيس بن الخطيم الأنصاري في ملحق ديوانه ١٧٢، وهو فيه من الشعر المنسوب إليه، وانظر تحصيل عين الذهب ١٥٥، وشرح أبيات الجمل لابن سيده ٨٠، وشرح الجمل لابن خروف ١/ ٥٤٤، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ١٢٧. وهو لعمرو بن امرئ القيس الخزرجي في شرح شواهد الإيضاح لابن بري ١٢٧، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٦٧. وهو لشريح بن عمران من بني قريظة. انظر ابن السيرافي ١/ ١٤٢، وخزانة الأدب ٤/ ٢٦٢. وهو لمالك بن العجلان الخزرجي. انظر ابن السيرافي ١/ ١٤٢، وخزانة الأدب ٤/ ٢٦٢. وهو لرجل من الأنصار في سيبويه ١/ ١٨٦، ٢٠٢، والمقتضب ٤/ ١٤٥، والنكت للأعلم ١/ ٢٩٣، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ١٢٧. وهو بلا نسبة في تهذيب اللغة ١٠/ ٢١٤، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٦٠، والإيضاح العضدي ١٧٥، والبصريات ٢/ ٨٦٢، والحجة للفارسي ١/ ١٢٥، والجمل ٨٩، والمنصف ١/ ٦٧، وسر صناعة =

فليسَ على حذفِ النّونِ للإضافةِ، ولكنْ حذفَها استخفافًا للضّرورةِ مع طولِ الاسمِ بالصّلةِ، كما قالَ الأخطلُ:

١٩٢ أَبَنِي كُلَيْبٍ إِنَّ عَمَّيَّ اللَّذا قَتَلا المُلُوكَ وفَكَّكَا الأَغْلالا[١]

فأمَّا قولُ أَشْهَبَ بنِ رُمَيْلَةَ:

١٩٣ وإِنَّ الّذي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ القَوْمُ كُلُّ القَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ[٢]

فذهبَ سيبويه إلى أنّ النّونَ مَحذوفةٌ كحذفِها مِن قولِه: (اللَّذا)؛ للاستخفافِ في الضّرورةِ[٣]، وذهبَ غيرُه إلى أنّ (الّذي) اسمٌ مبهمٌ، يجوزُ أنْ يعودَ إليهِ ضميرُ الجماعةِ[٤]، كمَا يجوزُ في (مَنْ)، فقيلَ: (دِمَاؤُهُم) على هذا، كمَا جَاءَ: ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ [يونس: ٤٢].

وتقولُ: (هُمُ الضَّارِبُوكَ)، و (هُمَا الضَّارِبَاكَ)، ففي الكافِ خلافٌ على ثلاثة أوجهٍ:

= الإعراب ٢/ ٥٣٨، والمحتسب ٢/ ٨٠، وابن يعيش ٢/ ١٢٤، والمحصول ٧٣٣، ٧٣٥. وورد في بعض المصادر برواية: (وكف).

(١) البيت من الكامل، وهو للأخطل في ديوانه ٨٦، وانظر سيبويه ١/ ١٨٦، برواية: (سلبا الملوك)، والاشتقاق ٣٣٨، والمقتضب ٤/ ١٤٦، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٦، وأمالي ابن الشجري ٣/ ٥٥، وتحصيل عين الذهب ١٥٥، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٠٩. وهو للفرزدق في ابن يعيش ٣/ ١٥٤ - ١٥٥. وهو بلا نسبة في معاني الأخفش ١/ ٨٥، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٦٥، والعضديات ٢١٨، وإيضاح الشعر ١٤٣، والشيرازيات ١/ ٣٧٥، والمحتسب ١/ ١٨٥، والمنصف ١/ ٦٧، والمحصول ٧٣٤، ٨٤٥، وشرح الرضي ٣/ ١٩. وورد في بعض المصادر برواية: (أبني أمية)، (كسرا القيود)، (سلبا القيود).

(٢) البيت من الطويل، وهو للأشهب بن رميلة في سيبويه ١/ ١٨٧، ومجاز القرآن ٢/ ١٩٠، والمقتضب ٤/ ١٤٦، والتبصرة والتذكرة ١/ ٢٢٣، وسر الصناعة ٢/ ٥٣٧، وتحصيل عين الذهب ١٥٦. وورد بلا نسبة في إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٨٢، ومعاني القرآن للنحاس ٦/ ١٧٦، والبصريات ٢/ ٧٣٩، والحجة للفارسي ١/ ١٥١، وأمالي ابن الشجري ٣/ ٥٧، وابن يعيش ٤/ ١٥٥، وشرح الكافية الشّافية ١/ ٢٦٠، وقواعد المطارحة ٧٤، وشرح الرضي ٣/ ٢٠، ٤٢٤. وفي الأصل: (إن الذي)، وكذا في مصادره.

(٣) سيبويه ١/ ١٨٧.

(٤) انظر هذا الرأي في مجاز القرآن ٢/ ١٩٠، وشرح السيرافي ٢/ ٤٣، وهو مذهب الأخفش في التذييل ٣/ ٣٠.

فمذهبُ الأخفشِ أنّها لا تكونُ إلّا نصبًا[١]؛ لأنّه موضعٌ لا تجوزُ فيه النّونُ، فلم تُحذفْ للإضافةِ؛ لأنّه لو حُذِفت للإضافةِ لجازَ إثباتُها إذا لم تُرِد الإضافةَ، وإنّما حُذِفت مِن أجلِ الضّميرِ المتّصلِ مع الاستخفافِ.

وذهبَ أبو عثمانَ المازنيُّ وأبُو عُمَرَ[٢] إلى أنّه لا يكونُ إلّا في موضعِ جرٍّ[٣]؛ لأنّه وإنْ تأكّدَ بسببِ حذفِ النّونِ فإنّما حُذِفَ للإضافةِ على قياسِ ذلك مع الظّاهرِ.

وذهبَ سيبويهِ إلى أنّ الأغلبَ هذا الّذي ذكرَه أبو عُمَرَ[٤] وأبو عثمانَ، وأجازَ أنْ تكونَ في موضعِ نصبٍ على مذهبِ:

الـحَـافِـظُـو عَـوْرَةَ الـعَـشِـيـرَةِ ....

ولم يُجِزْ مثلُ ذلك في: (ضَارِبُوكَ)[٥]؛ لأنّه ليسَ هاهنا موصولٌ يقتضي جوازَ الحذفِ لطولِ الصّلةِ. وإنّما وجبَ حذفُ النّونِ في: (الضّارِبَاكَ) و (الضّارِبُوكَ) لاجتماعِ ثلاثةِ أسبابٍ: الاستخفافُ، وشدّةُ اتّصالِ الضّميرِ المتّصلِ بما قبلَه، فاقتضى حذفَ النّونِ، كما اقتضى في: (فَعَلْتُ) حذفَ الحركةِ. والوجهُ الثّالثُ صحّةُ الإضافةِ، فقد ظهرَ مِن هذا أنَّ الصّحيحَ مذهبُ سيبويـهِ.

وقالَ الشّاعرُ:

١٩٤ هُمُ القَـائِـلُونَ الخَيْـرَ والآمِـرُونَـهُ إِذَا مَا خَشُوا مِنْ مُحْدَثِ الأَمْرِ مُعْظَمَا[٦]

---

(١) انظر معاني الأخفش ١/ ٩٠، وانظر رأيه في شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٨٦، و البسيط ١٠٤٨، والتذييل ١٠/ ٣٤٦.

(٢) في الأصل: (عمرو).

(٣) انظر هذا الرّأي للجرمي والمازني والمبرد في البسيط ١٠٤٨، والملخص ٣٠٣، والتذييل ١٠/ ٣٤٧، والارتشاف ٢٢٧٧، والمساعد ٢/ ٢٠٤.

(٤) في الأصل: (عمرو).

(٥) سيبويه ١/ ١٨٧.

(٦) البيت من الطويل، قائله مجهول، وقيل: مصنوع. وهو بلا نسبة في سيبويه ١/ ١٨٨، ومعاني الفراء ٢/ ٣٨٦، ومجالس ثعلب ١٢٣، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/ ٣٠٥، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤٢٢، والحجة للفارسي ٢/ ٣٦٣، والحلبيات ٣٢١، وتحصيل عين الذهب ١٥٧، وابن يعيش ٢/ ١٢٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٨٤، وشرح الرضي ٢/ ٢٣٢، والموشح ٢٧٩. وفي البيت روايات عدة، منها: (هم القائلون الخير والآمرونه)، و (الفاعلون الخير والآمرونه)، (خشوا من معظم =

فهذا ضرورةٌ، شبّهَ المضمرَ بالمظهرِ فأثبتَ النّونَ، ومثلُه قولُه:

١٩٥ ولَم يَـرْتَـفِقْ والنَّاسُ مُحْتَضِرُونَـهُ   جَمِيعًا وأَيْدِي المُعْتَـفِينَ رَوَاهِقُه[1]

* * *
* *
*

= الأمر مفظعا)، (يومًا من الأمر)، (من حادث الدهر)، و (محدث الدهر).

(١) البيت من الطّويل، قائله مجهول. وهو بلا نسبة في سيبويه ١/ ١٨٨، والكامل ١/ ٢٨٦، والحجة للفارسي ٢/ ٣٦٣، والحلبيات ٣٢١، وإعراب القرآن للنّحّاس ٣/ ٤٢٢، والنكت للأعلم ٢٩٥، وتحصيل عين الذّهب ١٥٧، وابن يعيش ٢/ ١٢٥، والمحصول ١٩٤، وشرح الرّضي ٢/ ٢٣٢. وقوله: (لم يرتفق): لم يتّكئ، و (محتضرونه): الحضور والشهود، وقوله: (أيدي المعتفين): أيدي طالبي المعروف، و (رواهقه): الّذين جاؤوه.

بَابُ المَصْدَرِ(*)

الغرضُ فيه أَنْ يُبيّنَ ما يجوزُ في المصدرِ مِن الإعمالِ ممّا لا يجوزُ.

مَسَائِلُ هذَا البَابِ

[و٥٨] ما الّذي يجوزُ في المصدرِ مِن الإعمالِ؟ وما الّذي لا يجوزُ؟ ولم ذلك؟

ولم جازَ أَنْ يعملَ المصدرُ عملَ الفعلِ بالشَّبَهِ، ولم يَجُزْ بِحَقِّ الأصلِ؟

وكم وجهًا يجوزُ في: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٌ بَكْرًا)؟ ولم جازَ فيه التّقديمُ والتّأخيرُ، والإضافةُ، والانفصالُ؟

وما الفرقُ بينَ المصدرِ وبينَ اسمِ الفاعلِ في الدّلالةِ على الفاعلِ؟

وما الشّاهدُ في: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ﴾ [البلد: ١٤]؟ ولم جازَ حذفُ الفاعلِ؟ وما تقديرُه؟

وما الشّاهدُ في قولِ الشّاعرِ:

فَلَوْلا رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ ....

وقولِه:

أَخَذْتُ بِسَجْلِهِمْ ....

وقولِه:

بِضَرْبٍ بِالسُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ ....

وقولِ لبيدٍ:

عَهْدِي بِهَا الحَيَّ الجَمِيعَ ....؟

وما الّذي يجوزُ في قولِهم: (سَمْعُ أُذُنِي زَيْدًا يَقُولُ ذاكَ)؟

(*) العنوان في الكتاب ١/ ١٨٩: « **هذا بابٌ من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه** ».

وما في قولِ رؤبةَ:

ورَأْيُ عَـيْـنَـيَّ الـفَـتَـى أَخَـاكَـا[١]

وما حكمُ المعطوفِ على المضافِ إليه المصدرُ؟ ولم جازَ فيه ثلاثةُ أوجهٍ: الرّفعُ، والنّصبُ، والجرُّ، ولم يجزْ إذا نُـوِّنَ إلّا وجهٌ واحدٌ؟

وما الشّاهدُ في قولِ الرّاجزِ:

قَـدْ كُـنْتُ دَايَـنْـتُ بِـهَا حَسَّـانا[٢]

وما حكمُ: (عَجِبْتُ مِن الضَّرْبِ زَيْدًا)؟ ولم جازَ أَنْ يعملَ المصدرُ معرّفًا، ولم يجزْ أَنْ يعملَ اسمُ الفاعلِ معرّفًا، إلّا أنْ تكونَ الألفُ واللّامُ فيه بمعنى (الّذي)؟

وما الشّاهدُ في قولِ الشّاعرِ:

ضَـعِـيـفُ الـنِّـكَـايَـةِ أَعْـدَاءَهُ ....

وقولِ المرّارِ الأسديِّ:

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولى المُغِيـرَةِ ....؟

وهلْ يجوزُ على قولِهم (هذا الضَّارِبُ الرَّجُلِ): (عَجِبْتُ لَهُ مِن الضَّرْبِ الرَّجُلِ)؟ ولم لا يجوزُ؟

وهل يجوزُ: (الضَّارِبُ أَخِي الرَّجُلِ)؟ ولم جازَ؟

وهل يجوزُ: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ اليَوْمِ زَيْدًا)؟ ولم جازَ؟

وما الشّاهدُ مِن:

يَـا سَـارِقَ الـلَّـيْـلَـةِ أَهْـلَ الـدَّارِ؟

ولم جازَ، ولم [يجزْ][٣] مثلُ ذلك في:

.... **للَّـهِ دَرُّ الـيَـوْمَ مَـنْ لامَـهـا؟**

---

(١) في الأصل: (أخاك). (٢) في الأصل: (وقد).

(٣) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وهو من الجواب.

ولم جعلَه بمنزلةِ: (للَّهِ بِلادُكَ)؟

ولم جازَ في المصدرِ أَنْ يعملَ وهو لِمَا مضى؟ ولم[1] جازَ، ولم يجزْ في اسمِ الفاعلِ؟

الجَوَابُ

الّذي يجوزُ في المصدرِ مِن الإعمالِ أَنْ يعملَ عملَ الفعلِ الّذي انشـقَّ منـه، على حسبِهِ في التّعدّي وتركِ التّعدّي؛ لأنّه مشتقٌّ منه، دالٌّ على معناه. ويجوزُ فيه أنْ يعملَ عملَ المضافِ، فيُضافُ إلى الفاعلِ، وإلى المفعولِ؛ لأنّ هذا له بحقِّ الاسميّـةِ، والأوّلُ له بحقِّ شَبَـهِ الفعلِ.

ولا يجوزُ تقديمُ معمولِه عليه؛ لأنّهُ مِنْ صلتِه، والصّلةُ لا تتقدّمُ على الموصولِ. وإنّما كانَ المصدرُ موصولًا؛ لأنّه في معنى: (أَنْ فَعَـلَ)، و (أَنْ يَفْعَـلَ)، و (أَنْ) ناقصٌ يحتاجُ إلى متمّمٍ، فعُومِلَ المصدرُ هذه المعاملةَ في الصّلةِ ليبيَّنَ به أنّه في هذا المعنى، فتقولُ: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٌ عَمْرًا)، ولا يجوزُ تقديمُ (عَمْرٍو) على (ضَرْبٍ)، لا تقولُ: (عَمْرًا عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٌ)، ولا: (عَجِبْتُ عَمْرًا مِنْ ضَرْبِ زَيْدٌ)؛ لِمَا بيّـنّا مِن العِلّةِ.

وتقولُ: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٌ بكرًا)، فيجوزُ فيه أربعةُ أوجهٍ: وجهان مع الانفصالِ، وهو تقديمُ الفاعلِ، وتقديمُ المفعولِ. ووجهان مع الإضافةِ، كقولِك: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زيدٍ عمرٌو)، و (عَجِبْتُ مِنْ ضَـرْبِ عَمْـرٍو زَيْدًا)، فتضيفُه إنْ شئتَ إلى الفاعلِ، وإنْ شئتَ إلى المفعولِ؛ لأنّه مختصٌّ بكـلٍّ واحـدٍ منهما، إلّا أنَّ إضافتَه إلى الفاعلِ أقوى؛ لأنّه أخصُّ.

والفرقُ بينَ المصدرِ وبينَ اسمِ الفاعلِ في الدَّلالةِ على [الفاعلِ][2] أنّ المصدرَ يدلُّ على الفاعلِ مِن جهةِ انعقادِ معناهُ بمعنى الفاعلِ مِنْ غيرِ ذكرِ موضعٍ لـه. واسمُ الفاعلِ يدلُّ على الفاعلِ مِنْ جهةِ ذكرِ موضعٍ له. ويوضّحُ ذلك أنّك إذا قلتَ:

---

(١) في الأصل: (ولما).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(ذَمَمْتُـه لأجْلِ الضَّرْبِ) فله معنًى ينفصلُ مِن معنى (ذَمَمْتُـهُ لِـنَفْسِ الضَّارِبِ)، فالذَّمُّ[1] الأوّلُ لنفسِ الضّربِ، والثّانـي لنفسِ الضّاربِ، ونفسُ الضّاربِ غيرُ نفسِ الضّربِ، وما وقعَ له أحـدُ الذّمّينِ غيرُ ما وقعَ له الذّمُّ الآخرُ؛ ولذلِك جازَ أَنْ يضافَ المصدرُ إلى الفاعلِ، ولـم يجزْ أَنْ يضافَ اسمُ الفاعلِ إلى الفاعلِ، تقولُ [ظ٥٨]: (عَجِبْتُ مِـنْ ضَرْبِ أَبِيـهِ زَيْدًا)، ولا يجوزُ: (هذا ضَارِبُ أَبِيـهِ زَيْدًا)، ولكنْ تقولُ: (هذا ضَارِبٌ أَبُوهُ زَيْدًا).

وفي التّنزيلِ: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ [البلد: ١٤، ١٥]، فهذا شاهدٌ مِن وجهين: أَحدُهما إعمالُ المصدرِ في المفعولِ عملَ الفعلِ، والآخرُ حذفُ الفاعلِ، وتقديرُه: أو إطعامُ الإنسانِ في يوم ذي مسغبةٍ، فحُذفَ لدلالةِ أوّلِ الكلامِ عليه في قولِه عزَّ وجلَّ: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِى كَبَدٍ﴾ [البلد: ٤].

وقالَ الشّاعرُ:

١٩٦ فَلَوْلا رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ ورَهْبَـةٌ ... عِقَابَكَ قَدْ صَارُوا لَـنَا كَالمَوَارِدِ[2]

ففيه شاهدٌ مِن وجهين: إضافةُ المصدرِ إلى المفعولِ، وحذفُ الفاعلِ، ووجهٌ ثالثٌ أيضًا في آخرِ البيتِ، وهو قولُه: (ورهبةٌ)، وحَذَفَ الفاعلَ وأَعملَ المصدرَ عملَ الفعلِ، وتقديرُه: فلولا رَجائِـي النَّصْرَ مِنْكَ ورَهْبتي عِقَابَك لكَانوا كالمَوَارِدِ.

وقال:

١٩٧ أَخَذْتُ بِسَجْلِهِمْ فَـنَفَحْتُ فِـيهِ ... مُـحَافَظَـةً لَـهُنَّ إِخَـا الـذِّمَـامِ[3]

كأنّهُ قالَ: مُحافَظَتي لَهُنَّ إِخا الذِّمَامِ، إلّا أنّه حذفَ.

---

(١) في الأصل: (فالذي).

(٢) البيت من الطويل، قائله مجهولٌ. وهو بلا نسبة في سيبويه ١/ ١٨٩، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٦١، وشرح السيرافي ٢/ ٤٧، والإيضاح العضدي ١٨٢، والبغداديات ٣٦٧، وابن السيرافي ١/ ٢٥٩، والتمام ١٩٦، وتحصيل عين الذهب ١٥٧، والنكت ١/ ٢٩٥، وابن يعيش ٦/ ٦١.

(٣) البيت من الوافر، قائله مجهول. وهو بلا نسبة في سيبويه ١/ ١٨٩، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٦٥، وتحصيل عين الذهب ١٥٨، والنكت ١/ ٢٩٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٥، والمقاصد الشافية ٤/ ٢١٦. والسّجل: الدلو، ونفحت: أعطيت، والأصل في معنى النفح: الدفع.

وقالَ:

١٩٨ بِضَرْبٍ بِالسُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ أَزَلْنا هَامَهُنَّ عَنِ المَقِيلِ[١]

وتقديرُه: بِضَرْبِنا بِالسُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ.

وقالَ لبيدٌ:

١٩٩ عَهْدِي بِهَا الحَيَّ الجَمِيعَ وفِيهِمُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ مَيْسِرٌ ونَدامُ[٢]

كأنّه قالَ: عَهِدْتُ بِها الحيَّ الجميعَ.

وتقولُ: (سَمْعُ أُذُنِي زَيْدًا يَقُولُ ذاكَ)، فهذا لا يجوزُ فيهِ أَنْ يُغَيَّرَ؛ لأنّه جرى كالمَثَلِ.

وقالَ رؤبةُ:

٢٠٠ ورَأْيُ عَيْنَيَّ الفَتَى أَخَاكَا
يُعْطِي الجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَا[٣]

فأضافَ المصدرَ إلى الفاعلِ، ونصبَ المفعولَ.

وحكمُ المعطوفِ على المضافِ إليه المصدرُ[٤] أَنْ يجوزَ فيه ثلاثةُ أوجهٍ: الرّفعُ، والنّصبُ، والجرُّ، كقولِك: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ وعَمْرٍو) بالجرِّ بالعطفِ على

---

(١) البيت من الوافر، وهو للمرار بن منقذ التميمي في المقاصد النحوية ٣/ ١٣٩٦. وبلا نسبة في سيبويه ١/ ١١٦، ١٩٠، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٦٦، وابن السيرافي ١/ ٢٦٠، واللمع ١٩٦، والمحتسب ١/ ٢١٩، ٢/ ٣٨٠، وتحصيل عين الذهب ١٥٨، وابن يعيش ٦/ ٦١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٥.

(٢) البيت من الكامل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ٢٨٨، وانظر سيبويه ١/ ١٩٠، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٦٦، وابن السيرافي ١/ ٢١، والنكت ١/ ٢٩٦، وتحصيل عين الذهب ١٥٩. وهو بلا نسبة في إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ٢/ ٥٩٤، وابن يعيش ٦/ ٦٢، والتذييل ٣/ ٣٠٦. وجاء في الأصل: (وعهدي). ويروى: (عند التفرق).

(٣) البيتان من الرجز، وهما لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨١، وانظر سيبويه ١/ ١٩١، وتحصيل عين الذهب ١٥٩، والنكت ١/ ٢٩٦. وهما بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس ٦٦، وابن السيرافي ١/ ٢٦٤، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٨٥، والتذييل ٣/ ٣٠٦، والمساعد ١/ ٥٧، ٢١٤. ويروى: (أباكا).

(٤) في الأصل: (والمصدر).

اللّفظِ، والنّصبِ بالعطفِ على تأويلِ المفعولِ، والرّفعِ على تأويلِ الفاعلِ. وإذا انفصلَ المصدرُ بالتّنوينِ لم يجزْ إلّا وجهٌ واحدٌ؛ لأنّه يظهرُ عملُ المصدرِ في الفاعلِ أو المفعولِ مِنْ غيرِ احتمالٍ للتّأويلِ.

وقالَ الرّاجزُ:

٢٠١ قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانَا
مَخَافَةَ الإِفْلاسِ واللَّيَّانَا[1]

فعُطِفَ على تأويلِ المفعولِ، كأنّه قالَ: مَخَافَتي الإفلاسَ واللَّيَّانا.

وتقولُ: (عَجِبْتُ مِن الضَّرْبِ زَيْدًا)، فيعملُ المصدرُ معرّفًا، ولا يعملُ اسمُ الفاعلِ معرّفًا بحرفِ التّعريفِ، كقولِك: (هذا الضَّارِبُ زِيدًا) على أنّ الألفَ واللّامَ حرفٌ للتّعريفِ، وليسَ بمنزلةِ (الّذي) من قبلِ أنَّ المصدرَ سواءٌ عُرِّفَ أو نُكِّرَ فهو مشتقٌّ منه، وعليهِ[2] فسببُ العملِ موجودٌ فيه، وليسَ كذلِك اسمُ الفاعلِ؛ لأنّه إذا عُرِّفَ زالَ السّببُ الّذي لأجلِه عَمِلَ، وهو أنّه على معنى (يَفْعَلُ).

وقالَ الشّاعرُ:

٢٠٢ ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ[3]

فهذا شاهدٌ في إعمال المصدر في المفعول، وفيه الألف واللّام.

---

(١) البيتان من الرّجز، ينسبان لزياد العنبري ولرؤبة. وهو لرؤبة في ملحقات ديوانه ١٨٧، وانظر نسبة الرجز في سيبويه ١/ ١٩١، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ١٣١، وابن يعيش ٦/ ٦٥، وقواعد المطارحة ٣٠٠. وهما بلا نسبة في معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٤٣٥، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٦٦، والحجة للفارسي ٦/ ١٦٠، والإيضاح العضدي ١٨٥، وتحصيل عين الذهب ١٥٩، والنكت ١/ ٢٩٧، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٢٢.

(٢) في الأصل: (عليه).

(٣) البيت من المتقارب، قائله مجهولٌ، وهو بلا نسبة في سيبويه ١/ ١٩٢، والإيضاح العضدي ١٨٧، وابن السّيرافي ١/ ٢٦٠، والمنصف ٣/ ٧١، وتحصيل عين الذهب ١٦٠، وابن يعيش ٦/ ٥٩، ٦٤، وشرح الكافية الشّافية ٢/ ١٠١٣، وشرح الرّضيّ ٣/ ٤١٠، والموشح ٥٢٩، والمساعد ٢/ ٢٣٥. والنّكاية: الإضرار بالعدوّ، ويخال: يظنّ، ويراخي: يؤخّر. والشّاهد في البيت أنّ المصدر المعرّف بأل وهو النّكاية عمل النّصب وهو عمل فعله، فنصب (أعداءه).

وقالَ المرّارُ الأسديُّ:

٢٠٣ لَـقَدْ عَلِـمَتْ أُولى المُغِيـرَةِ أَنَّنِـي كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعا[1]

[و٥٩] فأَعملَ (الضَّرْبِ) في المفعولِ وفيه الألفُ واللّامُ.

وتقولُ: (هذا الضَّارِبُ الرَّجُلِ)، ولا يجوزُ على هذا القياسِ: (عَجِبْتُ لَهُ مِنَ الضَّرْبِ الرَّجُلِ) بالجرِّ، مِن قبلِ أنَّ (الضَّارِبَ الرَّجُلِ) إنّما كانَ لأنّه مشبّهٌ بـ (الحسنِ الوجهِ) مِن جهةِ أنّه صفةٌ أضيفَ إلى ما فيه الألفُ واللّامُ، فكذلِك: (الضّاربُ الرَّجُلِ).

ويجوزُ: (الضَّارِبُ أَخِي الرَّجُلِ)، كما يجوزُ: (الحَسَنُ وَجْهِ الأخِ).

وتقولُ: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ اليَـوْمِ زَيْدًا)، فتُضِيفُ المصدرَ إلى الظّرفِ؛ لأنّه وقعَ فيه، فهو مختصٌّ به مِنْ هذا الوجهِ، ولا يجوزُ مثلُ ذلك في قولِهم:

٢٠٤ .... لِـلَّـهِ دَرُّ اليَـوْمَ مَـنْ لامَـهَـا[2]

لأنّ (دَرُّ) وإنْ كانَ مصدرًا فقد خرجَ عن الدّلالةِ على الفعلِ؛ إذْ هو بمنزلةِ: (للَّهِ بِلادُكَ)، و (للَّهِ خَالُكَ) إذا لَمْ يَكُنْ بمعنى (يَدُرُّ)، ولا: (دُرَّ يَا هذا)، وإنّما هو كالمـدحِ في: (للَّهِ بِلادُكَ)، وإن لم يُدَرَّ عَطَاءٌ، ولكنْ تقولُ: (للَّهِ بلادُكَ لِشَرَفِكِ أو لِـعِلْمِكَ أو لِحُسْنِ ثَـبَاتِكَ)، فكذلِكَ تقولُ: (دَرُّكَ) على هذا الوجهِ.

ويجوزُ أَنْ يعملَ المصدرُ وهو لِما مضى، كما جازَ أَنْ يعملَ وهو معرّفٌ؛ لأنّ العلّـةَ الّتي تقتضي له العملَ موجودةٌ في كلِّ تلك الأحوالِ، وليسَ كذلِك اسمُ الفاعلِ؛ لِـما بيّـنّا قبلُ.

---

(١) البيت من الطويل، وهو للمرار الأسدي في سيبويه ١/ ١٩٣، وابن السيرافي ١/ ٦٠، وتحصيل عين الذهب ١٦١، وابن يعيش ٦/ ٦٤، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ١٣٦. وهو ينسب لمالك بن زغبة الباهلي. انظر ابن السيرافي ١/ ٦٠. وهو بلا نسبة في المقتضب ١/ ١٤، والإيضاح العضدي ١٨٧، والبغداديات ٣٦٧، والإغفال ٢/ ٦٩، ومنازل الحروف للرماني ٥٥، والجمل ١٣٦، وشرح اللمع لابن برهان ٢/ ٥٩٩، والمحصول لابن إياز ٢/ ٧٤٧، وشرح الرضي ٣/ ٤١٠، والموشح ٥٢٩. ويروى في بعض المصادر: (لحقت). والمعنى: كررت فلم أجبن عن الضرب مسمعا.

(٢) مر البيت سابقًا. انظر الشاهد رقم ١٨٠.

ولا يجوزُ أَنْ يعملَ ضميرُ المصدرِ، وهو لِما مضى، كما جازَ أنْ يعملَ [المصدرُ][١]، لا تقولُ: (هذا ضَرْبُ زَيْدًا وهو عَمْرًا)، أي: وضَرْبُ عَمْرًا؛ لأنّه ليسَ بمشتقٍّ مِنْ ضميرِه، [فلا][٢] يدلُّ على الفعلِ بضميرِه؛ فلذلِك لم يجزْ أنْ يعملَ عملَه.

* * *

* *

*

(١، ٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

بَابُ الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ(*)

الغرضُ فيهِ أَنْ يُبيّنَ ما يجوزُ في الصّفـةِ المشبّهـةِ مِن الإعمالِ ممّا لا يجوزُ.

مَسَائِلُ هذا البَابِ

ما الّذي يجوزُ فـي الصِّفـةِ المشبّهـةِ مِن الإعمالِ؟ وما الّذي لا يجـوزُ؟ ولم ذلك؟

ومِن أيِّ وجهٍ أشبهَتِ اسمَ الفاعلِ؟ وفي أيِّ مرتبـةٍ هـي فيه مِن العملِ؟ ولم كانَ الفعلُ أقوى العواملِ، ثمّ اسمُ الفاعلِ، ثمّ الصّفةُ المشبّهةُ، ثـمّ المشبّهةُ بالمشبّهـةِ؟ فـلِمَ تـرَتّـبَت الصّفاتُ على هذه المراتبِ الأربعِ؟ ومِن أيِّ وجهٍ أَشْبَهت اسمَ الفاعلِ حتّى وجبَ لها هذا العملُ؟

ولم لا تعملُ إلّا فيما كانَ مِنْ سَبَبِها؟ ولم كانت الإضافةُ فيها أقوى وأحسنَ؟ وما العلّتانِ في هذا مِن جهـةِ الأصلِ والخفّةِ بتركِ[1] التّنوينِ؟

وما حكمُ: ([هذا][2] حَسَنُ الوَجْهِ)، و (هذه حَسَنَـةُ الوَجْهِ) في الإضمارِ في الصّفةِ؟

وما الفرقُ بينَ: (حَسَنِ الوَجْهِ)، و (ضَارِبُ الرَّجُلِ) في انعقادِ الضّميرِ بالأوّلِ وحقيقةِ الصّفةِ؟

وما حكمُ: (هذا أَحْمَرُ بَيْنَ العَيْـنَـيْنِ)، و (هو جَيِّـدُ وَجْهَ الدَّارِ)؟ ولم كانَ المضافُ إلى الثّاني بمنزلةِ المضافِ في هذا؟

وما الشّاهدُ في قولِ زهيرٍ:

أَهْوَى لَـهَا أَسْفَـعُ الخَـدَّيْـنِ ....

(*) العنوان في الكتاب ١/ ١٩٤: « **هذا باب الصفة المشبّهة بالفاعل فيما عملت فيه** ».

(١) في الأصل: (ترك)، وكذا من الجواب.

(٢) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وهو زيادة اقتضاها السياق.

وقولِ العجّاجِ:

مُـحْـتَـبِـكٌ ضَـخْـمٌ ....

وقولِ النّابغةِ:

ونَـأْخُـذُ بَـعْـدَهُ بِـذِنَـابِ عَـيْـشٍ ....؟

ولم كانَ الأحسنُ دخولَ الألفِ واللّامِ في الثّاني؟

وما الشّاهدُ في قولِهم: (حَدِيثُ عَهْدٍ بِالوَجَعِ)؟

وقولِ عمْرِو[1] بنِ [شَأسٍ][2]:

أَلِكْنِي إلى قَوْمِـي السَّلامَ رِسَالَـةً ....

وقولِ حُمَيْـدٍ:

لاحِـقُ بَـطْـنٍ بِـقَـرًا سَـمِـيـنِ

وقولِ أبي زُبَـيْـدٍ[3]:

كَـأَنَّ أَثْـوَابَ نَـقّـادٍ ....؟

ولم جازَ:

.... كَـهْـبَـاءَ هُـدَّابـا؟

وما الشّاهدُ في قولِه:

هَـيْـفَـاءُ مُـقْـبِـلَـةً ....

ثمَّ قالَ:

---

(١) هو عمرو بن شأس بن عبيد بن ثعلبة الأسدي، يكنى أبا عرار، شاعر جاهلي مخضرم، أدرك الاسلام وأسلم. انظر ترجمته في الأغاني ١١/ ٢٠٢، والأعلام ٥/ ٧٩.

(٢) ما بين المعقوفين ليس في الأصل.

(٣) هو حرملة بن المنذر بن معدي كرب الكندي، أبو زبيد الشاعر، كان نصرانيًّا، وقيل: أسلم، وقيل: لا دلالة على إسلامه، وألحقه ابن سلام بالطبقة الخامسة من الإسلاميين، عاش خمسين ومائة سنة، مات سنة اثنتين وستين للهجرة. انظر ترجمته في الإصابة في تمييز الصحابة ٢/ ١٧٠، وطبقات فحول الشعراء ٢/ ٥٩٣، ومعجم الأدباء ٣/ ٢١٤، والأعلام ٧/ ٢٩٣.

.... شَنْبَاءُ أَنْيَابا

وقول عديّ بن زيدٍ:

مِـنْ حَبِيـبٍ أَوْ أَخِـي ثِـقَـةٍ ....؟

وهلْ يجوزُ: (حَسَنَـةُ وَجْهِها)؟ ولم لا يجوزُ إلّا في ضرورةِ الشّعرِ؟

وما الشّاهدُ في قولِ الشّمّاخِ:

أَمِـنْ دِمْـنَـتَـيْـنِ ....؟

وما حكمُ دخولِ الألفِ واللّامِ في الأوّلِ مع الإضافةِ؟ ولم جازَ في المعرفةِ ولم يجزْ في النّكرةِ؟

ولم اختصَّ هذا البابُ بدخولِ الألفِ واللّامِ مع الإضافةِ إلى المعرفةِ دونَ غيرِه مِن (مِثْلِكَ) و (غَيْرِك) وما أشبَـهَه؟ وما معنى الاعتلالِ بأنّه مُنِعَ ما يكونُ [ظ٥٩] في مثلِه البتّـةَ؟ ولم مُنِعَ ذلك؟

وما الخلافُ في: (الحَسَنِ وَجْهًا)؟

وما معنى الاعتلالِ بأنَّ: (حَدِيثَ عَهْدٍ) و (كَـرِيمَ أَبٍ) لَمْ يُخْلِلْ به في شيءٍ، فتَحْتَملُ الألفَ واللّامَ؟

وما الشّاهدُ في قولِ رؤبةَ:

الـحَـزْنُ بَـابًـا ....

وقولِ الحَرْثِ بنِ ظَالمٍ[1]:

فَمَـا قَـوْمِـي بِـثَـعْلَـبَـةَ بنِ سَـعْـدٍ ....؟

وهل يجوز: (الحسنُ الوجهِ)؟ وما شاهده من:

فَـمَا قَـوْمِـي بِـثَـعْلَـبَـةَ بـنِ سَعْـدٍ ....

---

(١) هو الحارث بن ظالم بن غيظ المري، أبو ليلى، أشهر فتاكي العرب في الجاهلية، نشأ يتيمًا، قُتل أبوه وهو طفل، ووفد على النعمان بن المنذر ملك الحيرة فالتقى بقاتل أبيه جعفر بن خالد (سيد بني عامر)، فتنازعا بين يدي النعمان، فلما كان الليل أقبل الحارث على خالد وهو في مبيته فقتله. انظر ترجمته في الأعلام ٢/ ١٥٥.

وما معنى قولِه[1]: « الجرُّ في (الحَسَنِ الوَجْهِ) مِن وجهين: ما له بحقِّ الأصلِ، وما له بحقِّ الشّبهِ »؟ فما معنى حملِه على: (الضَّارِبِ الرَّجُلِ)؟ وأيُّ قياسٍ أدّى إلى هذا؟

وما الشّاهدُ في: ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴾ [الكهف: ١٠٣]، وقولِ خِـرْنِـقَ[2]:

لا يَـبْعَـدَنْ قَـوْمِـي ....

ولم جازَ: (هُمُ الطَّـيِّـبُو أَخْبَارٍ)[3] على إضافةِ المعرفةِ إلى النّـكرةِ؟ وهلْ يجوزُ نصبُه مع حذفِ النّونِ؟ ولم جازَ؟

الجَوَابُ

الّذي يجوزُ في الصّفةِ المشبّهةِ مِن الإعمالِ أَنْ تعملَ عملَ اسمِ الفاعلِ فيما كانَ مِن سببِ الموصوفِ، وعملِ المضافِ:

- أمّا عمـلُ اسـمِ الفاعـلِ فلشبَهِها به مِن أربعةِ أوجهٍ: أَنّها صفةٌ، وأنّها مطلقةٌ كاسمِ الفـاعلِ، خـلافَ (أَفْـعَـلُ مِنْـكَ)، وأنّها تُـثَـنّى وتُجْمَع جمعَ السّلامةِ، كما يُجمَـعُ اسمُ الفاعلِ، وأنّها تُؤنّثُ وتُذكّـرُ. فلمّا قارَبَت اسمَ الفاعلِ بهذه الأوجهِ عملَتْ عَمَلَه، ولم يكنْ لها ذلك بحقِّ الاسميّـةِ، كما أنّ [اسمَ][4] الفاعلِ لَمّا قـارَبَ الفعلَ عملَ عملَه، ولم يكنْ له ذلك بحقِّ الاسميّـةِ، وإنّما هو له بحقِّ الشّبهِ، إلّا أنّ اسمَ الفاعلِ أقوى في العملِ، كما أنّ الفعلَ أقوى في العملِ مِن اسمِ الفاعلِ؛ لأنّ كلَّ مـشبّـهٍ فالمشبّـهُ به أقوى في بابِه مِن المشبّـهِ، كما هو في (ما) و (ليسَ)، ونحوِ ذلك.

- وأمّا عملُ المضافِ فهو لها بحقِّ الاسميّـةِ، وإنْ كانت الإضافةُ إضافةً لفظيّـةً،

---

(١) سيبويه ١/ ٢٠١.

(٢) خِرْنِق - بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء المهملة وكسر النون بعدها قاف -: هي امرأة شاعرة جاهلية، قيل: هي خرنق بنت بدر بن هفان من بني سعد بن ضبيعة رهط الأعشى، وقيل: خرنق بنت هفان القيسية، من بني قيس بن ثعلبة، وقيل: هي أخت طرفة بن العبد لأمه، وقيل: هي عمة طرفة بن العبد. انظر ترجمتها في خزانة الأدب ٥/ ٥٤ - ٥٥، وتوضيح المشتبه ٣/ ٤١٩.

(٣) في الأصل: (الطيو وأجار)، وكذا في الكتاب ١/ ٢٠٢.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

فهو لها مِن تلك الجهةِ؛ لأنّ للاسم[١] بحقِّ الاسميّـةِ[٢] الإضافةَ الحقيقيّـةَ والإضافةَ اللّفظيّـةَ، والدّليلُ[٣] على ذلك [قولك:][٤] (نَفِيسُ[٥] الحَائِطِ)، فهذه إضافةٌ لفظيّـةٌ، ولم تجبْ مِن جهةِ مضارعةِ الفعلِ، وإنّما وجبَتْ للاسمِ بحقِّ الاسميّـةِ؛ إذ الفعلُ لا يضافُ إلى شيءٍ، وإنّما الإضافةُ للاسمِ حقيـقيّـةً كـانت أو لفظيّـةً.

فالصّفةُ المشبّهةُ تعملُ على ثلاثـةِ أوجهٍ: الأصلُ فيها رفـعُ ما له الصّفةُ في الحقيقةِ، إمّا مضمرًا أو مظهرًا، فالمضمرُ كقولِك: (هذا رَجُلٌ حَسَنٌ)، والمظهرُ كقولِك: (الحَسَنُ وَجْهُهُ)، فأصلُ عملِه الرّفعُ في ضميرِ الموصوفِ في الحقيقةِ، أو في مظهرِه، إذا جَرَتْ في الإتباعِ على غيرِ مَنْ هي له، كقولِك: (مَرَرْتُ بِـرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُه)، فقد وقعَ (وجهُه) موقعَ الضّميرِ لو كانت الصّفةُ للأوّلِ في الحقيقةِ، كقولِك: (مَرَرْتُ بِـرَجُلٍ حَسَنٍ).

وتعملُ النّصبَ إذا كانَ فيها ضميرٌ يعودُ إلى الأوّلِ، وهي للثّاني في الحقيقةِ إذا نـوَّنْتَ، كقولِك: (مَرَرْتُ بِـرَجُلٍ حَسَنٍ الوَجْهَ)، و (حَسَنٍ وَجْهًا)[٦]. فقد بانَ أنّها تعملُ على الأوجهِ الثّلاثـةِ: الرَّفعُ والنّصبُ والجرُّ.

ومرتبتُها في العملِ المنزلةُ الثّالثةُ مِن أربعِ مراتبَ: أقواها مرتبةُ الفعلِ، ثـمّ اسـمُ الفاعلِ، ثمّ الصّفةُ المشبّهةُ، ثـمّ الصّفةُ المشبّهةُ بالمشبّهةِ، نحوُ: (أَفْـعَـلُ مِنْكَ). وإنّما كانَ الفعلُ أقوى في العملِ لِلُزُومِه له؛ لأنّه أُخِذَ مِن المصدرِ ليلزمَ العملَ، فلا يخلو مِن الفاعلِ؛ ولِـتكونَ الفائدةُ فيه بصيغتِه؛ وليدُلَّ على معنى الفعليّـةِ باختصاصِه بزمانٍ دون زمانٍ، فالفائدةُ فيه عظيمةٌ لهذه الأوجُهِ.

وكلُّ هذه العواملِ صفاتٌ، ولم يَعْرِضْ لذكرِ عاملٍ ليسَ بصفةٍ.

وهذه المراتبُ في القوّةِ توجبُ أحكامًا مختلفةً في العملِ، فالفعلُ يلزمُ العملَ، ويعملُ في السّببِ والأجنبيِّ، وعلى التّقديمِ والتّأخيرِ، ويعملُ في الضّميرِ، وإنْ جرى على غيرِ ما هو له؛ لأنّه أقوى العواملِ.

(١، ٢) في الأصل: (الاسم).
(٣) في الأصل: (الدليل).
(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.
(٥) في الأصل: (نفس)، ولعل الصواب ما أثبتناه.
(٦) في الأصل: (حسن وجه).

ويعملُ اسمُ الفاعلِ على هذه الأوجهِ إلّا [و٦٠] العملَ في الضّميرِ مع جريانِه على غيرِ مَنْ هو له، فإنّه لا يجوزُ فيه؛ لأنّه في المرتبـةِ الثّانيـةِ مِن قوّةِ العملِ، فنقصَ عن الفعلِ منزلةً في العملِ.

وأمّا الصّفةُ المشبّهةُ فتعملُ في السّببِ خاصّةً، ولا تعملُ في الأجنبيِّ، ولا على جهةِ التّقديمِ والتّأخيرِ؛ لأنّها في المرتبةِ الثّالثةِ مِن قوّةِ العملِ.

وأمّا الصّفةُ المشبّهةُ بالمشبّهـةِ فيمتنعُ فيها كلُّ ما امتنعَ في المشبّهـةِ، ويمتنعُ فيها وجهٌ آخرُ، وهو أنّها لا تعملُ الرّفعَ في المظهرِ إذا جَرَتْ على غيرِ مَنْ هي له؛ لأنّها في المرتبةِ الرّابعةِ مِن قوّةِ العملِ، فيجوزُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ أَبُوه)، ولا يجوزُ: (مَـرَرْتُ بِرَجُلٍ خَيْـرٍ مِنْهُ أَبُوهُ) للعلّةِ الّتي بيّـنّا.

والإضافةُ أقوى فيها وأحسنُ؛ لسببين: أحدُهما: الخفّـةُ بتركِ التّنوينِ مع اتّفاقِ المعنى، والآخرُ أنّ الإضافةَ لها بحقِّ الأصلِ في الاسميّـةِ.

و (حَسَنُ الوَجْهِ) فيه ضميرٌ يعودُ إلى الموصوفِ؛ لأنّه إذا لم يعملْ في مرفوعٍ يتّصلُ به ضميرٌ يعودُ إلى الموصوفِ فلا بُدَّ مِن عائدٍ في الصّفةِ إلى الموصوفِ، فمَتى عَمِلَ الجرَّ أو النّصبَ فلا بُدَّ فيه مِن ضميرٍ يعودُ إلى الموصوفِ؛ ولذلِك جرى عليه في التّـأنيثِ والتّذكيرِ، ولو لم يكنْ فيه ضميرٌ لم يجزْ ذلك، كقولِك: (مَـرَرْتُ بِـرَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهِ)، و (بِامْـرَأَةٍ حَسَنَـةِ الوَجْهِ). ولو رفعتَ (الوَجْهَ) وهو مضافٌ إلى ضميرِ الأوّلِ لقلتَ: (مَـرَرْتُ بِامْرأةٍ حَسَنٍ وَجْهُها)، فذَكَّرْت الصّفةَ على تذكيرِ (الوَجْهِ)؛ لأنّها قد خَلَتْ الآنَ مِن ضميرٍ، وكانت في الأوّلِ فيها ضميرٌ يعودُ إلى المؤنّثِ؛ فلذلِك قلتَ: (بِامْـرَأَةٍ حَسَنَـةِ الوَجْهِ).

والفرقُ بين: (مَـرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهِ) وبينَ: (مَـرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبِ الوَجْهِ) أنّ الضّميرَ في (ضَارِبٍ) يعودُ إلى مَنْ هو له في الحقيقةِ، وليسَ كذلِك: (حَسَنُ الوَجْهِ)؛ لأنّ الصّفةَ في الحقيقةِ للوجهِ، وهي في اللّفظِ للأوّلِ الّذي جَرَتْ عليه، فانعقادُ الضّميرِ فيهما مختلفٌ؛ إذ قد انعقدَ في أحدِهما بمَنْ هو له في الحقيقةِ، وانعقد في الآخرِ بمَنْ ليسَ هو له في الحقيقةِ على ما شرحنا.

وحكمُ المضافِ إلى سببِ الموصوفِ كحكمِ سببِه، تقولُ: (هو جَيِّدُ وَجْهِ الدَّارِ)، فيجري مجرى: (هو جَيِّدُ الدّارِ). وكذلِكَ: (هذا أَحْمَرُ بينَ العَيْنَيْنِ) يجري مجرى: (هذا أَحْمَرُ العَيْنَيْنِ)؛ لأنَّ المضافَ إلى سببِه لا يُخرِجُه مِن صحّةِ تقديرِ أصلِه مع أنَّ المضافَ والمضافَ إليه بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ، فقولُكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ جَيِّدِ وَجْهِ دَارِه) كقولِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ جَيِّدَةٍ دَارُهُ)، وكذلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَحْمَرَ بينَ عَيْنَيْه) بمنزلةِ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَمْرَاءَ[1] عَيْنَاهُ).

وقالَ زهيرٌ:

٢٠٥ أَهْوَى لَهَا أَسْفَعُ الخَدَّيْنِ مُطَّرِقٌ رِيشَ القَوَادِمِ لَمْ يُنْصَبْ لَهُ شَبَكُ[2]

فأعملَ الصّفةَ في المضافِ إلى السّببِ، وهو قولُه: (مُطَّرِقٌ رِيشَ القَوَادِمِ)، فهذا نظيرُ: (أَحْمَرُ بينَ العَيْنَيْنِ)، ولو أضافَ لجازَ، ولكنْ لا يستقيمُ به الشّعرُ؛ لحاجتِه إلى التّنوينِ.

وقالَ العجّاجُ:

٢٠٦ مُحْتَبِكٌ ضَخْمٌ شُؤُونَ الرَّأْسِ[3]

فهذا مثلُه في الإعمالِ في المضافِ إلى السّببِ. وقالَ النّابغةُ:

٢٠٧ وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ أَجَبَّ الظَّهْرَ لَيْسَ لَه سَنَامُ[4]

---

(١) في الأصل: (أحمر).

(٢) البيت من البسيط، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ١٤٢ برواية: (لم تنصب له الشرك)، وانظر سيبويه ١/ ١٩٥، برواية: (لم تنصب له الشبك)، وذكر أ. هارون أن في نسخة أخرى رواية: (لم ينصب) بالياء، وابن السيرافي ١/ ٥٥، والتبصرة والتذكرة ١/ ٢٣٤، والنكت للأعلم ١/ ٢٩٨، وتحصيل عين الذهب ١٦١، والمحصول لابن إياز ٥٠٨. وهو بلا نسبة في المخصص ٢/ ٣٣٨، والتذييل ١١/ ٧. وهوت العقاب تهوي هويًّا إذا انقضّت على صيد، وصقر أسفع: أسود الخدّين، وريش طراق ومطرق بعضه فوق بعض، والقوادم: ريش مقدم الجناح.

(٣) البيت من الرجز للعجاج في ديوانه ٤١٠ برواية: (محتنك) بالنون، وانظر البيت منسوبًا في سيبويه ١/ ١٩٦، وابن السيرافي ١/ ٥٦، وتحصيل عين الذهب ١٦٢، والنكت للأعلم ١/ ٢٩٩، والمقاصد الشافية ٤/ ٤١٦، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ٦١٥، والمحصول لابن إياز ٥٠٨. والمحتبك: بلغ أقصى السن في قوته، وشؤون الرأس: ملتقى أجزائه.

(٤) البيت من الوافر، وهو للنابغة في ديوانه ١٠٦، وانظر سيبويه ١/ ١٩٦، ومعاني الفراء ٢/ ٤٠٩، =

فهذا بمنزلةِ: (بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهَ)، فأعملَ الصّفةَ فيما فيه الألفُ واللّامُ عملَ المفعولِ.

والأحسنُ في الثّاني دخولُ الألفِ واللّامِ، كقولِك: (حَسَنُ الوَجْهِ)؛ لأنّه أَشْكَلُ بالأصلِ الّذي هو: (حَسَنٌ وَجْهُهُ)؛ لأنّه يُنقَلُ مِن معرفةٍ إلى معرفةٍ. والوجهُ الآخرُ عربيٌّ حسنٌ، وإنْ كانَ الأوّلُ أحسنَ منه. فمِن ذلك قولُهم: (حَدِيثُ عَهْدٍ بِالوَجَعِ)، وكأنّه لَمّا فُهِمَ المعنى كانَ هذا أوجزَ.

وقالَ عَمْرُو بنُ شَأسٍ [ظ٦٠]:

٢٠٨ أَلِكْنِي إلى قَوْمِي السَّلامَ رِسَالَةً بِآيَةِ مَا كَانُوا ضِعَافًا ولا عُزْلا

ولا سَيِّئِي زِيٍّ إِذَا مَا تَلَبَّسُوا إِلى حَاجَةٍ يَوْمًا مُخَيَّسَةً بُزْلا[١]

فأضافَ الصّفةَ إلى النّكرةِ في قولِه: (ولا سَيِّئِي زِيٍّ). وقالَ الأرقطُ:

٢٠٩ لاحِقُ بَطْنٍ بِقَرًا سَمِينِ[٢]

فأضافَ الصّفةَ إلى النّكرةِ. وقالَ أبو زُبَيدٍ[٣]:

٢١٠ كَأَنَّ أَثْوَابَ نَقَّادٍ قُدِرْنَ لَهُ يَعْلُو بِخَمْلَتِهَا كَهْبَاءَ هُدَّابا[٤]

= وابن السيرافي ١/ ٢٢، وتحصيل عين الذهب ١٦٢، والنكت للأعلم ١/ ٢٩٩، وابن يعيش ٦/ ٨٣. وهو بلا نسبة في معاني الأخفش ١/ ٦٧، والمقتضب ٢/ ١٧٩، وشرح الرضي ٤/ ٢٣١. وذناب كل شيء: عقبة وآخره. وأجب الظهر: لا سنام له. وقد روي (الظهر) بالحركات الثلاث.

(١) البيتان من الوافر، وهما لعمرو بن شأس في ديوانه ٧٢، وانظر سيبويه ١/ ١٩٧، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٦٢، وابن السيرافي ١/ ٥٧، وتحصيل عين الذهب ١٦٢، والنكت ١/ ٢٩٩، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٦٤. وانظرهما بلا نسبة في المقتضب ٤/ ١٦٠. وألكني: بلغ رسالتي، والألوك: الرسالة، ومخيسة: هي المذللة من الإبل والمحبوسة.

(٢) البيت من الرجز، وهو لحميد الأرقط في سيبويه ١/ ١٩٨، والأصول ١/ ٨٧، وابن السيرافي ١/ ١٢١، والمفصل ٢٩٤، والنكت للأعلم ١/ ٢٩٩، وتحصيل عين الذهب ١٦٣، وابن يعيش ٦/ ٨٥، وشرح أبيات الجمل لابن السيد ٩٠، والمقاصد الشافية ٤/ ٤١٩. وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/ ١٥٩، والجمل ٩٥، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٦٢، والمحصول ٧٤٠. والقرى: الظهر، ومعنى لاحق بطن: أن بطنه قد ضمر حتى لحق بظهره.

(٣) في الأصل: (زيد).

(٤) البيت من البسيط، وهو لأبي زبيد الطائي في سيبويه ١/ ١٩٨، ومجالس ثعلب ٢/ ١٧٢، =

فأعملَ الصّفةَ في الثاني عملَ جهةِ المفعولِ، وهو بمنزلةِ: (رَأَيْتُ رَجُلًا حَسَنًا وَجْهًا). وقالَ الآخرُ:

٢١١ هَـيْـفَاءُ مُـقْبِلَـةً عَـجْـزَاءُ مُـدْبِـرَةً مَحْطُوطَـةٌ جُدِلَتْ شَنْبَاءُ أَنْيَابا[1]

فهذا كقولِك: (رَجُلٌ حَسَنٌ وَجْهًا). وقالَ عديُّ بنُ زيـدٍ:

٢١٢ مِـنْ حَـبِـيـبٍ أَوْ أَخِـي ثِـقَـةٍ أَوْ عَــدُوٍّ شَـاحِـطٍ دَارا[2]

فهو بمنزلةِ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهًا).

وتقولُ: (هذه امْـرَأَةٌ حَـسَنَـةُ وَجْهِهَا)، فلا يجوزُ مثلُ هذا إلّا في الشّعرِ، وذلك لأنّ الصّفةَ إذا عادَ [مِنْها][3] إلى الموصوفِ ضميرٌ متّصلٌ بالسّببِ[4] فحقُّها أَنْ تَرفَعَ السّببَ، فتقولُ: (هذه امْرَأَةٌ حَسَنٌ وَجْهُهَا)؛ لأنّـه قد وقـعَ تفريغُ الصّفةِ للثّاني الّذي هي له في الحقيقةِ، فيجبُ أنْ تعملَ فيه الرّفعَ، كما تعملُ فـي الضّميـرِ إذا خَلَـصَت للأوّلِ في قولِك: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ)، فلمّا جاءتْ على الصّيغةِ الّتي تصلحُ أنْ تجريَ على أصلِها، ثمّ عُدِلَ بها عنه إلى الإضافةِ، قَـبُحَ ذلك كقُبْحِ: (زَيْدٌ ضَرَبْتُ)؛ لأنّك جئتَ به على صيغةِ التّـفريغِ للمفعولِ الّذي يقتضي العملَ فيهِ، ثمّ لم تُعْمِلْه[5]، فقَبُحَ لهذه العلّةِ، فكذلِك جئتَ بالصّفةِ على صيغةِ التّفريغِ الّتي تقتضي

= والبصريات ٥٦٥، وابن السيرافي ١/ ٣، وجمهرة اللغة ٦٧٧، وتحصيل عين الذهب ١٦٣، والنكت ١/ ٣٠٠، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٠٣. وروي في بعض المصادر: (أهدابا). وقوله (قدرن له): جعلن له قدرًا، وهداب القطيفة: ما تدلى منها، والكهباء: التي بين السوداء والبيضاء.

(١) البيت من البسيط، وهو لأبي زبيد في سيبويه ١/ ١٩٨، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٦٣، وابن السيرافي ١/ ٥، والنكت للأعلم ١/ ٣٠٠، وتحصيل عين الذهب ١٦٤، وابن يعيش ٦/ ٨٣، والمقاصد الشافية ٤/ ٤١٧. وهو بلا نسبة في البصريات ١/ ٥٦٥، ٦٦٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٩٩، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٦٢، والموشح ٥٤٨. وهيفاء: دقيقة الخصر، وعجزاء: ذات العجز، ومحطوطة: ممدودة الظهر، وجدلت: فتلت، وشنباء من الشنب، وهو ماء الأسنان.

(٢) البيت من المديد، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ١٠١، وانظر سيبويه ١/ ١٩٨، وفيه: (عرس الركب)، ومعاني الفراء ٢/ ٤٠٩، وابن السيرافي ١/ ٩١، ١٤٨، وتحصيل عين الذهب ١٦٤، والنكت ١/ ٣٠٠، والمقاصد الشافية ٤/ ٤١٨. وهو بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس ٦٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٩٨، والتذييل ١١/ ٧. وروي في بعض المصادر: (الشاحط الدارا).

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٤) في الأصل: (بالضمير). (٥) في الأصل: (تعملها).

الرّفعَ في السّببِ، ثمّ لم تُعمِلْها الرّفعَ في السّببِ، فقَبُحَ قُبْحَ: (زَيْدٌ ضَرَبْتُ). وجازَ في الشّعرِ تشبيهًا بغيرِه ممّا لا يجوزُ في الكلامِ، فتَشَبَّهَ الخبرُ بالصّفةِ، كما شُبِّهَت الصّفةُ بالصّلةِ، فكذلِك هذا، شُبِّهَ بما فيه الألفُ واللّامُ؛ لأنّه السّببُ المعرّفُ الّذي الصّفةُ في الحقيقةِ له.

وقالَ الشّمّاخُ:

٢١٣ أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَّجَ الرَّكْبُ فِيهِما ... بِحَقْلِ الرُّخَامَى قَدْ عَفَا طَلَلاهُما

أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِما جَارَتا صَفًا ... كُمَيْتا الأَعَالِي جَوْنَتا مُصْطَلاهُما[1]

فهذا عندَ سيبويهِ على: (حَسَنَةٍ وَجْهِها)[2]، وهو قولُه: (جَوْنَتا مُصْطَلاهُما)؛ لأنّه جعلَ الضّميرَ في: (مُصْطَلاهُما) يعودُ إلى: (جَارَتا صَفًا)، فصارَ بمنزلةِ عودِ الضّميرِ إلى امرأةٍ في قولِك: (هذه امْرَأَةٌ حَسَنَةُ وَجْهِها)، ولو جاءَ بِهِ على القياسِ الصّحيحِ لقالَ: (جَوْنَتا المُصْطَلى)، فيكونُ على قياسِ: (حَسَنِ الوَجْهِ)، أو يقولُ: (جَوْنٌ مُصْطَلاهُما)، فيكونُ على قياسِ: (حَسَنٍ وَجْهُه).

وقد خالفَ سيبويهِ بعضُ النّحاةِ المتأخّرينَ[3]، وقالَ: إنّما هو عائدٌ إلى الأَعالي، كأنّه قالَ: جَوْنَتا مُصْطَلى الأَعَالي، وهذا لا ضَرُورَةَ فيهِ؛ لأنّه ردَّ الضّميرَ إلى ما فيهِ الألفُ واللّامُ، وممّا هو مِن سببِ الموصوفِ، ولم يَرُدَّ الضّميرَ إلى نفسِ الموصوفِ.

---

(١) البيتان من الطويل، وهما للشّمّاخ في ديوانه ٣٠٨، وانظر سيبويه ١/ ١٩٩، وابن السّيرافي ١/ ٧، والنّكت للأعلم ١/ ١٥٣، وتحصيل عين الذهب ١٦٥، واللباب ١/ ٤٤٤، وابن يعيش ٦/ ٨٣، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٦٨، والمحصول لابن إياز ٢/ ٧٤٠، وشرح الرّضي ٣/ ٤٣٧. وهو بلا نسبة في الأصول ٣/ ٤٧٥، والمسائل البصريّات ١/ ٥٦٩، والبغداديّات ١٣٣، والشّيرازيّات ٢/ ٤٥٠، والخصائص ٢/ ٤٢٠. ويروى في بعض المصادر: عرس الركب، ويروى أيضًا: قد أنى لبلاهما. والدمنة: الموضع الذي أثر فيه الناس بنزولهم وإقامتهم، والركب: جمع راكب، وهم أصحاب الإبل، والرخامى: شجر بعينه، والحقل: الموضع الذي نبت فيه الرخامى، والتعريج: أن يعطفوا إلى الموضع ويقفوا فيه، والرّبع: أثر الدّار، وجارتا: حجران، وصفًا: الجبل، والكميت: الأحمر، والجون: الأسود، والمصطلى موضع النّار.

(٢) سيبويه ١/ ١٩٩.

(٣) هو المبرد في شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٩٩، وشرح الرضي ٢/ ٢٣٥، ٣/ ٤٣٧، والبسيط ١١٠١. وقد ذكر السيرافي في شرحه على كتاب سيبويه ٢/ ٥٧ هذا الرأي بلا عزو.

فهذا وإنْ كانَ على هذا التّقديرِ لا ضرورةَ فيهِ فهو تعسّفٌ مِن جِهةِ المعنى؛ إذْ يقتضي أنّه مِن صفةِ: (جَارَتَي صَفًا)، وذلك أنّه وصفَهما بِحُمْرَةِ الأَعَالي وسَوَادِ الأَسَافِلِ، فقالَ:

.... كُمَيْتا الأَعَالي جَوْنَـتا مُصْطَلاهُما

[و٦١] فهذا يقتضي رجوعَ الضّميرِ إلى الجارَتَينِ على ما قالَ سيبويهِ. والوجهُ الآخرُ جائزٌ وإنْ كانَ فيه تَعَسُّفٌ في المعنى.

وحكمُ الصّفةِ أَنْ يجوزَ فيها دخولُ الألفِ واللّامِ مع الإضافةِ، كقولِك: (الحَسَنُ الوَجْهِ)؛ لأنّها إضافةٌ لا تُعَـرِّفُ الأوّلَ أَصْلًا.

وليسَ مِن إضافةٍ إلى معرفةٍ لا تعرّفُ الأوّلَ أَصْلًا إلّا ما كانَ مِن بابِ: (حَسَنِ الوَجْهِ)، وذلك أنَّ إِضَافةَ: (مِثْلِكَ)، و (غَيْـرِكَ)، و (ضَارِبِكَ)، وما جَرَى مَجْرَاهُ، وإِنْ كَانتْ لا تُعَـرِّف إذا جَرَت على تَقْدِيرِ الانفصالِ فهي تُعرّفُ إذا جَرَت على غَيْـرِ تقديرِ الانْفِصالِ؛ لأنّه ليسَ في هذا إلّا تقديرُ التَّـنْوينِ حتّى يجبَ الانْفِصالُ، أو تَـقْديرُ تَـرْكِـهِ أَصْلًا حتّى يجِبَ التَّعْريفُ، وليسَ كذلِك بابُ: (حَسَنِ الوَجْهِ)؛ لأنّه إنّما أَصلُه: (حَسَنٌ وَجْهُهُ)، فيَحْتَاجُ مع تَقْدِيرِ التَّـنْوينِ إلى رَفْعِ السَّبَبِ، وإذا رُفِعَ السَّبَبُ بَطَـلَ رَفْعُ ضَمِيرِ الأوَّلِ، فلا بُدَّ مِن تقديرِ الانْفِصَالِ ليصحَّ معنى الأَصْلِ، وليسَ كذلِك غيرُه مِن الأصلِ المضَافِ إلى المَعْرِفَةِ؛ لأنّه ليسَ لَه أَصْلٌ لا بُـدَّ مِن أَنْ يُـرَدَّ إليهِ في التَّـقْديـرِ، كما لـ (حَسَنِ الوَجْهِ) أَصْلٌ لا بدَّ مِن أَنْ يُـرَدَّ إليه في التَّـقْدير؛ فلذلِك لم يجزْ أَنْ يَـتَعَـرّفَ بالإضافةِ إلى المعرفَـةِ أَصْلًا، وجازَ في غَيْـرِه أَنْ يتعرَّفَ بالإضافَةِ إلى المعرِفَةِ على وَجْهٍ، ويَـتَنَـكّرَ على وَجْهٍ، فلمّا مُنِـعَ التَّعْريفُ بالإضافةِ إلى المعرفَةِ أَصْلًا احتاجَ إلى التَّعْـرِيفِ بالأَلِفِ واللّامِ، وجازَ ذلك لَمّا مُنِـعَ مِمّا هو له حتّى لا يجوزَ فيهِ أَصْلًا، فقد بَانَ لِمَ جازَ اجتِمَاعُ الألفِ واللّامِ مع الإضافةِ إلى المعرفةِ في بَابِ: (حَسَنِ الوَجْهِ).

ولا تجوزُ الإضَافةُ في قولِكَ: (الحَسَنُ وَجْهًا)؛ لأنّ هذا لَمْ يُمْنَعْ مَا هو له

البَـتَّـةَ، فيلزَمُ أَنْ يُعَوَّضَ مِمَّا مُنِـعَ، هذه علّةُ سيبويهِ[١]. وفيه علّةٌ أخرى، وهو أنّ الإضافَةَ اللَّفْظِـيَّـةَ إذا كانَتْ مُنَافِرةً للإضافةِ الحقيقيّـةِ بأنَّ الأوّلَ معرفةٌ، والثّانيَ نكرةٌ، فلا يجوزُ ذلك إلّا أَنْ يكونَ مُشْبِهًا للإضافَةِ الحقيقيّـةِ بمعاقَبَـةِ النّونِ، كقولِـهِمْ: (الطَّـيِّـبُو أَخْبَارٍ). وأمّا إذا خرجَ عن هذا فلا يجوزُ البتَّـةَ؛ لأنّه مُنَافِـرٌ للإضَافَةِ الحقيقيّـةِ منْ غيرِ شَبَـهٍ يقتضي جَوازَه. وقد أجازَه الفرّاءُ على تَقْدِيرِ: (الّذي هو حَسَنُ وَجْهٍ)[٢]، وهذا لا يَلْـزَمُ؛ لأنّه إضَافَةُ نَـكرةٍ إلى نَـكرةٍ، فلَيْسَ فيه مُنَافَـرَةُ الإضافةِ الحقيقيَّـةِ، كمَا في: (الحَسَنُ وَجْهٍ)، مع أنَّ الألفَ واللّامَ بمنزلَةِ التّنوينِ، فكأنّه قد قالَ: اجتَمَعَ التّنوينُ والإضافةُ مع المنَافَـرَةِ، فلمّا اجتَمَعَ سَببان: أَحَدُهما أنّ الألفَ واللّامَ بمنزلةِ التَّـنْوِينِ، وأنَّ الأوّلَ[٣] مَعْرِفَـةٌ والثّانيَ نَـكرةٌ على ضِدِّ مَا يجبُ للإضافَةِ الحقيقيَّـةِ لَمْ يجُزْ، ومع ذلك فإنّه لَمْ يُسْمَعْ شَيءٌ مِن هذا الّذي أَجَازَهُ الفَرّاءُ، وإنّما يُتَـكَلّمُ فيه على طريقِ القياسِ على ما قد سُمِعَ وصَحَّ. وقد[٤] بيّـنّا أنّه مُنافِـرٌ للأصُولِ مِنْ غَيْـرِ شَبَـهٍ يقتضي الجَوَازَ، ففَسدَ لهذه العلّةِ.

وقالَ رؤبةُ:

٢١٤ الحَـزْنُ بَـابًـا والعَـقُـورُ كَـلْـبا[٥]

فنَصبَ السَّبَبَ لَمّا أَدخَلَ الألفَ واللّامَ في الصِّفةِ.

---

(١) سيبويه ١/ ٢٠٠.

(٢) انظر رأيه في الأصول ٢/ ١٤، وشرح السيرافي ٢/ ٣٩، وشرح الرضي ٢/ ٢٢٩، والمقاصد الشافية ٤/ ٣٩.

(٣) في الأصل: (الألف).

(٤) قوله: (وقد) مكرر في الأصل.

(٥) البيت من الرجز، وهو لرؤبة في ديوانه ١٥، وانظر سيبويه ١/ ٢٠٠، والمقتضب ٤/ ١٦٢، وابن السيرافي ١/ ٢٠١، وتحصيل عين الذهب ١٦٦، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٦٢، والمقاصد الشافية ٤/ ٤٢٠، وخزانة الأدب ٨/ ٢٢٩. وهو بلا نسبة في الإغفال ٢/ ٥٢٦، وشرح الرضي ٣/ ٤٤٠، والارتشاف ٥/ ٢٣٥٨. قال ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ١/ ٢٠١: « الحزن: الصعب الشديد. أراد أن بابه حزن صعب، شديد الدخول فيه... والعقور كلبًا: يريد أن من أتاه لقي قبل الوصول إليه ما يكره، من حاجب أو بواب أو صاحب ».

قالَ الحارثُ بنُ ظَالمٍ:

٤١٥ فَمَا قَوْمِي بِثَعْلَبَةَ بنِ سَعْدٍ ولا بِفَزَارَةَ الشُّعْرَى رِقَابا[1]

فأَعْمَلَ الصِّفةَ في السّببِ كالعَمَلِ في المفعولِ لَمّا أَدْخلَ الألِفَ واللّامَ فيها، على قياسِ: (الحَسَنُ وَجْهًا).

ويجوزُ: (هو حَسَنُ الوَجْهَ)؛ لأنّه مُشبّهٌ بالمفعولِ، وقالَ الحارثُ بن ظالمٍ:

فَمَا قَوْمِي بِثَعْلَبَةَ بنِ سَعْدٍ ولا بِفَزَارَةَ الشُّعْرَ الرِّقَابَا

[ظ٦١] فهذا بمنزلةِ: (الحَسَنُ الوَجْهَ)، وقد سُمِعَ على الوجهين جَمِيعًا.

وتقولُ: (هو الحَسَنُ الوَجْهِ) على قولِكَ: (الضَّارِبُ الرَّجُلِ)، وعلى الوَجْهِ الآخَرِ، وهو: (الحَسَنُ وَجْهِهِ)، فالجرُّ فيه مِنْ وجهين: أَحَدُهما: نَقْلُه عن طَرِيقِ الفاعِلِ في قولِك: (الحَسَنُ وَجْهُه) إلى: (الحَسَنُ الوَجْهِ). والآخَرُ: نَقْلُه من طريقِ المفعولِ في قولِكَ: (الحَسَنُ الوجهَ) إلى الإضافةِ في: (الحَسَنُ الوجهِ). فأَحَدُهُما لَه بحقِّ الأصلِ، والآخَرُ بحقِّ الشّبَهِ للمفعولِ.

وفي التَّنْزيلِ: ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴾ [الكهف: ١٠٣]، لَمّا دَخلت الألِفُ واللّامُ في الصِّفَةِ وجبَ النّصبُ في السّببِ على قِياسِ: (الحَسَنُ وَجْهًا).

وقالَتْ خِرْنِقُ:

٤١٦ لا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الّذِينَ هُمُ سَمُّ العُدَاةِ وآفَةُ الجُزْرِ

النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ والطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزْرِ[2]

(١) البيت من الوافر، وهو للحارث بن ظالم في سيبويه ١/ ٢٠١، والمفضليات ٣١٤، والمقتضب ٤/ ١٦١، وابن السيرافي ١/ ١٧٤، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٩٨، وتحصيل عين الذهب ١٦٦، والنكت ١/ ٣٠٣. وهو بلا نسبة في معاني الفراء ٢/ ٤٠٨، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤٦٨، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٦٣، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٦٥. وورد في كثير من المصادر: (الشعر الرقابا).

(٢) البيتان من الكامل، وهو للخرنق بنت بدر في ديوانها ٢٨ برواية: (النازلون... والطيبين)، وانظر سيبويه ١/ ٢٠٢، برواية: (النازلون)، وفي الموضعين ٢/ ٥٧، ٢/ ٦٤، برواية: (النّازلين)، ومعاني القرآن للفرّاء ١/ ١٠٥، والأصول في النحو ٢/ ٤٠، وابن السّيرافي ٢/ ٣٢، وأمالي =

فهذا على قِيَاسِ: (هو حَسَنٌ وَجْهَ الأَخِ)، وهو قولُها: (الطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزْرِ).

ويجوزُ: (الطَّيِّبُو أَخْبَارٍ) بالجرِّ لِما بيّنّا مِنْ مُعَاقَبَةِ النُّونِ، ويجوزُ: (الطَّيِّبو أَخْبَارًا) على:

٢١٧ الحَافِظُو عَوْرَةَ العَشِيرَةِ ... .[1]

ولا يجوزُ: (هُمْ طَيِّبُو أَخْبَارًا)؛ لأنّه ليسَ هاهُنا مَوْصولٌ يطولُ بِالصِّلةِ، فيجوزُ لك حذفُ النّونِ اسْتِخْفافًا.

* * *

مَسَائِلُ مِن هذا البَابِ أيضًا

وما حُكمُ: (أَفْعَلُ مِنْكَ) في العَمَلِ؟ وما مَرْتبتُهُ في قُوّةِ العَمَلِ؟

ولم لا يَعْملُ إلّا في نَكِرةٍ مِن سَبَبِ الموصُوفِ؟ ولم لا يَرْفَعُ إلّا الضّميرَ؟

وما حُكمُ: (مِنْكَ) في جَوازِ الحَذفِ والتَّقديمِ والتَّأخيرِ؟ ولم جازَ فيه ذلك؟

ولم [لا][2] يكونُ إلّا نَكِرَةً؟

= ابن الشّجري ٢/ ١٠٢، والنّكت للأعلم ١/ ٤٦٩، وتحصيل عين الذهب ١٦٧، والمحصول لابن إياز ٥١٠، وشرح الرّضي ٢/ ٣٢٣. وهو بلا نسبة في إعراب القرآن للنّحّاس ١/ ٢٨٠، ٥٠٥، والبغداديّات ١٤٧، قال في خزانة الأدب ٥/ ٤٤: « ويروى: النازلون والطيبون، والنازلين والطيبون، والنازلون والطيبين »، وروى صاحب لسان العرب البيتين ونسبهما للخرنق بنت بدر، وجاءت رواية البيتين في لسان العرب (نضر):

لا يبعدن قومي الذين هم ... سم العداة وآفة الجزر

الخالطين نحيتهم بنضارهم ... وذوي الغنى منهم بذي الفقر

ثمّ قال: « ويروى هذا البيت لحاتم الطائي في قصيدة له مشهورة أولها:

إن كنت كارهة لعيشتنا ... هاتي فحلي في بني بدر »

وقد جاء البيت الثّاني في رواية اللّسان في ديوان حاتم الطّائي ٨٠، وفي القصيدة الّتي أشار إليها.

وقوله: لايبعدن قومي: لايهلكنّ قومي، وسمّ العداة: يعني: هم السّمّ للأعداء، وآفة الجزر: علة الجزر، أي: كانوا يكثرون من ذبح الجزر لضيوفهم، ومعاقد الأزر: مواضع عقد الإزار.

(١) مر البيت سابقًا، انظر الشاهد رقم (١٩١).

(٢) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وهو ما يفهم من الجواب.

ولم جازَ أَنْ يَعْملَ في الواحِدِ والجمعِ مِنْ قولِك: (هُمْ خَيْرٌ مِنْـكَ عَمَلًا) و (أَعْمَالًا)؟

وما حُكمُ (أَفْعَلُ) إِذا أُضِيفَ؟ ولم جَازَ أَنْ يُضافَ إِلى الواحِدِ والجَمعِ؟ ولم لا يُضافُ إِلى الواحِدِ إِلّا وهو نكِرةٌ؟ ومَا نَظيرُه مِن: (كُلِّ رَجُلٍ)؟

وما الفَرْقُ بينَ: (هو أَوَّلُ رَجُلٍ) وبينَ: (هو أَوَّلُ رَجُلًا)، وبينَ: ﴿ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ ﴾ [البقرة: ٤١]، وبينَ: (ولا تَـكُونوا أَوَّلَ كَافِـرًا بِه)؟ فما النَّهْيُ إِذا جَرَى على الجرِّ؟ وما النَّهْيُ إِذا جَرَى على النَّصبِ؟ وما نَظِيرُه مِن قولِهم: (عِشْرُونَ دِرْهَمًا)؟

ولم لا يجوزُ في هـذه الصِّفَـةِ التَّـأنِيثُ والتَّـذْكيرُ، ولا التَّثنيَـةُ والجمْـعُ، حتّى خَرجَتْ بذلِك عن قُـوّةِ الصِّفةِ المشبَّهةِ؟

ولم جَازَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهِ أَخُوهُ)، ولم يجُزْ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خَيْرِ النَّاسِ أَخُوهُ)؟

وما الفَرقُ بينَ: (هو أَفْـرَهُ عَبْـدٍ) وبينَ: (هو أَفْـرَهُ عَبْدًا)؟

وما حُكمُ: (هو أَفْضَلُ النَّاسِ) في التَّعرِيفِ بالإِضافَةِ؟ ولم وَجَبَ أَنْ يَكونَ معرفَةً على خِلافِ حُكمِ الصِّفةِ المشَبَّهةِ؟

وما الفعلُ الّذي يعمَلُ على جهةِ التّميزِ؟

ولم جَازَ: (امْتَلأْتُ مَاءً)، و (تَـفَقّأْتُ شَحْمًا)، ولم يجُزْ: (امْـتَلأْتُـهُ)، ولا: (تَـفَقَّأْتُه)؟

ولم لا يجوزُ: (مَاءً امْتَلأْتُ)؟ وما الخِلافُ فيهِ؟ ولم صَارَ أَصلُه: (امْتَلأْتُ مِن الماءِ)، و (تَـفَقَّأْتُ[1] مِن الشَّحْمِ)؟

وما حُكمُ: (هو أَشْجَعُ النَّاسِ رَجُلًا)، و (هُمَا خَيْـرُ النَّاسِ اثْنَيْـنِ)؟ وكَمْ وَجهًا يحتَمِـلُ؟ ولم جازَ فيـه أَنْ يكونَ الأَوَّلَ، وأَنْ يكونَ غَيْـرَه؟ وما شَاهدُه مِن: (هو

---

(١) في الأصل: (فتفقأت).

أَكْـثَـرُ النّاسِ مَالًا)؟

وما العددُ الّذي يجِبُ له الإضافَةُ؟ وما العددُ الّذي يجبُ له الانفِصَالُ؟ ولم كانَ مِن الثّلاثَةِ إلى العشرَةِ بالإضافَةِ؟

ولم لا يجبُ في الواحِدِ والاثنين ما وَجَبَ في الثّلاثَةِ وما بعدَه؟

ولم جازَ: (ثَلاثَـةُ الأَثْوَابِ) بالألِفِ واللّامِ مع أنّه في معنى تفسيرِ العدَدِ، ولم يجُزْ مثلُ ذلك في التَّمْييزِ؟ ولم[1] صارَ الأوّلُ معرِفَـةً بالثّاني؟

وما العدَدُ الّذي يجِبُ له التّركِيبُ؟ ولم[2] وَجَبَ لَمّا كانَ مِن (أَحَدَ عَشَرَ) إلى (تِسْعَةَ عَشَرَ)، ولم يجِبْ مثلُ [و٦٢] ذلكَ لِمَا بين العِشْرينَ إلى الثّلاثينَ؛ إذْ هو نَظيرُ ما بينَ العشرَةِ إلى العِشْرين؟

ولم بُنِـيَ (أَحَدَ عَشَرَ) إلى (تِسْعَةَ عَشَرَ)؟

ولم فُسِّرَ بالمنصوبِ دونَ المجرُورِ على قياسِ (عَشرَةٍ) وبابِه؟

ولم وجَبَ للعِشْرينَ إلى التِّسْعينَ جمعُ السّلامَـةِ الواوُ والنُّونُ، والياءُ والنّونُ؟ ولم كانَ مُضاعَـفَـةُ العَشَراتِ أَحقَّ بذلِك مِن مضاعفَةِ المِئِينَ؟

ولم كَانَ عمَلُ العدَدِ الّذي فيه نُونٌ أضعفَ مِن عمَلِ الصّفَةِ المشبّهَـةِ بالمشبّهَـةِ؟

ولم وَجَبَ: (مِائةُ دِرْهمٍ) بالإضافَةِ، وتوحيدُ المفسِّرِ بالعدَدِ؟

ولم جازَ: (مِائَتا الدِّرْهَمِ)؟

ولم وَجَبَ في: (أَلْفُ دِرْهَمٍ) مثلُ ما وَجَبَ في: (مِائةُ درْهَمٍ)؟

وما الشّاهدُ في قولِ الرَّبيعِ بنِ ضَبُعٍ:

إِذا عَـاشَ الفَـتَى مِـائَـتَـيْنِ عَـامًـا ....؟

ولم جَازَ: (تِسْعُمائةٍ)، و (ثَلاثُمائةٍ) بتوحيدِ المفسِّرِ، ولم يجُزْ: (تِسْعُ امْرَأةٍ)، ولا: (ثَلاثُ امْـرَأةٍ) إلّا بالجمعِ؟

---

(١) في الأصل: (وما). (٢) في الأصل: (لما).

ولـم عُدِلَ عَن الأَصلِ في القِياسِ، وهو: (تِسْعُ مِـئِـينَ ومِئَاتٍ)؟

وما في: (عِشْرينَ)، و (أَحَدَ عَشَرَ) ممّا يقتضي التّوحِيدَ في (تِسْعِمائةٍ)؟

وما الشَّاهِدُ في قولِ عَلْقَمةَ[1]:

بِهَا جِيَـفُ الحَسْرَى ....؟

ولـم جازَ وُقوعُ الواحِدِ موقعَ الجميعِ؟

وما نَظيرُ ذلِك مِن: (لَدُنْ غُدْوَةً)؟

وما نَظِيـرُه مِن قولِهم: (مَا شَعَرْتُ بِه شِعْرَةً)، و (لَيْتَ شِعْرِي)، ومِنْ قَوْلِهِم: (العَمْرُ) و (العُمْرُ)، ولا يَـقُولونَ في اليَمينِ إلّا (لَعَمْرُكَ)؟

وما الشَّاهِدُ في قولِ الشّاعِرِ:

كُـلُوا في بَعْضِ بَـطْنِـكُمُ ....

وفي: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾ [النساء: ٤]، و (قَـرَرْنا بِه عَيْـنًا)، وإِنْ شِئْتَ: (أَعْيُـنًا)، و (أَنْـفُسًا)؟

ولـم جَازَ: (ثَلاثُ مِـئِـينَ ومِئَاتٍ)؟

وما مذهبُ المازِنيِّ في تقديمِ التّميزِ؟ وما شاهدُه مِن قولِ المُخَبَّلِ[2]:

أَتَـهْجُـرُ لَيْـلَى بِالفِـرَاقِ حَبِـيـبَـها ....؟

الجَوابُ

(أَفْعَلُ مِنْكَ) يَعْملُ في النّـكرةِ الّتي هي مِن سببِ الأوَّلِ النَّصبَ على وجهِ

---

(١) هو علقمة بن عَـبَدة (بفتح العين والباء) بن ناشرة بن قيس، من بني تميم: شاعر جاهلي، من الطبقة الأولى. كان معاصرًا لامرئ القيس، وله معه مساجلات، ويقال لعلقمة بن عبدة: علقمة الفحل. انظر ترجمته في الأغاني ١٠/ ٢٠٥، والإكمال ٧/ ٤٣، وتاريخ دمشق ٤١/ ١٣٩.

(٢) المخـبَّل بِفَـتْح الْـبَاء الْمُشَدّدَة، اسْمه ربيع بن ربيعَة بن عَوْف بن قِتال بن أنف النَّاقة، وقيل: ربيعة ابن مالك بن عوف السعدي، شاعر فحل، من مخضرمي الجاهلية والإسلام. هاجر إلى البصرة، وعمر طويلًا، ومات في خلافة عمر أو عثمان. انظر ترجمته في الخزانة ٦/ ٩٤، والأعلام ٣/ ١٥.

التّميزِ. ومَرتبتُه في العملِ المرتبةُ الرّابعةُ؛ لأنّه مِن الصّفةِ المشبّهَةِ بالمشبّهَةِ، ولا يعمَلُ الرّفعَ في السّبَبِ لضعفِهِ عن منزلَةِ الصّفَةِ المشبّهَـةِ؛ إذْ هو في المرتبَةِ الرّابعَةِ.

ويعمَلُ في ضَميرِ الموصوفِ الرّفْعَ؛ لأنّ ذلِك له بحقِّ الصّفَةِ؛ إذْ كلُّ صفَةٍ فإنّه يجوزُ أَنْ تعمَلَ في ضميرِ الموصوفِ لتنعقِدَ بِه، وإلّا خرجَتْ عن حدِّ الصّفَةِ، وليسَ لها بحقِّ الصّفَةِ أَنْ تعمَلَ في سببِ الموصوفِ الّذي هو غيرُه الرّفعَ، وإنّما لها هذا بقوّتِها في العمَلِ، فإذا لم تَقْوَ فيهِ لم تَعْمَلْ على هذا الوَجْهِ، فتقولُ: (مَرَرْتُ برجُلٍ أَحْسَنَ مِنْكَ وَجْهًا)، و (هو أَكْـرَمُ مِنْكَ أَبًا).

ويجوزُ تقديمُ (مِنْكَ) وتأخيرُه، فتقولُ: (هو أَحْسَنُ مِنْكَ [وَجْهًا)، و][1] (وَجْهًا مِنْكَ)، ولم يجُزْ مثلُ هذا التّقديمِ والتّأخيرِ مِنْ جهَةِ قُوّتِـهِ في العمَلِ، ولكنْ مِن جهَةِ أنّه لَمّا كانَ يجوزُ حذفُ (مِنْك) اسْتِغْناءً عنه، فتقول: (هو أَحْسَنُ وَجْهًا) جازَ أَنْ يُسْتَدْرَكَ بِه بَعْدما مضى صَدْرُ كَلامِك على الحَذْفِ، فتقولُ: (هو أَحْسَنُ وَجْهًا مِنْك).

ويجُوزُ أَنْ يعمَلَ في الواحِدِ والجميعِ، كقولِكَ: ([هم خَيْـرٌ][2] مِنْكَ عمَلًا)، و (أَعْمَالًا)، وإنّما جازَ الجمْعُ لأنّه قد يَعْرِضُ فيه اللّبْسُ فيُـبَيَّنُ، ومتى لَمْ يَعْـرِضْ فيه جَازَ الواحِدُ في موضِعِ الجمْعِ؛ لأنّ التّميزَ يقعُ فيه الواحِدُ في موضِعِ الجمْعِ، كما يقَعُ في العـدَدِ، كما إذا قـلتَ: (عِشْرُونَ دِرْهمًا)، والأصْلُ: (عِشْرُونَ مِنَ الدَّرَاهِمِ)، فيجري التَّمْييزُ على هذا القياسِ إذا لَمْ يَكُن الْتِبَاسٌ، فإذا عَرَضَ إِلْبَاسٌ بُيِّنَ، وليسَ يَعْرِضُ في العدَدِ، ولهذا جاءَ: ﴿ يُخۡرِجُكُمۡ طِفۡلٗا ﴾ [غافر: ٦٧]؛ لأنّ هذا لا يُلْبِسُ؛ إذ الطّفْلُ لا يكونُ الجماعَةُ على مَعْناهُ، فيكونُ طِفْلًا واحِدًا، فأمّا: ﴿ بِٱلۡأَخۡسَرِينَ أَعۡمَٰلًا ﴾ [الكهف: ١٠٣][3] فقد يُلْبِسُ، فيُـتَوَهَّمُ أنَّ عَمَلًا واحِدًا يُضافُ إلى الجميعِ، كحَمْـلِ الثّقِيلِ الّذي يُضافُ إلى كُلِّ وَاحِدٍ قد حَمَلَه [ظ٦٢]، وكنُـبْلِ إِنْسَانٍ الّذي يَشْتَرِكُ فيه

---

(١) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وهو ما يقتضيه السياق.

(٢) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وهو من الكتاب ١/ ٢٠٣، والسؤال.

(٣) جاء في الأصل: (الأخسرين)، وكذا في المصحف.

الجماعَةُ، فإذا جُمِعَ يُبَيِّنُ المعنى أنّ العمَلَ لِكُلِّ واحِدٍ منهم.

وإنّما كانَتْ هذه الصّفةُ مشبَّهةً مِن جِهَةِ أنّها صِفةٌ مُشتقّةٌ، كما أنَّ بابَ (حَسَنٍ) صفَةٌ يصلُحُ أَنْ تَتْبَعَ الموصوفَ في إِعْرابِه، إلّا أنّها ضَعُفت؛ لأنّها لا تَقومُ بنفسِها. ولا يجوزُ أَنْ تُثَنّى، ولا تُجْمَعَ، ولا تؤنّثَ، فبَعُدت هذه مِن اسمِ الفاعِلِ الّذي يجبُ له مَا يمتَنِعُ[1] مِن هذه الصِّفَةِ.

وحُكمُ (أَفْعَلُ) إذا أُضِيفَ أَنْ يكونَ بعضَ مَا أُضيفَ إليه؛ لِيُفَرَّقَ بذلِك بينَ مَعْنَيَيْن مُخْتَلفَيْن، فإذا أُضِيفَ كَانَ إلى جنسِه؛ لأنّه أَقربُ إليه بما هو أَخَصُّ به مِن الإِضافَةِ، وإذا اتَّصلَ بـ (مِنْكَ) كانَ لِمَا هو أَبعدُ مِنه لِمَا هو مِنْ غيرِ جِنسِه.

ويجُوزُ إِضافَتُه إلى الواحِدِ النَّكِرَةِ، كقولِكَ: (هو أَكْرَمُ رَجُلٍ)، والمَعْنى: (هو أَكْرَمُ الرِّجَالِ) إذا أُفْرِدُوا رَجُلًا رَجُلًا، ونَظيرُه: (كُلُّ رَجُلٍ) في أَنَّهُ يُضافُ إلى الواحِدِ، والمعنى إضَافَتُه إلى الجَمِيعِ إذا أُفْرِدُوا رَجُلًا رَجُلًا، وإنّما جَازَ ذلك لأنَّ الوَاحِدَ لا كُلَّ له، فاقتضى الإِضَافةَ إلى الجَمِيعِ، واقتضى وضعُ الواحِدِ مَوْضعَ الجَميعِ أَنْ يجريَ المعنى في الآحَادِ، كقولِك: (كُلُّ رَجُلٍ في الدَّارِ فَلَه دِرْهَمٌ)، فالدَّرَاهِمُ بِعِدَّةِ الرِّجَالِ. ولو قلتُ: (كُلُّ الرِّجَالِ الّذينَ في الدَّارِ فَلَه دِرْهَمٌ) لَكانَ دِرْهَمٌ واحِدٌ لِجَمَاعَتِهم، فمِن هاهُنا احتِيجَ إلى الإِضافَةِ إلى الواحِدِ، وتقديرُه: كُلُّ الرِّجَالِ إذا مُيِّزُوا رَجُلًا رَجُلًا فلَهُ دِرْهَمٌ، فكَانَ: (كُلُّ رَجُلٍ فَلَهُ) أَوْجَزَ وأَحْسَنَ مِنْ غيرِ إِخْلالٍ بالمَعْنى؛ لِما ذَكَرْنا مِن الدَّليلِ عليه، وكذلِك (أَفْعَلُ) على جِهَةِ التَّفْضِيلِ لِشَيءٍ على شَيءٍ لا يكونُ الواحِدُ لَهُ (أَفْعَلُ)، كمَا لا يَكونُ لَهُ (كُلُّ) قد حَوَّلَهُ عن[2] الوَاحِدِ، مِن هذا الوَجْهِ قَدْ أَنْبَأنا عن مَعْنى الجَمْعِ، كمَا كَانَ ذلك في (كُلٍّ)، وذِكْرُ لفظِ الواحِدِ قد أَنْبَأَ عن جَريانِ المعنى في الآحادِ كما هو في (كُلٍّ)، فالقِيَاسُ فيهما وَاحِدٌ.

والفرقُ بينَ: (هو أَوَّلُ رَجُلٍ)، وبينَ: (هو أَوَلُ رَجُلًا) أَنَّ الجرَّ يدلُّ على أنَّ

---

(١) في الأصل: (ويمتنع)، وكذا أبين للمعنى. (٢) جاء في الأصل: (على).

الأوَّلَ رَجُلٌ، كأنَّكَ قلتَ: هو أوَّلُ الرِّجالِ إذا أُفْـرِدُوا رَجُلًا رَجُلًا، فهو أَحَدُهم. فأمّا النَّصْبُ فإنّما (رَجُلٌ) فيه سَبَبٌ مِن أَسْبابِ الأوّلِ، فليسَ رَجُلًا؛ لأنّكَ لو قلتَ: (المَلِكُ أَوَّلُ رَجُلًا) لَـكانَ بِمَعْنى أنَّ رَجُلَـهُ أَسْبَـقُ مِن غيرِه.

وفي التَّنزيلِ: ﴿ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ ﴾ [البقرة: ٤١]، ولوْ قِيلَ: (أَوّلَ كَافِرًا) لَجازَ في مثلِهِ مِن الكَلامِ، ومعنى النَّهْيِ مختَلفٌ، فهو في الجرِّ نَهْيٌ لهم عن الكُفرِ، وفي النَّصبِ [نَهْيٌ][1] لهم عن التَّعرُّضِ لأنْ يكونوا سَبَبَ كُفْـرِ غَيْـرِهم ممّن هو مِن أَسْبابِهم[2]. والنَّصبُ في هذا إذا وُجِدَ كقولِـهِم: (عِشْرُونَ دِرْهَمًا) في أنَّ الأصْلَ فيه لَفْظُ الجَمِيعِ، أيْ: عشرونَ مِن الدَّراهِمِ[3]، و (هُمْ أَكْـرَمُ آباءً)، إلّا أنّه يُحْذَفُ لفظُ الجَميعِ مع حرفِ الإضافَـةِ؛ للإيجَازِ مِن غيرِ إلْـبَاسٍ في العدَدِ، ويجوزُ في غَيْـرِه إذا لم يُلْبِسْ؛ لأنّه تَمْيِيـزٌ مثلُه، فإذا أَلْـبَسَ لَمْ يَجُزْ إلّا الجمْعُ، ولَيْسَ يُلْبِسُ في العدَدِ، كما يَعْرِضُ ذلك في غيرِه.

وإنّما لَمْ يجُزْ في هذه الصِّفَةِ التَّـأنيثُ والتّذكيرُ، ولا التَّثنِيَـةُ والجمْعُ؛ لِتَضمُّنِـها معنى الفِعْلِ والمصدرِ، كقولِك: (يَـزِيدُ فَضْلُه على فَضْلِ غَيْـرِه)، فـلـمّا تَـضَمَّنتْ معنًى لا تجوزُ فيه هذه الأوجُهُ مُنِعتْ مَا يَمْتَنِـعُ منـه؛ ليـدُلَّ على أنّها قد تضمَّنَتْ معناه، وهذه عِلَّـةُ المازنيِّ[4].

وتَقولُ: (مَـرَرْتُ بِـرَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهِ أَخُوهُ)، ولا يَجُوزُ: (مَـرَرْتُ بِـرَجُلٍ خَيْـرِ النَّاسِ أَخُوهُ)؛ لأنّه لا يَرفَعُ السَّببَ الّذي هو غيـرُ الأوّلِ؛ لِضَعفِها في العمَلِ

---

(١) ما بين المعقوفين ليس في الأصل.

(٢) انظر معنى النهي في معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ١٢٣، ودرج الدرر في تفسير الآي والسور للجرجاني ١/ ١٤٤، والكشاف ١/ ١٣١، والتفسير الكبير للرازي ٣/ ٤٨٣، وتفسير البحر المحيط ١/ ٣٣٢.

(٣) في الأصل: (الـدرهـم).

(٤) نقل ابن السـراج خلافًا بين النحاة في التعليل لعدم تثنية وجمع أفعل التفضيل، وذكر هذه العلة المنسوبة هنا للمازني، لكن ابن السراج لم ينسبها لأحد، وذكر في أصوله عللًا أخرى. انظر الأصول ٢/ ٦ - ٧، وكذلك الخلاف في ابن يعيش ٦/ ٩٥، وانظر هذه العلة في شرح السيرافي ٢/ ٦٦، والإنصاف ٤٩٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٣٨.

على جِهَةِ عَمَلِ الفِعلِ في الفَاعِلِ الّذي هو غيرُ الموصُوفِ الأَوّلِ، كقولِك: (مَرَرْتُ بِـرَجُلٍ ضَارِبٍ أَبُوهُ)، ولا يجِبُ مثلُ ذلِك في ضميرِ الموصُوفِ؛ لأَنَّهُ يجِبُ لَهَا بِحَقِّ الصِّفَةِ.

ولا يَجِبُ أَيْضًا أَنْ يمتَنِعَ مِن التَّمييزِ؛ لأنّه عَمَلُ العامِلِ الضَّعيفِ؛ وذلِك [و٦٣] لأنّ العامِلَ أَدلُّ على النَّكِـرةِ منهُ على المعرفَةِ، فعَمِلتْ في النّكِـرَةِ الّتي العامِلُ أَدلُّ عَلَيْهِ، ولَمْ تَعْمَلْ في المعرفَةِ الّتي تَضْعُفُ دلالةُ العامِلِ عَلَيهِ؛ لئلّا يجتَمِعَ ضعفُها في نفسِها وضَعفُ الوجْهِ الّذي تَعْمَلُ عَلَيْه؛ فلهذا تَمَيَّـزَ ما يجُوزُ أَنْ تَعْملَ فيه ممّا لا يجُوزُ. وسُمِّيَ تَمْييزًا لِـيُفَـرَّقَ بينَه وبينَ المفعُولِ، وما قُدِّرَ تَقْديرَ المفعُولِ في المرتَـبَـةِ الّتي تَلِيه، فسُمِّيَ بِمَا يُنْبِئُ عن معناهُ ممّا يُـفَـرَّقُ بينَه وبينَ المفعُولِ؛ إِذ الأَوّلُ مُبْهمٌ يقتضي أَنْ يُـفَسَّرَ بِواحِدٍ مِنَ الأجناسِ، وهذا معنى التَّمْييزِ.

وتَقولُ: (هو أَفْـرَهُ عَبْـدٍ) إذا كَانَ الأَوّلُ عَبْدًا، و (هو أَفْـرَهُ عَبْدًا) إذا كَانَ الأَوّلُ ليسَ بِعَبْدٍ على قياسِ الأَصْلِ الّذي قَدَّمْنا.

وتَقولُ: (هو أَفْضَلُ النّاسِ)، فيَـكونُ معرفَـةً بالإضافَةِ إلى المعرفَـةِ؛ لأَنَّهُ ليسَ على تَقديرِ الانْفِصالِ، ولا يجُوزُ مثلُ ذلك في: (حَسَنِ الوَجْهِ)؛ لأَنّهُ على تَقْديرِ الانْفِصالِ.

والفِعْلُ الّذي يَعمَلُ على جِهَـةِ التَّمْييـزِ هو المنقُولُ عن الفَاعِلِ إلى التَّمْييـزِ، كقَـولِـهِم: (تَصَبَّبْتُ عَـرَقًا)، و (تَـفَـقَّأْتُ شَحْمًا)، و (طِـبْتُ بذلِك نَـفْسًا)، و (امْتَلأَ الإِنَاءُ مَاءً)، وإِنّما جَازَ النَّقلُ في هذه الأَفْعالِ؛ لأَنّها مِمَّا يَتَعلّقُ بغيرِ الفاعِلِ، ويُـفْهَمُ مِنْها التّعلّـقُ بالفاعِلِ، كقَولِك: (تَصَبَّـبْتُ)، فيُـفْهَمُ منه أَنَّ التّصَبُّبَ هو العَرَقُ أو الماءُ أو ما أَشْبَـهَ ذلِك.

ولا يجُوزُ: (امْتَلأتُه)، ولا: (تَـفَقَّـأْتُـهُ)؛ لأنّ التّمييزَ لا يَـكُونُ معرِفَـةً.

ولا يجُوزُ: (مَاءً امْتَلأتُ)؛ لأَنَّ عملَ العامِلِ فـي الشّـيءِ على جِهَـةِ التّمْييـزِ عَمَلٌ ضَعيفٌ، وإِنْ كانَ فِعلًا؛ لأنّه في الفِعلِ كالشّاذِّ؛ لِـقِلّـتِه، وليسَ بمنزِلَةِ الحالِ

مِن جِهَـةِ أَنَّ العامِلَ مُتَصَرِّفٌ، وليسَ مثلَه؛ لأنّه وإنْ كانَ مُتصرّفًا فهو يعمَلُ في الحالِ على وجْهِ الاطّرادِ، وهو وَجْهٌ قَوِيٌّ، ويَعمَلُ فـي التّمييزِ على طريقِ الشُّذُوذِ، وهو وَجْهٌ ضَعيفٌ، فلا يَسْتَوِي القياسُ فيه لِهذه العِلَّةِ، ويُوضِّحُ وَجْهَ التَّمْييزِ في هذه الأفْعالِ أَنَّ المَعْنى: امْتَلأتُ مِن الماءِ، وتَـفَقّأتُ مِن الشَّحْمِ.

وتَقولُ: (هو أَشْجَعُ النَّاسِ رَجُلًا) على مَعْنى أنَّ الرّجُلَ هو الأوّلُ، وهو الأشْجَعُ، ويجُوزُ فيه أَنْ يَـكونَ غَيْـرَه، إلّا أنّه مِن سَبَبِه، فيَـكونُ رَجُلُهُ أَشْجَعَ مِن غَيْـرِه، كما تَقولُ: (هو أَكْثَـرُ النّاسِ مَالًا)، وكذلِك: (هُمَا خَيْـرُ [النّاسِ][1] اثْنَـيْنِ)، يجُوزُ على الوَجْهَين جَمِيعًا.

والعَدَدُ الّذي تجِبُ له الإضافَةُ هو العدَدُ الّذي فيـهِ تَنْوينٌ، والعدَدُ الّذي يجِـبُ لـه الانْفِصالُ هو العدَدُ الّذي فيهِ نُونٌ؛ لأنّ النُّونَ أَقْوى مِن التَّـنْوِينِ بِالحَركةِ وبِاللُّـزُومِ؛ إِذْ ليسَ على وَاحِـدِه في العدَدِ، مِنْ نحْوِ: (ثَلاثِينَ)، و (عِشْرينَ)، فـالنّـونُ اللّازِمةُ أَقْوى مِن العَارِضَةِ؛ بِكَوْنِها فيما هو على وَاحِدِه؛ فلِذلِك ثَـبَـتَتْ، ونُصِبَ المُفَسِّرُ على التّمْييـزِ مِن (عِشْرينَ) إلى (تِسْعينَ)، وحُذِفَ التَّـنْوينُ، وأُضِيفَ إلى المفَسِّرِ مِن (ثَلاثَـةٍ) إلى (عَشْرةٍ).

ولم يجِبْ في الواحِدِ والاثنَـيْنِ ما وَجَبَ في الثّلاثَةِ إلى العشرَةِ؛ لأنّ الواحِدَ يُنْبِئُ عن مَعْناهُ لَفْظُ الجِنْسِ بِصيغَتِه، كقَوْلِك: (رَجُلٌ)، و (ثَوْبٌ)، وكذلِك التَّثْنِـيَـةُ في قولِكَ: (رَجُلانِ)، و (ثَوْبَانِ)، وليسَ كذلك الجمعُ؛ لاحتِمالِه الكَثِيرَ والقَليلَ والوسطَ بينَـهُما، فلَمْ يكُنْ بُـدٌّ إذا أُرِيدَ مَعْنى العَدَدِ مِن ذِكْـرِ لَـفْظِه؛ إِذْ لَفْظُ الجِنْسِ لا يُنْبِئُ عنه في الأَثْوَابِ، ومَا يَجْرِي مَجْراها.

وتَـقُولُ: (ثَلاثَـةُ الأَثْوَابِ)، فتُدْخِلُ الألِفَ واللّامَ لِتعريفِ الأوّلِ، على قِياسِ الإضافَةِ الحقيقيَّـةِ، إذا لَمْ يَعْرِضْ ما يُخْرِجُهُ عن الأَصْلِ.

والعدَدُ الّذي يجِبُ له التّركيبُ مِن (أَحَدَ عَشَرَ) إلى (تِسْعَةَ عَشَرَ) مِن قبلِ

---

(١) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وهو من السؤال.

أَنّ فيه تَنْوِينًا يُذْهبُه التّركيبُ، كما يُذْهبُ في الإضافَةِ مِن الثّلاثَةِ إلى العشرَةِ. ولَمْ يجُزْ مثلُ ذلِك فيما بينَ العِشْرينَ [ظ٦٣] إلى الثّلاثِينَ؛ لأنّه عَدَدٌ فيه نُونٌ، لا يجوزُ أنْ يُذْهبَهُ التّركِيبُ، كما لَمْ يجُزْ ذلِك في الإضافَةِ؛ لِقُوَّةِ النُّونِ بالوَجْهينِ اللَّذَينِ ذَكَرْنا، فكَانَ أحقَّ بالثّباتِ، وكانَ التّنوينُ أحقَّ بالحذْفِ.

وبُنِيَ (أَحَدَ عَشَرَ) إلى (تِسْعَةَ عَشَرَ)؛ لأَنَّ فيهِ مَعْنى العَطْفِ؛ إذ المَعْنى (خَمْسَةً) و (عَشْرَةً)؛ لِيُنْبئَ عن مَعْنى الحرفِ مع ما يجِبُ له بِحَقِّ انْعِقادِ العدَدِ بالعدَدِ مِن جَعْلِهِ بمنزلَةِ اسمٍ واحِدٍ لذلِك العدَدِ.

وفُسِّرَ (عِشرونَ) وبابُه بالمنصُوبِ؛ لأنّه مُنْفصِلٌ يقتضي التّفسيرَ بالجِنْسِ، فلَمَّا امْتَنَعت الإضافةُ وَجبَ النَّصْبُ للمُفَسَّرِ[1] على جِهَةِ شَبَهِ المفعُولِ، مِن جِهةِ إتيانِهِ بعدَ التَّمَامِ، وما يقتضيهِ مِن الكَلامِ.

ويجِبُ للعِشْرينَ إلى التِّسْعينَ جمعُ السَّلامَةِ بالوَاوِ والنّونِ، واليَاءِ والنُّونِ، لَمّا كَانَتْ في الأصلِ تدُلُّ على سَلامَةِ المَعْنى واللَّفْظِ، ثمّ احْتِيجَ إلى مَا يُنْبئُ عن سَلامةِ المعنى في مُضاعَفَةِ المرّاتِ، وَجَبَ أَنْ تَلْحَقَ؛ لتدُلَّ على سلامَةِ معنى العشرَةِ، مع دَلالَةِ جَريانِها مِن العِشرينَ إلى التّسعينَ، ومع تَوْطئَةٍ تأخذُه مِن لفظِ العَشرةِ في (عِشْرينَ)، فصَارَ لفظُ الثَّلاثِ والأَربعِ يُنْبئُ عَن مُضاعفَةِ العدَدِ بحسَبِ مُقتضَى أصلِه، وصَارَ اجتِماعُ الأسبَابِ الثّلاثَةِ يُنْبئُ عن مُضاعفَةِ مَعْنى العشرَةِ على سلامَةَ المَعْنى خاصّةً، لا اللَّفْظِ، فمِنْ هاهُنا فُهِم في (ثَلاثِينَ) و (أَرْبعينَ) إلى التِّسْعِينَ مُضَاعفَةُ مَعْنى العشرَةِ على منهاجٍ واحِدٍ. ولم يجِبْ مِثْلُ ذلِك في مُضاعَفَةِ المئينَ، وإنْ كَانَتْ مُضاعفَةُ العَشَراتِ قد أُقْطِعَتْ هذه الصِّيغَةَ، وكانتْ أَحقَّ بها؛ لأنّها أوّلُ، وسُلِكَ بِمُضاعَفَةِ المِئِينَ طَريقٌ آخَرُ إذْ لَمْ يُمْكن التّأتّي عنه بهذه الطّريقِ.

وعَملُ العدَدِ الّذي فيهِ نُونٌ أَضْعفُ مِن عمَلِ الصّفَةِ المشبَّهةِ؛ لأنّه يجِبُ له

---

(١) في الأصل: (المفسر).

عَمَلان: الرّفْعُ بحَقِّ الصّفَةِ، والنّصْبُ بحقِّ التّمْيِيزِ، ولا يجِبُ لهذا العدَدِ إلّا أَحَدُهما، وهو النّصْبُ بحقِّ التّمييزِ.

وكلُّ مَنصُوبٍ فهو مَفْعولٌ، أو مُشبَّهٌ للمفعولِ، إلّا أنَّ وُجوهَ الشّبَهِ تختلِفُ في القُرْبِ والبُعدِ، على ما بيّنّا في الصِّفاتِ، فينبغي على ذلك القياسِ أنْ يَكُونَ العدَدُ مُشبَّهًا بالصِّفَةِ المشَبَّهَةِ بِالمُشَبَّهَةِ؛ لأنّه يقتضي التّمييزَ بالجِنْسِ، كما تقتضي الصّفَةُ المُشبَّهَةُ [بالمُشبَّهةِ][1] التّميزَ بالجِنْسِ، وقد تَمّتْ بضَميرِ الموصُوفِ، وتَمَّ هذا العدَدُ بالنّونِ، فهو في المرتبَةِ الخامسَةِ مِن ضَعْفِ العَمَلِ. فأمّا الصّفَاتُ فعلى أَرْبعِ مَرَاتِبَ كما بيّنّا قَبلُ، وكُلُّ هذا الشَّبَهِ رَاجِعٌ إلى الفِعْلِ، إلّا أنَّهُ على هذه المَرَاتِبِ الّتي ذَكَرْنا.

والعدَدُ الّذي يجِبُ له الإضافَةُ، وأَنْ تَكُونَ إلى وَاحِدٍ مُفَسِّرٍ لَهُ، هو العدَدُ الّذي يجري مجرى مضاعَفَةِ العَشَراتِ، ومجرى العَقْدِ الّذي هو عَشَرَةُ آحادٍ، وذلك كـ (مِائةِ دِرْهَمٍ)، فهو على مضاعَفَةِ العَشَراتِ كالتِّسْعينَ، فوَجَبَ لَه مِن هذا الوَجْهِ التّوحيدُ في لَفظِ الجِنْسِ، وهو مع ذلك هو عَقْدٌ، هو عَشْرُ عَشَراتٍ، بمنزلَةِ عَدَدِ العَشرةِ الّذي هو عَشرَةُ آحادٍ، فوَجَبَ له مِن هذا الوَجْهِ الإضافَةُ إلى المُفَسِّرِ كإضافَةِ العشرَةِ إلَيْه.

وسَبيلُ (أَلْفِ دِرْهَمٍ) كَسَبيلِ (مِائةِ دِرْهَمٍ) في أنّه عَشْرُ مِئاتٍ، كما أنَّ المِائةَ عَشْرُ عَشَراتٍ؛ فلذلِك أُضيفَ إلى المُفسِّرِ على لَفْظِ التّوحيدِ الّذي قد وَجَبَ للمِائةِ؛ لأنّه أَحَقُّ به.

وتَقولُ: (مِائتا الدِّرْهَمِ) فتُضيفُ؛ لأنّ النُّونَ فيه عَارِضَةٌ مِن أَجلِ أنّه على وَاحِدِه في قولِك: (مِائةٌ) و (مِائتان)، وكذلِك: (أَلْفٌ) و (أَلْفانِ). وتقولُ: (أَلْفُ دِرْهَمٍ) فتُضيفُ؛ للعِلّةِ الّتي بيّنّا. وتُدخِلُ الأَلفَ واللّامَ في الثّاني؛ لأنَّ الأوّلَ يَتعَرّفُ به، كما بيّنّا قَبلُ في: (عَشْرَةِ الأَثْوابِ) [و٦٤].

---

(١) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وهو زيادة اقتضاها السياق.

وقالَ الرَّبيعُ بنُ ضَبُعٍ الفَزَارِيُّ:

٢١٨ إِذَا عَاشَ الفَتى مِائَتَينِ عَامًا فَقَدْ ذَهَبَ المَسَرَّةُ والفَتَاءُ[1]

فأَثْبتَ النُّونَ، ونصَبَ على التَّمييزِ تَشْبيهًا بـ (عِشْرِينَ دِرْهمًا).

وتَقولُ: (تِسْعُمائةٍ)، و (ثلاثمائة) فتُضِيفُ إلى لَفْظِ الواحِدِ، والأَصلُ: (تِسْعُ مِئَاتٍ)، و (ثَلاثُ مِئاتٍ)، وإنّما جَازَ في الواحِدِ لانْعِقادِ العَدَدِ بالعدَدِ على شَبَهِ المُركَّبِ، فاقتضى تخفيفَ لَفْظِه؛ لِما يَلْزَمُه مِن الإضافَةِ إلى العددِ، ثُمّ إلى الجنْسِ المُفَسِّرِ. ولا يجُوزُ مثلُ ذلِك في: (تِسعِ امْرَأةٍ)؛ لأنّه ليسَ فيه مِثْلُ عِلَّتِه.

ونَظِيرُه: (أَحَدَ عَشَرَ) في انْعِقَادِ عَدَدٍ بعَدَدٍ يَقتَضي المُفَسِّرَ، ونَظِيرُه أَيْضًا: (عِشْرونَ دِرْهَمًا) في طُولِ الاسْمِ الّذي اقتَضَى الحذْفَ للتَّخْفيفِ، فحُذِفَ لَفظُ الجَمْعِ وحَرفُ الإضافَةِ، [فَصَارَ][2]: (عِشْرونَ دِرْهمًا).

وإذا كَانَ يَصْلحُ وُقُوعُ الوَاحِدِ مَوقِعَ الجَميعِ فيما لَمْ يَنْعقِدْ فيه عَدَدٌ بِعَددٍ، ويَطُولُ فيه الاسْمُ، كَانَ في العَدَدِ أَجْوَزُ وأَلْزَمُ.

قَالَ عَلْقَمةُ:

٢١٩ بِهَا جِيَفُ الحَسْرَى فَأَمَّا عِظَامُها فَبِيضٌ وأَمَّا جِلْدُها فَصَلِيبُ[3]

---

(١) البيت من الوافر، وهو للربيع بن ضبع الفزاري، واسمه الربيع بن ضبيع في ابن يعيش ٦/ ٢٤، وانظر البيت منسوبًا في سيبويه ١/ ٢٠٨، والأصول ١/ ٣١٢، وتحصيل عين الذهب ١٦٨، وعمدة الحافظ ١/ ٥٢٥. وهو ليزيد بن ضبة في سيبويه ٢/ ١٦٢، وأراه سهوًا من الناسخ. وهو بلا نسبة في المقتضب ٢/ ١٦٩، ومجالس ثعلب ١/ ٢٧٥، والجمل ٢٤٢، والتبصرة والتذكرة ١/ ٣١٧، ٤٩٠، وجمهرة اللغة ٢/ ١٠٣٢، والنكت للأعلم ١/ ٣٠٨، والمحصول لابن إياز ١/ ٤٦٩، وشرح الرضي ٢/ ٣٠٥، والموشح ٤٨٩. والشطر الثاني من البيت ليس في ش. وجاء برواية: (اللذاذة والفتاء)، و (البشاشة).

(٢) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وهو زيادة اقتضاها السياق.

(٣) البيت من الطويل، وهو لعلقمة بن عبدة في ديوانه ٢٧، وانظر سيبويه ١/ ٢٠٩، والمقتضب ٢/ ١٧٣، وابن السيرافي ١/ ٩٣، والنكت ١/ ٣٠٩، وتحصيل عين الذهب ١٦٩، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٥٢. وهو بلا نسبة في معاني الأخفش ٢٤٥، واشتقاق أسماء اللّه ٧٧، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٦٤، والشيرازيات ١٧٧، وجمهرة اللغة ٢٤٩. وجيف الحسري: وهي جمع حسير، وهي الناقة التي سقطت من الإعياء والكلال. والصليب: اليابس، وقيل: الصليب كل جلد لم يدبغ.

بِمَعْنى: جُلُودُها، وإنّما جَازَ ذلِك لِدلالَةِ الإضافَةِ على مَعْنى الجمْعِ. ومثلُهُ:

٢٢٠ لا تُنْكِرُوا القَتْلَ وقَدْ سُبِينا

في حَلْقِكُمْ عَظْمٌ وقَدْ شَجِينا[(١)]

يُرِيدُ: حُلُوقِكُم. ومِثْلُهُ:

٢٢١ كُلُوا في بَعْضِ بَطْنِكُمُ تَعِفُّوا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصُ[(٢)]

يُرِيدُ: في بَعْضِ بُطُونِكُم، وكلُّ هذا لِدلالَةِ الإضافَةِ على مَعْنى الجميعِ مع ما فِيهِ مِن الإيجازِ.

ونَظيرُه: (لَدُنْ غُدْوَةً)، لَمّا كَثُرَ مُصَاحبةُ (لَدُنْ) لـ (غُدْوَةٍ)، وكانَت النُّونُ قد تُحْذَفُ حتّى تصيرَ بمنزلَةِ الزّائِدِ أَشبَهَ: (عِشْرينَ دِرْهمًا) في زِيادَةِ النُّونِ واقْتِضاءِ التَّفْسيرِ، فجَرَى في ذلِك المَجْرى، فكَذلِك جَرَى (تِسْعُمائةٍ) على الإيجازِ الّذي يجِبُ في (أَحَدَ عَشَرَ). وقالَ بَعْضُهُمْ: (لَدَنْ غُدْوَةً)[(٣)]؛ لأنّه كَانَ يُسَكِّنُ، فيَقُولُ: (لَدْنُ) للتّخفِيفِ، فلَمّا حَرَّكَ لَمْ يَرْجِعْ إلى حَرَكَةٍ ثَقِيلةٍ، وحَرّكَ بِأَخفِّ الحَركاتِ، على قِياسِ: (اضْرِبَنْ) في أَخَفِّ الحَركاتِ.

---

(١) هذا من الرّجز، وهو منسوب للمسيّب بن زيد مناة، وانظر ابن السيرافي ١/ ١٤٥، ١٤٦، وتحصيل عين الذّهب ١٦٩. ونسب لطفيل الغنوي، وهو للغنوي في مجاز القرآن ٢/ ١٩٥، ولطفيل في جمهرة اللغة ٢/ ١٠٤١، والمحتسب ٢/ ٨٧. وهو بلا نسبة في سيبويه ١/ ٢٠٩، ومعاني الأخفش ٢٤٩، والمقتضب ٢/ ١٧٢، والأصول ١/ ٣١٣، واشتقاق أسماء اللّه ٧٧، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٦٤، وإعراب القرآن للنّحاس ٤/ ٣٠٢، والإغفال ١/ ٢٥٥، والنكت للأعلم ١/ ٣٠٩، وابن يعيش ٦/ ٢٢، والمحصول لابن إياز ١٩٠.

(٢) البيت من الوافر، قائله مجهول، وهو من شواهد سيبويه ١/ ٢١٠، ومعاني الفراء ١/ ٣٠٧، ومعاني الأخفش ٢٤٩، والمقتضب ٢/ ١٧٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/ ٩٣، والأصول ١/ ٣١٣، وإعراب القرآن للنحاس ٤/ ١٠٨، والحجة للفارسي ٤/ ٨١، ٥/ ٢١٣، ٢٨٩، ٦/ ١٣، وابن السيرافي ١/ ٢٤٧، والمحتسب ٢/ ٨٧، وعلل النحو ٥١٦، وتحصيل عين الذهب ١٧٠، والنكت ١/ ٣١٠. والخميص: في الأصل الجائع، والخمص: الجوع.

(٣) انظر هذه اللغة في سيبويه ١/ ٢١٠، وشرح السيرافي ٢/ ١٠٣، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٤٢، واللسان (لدن).

ونَظِيرُه: (مَا شَعَرْتُ بِـهِ شِعْرَةً)، و (لَـيْتَ شِعْرِي) في أنّه يَجُوزُ بِالهاءِ وغَيرِ[1] الهاءِ، على مَعنًى وَاحِدٍ، إلّا أنه لَمّا كَثُـرَ لَمْ يجُزْ إلّا على أَحَدِ الوَجْهَينِ.

ونَظِيـرُهُ أَيْضًا: (العَمْرُ)، و (العُمْرُ) في أنّهما بِمَعْنًى وَاحِدٍ، إلّا أنه لا يَجُوزُ في اليَمينِ إلّا (لَعَمْرُكَ) بِالفَتحِ؛ لأنّه أَكثـرُ في الاسْتِعمالِ، فاخْتِـيرَ له الأَخَفُّ.

ومِن ذلِك التّميزُ في: ﴿ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا ﴾ [النساء: ٤]، و (قَـرَرْنا بِه عَيْـنًا)، فهذا وَاحِدٌ في مَوْضعِ الجَميعِ؛ لِمَا صَحِبَهُ مِن الدَّلِيلِ في (طِـبْنَ)، و (قَـرَرْنا)، وقد يجُوزُ: (أَنْفُسًا)، و (أَعْـيُـنًا)؛ لأنّه الأصْلُ، كما يجُوزُ: (ثَلاثُ مِئِـينَ) و (مِئَاتٍ)؛ لأنّهُ الأصلُ، وإنْ كانَ كالمرفُوضِ بالأَخَفِّ الّذي يُغْني عَنْه، ولكنْ قد يَرجِعُ إلى الأَصلِ إذا خِيفَ اللَّبْسُ في بَعضِ المَواضِعِ.

ومَذهَبُ المازنِـيِّ في تَـقْدِيمِ التَّمْييـزِ أنّه يجُوزُ قِـيَاسًا على الحَالِ الّتي يَعْملُ فيها فِعْلٌ مُـتَصرّفٌ[2]، وهو خِلافُ مَذهَبِ سِيبويه[3] وكثيـرٍ مِن النَّحْويّينَ[4]؛ لأنّهم لا يُجوِّزُونَ تَقْديمَ التّميزِ؛ لأنَّ العامِلَ وإنْ كانَ مُـتَصرّفًا فإنّه يَعْملُ على وَجْهٍ، ويَضْعُفُ، وهو النّـقْلُ عن الفَاعِلِ إلى التَّمْييـزِ؛ إذ الأصلُ: طَابَتْ نَـفْسِي، وتَصَبَّبَ عَـرَقِـي. والفَرقُ بَينَه وبينَ الحَالِ أنَّ الحالَ يجوزُ في كُلِّ فِعْلٍ، وليسَ كذلِك التَّميزُ؛ لأنّه فيما نُقِل خَاصّةً مِمّا يُـفْهَمُ منه مَعْنى المَنْقولِ، وإِنْ كانَ [ظ٦٤] الفِعْلُ قد أُضيفَ إلى غَيْـرِ مَنْ هو لَهُ في الحَقيقَةِ، وليسَ كذلِك الحالُ.

---

(١) في الأصل: (غير).

(٢) انظر رأي المازني في المقتضب ٣/ ٣٦، والأصول ١/ ٢٢٣، والمحصول ٤٦٨. وهو مَذْهَبُ الكِسَائِـيِّ، والجَـرْمِـيِّ، والمُبَـرِّدِ. انظر المقتضب ٣/ ٣٦، وشرح التسهيل لابـن مالك ٢/ ٣٨٩، والمحصول ٤٦٨، والارتشاف ٤/ ١٦٣٤.

(٣) ذهب سيبويه إلى منع تقديمه، قال في الكتاب ٢/ ٢٠٥: « ولا يُـقدّم المفعول فيه فتقول: ماءً امتلأت، كما يقدّم المفعول فيه في الصفة المشبهة »، وتابعه جمهور أهل البصرة، والفراء من الكوفيين. وانظر رأيهم في المحصول ٤٦٨، والارتشاف ٤/ ١٦٣٤، والمساعد ٢/ ٦٦، والمقاصد الشافية ٣/ ٥٥٢.

(٤) قد ذكرت من أخذ برأي سيبويه، فكان منهم الفراء من الكوفيين، قال في الأصول ١/ ٢٢٣: « والكوفيون في ذلك على مذهب سيبويه فيه »، وممن تابع سيبويه ابن السراج في الأصول ٢/ ٢٢٩، والسيرافي في شرحه ٢/ ٧٨.

وأَنْشَدَ أبو عُثْمَانَ [بَـيْتَ][1] المُخَبَّلِ:

٢٢٢ أَتَهْجُـرُ سَلْمَى لِلْـفِـرَاقِ حَبِيبَـهَا   ومَا كَـانَ نَـفْسًا بِالفِـرَاقِ تَطِيبُ[2]

وقَدْ خُولِفَ في هذه الرِّوَايَـةِ فقِيلَ: إنَّ الرِّوايةَ الصَّحِيحَةَ:

....   ومَا كَانَ نَـفْسِي بِالفِـرَاقِ تَطِيبُ[3]

* * *
* *
*

---

(١) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وهو زيادة اقتضاها السياق.

(٢) البيت من الطويل، وقد نسب إلى أكثر من شاعر: فهو للمخبل السعدي في الخصائص ٢/ ٣٨٤، وتحصيل عين الذهب ١٧٠، وهو ينسب لأعشى همدان في المقاصد النّحويّة ٢/ ٤٢١، وينسب للمجنون قيس بن معاذ الملوّح في شرح شواهد الإيضاح لابن برّي ١٨٨، والمقاصد النّحويّة ٢/ ٤٢١. وهو بلا نسبة في المقتضب ٣/ ٣٦، والأصول ١/ ٢٢٤، والجمل للزجاجي ٢٤٢، وإعراب القرآن للنّحّاس ١/ ٤٣٥، والإيضاح العضدي ٢٢٤، وابن يعيش ٢/ ٧٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٨٩، والمحصول لابن إياز ٤٦٨. وقد ورد البيت برواية: (ليلى) مكان (سلمى)، وبرواية: (وما كاد نفسًا) و (للفراق حبيبها).

(٣) ذكر أ. هارون في حاشية سيبويه ١/ ٢١١ أنه وجد في نسخة الأصل أنّ هذا البيت من إنشاد المازني، وأنّ أبا إسحاق الزجاج قال: الرواية: وما كان نفسي، فهي رواية الزّجّاج كما في نسخة من نسخ سيبويه، والبيت ليس في معانيه. وانظر نسبة الرواية للزجاج في إعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٣٥، والإيضاح العضدي ٢٢٤، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ١٤٢، وشرح شواهد الإيضاح لابن برّي ١٨٩. وقد أسند ابن جني هذه الرّواية للزّجّاجي في الخصائص ٢/ ٣٨٤. والبيت موجودٌ في الجمل للزجاجي ٢٤٣ برواية المازني، ولم يشر إلى الرواية الأخرى.

بَابُ اسْتِعْمَالِ الفِعْلِ في اللَّفْظِ(*)

الغَرَضُ فيهِ أنْ يُبيِّنَ ما يجُوزُ في الفعلِ مِن الإعمَالِ في اللَّفْظِ فقط ممّا لا يجُوزُ.

مَسَائِلُ هذا البَابِ

ما الّذي يجوزُ في الفعلِ مِن الإعمالِ في اللَّفْظِ فَقَط؟ وما الّذي لا يجوزُ؟ ولم ذلك؟

وما قِسْمَةُ الاتّساعِ فيهِ؟

وما جوابُ: (كَمْ صِيدَ عَلَيْهِ؟) إذا كانتْ ظرفًا أو غيرَ ظرفٍ؟ ولم جازَ فيه: (يَوْمَانِ)، و (يَوْمَيْنِ)؟ وما حَقِيقتُه؟ ولِمَ قدَّرَه على: (صِيدَ عَلَيْـهِ الوَحْشُ في يَوْمَيْنِ)؟

وهل يجوزُ: (وُلِدَ لَهُ سِتُّونَ عَامًا)؟ وما حقيقتُه؟ وما تقديرُ الحقيقَةِ؟

وهلْ [يجوزُ][1]: (ضُرِبَ بِهِ ضَرْبَتَانِ)؟ وما تقديرُه؟

وهلْ يُقاسُ على هذا الاتّساعِ؟ ولِمَ ذلك؟

وما تقديرُ: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف: ٨٢]، و: ﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ [سبأ: ٣٣]، ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ١٧٧]؟

وما التّقديرُ في: ﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً ﴾ [البقرة: ١٧١]؟ وما وجْهُ الاتّساعِ فيه؟ ولم جازَ؟ ولم كانَ أولى مِن الحقيقَةِ؟ وما دليلُهُ؟ ولِمَ قدَّرَه[2]: مَثَلُكُمْ ومَثَلُ الّذين كَفَرُوا كَمَثَلِ النَّاعِقِ والمنعوقِ به؟ وما[3] تقديرُهُ في اللَّفظِ؟

وما تَقديرُ قولِهم: (بَنُو فُلانٍ يَطَؤُهُمُ الطَّرِيقُ)؟

(*) العنوان في سيبويه ١/ ٢١١: « **هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى** ».

(١) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وهو زيادة اقتضاها السياق والجواب.

(٢) سيبويه ١/ ٢١٢.

(٣) في الأصل: (وليس)، وكذا ما يقتضي السياق.

وما تَقْديرُ: (صِدْنَا[١] قَـنَـوَيْنِ)؟ ولِمَ قَدَّرَه[٢]: صِدْنا وَحْشَ قَنَـوَيْنِ؟

وما تَقْديرُ قولِـه: (أَنْتَ أَكْـرَمُ عَلَيَّ مِنْ أَنْ أَضْـرِبَكَ)، و (أَنْتَ أَنْـكَـدُ مِنْ أَنْ تَـتْـرُكَـهُ)؟ وما تقديرُه؟

وما الشّاهدُ في قولِ النّابغةِ الجَعْدِيِّ:

كَـأَنَّ عَـذِيـرَهُمْ بِـجَـنُوبِ سِـلَّـى ....؟

وما تَقْديرُه؟ وقولِ عَامِرِ بنِ الطُّفَيلِ:

فـلأَبْغِـيَـنَّـكُـمُ قَـنًـا وعُـوَارِضًـا ....

ولم قدّرَه[٣]: بِـ (قَـنًا)؟

وهلْ يجُوزُ: (أَكَلْتُ أَرْضَ[٤] كَذا وكَذا)؟ ولِمَ جَازَ؟ وما تَقديرُه؟

وما التّقديرُ في: (هذه الظُّهْـرُ أو العَصْرُ أو المغْرِبُ)؟ وهل هو على: (صَلاةِ الظُّهْرِ) بمعنى وقتِ صلاةِ الظُّهرِ؟

وما حقيقةُ: (اجْتَمَعَ القَيْظُ)؟ وما تقديرُه؟

وما الشّاهدُ في قولِ الحُطَيْـئَـةِ[٥]:

وشَرُّ المَـنَـايَـا مَـيِّـتٌ بَيْـنَ أَهْلِـهِ ....؟

وما تقديرُهُ؟ وقولِ الجَعْدِيِّ:

وكَـيْـفَ تُـوَاصِـلُ مَـنْ أَصْبَـحَتْ خِـلالَـتُـهُ ....

---

(١) في الأصل: (صددنا).

(٢) سيبويه ١/ ٢١٣.

(٣) سيبويه ١/ ٢١٤.

(٤) في الأصل: (أرضا أرض)، وكذا في الكتاب ١/ ٢١٤، والجواب.

(٥) هو جرول بن أوس بن مالك العبسي الشاعر المشهور، يكنى أبا مليكة، كان من فحول الشعراء ومقدميهم وفصحائهم، وكان يتصرف في جميع فنون الشعر من مدح وهجاء وفخر ونسب ويجيد في جميع ذلك، وكان ذا شر وسفه، كثير الهجاء حتى هجا أباه وأمه وأخاه وزوجته ونفسه، وهو مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، وارتد، ثم أسر، وعاد إلى الإسلام، وكان يلقب الحطيئة لقصره، مات قريبًا من سنة خمس وأربعين للهجرة. انظر ترجمته في الإصابة في تمييز الصحابة ٢/ ١٧٦، والأغاني ٢/ ١٤٩، والأعلام ٢/ ١١٨.

الجَوَابُ

الّذي يجُوزُ في الفعلِ مِن الإعمالِ في اللَّفظِ فَقَطْ إجراؤُه على العمَلِ في الظّرفِ المتمكِّنِ، وانْعقادُه في المعنى بغيرِه، أو العَمَلِ[1] في لفظِ شيءٍ والمعنى مُشْتَملٌ على غيرِه، فالعملُ فـي اللّفظِ فقطْ يجري على هذين الوجهينِ، فالّذي لَه العمَلُ لَمْ يُـذْكَـرْ، وجُعِلَ العملُ الّذي هو لَهُ لِغيرِه.

وإنّما جازَ هذا الاتّساعُ والإيجازُ مِن غيـرِ إخْلالٍ بالمعنى مع أنّه قد يَـكُونُ أَبلغَ في الحقيقَةِ، كما تكونُ الاستعارَةُ تُؤدِّي إلى النّفسِ مِن عِظَمِ المعنى ما لا تُـؤَدِّيه الحقيقَةُ، كقولِك: (هو الأَسَدُ شِدَّةً)، و (هو البَحْرُ جُودًا).

ولا يجُوزُ إذا لَمْ يكن الظّرفُ مُـتَمكّنًا، أو الكَلامُ مُشْتَملًا على مَعْنى المتروكِ أنْ يجريَ عليه هذا الإعرابُ؛ لأنَّ هذا بَابٌ يُقاسُ عليهِ؛ لاطِّرادِهِ على هذين الوجهين بِـقُوَّةِ أَمْـرِهِما، فإذا خَرجَ عن هذا الحدِّ لَمْ يَكُن مِمَّا يُقاسُ عليه على طَريقَةِ هذا البَابِ.

وإذا قالَ القَائِلُ: (كَمْ صِيدَ عَلَيْهِ؟)، احْتَمَلَ [و٦٥] الجَوابُ وجهين، وهو أنْ يقولَ: (يَوْمَين) على أَصلِه في الظّرفِ، ويجوزُ: (يَوْمان) بالرَّفْعِ على الاتّساعِ، وفيه **ثلاثةُ أوجهٍ** في التَّقديرِ:

الأَوَّلُ: (صِيدَ عَلَيْهِ الوَحْشُ في يَوْمَينِ) إلّا أنّه يَسْقُطُ ذلك الكَلامُ رَأسًا، ويُجْعَلُ (يَوْمانِ) في مَوضعِ (الوَحشِ) على الاتِّساعِ، فيُعْرَبُ بِإعرابِه، فيُقالُ: (صِيدَ عَلَيْهِ يَوْمانِ).

والوَجهُ الثّاني: أَنْ يُجْعَلَ المَرْفوعُ موضِعَ المَنْصوبِ، فتَـكونُ الحَقيقَةُ فيه: (صِيدَ عَلَيْهِ يَوْمَيْنِ)، إلّا أنَّ هذا الظّرفَ لَمّا كَانَ مُتَمكّنًا جازَ أنْ يُرفَعَ على تقديرِ المفعولِ، والمعنى معنى الظَّرفِ.

---

(١) في الأصل: (يعمل).

والوجهُ الثّالثُ: مِن التّقديرِ: (صِيدَ عَلَيْـهِ وَحْشُ يَوْمَيْن)، فيُحْذَفُ المضَافُ، ويُقامُ المُضافُ إليه مُقامَه، على قِياسِ: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف: ٨٢].

فأمّا تَقديرُ الأوّل فهو على قياسِ: ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَٰهِدِينَ مِنكُمْ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَنَبْلُوَا۟ أَخْبَارَكُمْ ﴾ [محمد: ٣١]، فالابْتِلاءُ لا يجُوزُ على اللّهِ جلَّ وعزَّ في الحقيقةِ، ولا طَلَبَ أَنْ يَعْلَمَ[1]، وإنّما حَقيقتُه: ولَنُعامِلَنَّكُم مُعامَلَةَ المُبْتَلي المُخْتَبِرِ الّذي يُطْلَبُ أَنْ تُعْلَمَ مَظاهِرُه في العَدْلِ، ثمّ يَسْقطُ ذلك الكَلامُ رَأسًا، ويُوضَعُ مَوضِعَه هذا، وهو: ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَٰهِدِينَ مِنكُمْ ﴾؛ لِمَا في هذا مِن المُبالَغَةِ وعِظَمِ الشّأنِ في أنّهُ قد أَجْرَى مُعَامَلَتَهم هذا المُجْرَى.

وقِسْمَةُ الاتّساعِ في هذا البَابِ على **وَجْهين**:

أَحَدُهما: حَذْفُ كَلِمةٍ إذا رُدَّت إلى مَوْضِعِها مِن الكَلامِ تَحَقَّقَ اللَّفْظُ على المَعْنى.

والآخَرُ: إِسْقاطُ الكَلامِ رأسًا، ووَضْعُ كلامٍ آخَرَ مَوضِعَه، يَدُلُّ عَلَيْه؛ للإيجَازِ أو المُبالَغَةِ الّتي فيه.

وتَقُولُ: (وُلِدَ لَهُ سِتُّونَ عَامًا)، فَفِيهِ **ثَلاثةُ أَوْجُهٍ** مِن التَّقديرِ:

أَحَدُها: (وُلِدَ لَهُ الوَلَدُ في سِتِّينَ عَامًا)، ثمّ يُوضَعُ هذا الكلامُ مَوْضِعَه.

الثّاني: (وُلِدَ له سِتِّينَ عَامًا)، ثمّ يُوضَعُ المرْفُوعُ مَوْضِعَ المَنْصُوبِ؛ لأنَّهُ يُقدَّرُ تَقديرَ مَا لَمْ يُسَمَّ فاعلُه، ومَعناهُ مَعْنى[2] الظّرفِ.

والوَجهُ الثَّالِثُ: (وُلِدَ لَهُ وَلَدُ سِتِّينَ عَامًا)، فيَكونُ مِن بَابِ: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾.

وتَقولُ: (ضُرِبَ بِهِ ضَرْبَتَانِ)، ففيهِ **تَقْديرانِ**:

أَحَدُهما: (ضُرِبَ بِه ضَرْبَتَيْنِ) على المَصْدَرِ، ثمّ يُجْعَلُ المَرْفوعُ مَوضِعَ

---

(١) في الأصل: (يعمل)، وهو تحريف، وقد تكرر الصواب في التفسير في السطر الذي يليه.

(٢) في الأصل: (معناه ومعنى).

المنصُوبِ على حدِّ قولِك: (سِيـرَ بِه فَرسَخانِ)، وإِنْ لَمْ يَكنْ مُتعدِّيًا إلى مفعُولٍ.

والوجهُ الثّاني: (ضُرِبَ بِـهِ المَضْرُوبُ ضَرْبَتَينِ)، فيَسْقُطُ ذلك الكَلامُ، ويُجْعَلُ هذا في مَوضِعِه.

وفي التّنزيلِ: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾، أي: واسْأَلْ أَهْلَ القريـةِ.

فأمّا قولُهُ عزَّ وجَلَّ: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٧] **فِفيـهِ وَجْهانِ**:

أَحَدُهما: (ولكِنَّ البِرَّ بِرُّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ).

والوَجْهُ الآخَرُ: (ولكِنَّ صَاحِبَ البِرِّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ).

وأمّا: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣]، **فهو على وَجْهَين**:

أَحَدُهما: (بَلْ مَكْرُ أَهْلِ اللَّيْلِ والنَّـهارِ)، إلّا أنّه يُحْذَفُ[1] للإيجازِ.

والآخَرُ: (بَلْ مَكْـرُ المَاكِرينَ في اللَّيْلِ والنَّـهارِ)، ثمّ يَسْقُطُ ذلك الكَلامُ رَأسًا، ويُجْعَلُ هذا موضِعَه، فيُقالُ: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ على طَريقِ أنَّ اللَّيْـلَ والنَّهارَ كِلَيْهما يَمْكُرانِ بِكَثْرَةِ ما يقعُ فيهِما مِن المَكرِ، فهذا وجهٌ آخرُ.

وفي التّنزيلِ: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً﴾ [البقرة: ١٧١]، فهذا اتِّساعٌ؛ لأنَّ مُوجبَ اللَّفْظِ تَشبيهُ الّذين كَفَـرُوا بالنَّاعِـقِ بِالغَـنَمِ، والمَعْنى في التَّشْبيهِ لَهُم إِنّما هو بِالمَنْعُوقِ بِه الّذي هو الغَنَمُ، وقَدّرَه سِيبويهِ: مَثَـلُكُم ومَثَـلُ الّذين كَفَروا كَمَثَلِ النَّاعِـقِ والمَنْعُوقِ بِه؛ لِيُبَيِّنَ مَدْلولَ هذا الكَلامِ؛ إِذْ قد دَلَّ على تَشْبيـهِ شَيْئَينِ بِشَيئَينِ. وأَمّا تَشْبيهُ اللَّفظِ المُطابِقِ لِحَقيقَةِ المَعْنى، فهو على: (مَثَـلُ دَاعِي الّذين كَفَـرُوا كَمَثَلِ الّذي يَنْعِقُ بِمَا لا يَسْمَعُ)، فَشُبِّـهَ دَاعِيهم بِالنَّاعِقِ بِالغَنَمِ، ولَيسَ فيه إِلّا حَذفُ كَلِمَةٍ وَاحِدةٍ حتّى يَظْهَـرَ دَليلُ اللَّفْظِ المُطابِقِ للمَعْنى على الحقيقَةِ [ظ٦٥]. وفيه تَقديرٌ آخَرُ، وهو: (ومَـثَـلُ الّذين كَفَـرُوا كَمَثَلِ مَدْعُوِّ الّذي يَنْعِقُ ولا يَسْمَعُ). وكلا التَّـقْديرَيْنِ حَسَنٌ، وكلُّ مَنْ فَسّرَ هذه الآيَةَ مِنْ أَهْلِ

---

(١) في الأصل: (لا يحذف)، وكذا ما يقتضيه السياق.

العلمِ فهم مُـتّفقونَ في المَعْنى، وإنّما يَخْتَلفونَ في تَقْديرِ اللّفظِ، وأَحْسنُ التّقديراتِ ما ذَكَـرْنا؛ لأنّه أَوْجزُ وأَحْرى في النّظيرِ.

وتَقولُ: (بَنُو فُلانٍ يَطَـؤُهُم الطَّرِيـقُ)، وتَقديرُه[1]: يَطَؤُهُم أَهْلُ الطَّريقِ، وهو مِمّا المَعْنى مُشْتَمِلٌ عليه؛ لأنّه مَعْلومٌ أنّ الطّريقَ لا يَطَـأُ في الحقيقَةِ، وأَهلُ الطّريقِ يَطَـؤُونَ بِالحقيقَةِ. وفيهِ اتّساعٌ مِن وَجْهٍ آخرَ، وهو أنّه: (كَأَنَّ أَهْلَ الطَّريقِ يَطَؤُونَ هؤلاءِ القَومِ لِذُلِّهم)، فحُذفَ حرفُ التّشبيهِ، وأُقِيمَ هذا الكلامُ مُقامَه.

ويَقولونَ: (صِدْنا قَنَـوَيْنِ)[2]، وتَـقديرُه: صِدْنا وَحْشَينِ قَنَـوَيْنِ.

وتَقولُ: (أَنْتَ أَكْـرَمُ عَلَيَّ مِنْ أَنْ أَضْرِبَكَ)، و (أَنْتَ أَنْـكَدُ مِنْ أَنْ تَـتْرُكَـهُ)، والمَعْنى المَفْهُومُ مِن هذا الكَلامِ أَنّـهُ نَـزَّهَهُ عَن الضَّرْبِ مَع أَنّه لا يَتْرُكُ ما يَـكْرَهُهُ منهُ، فتقديرُه على هذا المفـهومِ: أَنْتَ أَكْرمُ عَلَيّ مِن صَاحِبِ الضَّرْبِ الّذي أُوقِعُه اسْتِخْفافًا به، وأَنْتَ أَنْـكَدُ مِن صَاحِبِ التَّـرْكِ لِمَا أَكْـرَهُ، إلّا أنّهُ أَوْقعَ هذا الكَلامَ مَوضِعَ ذلك الكَلامِ، ولَوْ حُمِلَ على مُوجبِ صِيغَةِ لَفْظِه لَكانَ: أَنْتَ أَكْـرَمُ عَلَيّ مِن ضَرْبِكَ، وأَنْتَ أَنْـكَـدُ مِنْ تَركِكَ إِيّاهُ، وليسَ المَعْنى على هذا؛ لأنّه لَمْ يُـنَـزِّهْهُ عَنْ أَنْ يَكونَ كالضَّرْبِ، ولا أَرادَ: أَنْتَ أَنْـكدُ مِن التّرْكِ، وإنّما ذَكَـرَ هذا لِـيَدُلَّ بِه على حقيقَةِ مَعْنى ذلك الكَلامِ المتروكِ.

وقالَ النّابغَةُ الجَعْدِيُّ:

٢٢٣ كَـأَنَّ عَـذِيـرَهُم بِـجَـنُوبِ سِـلَّـى   نَـعَـامٌ قَـاقَ فـي بَـلَـدٍ قِـفَـارِ[3]

---

(١) في الأصل: (وتقدير).

(٢) قد فسره سيبويه في كتابه فقال في ١/ ٢١٣: « وإنما قنَوانِ: اسم أرض »، وفي التاج (قنو): « وقنوان محركة، والنون مكسورة: جبلان بين فزارة وطيىء. قاله يعقوب ».

(٣) البيت من الوافر، وهو للنابغة الجعدي في سيبويه ١/ ٢١٤، والنكت ١/ ٣١٣، وتحصيل عين الذهب ١٧١، وليس في ديوانه. وهو لشقيق بن جزء بن رباح الباهلي في ابن السيرافي ١/ ٢٠٤، وفرحة الأديب ٧٦. وهو بلا نسبة في الكامل ٣/ ٢٣١، وضرورة الشعر للقزاز ١٨٣، والمحكم ٨/ ٤١٣، والإنصاف ١/ ٦٣. والعذير: الحال أو الصوت، وسِلَّى: قال في التاج (سلل): « وسِلَّى بكسرِ السِّينِ وتَشْدِيدِ اللَّامِ المَفْتُوحَةِ: ماءٌ لِبَنِي ضَبَّةَ بِنَواحِي اليَمامَةِ »، وقد نبه على ذلك أ. هارون في حاشية =

وتَقديرُه: عَذيرُ نَعَامٍ، أي: كَأَنَّ أَصْوَاتَهُم أَصْوَاتُ نَعَامٍ.

وقالَ عَامِرُ بنُ الطُّفَيلِ:

٢٢٤ فَلأَبْغِيَنَّكُم قَنًا وعُوَارِضًا ولأُقْبِلَنَّ الخَيْلَ لابَةَ ضَرْغَدِ[١]

فمَعْنى هذا: بَقَنًا وعُوَارِضَ، وهما مَوْضِعَانِ، حُذِفَ [حَرْفُ][٢] الجرِّ على الاتِّساعِ، وهو مُقَدّرٌ في الكَلامِ.

وتَقولُ: (أَكَلْتُ أَرْضَ كَذَا وكَذَا)، تَقْديرُه: أَكَلتُ خَيْرَ أَرْضٍ كَذَا وكَذَا.

وتَقولُ: (هذه الظُّهرُ أو العَصْرُ أو المَغْرِبُ)، وتقديرُه: هذه صَلاةُ الظُّهرِ؛ لأنَّ الخبرَ[٣] قد[٤] وَقَعَ الوَقتُ [مَوْضعَه][٥]، وكَأَنّكَ قلتَ: هذه صَلاةُ هذا الوَقتِ.

ويَقولونَ: (اجْتَمعَ القَيظُ)، وتقديرُه: اجْتَمعَ أَهلُ القَيْظِ.

وقالَ الحُطيئَةُ:

٢٢٥ وشَرُّ المَنَايَا مَيِّتٌ بَيْنَ أَهْلِهِ كَهُلْكِ الفَتَى قَدْ أَسْلَمَ الحَيَّ حَاضِرُهْ[٦]

وتَقديرُه: مَنِيّةُ مَيِّتٍ؛ لِدلالَةِ المَنَايا عَلَيْه، أو: مِيتَةُ مَيِّتٍ.

وقَالَ الجَعْدِيُّ:

٢٢٦ وكَيْفَ تُوَاصِلُ مَنْ أَصْبَحَتْ خِلالَتُهُ كَأَبِي مَرْحَبِ[٧]

أي: كَخِلالَةِ أَبِي مَرْحَبِ.

= سيبويه ١/ ٢١٤، وقاق النّعام: صوّت.

(١) تقدم البيت سابقًا. انظر تخريج الشاهد رقم ١٥٤.

(٢) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وهو زيادة اقتضاها السياق.

(٣) في الأصل: (الظهر)، ولا يستقيم المعنى. (٤) في الأصل: (فقد).

(٥) ما بين المعقوفتين ليس في الأصل، وهو زيادة اقتضاها السياق.

(٦) البيت من الطويل، وهو للحطيئة في ديوانه ٣٢٥، وانظر سيبويه ١/ ٢١٥، وابن السيرافي ١/ ٢٥٦، والنكت ١/ ٣١٣، وتحصيل عين الذهب ١٧٢. وهو بلا نسبة في معاني الأخفش ٥٣، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ١٧٦، وشرح القصائد السبع ٤٥١، والزاهر ٢/ ١٠١، ١٨٤، والإنصاف ١/ ٦١.

(٧) البيت من المتقارب، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ٣٩، وانظر سيبويه ١/ ٢١٥، والنوادر ٥٠٣، =

بَابُ الظُّرُوفِ
الّتي تَجْرِي عَلَى أَصْلِهَا(*)

الغَرَضُ فيهِ أَنْ يُبيّنَ مَا يجوزُ في الظَّرفِ(١) إِذا حُقِّقَ اللَّفْظُ فيهِ على المَعْنى مِمَّا لا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هذا البَابِ

ما الّذي يجوزُ في الظَّرفِ إِذا حُقّقَ اللَّفْظُ فيه على المَعْنى؟ وما الّذي لا يجُوزُ؟ ولم ذلِك؟

وما حُكمُ: (مَتَى يُسَارُ عَلَيْـهِ؟) في الجَوابِ؟ ولم كَانَ التَّحْقيقُ على النَّصبِ في قولِك: (اليَوْمَ أو غَدًا أو بَعْدَ غَدٍ أو يَوْمَ الجُمُعَـةِ)؟ ولِمَ جازَ أَنْ يَـكونَ السَّيرُ في سَاعةٍ دونَ سائرِ ساعاتِ اليومِ؟ وهلّا كَانَ العُمومُ أحقَّ بِهِ إلّا أنْ يقومَ [و٦٦] دَليلٌ؟ ولِمَ كَانَ الرَّفْعُ في هذا على صِيغةِ الكَلامِ؟

وما حُكمُ: (سِيـرَ عَلَيْـهِ [اللَّيْـلَ](٢) والنَّـهَارَ والدَّهْـرَ والأَبَدَ)؟ ولم لا يَـكونُ العملُ فيه إلّا مُـتَّصلًا في الظّرفِ كلِّه؟ ولم حُمِلَ على جَوابِ(٣) (كَمْ) دونَ (مَتى)؟

ولم لا يجُوزُ: (لَـقِيتُـهُ الدَّهرَ والأَبَدَ) وأنتَ تُريدُ منهُ يَوْمًا أو سَاعَةً مِن سَاعاتِهِ؟ وهلْ يجوزُ رفعُه على هذا المَعْنى؟ ولم جَازَ؟

وما الّذي يجِبُ لَه أَنْ يكونَ العَمَلُ فـي جَمِيعِه؟ وما الّذي يَحْتَـمِلُ أَنْ يَـكونَ

= وابن السيرافي ١/ ٦٨، ٢٣٢، وفرحة الأديب ٣٤، والنكت ١/ ٣١٣، وتحصيل عين الذهب ١٧٢. وهو بلا نسبة في معاني الأخفش ٥٣، والمقتضب ٣/ ٢٣١، ومجالس ثعلب ١/ ٦١، وإصلاح المنطق ١١٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٩٣، ١٧٥، ٢٤٧، والزاهر ٢/ ١٠١، وشرح القصائد السبع ٤٥١، والمحتسب ٢/ ٢٦٤.

(*) العنوان في سيبويه ١/ ٢١٦: « **هذا باب وقوع الأسماء ظروفًا وتصحيح اللفظ على المعنى** ».

(١) في الأصل: (الظروف)، وكذا ما يقتضيه السياق.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من الكتاب ١/ ٢١٦، والجواب.

(٣) في الأصل: (جواز).

العمَلُ في بعضِهِ؟ ولِمَ ذلِك؟

وما حُكمُ[1]: (سِيرَ عَلَيْهِ يَوْمَيْنِ أو ثَلاثَةَ أَيّامٍ)؟ ولِمَ لا يَكونُ العمَلُ إلّا في جَميعِه؟

[ومَا حُكمُ][2]: (سِيرَ عَلَيْهِ المُحَرَّمُ أو صَفَرُ) وسَائِرَ أَسْمَاءِ الشُّهورِ إلى ذي الحِجّةِ؟ ولم وجبَ أنّه مِن جَوابِ (كَمْ)؟

وما حُكْمُ: (سِيرَ عَلَيْهَ شَهْرُ رَمَضَانَ أو شَهْرُ ذِي الحِجّةِ)؟ ولم جَازَ أنْ يَكونَ العمَلُ في بعضِهِ ولَمْ يجُزْ في الأَوّلِ؟

ولم كَانَتْ (كَمْ) هي الأَوّلَ في المرتَبَةِ و (مَتَى) [الثّانِيَةَ][3]؟

وما حُكمُ: (سِيرَ عَلَيْهِ اللّيْلَ)، و (سِيرَ عَلَيْهِ الدَّهْرَ)؟ ولِمَ جَازَ أَنْ يقعَ العمَلُ في بَعْضِه؟

وما حُكمُ: (سِيرَ عَلَيْهِ شَهْرَا رَبِيعٍ)؟ ولم لا يَكونُ العمَلُ في بَعضِه؟

وهل يجُوزُ: (ذَهَبْتُ[4] الشِّتَاءَ)، و (يُضْرَبُ الشِّتَاءَ)، و (انْطَلَقْتُ الصَّيْفَ) على أَنْ يكونَ العمَلُ في بعضِه؟ ولِمَ جَازَ؟

وما الشَّاهدُ في قولِ ابْنِ الرِّقَاعِ[5]:

فَقُصِرْنَ الشِّتَاءَ بَعْدُ عَلَيْهِ ....

الجَوَابُ

الّذي يجُوزُ في الظَّرفِ إذا حُقِّقَ اللّفظُ فِيهِ على المَعْنى إِجْراؤُهُ على النَّصبِ، فَإِنْ

---

(١) في الأصل: (وما صاحبكم)، وليس له معنًى في هذا السياق.

(٢، ٣) ما بين المعقوفين زيادة اقتضاها السياق.

(٤) في الأصل: (ذهب)، وكذا في سيبويه ١/ ٢١٩.

(٥) هو عدي بن زيد بن مالك بن عدي بن الرقاع، نسبه الناس إلى الرقاع - وهو جد جده - لشهرته، من عاملة حيّ من قضاعة، وكان ينزل الشام، كان شاعرًا مقدمًا عند بني أمية مداحًا لهم. انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٢/ ٦٠٣، والأغاني ٩/ ٣٥٠.

كانَ مِن جَوابِ (كَمْ) فالعَملُ في جَميعِه، وإنْ كانَ مِن جَوابِ (مَـتَى) احْتَملَ أنْ يكونَ العمَلُ في بعضِهِ، واحتَمَلَ أنْ يكونَ في جميعِهِ؛ لأنَّ (كَمْ) عَددٌ يقتضي تحديدَ مقدَارِ الوقتِ الّذي وقعَ العمَلُ فيهِ، و (مَتَى) سُؤالٌ عن تَعريفِ الوقْتِ الّذي وقعَ العَمَلُ في جميعِـهِ، لا يَـقتَضي تَحديدَ مِقْدارِه.

ولا يجوزُ أَنْ يُرفَـعَ الظَّرفُ مع تحقِيـقِ اللَّفْظِ على المَعْنى؛ لأنَّـهُ إذا رُفِـع فهو على تَقْديرِ المفعُولِ مَتَى اتَّصَلَ بالفِعْلِ وقد وَقعَ موقِعَه، ووَجبَ لَه ما هو للمَفعُولِ بوُقوعِه مَوقِعَه على الاتِّسَاعِ، فليْسَ هذا تَحْقيقَ اللَّفْظِ على المَعْنى؛ إذْ تَحْقيقُ اللَّفْظِ على المَعْنى إِجْراؤُه عَلَى مَا هو له مِنْ غَيْـرِ اسْتِعارةِ شَيءٍ هو لِغَيْـرِه، وإنَّما الرّفعُ للمفعولِ الّذي لَمْ يُسَمَّ فَاعلُه، كما أنَّ الصفَـةَ الّتي على طَريقةِ (مَفْعُولٍ) له، فإذا قُلتَ: (ضُرِبَ) وَجَبَ للّذي ضَرَبَ مَضْرُوبٌ، وإذا رَفَعْت فقُلْتَ: (ضُرِبَ اليَـوْمُ) فقد أَوْجَبْتَ له صِفَةَ مَضْرُوبٍ؛ لأنّه هو الّذي ضُرِبَ، ومَفْهُومٌ أنَّ صفَةَ (مَضْرُوبٍ) لَيْسَت للّذي وَقَعَ الفِعلُ فِيـهِ، وإنّما هي للّذي وَقَعَ الفِعلُ بِهِ؛ ولذلِك لَمْ يَكُنْ في الفِعْلِ الّذي لا يَـتَعدَّى صِفَـةُ: (مَفْعُولٍ)، كقولِك: (جَلَسَ)، و (قَعَدَ) مع أنّك تَـنْصبُ به الظّرفَ، فتَقولُ: (قَعَدتُ اليَوْمَ)، و (سَهِرْتُ اللَّيْلَـةَ)، ولا تَـقُولُ فيـهِ: (مَـقْعُودٌ)، ولا: (مَسْهُورٌ)، ولا: (سُهِـرَ اللَّيْلَـةُ) إلّا على الاتّساعِ.

وتَـقولُ: (يُسَارُ عَلَيْـهِ اليَوْمَ أو غَدًا أو بعدَ غَدٍ أوِ يَوْمَ الجُمُعَةِ)، فكلُّ هذا على جَوابِ: (مَتَى سِيـرَ عَلَيْـهِ؟) إذا كانَ العملُ في بعضِه، فإنْ كانَ على جوابِ (كَمْ) لم يجُزْ، إلّا أَنْ يكونَ العملُ في جميعِه[1]، كما بيّـنّا في الأَصلِ الّذي تَـقدّمَ، وليسَ في هذا ما يُوجِبُ أَنْ يَـكونَ العُمومُ أَحقَّ به؛ لأنّه قد اطّرَدَ في جَوابِ (مَـتَـى) أَنْ يَـكونَ العملُ في بعضِهِ، كما اطّرَدَ في جَوابِ (أينَ) أنْ يَـكونَ العمَلُ في بعضِهِ، كقولِكَ: (أَيْنَ المَالُ؟) فتقولُ: (في الدَّارِ)، أو (في الكِيسِ)، أو ما أَشْبَـهَ ذلِكَ، فلا يجِبُ أنْ يَكونَ كَوْنَـهُ قد اسْتَغْرَقَ المكانَ، فهذا مُطَّرِدٌ في جَوابِ هذين السُّؤالَيْن

(١) في الأصل: (إلا في جميعه).

بـ (مَتَى) و (أَيْنَ)، وليسَ كذلِك (كَمْ)؛ لأنّها تـقْتَضي تَحْديدَ العَدَدِ.

وتَقولُ: (سِيرَ عَلَيْـهِ اللَّيْلَ والنَّهَارَ والدَّهْرَ والأَبَدَ)، فلا يَكونُ هذا [ظ٦٦] [إلّا][1] مِن جوابِ (كَمْ)؛ لأنّه على أَتمِّ المُبالَغَةِ، فكَأَنَّهُ قيلَ: (سِيـرَ عَلَيْـهَ الدَّهْرَ كُلَّـهُ). فَإِنْ قلتَ: (سِيـرَ عَلَيْهِ اللَّيْلَ)، أو قلتَ: (سِيـرَ عَلَيْـهِ الدَّهْرَ) احْتَملَ أَنْ يكونَ مِن جوابِ (مَتَى)، وإِنْ كَانَ فيه مُبالغةٌ؛ لأنّه لَيْسَ على أَتَمّ المُبالَغَةِ، كما يكونُ إذا عَطفَ فقالَ: (اللّيلُ والنَّـهارُ والدَّهْرُ والأَبَدُ)؛ لأنّه إِنَّما عَطفَ ليَكُونَ على أَتَمِّ المبالَغَةِ، فتَـدَبَّـرْها، فإنّه مُشْكلٌ. وكلُّ ذلك يجوزُ فيه الرّفعُ؛ لاطِّرادِ الاتّساعِ في الظّرفِ المتَمَكِّنِ.

والشّيءُ [الّذي][2] يجِبُ أنْ يكونَ العمَلُ في جميعِـهِ هو ما كَـانَ في جَوابِ (كَمْ)، والّذي يجِبُ له احْتِمالُ أَنْ يكونَ العمَلُ في بعضِهِ هو ما كانَ في جوابِ (مَـتَى)؛ للعِلَّة الّتي بيّـنّا.

وتَقولُ: (سِيـرَ عَلَيْـهِ المُحَرَّمُ)، فلا يَكونُ العمَلُ إلّا في جميعِهِ؛ لأنّه بمنزلَةِ: (سِيـرَ عَلَيْـهِ الثّلاثونَ يَومًا)، فهو مِنْ جَوابِ (كَمْ)؛ لأنّهُ على تَقْديرِ العَددِ الّذي ذَكَـرْنا، وكذلِك سَائـرُ الشُّهورِ إلى ذي الحِجَّةِ على هذا القِياسِ.

فإِنْ قلتَ: (سِيـرَ عَلَيهِ شَهْـرُ المُحَرَّمِ) صَلحَ أَنْ يَـكونَ العمَلُ في بَعضِهِ، لأَنّـهُ مِن جَوابِ (مَـتَى)؛ وذلِك أنّك لَـمّا أَضَفْتَ إلى المَعْرِفةِ اقتضى طَلبَ التّعريفِ مِنْ وَجْهَين: أَحَدُهما الإِضَافَـةُ، والآخَرُ التّعريفُ بِالألفِ واللّامِ، فقَوِي طَلبُ التَّوْقيتِ والتَّعْريفِ، وتَوَجَّهَ المَعْنى إِلَيْهِ، فَصَارَ مِنْ جَوابِ (مَتَى)، وعَلَى ذلِك قِياسُ سَائِرِ الشُّهُور إلى ذي الحِجَّـةِ[3] .

و (كَمْ) هي الأَوّلُ في المرتبَـةِ[4]، لأَنّها نَـكرةٌ، وإنّما يَدخُلُ التَّعريفُ بعدَ التَّنكيرِ؛ ولذلِك كانَتْ (مَتَى) ثَانِيةً في المرتبَـةِ، فكُلُّ مَا كَانَ على (مَتَى) فهو يَحْتَمِلُ أَنْ

(١) ما بين المعقوفين زيادة اقتضاها السياق، وانظر الكتاب ١/ ٢١٦.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة اقتضاها السياق. (٣) بعده في الأصل: (والإضافة)، ولا معنى لها.

(٤) في الأصل: (الأول والمرتبة).

يَكونَ على (كَمْ)، وليسَ كُلُّ مَا كانَ على (كَمْ) فهو يَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ على (مَـتَى)؛ لأنّك لو قلتَ: (مَتَى سِيـرَ عَلَيْـهِ؟) فقَالَ: (يَوْمانِ)، لَمْ يَصِحَّ هذا الكَلامُ.

وتَقولُ: (سِيـرَ[1] عَلَيْـهِ شَهْرَا رَبِـيعٍ)، فلا يَكونُ العمَلُ إلّا في جَميعِهِ؛ لأنّه لَمّا ثَـنّى صَارَ مِـنْ جَوابِ (كَمْ) علـى العَـدَدِ.

وتَقولُ: (ذَهَبَ الشِّتاءُ)، و (يُضْرَبُ الشّتاءَ)، و (انْطَـلَقْتُ الصّيفَ)، فهو يحتَمِلُ أنْ يَـكونَ على (مَـتَى)، وعلى (كَمْ).

وقال ابن الرّقاع:

٢٢٧ فَـقَـصِرْنَ الشِّـتَـاءَ بَـعْـدُ عَـلَـيْـهِ وهـو لِلـذَّوْدِ أَنْ يُـقَـسَّمْنَ جَـارُ[2]

فإذا جَرَى على (كَمْ) فكأنّه قَالَ: قُصِرْنَ أَيَّامُ الشِّتاءِ عَلَيْهِ، وإذا جَرَى على (مَتى) فكأنّه: قُصِرْنَ في ذلِك الحِينِ عَلَيْه.

* * *

مَسَائِلُ مِنْ هذا البَابِ أَيْضًا

ما الّذي يجُوزُ في الظَّرفِ مِن الأَمَاكنِ؟ وما الّذي لا يجُوزُ؟ ولم ذلِك؟

ولم جَرَت مجرى الظُّروفِ مِن الزَّمانِ في الاتّساعِ في الكلامِ مع قوّةِ ظرفِ الزّمانِ على الظّرفِ مِن المكانِ؟

وما الّذي يجُوزُ في جَوابِ: (كَمْ سِيرَ عَلَيْهِ مِن الأَرْضِ؟)؟ ولِمَ جَازَ: (فَرْسَخَانِ)، و (مِيلانِ)، و (بَرِيدَانِ) بِالرَّفْعِ والنَّصْبِ؟

وهل يجُوزُ: (كَمْ صِيدَ عَلَيْهِ مِن الأَرْضِ؟)، فتقولُ: (فَـرْسَخانِ)؟ ولِمَ جَازَ؟

وما نَظِيـرُ: (مَتَى) مِـمَّا هو للمَكانِ؟ ولِمَ كَانَ (أَيْنَ) سُـؤالًا عَن مكـانٍ،

---

(١) في الأصل: (سيرا).

(٢) البيت من الخفيف، وهو لعدي بن الرقاع في ديوانـه ٢٧٦، ما ينسب له ولغيره، وانظر سيبويه ١/ ٢١٩، والنكت ١/ ٣١٦، وتحصيل عين الذهب ١٧٣. وهو لأبي دؤاد الإيادي في المعاني الكبير ٨٩، وابن السيرافي ١/ ١٢٥، والخصائص ٢/ ٢٦٥، والمحكم ٦/ ١٩٤.

و (متى) سُؤالًا عن زَمانٍ؟

وما الظّرفُ الّذي يجُوزُ فيه الرّفعُ والنّصبُ؟ ولم جازَ: (سِيرَ عَلَيْهِ خَلْفَ دَارِكَ) و (فَوْقَ دَارِكَ) بالنّصبِ والرّفعِ، ولم يجُزْ في: (سِيرَ عَلَيْـهِ عِنْدَ دَارِكَ) إلّا بِالنَّصبِ؟

وما حُكمُ: (سِيرَ عَلَيْـهِ لَيْـلٌ طَوِيلٌ)، و (سِيرَ عَلَيْهِ نَـهَارٌ طَوِيلٌ)؟ وما مَعْنى قَوْلِه[1]: « إِنَّ الصّفَةَ تُـبَيِّنُ بها مَعْنى الرَّفْعِ »؟ وهل يجُوزُ على جَوابِ[2] (مَتَى)، و (كَمْ)؟

وما حُكمُ: (سِيرَ عَلَيْـهِ يَوْمٌ) في جَوَابِ (مَتَى) و (كَمْ)؟ ولِمَ إذا كَانَ جَوابُ (مَتَى) فَيَـنْبَغي أَنْ يُوصَفَ، فيُـقالَ: (سِيـرَ عَلَيْـهِ يَوْمًا أَتَانا فيه فُلانٌ)؟ فَلِمَ كَانَ هذا وَجْهَ الكَلامِ؟

وما حُكمُ: (سِيـرَ عَلَيْـهِ غُدْوَةً وبُـكْـرَةً)؟ ولِمَ جَازَ بِالرّفعِ، ولَمْ يَجُزْ مثلُ ذلِك في: (سَحَرَ)؟

وما الفرقُ بينَ تعريفِ الوَضْعِ وتَعريفِ العَدلِ حتّى أَوْجبَ أَحَدُهما [و٦٧] تَركَ تَـمَكُّنِ الاسمِ، ولَمْ يجِبْ مِثلُ ذاكَ في الآخرِ؟

وما الفرقُ بينَ (غَدَاةِ أَمْسِ) وبينَ (غَدَاةٍ) حتّى تمكَّنَ أَحَدُهما، ولَمْ يَتَمَكَّنِ الآخرُ، وكذلِك: (صَبَاحُ يَوْمِ الجُمُعَةِ)، و (عَشِيَّـةُ يَوْمِ الجُمُعَةِ)، و (مَسَاءُ يَوْمِ الجُمُعَةِ)، كُـلُّ هذا على التّمكّنِ، ولا يَتَمكّنُ مِن غَيْـرِ إِضافَةٍ؟

وما حُكمُ: (سِيرَ عَلَيْـهِ حِينَـئِذٍ)، و (يَوْمَئِـذٍ)؟ ولِمَ جَازَ بالرّفعِ والنّصبِ، ولَمْ يَحْسُنْ مثلُ ذلِك في: (سِيرَ عَلَيْهِ حِينَ خَرَجَ زَيْدٌ)؟ ولِمَ جَازَ: ﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ﴾ [المعارج: ١١]، و ﴿يَوْمَـئِذٍ﴾[3] بالإعْرابِ والبناءِ؟

---

(١) سيبويه ١/ ٢٢٠.

(٢) في الأصل: (الجواب)، وكذا ما يفهم من الجواب.

(٣) قرأ نافع والكسائي: ﴿من عذاب يومَئِذٍ﴾ بفتح الميم، وقرأ باقي السبعة بكسرها على أصل الإضافة. =

وما حُكمُ: (سِيرَ عَلَيْهِ نِصْفُ النَّهَارِ)، و (سَوَاءُ النَّهَارِ)، و (سَرَاةُ النَّهَارِ)؟ ولم جَازَ بالرَّفعِ والنَّصبِ؟

ولِمَ تَمَكَّنَتْ: (ضَحْوةٌ) و (عَشِيَّةٌ) إذا كَانَتْ بِمَعْنى ضَحْوَةٍ مِن الضَّحَوَاتِ، ولَمْ تَتَمَكَّنْ إذا كانَتْ بِمَعْنى: ضَحْوَةِ يَوْمِكَ؟

وما حُكمُ: (سِيرَ عَلَيْهِ ذَاتُ اليَمِينِ وذَاتُ الشِّمَالِ)؟ ولِمَ جَازَ بِالرَّفعِ والنَّصْبِ، و [كذلِك][1]: (سِيرَ عَلَيْهِ اليمِينُ والشِّمَالُ)، و (أَيْمُنٌ وأَشْمُلٌ)؟

وما الشّاهد في قول أبي النّجم:

يَأْتِي لَهـا مِنْ أَيْمُنٍ وأَشْمُلِ

وقولِ عَمْرو بنِ كُلْثُومٍ[2]:

.... وكَانَ الكَأسُ مَجْراهَا اليَمِينا؟

وما حُكمُ: (سِيرَ عَلَيْهِ شَرْقِيَّ الدَّارِ)، و (غَرْبِيَّ الدَّارِ)؟ ولِمَ جَازَ بالرّفعِ والنَّصبِ؟

وما الشّاهدُ في قولِ جَرِيرٍ:

هَبَّتْ جَنُوبًا فَذِكْرَى مَا ذَكَرْتُكُمُ ....؟

ولِمَ جَازَ: (البُقُولُ يَمِينَها وشِمَالَهَا)؟

الجَوَابُ

الّذي يجُوزُ في الظّروفِ مِن الأَماكِنِ أَنْ تَجْرِيَ مجرى الظّروفِ مِن الزّمانِ؛ إِذْ

= انظر السبعة في القراءات ٣٣٦، والحجة للفارسي ٤/ ٣٤٨، والمبسوط في القراءات العشر ١/ ٤٧٧، وحجة القراءات ٧٢٣.

(١) ما بين المعقوفين زيادة اقتضاها السياق.

(٢) عمرو بن كلثوم بن مالك بن عتاب، من بني تغلب، كنيته أبو الأسود، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، من أصحاب المعلقات، ولد في شمالي جزيرة العرب، وتجوّل فيها وفي الشام والعراق، قتل الملك عمرو ابن هند، توفي حوالي سنة أربعين قبل الهجرة. (انظر ترجمته في الأغاني ١١/ ٥٤، والأعلام ٥/ ٨٤).

فيها المُتَمَكِّنُ الّذي يجُوزُ أَنْ يَتَصرّفَ بِوُجوهِ الإعْرابِ، وفيها غَيْرُ المتمكِّنِ الّذي لا يجُوزُ إلّا أنْ يُنْصَبَ على أَصْلِ مَا يجِبُ للظَّرفِ، كما يَكونُ ذلِك في ظروفِ الزّمانِ، فيجُوزُ فيها مِن الاتّساعِ والتّحقيقِ ما يجُوزُ في ظُروفِ الزّمانِ؛ لأنَّ المُبْهَمَ مِنْها الّذي يَدلُّ عَلَيْهِ الفعلُ قد صَارَ بمنزلَةِ الزّمانِ، فأُجْرِيَ مُجْراهُ؛ لأنّ الغالبَ يجري مجرى اللّازِمِ[١]، فالفِعلُ[٢] يدلُّ على الزَّمانِ على جِهةِ اللّازِمِ[٣]، وعلى المكَانِ المُبْهَمِ على جهـةِ الغَالبِ، ومع ذلِك فقد نَقَصَ المكانُ عن الزّمانِ بأنّه يجري معنى الظّرفِ في كُلِّ زَمَانٍ، ولا يجري في كُلِّ مَكانٍ، وإنّما هو في المبهَمِ خَاصَّةً.

ويجُوزُ في جَوابِ (كَمْ سِيرَ عَلَيْهِ مِن الأَرْضِ؟): (فَـرْسَخَانِ)، و (مِيلانِ)[٤]، و (بَـرِيدانِ)؛ لأنّه ظَرفٌ مُتَمكّنٌ، فإذا نُصِبَ فعلى أَصلِه في الظّرفِ، وإذا رُفِعَ فلأنّه ظَرفٌ مُتَمكّنٌ.

وتقولُ: (كَمْ صِيدَ عَلَيْهِ مِن الأَرْضِ؟)، فيقَـعُ الجَوَابُ على هـذا الحَدِّ في السَّيْرِ؛ لأنَّ الصَّيْدَ قـد يَـكونُ في مِقْدارٍ مِن الأَرضِ مُحصَّلٍ، فتقولُ: (صِيدَ عَلَيْهِ بَرِيدَانِ) أو (مِيلانِ)، فـيَصِحُّ كمَا صَحَّ في: (سِيـرَ عَلَيْـهِ).

ونَظيرُ (مَـتَى) للزَّمانِ (أَيْنَ) للمَكانِ، ودليلُ ذلك الجوابُ في كلِّ واحِدٍ منهُمَا؛ لأنّه إذا قالَ: (مَتَى القِتَالُ؟) فقالَ: (يَوْمَ كَذا)، فهو جَوابٌ صَحِيحٌ، ولَوْ قالَ: (مَكَانُ كَذا) لَمْ يَجُزْ في جَوابِ (مَتَى)، وجَازَ في جوابِ (أَينَ)، فأَجْوِبَتُها دَليلٌ على مَعْناها.

والظّرفُ الّذي يجُوزُ فيه الرّفْعُ والنّصْبُ هو المتمكّنُ بجَرَيانِـهِ على أَصْلِه، والظّرفُ الّذي لا يجُوزُ فيه الرّفعُ هو الخارجُ عن أَصلِه بِتَضمُّنِه ما ليسَ في أَصلِه.

وتقولُ: (سِيـرَ عَلَيْهِ خَلْفَ دَارِكَ)، و (فَوقَ دَارِكَ)، ويجُوزُ فيه الرّفعُ والنّصبُ؛ لأنّه ظرفٌ متمكّنٌ، ولا يجُوزُ: (سِيرَ عَلَيْهِ عِنْدَ دَارِكَ) إلّا بالنَّصبِ؛ لأنَّ (عِنْدَ) ظَرفٌ لا يَتمكّنُ مِن أجلِ أنه اسْتُـبْهِمَ اسْتِبْهامَ الحروفِ في أنّه لا يَـقومُ بِنفسِه في

---

(١) في الأصل: (اللام).
(٢) في الأصل: (فـالـعل).
(٣) في الأصل: (اللام).
(٤) في الأصل: (فرسخًا وميلًا)، وكذا في السؤال.

البيانِ عن مَعْناهُ، ولا لَـهُ جِهَـةٌ كجِهَـةِ (خَلْفٍ)، و (قُدَّامٍ)، فلَمْ يتمكَّنْ لهذه العِلَّةِ.

وتَقولُ: (سِيرَ عَلَيهِ لَيْلٌ طَوِيلٌ)، و (سِيرَ عَلَيْهِ نَهارٌ طَوِيلٌ)، فيَصلحُ أَنْ يكونَ هذا جَوابَ (كَمْ)، و (مَتى)، فإنْ قلْتَ: (سِيرَ عَلَيْهَ نَهارٌ) [ظ٦٧] أو (لَيْلٌ) ضَعُفَ الرّفعُ؛ لأنّكَ لَمّا نَكّرتَه صَارَ بمنزلَةِ ما لَمْ يُذْكَرْ، ولَمْ يَصلُحْ في جَوابِ (مَتَى)، فإنْ فُهِمَ المعنى بحالٍ تَصْحبُه جَازَ، وكَانَ بمنزلَةِ الصّفَةِ فيهِ.

ومَعْنى قَوْلِه: « الصّفَةُ تُبَيِّنُ بِهَا مَعْنى الرَّفْعِ » أَنَّ الرّفعَ إنّما هو على ما لَمْ يُسمَّ فاعلُه، فيقتَضِي أَنْ يَكونَ معتمَدَ البَيانِ، فإذا نُكّرَ ضَعُفَ البَيانُ بِه، فضَعُفَ مَعْنى الرَّفْعِ، وإذا وُصِفَ قَوِيَ البَيانُ به، فقَوِيَ مَعْنى الرَّفعِ.

وتَقولُ: (سِيرَ عَلَيْهِ يَوْمٌ) على جَوابِ (كَمْ) فيَصحُّ ذلِك كما يَصحُّ إذا قلتَ: (سِيرَ عَلَيْهِ يَوْمَانِ)؛ لأنَّ تَبْيينَ المِقْدَارِ قد قامَ مَقامَ التّعريفِ، وصَارَ مِن جَوابِ (كَمْ)؛ لأنَّ جَوابَها نَكِرةٌ، كما أنّها نَكرةٌ.

ولا يَصلحُ أَنْ يَكونَ جَوابُ (مَتى) إذا قَالَ: (مَتَى سِيرَ عَلَيْهِ؟)، فلا يَصلُحُ أنْ يقولَ: (يَوْمٌ)، كما لا يصلُحُ أَنْ يقولَ: (يَوْمانِ)؛ لأنَّ هذا يَقْتضي بَيانَ العَدَدِ، وهو لَمْ يَطْلُبْ عَدَّهُ، وإنّما يَطلُبُ تَعريفَ وقتِ السَّيْرِ، فَإِنْ وَصفتَهُ فقُلتَ: (سِيرَ عَلَيْهِ يَوْمًا أَتَانا فِيهِ فُلانٌ) يَصْلحُ أَنْ يَكونَ مِنْ جَوابِ (مَتَى)؛ لأنّكَ قد قَرَّبْتَه مِن المَعْرِفَةِ.

وتقولُ: (سِيرَ عَلَيْهِ غُدْوَةٌ) و (بُكْرَةٌ)، بِالرَّفْعِ والنّصبِ؛ لأنّه ظرفٌ متمكّنٌ، ولا يجُوزُ مثلُ ذلِك في: (سَحَرَ)؛ لأنّه ظرفٌ غيرُ مُتَمكّنٍ؛ لأنَّ تعريفَه تعريفُ عَدْلٍ، وتعريفُ (غُدْوةٍ) و (بُكْرَةٍ) تعريفُ وَضعٍ، كما أنَّ تعريفَ (طَلْحَةَ) تَعريفُ وَضْعٍ، لا تَعريفُ عَدلٍ عَن عَلامَةِ التّعريفِ.

والفَرقُ بينَهُما أنَّ تعريفَ [العدلِ][1] عَدْلٌ عن عَلامَةِ التّعريفِ، مُضمّنٌ بالعلامَةِ مِنْ غَيْرِ أنْ تُذكَرَ، وذلِك يوجِبُ نُقْصانَ التّمكّنِ. وأمّا تعريفُ الوَضْعِ فليسَ مُضمّنًا بغيرِه، وهو أَصْلٌ في بَابِه، فتَمكَّنَ لِهذِه العلّةِ.

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة اقتضاها السياق.

والتَّضمينُ لِمَعْنى الكَلِمَةِ بِغيرِها على وَجْهَين:

- أَحَدُهما: تَضْمِينٌ لازمٌ، فهذا يُخْرِجُ عن التّمَكُّنِ رَأسًا، ويُوجِبُ البناءَ، نحوُ: (أَمْسِ)؛ لأنّه تَضَمّنَ مَعْنى الأَلِفِ واللّامِ تَضْمِينًا لازِمًا.

- وأمّا التَّضْمِينُ العَارِضُ فهو يُوجِبُ نُقْصانَ التَّمَكُّنِ، وذلِك كعَدْلِ (سَحَرَ) عَن الأَلَفِ واللّامِ الّتي تجري مَعَهُ في الاسْتِعْمالِ، كقَوْلِهِم[1]: ([جِئْتُ][2] بِأَعْلَى السَّحَرِ)، و (إنَّ السَّحَرَ خَيْرٌ لَكَ[3] مِنْ غَيْرِه مِن الأَوْقاتِ لهذا العَمَلِ)، فهذا الضَّرْبُ يَنْقُصُ به التَّمكُّنُ، ولا يُخْرِجُ الاسمَ عَن التَّمكُّنِ رَأْسًا إلى البناءِ، كمَا خَرجَ (أَمْسِ).

وتَقولُ: (سِيرَ عَلَيْهِ غَدَاةَ أَمْسِ)، فتَمَكّنَ للإضَافَةِ إلى ما يُعَرِّفُهُ، وكذلِك: (يَوْمُ الجُمُعَةِ)، و (عَشِيَّةُ يَوْمِ الجُمُعَةِ)، و (مَسَاءُ يَوْمِ الجُمُعَةِ). ولَوْ قُلْتَ: (سِيرَ عَلَيْهِ غَدَاةً)، أو (مَسَاءً)، أو (عَشِيَّةً)، أو (صَبَاحًا)، وأنتَ تَعْني صَبَاحَ يَومِك، أو الوقتَ الآخَرَ مِنْ يومِكَ، لَمْ يَتَمكّنْ، ولَمْ يجُزْ رَفعُه عَلَى هذا الوَجْهِ؛ لِتَضمُّنِه مَا لَيسَ لَهُ في أَصْلِهِ مِن الوقتِ الخَاصِّ، وهو مع ذلِك نَكِرةٌ مُنْصَرِفٌ؛ لأنّه لَمْ يُعْدَلْ عَن الحَرفِ الّذي للتّعريفِ، فيكونُ في حُكمِ ما حُذِفَ منه الحَرْفُ، وما هو مُعَرّفٌ بِعَلامَةٍ، وإنْ كَانَتْ مَحْذُوفَةً مُقَدَّرَةً.

والفَرقُ بينَ ما يُعرّفُ فيه الوَقتُ الخاصُّ بِعَلامَةٍ لَفْظيّةٍ وبينَ ما يُعرّفُ فيه الوَقتُ الخَاصُّ مِن غَيرِ عَلامَةٍ لَفظَيّةٍ صَحِيحٌ مُسْتَقِيمٌ عَلى نحوِ قولِ القائِلِ لِغُلامِه: (اشْتَرِ لَنا لَحْمًا)، فيُعْلَمُ أنّه اللَّحْمُ الّذي جَرَت بِه العَادَةُ؛ مِنْ أَجلِ جَرَيانِ العَادَةِ، لا مِنْ أَجلِ العَلامَةِ اللَّفْظِيَّةِ، ولَوْ قَالَ لَهُ: (اشْتَرِ لَنا اللَّحْمَ على الدَّسَمِ) لكانَ قد عَرَفَ ذلِك بِعلامَةٍ لَفْظيّةٍ، فيَخْتَلفُ الحُكمُ لهذه العِلّةِ بحسَبِ مُقْتَضاها، فيَكونُ (سَحَرَ) لا يَنْصرفُ؛ لأنّه مَعْدُولٌ عن الألِفِ واللّامِ، قد تَعرّفَ الوَقْتُ فيه بالعَلامَةِ.

---

(١) في الأصل: (كقوله)، وهو من كلام العرب، قالوا: (جئتك بأعلى السحر).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) في الأصل: (منه)، ولا معنى لذلك، وكذا في الكتاب ١/ ٢٢٥.

وتَقولُ: (سِيرَ عَلَيْهِ صَبَاحًا)، فيَكونُ نَكِرةً مُنْصَرِفةً قد فُهِمَ فيهِ مَعْنى الوَقْتِ الخَاصِّ بالعَادَةِ الجَارِيَةِ، لا بِعلامَةٍ لَفْظِيَّةٍ.

وتَقولُ: (سِيرَ عَلَيْهِ حِينَئذٍ) و (يَوْمَئِذٍ)، فيجوزُ بالرَّفعِ والنّصبِ على تَقْديرِ الإضافَةِ المعرَّفَةِ، كأنّكَ قُلتَ: (حِينَ [و٦٨] الوَقْتِ الحَاضِرِ). فأمّا مَنْ بَنَاهُ، وقَرأ: ﴿ مِنْ خِزْيِ يَوْمَئِذٍ ﴾ [هود: ٦٦][1] فإنّما هو على: (سِيرَ عَلَيهِ صَبَاحَ[2] مَسَاءَ) على أنّه ركَّبَ الاسمَ الثّاني مَع الأوّلِ، لا على تَقْديرِ الإضافَةِ. ومَنْ أَعربَ فعَلَى: (سِيرَ عَلَيْهِ صَبَاحُ مَسَاءٍ)، فكِلا الوَجْهَينِ جائِزٌ حَسَنٌ.

فأمَّا: (سِيرَ عَلَيْهِ حِينَ قَدِمَ زَيْدٌ) فالوَجْهُ فيهِ البِناءُ؛ لأنَّهُ مِن شَأنِ الإضَافَةِ[3]، ولأنّها[4] إضَافَةٌ غَيْرُ حَقِيقيّةٍ إلى مَبْنيٍّ، وكِلا السَّبَبينِ يَقْتَضي له البناءَ، لأنَّ مِن شَأنِ الإضَافَةِ أَنْ يَكتَسِيَ فيها الأوّلُ مِن الثّاني حُكْمًا مِن الأَحْكامِ كاكْتِسَائِهِ مِنه التّعريفَ. وأمّا كَونُها غَيْرَ حقيقيّةٍ فيقتَضي أنّه بمنزلَةِ المركّبِ مِنْ نَحْوِ: (خَمْسَةَ عَشَرَ)؛ لأنّه قد اتَّصَلَ الثّاني بالأوّلِ، وصَارَ مَعَهُ كالشَّيءِ الوَاحِدِ مِنْ غَيْرِ إِضَافَةٍ حَقِيقيّةٍ، ولذلِك اختِيرَ:

٢٢٨ عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا ....[5]

بِالبِناءِ على الفتحِ.

---

(١) تخريج القراءة فيها كتخريج الآية الواردة في السؤال، وهي آية المعارج.

(٢) في الأصل: (صباحًا).

(٣) قوله: (لأنه من شأن الإضافة) عليه ضرب في الأصل، لكن السياق يدل على أنّه ليس مشطوبًا محذوفًا.

(٤) في الأصل: (لأنها)، وهو السبب الثاني الذي يقتضي البناء.

(٥) صدر بيت من الطّويل، عجزه:

.... وقلت ألمّا أصح والشّيب وازع

وهو للنابغة الذّبياني في ديوانه ٣٢، وانظر سيبويه ٢/ ٣٣٠، والأضداد ١٥١، والزاهر ٢/ ٣٩٨، وشرح القصائد ٣٤، وابن السّيرافي ٢/ ٦٥، وجمهرة اللغة ٣/ ١٣١٥، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٠٦، والنكت للأعلم ١/ ٦٣٤. وهو بلا نسبة في مجاز القرآن ٢/ ٩٣، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٣٢٧، ٣/ ٢٤٥، والأصول ١/ ٢٧٦، وإعراب القرآن للنّحاس ٢/ ٥٣، وشرح أبيات سيبويه للنّحّاس ١٤٧، والبغداديات ٣٣٧، والشيرازيات ٥٥٦، ٥٦٣، والحجّة للفارسي ٣/ ٢٨٤، والمنصف ١/ ٥٨.

وتَقولُ: (سِيرَ عَلَيْهِ نِصْفَ النّهارِ)، و (سَوَاءَ النَّهارِ)، و (سَرَاةَ النَّهارِ)، و (أَوَّلَ النَّهارِ)، و (آخِرَ النَّهارِ)، كُلُّ هذا يَجْرِي مجرًى وَاحِدًا في أنّه بمنزلَةِ: (سِيرَ عَلَيْهِ نَهَارًا)؛ لأنّ بعضَ النَّهارِ نَهَارٌ، وكُلُّ هذه الأَشْيَاءِ على أَبْعَاضِه، فهي تَجْري مَجْراهُ.

وتَقولُ: (سِيرَ عَلَيْهِ ذَاتُ اليَمِينِ وذَاتُ الشِّمَالِ)، فهو بمنزلَةِ: (سِيرَ عَلَيْهِ اليَمِينُ والشِّمَالُ)؛ لأنّه ظرفٌ مُتَمكّنٌ، وإنّما أُنِّثَ لِمَا فيه مِن مَعْنى الجِهَة، وفيهِ مِن التَّقَابُلِ ما في: (خَلْفٍ وقُدّامٍ).

وتَقولُ: (سِيرَ عَلَيْهِ أَيْمُنٌ وأَشْمُلٌ) فيَتَمكّنُ، وإنْ كانَ جَمْعًا، كما قالَ أبو النّجمِ:

٢٢٩ يَأتِي لها مِنْ أَيْمُنٍ وأَشْمُلِ[1]

وقالَ عمْرُو بنُ كُلْثُومٍ:

٢٣٠ صَدَدْتِ الكَأْسَ عَنّا أُمَّ عَمْرٍو وكَانَ الكَأْسُ مَجْراهَا اليَمِينا[2]

فهذا ظَرفٌ مُتمكّنٌ.

وتَقولُ: ([سِيرَ][3] عَلَيْهِ شَرْقِيَّ الدَّارِ) و (غَرْبِيَّ الدَّارِ)؛ لأنّه ظَرْفٌ مُتَمَكّنٌ، لَهُ جِهَةٌ تُقَابِلُ جِهَةً أُخْرى، كجِهَةِ (فَوْقٍ وتَحْتٍ).

وقالَ جَرِيرٌ:

(١) هذا من الرّجز، وهو لأبي النّجم في ديوانه ٣٤٩، وانظر سيبويه ١/ ٢٢١، ٣/ ٢٩٠، ٦٠٧، والنوادر ٤٥٩، وابن السيرافي ٢/ ١٩٨، والخصائص ٢/ ١٣٠، ٣/ ٦٨، والمنصف ١/ ٦١، والتمام ١٢٢، وتحصيل عين الذهب ١٧٣. وهو بلا نسبة في الإنصاف ٤٠٦، واللباب ١/ ٣٨١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٣١. وجاء في بعض المصادر: (يبري لها).

(٢) البيت من الوافر، وهو لعمرو بن كلثوم في سيبويه ١/ ٢٢٢، ٤٠٥، والمسائل المنثورة ٢٢، والحجة للفارسي ٥/ ١٨، وتحصيل عين الذهب ١٧٤. وهو يروى لعمرو بن عدي في تحصيل عين الذهب ١٧٤، وهو لعمرو بن معدي كرب في ديوانه ٢١٣. وهو بلا نسبة في تهذيب اللغة ١٢/ ١٤٦، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/ ٢٥٨. وجاء في بعض المصادر: (صبنت).

(٣) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وهو من السؤال.

٢٣١ هَبَّتْ جَنُوبًا فَذِكْرَى مَا ذَكَرْتُكُمُ ... عِنْدَ الصَّفَاةِ الَّتي شَرْقِيَّ حُورَانا[1]

يُنْشَدُ بِالرّفعِ والنّصبِ، رِوَايَتَانِ صَحِيحَتَانِ في: (شَرْقِيِّ حُورَانَ).

وقَالُوا: (البُقُولُ يَمِينَها وشِمَالَهَا)، فأَجْرَوْها مُجْرى: (البُقُولُ خَلْفَها وقُدَّامَها) في مَعْنى الظَّرْفِ.

* * *

* *

*

---

(١) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ٥٩٦ (صاوي)، وانظر سيبويه ١/ ٢٢٢، ٤٠٤، والعضديات ١٠٤، وابن السيرافي ١/ ٦٧، وتحصيل عين الذهب ١٧٤. وهو بلا نسبة في جمل الخليل ٧١، والأصول ١/ ٢٠٢، والحجة للفارسي ٢/ ٤٢٩.

بَابُ الظَّرْفِ
الّذي يَقَعُ مَوْقِعَهُ المَصْدَرُ(*)

الغَرَضُ فيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يجوزُ في الظَّرفِ الّذي يَقعُ مَوْقعَه المَصْدَرُ ممّا لا يجُوزُ.

مَسَائِلُ هذا البَابِ

ما الّذي يجُوزُ في الظّرفِ الّذي يقَعُ مَوقِعَه المصدرُ؟ وما الّذي لا يجُوزُ؟ ولم ذلِك؟

وما الّذي يجوزُ في: (سِيرَ عَلَيْـهِ مَقْدَمَ الحَاجِّ)، و (خُفُوقَ النَّجْمِ)، و (خِلافَـةَ فُلانٍ)، و (صَلاةَ العَصْرِ)؟ ولِمَ جَازَ فيه النّصبُ والرّفعُ مع ضَعفِه بِوُقوعِه مَوقِعَ غَيرِه؟

وما الّذي يجُوزُ في: (سِيرَ عَلَيْـهِ فَـرْسَخَانِ يَوْمَيْنِ)؟ ولِمَ جَازَ نصبُهُما جَمِيعًا، ونَصبُ أَحدِهما، ورفعُ الآخرِ، ولَمْ يجُزْ رفعُهُما جَمِيعًا؟

وكم وَجْهًا يجُوزُ في: (صِيدَ عَلَيْـهِ يَوْمَ الجُمُعَةِ غُدْوَةً)؟ ولِمَ جازَ رفعُهُما جميعًا ونصبُهُما جَميعًا، ورفعُ الأوّلِ مع نَصبِ الثّاني، ورفعُ الثّاني مع نصبِ الأوّلِ، أربعَةُ أَوْجُهٍ؟

وكم وَجْهًا يجُوزُ في: (إذا كَانَ غَدٌ فَأْتِني)؟ فلِمَ جازَ الرّفْعُ مِن وَجْهٍ واحِدٍ، والنّصبُ مِن وَجْهَيْنِ؟ وما مَذهبُ بَنِي تَمِيمٍ فيـه ممّا لا يَعرفُـه أهلُ الحجازِ؟

وما مَعْنى: (حِينَئِـذٍ الآنَ)؟ وما تَقديرُه في الحذْفِ؟

وما المحذُوفُ مِن: (تَاللَّهِ مَا رَأَيْتُ كاليَوْمِ رَجُلًا)، وقَوْلِهم: (لا عَلَيْكَ)؟ وما دَليلُه؟

وما وَجْهُ النّصْبِ في: (إذا كَانَ غَدًا فَـأْتِني) الّذي يَخْتَصُّ (كَانَ)؟ وما وجْهُ

(*) العنوان في الكتاب ١/ ٢٢٢: « هذا باب ما يكون فيه المصدر حينًا لسعة الكلام والاختصار ».

النَّصبِ الّذي يَشْتركُ فيه مع سَائِرِ الأفعالِ؟ وهل يجُوزُ: (إذا كَانَ اللّيْلُ [ظ٦٨] فَـأْتِني) على الوَجْهَين في: (إذا كَانَ غَدًا فَـأْتِني)؟ ولـم لا يجُوزُ؟

وما حُكمُ: (سِيـرَ عَلَيْـهِ سَحَرَ)؟ ولِمَ لا يجُوزُ إلّا بِالنَّصْبِ؟ ولِمَ جَازَ: (هذا السَّحَرُ)، و ([جِئتُ][1] بِأَعْلى السَّحرِ)، و (إِنَّ السَّحَرَ خَيْـرٌ لَكَ مِن أَوّلِ اللَّيْلِ)؟ ولِمَ جَازَ: (سِيـرَ عَلَيْهِ سَحَرٌ مِن الأَسْحَارِ)؟ وما حُكمُ: (سِيـرَ عَلَيْـهِ سُحَيْـرًا) إذا عَنَيْتَ سَحَرَ لَيْلَتِكَ؟ ولِمَ انْصَرفَ ولَمْ يَتَمكّنْ؟ وهل يجُوزُ: (مَوْعِدُكَ سُحَيْـرٌ)؟ ولم لا يجُوزُ؟

وما حُكمُ: (سِيـرَ عَلَيْـهِ ذَاتَ مَرَّةٍ)؟ ولِمَ لا يجُوزُ إلّا بِالنّصبِ؟ و (إِنَّما يُسَارُ عَلَيْهِ بُعَيْداتِ بَيْنٍ)، و (سِيـرَ عَلَيْـهِ ذَاتَ يَوْمٍ)، و (ذَاتَ لَيْـلَـةٍ)، فلَمْ تَـتَمكّنْ هذه الأَشْياءُ؟

ولِمَ جَازَ: (سِيـرَ عَلَيْـهِ لَيْـلٌ طَوِيلٌ وَنَهَارٌ طَوِيلٌ)؟ ولم يجُزْ إلّا: (سِيـرَ عَلَيْهِ لَيْلًا ونَهَارًا) بِالنَّصْبِ؟

ولِمَ جَرَى: (ذُو صَباحٍ) مَجْرى: (ذَاتَ مَرَّةٍ)؟ وما لُغَةُ خَثْعَمٍ فِيـهِ؟ وما الشّاهِدُ في قولِ الخَثْعَمِيِّ:

عَـزَمْتُ عَـلَى إِقَـامَـةِ ذِي صَبَـاحٍ ....؟

وما الّذي يجُوزُ في: (إِنَّهُ لَـيُسَارُ عَلَيْـهِ صَباحَ مَسَاءَ)؟ ولِمَ جَازَ فِيـهِ البِنَاءُ والإِضَافَةُ؟ وهَلْ مَعناهُ يحتَمِلُ صَبَاحًا وَاحِدًا ومَسَاءً وَاحِدًا؟ ولِمَ لا يجُوزُ ذلِكَ؟

وما حُكمُ: (سِيـرَ عَلَيْـهِ طَوِيلًا وحَدِيـثًا وكَثِيـرًا وقَلِيلًا)؟ ولِمَ كَانَ الوَجْـهُ فيهِ النَّصبَ؟ وما الضَّعْفانِ اللّذانِ اجْتَمَعا فِيـهِ؟

وهَلْ يجُوزُ: (سِيـرَ عَلَيْـهِ قَرِيبٌ)؟ ولِمَ جَازَ ولَمْ يَجُزْ: (سِيـرَ عَلَيْـهِ طَوِيلٌ)؟ ولِمَ جَرَى: (قَرِيبٌ) مَجْرى الاسْمِ الّذي يَصِفُه؟

ولِمَ جَازَ: (سِيـرَ عَلَيْـهِ مَلِيٌّ مِن النَّـهَارِ)، و (سِيـرَ عَلَيْـهِ مَلِيٌّ)؟

---

(١) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وهو من مقتضيات السياق.

وما حُكْمُ الحالِ في إقامَتِها مُقَامَ الفاعِلِ فيمَا لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه؟ فلِمَ لا يجُوزُ: (سِيرَ عَلَيْهِ شَدِيدٌ)[1] بالرّفْعِ عَلَى مَعْنى الحالِ؟

الجَوَابُ

الّذي يجُوزُ في الظَّرفِ إذا وَقَعَ مَوقِعَه المصْدَرُ الّذي قد اشْتُهِرَ وقوعُه حتّى صَارَ يَفْهَمُ مَعْنى الحدُوثِ فِيهِ سَائِرُ أهلِ اللُّغَةِ، فيَجُوزُ فِيهِ أَنْ يَجْرِيَ مَجْرى الظَّرفِ المُتَمَكِّنِ، فيُرفَعُ ويُنْصبُ، كقَوْلِهم: (سِيرَ عَلَيْهِ مَقْدَمَ الحَاجِّ)، و (خُفُوقَ النَّجْمِ)، و (خِلافَةَ فُلانٍ)، و (صَلاةَ العَصْرِ). ويجُوزُ في جَميعِ ذلِك الرّفعُ؛ لِقُوّةِ دَلالَةِ المصْدَرِ الّذي قد اشْتُهِرَ وُقوعُه على الوقتِ حتّى صَارَ بِهذِه القُوّةِ قد قَاوَمَ الاتِّساعَ، وصَارَ بمنزلَةِ الأصْلِ الموضُوعِ للمَعْنى.

ولا يجُوزُ في المَصْدَرِ الّذي لَمْ يَشْتَهِرْ وُقوعُه أَنْ يَجْرِيَ مَجْرى الظَّرفِ؛ لأنّه لا يَدلُّ على الوقْتِ؛ مِن أجلِ أنّه جنسُ الفِعلِ لا يَدلُّ بِأصلِ مَعْناهُ على الوُقُوعِ، وإذا لَمْ يَدُلَّ على الوُقوعِ لَمْ يَدلَّ على الوقْتِ، فلو قُلْتَ: (سِيرَ عَلَيْهِ ضَرْبُ زَيْدٍ) لم يجُزْ؛ لأنّ (ضَرْبَ زَيْدٍ) لا يَدُلُّ على وُقوعِه؛ إذْ قد يَكونُ (ضَرْبُ زَيْدٍ) هو المأمُورَ بِه، ولا يَفعَلُه، فإنّما هو اسمُ جِنْسٍ، لا دَليلَ فيهِ على وُقوعِ الحدَثِ، فلا يجُوزُ في المصْدَرِ الّذي بِهذِه المنزلَةِ أَنْ يَقومَ مَقامَ الظّرفِ، ويجوزُ في المصْدَرِ الّذي قد اشتُهِرَ وُقوعُه أَنْ يَقومَ مَقامَ الظّرفِ؛ لِمَا بيّنّا.

وتَقولُ: (سِيرَ عَلَيْهِ فَرْسَخانِ يَوْمَينِ) فيَجُوزُ فيهِ ثَلاثَةُ أَوْجهٍ: نَصْبُهُما جَمِيعًا على الظَّرْفِ. ونَصبُ الأوّلِ ورفعُ الثّاني، على أَنَّ الأوّلَ ظَرفٌ، والثّانيَ لَمْ يُسَمَّ فَاعلُه. ورَفعُ الأوّلِ ونَصبُ الثّاني على هذا الوَجْهِ الّذي بيّنّا. ولا يجُوزُ رَفعُهما جَمِيعًا؛ لأنّ الثّانيَ غَيْرُ الأوّلِ، وإنّما ذَكَرهُ[2] في هذا البَابِ لأنّهُ شَريكُه في مَعْنى الظَّرفِ والاتِّساعِ واحْتِمالِ الوُجُوهِ المُخْتلفةِ، فهو أَحقُّ شَيءٍ بِأَنْ يُذْكرَ مَعَه، وكذلِك نَظَائرُ هذا مِمّا أَدْخَلَهُ في البَابِ.

---

(١) في الأصل: (شديدا). (٢) في الأصل: (ذكرها).

وتَقولُ: (صِيدَ عَلَيْهِ يَوْمَ الجُمُعَةِ غُدْوَةً)، فيَجُوزُ فيه أَربَعةُ أوجُهٍ: نَصْبُهُما جَمِيعًا. ورَفْعُهُما جَمِيعًا. ونَصبُ الأوّلِ ورفعُ الثّاني. ورَفعُ الأوّلِ ونَصبُ الثاني. وإنّما جَازَ رَفعُهُما جَمِيعًا على بَدلِ [و ٦٩] الثّاني مِن الأوّلِ؛ لأنّه بَعضُه.

وتَقولُ: (إذا كَانَ غَدٌ فَـأْتِني)، فيَجُوزُ فِيهِ ثَلاثَةُ أَوْجهٍ: في الرّفعِ وَجهٌ وَاحِدٌ، وفي النّصْبِ وَجْهان:

أَحَدُهما: أَنْ يَكونَ على مَذكورٍ في الحَالِ، فتَقولُ: (إذا كَانَ غَدًا فَأتِني)، أيْ: إذا كَانَ هذا الأَمرُ الّذي قَد ذُكِـرَ في هذه الحَالِ.

والوَجهُ الآخَرُ: على مَعْنى: إذا كَانَ مَا نَحنُ عَلَيْه مِن السَّلامَةِ أَو البَلاءِ غَدًا فَـأْتِني، إلّا أنّه لا يَحتاجُ في هذا الوَجْهِ إلى أَنْ يَعودَ الضَّميرُ إلى مَذكورٍ في الحَالِ، لأنّه قد كَثُـرَ اسْتِعْمالُه عَلَى هذا الوَجهِ في بَنِـي تَمِيمٍ حتّى صَارَ يُـفْهَمُ مِنه هذا المَعْنى مِنْ غَيْـرِ ذِكْـرٍ جَرَى في الحَالِ، ولا يَفْهَمُ مِنْه هذا أَهلُ الحِجازِ مِن هذا اللَّفْظِ[1]؛ لأنّه لَمْ يَـكْـثُر اسْتِعْمالُه في كَلامِـهِم على هذا المَعْنى، كمَا وَقَعَ ذلِك في بَنِـي تَمِيمٍ، فالرّجُلُ مِنْهم يَلْقَى صَاحِبَه فيَـقولُ: (إذا كَانَ غَدًا فَـأْتِني)، فيُـفْهَمُ عَنْه الضَّمِيرُ الّذي لَمْ يَجْرِ لَهُ ذِكْـرٌ في الحالِ عَلَى مَا بيّـنّا، فالنّصبُ الّذي يختَصُّ (كَانَ) هو على الضَّمِيـرِ مِنْ غَيْـرِ مَذْكورٍ في الحَالِ، والنَّصْبُ الّذي [فِيـهِ][2] (كَانَ) مَع سَائِـرِ الأَفْعَالِ هو على الضَّمِيـرِ الجَارِي على مَذْكورٍ في الحَالِ.

ولا يجُوزُ: (إذا كَانَ اللَّيْـلُ فَـأْتِني) على الضَّمِيرِ الّذي يَخْتَصُّ (كَانَ)؛ لأنّه لَمْ يَـكثُـرْ مع اللَّيْلِ حتّى يَصِيرَ دَلِـيلًا على الضَّمِيرِ المخْصُوصِ. ويجُوزُ على ضَمِيرٍ يَعُودُ على مَذْكُـورٍ في الحَالِ.

ونَظيرُ ذلِك الحذفُ ممّا جَرَى كالمَثَلِ في قَوْلِـهم: (حِينَـئِذٍ الآنَ)، أي: حِينَـئِذٍ واسْمَع الآنَ، كَأنَّه قَالَ: أَقْبِلْ عَلَيَّ حِينَـئِذٍ واسْمَع الآنَ، وهو في كَلامِ النّاسِ كَثِيـرًا،

---

(١) انظر لغة تميم والحجاز في سيبويه ١/ ٢٢٤، وشرح السيرافي ٢/ ١١٨.

(٢) في الأصل بياض مقدار كلمة أو اثنتين، وقوله: (فيه) زيادة اقتضاها السياق.

إذا تَشاغَلَ المُخَاطَبُ عَن كَلامِ المُتَـكَلِّمِ.

ومِنْ ذلِك: (تَاللَّهِ مَا رَأَيْتُ كاليَوْمِ رَجُلًا)، يَقُولُه القَائِلُ في حَالِ التَّـعَجُّبِ مِن الرَّجُلِ الّذي رَآهُ، وتَقديـرُه: تَاللَّهِ مَـا رَأَيْتُ كَـرَجُلٍ أَرَاهُ اليَـوْمَ رَجُلًا.

ومِنْ ذلِك قَولُهم: (لا عَلَيْكَ)، إنّما يُقالُ في حَالِ المَخَافَةِ لِسُكونِ النَّـفْسِ بِه، وتَقديرُه: لا بَأسَ عَلَيْكَ.

وتَقولُ: (سِيـرَ عَلَيْـهِ سَحَرَ)، فلا يَجُوزُ إلّا بِالنَّصبِ؛ لأنّه ظرفٌ غَيْـرُ مُتَمَكِّنٍ؛ إذْ هو مَعْدُولٌ عَن الألِفِ واللّامِ، على تَضْمِينِ مَعْناهُ في التَّعْرِيفِ.

وتَقُولُ: (هذا السَّحَرُ)، و (جِئتُ بِأَعْلى السَّحَرِ)، و (إِنَّ السَّحَرَ خَيـرٌ لَكَ مِن أَوَّلِ اللَّيْلِ)، فيتَمكَّنُ؛ لأنّهُ جَرَى على أَصْلِه بالألِفِ واللّامِ، فكذلِك إِنْ قُلتَ: (سِيـرَ عَلَيْهِ سَحَرٌ مِن الأَسْحَارِ) تَمكَّنَ في النَّـكِـرَةِ الّتي لا يُذْهَبُ بِهَا مَذْهَبَ الوَقْتِ الخَاصِّ.

وتَـقُولُ: (سِيـرَ عَلَيْـهِ سُحَيْـرًا) إذا عَنَيْتَ سَحَرَ لَيْـلَتِكَ، فَـيَـنْصَرِفُ، ولا يَـتَمَكّنُ، إنّما انْصَرَفَ لأنّه نَـكِرةٌ؛ إذ التَّصْغِيرُ يُوجِبُ لَـهُ التَّنْكيرَ، وذلِك أَنَّ التَّـصغِيـرَ إنّما هو بِالإضَافَةِ إلى [كَـوْنِـهِ][1] نَـكِرةً الّذي [يُوجِبُ أَنْ يَـكونَ][2] لَـهُ مِثْلُ اسْمِه، فقد دَخلَهُ مَعْنى الاشْتِراكِ، ولَمْ يَتمكّنْ كمَا لا يَتَمكّنُ (ضُحًى)، و (عِشَاءً)، و (مَسَاءً) إذا عَنَيْتَ بِه الوَقْتَ المخْصُوصَ. ولا يجُوزُ: (مَوْعِدُكَ سُحَيْـرٌ)؛ لأنّه غَيْـرُ مُتَمَكِّنٍ.

وتَقُولُ: (سِيـرَ عَلَيْـهِ ذَاتَ مَرَّةٍ بُعَيْدَاتِ بَيْنٍ)، و (سِيـرَ عَلَيْهِ ذَاتَ يَوْمٍ)، و (ذَاتَ لَيْلَةٍ)، كُلُّ هذا بالنَّصبِ، لا يجوزُ غَيرُه؛ لأنّه لا يَتمكّنُ مِن أَجْلِ أَنَّ هذه الإضافَةَ قد أَخْرَجَتْهُ إلى إِبْهَامٍ يَحْتَمِلُ فِيـهِ الوُجُوهَ، فقد صَارَ على خِلافِ مَا لَـهُ في أَصْلِه إذا قُلْتَ: (سِيرَ عَلَيْهِ يَوْمًا) أو (لَيْـلَـةً).

وتَقولُ: (سِيـرَ عَلَيْهِ لَيْلٌ طَوِيلٌ ونَهَارٌ طَوِيلٌ)، ولا يَجُوزُ إلّا: (سِيـرَ عَلَيْـهِ لَيْلًا طَوِيلًا ونَهَارًا) بِالنَّصْبِ؛ لأنّك لَمّا وَصَفْت الأوّلَ قَوِيَ بِالصّفةِ، وجَرَى: (سِيـرَ

(١، ٢) ما بين المعقوفين زيادة اقتضاها السياق.

عَلَيْـهِ نَهَارًا) مَجْرى (صَبَاحًا) في الوَقْتِ المَخْصُوصِ.

وقَالَ الخَثْعَمِيُّ:

٢٣٢ عَـزَمْتُ عَـلَى إِقَـامَـةِ ذِي صَبَـاحٍ لِـشَيْءٍ مَـا يُـسَـوَّدُ مَـنْ يَـسُـودُ[1]

[ظ٦٩] فجَعَـلَ (ذا صَبَاحٍ) مُـتَمكّـنًا، وكذلِك تَقولُ: (سِيـرَ عَلَيْهِ ذَاتَ مَرّةٍ)، وهـي لُغَـةٌ يخْـتَصّون بِـهَا[2]؛ لأنَّهُم[3] لا يَعْتَـدُّونَ بهذا الإبهامِ، والأَجْوَدُ [مَا][4] عَلَيْـهِ أَكْثَـرُ العَـرَبِ.

وتَقولُ: (إِنَّهُ لَـيُسَارُ عَلَيْهِ صَبَاحَ مَسَاءَ)، فيَجُوزُ فيهِ وَجْهانِ: البِناءُ على التّركيبِ، كتَرْكيبِ (خَمْسَةَ عَشَرَ)، والإعْرَابُ على الإِضَافَةِ، كقَولِك: (صَبَاحُ مَسَاءٍ)، وفيهِ مُبَالَغةٌ، فلا يَكونُ على صَبَاحٍ وَاحِدٍ، ولا مَسَاءٍ وَاحِدٍ.

وتَقولُ: (سِيـرَ عَلَيْهِ طَوِيلًا وحَدِيثًا وكَثِيـرًا وقَلِيلًا)، فلا يَحْسُنُ فِيهِ إلّا النَّصْبُ؛ لاجْتِماعِ ضَعْفَينِ: إقامَةُ الصِّفَةِ مَقامَ الموصُوفِ، وتَغْيِيـرُهُ عَن أَصْلِه إلى الرَّفْعِ عَلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُه مِن غَيْـرِ سَبَبٍ يُـقَاوِمُ هذا الضَّعفَ.

وتَقولُ: (سِيـرَ عَلَيْـهِ قَـرِيبٌ) فيَجُوزُ هذا؛ لأنَّ (قَرِيبًا) كَثُـرَ وُقُوعُـه مَوْقِـعَ الاسمِ، فيَـقُولونَ: (مُـذْ قَـرِيبٍ)، فجَرَى مَجْرَى (الأَبْطَحِ) و (الأَبْـرَقِ) الّذي أَصْلُهُ صِفَـةٌ، وقد كَثُـرَ اسْتِعْمَالُه في مَوَاضِعِ الأَسْمَاءِ الّتي لَـيْسَتْ صِفَاتٍ، ولا يجُوزُ على هذا: (سِيـرَ عَلَيْـهِ طَوِيلٌ).

وتَقولُ: (سِيـرَ عَلَيْـهِ مَلِيٌّ مِن النَّهَارِ)، لأنّه لَمّا وَصَلَ بِمَا بَيَّـنّاهُ، ويَقُومُ لَه مَقَامَ

---

(١) البيت من الوافر، وهو لأنس بن مدركة أو مدرك الخثعمي في الحيوان ٣/ ٨١، وفرحة الأديب ٩١، وابن يعيش ٣/ ١٢. وهو لأنس بن نهيك في الصحاح (صبح)، واللسان (صبح). وهو لرجل من خثعم في سيبويه ١/ ٢٢٧، ومجاز القرآن ٢/ ٢٠١، وابن السيرافي ١/ ٢٥٧، والتبصرة ١/ ٣٠٨، وتحصيل عين الذهب ١٧٥. وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/ ٣٤٥، والخصائص ٣/ ٣٢، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٨٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٥٦، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٨١، وشرح الرضي ١/ ٤٩٥، ٣/ ٥٣.

(٢) انظر لغة خثعم في سيبويه ١/ ٢٢٦، والأصول ١/ ١٩٢، وشرح الرضي ١/ ٤٩٥، والتذييل ٧/ ٢٧٤.

(٣) في الأصل: (لأنها).

(٤) ما بين المعقوفين زيادة اقتضاها السياق.

الصِّفَةِ جَازَ. وتَقولُ: (سِيـرَ عَلَيْهِ مَلِيٌّ) إذ المَعْنى عَلَى الحَذْفِ، أيْ: مَلِيٌّ من النَّهارِ.

ولا يجُوزُ أنْ يَقُومَ الحَالُ مَقامَ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُه؛ لأنّه لا يَكُونُ إلّا نَـكِـرَةً، وإِقَامَتُها مُقَامَ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُه يُوجِبُ لَهَا التَّعْريفَ بالضَّمِيرِ، فلا يجُوزُ: (سِيـرَ عَلَيْـهِ شَدِيدٌ)[1] بالرّفعِ عَلَى مَعْنى الحَالِ، وكذلِكَ إنْ وَصَفْتَها لَمْ يجُزْ فيها الرّفعُ؛ لِمَا ذَكَـرْنا.

* * *
* *
*

(١) في الأصل: (شديدا).

بَابُ المَصْدَرِ
الّذي يَصْلُحُ فِيهِ الرَّفْعُ والنَّصْبُ(*)

الغَرَضُ فِيـهِ أَنْ يُبَـيّنَ مَا يَجُوزُ في المَصْدَرِ الّذي يَصْلُحُ فيه الرّفعُ والنَّصْبُ ممّا لا يجُوزُ.

مَسَائِلُ هذا البَابِ

ما الّذي يجُوزُ في المَصْدَرِ الّذي يَصْلُحُ فيهِ الرَّفْعُ والنّصْبُ؟ وما الّذي لا يجُوزُ؟ ولم ذلِك؟

وما حُكمُ المصْدَرِ المُنَـوِّعِ للفعلِ؟ وما حُكمُ المصدَرِ المؤكِّدِ لَهُ؟

وما الّذي يجُوزُ في: (سِيـرَ عَلَيْـهِ سَيْـرٌ شَدِيدٌ)، و (ضُرِبَ بِه ضَرْبٌ ضَعِيفٌ)؟ ولِمَ جَازَ الرَّفْعُ والنَّصْبُ؟

وهلْ يجوزُ: (سِيـرَ عَلَيْهِ سَيْـرٌ)، و (ضُرِبَ بِهِ ضَرْبٌ)؟

وما الوَجْهُ الّذي يجُوزُ عَلَيْهِ الرَّفْعُ؟ وما الوَجْهُ الّذي لا يجُوزُ عَلَيْهِ؟

وكَمْ وَجْهًا في: (سِيـرَ عَلَيْه أَيُّمَا سَيْـرٍ سَيْـرًا شَدِيدًا)؟

وهلْ يجُوزُ: (ضُرِبَ بِه ضَرْبَتانِ)، و (سِيرَ عَلَيْـهِ سَيْـرَتَانِ) بِالرَّفعِ والنَّصْبِ عَلَى جَوَابِ (كَمْ)؟

ومَا الفَرْقُ بَيْنَ: (سِيـرَ عَلَيْـهَ خَرْجَتَانِ)، و (سِيـرَ عَلَيْهِ سَيْـرَتانِ)؟ وهلّا رُدَّ إلى الأَصلِ إِذْ خَالَفَ المصْدَرُ لَفْظَ الفِعْلِ؟

وهلْ يجُـوزُ: (بُـسِطَ[1] عَلَيْـهِ مَـرّتانِ) بِالرّفعِ والنّصبِ؟ ولِمَ جَـازَ مـع أَنّ

(*) العنوان في الكتاب ١/ ٢٢٨: « هذا باب ما يكون من المصادر مفعولًا فيرتفع كما ينتصب إذا شغلت الفعل به، وينتصب إذا شغلت الفعل بغيره ».

(١) في الأصل: (سقط)، وكذا في الكتاب ١/ ٢٣٠، والسياق، والجواب.

المَبْسوطَ عَليهِ هو العَذابُ؟

وما حُكمُ: (سِيـرَ عَلَيْهِ طَوْرَانِ طَوْرُ كَذا وطَوْرُ كَذا)؟ ولِمَ ضَعُفَ النّصبُ إذا ثَـنَّـيْتَ، فتَقولُ: (طَوْرَ كَذا وطَوْرَ كَذا)؟

وهل يجُوزُ: (سِيـرَ عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ) على الظَّرفِ، وعلى المصدَرِ؟ وما الأَصلُ فِيهِ؟

وهل يجُوزُ: (ضُرِبَ [بِـهِ] ضَرْبَتَيْنِ)[1] على الظَّرفِ؟ ولِمَ جازَ؟ وما شَاهِدُه مِن: (سِيـرَ عَلَيْهِ تَـرْوِيحَتَـيْنِ)، و (انْـتُظِـرَ بِـهِ نَحْرَ جَزُورَيْنِ)؟ وهلْ يجُوزُ فيه الرّفعُ على هذا الوَجْهِ؟ ولِمَ جَازَ؟

وعلى كَمْ وَجهًا يجُوزُ النّصْبُ في: (ضُرِبَ بِهِ ضَرْبًا)، و (ذُهِبَ بِه مَشْيًا)؟ ولِمَ جَازَ على الحَالِ، وعلى إِضْمَارِ الفِعْلِ؟ ولِمَ جَازَ وَصْفُ الحَالِ؟

وعَلَى أَيِّ الوَجْهينِ يجُوزُ إِدْخالُ الأَلِفِ واللّامِ في: (سِيـرَ عَلَيْـهِ السَّيْـرُ)، و (ضُرِبَ بِه الضَّرْبُ)؟ ولِمَ جَازَ على مَصْدَرِ الفِعْلِ المذكُورِ وعلى البَدَلِ مِنْ فِعلٍ محذُوفٍ مَع الاسْتِغناءِ عَنْه بالمذكُورِ؟

وهل يجُوزُ: (ذُهِبَ بِه المَشْيَ العَنِيفَ) بِالنَّصْبِ على الحَالِ؟

وما الشَّاهِدُ في قَولِ [و٧٠] الرّاعِي[2]:

نَظَّارَةً حِينَ تَعْلُو الشَّمْسُ رَاكِبَـهَا ....

ولِمَ جَازَ إِعْمالُ (نَظّارَةً) في قَولِه: (طَرْحًا)، وجَازَ نَصبُه بِمَحْذوفٍ المَصْدَرُ بَدَلٌ مِنْه؟ وما الفَرقُ بَيْـنَهما؟ ولِمَ إذا صَحِبَ المَصدَرَ مَا يَدلُّ عَلَى وُقُوعِ الفِعْلِ نُصِبَ المَصْدَرُ على أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ لَفْظِ الفِعلِ؟ وإذا[3] كَانَ قَدْ دَلَّ (نَظَّارَةً) على مَعْنى (طَرْحًا)، فَلِمَ ذُكِـرَ مَعَه؟

---

(١) في الأصل: (ضرب ضربتان)، وكذا في الكتاب ١/ ٢٣٠.

(٢) الراعي النميري هو عبيد بن حصين بن معاوية، من شعراء نمير، وسمي براعي الإبل لبيت قاله، وهو شاعر فحل من شعراء الإسلام، فضل الفرزدق على جرير فهجاه جرير هجاءً لاذعًا، مات سنة تسعين للهجرة. انظر ترجمته في الاشتقاق ٢٩٥، والأغاني ٢٤/ ١٦٨، والأعلام ٤/ ١٨٨.

(٣) في الأصل: (إذا).

ولم لا يَكونُ المَصْدَرُ الّذي يقعُ بَدَلًا مِن الفعْلِ رَفعًا أَصْلًا؟ وما وَجهُ الاعْتِلالِ بِأنّكَ لا تَلْفظُ بالفعْلِ فَارِغًا؟

ولِمَ جَازَ: (قَدْ خِيفَ مِنْه خَوفٌ)، و (قَدْ قِيلَ فِيهِ قَوْلٌ) مَع أنَّ المَصْدَرَ المؤكِّدَ لا يجُوزُ أَنْ يُرْفعَ؟ ولِمَ جعَلَه على: قَدْ خِيفَ مِنْهُ أَمْرٌ يَبْدُو، أو شَيءٌ، وقَدْ قِيلَ في ذلِك خَيْرٌ أو شَرٌّ، وإلّا لَمْ يَجُزْ؟

وهلْ يجُوزُ: (قَدْ كَانَ مِنْهُ كَوْنٌ) عَلَى التَّوكِيد؟ ولِمَ لا يجُوزُ التّوكيدُ إلّا بِالنّصْبِ؟ ولِمَ جَازَ عَلَى: قَدْ كَانَ أَمْرًا؟ وعَلامَ يَنتَصِبُ؟

و [ما حُكمُ][1]: (ضُرِبَ بِه مَضْرَبًا) بِالفَتْحِ، و (مَضْرِبًا) بِكَسْرِ الرَّاءِ؟ فَلِمَ كَانَ أَحَدُهما ظَرْفًا والآخَرُ مَصْدَرًا؟

وما الّذي يجُوزُ في: (سُرِّحَ بِهِ مُسَرَّحًا) ؟ ولِمَ جَازَ عَلَى المَصْدَرِ والظَّرفِ؟

وما الشَّاهدُ في قولِ جَريرٍ:

أَلَـمْ تَـعْـلَمْ مُسَـرَّحِـيَ القَـوافِـي ....؟

ولِمَ حَمَلَه عَلَى: (تَسْرِيحي)؟

وهلْ يجُوزُ أَنْ تُجْرِيَ (المَعْصِيَـةَ) مُجْرى (العِصْيَانِ)، و (المَوْجِدَةَ) مُجْرى (الوَجْدِ)[2]؟

وما الشّاهِدُ في قَولِ الشّاعِرِ:

تَـدَارَكْنَ حَـيًّا مِنْ نُمَيْـرِ بنِ عَامِـرٍ ....؟

ولِمَ نُصِبَ (قَتْـلًا ومَحْرَبًا)؟ وما العَامِلُ فِيـهِ؟

وهل يجُوزُ: (ذُهِبَ بِـهِ مَذْهَبٌ)، و (سُلِكَ بِـهِ مَسْلَكٌ)؟ ولِمَ جَازَ ولَـمْ يَجُزْ: (ذُهِبَ بِه ذَهَابٌ) و (سُلِكَ بِـهِ سُلُوكٌ)؟ ولِمَ حَمَلَه على مَعْنى الظَّـرْفِ، وقَدَّرَهُ عَلَى: ذُهِبَ بِهِ السُّوقَ، وسُلِكَ به الطَّرِيقُ؟

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة اقتضاها السياق.

(٢) في الأصل: (الوجدة)، وكذا ما يقتضي السياق.

ولِمَ جازَ: (ضُرِبَ بِه مَضْرِبٌ)، ولَمْ يَجُزْ: (ضُرِبَ بِه مَضْرَبٌ)؟

وما تأويلُ: (سِيرَ عَلَيْهِ مَبْعَثُ الجُيُوشِ)، و (مَضْرِبُ الشَّوْلِ)؟

وما الشَّاهِدُ في قولِ حُمَيْدِ بنِ ثَوْرٍ[1]:

وَمَا هِيَ إِلّا في إِزَارٍ وعِلْقَةٍ ....

الجَوَابُ

الّذي يجُوزُ في المَصْدَرِ الّذي يَصْلُحُ فيهِ الرّفعُ والنّصبُ أَنْ يَكونَ المَصْدَرُ فِيهِ بَيانٌ عَن مَعْنًى لا يَدلُّ عَلَيْهِ الفِعلُ، فيَصلُحُ أَنْ يُرفَعَ على أنّهُ قَامَ مَقامَ الفَاعِلِ فيما لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُه؛ لأنَّ فِيهِ بيانًا لَيسَ في الفِعلِ، كمَا في الفَاعِلِ بَيَانٌ لَيسَ في الفِعلِ؛ وبذلِك صَحّت الفَائدَةُ، فإذا كَانَ لَيسَ فِيهِ مِن البَيانِ إلّا مَا في الفعلِ لَمْ يجُزْ رفعُهُ؛ لأنّه بمنزلَةِ تَكريرِ الفِعلِ مِن غيرِ فَاعلٍ، ولا مَا يَقومُ مَقَامَه. وجَازَ نَصبُه على هذا الوَجْهِ؛ لأنّ النّصبَ لا يَكونُ مُعتَمَدَ البَيانِ، وإنّما هو زِيَادَةُ بَيَانٍ، فقد تَكونُ زِيَادَةُ البَيَانِ بالتّكْرِيرِ، ولا يَكونُ مُعْتَمدُ البيانِ الّذي بِه تَصِحُّ الفَائِدَةُ بِالتّكْرِيرِ. ولا يجُوزُ رَفعُه على وَجْهِ التّأكِيدِ؛ لِمَا بَيّنّا.

والمَصْدَرُ المُنوِّعُ للفِعْلِ يجُوزُ رَفعُه ونَصبُه، والمَصْدَرُ المُؤكِّدُ للفِعلِ لا يجُوزُ إلّا بِالنَّصْبِ، كقَولِك: (سِيرَ عَلَيْهِ سَيْرٌ شَدِيدٌ)، وإنْ شِئْتَ قُلْتَ: (سَيْرًا شَدِيدًا)، فَأمّا: (سِيرَ عَلَيْهِ سَيْرٌ) على التَّوكِيدِ فلا يجُوزُ الرّفعُ، ولكِنْ بِالنَّصْبِ، تَقولُ: (سِيرَ عَلَيْهِ سَيْرًا) على هذا الوَجْهِ.

وتَقولُ: (سِيرَ عَلَيْهِ أَيُّمَا سَيْرٍ سَيْرًا شَدِيدًا) فيَجُوزُ فِيهِ أَرْبعةُ أَوْجُهٍ: نَصبُهُما جَمِيعًا عَلَى المَصْدَرِ، ورَفْعُهُما جَمِيعًا عَلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُه، والثّاني بَدَلٌ مِن الأَوّلِ، ويجُوزُ نَصبُ الثّاني ورَفعُ الأوّلِ على أَنَّ الأوّلَ لَمْ يُسَمَّ فَاعلُهُ، والثّانيَ

(١) هو حميد بن ثور بن حزن بن عمرو الهلالي، شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية، وأدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه أيضًا، وقال الشعر في أيامه. ذكره ابن أبي خيثمة فيمن روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من الشعراء الإسلاميين، انظر ترجمته في الإصابة ٢/ ١٢٦، والأغاني ٤/ ٣٥٠.

مَصْدرٌ، ويجُوزُ نَصبُ الأَوّلِ ورَفعُ الثّاني عَلَى مِثلِ هذا التَّقديرِ.

وتَقولُ: (ضُرِبَ [بِـهِ][1] ضَرْبَتانِ)، و (سِيـرَ عَلَيْهِ سَيْـرَتَانِ)، فيَجُوزُ بِالرَّفعِ والنَّصبِ عَلَـى جَوابِ (كَمْ)؛ لأَنَّ التَّثنيَـةَ نَوعٌ مِن التَّنويعِ للفِعْلِ، كمَا أَنَّ الـصِّفَـةَ ضَربٌ مِن تَنويعِه، وكمَا أَنّ الإضافَـةَ في قولِك: (أَيَّما سَيْـرٍ)، و (سَيْـرَ البَرِيـدِ)، وما أَشبَـهَ ذلك ضَرْبٌ مِن التّنويعِ الّذي يَقعُ بِه فَائِدةٌ لَيسَتْ في الفِعلِ.

وتَقولُ [ظ٧٠]: (سِيرَ عَلَيْـهِ خَرْجَتَانِ) فتُعْمِلُ الفِعلَ في مَصْدَرٍ مِن غيرِ لفظِه، إذا كَانَ يَـقتَضيهِ، ويَحْتَمِلُه لَفْظُه مِن جِهةِ أَنّه ضَربٌ مِنْهُ، فَـكَأَنّكَ قُلتَ: (سِيـرَ عَلَيْهِ سَيْـرَتَانِ)، ويُقَاسُ عَلَى مِثْلِ هذا؛ لاطِّـرَادِه وقُوَّةِ دَلالَةِ الفِعْلِ عَلَيْهِ.

وتَقولُ: (بُسِطَ عَلَيْـهِ مَرَّتانِ) إذا صَحِبَ الكَلامَ ما يُـفْهَمُ به: (بُسِطَ العَذابُ عَلَيْه مَرّتَـيْنِ)، ولا تُضْمِرُهُ في الفِعلِ، وإنْ[2] كَانَ قد جَرَى مَا يَـدُلُّ عَلَيه؛ لأَنّك مُخَيَّـرٌ في ذلِك: إنْ شِئْتَ أَضْمَرْتَهُ فَـنَصَبْتَ (مَـرَّتَين)، لا مَحالَةَ، وإنْ شِئْتَ لَمْ[3] تُضمِرْهُ فَـرَفَعْتَ (مَرّتَـيْن) على اسْمِ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُه، وهذا مَسْمُوعٌ مِن العَرَب هكذا، وقد بيّـنّا عِلّـتَه.

وتَقولُ: (سِيـرَ عَلَيْهِ طَوْرَانِ طَوْرُ كَذا وطَوْرُ كَذا)، فحَقُّ هذا الرّفعُ؛ لِقُوّةِ هذا المُعْتَمَدِ بِتَـثْنِيَـتِه وتَنْوِيعِه في قولِك: (طَوْرُ كَذا وطَوْرُ كَذا)، وشَرْطُ مُعْتَمَدِ البَـيَانِ أَنْ يَـكُونَ بِه فَائِدةٌ هي أَوكدُ فَائِدةٍ؛ فلِهذا ضَعُفَ النَّصبُ جِدًّا على هذا الوَجْهِ.

وتَقولُ: (سِيرَ عَلَيْـهِ مَـرَّتَـيْنِ)، فيَجُوزُ عَلَى الظَّـرْفِ، وعَلَى المَصْدَرِ: أَمَّا المَصْدَرُ فَلأَنَّ أَصْلَهُ في: (مَـرَّ مَـرَّةً). وأَمَّا الظَّرفُ فلِمُوافقَتِه مَعْنى وَقْتَينِ.

وتَقولُ: (ضُرِبَ بِه ضَرْبَتَـيْنِ)، فيَجُوزُ عَلَى الظَّـرْفِ، وعَلَى المَصْدَرِ، ودَليلُه: (سِيرَ عَلَيْهِ تَـرْويحَتَـيْنِ)، فهذا لا يَكونُ إلّا على الظَّـرْفِ بمعنى الوَقتِ، وكذلِك: (انْـتُظِـرَ بِـهِ نَحْرَ جَزُورَيْنِ)، ويَجُوزُ فِيـهِ الرّفْعُ والنَّصبُ على هذا الوَجْهِ.

---

(١) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وهو من السؤال.

(٢) قوله: (وإن) مكرر في الأصل.

(٣) في الأصل: (إن لم).

وتَقولُ: (ضُرِبَ به ضَرْبًا)، و (ذُهِبَ بِه مَشْيًا)، فـيَجُوزُ النَّصْبُ على ثَلاثَةِ أَوْجُـهٍ: المَصْدَرُ الّذي يَعْملُ فِيـهِ الفِعلُ المذكورُ، والحَالُ، وأَنْ يَكونَ خَلفًا مِن فِعْلٍ مَحْذُوفٍ، كَأَنّكَ قُلْتَ بَعْد (ذُهِبَ بِـهِ): (يَمْشِي مَشْيًا)، ويجُوزُ وَصفُ الحَالِ؛ لأَنَّ صِفَـتَها بِالنَّكِـرَةِ لا يُخْرِجُها عَن النَّـكِـرَةِ.

ويجُوزُ إِدْخالُ الأَلفِ واللّامِ في: (سِيـرَ عَلَيْهِ سَيْـرًا)، و (ذُهِبَ به مَشْيًا) إذا كَانَ مَصْدَرًا لَيسَ بِحَالٍ، فتَقولُ: (سِيـرَ عَلَيْه السَّيْـرُ)، و (ذُهِبَ بِه المَشْيُ العَنِيفُ)، ولا يجُوزُ إذا كَانَ حالًا؛ لأنّ الحَالَ لا تَـكونُ مَعْرِفَـةً.

وإِنّما جَازَ إِضْمارُ الفِعلِ مع أَنّهُ قد يُسْتَغنى عَنْهُ بِالمذكُورِ؛ لأنَّ إِضماره لا يُخِلُّ بِالكَلامِ مع قُوّةِ الدَّلالَةِ عَلَيْـهِ، فهو في حُكمِ ما ذُكِـرَ لَه عَامِلانِ[1] يَصلُحُ أَنْ يُوجَّهَ إِلى أَيِّهِما شَاءَ المُتَـكَلِّمُ.

قَالَ الرَّاعِي:

٢٣٣ نَـظَّارَةً حِينَ تَعْلُو الشَّمْسُ رَاكِـبَها طَرْحًا بِعَيْـنَيْ لِـيَاحٍ فِيـهِ تَحْدِيدُ[2]

فَفِيـهِ وَجْهانِ: **أَحَدُهُما**: إِعْمَالُ (نَظَّارَةً)؛ لأَنَّهُ لَمّا قَالَ: (نَـظَّارَةً) دَلَّ عَلَى أَنّها تَطْرَحُ نَظَـرَها في الجِهَاتِ يَمِينًا وشِمَالًا، فكَأَنَّهُ قَالَ: تَطْرَحُ طَرْحًا، إِلّا أنّه أَعْمَلَ (نَظّارَةً) في المصْدَرِ؛ لِدَلالَتِهِ على مَعْنَاهُ. **والوَجْهُ الآخَرُ**: أَنْ يَكونَ العَامِلُ في قَوْلِـهِ: (طَرْحًا): (تَطْرَحُ) المَحْذُوفَ، ويَكُونُ (طَرْحًا) خَلفًا مِنه؛ لأنّه إذا صَحِبَ المَصْدَرَ مَا يَـدُلُّ على وُقُوعِ فِعْلِه جَازَ نَصبُهُ على الخَلَفِ مِنْه؛ لأنَّ المصْدَرَ لا يَدُلُّ على فِعْلِه إِلّا بهذا الوَجْهِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ اسْمُ جِنْسٍ، وإنّما يَدُلُّ على الوُقُوعِ إذا صَحِبَهُ مَا يُنْبِئُ عن

---

(١) في الأصل: (عملان).

(٢) البيت من البسيط، وهو للراعي النميري في سيبويه ١/ ٢٣٢، وتحصيل عين الذهب ١٧٥، والنكت ١/ ٣٢٣. وهو لذي الرمة في ديوانه ٤٦٩، وانظر شرح أبيات سيبويه للنحاس ٨٥، وابن السيرافي ١/ ١١٦، وفرحة الأديب ١٦٤. وهو بلا نسبة في الكامل ٢/ ٢٢٤. واللياح: ثور أبيض. وفي كتاب سيبويه (تحديد) بحاء غير معجمة، وفي ديوان ذي الرمة (تجديد) بجيم، أي: في هذا الثور طرائق من سواد، والجدة الطريقة، والجمع: جدد. قال ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ١/ ١١٦: « وقوله: فيه تحديد، أي: في نظره تحديد إلى ما ينظر إليه ».

وُقوعِ فِعْلِه. فَأمّا ذِكرُ (طَرْحٍ) مَع دَلالَةِ (نَظّارَةً) عَلَيْه فلأنّه إفْصَاحٌ بِالذّكْرِ للمَعْنى الّذي يُحْتَاجُ إلَيْهِ، وهو في (نَظّارَةً) مِنْ غَيْرِ إفْصَاحٍ بِذكْرِه، فهي دَلالَةٌ خَفِيّةٌ، والإفْصَاحُ دَلالَةٌ ظَاهِرةٌ؛ فلِهذا حَسُنَ أنْ يُذكرَ (طَرْحًا) بَعْدَ قولِه (نَظّارَةً).

ولا يَكونُ المَصْدَرُ الّذي [يَقَعُ][1] بَدَلًا مِن الفِعْلِ رَفعًا أَصْلًا؛ لأنّ الفِعلَ لا يخلو مِن الفَاعِلِ على أيٍّ كَانَ، فلمّا كَانَ إذا ذُكِرَ فلا بُدَّ أنْ يُذكَرَ فَاعلُه، كَانَ إذا خُلِفَ لا بُدَّ مِن أنْ يُحْذَفَ معَه فَاعِلُه، وهذا مَعْنى اعْتِلالِه بِأنّكَ لا تَلفِظُ بِالفِعلِ فَارِغًا.

وتَقُولُ: (قَدْ خِيفَ مِنْهُ خَوْفٌ)، و (قَدْ قِيلَ في ذلِك قَوْلٌ)، فيَجُوزُ هذا، لا عَلَى المَصْدَرِ المُؤكِّدِ، ولكنْ على ما يَسْتَعْمِلُه النّاسُ، تَعْني: قَدْ قِيلَ في ذلِك خَيْرٌ أو شَرٌّ، وقَدْ خِيفَ مِنْهُ أَمْرٌ مَا، كأنّه قِيلَ أَمْرٌ يُحْتَاجُ إلى النَّظَرِ فِيهِ، وعلى هذا تَقُولُ [و٧١]: (قَدْ كَانَ مِنْهُ كَوْنٌ) على: قَدْ كَانَ مِنْهُ شَيءٌ يَنْبَغِي أَلّا يُهْمَلَ.

وتَقولُ: (ضُرِبَ بِهِ ضَرْبًا)، فلا يُجوزُ إلا النَّصبُ؛ لأنّه مَصْدرٌ مُؤكِّدٌ، وتَقولُ: (ضُرِبَ بِهِ مَضْرِبٌ)[2] بِالرّفعِ والنَّصْبِ؛ لأنّه للوَقْتِ.

فأمّا: (سُرِّحَ بِهِ مُسَرَّحًا)، فَإنْ حَمَلْتَه على المَصْدَرِ فَلَيْسَ فيه إلّا النَّصبُ؛ لأنّه مُؤكِّدٌ، وإنْ حَمَلْتَه على الوَقتِ جَازَ فيه الرَّفعُ والنَّصبُ، وكُلُّ ما زَادَ فِعْلُه على الثّلاثَةِ فالمَصْدَرُ[3] واسْمُ الزّمَانِ والمَكَانِ فِيهِ وَاحِدٌ مِمّا أَوّلُه مِيمٌ.

وقَالَ جَرِيرٌ:

٢٣٤ أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحِيَ القَوَافِي فَلا عِيًّا بِهِنَّ ولا اجْتِلابا[4]

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وهو من السؤال.

(٢) في الأصل: (ضرب)، وكذا في السؤال. (٣) في الأصل: (فمصدر).

(٤) البيت من الوافر، وهو لجرير بن عطية في ديوانه ٦٥١، وانظر سيبويه ١/ ٢٣٣، ٣٣٦، وليس في كلام العرب ٣٣، وابن السيرافي ١/ ٧٠، والخصائص ١/ ٣٦٧، ٣/ ٢٩٤، وأمالي ابن الشجري ١/ ٦٢، وتحصيل عين الذهب ١٧٦، والنكت ١/ ٣٢٤. وهو بلا نسبة في المقتضب ١/ ٧٥، ٢/ ١٢١، والأصول ١/ ١٤١، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٨٦، والبغداديات ٢٠٨، والمخصص ٣/ ٤٥٠. وجاء في الأصل برواية: (اختلافا)، وأراها تحريفًا، والمثبت رواية الديوان وجميع مصادر البيت. وجاء في: (ليس في كلام العرب) برواية: (قصائد غير مصرفة القوافي)، وجاء في الديوان: (ألم تخبر بمسرحي).

فالمَعْنى: أَلَمْ تَعْلَمْ تَسْرِيحي؟!

ويجُوزُ أَنْ تُجْرِيَ (المَعْصِيَـةَ) مُجْرى (العِصْيانِ)، و (المَوْجِدَةَ) مُجْرى (الوَجْدِ)[1]؛ لأنّها مَصَادِرُ يَقُومُ بَعْضُها مَقامَ بَعْضٍ.

وقَالَ الشَّاعِرُ:

٢٣٥ تَـدَارَكْـنَ حَـيًّا مِنْ نُمَيْـرِ بنِ عَامِـرٍ ... أُسَارَى تُسَامُ الذُّلَّ قَتْـلًا ومَحْرَبا[2]

فنَصَبَه على المَصْدَرِ، كَأَنّـهُ قَالَ: (قَتْـلًا وحَرْبًا)، والعَامِلُ فِيـهِ: (تُسامُ).

وتَقولُ: (ذُهِبَ بِـهِ مَذْهَبٌ)، و (سُلِكَ بِه مَسْلَكٌ)، فَـتَـرْفَعُه على مَعْنى الظَّرْفِ مِن المَكَانِ، كَأنَّه قِيلَ: ذُهِبَ بِه الطَّرِيقُ، وسُلِكَ بِهِ السُّوقُ، وإنّما قَدَّرَه هكَذا لِيُوضِّحَ مَعْنى المَكَانِ فِيـهِ، ولَوْ كَانَ على المَصْدَرِ لَمْ يَجُز الرَّفْعُ فِيـهِ.

وتَـقولُ: (سِيـرَ عَلَيْهِ مَبْعَثُ الجُيُوشِ)، و (مَضْرِبُ الشَّوْلِ)، فهذا عَلَى الوَقتِ، وإنّما فُـتِحَ (مَبْعَثُ) بِناءً عَلَى فِعْلِه في (بَعَثَ).

وقَالَ حُمَيْدُ بنُ ثَورٍ:

٢٣٦ ومَـا هـي إِلّا فــي إِزَارٍ وعِـلْـقَـةٍ ... مُغَارَ ابْنِ هَمَّامٍ عَلَى حَيٍّ خَثْعَما[3]

فـ (مُغَارُ) اسْمُ الزَّمَانِ، والمَعْنَى: زَمَنُ إِغَارَةِ ابنِ هَمّامٍ.

* * *

---

(١) في الأصل: (الوجدة).

(٢) البيت من الطويل، وهو لابن أحمر في ديوانه ٤٠، وانظر سيبويه ١/ ٢٣٤، وابن السيرافي ١/ ١١١، ٢٢٠، والنكت ١/ ٣٢٤، وتحصيل عين الذهب ١٧٦. وهو بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس ٨٦، وشرح القصائد السبع ٤٢٦.

(٣) البيت من الطويل، وهو لحميد بن ثور في سيبويه ١/ ٢٣٥، وابن السيرافي ١/ ٢٢٨، وتحصيل عين الذهب ١٧٧، والنكت ١/ ٣٢٥، والمقاصد الشافية ٣/ ٣١٥. وينسب إلى مزاحم العقيلي في التبصرة ١/ ٣١٠، وتاج العروس (علق). والبيت للطماح بن عامر بن الأعلم بن خويلد العقيلي في فرحة الأديب ٨٤ - ٨٥. وهو بلا نسبة في المقتضب ٢/ ١٢١، ٤/ ٣٤٣، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٨٦، والخصائص ٢/ ٢٠٨، والمحتسب ٢/ ٢٦٦، والمخصص ١/ ٣٦٣، وابن يعيش ٦/ ١٠٩، واللسان (لحس)، (علق).

بَابُ الحُرُوفِ
الّتي تَمْنَعُ العَامِلَ مِمّا قَبْلَها(*)

الغَرضُ في ذلِك أَنْ يُبَيِّنَ ما يجُوزُ في الحُروفِ الّتي تَمْنَعُ العَوامِلَ مِمَّا قَبْلَها مِمَّا لا يجُوزُ.

مَسائِلُ هذا البَابِ

مَا الّذي يجُوزُ في الحُرُوفِ الّتي تَمْنَعُ [العَامِلَ](1) مِمَّا قبلَها؟ وما الّذي لا يجُوزُ؟ ولِمَ ذلِك؟

ولِمَ مَنَعَ حَرفُ الاسْتفهامِ العامِلَ الّذي قبلَه في قَولِك: (قَدْ عَلِمْتُ أَعَبْدُ اللَّهِ ثَمَّ أَمْ زَيْدٌ)؟

ولِمَ امْتَنَعَ مِنْ قولِك: (قَدْ عَرفْتُ أَبُو مَنْ زَيْدٌ)، وحَرفُ الاسْتِفهامِ مُتَأَخِّرٌ؟ ومَا مَوضِعُ هذه الجُمْلةِ؟

ولم مَنَعَتْ [(هَلْ) العَامِلَ في](2): (لَيْتَ شِعْرِي هَلْ زَيْدٌ في الدَّارِ) مع ضَعْفِ (هَلْ) في الاسْتِفهَامِ؟ ولِمَ امْتَنَعَ في هذا ولَيْسَ مَوْضِعَ اسْتِفْهامٍ، وإنّما هو تَسْوِيةٌ؟

ومَا الشَّاهِدُ في: ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ ﴾ [الكهف: ١٢]، وفي: ﴿ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا ﴾ [الكهف: ١٩]؟

ولِمَ مَنَعَت اللّامُ في: (قَدْ عَلِمْتُ لَعَبْدُ اللَّهِ خَيرٌ [مِنْكَ](3))؟ ولِمَ بُنِيَت عَلَى الفِعْلِ وهي لامُ الابْتِداءِ، فكَيفَ يَصحُّ لامُ الابْتِداءِ في غَيْرِ مَوْضِعِ الابْتِداءِ؟ وكَيْفَ

(*) العنوان في الكتاب ١/ ٢٣٥: « هذا باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدى إلى المفعول ولا غيره ».

(١) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وهو من العنوان والجواب.

(٢) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وهو من الجواب.

(٣) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وهو من الجواب، والكتاب ١/ ٢٣٦.

يَـكُونُ ابْـتِداءً، وهو مُنْعَقِدٌ بِلامٍ مَبْنِيٍّ عَلَيْه؟ وما الفَرقُ بينَه وبينَ مَا لَيْسَ بِابْـتِداءٍ؟

ومَـا الشَّـاهِـدُ فـي: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنْ خَلَـٰقٍ ﴾ [البقرة: ١٠٢]، وفي قولِه جَلَّ وعَزَّ: ﴿ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾ [الأنفال: ٦٠]، ﴿ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ ﴾ [البقرة: ٢٢٠]؟

وما حُكمُ: (قَـدْ عَـرَفْتُ زَيْـدًا أَبُو مَـنْ هو)، و (عَـرَفْتُ عَمْـرًا أَأَبُوكَ هو أَمْ أَبو غَيْـرِك)[1]؟ ولِـمَ جَازَ فيـهِ وَجْهانِ: الإِعْمَالُ والإِلْغَاءُ؟

وما الشَّاهِدُ في قَولِـهِم: (قَدْ عَلِمْتُهُ أَبُو مَنْ هو)، و (قَدْ عَـرَفْـتُكَ أَيُّ رَجُلٍ أَنْتِ)؟

ومَا حُكمُ: (اذْهَبْ فَانْظُـرْ زِيدٌ أَبُو مَنْ هو)، و (اذْهَبْ فَاسْأَلْ زَيْدٌ أَبُو مَنْ هو)؟ ولم لا يجُوزُ بِالنَّصْبِ على هذا الوَجْهِ؟

وما شَاهِدُ الرَّفعِ مِنْ قَوْلِه جَلَّ وعَزَّ: ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [التوبة: ٣]؟

وما حُكمُ: (قَدْ عَـرَفْتُ أَبَا مَنْ زَيْدٌ[2] مَكْنِـيٌّ)؟ ولِـمَ جَازَ بِالنَّصبِ ولَمْ يَجُزْ فِيـهِ: (قَدْ عَرَفْتُ أَبُو مَنْ زَيْدٌ)؟

وما حُكمُ: (قَدْ عَرَفْتُ زَيْدًا أَبُو أَيِّهم يُـكْنى بِه)؟ وهَلْ يَجُوزُ بِالرَّفعِ في (زَيْدٍ)؟

وما حُكمُ: (أَرَأَيْـتُكَ زَيْدًا أَبُو مَنْ هو) [ظ٧١]، و (أَرَأَيْـتُكَ عَمْـرًا أَعِنْـدَكَ هو أَمْ عِنْدَ فُلانٍ)، ولِمَ لا يَجُوزُ[3] إِلّا بِالنّصبِ؟

ولِمَ لا يَحْسُنُ: (أَرَأَيْتَ أَزَيْدٌ ثَمَّ أَمْ عَمْرٌو)؟

وما مَعْنى الاعْتِلالِ بِأَنَّ فِيـهِ مَعْنى: أَخْبِرني عَنْ زَيْـدٍ، فاحْتَاجَ إلى مَفْعولٍ مُـقَدّمٍ، وما هو في مَوْضِعِ المفْعُولِ الثّاني؟ ولِمَ كَانَ هذا في: (أَرَأَيْتَ) ولَمْ يَـكُنْ في (رَأَيْتُ)؟

وما حُكمُ: (قَدْ عَرَفْتُ أَيَّ يَـوْمِ الجُمُعَةُ)، و:

---

(١) جاءت العبارة فـي الأصل: (وعرفت عمرو أأبوك أم هو أبو غيـرك)، وكذا العبارة في الجواب، والكتاب ١/ ٢٣٧.

(٢) في الأصل: (أبا زيد من)، وكذا يقتضي السياق. (٣) في الأصل: (يجز).

لَقَدْ عَلِمْتُ أَيَّ حِينٍ عُقْبَتي

ولِمَ رَفَعَهُ بَعْضُهُم؟

وما الشَّاهِدُ في قَوْلِهِ:

حَتّى كَأَنْ لَمْ يَكُنْ إِلّا تَذَكُّرُهُ ....

ولم نُصِبَ:

.... والدَّهْرُ أَيَّتَمَا حَالٍ دَهَارِيرُ[1]

وما وَجْهُ الظَّرفِ فيهِ؟ وهَلْ تَقديرُه: (والدَّهْرُ تَصارِيفُ كُلَّ حالٍ)؟

الجَوابُ

الّذي يَجُوزُ في الحُرُوفِ الّتي تَمْنَعُ العَامِلَ مِمَّا قَبْلَها إِذا كَانَ لَهَا صَدْرُ الكَلامِ أَنْ تَقْطَعَ العَامِلَ عَن أَنْ يَعْمَلَ فِيمَا بَعْدَها؛ لأنّ عمَلَه فيما بعدَها يُخْرِجُها عَنْ أَنْ يَكونَ لَهَا صَدرُ الكَلامِ. ولا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ العَامِلُ الّذي بَعْدَها فِيمَا قَبْلَها؛ لأنّه بِمَنْزِلَةِ عَمَلِ العامِلِ فيمَا بَعْدَها. ولكِنْ يَجُوزُ أنْ يَعملَ ما بعدَها فيها؛ لأنّها لَمْ تَخْرُجْ عن الصّدرِ في اللّفظِ، ولَيسَ كذلِك لو عَملَ العَامِلُ المُنفصلُ الّذي قَبْلَها فيها؛ لأنّه يُخرِجُها عن الصّدرِ في اللّفظِ والمرتبَةِ، فأمّا العامِلُ المتّصلُ اتّصالَ حُروفِ الإضافةِ فلا يُخْرِجُها عن الصّدرِ في اللّفظِ؛ لأنّه معها في الصّدرِ إذا كَانَا جَمِيعًا في مَرْتَبةٍ وَاحِدةٍ؛ مِن أَجلِ أَنّهما جَمِيعًا بِمنزلَةِ شَيءٍ وَاحِدٍ.

والحُروفُ الّتي لَهَا صَدْرُ الكَلامِ هي الّتي تَدْخلُ عَلَى الجُمَلِ فتَنْقُلُها عن مَعْنًى إلى مَعْنًى، وإنّما وَجبَ لها هذا لِئَلّا تُخْلَطَ الجُملُ إذا اتَّصلَ الكَلامُ بَعضُه بِبَعضٍ، فوَجبَ لَهَا هذا الحقُّ، وعُومِلَتْ بِحَسبِ مُقْتَضى الحَقِّ الّذي وَجبَ لها، عَرَضَ الْتِباسٌ أَوْ لَمْ يَعْرِضْ؛ لِيَكونَ تَوْطئةً لِمَواضِعِ الالْتباسِ بِأَنْ يَكونَ هذا الحَقُّ لازمًا[2] لها.

---

(١) في الأصل: (هاربوا).

(٢) في الأصل: (لازم).

وتَقولُ: (قَدْ عَلِمْتُ أَعَبْدُ اللَّهِ ثَمَّ أَمْ زَيْدٌ)، فتَمنَعُ الألِفُ العَامِلَ الّذي قَبْلَها، وإِنْ لَمْ تَكُن اسْتِفْهامًا؛ لأنّها في تَقديرِ الاسْتِفهامِ، وتَقْديرُه وتَحقيقُه يَجْري مَجْرًى وَاحِدًا في حُكْمِ العمَلِ، ومَعْنى التَّقْديرِ أنّه في التَّسْوِيَةِ عَلَى العِلْمِ بِالمَعْنى الكَائِنِ، والتَّجْويزُ أَنْ يَكونَ لِكلِّ وَاحِدٍ مِن المَذْكورينَ عَلَى التَّسْويةِ في ذلِك، كمَا هو في الاسْتِفْهامِ، سَواءٌ على تِلكَ المنزلَةِ، وإنّما أَرادَ أَنْ يَدلَّهُ على أنّه بِالصّفَةِ الّتي يَكونُ عَلَيْها لَو اسْتَفْهَمَ عن هذا المَعْنى، فلَوْ لَمْ يَكُنْ اسْتِفْهامًا مُحَقّقًا[1] لَمْ يَصحَّ هذا التَّقْديرُ، ولَيسَ كذلِك مَا نُقِلَ عن الاسْتِفهامِ رَأْسًا إلى مَعْنى (الّذي)، كَقَولِك: (لأَضْرِبَنَّ أَيَّهُم في الدَّارِ) بِمَعْنى: لأَضْرِبَنَّ الذي في الدَّارِ؛ لأنَّ هذا لا يَفْتَقِرُ إلى الاسْتِفْهَامِ حتّى لَوْ لَمْ يَصِحَّ الاسْتِفْهامُ بَطَلَ هذا المَعْنى، كما لا يَبْطُلُ مَعْنى (الّذي) لَوْ بَطَلَ الاسْتِفهامُ، فعَلَى هذا مَجْرى التَّقديرِ في سَائِرِ الأَبْوابِ، وهو تَقْديرُ مَعْنًى بِمَعنًى آخَرَ محقّقٍ، ولَوْ لَمْ يَكُنْ هَناكَ مَعْنًى مُحَقّقٌ بَطَلَ التَّقديرُ، ويُوضّحُ هذا قولُ امْرئ القيسِ:

٢٣٧. .... بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأَوَابِدِ هَيْكَلِ[2]

فوَصفَ الفرسَ بأنّه: (قَيْدِ الأَوَابِدِ) على التَّشْبيهِ بالقَيدِ المُحقّقِ، ولَوْ بَطَلَ القَيدُ المُحَقَّقُ بَطَلَ هذا التَّقْديرُ الّذي قُدِّرَ به.

وتَقولُ: (قَدْ عَرَفْتُ أَبُو مَنْ زَيْدٌ)، فيُمْنَعُ (عَرَفْتُ) أَنْ يَعملَ[3] مِن أَجلِ أَنَّ

---

(١) في الأصل: (محقق).

(٢) عجز بيت من الطويل، صدره:

وقد أغتدي والطّير في وكناته ....

والبيت لامرئ القيس في ديوانه ١٩، وانظر تهذيب اللغة ٦/ ١٢، وإصلاح المنطق ٣٧٧، والزاهر ٢/ ١٩٢، وابن يعيش ٢/ ٦٦، وشرح الكافية الشّافية ٢/ ٧٥٨، والمحصول لابن إياز ٤٤٨، ٥٤٨. وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة ٣/ ١٣٢٩، والخصائص ٢/ ٢٢٠، وشرح الرّضي ٢/ ٨. والوكنات جمع وكنة، وهي مأوى الطّير وموقعها، وقوله (بمنجرد) صفة لفرسه، وهو بمعنى الّذي يمتدّ في سيره، وقيد الأوابد: يقيّد الوحوش وذلك لسرعته، والهيكل: الفرس الطّويل الضّخم.

(٣) في الأصل: (أن يمنع).

المُضافَ والمُضافَ إِليهِ بِمَنزلَةِ شَيءٍ وَاحِدٍ؛ فلذلِك لَمْ يَعمَلْ في قولِك: (أَبُو مَنْ)، ومَوضعُ الجُمْلةِ نَصْبٌ.

وتَقُولُ: (لَيْتَ شِعْرِي هَلْ زَيْدٌ في الدَّارِ)، فتَمْنَعُ (هَلْ) العَامِلَ مَع ضَعْفِها في الاسْتِفهامِ؛ لأَنَّها ولَوْ ضَعُفَت فهي عَلَى تَقْدِيرِه، ولَمْ تَخْرُجْ عَنْه إلى مَعْنى (قَدْ)، ولا غَيْرِه.

وفي التَّنزيلِ: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا﴾ [الكهف: ١٢]، فالفِعلُ مُعَلَّقٌ لَمْ يَعملْ فـي (أَيٍّ)، وإِنّما [و٧٢] يُـقَالُ: (فَعَلَ في هذا) على الاتِّساعِ، ويَعْني صفةَ تَتصرّفُ تَصرُّفَ الفِعلِ في: (عَلِمَ)، (يَعْلَمُ)، و (سَيَعْلَمُ)، كتَصْريفِ: (كَانَ)، (يَكونُ)، و (سَيكونُ)، فالمَعْنى المُتَصرّفُ على هذه الطَّرِيقَةِ يُسَمّى فِعْلًا. ومِنْهُ[1]: ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾ [الكهف: ١٩]، فَلَمْ يَعْملْ (لِيَـنْظُـرْ)؛ لأنّه في مَوضعِ اسْتَفهامٍ.

وتَقولُ: (قَدْ عَلِمْتُ لَعَبْدُ اللّهِ خَيْـرٌ مِنْكَ)، فهذه لامُ الابْتِداءِ، وهي تَنقُلُ الجُمْلةَ مِن مَعْنى المُهْملِ إلى مَعْنى المُؤكِّدِ، وإِنّما صَحَّ فيها أَنّها لامُ الابْتِداءِ مَع كَوْنِها في حَشْـوِ الكَلامِ؛ لأَنّها في مَـوْضعِ ابْتِداءِ الجُمْلةِ الثّانِيَـةِ، وهي الجُمْلةُ الصُّغْرى المُنْعقِدَةُ بِالجُملَةِ الكُبْرى، ولو لا أَنّـها حَرفُ ابْـتِداءٍ لَمْ يَجِبْ أَنْ يَكونَ هاهنا جُمْلةٌ مُبْـتَدَأةٌ، وفي التّنزيل: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْأَخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢]، فلولا اللّامُ لَـعَملَ (عَلِموا) كمَا يَعْمَلُ: ﴿لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠]، وكعمل[2]: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ﴾ [البقرة: ٢٢٠][3].

وتَقولُ: (قَدْ عَـرَفْتُ زَيْدًا أَبُو مَنْ هو)، و (عَلِمْتُ عَمْرًا أَأَبُوكَ هو أَمْ أَبُو غَيْـرِكَ)، فيَجُوزُ في هذا وَجْهانِ: الإِعْمالُ والإِلْغاءُ، أَمّا الإِعْمالُ فلأَنّهُ خَارِجٌ في اللَّفْـظِ عن الاسْتِفهامِ. وأَمّا الإلغاءُ فلأنّه في مَعْنى الاسْتِفهامِ، كَأَنّهُ قَالَ: قَدْ عَرَفْتُ أَبُو مَنْ زَيْدٌ.

---

(١) في الأصل: (وفيه).

(٢) في الأصل: (كعلم)، وهو تحريف.

(٣) فـي الأصـل: (اللّـه) بلا واو.

وقَوْلُهم: (قَدْ عَلِمْتُه[١] أَبُو مَنْ هو)، و (قَدْ عَـرَفْـتُكَ أَيُّ رَجُلٍ أَنْتِ) شَاهِدٌ في جَوازِ النَّصبِ مِن جِهـةِ الإِضْمارِ المُـتَّصلِ.

وتَقولُ: (اذْهَبْ فَانْظُـرْ زَيْدٌ أَبُو مَنْ هو)، و (اذْهَبْ فَاسْأَلْ زَيْدٌ[٢] أَبُو مَنْ هو)، فهذا لا يَجُوزُ فِيـهِ إِلّا الرَّفعُ؛ لأنّه بِمَعْنى: اسْأَلْ عَنْ زَيْدٍ، ولَيْسَ بِمَعْنى: اسْأَلْ زَيْدًا، فـ (اسْأَلْ) لا يَتَعَدّى على هذا الوَجْهِ.

وقولُه جَلَّ وعَـزَّ: ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾ [التوبة: ٣] شَاهِدٌ في جَوازِ الرَّفعِ، إذا قُلتَ: (قَدْ عَرَفْتُ زَيْدًا أَبُو مَنْ هو)، فشَاهِدُ الرَّفعِ هـذا؛ لأنَّ الأوّلَ في مَعْنى: اللَّهُ بَريءٌ مِن المُشركينَ، فحُمِلَ الثّاني عَلَى المَعْنى، فَـرُفِـعَ، وكذلِك (زَيْدٌ) في مَعْنى المُسْتَـفْهَمِ عَنْه، فحُمِلَ عَلَى المَعْنى، فرُفِـعَ.

وتَقولُ: (قَدْ عَرَفْتُ أَبَا مَنْ زَيْدٌ مَكْنيٌّ)، فتَـنْصِبُه بـ (مَكْنِـيٍّ)؛ لأنَّ الاسْتِفْهامَ يَعملُ فِيـهِ ما بعدَه، ولا يَعملُ فيه ما قَبْلَه إذا كَانَ مُنْفَصِلًا مِنْه.

وتَقولُ: (قَدْ عَرَفْتُ زَيْدًا أَبُو أَيِّهِم يُكْنى بِه)، فتَـرْفَعُه؛ لِشُغْلِ الفِعْلِ عنه، ويجُوزُ النَّصبُ في (زَيْـدٍ) والرّفْعُ عَلَى ما تَـقَدّمَ ذِكْـرُه.

وتَقولُ: (أَرَأَيتُكَ عَمْرًا أَعِنْدَكَ [هو][٣] أَمْ عِنْدَ فُلانٍ)، فلا يَحْسُنُ هذا إلّا بِالنّصبِ في (عَمْرٍو)؛ لأنّه لَمّا تَقدَّمَ الاسْتِفهام في: (أَرَأَيـتُكَ) دَخَلَهُ مَعْنى: أَخْبِرْني عَن عَمْرٍو، فاقْتَضى له التَّـقْديمَ؛ لِـيَكونَ تَوْطِئةً لِـذِكْـرِه فيما بَعدُ، ولَمْ يَجِبْ مِثْلُ ذلِك في[٤]: (قَدْ رَأَيْتُ عَمْرًا أَعِنْدَكَ هو أَمْ عِنْدَ فُلانٍ)؛ لأنَّهُ لَمْ يَتَـقدّمْ مَا يَقْتضي تَـقْديمُه، فهو بمنزِلَةِ: (قَدْ رَأَيْتُ أَعِنْدَكَ عَمْرٌو أَمْ عِنْدَ فُلانٍ)؛ فلِهذا حَسُنَ الرَّفعُ في هذا الوَجهِ، ولا يَحْسُنْ: (أَرَأَيْتَ أَزَيْدٌ ثَمَّ أَمْ عَمْرٌو)؛ لِمَا دَخلَه مِنْ مَعنى التَّـوْطِئـةِ إذا تَـقدَّمَ حَرفُ الاسْتِفهامِ.

---

(١) في الأصل: (علمتم)، وكذا في الجواب. (٢) في الأصل: (زيدا).

(٣) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وكذا في السؤال، والكتاب.

(٤) العبارة في الأصل فيها تكرار وزيادة، وهي: (ولم يجب مثل ذلك فيما بعد ولم يجب مثل ذلك في).

وتَقولُ: (قَدْ عَـرَفْتُ أَيَّ يَوْمٍ الجُمُعَةُ)، فتَنْصِبُهُ على الظَّرْفِ، وهو خَبَـرُ (الجُمُعَةُ).
وقَالُوا:

٢٣٨ لَـقَدْ عَلِمْتُ أَيَّ حِيـنٍ عُـقْبَـتي [١]

فيُـنْصَبُ على الظَّرفِ، ومِنْهُم مَنْ يَـرْفَعُـهُ على أَنْ يُجْعلَ الأَوَّلُ هو الثّانيَ [٢].
وقَالَ الشّاعرُ:

٢٣٩ حَتّى كَـأَنْ لَـمْ يَـكُـنْ إلّا تَـذَكُّـرُهُ والدَّهْـرُ أَيَّـتَـمَا حَـالٍ دَهَـارِيـرُ [٣]

فيَـنْصِبُه على الظَّرفِ، كَأَنّهُ قَالَ: والدَّهرُ كُلَّ حَالٍ تَصَارِيفُ.

* * *
* *
*

---

(١) هذا من الرّجز، والبيت في الكتاب عبارة عن قول من النثر، ولذلك لم يعلق عليه عبد السلام هارون في تحقيقه، قال البغدادي فيه في الخزانة ٩١٦٤: « وظاهر سياقه أن هذا كلام لا شعر، ولهذا لم يشرحه أكثر شراح شواهده ولم يورده أحد منهم في الأبيات إلا أبو جعفر النحاس... ». وانظر البيت بلا نسبة في سيبويه ١/ ٢٤٠، وابن السيرافي ١/ ١٥٤، وفرحة الأديب ٥٢، والمخصص ٢/ ١٩٤، وتحصيل عين الذهب ١٧٨، والخزانة ٩/ ١٦٤ - ١٦٥. وكذا البيت في السؤال، وفي الأصل: (قد علمت).

(٢) انظر وجه الرفع في سيبويه ١/ ٢٤٠، وشرح السيرافي ٢/ ١٤١، والمخصص ٢/ ١٩٤.

(٣) البيت من البسيط، وهو لحريث بن جبلة العذري في ابن السيرافي ١/ ٢٣٧. وهو لجبلة بن الحويرث العذري في فرحة الأديب ٨٦. وهو لجبلة العذري عبد المسيح بن بقيلة في الحماسة البصرية ٢/ ٦٤ - ٦٥. وهو لعثمان بن لبيد في نزهة الألباء ٣٣. وهو بلا نسبة في سيبويه ١/ ٢٤٠، ومجالس ثعلب ١/ ٢٢١، والحجة للفارسي ٦/ ٢٢١، وجمهرة اللغة ٦٤١، والخصائص ٢/ ١٧١، ١٧٩، والصحاح (دهر)، وتحصيل عين الذهب ١٧٨، والنكت ١/ ٣٣٠.

بَابُ اسْمِ الفِعْلِ(*)

الغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبيّنَ مَا يَجُوزُ في اسْمِ الفِعْلِ مِن الإِعْمالِ[١] وتَرْكِهِ ممّا لا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَا الّذي يجُوزُ في اسْمِ الفِعْلِ مِن الإِعْمالِ وتَركِهِ؟ وما الّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِك؟

ولِمَ كَانَ اسْمُ الفِعلِ في الأَمْرِ [ظ٧٢] والنَّهْيِ؟ وهلّا كَانَتْ صِيغَةُ الأَمْرِ والنَّهْيِ أَوْلى به؟

وهلْ يجُوزُ: (رُوَيْدَ زَيْدًا)؟ ومَا مَعْنَاهُ؟ ولِمَ جَازَ؟

وما مَعْنى: (هَلُمَّ زَيْدًا)؟ و [لِمَ][٢] لَمْ يَتعدَّ (هَلُمَّ) بِمَعْنى (تَعَالَ)؟

ومَا مَعْنى: (حَيَّهَلَ الثَّرِيدَ)، و (حَيَّهَلَ الصَّلاةَ)؟

وما الشَّاهِدُ في:

تَرَاكِها مِنْ إِبِلٍ تَرَاكِها

وقَوْلِهِ:

مَنَاعِها[٣] مِنْ إِبِلٍ مَنَاعِها

ومَا الّذي لا يَتَعدَّى مِن اسمِ الفِعْلِ؟ وما مَعْنى: (مَهْ)، و (صَهْ)، و (إِيهٍ)، و (إيهًا)[٤]؟ ولِمَ لا تَتَعدَّى؟

وما حُكْمُها في إِظْهارِ علامَةِ المُضْمرِ؟ ولِمَ لا يَجُوزُ في شيءٍ مِنْها؟ ولِمَ لا بُدَّ مِن ضَمِيرٍ في النِّيَّةِ؟

(*) العنوان في الكتاب ١/ ٢٤١: « **هذا باب من الفعل سمي الفعل فيه بأسماء لم تؤخَذْ من أَمثلة الفعل الحادث** ».

(١) في الأصل: (إعمال).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة اقتضاها السياق.

(٣) في الأصل: (معناها).

(٤) في الأصل: (وإيه)، وكذا في الجواب.

وما الفَرقُ بَيْـنَها وبينَ المَصْدَرِ الّذي في مَوضِعِ الأَمْـرِ؟ ولِمَ لا يَتصرَّفُ تَصرُّفَ المَصَادِرِ؟ وما تَصَرُّفُ المَصَادِرِ؟

الجَوَابُ

الّذي يجُوزُ في اسمِ الفِعْلِ مِن الإِعْمالِ [مَا يجوزُ][1] في[2] الفِعْلِ الّذي وَقعَ مَوْقِعَه في التَّعَدِّي وتَركِ التَّعدِّي، ولا يجُوزُ الإِضْمَارُ في اسْمِ الفِعلِ؛ لأنّه لا يَسْتَـتِرُ الضَّميرُ في الاسمِ مِن أَجلِ أنّ هذا خَاصّةٌ قَدْ وَجَبَتْ للفِعْلِ بِامْتِناعِه أَنْ يَخْلوَ مِن الفَاعِلِ. وأَخذه مِن المَصدَرِ لأُمُورٍ؛ أَحَدُها: لُـزُومُ الفِعْلِ كمَا يَلزَمُ أَنْ يَكونَ فيه الفَائِـدَةُ، ولَيْسَ كذلِك الاسمُ؛ لأنّه عَلامَةٌ على طَرِيقِ الإِشَارَةِ إلى المَعْنى الّذي في النَّـفْسِ.

ولا يجُوزُ اسمُ الفِعلِ إلّا في الأَمْـرِ والنَّهي دُونَ غَيْـرِهما مِنْ مَعْنى الكَـلامِ؛ لأنّ الأمْرَ والنَّهيَ لا يَكونُ إلا بِالفعلِ، فاقْـتَضى لَـهُما هذا تَصرُّفًا لا يَكونُ لِغَيْـرِهما، وكان ذلِك بِالدَّلالَةِ على المَعْنى بِلَفْظِهما، وبِمَا يَقومُ مَقامَ لَفْظِهما؛ لِتَـوْفِـيَـتِهما حَقَّهُما فـي اللَّفْظِ بِمَا لَهُما في المَعْنى.

وجَازَ أَنْ يُسمَّى الفِعْلُ في الأَمرِ والنَّـهْيِ، ولا يُـقْتَصَرُ على لَفظِ الأَصلِ لأَمْـرَيـنِ: أَحَدُهما قُـوَّةُ الأَمْـرِ والنَّهْيِ عَلَى مَـا بَـيّـنّا قَبـلُ. والآخَرُ: الحَاجَةُ إلى مُعامَلَةِ بعضِ المَأمُورِينَ والمَنهِيِّـينَ فِـيما يُـرَادُ مِنْـه كمُعَامَلَةِ البَـهِيمَـةِ في البَـعْثِ على الفِعْلِ بالصَّوْتِ، كقَوْلِـهِم: (صَهْ)، فَـفِيـهِ مَعْنى الزَّجْرِ بِالصّوتِ، على خِلافِ الفِعلِ المُصرَّفِ مِنْه؛ فلِهذينِ السَّـبَـبَينِ جَازَ اسْمُ الفِعْلِ في الأَمْـرِ والنَّهْيِ.

وتَقولُ: (رُوَيْدَ زَيْدًا) على مَعْنـى اسْمِ الفِعْلِ، وتَقديرُ الصَّوتِ المُسَمَّى بِه مِنْ غَيـرِ حَظٍّ في تَصرُّفِ الفِعْلِ، ومَعْناهُ: أَمْهِلْ زَيْدًا؛ ولِـهذا تَـعَدّى.

وتَقولُ: (هَلُمَّ زَيْدًا) بِمَعْنى: هَاتِ زَيْدًا، فَـتَعدّى؛ لأنّه في مَعْنى فِعْلٍ مُـتَعدٍّ[3].

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة اقتضاها السياق. (٢) في الأصل: (فمن).

(٣) في الأصل: (متعدي).

فأمّا (هَلُمَّ) بِمَعْنى: (تَعَالَ) فلا يَتَعدَّى؛ لأنَّه في مَعْنى فِعْلٍ لا يَتَعدّى. و (هَلُمَّ) مُركّبٌ مِنْ مَعْنى فِعْلٍ وصَوتٍ، والأصلُ: (هَا لُمَّ) إلّا أنَّ الألفَ حُذِفت للتّركِيبِ الّذي يَكونُ به بِمنزِلَةِ الصَّوتِ الموْضوعِ.

وتَقُولُ: (حَيَّهَلَ الصَّلاةَ)، و (حَيَّهَلَ الثَّرِيدَ) بِمَعْنى: ايْتُوا الثَّرِيدَ، وهو أَيْضًا مُركّبٌ مِن كَلِمَتينِ، كَمَا كَانَ (هَلُمَّ).

وأَمّا قَولُ الشَّاعِرِ:

٢٤٠ تَرَاكِهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَاكِهَا[1]

فهو على مَعْنى: اتْرُكْها.

وقَولُه:

٢٤١ مَنَاعِهَا مِن إِبِلٍ مَنَاعِهَا[2]

بِمَعْنى: امْنَعْها.

والّذي لا يَتَعَدّى مِن اسمِ الفِعلِ هو مَا وَقَعَ مَوقِعَ فِعْلٍ لا يَتعَدّى، فمِنْ ذلِك (مَهْ) بِمَعْنى: اكْفُفْ، و (صَهْ) بِمَعْنى: اسْكُت، و (إِيهٍ) بِمَعْنى: ازْدَدْ في الأَمْرِ، و (إِيهًا) بِمَعْنى: اكْفُفْ عَنِ الأَمْرِ.

---

(١) البيت من الرجز، ويليه:

أمـا تـرى الـموت لـدى أوراكـهـا

وهما لطفيل بن يزيد الحارثي في اللسان (ترك)، وخزانة الأدب ٥/ ١٦٠. وهما لطفيل بن يزيد المعقلي في ابن السيرافي ٢/ ٢٦٨، برواية: (دراكها). وهما بلا نسبة في سيبويه ١/ ٢٤١، ٣/ ٢٧١، والمقتضب ٣/ ٣٦٩، وإيضاح الشعر للفارسي ٢٩، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٥٢٦، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٥٣، وابن يعيش ٤/ ٥٠، وشرح الرضي ٢/ ٣٦٦، ٤٣٣، والمقاصد الشافية ٥/ ٥١١.

(٢) البيت من الرجز، وبعده:

أمـا تـرى الـموت لـدى أربـاعـهـا

وهما لرجلٍ من بني تميم في تاج العروس (منع). ولرجل من بكر بن وائل في ابن السيرافي ٢/ ٢٦١. وهو بلا نسبة في سيبويه ١/ ٢٤٢، ٣/ ٢٧٠، والمقتضب ٣/ ٣٧٠، وإيضاح الشعر للفارسي ٢٩، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٥٣، وتحصيل عين الذهب ١٧٩، والنكت للأعلم ٢/ ٨٥١.

ولا يجُوزُ إِظْهارُ علامَـةِ المُضْمرِ في هذه الأَصْواتِ؛ لأنّها أَسْماءٌ، ولكن لا بُدَّ مِنْ ضَمِيـرِ الفَاعِلِ في النّـيّـةِ، كمَا لا بُدَّ مِنْ ضَميرِ المَوْصوفِ في الصِّفةِ؛ لأنَّ الفِعلَ لا يخْلُو مِن الفاعِلِ، فإذا خَلَفَه الاسمُ جَرَى ذلك المَجْرى في الحَاجةِ إلى الضَّميرِ، وإذا لَمْ يجُـزْ أَنْ يَكونَ مُسْتَتِرًا في الاسْمِ فهو في النِّـيَّـةِ مُنْعَـقِدٌ بالاسمِ.

والفَرقُ بَيْـنَها وبَينَ المَصْدرِ الّذي في مَوضعِ فِعْلِ الأَمـرِ أَنَّ المَصْدَرَ يُعْربُ لَمّا لَمْ يَخْرُجْ عن بَابه إلّا إلى تَصْريفٍ على جِهَـةِ التّفريعِ الّذي لولا الأَصْلُ لَمْ يَصِحَّ. وأمّا مَا نُقلَ مِن المصادِرِ إلى بَابِ اسمِ الفِعْلِ فإنّه يُـقدَّرُ تَقديرَ الصَّوتِ الّذي لا حَظَّ لَه في تَصْريفِ الفِعْلِ.

وتَصريفُ المصدَرِ أنّه يَجُوزُ أَنْ يُعرّفَ ويُنكّـرَ، ويُضافَ ويُـفردَ، ويَـقعَ [و٧٣] مَوقِعَ الفَاعِلَ والمفعولَ، ولا يجُوزُ ذلك في شَيءٍ مِن هذه الأَصْواتِ للعِلَّةِ الّتي بيّـنّا مِن إِجْرَائِـها مُجْرى الزَّجْـرِ لِمَا لا يَعقِلُ مِن الحَيوانِ.

ويُوضِّحُ هذه الأَحكامَ الّتي ذَكَـرْنا في الأَصْواتِ قَـوْلُـهم: (النَّجَاءَ) في الأَمْـرِ، وقَوْلُـهُم: (ضَرْبًا زَيْدًا)، فهي بِمَنْـزِلَـتِها فـي التّعدّي وتَركِ التّعدّي، وفي الضَّمِيرِ في النّـيّـةِ، وبِمَنزلَةِ مَا فِيـهِ الألِفُ واللّامُ في التَّعريفِ، وفي امْتِناعِ الإِضَافَةِ إذا [كَانَ][1] في المصْدَرِ الألِفُ واللّامُ، فهي بِمَنْـزِلَـتِها في امْتِناعِ الإضافَـةِ في هذه الحَالِ، فإذا نُـكِّـرَتْ فَإِنّما يَجِبُ التَّـنْكيـرُ بِالتَّـنْوينِ فِيها، ولا تَصْلحُ الإضافَـةُ؛ لأنّها لا تَـتَصرّفُ تَصرّفَ المَصَادِرِ؛ لِمَا بيّـنّا قبلُ.

* * *
* *
*

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة اقتضاها السياق.

بَابُ مُتَصَرَّفِ (رُوَيْدَ)(*)

الغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ ما يجُوزُ في (رُوَيْدَ) مِن الإِعْمَالِ مِمّا لا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَا الّذي يجُوزُ في (رُوَيْدَ) مِن الإِعْمَالِ؟ ومَا الّذي لا يجُوزُ؟ ولِمَ ذلِك؟

وعلى كَمْ وَجْهًا مُتَصرّفُ (رُوَيْدَ)؟

وما حُكْمُ: (رُوَيْدَ زَيْدًا)؟ ولِمَ لا يَكونُ في هذا مَصْدرًا؟

وما الشّاهِدُ في قَوْلِ الهذليِّ:

رُوَيْدَ عَلِيًّا ....

وفي قَولِ العَرَبِ[1]: (لَوْ أَرَدْتَ الدَّرَاهِمَ أَعْطَيْتُكَ رُوَيْدَ مَا الشِّعْرُ)؟ وما مَعْنَاهُ؟

ولِمَ جَازَ أَنْ يَكونَ (رُوَيْدَ) صِفَةً وحَالًا؟ وما حُكْمُه في: (سَارُوا سَيْرًا رُوَيْدًا)، و (سَارُوا رُوَيْدًا)؟

وما مَعْنى قَولِهم للّذي يَرَوْنَه يُعالِجُ شَيْئًا: (رُوَيْدًا)؟ ولِمَ قَدَّرَهُ[2]: (عِلاجًا رُوَيْدًا)، وهو حَالٌ عِنْدَه؟

وما حُكْمُ (رُوَيْدَ) في لَحاقِ الكَافِ إذا قُلتُ: (رُوَيْدَكَ زَيْدًا)، و (رُوَيْدَكُمْ عَمْرًا)؟ ولِمَ وَجبَ أَنّها حَرفٌ للخِطابِ لَيسَ بِاسْمٍ؟ وما دَلِيلُه؟ ومَا الفَرْقُ بينَ الاسْمِ والحَرفِ في هذا؟

وما نَظِيرُه مِن: (هَاءَ) و (هَاءَكَ)، و (حَيَّهَلَ)، و (حَيَّهَلَكَ)؟

(*) سيبويه ١/ ٢٤٣ بعنوان: « **هذا باب متصرّف رويد** ».

(١) انظر هذا القول في سيبويه ١/ ٢٤٣، والمخصص ٤/ ٢٥٤، وشرح الرضي ٣/ ٩٥، والتذييل ٣/ ١٤٥.

(٢) سيبويه ١/ ٢٤٤.

ولِمَ جَازَ: (النَّجَاءَكَ)؟

وما الكَافُ في (ذلِك)، و (ذَاكَ)؟ ولِمَ كَانَتْ حَرْفًا؟ وما في امْتِناعِ تَأكِيدِهِ بِمَا يُوجِبُ أَنّهُ حَرْفٌ؟

ومَا التّاءُ في (أَنْتَ)؟ ولِمَ كَانَت حَرْفًا؟ ولِمَ اخْتَلَفَت[1] عَلامَةُ الخِطابِ في: (أَنْتَ)، و (النَّجَاءَكَ)؟

وما حُكمُ: (أَرَأَيتَكَ فُلانًا مَا حَالُه)؟ ومَا في اجْتِماعِ التَّاءِ والكَافِ في: (أَرَأَيتَكَ) مِمّا[2] يَدُلُّ على أنّه على مَعْنى الحَرْفِ؟ ومَا نَظِيرُه مِن: (يَا فُلانُ) عَلَى اسْتِعْمالِه تَارَةً وطَرْحِه تَارَةً؟

وما حُكمُ: (رُوَيْدَ نَفْسِهِ)؟ ولِمَ وَجَبَ أَنّهُ مَصْدَرٌ في هذا الموضِعِ، كقَولِك[3]: (ضَرْبَ الرِّقابِ)؟

وما حُكمُ الكَافِ في: (هَلُمَّ لَكَ)؟ ولِمَ[4] وَجَبَ أَنّها هاهنا اسْمٌ؟

وهَلْ يَجُوزُ: (رُوَيْدَكُم أَنْتُم وعَبْدُ اللّهِ)؟ ولِمَ جَازَ هذا ولَمْ يَجُزْ: (رُوَيْدَكُم وعَبْدُ اللّهِ) إلّا على ضَعْفٍ؟

ومَا في: ﴿ فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَـٰتِلَآ ﴾ [المائدة: ٢٤][5] مِن الشَّاهِدِ، و: ﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾ [البقرة: ٣٥]؟

ولِمَ جَازَ: (رُوَيْدَكُم أَجمَعونَ)، ولَمْ يَجُزْ على هذا: (رُوَيْدَكُم أَنْفُسُكُم)؟

ولِمَ جَازَ: (هَلُمَّ لَكُم أَجْمَعِينَ)، و (أَجْمَعُونَ)، ولَمْ يَجُزْ إلّا: (رُوَيْدَكُم أَجْمَعُونَ)؟

وهَلْ يَجُوزُ: (هَلُمَّ لَكَ وأَخِيكَ)؟ ولِمَ جاز: (هَلُمَّ لَكَ أَنْتَ وأَخُوكَ)؟

---

(١) في الأصل: (اختلف).

(٢) في الأصل: (ما).

(٣) هذا جزء من آية، والرماني قد عده قولًا لك، وهذا يجوز أن يكون في كلام البشر، والأفضل ألّا يغير نص الرماني، كما أن الآية: ﴿ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ﴾.

(٤) في الأصل: (وما).

(٥) كذا الآية. وفي الأصل: (اذهب).

الجَوَابُ

الّذي يَجُوزُ في (رُوَيْدَ) مِن الإعْمالِ مَا يَجُوزُ في (أَرْوِدْ) بِمَعْنى: (أَمْهِلْ)، فَتَقولُ: (رُوَيدَ زَيْدًا) بِمَعنى: (أَرْوِدْ زَيْدًا)، بِمَعْنى اسْمِ الفِعْلِ الّذي يَجْري مَجْرى الصَّوْتِ في الأَمْرِ والنَّهْيِ، وأَصْلُه: (إِرْوَادٌ)، صُغِّرَ على تَرْخِيمِ التَّصغيرِ، فَذَهَبَت الألِفُ والهَمْزةُ في التَّصغيرِ؛ لأَنّهما زَائِدانِ، وصَارَ: (رُوَيْدَ)، وعُومِلَ هذه المُعامَلَةَ لِيَكونَ بِمَنزلَةِ الصَّوتِ المَوْضوعِ[١] لاسْمِ[٢] الفِعلِ في الأَمرِ، ولا يُوهِمُ أنّهُ على أَصْلِه في المَصْدَرِ.

ويَجُوزُ فيهِ: (رُوَيْدَكَ زَيْدًا) على أَنْ تَكونَ الكَافُ للخِطابِ حَرْفًا، ولا يَجُوزُ أَنْ تَكونَ اسْمًا، كمَا لا يَجُوزُ ذلِك في: (هَاءَ)، و (هَاءَكَ)؛ لأَنَّ اسْمَ الفِعلِ لا يُضافُ؛ لأنّه في مَوْضعِ الأَمْرِ على طَريقِ الاسْمِ للفِعلِ، وهو غَيْرُ مُتَمكّنٍ، لأَنّه[٣] يَجْري مَجْرى [ظ٧٣] الصَّوتِ الّذي لا حَظَّ لَه في تَصريفِ الفِعلِ، ولا الاسْمِ، فلا يَجُوزُ أَنْ يُضَافَ، كَمَا لا يُضافُ (صَهْ)، و (مَهْ)، ونَحْوُهما، ولِذلِك بُنِي: (رُوَيْدَكَ[٤] زَيْدًا)؛ إِذ المَعْنى في لَحَاقِ الكَافِ وتَركِهِ وَاحدٌ، إلّا بِمِقدارِ تَأكيدِ الخِطَابِ.

ويُوضِّحُه قَوْلُهم: (النَّجَاءَكَ)، فالكَافُ لَوْ كَانَت اسْمًا لَمْ تَجْتَمعْ مَع الأَلِفِ واللّامِ، وإِنّما هي حَرْفٌ للخِطابِ، وكذاكَ: (ذَاكَ)[٥]، و (ذلِك)، ودَليلُه أَنّه لَوْ كَانَ اسْمًا لَكانَ لَه مَوْضعٌ مِن الإعْرابِ، وكَانَ يَجُوزُ أَنْ يؤكَّدَ بـ (نَفْسِكَ)، ولا يَقولُ هذا أَحَدٌ، وفيه دَلِيلٌ وَاضِحٌ على أَنّ الكَافَ حَرفٌ.

والفَرقُ بَينَهُ[٦] وبَيْنَ الاسْمِ أنَّ الحَرفَ مَعْناهُ في غَيرِه، فهو يَدلُّ على أَنَّ ما اتَّصلَ بِه مُخاطَبٌ بِهِ، ولَوْ كَانَ اسْمًا لَمْ يَكنْ كَذلِك، وكَانَ المُخاطَبُ بِه هو الكَافُ خَاصّةً لِمَا اتّصلَ بِه، كقَولِك: (أَكْرَمْتُكَ)[٧]، إنّما خَاطَبتَه بِالكافِ. فأَمّا[٨]: (رُوَيْدَكَ زَيْدًا)

---

(١) في الأصل: (المرفوع).
(٢) في الأصل: (الاسم).
(٣) في الأصل: (لا).
(٤) في الأصل: (رويد).
(٥) في الأصل: (وذاك).
(٦) في الأصل: (بينهما).
(٧) في الأصل: (أكرمت)، وكذا يقتضي السياق.
(٨) في الأصل: (فما)، وكذا يقتضي السياق.

فيَدُلُّ على أَنَّ (رُوَيْدَ) مُخَاطَبٌ بِـهِ حَتّى يَحْصُلَ بهذا على مَعْنى الحَرْفِ الّذي يَجِبُ له؛ لِكَونِه حَرْفًا.

ومُـتَصَرَّفُ (رُوَيْدًا) على أَرْبَعةِ أَوْجُـهٍ: اسْمُ الفِعْلِ، وصِفَةٌ، وحَالٌ، ومَصْدَرٌ، كقَوْلِكَ: (رُوَيْدَ زَيْدًا) فهذا اسْمُ الفِعلِ؛ لأنّه مَبْنيٌّ، وَقَعَ مَوقِـعَ: أَرْوِدْ زَيْدًا.

وتَقولُ: (سَارُوا سَيْـرًا رُوَيْدًا) فهذا مُعْربٌ، وهو صِفةٌ لـ (سَيْـرٍ).

وتَقُولُ: (سَارُوا رُوَيْدًا)، فَـيَكونُ في مَوضِعِ الحَالِ، كَأَنّهُ قَالَ: سَارُوا مُتَمَهِّلِينَ.

وتَقولُ: (رُوَيْدَ نَفْسِه)، فيَـكونُ مَصْدَرًا، كقَوْلِك: (ضَرْبَ الرِّقابِ)، و:

٢٤٢ عَـذِيـرَ الحَـيِّ ....[1]

لأنَّ اسْمَ الفِعْلِ لا يُضافُ، مِن أَجلِ أَنّـهُ يَجْري مَجْرى الصَّوتِ، فلا يَتَصرَّفُ تَصَرُّفَ الأَسْماءِ في الإضَافَـةِ والإفْـرادِ؛ لأنَّ الإضافَـةَ تُخْرجُه إلى تَـمَكُّنِ الاسْمِ، ولَيْسَ لَه ذلِك. وإنَّما جَازَ فِيـهِ هذه الأَوْجُهُ، ولَـمْ يَجُزْ في أَخَواتِه لأنَّ أَصْلَه اقْـتَضى ذلِك؛ إِذْ أَصْلُ أَصْلِه المَصْدَرُ، وإذا غُيِّـرَ تَغْيِـيرًا يَـقْتَضي لَه أنّه كالصَّوتِ صَلُحَ[2] لاسْمِ الفِعلِ. وأَمّا كَونُه صِفَةً فلأنّه قد يُوصَفُ بِالمَصْدرِ في: (رَجُلٌ عَدْلٌ)، و (رِضًا)، وإذا جَرَى المَصْدَرُ الّذي هو صِفَةٌ للنّكِـرةِ على المَعْرفَةِ كَانَ حَالًا. فأَمّا: (رُوَيْدَ نَـفْسِهِ) فَرجَعَ إلى أَصْلِه في المَصْدَرِ، فمِنْ هاهنا صَلُحَ فيه هذه الأَوجُهُ، ولَـمْ يَصلُحْ في أَخَواتِه.

وقَالَ الهذليُّ:

٢٤٣ رُوَيْدَ عَـلِـيًّا جُدَّ مَا ثَـدْيُ أُمِّـهِمْ إِلَـيْنا ولكِنْ بُغْضُهُمْ مُتَمَايِنُ[3]

---

(١) جزء من بيت من الهزج، وتمامه:

عـــذيــر الـــحـــيّ مـــن عـــدوا ن كـــانـــوا حـــيّـــة الأرض

وهو لذي الإصبع العدواني في سيبويه ١/ ٢٧٧، والأصمعيات ٦٨، وتهذيب اللغة ٢/ ١٨٥، ٥/ ١٨٦، وابن السيرافي ١/ ١٩٧، والاشتقاق ٢٦٩، والنكت ١/ ٣٤٧، وتحصيل عين الذهب ١٨٩. وهو بلا نسبة في العين ٢/ ٢١٦، والزاهر ١/ ٤٨٧، والمحكم ٢/ ٣٢٠.

(٢) في الأصل: (فصلح).

(٣) البيت من الطويل، وهو لمالك بن خالد الهذلي في ابن السيرافي ١/ ١٠٠. وهو للمعطل الهذلي في معجم ما استعجم ٣/ ٧٣٨. وانظر النسبة إلى الاثنين في شرح أشعار الهذليين ١/ ٤٤٤. وهو =

و (عَلِـيٌّ) هاهنا قَبِيلَةٌ[(١)]؛ ولذلِك قَالَ: (جُدَّ مَا ثَدْيُ أُمِّهِم)، فَرَدَّ إليه ضَميرَ الجَمَاعَةِ، وهو وَعِيدٌ، كمَا تَقُولُ: (اتْركْهُ فَـأَنا لَه) فقَالَ: (رُوَيْدَ عَلِـيًّا)، أَي: أَرْوِدْ عَلِيًّا، وبَيَّنَ ذلِك بِقولِه: (جُدَّ مَا ثَدْيُ أُمِّهِم إِلَيْنا) على طَـرِيـقِ الاسْتِخْفافِ بِـهِم والهِجاءِ لَهُم، كَأَنَّه قَالَ: بُغْضُهُم مُتَـزَايدٌ، مِن (التَّمَيُّنِ)، وهو التَّـزَيُّـدُ.

وقَولُهم لِلَّذي يَـرَوْنَـه يُعالِـجُ شَيئًا: (رُوَيْدًا)، فالمَعْنَى فِيـهِ: عِلاجًا رُوَيْدًا، وتَـقْديرُه: عَالِـجْ رُوَيْـدًا؛ لأَنَّهُ حَالٌ، فَـكَأَنَّهُ قالَ: عَالِجْ مُتَمهِّلًا.

ونَظيرُ الكافِ في: (رُوَيْدَكَ) التَّاءُ في: (أَنْتَ)، إلّا أَنَّ هذه التَّاءَ مِن عَلامَاتِ المَرفُوعِ، والكَافُ مِن عَلامَاتِ المَنْصوبِ أو المَجْرُورِ، فجَاءَ في: (رُوَيْدَكَ) عَلَى ما لا يُوهِمُ إِظْهارَ الضَّمِيـرِ الَّذي في النِّـيَّـةِ، ويَـكونُ أَشدَّ اقْتِضاءً لِمَعْنى الحَرفِ الَّذي هو للخِطابِ.

وكذلِك: (أَرَأَيْـتَكَ زَيْـدًا مَا حَالُه) واجْتِماعُها [مَع][(٢)] تَاءِ الخِطَابِ في هذا لاقْتِضاءِ[(٣)] التَّأكِيـدِ؛ لأنّه قَد اسْتَوفى مَفْعولَه، وحَصَلَ بِالتّاءِ خِطابُ الفَاعِلِ، فلَمْ تَـكُن الكَافُ إلّا لِتأكيدِ الخِطابِ.

وتَقولُ: (هَلُمَّ لَكَ)، فهو نَظيرُ الكَافِ في: (رُوَيْدَكَ) إلّا أَنَّ الكَافَ هاهنا اسْمٌ، وفي: (رُوَيْدَكَ) حَرْفٌ؛ لأنّها تَصْلحُ أَنْ تُؤكَّدَ في هذا الموضِعِ بِمَا تُؤكَّدُ بِـه الأَسْمـاءُ، مَع شِدَّةِ اقْتِضاءِ حَرْفِ الإِضافَةِ للاسْمِ بِمَا لَيْس لِغَيْـرِهِ؛ إذِ الإضَافَـةُ مُطَّـرِدَةٌ؛ لأنّها للاسْمِ خَاصَّةً.

وتَقولُ: (رُوَيْدَكُم أَنْتُم وعَبْدُ اللَّهِ)، فتَعْطِفُ على المضْمَرِ المرفُوعِ في: (رُوَيْدَكُمْ)

= للهذلي في سيبويه ١/ ٢٤٣، والحجة للفارسي ١/ ١٩٦، وتحصيل عين الذهب ١٨٠، والنكت للأعلم ١/ ٣٣٣، والمخصص ٤/ ٢٥٤، والمقاصد الشافية ٥/ ٥٠٦، وهو بلا نسبة في المقتضب ٣/ ٢٠٨، ٢٧٨، وإيضاح الشعر ٢٨، والحلبيات ٢١٢، والشيرازيات ٢/ ٥٤٨، ومنازل الحروف ٥١، والتبصرة ١/ ٢٤٦، وابن يعيش ٤/ ٤٠.

(١) قال الأزهري في تهذيب اللغة ١٠/ ٢٤٨: « وتَـفْسِيرُ البيْتِ: أَنَّ عَلِيًّا: قبيلَـةٌ من كنَانَة، كأَنَّه قَالَ: رُوَيْدَك عَلِـيًّا، أَيْ: أَرْوِد بهم، وارْفُـقْ بهم ».

(٢) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وكذا يقتضي السياق. (٣) في الأصل: (في اقتضاء).

إِذا أَكَّدْتَه، ولا يَحْسُنُ: (رُوَيْدَكُمْ وعَبْدُ اللَّهِ)، كمَا لا يَحْسُنُ: (قُومُوا وعَبْدُ اللَّهِ)، حتّى يؤَكِّدَ ضَمِيرُ[1] الفِعلِ؛ لأنّه لَمّا اخْتَلَطَ بِحُروفِ [و٧٤] الفِعلِ صَارَ العَطفُ كأنّهُ على الفِعلِ؛ إِذْ لَمْ يَنْفَصِلْ مِنْهُ، فَإِذا أَكَّدْتَه صَارَ في حُكْمِ المُنْفَصِلِ، وعلى ذلِك جَازَ في القُرآن الكَرِيمِ والكَلامِ الفَصِيحِ[2]، فـي قَولِه جَـلّ وعـزَّ: ﴿ فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَـٰتِلَآ ﴾ [المائدة: ٢٤][3]، و: ﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾ [البقرة: ٣٥].

فتَـقولُ: (رُوَيْدَكم أَجْمَعُونَ)، ولا يَحْسُنُ: (رُوَيْدَكُم أَنْفُسُكم)؛ لأنّ النَّفسَ تَلِي العَوامِلَ، فإذا لم تُؤكِّدِ[4] الضَّمِيرَ صَارَ بِمَنْزِلَةِ مَا قَدْ وَلِـيَ العَامِلَ مِنْ غَيْرِ تَأْكِيدٍ، وليس كذلك أجمعون؛ لأنّه لا يَكونُ إلّا تَابِعًا لا يَلِي العَوامِلَ، وهو مُخْلَصٌ للتّأكِيدِ.

وتَقولُ: (هَلُمَّ لَكَ وأَخُوكَ)، والأَجْوَدُ: (هَلُمَّ لَكَ أَنْتَ وأَخُوكَ)، ولا يَجُوزُ: (هَلُمَّ لَكَ وأَخِيكَ) حتّى تَقولَ: (لَكَ ولأَخيكَ)[5]؛ لأنّه لا يُعطَفُ على المُضْمَرِ المجرُورِ إلّا بِإِعادَةِ الجَارِّ[6].

وتَقولُ: (هَلُمَّ لَكُمْ أَجْمَعِينَ)، و (أَجْمَعُونَ)، كِلاهُما يَجُوزُ على الضَّمِيرِ في (لَـكُم) المجْرُورِ، وعلى الضَّمِيرِ المرفُوعِ في: (هَلُمَّ).

ولا يَجُوزُ إِلّا: (رُوَيْدَكُم أَجْمَعُونَ) بِالرّفعِ؛ لأنّه لَيسَ هاهُنا إِلّا ضَمِيرٌ مَرفُوعٌ فقط؛ إِذ الكَافُ والمِيمُ حَرْفٌ.

---

(١) في الأصل: (الضمير).

(٢) هذا رأي البصريين؛ في العطف على ضمير الرّفع دون تأكيد أو فاصل، فقد أجاز سيبويه ذلك في الشعر فقط، وهو قبيح، وتابعه جمهور البصريين. وأجازه الكوفيون بلا قبح في النثر والشعر. انظر الكتاب ١/ ٢٧٨. وانظر المسألة في الإنصاف ٤٧٤، وابن يعيش ٣/ ٧٦، وشرح الرضي ٢/ ٣٣٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٤١، والارتشاف ٤/ ٢٠١٣.

(٣) كذا الآية. وفي الأصل: (اذهب).

(٤) رسمت في الأصل: (لمتوكد).

(٥) في الأصل: (لك وأخيك).

(٦) هذا رأي البصريين؛ فقد منعوا العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة حرف الجر. وأجاز ذلك الكوفيون، وذهب إليه يونس، والأخفش، وقطرب، وهو اختيار الشلوبين، وابن مالك، وأبي حيان. انظر الكتاب ١/ ٢٤٨. وانظر المسألة في الإنصاف ٤٦٣، وابن يعيش ٣/ ٧٧، وشرح الرضي ٢/ ٣٣٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٧٥، والارتشاف ٤/ ٢٠١٣.

بَابُ اسْمِ الفِعْلِ بِالمُضَافِ(*)

الغَـرَضُ مِنْهُ أَنْ يُبَـيِّنَ مَا يَجُوزُ في اسْمِ الفِعْلِ بِالمُضافِ مِمَّا لا يَجوزُ.

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَا الّذي يَجُوزُ في اسْمِ الفِعْلِ بِالمضافِ؟ ومَا الّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

ولِمَ جَازَ أَنْ يُسَمّى بِالمُضافِ مَع أَنَّ اسْمَهُ بِمَنْزِلَةِ الصَّوتِ الّذي لا يَتمكّنُ، والإِضَافَـةُ تَمْكِينٌ؟

وما قِسْمةُ اسمِ الفِعْلِ؟ ولِمَ جَازَ بِالمُفْرَدِ، والمُركَّبِ، والمُضَافِ؟

ولِمَ جَازَ: (عَلَيْكَ زَيْـدًا)، و (دُونَك عَمْرًا)، و (عِنْـدَكَ بَـكْـرًا) عَلَى تَعْدِيـةِ هذه الأَسْماءِ، ولَمْ يَـتَعدَّ (مَكَانَكَ)، و (بَعْـدَكَ)، و (عِنْدَكَ) في أَحَدِ وَجْهَيْـهِ، و (فَـرَطَكَ)، و (أَمَامَكَ)، و (إِلَـيْكَ)، و (وَرَاءَكَ)، فلِمَ لا تَـتَعدَّى هذه الأَسْماءُ الّتي للفِعْلِ، كمَا تَعدَّت الأَسْماءُ الأُوَلُ؟

ولِمَ(١) جَـازَ أَنْ يَـدخُلَ المَصْدرُ في اسمِ الفِعلِ مِنْ قَولِك: (حَذَرَكَ زَيْدًا)، و (حَذَارِكَ زَيْدًا)؟

وما وَجهُ قَولِ بَعضِ العَربِ لَمّا قِيلَ له: (إِلَيْكَ)، فقالَ: (إِليَّ) بِمَعْنى: تَنَحَّ، فَقالَ: (أَتَـنحّى)؟ فَلِمَ جَازَ في الخَبَرِ، ولَمْ يَجُزْ: (دُونِي)، ولا: (عَلَيّ)؟ فمَا وَجْهُ شُذوذِهِ؟

وما حُكمُ الأَسْماءِ المُضَافةِ الّتي هي أَسْماءٌ للفِعْلِ في العَطْفِ والصِّفةِ، والتَّـأكِيـدِ، والبَـدَلِ؟ ولِمَ جَـازَ فِيها وَجْهانِ، ولَمْ يَجُـزْ في المُفْـرَدِ إِلّا وَجْهٌ وَاحِدٌ؟

وهَلْ يَجُوزُ: (رُوَيْدَهُ زَيْدًا)، و (دُونَهُ عَمْرًا)؟ ولِمَ لا يَجوزُ؟

(*) في الأصل: (المضاف)، وكذا يقتضي السياق. والعنوان الموجود في الكتاب ١ / ٢٤٨ هو: « **هذا باب من الفعل سمّي الفعل فيـه بأسماءٍ مضافـةٍ ليست من أمثلة الفعل الحادث** ».

(١) في الأصل: (ولما).

ومَا وَجْهُ قَولِ بَعضِهم: (عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَني)؟ ولِمَ جازَ: (عَلَيْكُم أَجْمَعِينَ)، و (أَجْمَعُونَ)، ولَمْ يَجُزْ في: (رُوَيْدَكُمْ) إلّا (أَجْمَعُونَ)؟

وهَلْ يَجُوزُ: (عَلَيَّ زَيْدًا)؟ فَلِمَ جازَ، ولَمْ يَجُزْ: (عَلَيْهِ زَيْدًا)؟ ومَا حُكْمُ تأكِيدِه إذا قُلتَ: (أَنْتَ نَفْسُكَ)، أَوْ: (أَنَا نَفْسِي)؟ ولِمَ لا يَكونُ أَحَدُهما إلّا رَفْعًا والآخَرُ إلّا جَرًّا؟

وهَلْ يَجُوزُ: (عَلَيْكَ وأَخِيكَ)؟ ولِمَ لا يَجُوزُ[1]؟

وما في قَوْلِهم: (تَحْذِيري زَيْدًا) في مَوضِعِ: (حَذَرَكَ زَيْدًا) مِن الدَّلِيلِ على أنّه بِمَنزِلَةِ: (عَلَيْكَ زَيْدًا)؟

وهَلْ يَجُوزُ: (رُوَيْدَكَ نَفْسَكَ)؟ وما الوَجْهُ الّذي يَجُوزُ عَلَيْهِ؟ وهَلْ يَجُوزُ رَفْعُه؟ وما وَجهُ قَولِهم: (رُوَيْدَكَ نَفسِكَ)، و (رُوَيْدَكَ نَفْسُكَ) على الأَوْجُهِ الثَّلاثَةِ؟

وما حُكمُ: (حَيَّهَلَكَ)، و (هَاءَكَ)؟ ولم لا يَجُوزُ فِيهِ إلّا وَجْهٌ وَاحِدٌ، وهو الرَّفعُ في: (حَيَّهَلَكَ)، و (هَاءَكَ نَفْسُكَ)؟

وما وَجهُ قَولِ بَعضِ العَربِ: (هَلُمَّا)، و (هَلُمُّوا)، و (هَلُمِّي)؟ ولِمَ صَرَّفَهُ، وهو في مَوضِعِ الصَّوْتِ مِن اسْمِ الفِعلِ؟

وهل يَجُوزُ على قَولِهِم: (عَلَيَّ زَيْدًا): (دُونِي زَيْدًا)؟ ولِمَ لا يَجُوزُ؟

وهَل يَجُوزُ: (زَيْدًا عَلَيْكَ)، و (زَيْدًا حَذَرَكَ)؟ ولِمَ لا يَجُوزُ؟ وما وَجهُ قَولِ الشّاعِرِ:

يَا أَيُّها المَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا

الجَوابُ

الّذي يَجُوزُ في اسْمِ الفِعلِ بِالمضَافِ مَا يَجُوزُ في المُفْرَدِ مِن أَنّهُ إنْ كَانَ فِعلُه لا

(١) بعده في الأصل: (ضمًّا)، ولا معنى لها.

يَتَعدّى لَمْ يَتَعدَّ اسْمُ الفِعلِ [ظ٧٤]، وإنْ كَانَ يَتعدّى تَعَدّى اسْمُ الفِعْلِ، إلّا أَنَّ في المضافِ ضَمِيرين: أَحَدُهما مَرْفُوعٌ في النِّـيَّـةِ، والآخَرُ مَجْرُورٌ، وهو المُضَافُ إِلَيْه.

ولا يجُوزُ أَنْ يُـفْردَ تَارَةً ويُضافَ تَارةً؛ لأنّه سُمِّيَ بِالمضَافِ، كمُا يُسَمَّى الإنْسانُ بالمُضَافِ، مِن نَحْوِ: (عَبْدِ اللَّهِ)، فلا يَجُوزُ فِيـهِ الإفرادُ، لا يُـقالُ: (عَبْدٌ)؛ لأنّه سُمِّيَ بِالمُضَافِ، فجُعِلَ بمنزلَةِ: (زَيْدٍ)؛ ولهذا جَازَ أَنْ يَدخُلَ المضَافُ في هذا البَابِ؛ لأنَّ الإضافَةَ لا تُوجِب تَمْكينَه إذا كانَتْ لازِمَةً، كمَا أَنَّ الألِفَ واللّامَ لا تُوجِب تَمكِينَ الاسْمِ إذا كَانَتْ لازِمةً، نحوُ: (الآنَ)[1]، و (الّذي) مِن وَجْهَين: أَحَدُهما أَنَّها لَمْ تَلحقْ على جِهَةِ تَصريفِ الاسْمِ فيُـقْضَى تَمْكِـينُه، ولا على مُعَامَلَةِ الجِنْسِ الّذي يُعرَّفُ تَارةً ويُنَـكّـرُ تارةً فيُـقْضَى تَمْكِينُه مِن هذا الوَجهِ. فقد بَانَ أنَّ الإضافَـةَ اللّازِمةَ لا تَـقْتَضِي تَمْكِينَ الاسْمِ، وهكذا يَنْبَغي أَنْ تَـكونَ؛ لأنّه بِمَنزلَةِ الصَّوتِ.

وقِسْمَةُ اسْمِ الفِعْلِ على ثَلاثةِ أَوْجُهٍ: مُفْردٌ، وهو الأَصلُ؛ لأنّهُ بمنزلَةِ الصَّوْتِ، كَـقَوْلِـهم: (صَهْ)، و (مَهْ). ومُـرَكَّبٌ مع الصَّوْتِ لِيُؤذِنَ بِمَعْنى الصَّوْتِ، كقَوْلِـهِم: (حَيَّـهَلَ). ومُضَافٌ تَلْزمُه الإضَافَـةُ، فيَصحُّ مِن أَجلِ ذلِك أَنْ يُـقَدّرَ تَقْديرَ الصَّوتِ.

وتَقُولُ: (عَلَيْكَ زَيْـدًا)، و (دُونَك عَمْرًا)، و (عِنْدَكَ بَـكْرًا)، كُلُّ هذه مُـتَعدِّيةٌ؛ لأنّها إغْراءٌ بِالمُتَعَدَّى إِلَيْه، كقولِك: (خُذْ زَيْدًا)، فَأَمَّا: (مَكَانَكَ)، و (بَعْدَكَ)، و (فَـرَطَكَ)، و (أَمَامَكَ)، و (إِلَـيْكَ)، و (وَرَاءَكَ)، و (عِنْدَكَ) في أَحَدِ وَجْهَيْه، فلا يَتَعَدّى؛ لأنّ (مَـكَانَكَ) بِمَنْـزِلَةِ: (قِفْ)، و (بَعْـدَكَ) بِمنزِلةَ: (تَـأَخَّـرْ)، و (فَـرَطَكَ) بِمَنزلَةِ: (تَـقَدَّمْ)، وكذلِك: (أَمَامَكَ)، و (وَرَاءَكَ) بِمَنزلَةِ: (تَـأخَّـرْ)، و (إِلَيْكَ) بِمَنزلَـةِ: (تَـنحَّ)، و (عِنْـدَكَ) بِمنزلَةِ: (تَـقَدَّمْ في جِهَتِكَ)، فأمّا (عِنْدَكَ زَيْدًا) فبِمَنـزِلَـةِ: (خُذْ زَيْدًا).

وتَقُولُ: (حَذَرَكَ زَيْدًا)، فيَـكونُ اسْمًا للفِعلِ، وإنّما جَازَ ذلكَ فِيـهِ؛ لأنّه مَنْـقُولٌ

---

(١) في الأصل: (لان).

مِن المَصْدرِ إلى اسْمِ الفِعْلِ[١] الّذي يَجْري مَجْرى الصَّوتِ؛ لِمَا بَيّنّا قَبلُ.

وأمّا قَوْلُ بَعْضِ العَرَبِ وقد قِيلَ لَهُ: (إِليكَ) فَقالَ: (إِليّ)[٢]، فهذا شاذٌّ، وهو بِمَعْنى: (تَنَحَّ) فقالَ: (أَتَنَحَّى)، وإنّما جازَ في الخَبَرِ لاجْتِمَاعِ شَيْئَيْنِ: أَحْدُهُما أَنَّهُ في الجوابِ الّذي تَبَيّنَ المَعْنى فِيهِ. والآخَرُ: للإشْعَارِ بِمُناسَبَةِ الفِعْلِ. ولا يَجُوزُ: (دُونِي) قِياسًا على هذا الشُّذوذِ.

وحُكمُ الأَسْمَاءِ المُضَافَةِ الّتي هي أَسْماءٌ للفِعْلِ في الإتْبَاعِ مِن التّأكِيدِ وغَيْرِه كحُكْمِ المُفْرَدِ، إلّا بمِقْدارِ أَنَّ في المضَافِ ضَمِيرَينِ: ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ، وضَمِيرٌ مَجْرُورٌ.

ولا يجُوزُ: (رُوَيْدَهُ زَيْدًا)، ولا: (دُونَهُ عَمْرًا) على أَمْرِ الغَائِبِ؛ لأنَّ أَمْرَ الغَائِبِ في الفِعْلِ لا يَكونُ إلّا بِحَرفٍ، هو لامُ الأَمْرِ، فأمّا أَمْرُ المخَاطَبِ فيَكونُ بِغيْرِ حَرْفٍ؛ فلهذا وَقعَ الاسْمُ الّذي لا حَرْفَ فِيهِ مَوْقعَ الفِعْلِ الّذي لا حَرْفَ فِيهِ للأَمْرِ. ووَجْهٌ ثَانٍ، وهو أَنّ المَعْنى في المُخَاطَبِ الحَاضِرِ أَظْهرُ مِنه في الغَائِبِ، وهذا يَقْتَضي أَنّ اسْمَ الفِعْلِ أَحقُّ بِالمُخَاطَبِ الحَاضِرِ مِنْه بالغَائِبِ؛ لِمَا يَدْخُلُه مِن الضَّعفِ بِوُقُوعِ كَلِمةٍ مَوْقعَ كَلِمةٍ، فهو بِالمُخَاطَبِ أَحَقُّ؛ لِهذِه العِلَّةِ.

وأَمّا قَولُ بَعْضِهم: (عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي)[٣] فهو شاذٌّ كشُذوذِ (إِليّ) بِمَعنى (أَتَنحّى)، وعِلّتُه كعِلّتِه.

وتَقُولُ: (عَلَيْكُم أَجْمَعِينَ)، وإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: (أَجْمَعونَ) عَلَى ضَمِيرِ المَرفُوعِ في النِّيَّةِ. فأمّا: (رُوَيْدَكُم أَجمَعونَ) فلا يَجُوزُ إلّا بِالرَّفعِ؛ إذ[٤] كَانَت الكَافُ والمِيمُ للخِطابِ، ولَيْسَت بِاسْمٍ.

---

(١) انظر هذا القول عن أبي الخطاب الأخفش في سيبويه ١/ ٢٥٠، والأصول ١/ ١٤٢، وشرح السيرافي ٢/ ١٥٠، والبديع لابن الجزري ١/ ٥٢٧.

(٢) في الأصل: (لان).

(٣) انظر هذا القول في سيبويه ١/ ٢٥٠، والمقتضب ٣/ ٢٨٠، والأصول ٢/ ٢٩٠، وشرح السيرافي ٢/ ١٥١، وعلل النحو ٣٥٦.

(٤) في الأصل: (إذا).

وتَقُولُ: (عَلَيَّ زَيْدًا)، فيَجُوزُ هذا في المُتَكلِّمِ؛ لأنّه بمنزلَةِ: (أَوْلِني زَيْدًا) و (أَعْطِني زَيْدًا)، ولا يَصْلُحُ في الغَائِبِ على هذا المَعْنى، لا تَقُولُ: (عَلَيْه زَيْدًا)؛ لِضَعْفِ أَمْرِ الغَائِبِ عَن مَنْزلَةِ المُخَاطَبِ والمُتَكَلِّمِ في ظُهُورِ المَعْنى . والتَّأكِيدُ إذا قُلْتَ: (عَلَيَّ زَيْدًا) يَجْرِي عَلَى وَجْهَين: أَحَدُهما تَأكِيدُ الضَّمِيرِ في النِّيَّةِ [و٧٥]، وهو المَأمُورُ، وهو ضَمِيرُ المَرْفُوعِ، فتَقولُ على هذا: (عَلَيَّ أَنْتَ نَفْسُكَ)، فتُؤكِّدُ المَرْفوعَ. والوَجْهُ الآخَرُ: تَأكِيدُ مَجْرُورٍ، وهي اليَاءُ في: (عَليَّ)، فتَقولُ على هذا: (أَنا نَفْسِي)، فيَكونُ التّأكِيدُ في مَوضِعِ جَرٍّ. ومَعْنى: (عَلَيَّ زَيْدًا): أَوْلِني زَيْدًا، أو أَعْطِني زَيْدًا، فَفِيهِ ضَمِيرَانِ: ضَمِيرُ فَاعِلٍ مَرْفُوعٌ، وضَمِيرُ مَفْعُولٍ[1] مَنْصُوبٍ في الفعل، مَجْرورٍ في الحَرْفِ، والمَعْنى مَعْنى ضَمِيرِ المَفْعُولِ، إِلّا أَنّهُ مَجْرورٌ بِالحَرفِ، كما يُجَرُّ بِالإضَافَةِ إِذا قُلْتَ: (ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرٌو)[2]، وقُلْتَ: (ضَرْبِي عَمْرٌو)، فهو في لَفْظِ مَجْرُورٍ، وتَأوِيلِ مَنْصُوبٍ. فكذلِك هذا.

ولا يَجُوزُ: (عَلَيْكَ وأَخِيكَ)، كما لا يَجُوزُ في غَيْرِ هذا البَابِ: (لَكَ وأَخِيكَ) حتّى تُعيدَ الجَارَّ، فتَقولُ: (لَكَ ولأَخِيكَ)؛ لأنّه لا يُعْطَفُ على الضَّمِيرِ المَجْرُورِ إلّا بِإِعادَةِ الجَارِّ.

وقَولُهُم: (حَذَرَكَ زَيْدًا)، و (تَحْذِيري زَيْدًا) يَدُلُّ على أَنّهم قَدْ أَجْرَوْهُ[3] مُجْرى[4]: (عَلَيْكَ زَيْدًا)، و (عَلَيّ زَيْدًا)؛ لأنّه مَرّةً يَكونُ بِمَعْنى: (خُذْ زَيْدًا)، ومَرّةً يَكونُ بِمَعْنى: (أَوْلِني زَيْدًا)، فعَامَلوهُ مُعامَلَةَ: (عَلَيْكَ)، و (عَلَيَّ)؛ لِيَدُلَّ على أَنّه مِنْ بَابِ اسْمِ الفِعْلِ الّذي قد نُقِلَ عن المَصْدَرِ؛ لأنّه مَرّةً يَكُونُ بِمَعْنى: (خُذْ)، ومَرّةً يَكونُ بِمَعْنى: (أَعْطِ)، و (أَوْلِ).

ويَجُوزُ في: (رُوَيْدَكَ[5] نَفْسَكَ) ثَلاثَةُ أَوْجُهٍ:

(رُوَيْدَكَ نَفْسَكَ) بِالنَّصْبِ، كقَوْلِك: (رُوَيْدَكَ زَيْدًا).

---

(١) في الأصل: (فاعل).

(٢) في الأصل: (عمروا).

(٣) في الأصل: (أجروا).

(٤) قوله: (مجرى) مكرر في الأصل.

(٥) في الأصل: (رويدا)، وكذا في السؤال.

و (رُوَيْدَكَ نَفْسِك) على تَأكِيدِ الكَافِ إذا كَانَ مَصْدَرًا مُضَافًا.

و (رُوَيْدَكَ نَفْسُكَ) على تَأكِيدِ الضَّمِيرِ المَرْفوعِ في النِّيَّـةِ على التَّعَلُّقِ بهذا الاسْمِ.

فَأمّا: (حَيَّـهَلَكَ)، و (هَاءَكَ) فلَيْسَ فِيـهِ إلّا وَجْهٌ وَاحِدٌ؛ لأنّ الكَافَ للمُخاطبِ، ولَيْسَ بِمَصدَرٍ فيُضافُ، ولا مَعْنًى لِقولِك: (حَيَّـهَلَكَ نَفْسَكَ)؛ لأنّه بِمَعْنى: (ائْتِ) إذا قُلْتَ: (حَيَّـهَلَكَ الصَّلاةَ)، فلا يَصِحُّ: (ائْتِ نَفْسَكَ)، فليْسَ فِيـهِ إلّا وَجْهٌ وَاحِدٌ، وهو الرّفعُ في: (حَيَّـهَلَكَ نَفْسُكَ)، و (هَاءَكَ نَفْسُكَ).

وأمّا قَولُ بعضِ العَربِ: (هَلُمّا)، و (هَلُمُّوا)، و (هَلُمِّي)، فَإنّه صَرَّفَه؛ لأنه رَدَّهُ إلى أَصْلِ الفِعْلِ، وإنْ كَانَ قَدْ أَلْحَقَه (هَاءَ) للتّنْبيـهِ، فهو على شَبَهِ الصَّوتِ.

ولا يَجُوزُ على قَوْلِهم: (عَلَيَّ زَيْدًا)[1]، و (دُونِـي عَمْرًا)؛ لأنّه لا يَتَعدّى إلى مَفْعُولَيْنِ، فكَمَا أنَّه لا يَجُوزُ أَنْ يَجْرِيَ مَا لا يَتعدّى مَجْرى المُتَعَدّي، فكذلِك لا يَجْرِي مَا يَتعدّى إلى مَفْعُولَيْنِ مَجْرَى ما يَتعَدّى إلى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، و (عَلَيَّ زَيْدًا) في حُكمِ ما يَتعدّى إلى مَفْعُولين؛ لأنّه بِمَنزلَةِ: (أَوْلِني زَيْدًا). وقَولُهم: (دُونَك زَيْدًا) بِمَعْنى: (خُذْ زَيْدًا)، فلا يَتَعدّى إلّا إلى وَاحِدٍ.

ولا يَجُوزُ: (زَيْدًا عَلَيْكَ)، ولا: (زَيْدًا حَذَرَكَ)؛ لأنَّ العَامِلَ لا يَـتصرَّفُ في نَـفْسِهِ فلا يَـتَصرّفُ في مَعْمولِه بِالتّقديمِ والتّـأخيرِ. وأمّا قَولُ الشّاعِرِ:

٤٤٢ يَـا أَيُّـهَا المَائِـحُ دَلْـوِي دُونَـكا[2]

فإنّما قَالَ: (يَا أَيُّهَا المَائِحُ دَلْوِي)، أيْ: خُذْ دَلْوِي، ثمّ قَالَ: (دُونَـكا) بَعْدَما اكْتَـفى الكَلامُ الأَوّلُ، ولَيْسَ على التَّـقْدِيمِ والتّـأخِيـرِ[3]؛ لِمَا بيّـنّا.

---

(١) في الأصل: (زيد).

(٢) البيت من الرجز، وهو لجارية من بني مازن في العيني ٣/ ٢٩٢. وهذه الجارية هي ناجية بنت جندب الأسلمي كما في الإصابة ٦/ ٣٩٩. وهو لراجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم في الخزانة ٦/ ١٩٠. وهو بلا نسبة في معاني الفراء ١/ ٢٦٠، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٣٦، والزاهر ٢/ ٨٥، وتهذيب اللغة ٥/ ١٨٠، واللباب ١/ ٤٦١، وابن يعيش ١/ ١١٧، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٩٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٨٧، وشرح الرضي ٣/ ٨٩.

(٣) هذا رأي البصريين. وأجاز الكوفيون تقديم معمول اسم الفعل عليه واستشهدوا بهذا البيت. انظر =

بَابُ إِضْمَارِ الفِعْلِ فِي الأَمْرِ والنَّهْيِ(*)

الغَرَضَ مِنْهُ أَنْ يُـبَيِّنَ مَا يَجُوزُ في إِضْمارِ الفِعْلِ في الأَمْرِ والنّهيِ ممّا لا يجُوزُ.

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَا الّذي يجُوزُ في إِضْمارِ الفِعْلِ المَأمُورِ بِه أو المَنْهيِّ عَنْه؟ وما الّذي لا يجُوزُ؟ ولِمَ ذلِك؟

ولِمَ جَازَ تَـرْكُ تَـوْفِـيَـةِ الكَلامِ حَقَّهُ عَلَى مَا يُوجِبُه مَوْضُوعُه؟ فَلِمَ جَازَ أَنْ يُغَيَّـرَ عَن حَدِّه في الموضُوعِ الّذي وُضِعَ عَلى إِحْكامٍ؟

وهَلْ يَكونُ الكَلامُ هو الدَّالَّ عَلَى المَعْنى مع ما حُذِفَ مِنْه أو لا يَكونُ الكَلامُ دالًّا، وإِنّما الدَّلِـيلُ هو الكَلامُ مع الحَالِ؟ ولِمَ وَجَبَ أَنّه لا بُدَّ مِنْ مَحْذُوفٍ إِذا كَانَ قد فُهِمَ المَعْنى بِالمَذْكورِ فَقطْ؟

ولِمَ شَرَطَ عِلْمَ المُخَاطَبِ بِالمَعْنى في صِحّةِ الحذفِ دُونَ أَنْ يَشْرُطَ دَلالَةَ الحالِ عَلَيْها؟

ومَا [ظ٧٥] الأصلُ[1] في الأَفعالِ الّتي تُحْذفُ لِدَلالَةِ الحَالِ عَلَيْها؟ وهل ذلِك يَـرْجِـعُ إلى الأَحْوالِ المُشاهَدَةِ دُونَ غَيْـرِها، أَمْ قد يَصلُحُ فِـيها وفي غَيْـرِها؟

وهَلْ يَجُوزُ: (زَيْدًا وعَمْرًا) في حَالِ مَا يُـرَى إِنسانٌ يُضْربُ أو يُشتمُ أو يُـقتَلُ؟ وهَلْ يجُوزُ: (زَيْدًا) في حَالِ قَولِ الرَّجُلِ: (أَضْرِبُ شَرَّ النَّاسِ)؟ وهَلْ يَجُوزُ:

= الخلاف في شرح السيرافي ٢/ ٢٦٨، والإنصاف ٢٢٨، وأسرار العربية ١٥٧، وشرح الرضي ٣/ ٨٩، والمقاصد الشافية ٥/ ٥١٣.

(*) العنوان في الكتاب ١/ ٢٥٣: « **هذا باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أنّ الرجل مستغن عن لفظك بالفعل** ».

(١) في الأصل: (وهل لان الأصل)، وليس له معنًى في هذا الموضع، وكذا ما يفهم من الجواب.

(حَدِيثَكِ) في حالِ قَطْعِ إِنْسانٍ لِحَديثِه، أو قُدُومِ رَجُلٍ مِن سَفَرٍ، وما تَقْديرُ المَحْذُوفِ في هذه الأَشْياءِ؟

ولِمَ جازَ أَنْ يَكونَ الحَالُ مَع الكَلامِ دَلالَةً عَلَى المَعْنى مَع إِمْكانِ تَوْجِيهِ الكَلامِ إلى غَيْرِ تلك الحالِ؟ وما الّذي يُوجِبُ أَنّها بمنزلَةِ الجُزءِ مِن الكَلامِ مع أنّه لَيسَ على ذلِك في المَوْضوعِ؟ وهَلْ يَلزَمُ في مِثلِ هذا إذا قِيلَ لَنا: اعْمَلوا بِدلالَةِ الكلامِ أَنْ نَعْملَ بِدَلالَتِهِ ودَلالَةِ الحَالِ؟ ولِمَ ذلِك؟

وهَلْ يجُوزُ: (الأَسَدَ الأَسَدَ) في حَالِ التَّحْذيرِ، و (الجِدَارَ)، و (الصَّبِيَّ)؟ وما تَقْديرُه؟ وهَلْ يُقَدّرُ على: لا تُوطِئِ الصَّبِيَّ، ولا تَقْربِ الجِدارَ، أو على: احْذرِ الجِدارَ؟ ولِمَ جَازَ في هذه الأَشْيَاءِ إِضْمارُ الفِعْلِ وإِظْهارُه؟

ومَا الشَّاهِدُ في قَولِ جَرِيرٍ:

خَلِّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِي المَنَارَ بِهِ ....

ولِمَ لا يَجُوزُ أَنْ يُضْمَرَ: تَنَحَّ عَن الطَّرِيقِ؟

وهَلْ يجُوزُ: (زَيْدٌ) على مَعْنى: (لِيُضرَبْ زَيْدٌ)[١]، أو: (ولِيَضْرِبْ زَيْدٌ)؟ ولِمَ لا يَجُوزُ هذا، ولا: (زَيْدٌ عَمْرًا) عَلَى: لِيَضْرِبْ زَيْدٌ عَمْرًا؟

وهَلْ يَجُوزُ: (زَيْدًا) على مَعْنى: عَلَيْكَ زَيْدًا؟ ولِمَ لا يَجُوزُ؟

وهَلْ يجُوزُ: (اللّهُمَّ ضَبُعًا وذِئْبًا)[٢] في حَالِ الدُّعاءِ عَلَى غَنَمِ رَجُلٍ؟ وما تَقْديرُ المَحْذوفِ فِيهِ؟

وهَلْ يَجُوزُ: (الصِّبْيانَ) في حَالِ خَوْفِ اللَّومِ بِما أَفْسَدهُ الصِّبْيانُ؟

وهَلْ يَجُوزُ: (بَلى وِجَاذًا)[٣] في حَالِ الجَوابِ لِمَنْ سَأَلَ[٤]: (أَمَا بِمَكانِ كَذا وكَذا وَجْذٌ؟) وهو بِمَعْنى مَوْضِعٍ يُمْسِكُ الماءَ؟ وما دَلِيلُه؟

---

(١) في الأصل: (وزيد)، وكذا الكتاب ١/ ٢٥٧.

(٢) من أمثال العرب. انظره في المستقصى ١/ ٣٤٢.

(٣) في الأصل: (وجاذ)، وكذا في الكتاب ١/ ٢٥٦.

(٤) في الأصل: (هناك).

ومَا الشَّاهِدُ في قَولِ الشَّاعِرِ:

أَخَـاكَ أَخَـاكَ إِنَّ مَـنْ لا أَخَـا لَـهُ ....

ومَا تَـقْدِيرُه؟

وهَلْ يَجُوزُ: (أَمْـرَ مُبْـكِياتِكَ لا أَمْـرَ مُضْحِكاتِكَ)؟ ومَا تَـقْديرُه؟ وما دَلِـيلُه؟ و (الظِّـبَاءَ على البَـقَـرِ) ومَا دَلِـيلُه؟ ومِنْ أَيْنَ دَخَلَهُ مَعْنى المَثَلِ؟

الجَوَابُ

الّذي يَجُوزُ في إِضمَارِ الفِعْلِ المَأمُورِ بِه أو المَنْهِيِّ عَنْـهُ حَذفُهُ إِذا كَانَ الحَالُ دَالَّـةً على المَعْنى، تَـقُومُ مَـقَامَ اللَّفْظِ بِـهِ في إِحْضارِهِ للنَّـفْسِ[١]. ولا يَجُوزُ حَذْفُه إذا كَانَ الدَّلِـيلُ عَلَيْـهِ بَعِيدًا مِنْ مَعْناهُ، ولا يَـقومُ مَـقامَ اللَّفْظِ به. وصَارَتْ خَلَفًا مِنْهُ في إِحْضارِ المَعْنى للنَّفْسِ[٢]، والإفْهامُ به كالإِفْهامِ بِاللَّفْظِ المَحْذوفِ، ولَوْ لَمْ يَكُنْ هذا لَـكانَ قَدْ أَخَلَّ الكَلامُ بإِفهامِ المَعْنى، وذلِك فَاسِدٌ لا يَجُوزُ، وإِنّما يَجُوزُ إذا كَانَ فِيـهِ إِيجازٌ مِنْ غَيْـرِ إِخْلالٍ بِالمَعْنى، ولا يَكُونُ هكَذا حتّى يَحْضُرَ المَعْنى للنَّـفْسِ كَإِحْضارِ اللّفْظِ المَحْذُوفِ سَواءً، على الحَدِّ الّذي يَكونُ في اللَّفْظِ المَحْذوفِ. ولِهذا جَازَ أَنْ يُغَـيِّـرُوا الكَلامَ عَن حَدِّهِ في المَوْضُوعِ للاسْتِغناءِ عَنْهُ بِدَلالَةِ الحَالِ، فلا يُحْتاجُ إلى التَّـكَلُّمِ بِه على هذه الشَّرِيطَةِ، ويَكُونُ الحَذفُ أَوْلى [مِن][٣] الذِّكرِ؛ لأنّه أَقْربُ في إِفهامِ المَعْنى، وأَقَلُّ كُلْـفَـةً فِـيما يُعْملُ مِن النُّطقِ بِه.

والكَلامُ المَحْذوفُ هو الدَّالُّ على المَعْنى، عَلَى جِهَـةِ كَـونِ الحَالِ خَلَـفًا مِن المَحْذوفِ، حَتّى لَوْ قِـيلَ لَنا: اعْمَلُوا بِدَلالَةِ الكَلامِ لَلَزِمَنا[٤] أَنْ نَعمَلَ بِدَلالَتِـهِ على تِلكِ الحَالِ؛ مِن أَجْلِ أَنّها خَلَفٌ مِن اللّفْظِ المَحْذوفِ، فهو مُقَدَّرٌ بِمنزلَةِ المُتَـكَلَّمِ

---

(١) في الأصل: (النفس).

(٢) العبارة في الأصل مكررة: (وصارت خلفًا منه في إحضار المعنى للفظ، وصارت خلفًا منه في إحضار المعنى للنفس).

(٣) قوله: (من) زيادة اقتضاها السياق.

(٤) في الأصل: (للزمان).

به؛ ولذلِك يَكونُ في الخَبَرِ مِمّا يُحْكَمُ بِه بِصِدْقٍ أو كَذِبٍ، كقَـوْلِك: (مَكَّـةَ واللَّهِ) بِمَعْنى: يُرِيدُ مَكّةَ واللَّهِ، ولَوْ[1] كَانَتْ دَلالَـةُ الحَالِ لَمْ يَصْلُحْ فِيها صِدْقٌ ولا كَذِبٌ [و٧٦]، ولا أَمْـرٌ ولا نَهْـيٌ، لأنّ هـذا إنّما هو في دَلالَةِ الكَلامِ؛ ولهذا كَـانَ لا بُـدَّ مِن مَحْذوفٍ؛ إذْ كَانَت الحَـالُ إنّما تَـكونُ خَلَفًا مِن المَحْذوفِ، فلَـوْ لَمْ يَـكُنْ مَحْذوفٌ لَمْ يَصْلحْ الخَلَفُ مِنْهُ.

وشَرَطَ سِيبَوَيْـهِ في الحَذفِ عِلْمَ المُخَاطَبِ بِالمَعْنى[2]، وإنّما حَقِيقَـتُهُ دَلالةٌ تَقومُ مَقامَ اللَّفْظِ في العِلْمِ بِالمَعْنى؛ لأنّه إذا كَانَت الدَّلالَـةُ بِـهذِه المنزلَةِ فلَيْسَ على المُتَـكلِّمِ أَلّا يَـفْهَمَ المُخَاطَبُ، كمَا لَـيْسَ عَلَيْـهِ لَو أَتَمَّ الكَلامَ، فهذا هو حَقِيقَـتُه.

والأَصلُ فـي الأَفْعالِ الّتي تُحـذَفُ لِدَلالَةِ الحَالِ عَلَيْها هي الحَالُ المُشَاهَدَةُ؛ لأنّها الأَظْهَـرُ فيما يَدلُّ على المَعْنى. وقد يَـكونُ المَحْذُوفُ ما يُـنْبِئُ عنه الحَالُ المُشَاهَدَةُ، كقَولِك: (مَكّةَ واللَّهِ) إذا رَأَيْـتَه في هَيْـئةِ الحاجِّ، على مَعْنى: يُريدُ مَكَّةَ.

وتَقولُ: (زَيْدًا وعَمْرًا) في حَالِ ما يُـرَى إنْسانٌ يُضْربُ أو يُشْتَمُ أو يُـقْتَـلُ، أي: اضْرِبْ زَيْدًا وعَمْرًا.

وتَقولُ: (زَيْدًا) في حَالِ قَولِ القَائِلِ: (أَضْرِبُ شَرَّ النَّاسِ)، أَي: أَضْربُ زَيْدًا فَإنّهُ شَرُّ النَّاسِ.

وتَقولُ: (حَدِيثَكَ) في حَالِ قَطْعِ إنْسانٍ لِحَديـثِهِ، أَيْ: صِلْ حَدِيـثَكَ، أَو حَدِّثْ حَدِيـثَكَ، وكذلِك إذا قَدِمَ مِن سَفَـرٍ، ولا يَجُوزُ: (زَيْدًا أو عَمْرًا) في حَالِ ضَرْبِ إنْسانٍ لِغَيْرِه، وأَنْتَ تُريدُ: أَكْـرِمْ زَيْدًا أو عَمْرًا؛ لأنّه لَيْسَ هاهُنا خَلَفٌ مِن الفِعْلِ المَحْذوفِ، وهو (أَكْـرِمْ).

وتَقولُ: (الأَسَدَ الأَسَدَ) في حَالِ التَّحْذيرِ، و (الجِدَارَ)، و (الصَّبِيَّ)، وتَقديرُه:

---

(١) في الأصل: (لو).

(٢) سيبويه ١/ ٢٥٣.

لا تَقْرَبِ الجِدارَ، و [لا][1] تُوطِئ الصَّبِيَّ. وإنْ شِئْتَ كَانَ على إِضْمَارِ: احْذَر الجِدَارَ، واحْذَر الأَسَدَ.

ويَجُوزُ في هذه الأَشْياءِ إِضْمارُ الفِعلِ وإِظْهارُه؛ لأنّهُ لَمْ يَكْثُرْ حَتّى يَصِيرَ الكَلامُ هو الخَلَفَ مِن المَحْذوفِ، فلا يَصْلحُ ذِكْرُه مَعَهُ؛ لأنّه يَصِيرُ بِمَنزلَةِ دُخولِ فِعْلٍ على فِعْلٍ، كقَولِهم: (إِيّاكَ) في التَّحْذيرِ، وسَنَشْرَحُه في مَوْضِعِه إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالى، فَإذا كَانَ الحَالُ هو الخَلَفَ مِن المَحْذوفِ لَمْ يَمْتَنع الإِظْهارُ للفِعْلِ؛ لأَنَّهُ رَدٌّ لَهُ إلى أَصْلِه مِن غَيْرِ مَانِعٍ مِنْه، وإذا كَانَ الكَلامُ قَدْ صَارَ خَلَفًا مِن المَحْذوفِ لَمْ يَجُزْ إِظْهارُ الفِعْلِ لِمَانِعٍ مِنْ ذلِك، وهو ما ذَكَرْنا مِن امْتِناعِ دُخولِ فِعْلٍ على فِعْلٍ على طَرِيقِ المفْعولِ.

وقَالَ جَرِيرٌ:

٤٤٥ خَلِّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْني المَنَارَ بِهِ ... وابْرُزْ بِبَرْزَةَ حَيْثُ اضْطَرَّكَ القَدَرُ[2]

فهذا الشَّاهِدُ على جَوازِ إِظْهارِ الفِعْلِ فِي مِثْلِ هذا؛ لأنّه يُقَالُ: (الطَّريقَ الطَّريقَ)، و (الطَّريقَ) مُكَرّرًا وغَيْرَ مُكَرَّرٍ. ويَجُوزُ أَنْ يَظْهَرَ الفِعلُ كمَا أَظْهَرهُ جَريرٌ، ولا يُضْمِرُ: تَنَحَّ عن الطّريقِ؛ لأنّه لا يُضْمَرُ الجَارُّ، ولكن تُضْمِرُ فِعْلًا في هذا المَعْنى يَتَعدّى بِغَيْرِ حَرفِ جرٍّ.

ولا يجُوزُ إِضْمارُ فِعْلِ الغَائِبِ؛ لأَنَّهُ يُحْتَاجُ فِيهِ إلى إِضْمارِ فِعْلَيْنِ: فِعْلٍ للمُخَاطَبِ، وفِعْلٍ للغَائِبِ، مَع مَا فِيهِ مِن إِبْهامِ أَمْرِ المُخَاطَبِ، ومع أنّه لَيْسَ للغَائِبِ فِعْلٌ مُشَاهَدٌ يَكونُ خَلَفًا مِن المَحْذوفِ، فلمّا اجْتَمَعت هذه الثَّلاثَةُ الّتي كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْها تَقتَضي ضَعْفَ إِضْمارِ فِعْلِ الغَائِبِ امْتَنعَ جَوازُه، فلا تَقولُ: (زَيْدٌ عَمْرًا) على مَعْنى: لِيَضْرِبْ زَيْدٌ عَمْرًا.

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ٢١١، وانظر سيبويه ١/ ٢٥٤، وابن السيرافي ١/ ١٥٣، وفرحة الأديب ٥١، والنكت ١/ ٣٤٦، وتحصيل عين الذهب ١٨٠، وابن يعيش ٢/ ٣٠. وهو بلا نسبة في العسكريات ٩٤، والصاحبي ١٣٩. والمنار: حدود الأرض، والبرزة: الأرض الواسعة.

ولا يجوزُ: (زَيْدًا) على مَعنى: عَلَيْكَ زَيْدًا؛ لأنّه لَيسَ لاسْمِ الفِعلِ قُوّةٌ في العَمَلِ، فيُحذَفُ تَارَةً ويُذكَرُ تَارةً، كمَا يَكونُ [في الفِعلِ][1]، ويَدلّكَ على ذلِك أنّه لا يَعْمَلُ على جِهَـةِ تَقْديمِ مَعْمُولِه، فكذلِكَ لا يَعْملُ مُضْمَرًا، كمَا لَمْ يَعْمَلْ في مَعْمُولِه مُقَدّمًا.

وتَقولُ في حَالِ الدُّعاءِ على غَنَمِ رَجلٍ: (اللّهُمَّ ضَبُعًا وذِئْبًا)، وهذا مَسْموعٌ مِن العَربِ، ويُـفَسِّرونَـهُ بِقَولِهم: (اللّهمَّ اجْمَعْ فِيهِم ضَبُعًا وذِئبًا)، أو: (اجْعَلْ فِـيهِم ضَبُعًا وذِئْبًا).

وتَقولُ في حَالِ خوفِ اللّومِ بما أَفْسَدَه الصِّبْيانُ مِن مَكانٍ أَوْ غَيْرِه: (الصِّبْيانَ)، أي: لُمِ الصِّبْيانَ، وكذلِك في حَالِ الجَوابِ لِمَن قَالَ: أَمَا بِمَكانِ كَذا وكَذا وَجْذٌ، وهو مَوضِعٌ يُمْسِكُ المَاءَ، فتَقولُ: (بَلى وِجَاذًا)، أي: فَأَعْرِفُ بِه وِجاذًا، وكُلّ هذا مَسْموعٌ مِن العَربِ، وفِيـهِ شَاهِدٌ على جَوَازِ الحَذَفِ لِمَا بيّـنّا.

وقالَ الشّاعرُ [ظ٧٦]:

٤٤٦ أَخَـاكَ أَخَـاكَ إِنَّ مَـنْ لا أَخَـا لَـه ... كَسَاعٍ إلى الهَـيْجا بِغَـيْـرِ سِلاحِ[2]

فهذا مِن المَحْذوفِ على تَقْديرِ: احْفَظْ أَخَاكَ؛ لأنّه في حَالِ وَصِيّـةٍ وحَضٍّ على ما يَنْـبَغي أنْ يُـفْعَـلَ.

وتَقولُ: (أَمْرَ مُبْـكِـيَاتِـكَ لا أَمْرَ مُضْحِكاتِكَ)، وتَقديرُه: الْـزَمْ أَمْـرَ مُبْـكِـياتِكَ مِن الكَلِمِ الّذي فِيه وَعْظٌ، لا أَمْـرَ مُضْحِكاتِك، فهذه وَصِيّـةُ حَكِيمٍ تَدعُو إلى الاتّعَاظِ بِمَا سُمِعَ، لا التَّـلَـهِّي بِمَا لا تُحْمَدُ عَاقِـبَـتُه؛ ولِهذا فُهِمَ مِنْهُ مَعْنى المُحافَظَةِ عَلَى أَحَدِ الأَمْـرَيْنِ دُونَ الآخَـرِ.

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة لتمام المعنى.

(٢) البيت من الطويل، وهو لمسكين الدارمي في ديوانه ٣٣، وانظر سيبويه ١/ ٢٥٦، وابن السيرافي ١/ ٨٨، وفرحة الأديب ٤٠. وهو لإبراهيم بن هرمة في تحصيل عين الذهب ١٨١، وهو في ديوانه ٢٧٦ (الملحق). وهو لقيس بن عاصم المنقري. ويروى لابن ميادة في الحماسة البصرية ٢/ ٦٠. وهو بلا نسبة في الحجة للفارسي ٦/ ٢٠٧، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٨٠، وشرح الرضي ١/ ٤٨٥.

وتَـقولُ: (الظِّباءَ على البَـقَـرِ)[1]، أَيْ: خَلِّ الظِّـبَاءَ على البَـقَـرِ، وهو كالمَثَلِ الّذي يُـقالُ في حَالِ تَركِ النّاسِ بَعْضَهُم على بَعْضٍ، إذا اقْـتَضَت الحِكْمَةُ [التَّحْـذِيـرَ][2] مِن الدُّخولِ في أَمْـرِهِم، فيَجِيء هذا كالمَـثَلِ، ولَيْس بمثَلٍ مُحقَّقٍ؛ لأنّه يَجُوزُ[3] إِظْهارُ الفِعلِ فِـيـهِ، ولو كَانَ مَـثَـلًا لَمْ يُغَـيَّـرْ عَن صِيغَـتِه.

* * *
* *
*

(١) هو عند الرماني ليس من الأمثال، وقد ذكره الزمخشري والميداني والبكري من الأمثال. انظر المستقصى ١/ ٣٣٠، ومجمع الأمثال ١/ ٤٤٤، وفصل المقال ١/ ٤٠٠.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة لتمام المعنى.

(٣) في الأصل: (لا يجوز)، وكذا يقتضي السياق. وتنبه إلى هذا د. شيبة في الشرح ٤٤٩، فالرماني لا يعـده مثلًا، ويجيز إظهار الفعل وتغيير صيغته.

بَابُ إِضْمَارِ الفِعْلِ فِي غَيْرِ الأَمْرِ والنَّهْيِ(*)

الغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجوزُ فِيهِ إِضمارُ الفِعْلِ في غَيْرِ الأَمْرِ والنَّهْيِ مِمَّا لا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ مِن هذا البَابِ

ما الَّذي يَجُوزُ فِيهِ إِضْمارُ الفِعْلِ في غَيْرِ الأمرِ والنَّهيِ؟ وما الَّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِك؟

ولِمَ جَازَ إِضْمارُ الفِعلِ في غَيْرِ الأَمْرِ والنَّهيِ مَع أَنَّ قُوَّةَ الأَمْرِ والنَّهيِ عَلَى إِضْمَارِ الفِعْلِ؟ وهَلْ يُحْتاجُ في هذا البَابِ إلى أَنْ يَكونَ الدَّليلُ أَظْهرَ حَتّى يَصِيرَ بِظُهورِه في قُوَّةِ الأَمْرِ والنَّهْيِ؟

وهَلْ يُقاسُ على حَذفِ الفِعْلِ في الأَمْرِ والنَّهيِ حَذْفُه في غَيْرِهما؟

وكَيفَ يَصِحُّ القِياسُ الّذي يُوجِبُ التَّسْويةَ مَع أنَّ الأَصْلَ أَقْوى مِن المَقِيسِ عَلَيْه؟

ولِمَ جَازَ إِضْمَارُ (يُريدُ) في قَوْلِك: (مَكَّةَ واللَّهِ)، ولَيْسَت إِرادَةُ الحَجِّ إلّا إِرادةً مِمّا يُشاهَدُ بِالحَواسِّ؟ وما في هَيْئَةِ الحاجِّ مِمّا يَدلُّ مَع إِمْكَانِ الحِكَايَةِ [عَن][1] حَالِ الحَاجِّ، ومع أنّه تُوضَعُ تِلكَ الهَيْئَةُ لِتَدلَّ على إِرادَةِ الحَاجِّ، كَمَا يُوضَعُ اللَّفْظُ لِيَدُلَّ على المَعْنى؟ ولِمَ جَازَ إِضْمارُ (أَرادَ)، وإِضْمارُ (يُرِيدُ)؟

وما الشَّاهِدُ في قَولِه جَلَّ وعَزَّ: ﴿ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا ﴾ [البقرة: ١٣٥]؟ وما تَقْديرُه في الحذفِ؟ وما دَلِيلُهُ مِن قَوْلِه جَلَّ وعَزَّ: ﴿ كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ ﴾ [البقرة: ١٣٥]؟ ولِمَ جَازَ أَنْ يُحملَ على مَعْنى: اتَّبِعوا مِلَّةَ اليَهودِ أو النَّصارى؟ ولِمَ يُوضَعُ هذا الكَلامُ على هذا المَعْنى؟

(*) العنوان في الكتاب ١/ ٢٥٦: « هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي ».

(١) ما بين المعقوفين زيادة لتمام المعنى.

ولِمَ جَازَ: (القِرْطاسَ واللَّهِ) على مَعْنى: (يُصِيبُ) قَبْلَ رَمْيِهِ؟ وما دَلِيلُه مِن صِحَّةِ التَّسْدِيدِ؟ وما تَقْديرُ المُضْمَرِ إذا سَمِعْتَ وَقْعَ السَّهْمِ بِالقِرطاسِ؟ ولِمَ قَدَّره عَلَى[1]: (أَصَابَ القِرْطَاسَ)؟

ولِمَ جَازَ: (الهِلالَ واللَّهِ) عِنْدَ سَماعِ التَّكْبِيرِ؟ ولِمَ صَارَ التَّكْبِيرُ دَلِيلًا على رُؤيَةِ الهِلالِ؟

ولِمَ جَازَ: (عَبْدَ اللَّهِ) عِنْدَ رُؤيَةِ ضَرْبٍ على وَجهِ التَّفاؤُلِ بِأَنْ يَقَعَ بِعَبدِ اللَّهِ؟ ومَا تَقْديرُ العَامِلِ فِيهِ؟

ولِمَ جَازَ: (زَيْدًا) عِنْدَ رُؤْيَةِ إِنْسانٍ مُتَهيِّئٍ للضَّرْبِ، على مَعْنى: (اضْرِبْ زَيْدًا)، وعلى مَعْنى: (أَتَضْرِبُ زَيْدًا) مع اخْتِلافِ المَعْنَيَيْنِ، والهَيْئَةُ وَاحِدَةٌ؟

ولِمَ جَازَ: (أَكُلَّ هذا بُخْلًا) عِنْدَ شِدَّةِ الامْتِناعِ والمُضَايَقةِ في الشَّيءِ الحَقِيرِ؟ وما تَقْديرُ العامِلِ فِيهِ؟ ولِمَ جَازَ بِالرَّفْعِ: (أَكُلُّ هذا بُخْلٌ)؟

ولِمَ جَازَ إِضْمَارُ [فِعْلِ][2] المُسْتَفْهِمِ ولَمْ يَجُزْ إِضْمارُ فِعلِ الغَائبِ؟

الجَوَابُ

الّذي يجُوزُ فِيهِ إِضْمارُ الفِعْلِ في غَيْرِ الأَمْرِ والنَّهْيِ هو الّذي عَلَيْهِ دَلِيلٌ يَقُومُ مَقَامَ اللَّفْظِ بِالفِعلِ في غَيْرِ الأَمْرِ والنَّهيِ، ولا يَكْفي في ذلِك مُشاهَدةُ الحَالِ مع نَصبِ الاسْمِ علـى عَمَلِ الفِعْلِ؛ لأنّه إذا لَمْ يَكُنْ إلّا هذا لَمْ يَجُزْ أَنْ يَعْملَ إلّا على هذا الأَمْرِ؛ لأنّه الأَقْوَى في حَذفِ الفِعْلِ، وإِنَّما يجُوزُ في غَيْرِهِ إذا كَانَت الحَالُ المُشَاهَدَةُ تَقْتَضي الفِعلَ، وكَانَ قد صَحِبَ مَا يَصْرفُه عن مَعْنى الأَمْرِ، فحينَئذٍ يُحْمَلُ على الخَبَرِ بِحُسْنِ المُقْتَضِي في [٧٧و] ذلِك، كقولِك[3]: (مَكَّةَ واللَّهِ) بِمَعْنى: يُرِيدُ مَكّةَ. ودَلِيلُه هَيئةُ الحاجِّ، ولَيسَ يَقْتَضِي الأَمْرَ له بِالإِرادَةِ؛ لأنّه قَدْ

(١) سيبويه ١/ ٢٥٧.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة لتمام المعنى، وهو من الجواب. (٣) في الأصل: (بقولك).

أَوْقَعَها في مُـقْتَضى هذه الهَيْـئَـةِ، فلا مَعْنـى للأمـرِ هاهُنا؛ فلِذلِك وُجِّهَ على مَعْنى الخَبَرِ، ويَصْلُحُ في تَقْديرِه: أَرَادَ مَكّةَ؛ لأنّه لا يَكونُ في تِلك الهيئَـةِ إلّا وقد تَقدّمَ لَه إِرَادَةُ مَكّةَ.

ولا يجُوزُ أَنْ يُضْمرَ الفِعلُ إلّا لِخَلَفٍ مِنْه يَـقُومُ مَـقَامَه في إِفْهَامِ المَعْنى؛ لِئَلّا يَخْتَـلَّ الكَلامُ بِمَا لا يُـفْهَمُ مِنْه المَعْنى المُرَادُ.

وقَدْ يَجُوزُ قِياسُ غَيْـرِ الأَمْـرِ والنَّهْيِ عَلَيْهِ؛ لأنَّ العِلَّـةَ تَجْمَعُ بَيْنَهما، وهي ظُهُورُ حَالٍ يَقُومُ مَقَامَ اللَّفْظِ بالفِعْلِ على جِهَةِ الخَبَـرِ، كمَا يَقُومُ مَقَامَ اللَّفْظِ بِه على جِهَةِ الأَمْرِ، فإنّما يُـنْظَـرُ في هذا إلى مُقْتَضى الحَالِ، كمَا ذَكَـرْنا في هَيْـئَـةِ الحَاجِّ، وكمَا[1] يكونُ في صِحّةِ التَّسْديدِ يَقْتَضي: يُصِيبُ القِرْطاسَ، وفي سَمَاعِ وَقعِ السَّهْمِ بِالقِرْطاسِ يَـقْتَضِي: أَصَابَ القِرْطاسَ، فتَخْتَلفُ مَواقِعُ الأَفْعالِ بِحَسبِ مُـقْتَضى الحَالِ، عَلَى مَا بَـيَّـنّا.

ولَيْسَ يَجُوزُ التَّسْوِيةُ بينَ الأَقْوى والأَضْعَفِ على الإِطْلاقِ، ولكن يَجُوزُ التَّسْوِيةُ بَيْـنَهُما في مَعْنى حُكْمٍ مِن الأَحْكامِ، فيُسَوَّى بَيْنهما في جَوازِ الحَذْفِ، ولا يُسَوَّى بَيْـنَهُما في قُـوَّةِ الحَذْفِ، وكذلِك إذا لَمْ يَـكُـنْ مَـا يَـقْتَضي غَيْـرَ الأَقْـوى، ولَمْ يَجُزْ حَمْلُ الكَلامِ إلّا على الأَقْوى.

ولَـيْس لِقَائِلٍ أَنْ يَقولَ: هَيْئةُ الحَاجِّ لا تَدلُّ على إِرَادةِ الحَجِّ؛ لاحْتِمَالِها الحِكَايَـةَ لِـهَيْئةِ إِنْسانٍ آخرَ؛ لأنَّ هذا لَوْ جَازَ في الهيئَـةِ لَجَازَ في العِبارَةِ عن ذلِك المعنى إذا كَـانَتْ ممّا تَصْلُحُ فِيـهِ الحِكايَـةُ، كمَـا تَصْلُحُ فيـه الهيئَـةُ.

فإنْ قالَ القائِلُ: لا يَجُوزُ هذا في العِبارَةِ؛ لأنّه يُخَالِفُ مَوْضُوعَها، ولَيْسَ كذلِك الهيئَةُ.

قِيلَ لهُ: إنَّ الهيئَـةَ وإنْ لَمْ تُوضَعْ لِتُـنْبِئَ عن هذا المَعْنى، كمَا وُضِعَت العِبارَةُ، فَإِنّها قَدْ جَرَت العَادَةُ حتّى صَارَت دَلالَةً مِنْ جِهَـةِ العَادَةِ، فَليس لأحدٍ أَنْ يُخَالِفَ

(١) في الأصل: (كما).

ذلِك؛ لأنّه يَكونُ مُلْبِسًا مُمَوِّهًا، كمَا يَكونُ في العِبارةِ، وإنْ كَانَ في العِبارَةِ قد أَفْسَدها لِمُخَالفَةِ مَوْضُوعِها.

وفي التَّـنْزيلِ: ﴿ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا ﴾ [البقرة: ١٣٥]، فهذا شَاهِدٌ في حَذفِ الفِعْلِ في الحَذْفِ[١]، وتَـقْديرُه: بَلْ نَتَّبعُ مِلَّـةَ إبْراهِيمَ، ودَليلُه: ﴿ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ ﴾؛ لأنَّ قَوْلَه: ﴿ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ ﴾ بِمَنْزِلَةِ: اتَّبِعُوا اليَهُودِيّـَةَ أو النَّصْرانِيّـةَ[٢]، ولَيْسَ المَعْنى: كُونُوا أَنْـتُم إِيَّاهُم، فلَمَّا قَامَ هذا اللَّفْظُ في مَفْهومِه مَقامَ: (اتَّـبِعُوا) حُمِلَ حَذفُ الفِعلِ عَلَـيْه، فالتَّـقْديرُ[٣]: بَلْ نَـتَّبِـعُ مِلّـةَ إِبْراهِيمَ حَنِيفًا.

وتَـقولُ: (الهِلالَ واللَّهِ) على مَعْنى: رَأَوا الهِلالَ، ودَلِيلُه تَـكْبيرُ جَمَاعَةٍ يَـتَراءَونَ الهِلالَ في وَقْتِ طَلَبِه، فالتَّـكْبيرُ على هذه الصِّفَةِ اقْتَضى أَنَّهُم قد رَأَوا الهِلالَ.

وتَقولُ: (عَبْدَ اللَّهِ) عِنْدَ سَمَاعِ وَقعِ الضَّربِ على وَجْهِ التَّفاؤُلِ، أَيْ: يَضْرِبُ هذا الضَّارِبُ عَبْدَ اللَّهِ إنْ شَاءَ اللَّهُ. وذلِكَ[٤] إذا كَانَتْ بَيْنَك وبَيْـنَه عَداوَةٌ مَعْلومَةٌ، أو مَا جَرَى مَجْرى العَدَاوَةِ مِن الإبْعادِ ومَا يَقْتَضي التَّـأْديبَ؛ فلِهذا أُضْمِرَ الفِعلُ على هذه الجِهَةِ مِن التَّفاؤُلِ مِن غَيْـرِ تَحْقِيقِ إِخْبارٍ بِوُقوعِ الضَّربِ لا مَحَالَةَ.

وتَقولُ: (زَيْدًا) عِنْدَ رُؤيـةِ إِنْسانٍ مُتَهَيِّئٍ للضَّربِ، فَـيَكونُ على مَعْنى: اضْرِبْ زَيْدًا، فَإِنْ كَانَ (زَيدٌ) مُعَظَّمًا عَن أَنْ يُضْربَ صَارَت الهَيْئَةُ على ظُهُورِ هذا المَعْنى بِمَنْزِلَةِ: أَتَضْربُ زَيْدًا، على طَرِيقَةِ الإنْـكارِ، وإنْ ظَهَرَ مِنْكَ رَحْمَتُـهُ لِمَا وَقَعَ بِه صَارَ عَلَى مَعْنى: يَضْرِبُ زَيْدًا، فالمُتَـهَيِّئُ للضَّربِ إنْ صَحِبَ هَيْئَـتَهُ مَعْنى التَّعْظيمِ لَه عن الضَّرْبِ صَارَ بِمَعْنى الإنْكارِ، كقَولِك: (أَتَضْرِبُ زَيْدًا؟!)، وإِنْ ظَهَـرَ مَعَها مَعْنى الرَّحْمَةِ لِـزَيـدٍ مِمّا وَقَعَ بِه صَارَ بِمَعْنى: يَضْرِبُ[٥] زَيْدًا، وإِنْ تَجَـرَّدَت الهَيْئَةُ صَارَ عَلَى مَعْنى الأَمْرِ؛ لأنّه الأَصْلُ، تَقْديرُه: اضْرِبْ زَيْدًا.

---

(١) في الأصل: (الجر).
(٢) في الأصل: (والنصرانية).
(٣) في الأصل: (تقدير).
(٤) في الأصل: (وكذلك).
(٥) في الأصل: (ضرب).

وتَقُولُ [ظ٧٧]: (أَكُلَّ هذا بُخْلًا؟) عِنْدَ ظُهورِ المُضَايقَةِ الشَّديدَةِ في المُعامَلَةِ والنَّظَرِ في الشَّيءِ الحَقِيرِ الّذي مِثْلُه لا يَنْبَغي أَنْ يُلْتَفَتَ إِلَيْهِ، وتَقْديرُه: أَيَفعلُ كُلَّ هذا بُخْلًا؟ أَيْ: للبُخْلِ، كمَا تَقولُ: (مَنَعْتُه بُخْلًا)، و (أَعْطَيْتُه جُودًا).

ويَجُوزُ: (أَكُلُّ هذا بُخْلٌ؟!) على[1] الابْتِداءِ والخَبرِ، كَأنّكَ تُوجِبُ بِقولِك: (كُلُّ هذا بُخْلٌ)، ثمّ تُدخِلُ أَلفَ الاسْتِفهامِ وأَنتَ مُوجِبٌ، إلّا أنّه على طَرِيق الإنْكارِ، كمَا قَالَ:

٢٤٧ أَطَـرَبًـا وأَنْـتَ قِنَّـسْـرِيُّ[2]

فهذا قَدْ أَوْجَبَ، إِلّا أَنَّه أَدْخلَ الأَلِفَ عَلَى طَرِيقَـةِ الإِنْـكارِ.

ويَجُوزُ إِضْمارُ فِعْلِ المُسْتَفْهِمِ، ولا يَجُوزُ إِضْمارُ فِعْلِ الغَائِبِ؛ لأنّـه يَلـزَمُ مِنْـه إِضْمارُ فِعْلَينِ: فِعْلٍ للمُخاطَبِ، وفِعْلٍ للغَائبِ على طَرِيقِ: قُـلْ لَه: أَيَضْربُ زَيْدًا، ولا يَـجِبُ مِثـلُ ذلك في فِعْلِ المُسْتَفْهِمِ إذا قُلتَ: (أَكُلَّ هذا بُخْلًا؟)؛ لأنّ تَـقْديرَه: أَتَـفْعلُ كُلَّ هذا بُخْلًا؟

* * *
* *
*

---

(١) قوله: (على) مكررة في الأصل.

(٢) الرجز للعجاج في ديوانه ٣١٠، وانظر سيبويه ١/ ٣٣٨، وابن السيرافي ١/ ١٥٢، والمحتسب ١/ ٣١٠، والتبصرة والتذكرة ١/ ٤٧٣، والنكت للأعلم ١/ ٣٧٩، وتحصيل عين الذهب ٢١٦. وهو لرؤبة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٤/ ١٨١٨. وهو بلا نسبة في المقتضب ٣/ ٢٢٨، ٢٦٤، ٢٨٩، والزاهر ٢/ ١١٠، والإيضاح العضدي ٣٠٠، والبصريات ١/ ٧١٨، والمنصف ٢/ ١٧٩، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٢٥٦، وشرح الرّضي ٤/ ٤٤٧. وروي في بعض المصادر: (قيسري) بالياء. والقنسري هو الشيخ المسن.

بَابُ إِضْمَارِ الفِعْلِ بَعْدَ حَرْفٍ(*)

الغَرضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ في إِضْمارِ الفِعْلِ بَعْدَ حَرْفٍ مِمّا لا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَا الّذي يَجُوزُ في إِضْمَارِ الفِعْل بَعْدَ حَرْفٍ؟ وما الّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِك؟

ولِمَ جَازَ إِضْمَارُ الفِعْلِ بَعْدَ (إِنْ)، ولَمْ يَجُزْ بَعدَ أَخَواتِ (إِنْ) في الجَزَاءِ؟

وكَمْ وَجْهًا يَجُوزُ في قَوْلِهِم: (النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ، إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ، وإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ)[1]؟ وما دَلِيلُ المَحْذوفِ فِيهِ؟ ومَا الخَلَفُ مِنْه؟

ولِمَ جَازَ إِظْهارُ الفِعْلِ واخْتِزالُهُ[2] في هذا؟

ولِمَ كَانَ الوَجْهُ: (إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ) بِالرّفْعِ فيمَا بَعْدَ الفَاءِ؟ ولِمَ جَازَ النَّصْبُ فِيهِ؟

ولِمَ كَانَ النَّاصِبُ أَحْسنَ في: (إِنْ خَيْرًا)؟ وعلى أَيِّ شَيءٍ يَجُوزُ إِضْمارُ الرّفْعِ؟

وما الشَّاهدُ في قَوْلِ هُدْبَةَ:

فَإِنْ يَكُ في أَمْوالِنَا لا نَضِقْ بِهِ   ذِرَاعًا وإِنْ صَبْرُ ....

وهَلْ يَجُوزُ فيهِ النَّصبُ؟

ومَا الشّاهِدُ في قَولِ النُّعمانِ بنِ المُنْذِرِ[3]:

قَدْ قِيلَ ذلِكَ إِنْ حَقًّا وإِنْ كَذِبًا   ....

وهَلْ يَجُوزُ فِيهِ الرَّفعُ على الوَجْهينِ مِن مَعْنى (كَانَ)، ومِنْ تَقْديرِه؟

(*) العنوان في الكتاب ١/ ٢٥٨: « **هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرفٍ** ».

(١) من أمثال العرب. انظره في مجمع الأمثال ٢/ ٣٤١.

(٢) في الأصل: (واجتزائه)، وكذا في الجواب.

(٣) النعمان بن المنذر بن امرئ القيس اللخمي، أبو قابوس، تنصّر، وهو من أشهر ملوك الحيرة في الجاهلية. كان داهية مقدامًا، قتله كسرى أبرويز، وهو ممدوح النابغة الذبياني وحسان بن ثابت وحاتم الطائي. انظر المقاصد النحوية ١/ ٤٣٤، والأعلام ٨/ ٤٣.

[ومَا في قَوْلِه تَعالى: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ [البقرة: ٢٨٠] مِن الشَّاهِدِ؟][١]، وهَلْ يَصْلُحُ على: (إِنْ كَانَ في المُعَامَلِينَ ذُو عُسْرَةٍ)، كمَا كَانَ في تَقْديرِ: (إِنْ كَانَ في أَعْمَالِهم خَيْرٌ)؟

ومَا في قَولِ العَرَبِ في مَثَلٍ مِن أَمْثالِها[٢]: (إِلَّا حَظِيَّةٌ فَلا أَلِيَّةٌ)؟ ولِمَ رُفِعَت الحَظِيَّةُ؟ ومَا تَقْديرُ المَحْذوفِ فِيه؟ ولِمَ قَدَّرَهُ على[٣]: (إِنْ لا تَكُنْ لَنَا في النّاسِ حَظِيَّةٌ)؟ وما مَعْنى هذا الكلامِ؟ وفي أَيِّ شَيءٍ يُضْرَبُ هذا المثَلُ؟ وهلّا نُصِبُ على: (أَكُنْ حَظِيَّةً)؟

ومَا في قَوْلِهِم: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ إِنْ طَوِيلًا وإِنْ قَصِيرًا)؟ ولِمَ لا يَجُوزُ إلّا بِالنَّصْبِ؟ وهلّا جَازَ الرَّفْعُ كمَا جَازَ في: (إِنْ حَقٌّ)؟

وما الشَّاهِدُ في قَوْلِ لَيْلى الأَخْيَلِيَّةِ[٤]:

لا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ ... إِنْ ظَالِمًا أَبَدًا ....

وما تَقْديرُه في الحَذْفِ؟ وهَلْ يَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ؟

وقَولِ ابنِ هَمَّامِ السَّلُولِيِّ[٥]:

فَأَحْضَرْتُ عُذْرِي إِلَيْهِ الشُّهو ... دُ إِنْ عَاذِرًا لي وإِنْ تَارِكا

ما تَقديرُ المَحْذوفِ فِيهِ؟ وهَلْ يَجُوزُ فِيهِ الرَّفعُ؟ ولِمَ جَازَ؟ ومَا تَقْديرُه؟

---

(١) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وهو زيادة يقتضيها السياق.

(٢) انظر المثل في جمهرة الأمثال ١/ ٦٧، والمستقصى ١/ ٣٧٣، ومجمع الأمثال ١/ ٢٠، وفصل المقال ١/ ٢٣٧.

(٣) سيبويه ١/ ٢٦١.

(٤) هي ليلى بنت عبد اللّٰه بن الرحّال بن كعب، من بني عامر بن صعصعة، شاعرة أديبة، لها أخبار مع الحجّاج وعبد الملك بن مروان، واشتهرت بأخبارها مع توبة بن الحميّر، وهي في طبقة بعد الخنساء. (الأعلام ٥/ ٢٤٩).

(٥) هو عبد اللّٰه بن همام، شاعر إسلامي من التابعين، من بني مرة بن صعصعة من قيس عيلان، لقب بالعطار لحسن شعره، وذكره ابن سلام في الطبقة الخامسة. انظر ترجمته في طبقات فحول الشعراء ٢/ ٥٩٣، ٦٢٥، ونزهة الألباب في الألقاب ٢/ ٣٠٢، وخزانة الأدب ٩/ ٣٦.

وقَوْلِ النَّابغَةِ الذُّبْيانِـيِّ:

حَـدِبَـتْ عَلَـيَّ بُطُونُ ضِنَّـةَ كُـلِّها إنْ ظَـالِـمًا فِـيـهِم وإِنْ مَـظْـلُومـا

وهَلْ يَجُوزُ فِـيـهِ الرَّفْعُ؟ ولِمَ لا يَجُوزُ؟

وكَمْ وَجْهًا في: (مَـرَرْتُ بِـرَجُلٍ صَالِـحٍ إلّا صَالِحًا فطَالِـحٌ)؟ ولِمَ ضَعُفَ الجَرُّ فـي: (إلّا صَالِـحٍ فَـطَـالِحٌ)؟ ولِـمَ جَـازَ النَّصبُ فِـيهِما، ولَمْ يَجُز الرَّفعُ فِـيهِما؟

وهَلْ يَجُوزُ: (امْـرُرْ عَلَى أَيِّهِم أَفْضَلُ إنْ زَيْـدٍ وإِنْ عَمْرٍو) على: (إنْ مَـرَرْتُ بِـزَيْـدٍ أو عَمْرٍو)؟ ولِمَ جَازَ على ضَعْفِه؟

الجَوَابُ

الّذي يَجُوزُ في إِضْمارِ الفِعلِ بَعْدَ حَرْفٍ [إِضْمَارُهُ][1] إذا كَانَ الحَرفُ مُخْتَصًّا بِالفِعْلِ، لا يَدخُلُ إلّا عَلَيْه، وإِنْ كَانَ أُمًّا في بَابِه؛ لأنَّ اخْتِصاصَه بِه حَتّى لا يَصْلُحُ إلّا لَه، يُوجِبُ أنَّه يَـقْتَضيـهِ. وأَمّا كَونُه [أُمًّا][2] في بَابِه فيُوجِبُ[3] قُوّتَه على الذِّكْـرِ [و٧٨] مَعَهُ، وعَلَى حَذْفِه. ولا يَجُوزُ حَذفُ الفِعلِ إذا خَلا مِن ذلِك فيمَا يَتَـفَرّعُ مِمّا يَـقْتَضي جَوَازَ مَا لَه هذه القُوَّةُ على نَحْوِ حَذفِ الفِعْلِ في (إنْ) الّتي للجَزَاءِ، فلَهَا القُوَّةُ التَّامّةُ، وأَمّا (لَوْ) فمُشَبَّـهَةٌ بـ (إنْ)؛ لأَنّها[4] للمَاضِي نَظِيـرَةُ (إنْ) للمُسْتَـقْبَلِ.

ولا يَجُوزُ إِضْمَارُ الفِعلِ بَعدَ أَخَواتِ (إنْ) في الجَزاءِ؛ لِنُـقْصانِها عَن مَنْزلَةِ (إنْ)؛ إِذْ كَانَتْ قد تَخْرُجُ عَن اقْتِضَاءِ الفِعلِ في الاسْتِفْهامِ ونَحْوِه، ولا تَخْرُجُ (إنْ) عَن اقْتِضاءِ الفِعلِ.

وقَولُهُم: (النَّاسُ مَجزِيُّونَ بِأَعْمَالِـهِم، إنْ خَيْـرًا فَخَيْـرٌ، وإنْ شَرًّا فَشَرٌّ)، يَجُوزُ فِيهِ أَرْبَعَةُ أَوْجهٍ: نَصْبُهما جميعًا، ورَفْعُهما جَمِيعًا، ورَفْعُ الأَوّلِ ونَصْبُ الثّانِي،

(١، ٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) في الأصل: (يوجب). (٤) في الأصل: (لها).

وَنَصْبُ الأَوّلِ ورَفعُ الثّاني، وهو الوَجْهُ؛ لأنَّ مَا بَعْدَ الفَاءِ يَقْتَضي الاسْتِئناف مَع أَنَّ إِضْمارَ النَّاصِبِ أَحْسَنُ؛ لِقِلّةِ الإِضْمارِ؛ إِذْ إِضْمارُ الرّافِعِ يَحْتاجُ مَعَهُ إِلى إِضْمارِ خَبَرٍ، فالتّقْديرُ: إِنْ كَانَتْ أَعْمَالُهُم خَيْرًا فجَزاؤُهُم خَيْرٌ. وأَمَّا تَقْدِيرُ النَّصْبِ فمَا بَعْدَ الفَاءِ فِعْلٌ: (فَسَيُجْزَون خَيْرًا). وأَمَّا رَفْعُ الأَوّلِ فيَجوزُ عَلَى وَجْهَين: أَحَدُهما: إِنْ كَانَ في أَعْمَالِهِم خَيْرٌ. والآخَرُ: إِنْ وَقَعَ مِنْهُم خَيْرٌ. ودَلِيلُ المَحْذُوفِ مَا تَقدَّمَ في الكَلامِ في: (النَّاسُ مَجزِيُّونَ بِأعْمَالِهِم)، فهذا يَقْتَضِي أَنَّهُم يُجْزَونَ بِحُسْنِ أَعْمَالِهِم في الخَيْرِ والشَّرِّ، إلّا أَنَّهُ صَلحَ الحَذْفُ بَعْدَ الحَرْفِ؛ لِمَا بَيَّنّا مِن قُوَّةِ هذا الحَرْفِ.

ويَجُوزُ إِظْهارُ الفِعْلِ واخْتِزالُه؛ لأنّه لَمْ يَحْصُل في الكَلامِ ما هو خَلَفٌ مِنْهُ، قد صَارَ بِمَنزلَةِ الذّكْرِ لَهُ في التَّقْديرِ، كما يَكونُ في قَولِهِم: (إِيَّاكَ)، أَنّه قَد صَارَ بِمنزِلَةِ: (احْذَرْ)، فلا تُدخِل عَلَيه: (احْذَرْ)، كمَا لا يَدخُلُ الفِعلُ على الفِعْلِ.

وقَالَ هُدْبَةُ بنُ خَشْرَمٍ:

٤٤٨ فَإِنْ يَكُ في أَمْوالِنا لا نَضِقْ بِهِ ذِرَاعًا وإِنْ صَبْرٌ، فنَصْبِرُ للصَّبْرِ[1]

فهذا عَلَى: إِنْ وَقَع صَبْرٌ، و (كَانَ) فِيهِ بِمَعْنى: (وَقَعَ)، ويَجُوزُ: إِنْ كَانَ فِيهِ صَبْرٌ، أَيْ[2]: في البَلاءِ الّذي نَزَلَ في أَمْوالِنا، ويَجُوزُ بِالنَّصبِ عَلَى تَقْديرِ: وإِنْ كَانَ الأَمْرُ صَبْرًا فنَصْبِرُ للصَّبْرِ.

وقَالَ النُّعْمَانُ بنُ المُنْذِرِ:

٤٤٩ قَدْ قِيلَ ذلِكَ إِنْ حَقًّا وإِنْ كَذِبًا فَمَا اعْتِذارُك مِنْ شَيْءٍ إِذا قِيلا[3]

(١) البيت من الطويل، وهو لهدبة بن خشرم في ديوانه ١٠٤، وانظر سيبويه ١/ ٢٥٩، والنكت ١/ ٣٣٨، وتحصيل عين الذهب ١٨١. وهو بلا نسبة في جمل الخليل ١٣٨، ومعاني الفراء ٢/ ١٠٥، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٨٩، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٥٢. والرواية في الأصل: (لا نضيق به). وكذا في الديوان وسيبويه والكامل، وكذا في السؤال بجزم الفعل، وجاء في معاني الفراء: (إن العقل في أموالنا) و (إن صبرًا)، وفي جمل الخليل: (فنصبر للدهر).

(٢) في الأصل: (إن).

(٣) البيت من البسيط، وهو للنعمان بن المنذر في سيبويه ١/ ٢٦٠، وابن السيرافي ١/ ٢٣١، والنكت =

فهذا عَلَى: إنْ كَانَ القَولُ حَقًّا، وإِنْ كَانَ كَذِبًا. ويَجُوزُ فِيهِ الرَّفعُ عَلَى: إِنْ كَانَ فِيهِ حَقٌّ أو كَذِبٌ. ويَجُوزُ على: إِنْ كَانَ وَقَعَ حَقٌّ.

وفي التَّنْزِيلِ: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، ففي الرَّفْعِ وَجْهانِ: أَحَدُهُما: إِنْ كَانَ في المُعَامَلِينَ ذو عُسْرةٍ. والآخَرُ: إِنْ وَقَعَ ذو عُسْرَةٍ فِيهِم. ويَجُوزُ في مِثْلِهِ النَّصْبُ عَلَى: وإِنْ كَانَ المُعامَلَ ذا عُسْرَةٍ.

وقَوْلُ العَرَبِ في المَثَلِ: (إِلّا حَظِيَّةٌ فَلا أَلِيَّةٌ)، والمَعْنى[1]: إِنْ كَانَ مِمَّنْ لا يَحْظَى عِنْدَه النِّسَاءُ فَإِنّي غَيرُ أَلِيَّةٍ فِيما يُوجِبُ الحَظْوَةَ، أَيْ: غَيْرُ مُقَصِّرَةٍ، مِنْ قَوْلِكَ: (مَا أَلَوْتُ جَهْدًا)، وهو (فَعِيلَةٌ)[2] مِنْهُ، ووَجْهُ المَثَلِ فِيهِ أَنَّ كُلَّ مَنْ لَمْ يُحْظَ عِنْدَهُ بِأَمْرٍ مِن الأُمُورِ مَع الاجْتِهادِ فِيمَا يُوجِبُ الحَظْوَةَ عِنْدَهُ، فإنّه يَصْلُحُ أَنْ يُقَالَ لَهُ هذا القَولُ، وإِنْ لَمْ يَكُنْ مِن جِنْسِ حَظْوَةِ النِّسَاءِ عِنْدَ الرِّجَالِ. ولَوْ نُصِبَ عَلَى تَقْدِيرِ: إِلّا أَكُنْ حَظِيَّةً فَلا أَلِيَّةً، جازَ، والمَثَلُ جَرَى بِالرَّفعِ.

وتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ إِنْ طَوِيلًا وإِنْ قَصِيرًا)، فهذا لا يَكونُ إِلّا بِالنَّصْبِ؛ لأنّه لا يَتَوجَّهُ فِيهِ إِلّا إِضْمارُ (رَجُلٍ)، على تَقْدِير: إِنْ كَانَ طَوِيلًا وإِنْ كَانَ قَصِيرًا.

وقَالَتْ لَيْلَى الأَخْيَلِيَّةُ:

٢٥٠ لا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ إِنْ ظَالِمًا أَبَدًا وإِنْ مَظْلُوما[3]

فهذا عَلَى: إِنْ كُنْتَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا، وهو وَجْهُ الكَلامِ. ولَوْ رَفَعَ على: إِنْ كَانَ

= ١/ ٣٣٩، وتحصيل عين الذهب ١٨٢، وجمهرة الأمثال ٢/ ١١٨، ومجمع الأمثال ٢/ ١٠٢، وابن يعيش ٢/ ٩٦، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤١٧، والمقاصد الشافية ٢/ ٢٠٤. وهو بلا نسبة في الزاهر ٢/ ١٩٤، والعضديات ١٥١، وإيضاح الشعر للفارسي ٧١، والحلبيات ٢٣٢، وشرح الرضي ٢/ ١٤٦.

(١) في الأصل: (ومعنى). (٢) في الأصل: (فعلته).

(٣) البيت من الكامل، وهو لليلى الأخيلية في ديوانها ١٠١، مما ينسب لها ولغيرها، وانظر سيبويه ١/ ٢٦١، وابن السيرافي ١/ ٢٢٧، وتحصيل عين الذهب ١٨٣، والنكت ١/ ٣٤٠، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤١٦، والمقاصد الشافية ٢/ ٢٠٣. وهو لحميد بن ثور في ديوانه ١٢٠، وانظر فرحة الأديب ٨٣، وانظر شرح أبيات سيبويه للنحاس ٨٩. وهو بلا نسبة في جمل الخليل ١٣٧، وعلل النحو ٣٥٥، والارتشاف ١١٨٨. وفي الأصل: (وإن مظلوم) بالرفع.

فِيهِم ظَالِمٌ، ويَدْخُلُ هو في جُمْلَةِ الظَّالِمِ، جازَ.

وقَالَ ابنُ هَمّامٍ السَّلُوليّ [ظ٧٨]:

٢٥١ فَأَحْضَرْتُ عُذْرِي عَلَيْهِ الشُّهو دُ إِنْ عَاذِرًا لِي وإِنْ تَارِكَا[1]

فهذا عَلَى: إِنْ كَانَ الأَمِيرُ عَاذِرًا لي بِإِحْضارِ شُهُودِي، وإِنْ كَانَ تَارِكًا؛ لأنّه إِنّما أُحْضِرَ الشُّهودُ عِنْدَ الأَمِيرِ لِيَشْهَدُوا لَهُ بما فِيهِ عُذْرٌ لَهُ. ويَجُوزُ الرَّفْعُ فِيهِ على مَعْنى: إِنْ كَانَ لِي في النَّاسِ عَاذِرٌ أَوْ تَارِكٌ، وهو حَسَنٌ؛ لأنّه مُوافِقٌ لِغَرَضِه في أَنْ يُعْذَرَ في الأَمْرِ الّذي تُوجَدُ عَلَيْهِ فِيهِ.

وقَالَ النّابِغَةُ:

٢٥٢ حَدِبَتْ عَلَيَّ بُطُونُ ضِنَّةَ كُلُّها إِنْ ظَالِمًا فِيهِم وإِنْ مَظْلُوما[2]

أي: إِنْ كُنْتُ ظَالِمًا فِيهِم، وإِنْ كُنْتُ مَظْلُومًا، فَهُمْ لي بِالحَدَبِ عَلَيّ، ولا يَصْلُحُ الرَّفْعُ في هذا؛ لأنّه لا مَعْنى لِقَوْلِهِ: إِنْ كَانَ فِيهِم ظَالِمٌ أو مَظْلُومٌ؛ لأَنّهُ إِنّما يَخْتَصُّ نَفْسَهُ بِحَدَبِهم عَلَيْهِ بِالرَّفْعِ، فيَفْسدُ[3] المَعْنى.

وتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ إِلّا صَالِحًا فَطَالِحٌ)، على: إِلّا تَكُن صَالِحًا فهو طَالِحٌ، فهذا وَجْهُ الكَلامِ. ومِنْهُم مَنْ يَقولُ: (إِلّا صَالِحًا [فَطالِحًا][4]) فيَنْصِبُهُما جَمِيعًا طَلَبًا لِمُشَاكَلَةِ الجَوابِ لِمَا هو جَوابٌ لَهُ، وتَقْديرُه: إِلّا يَكُنْ صَالِحًا فَقَد لَقِيتُه طَالِحًا. ومِنْهُمْ مَنْ يَجُرُّهُ، فيَقولُ: (إِلّا صَالحٍ فطَالحٍ)، وهذا ضَعِيفٌ مِن أَجْلِ إِضْمارِ حَرْفِ الجرِّ؛ لأنّه إنّما جَازَ لِدَلالَةِ الكَلامِ عَلَيْهِ، وتَقْديرُه: إِلّا أَكُنْ

---

(١) البيت من المتقارب، وهو لعبد اللّه بن همام السلولي في ديوانه ٨٧، وانظر سيبويه ١/ ٢٦٢، وابن السيرافي ١/١٩٨، والمقاصد الشافية ٢/ ٢٠٣. وهو بلا نسبة في جمل الخليل ١٣٨، والعضديات ١٥١، وتحصيل عين الذهب ١٨٣، والنكت ١/ ٣٤٠، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤١٦.

(٢) البيت من الكامل، وهو للنابغة في ديوانه ١٠٣، وانظر سيبويه ١/ ٢٦٢، وابن السيرافي ١/ ٢٨، وتحصيل عين الذهب ١٨٤، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤١٥. وهو بلا نسبة في شواهد التوضيح ١٢٨، والارتشاف ١١٨٨، وتمهيد القواعد ١١٦٥. وجاء في الأصل: (ظالمًا فيه)، وكذا البيت في السؤال، والمصادر.

(٣) في الأصل: (يفسد).

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

مَـرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ، حَكَاهُ يُونُسُ[١] عَنِ العَربِ[٢]. ولا يَجُوزُ الرَّفْعُ فيـهِ كمَا لَمْ يَجُزْ في: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ إِنْ طَوِيلًا وإِنْ قَصِيـرًا)؛ لأنّه لا يَـتوجَّهُ إلّا عَلَى إضْمَارِ هذا المذْكُـورِ في (كَانَ).

ويجُوزُ: (امْـرُرْ عَلَى أَيِّهِمْ أَفْضَلُ إِنْ زَيْدٍ وإِنْ عَمْرٍو)، أَيْ: إِنْ تَـكُنْ تَمُرُّ بِزَيْدٍ أَوْ عَمْرٍو، وإِنْ شِئتَ قَدَّرتَه: إِنْ تَـكُنْ تَمُـرُّ عَلَى زَيْدٍ أَوْ عَمْرٍو، فتُضْمِرُ مِثْـلَ مَا أَظْهَرْتَ؛ لأنَّ: (مَرَرْتُ عَلَى زَيْدٍ) و (بِزَيْدٍ) وَاحِدٌ.

* * *

[مَسَائِلُ مِن هذا البَابِ أيْضًا][٣]

لِمَ لا يَجُوزُ أَنْ يَـرْتَفعَ الاسْمُ بَعدَ (إِنْ) بِالابْـتِداءِ، كمَا جَازَ أَنْ يُـذْكَـرَ الاسْمُ بَعدَ (إِنْ)، ولَيْسَتْ مِنْ عَوَامِلِ الاسْمِ؟

وهَلْ يَجُوزُ: (عِنْدَنا رَجُلٌ إِنْ زَيْدٌ وإِنْ عَمْرٌو) بِالرَّفْعِ والنَّصبِ؟ وما تَقْدِيرُه في الرَّفْعِ؟ ولِمَ لا يَـكونُ عَلَى: وإِنْ عِنْـدَنا عَمْرٌو؛ إِذْ في (عِنْدَنا) مَعْنى الفِعْلِ؟

وهَلْ يَجُوزُ: (عَبْـدَ اللَّهِ المَقْـتُولَ) على: كُنْ عَبْـدَ اللَّـهِ المَقْـتُولَ، كمَا قَالُوا: كُنْ عَبْدَ اللَّهِ المَقْـتُولَ ولا تَـكُنْ عَبْدَ اللَّهِ القَاتِلَ؟

ولِمَ لا يَجُوزُ إِضْمارُ: (كُنْ) في الأَمْرِ، كما يَجُوزُ إِضْمارُ غَيْـرِه مِن الأَفْعالِ، وكمَا جَازَ إِضْمَارُه مَع الحَرْفِ؟

وما مَعْنى قَولِه[٤]: « لأنّه لَيْسَ فِعْلًا يَصِلُ مِن الشَّيءِ إلى شَيءٍ »؟ فلِمَ لا تَـكونُ الحَالُ دَالّةً على مِثْلِ هذا؟

---

(١) أبو عبد الرّحمن يُونُس بنُ حبيبٍ الضّبّيّ، بَصْريُّ المذْهبِ، أَخذَ الأَدَبَ عنْ أبي عمرو بن العلاء وحمّاد ابن سَلَمَةَ، وكانَ النّحوُ أغلبَ عليه، وسَمِعَ منْ العَـرَبِ، وروى سيبويه عنه كَثيرًا، وسَمِعَ منه الكِسائي والفرّاء، له كتبٌ مَفْقودَةٌ منها: معاني القرآن، واللّغات، والأمثال، والنّوادِر، توفي سنةَ اثنتين وثمانين ومائة. انظر طبقات النّحويين واللّغويّين ٥١، ونزهة الألباء ٤٧، والوفيات ٧/ ٢٤٤، وبغية الوعاة ٢/ ٣٦٥.

(٢) انظر حكاية يونس في سيبويه ١/ ٢٦٢، والأصول ٢/ ٢٤٨، والحجة للفارسي ٦/ ١٧١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٩٢، ومنهج السالك ٩٣١.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة، ومكانه في الأصل بياض.

(٤) سيبويه ١/ ٢٦٤.

ومَا حُكْمُ قَوْلِهم:

مِـنْ لَـدُ شَـوْلًا فَـإلـى إتْـلائِـها[١]

ولِمَ لا يَجُوزُ الجَرُّ في: (مِنْ لَدُ شَوْلٍ)؟

وما مَعْنى قَولِه في امْتِناعِ الجَرِّ[٢]: « لأَنَّهُ لَيْسَ بِزمَانٍ ولا مَكانٍ[٣]، كقَولِك: (مِنْ لَدُ صَلاةِ[٤] العَصْرِ إلى وَقْتِ كَذا)، و (مِنْ لَدُ[٥] الحَائِطِ إلى مَكانِ كَذا) »؟ وما تَقْديرُه في النَّصبِ؟ ولِمَ جَازَ الجَرُّ فِيـهِ على سَعَةِ الكَلامِ دُونَ حَقِيقـتِه؟

وما مَعْنى قَوْلِه[٦]: « جَعَلوهُ بِمَنزلَةِ المَصْدَرِ »؟

وما الحَرْفُ المُخْتَصُّ بِالفِعلِ الّذي لا يَجُوزُ بَعْدَه الاسْمُ؟ ومَا الحَرفُ المُخْتَصُّ بالفِعلِ الّذي يَجُوزُ بَعْدَه الاسْمُ؟

ولِمَ جَـازَ في (مُـرْ): (اؤْمُـرْ)، ولَمْ يَجُـزْ في (خُذْ): (اؤْخُذْ)[٧]، ولا في (كُلْ): (اؤْكُلْ)؟

وما الشَّاهِدُ في قَولِ دُرَيـدِ بنِ الصِّمَّةِ[٨]:

لَـقَدْ كَـذَبَـتْكَ نَـفْسُكَ فَاكْـذِبَـنْها ....

ولِمَ حَمَلَهُ على: (إمّا) دُونَ (إنْ) الجَزاءِ؟ وما الّذي اقْتَضَى أَنْ يَـكونَ بِمَنزِلَةِ: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [محمد: ٤]؟ وهَلْ يَجُوزُ الرَّفْعُ في: (فَإنْ جَزَعٌ وإنْ إجْمَالُ صَبْـرٍ)؟ ولِمَ جازَ، ولا يَجُوزُ طَـرْحُ (مَا) مِنْ (إمّا) إلّا في الشِّعْرِ؟

---

(١) كذا في مصادر البيت. وفي الأصل: (من قوله شولا وإلى).

(٢) سيبويه ١/ ٢٦٥.

(٣) في الأصل: (ولا زمان).

(٤) في الأصل: (وصلاة).

(٥) في الأصل: (ومن ولد).

(٦) سيبويه ١/ ٢٦٥.

(٧) في الأصل: (حذف واحد).

(٨) هو دريد بن الصمة أبو قرة الهوازني الجشمي، وفد على الحارث بن أبي شمر، ويعد من شعراء العرب وشجعانها، عاش نحوًا من مائتي سنة حتى سقط حاجبه على عينيه، وخرجت به هوازن يوم حنين تتيمن برأيه، وقتله ربيعة بن رفيع السلمي. انظر ترجمته في الوافي بالوفيات ١٣/ ٩، وخزانة الأدب ١١/ ١٢٤.

وما الشَّاهِدُ في قَوْلِ النَّمِرِ بنِ تَوْلَبٍ:

سَقَتْهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ ....

وما الخِلافُ فِيهِ؟ ولِمَ حَمَلَهُ على: (إمّا)، وحَمَلَه أبُو العَبّاسِ على (إنْ) الجَزاءِ؟

وما حُكْمُ: (قَدْ كَانَ ذلِك إمّا صَلاحًا وإمّا فَسادًا)؟ فَلِمَ وَجَبَ إذا كَانَ عَلَى: (إمّا) الّتي للتَّخْيِيرِ، فالعَامِلُ هو هذا [و٧٩] المذْكُورُ، وإنْ كَانَ على: (إمَّا) الّتي للجَزاءِ، فهو على (كَانَ) أُخرى؟ وهَلْ يَجُوزُ فِيهِ الرَّفعُ؟ ولِمَ جَازَ على (إمّا) الّتي للتَّخْيِيرِ دُونَ الّتي للجَزاءِ؟

الجَوَابُ

لا يَجُوزُ أَنْ يَرتَفِعَ الاسمُ بَعدَ (إنْ) بالابْتداءِ؛ لأنّه يُخْرِجُ الحَرفَ عن أَصلِه في اللَّفظِ والتَّقديرِ، مَع أنّه على مَعْناهُ. والقِسْمةُ في هذا البَابِ على أَرْبعةِ أَوْجُهٍ:

شَيءٌ عَلَى أَصْلِه في اللَّفْظِ والتَّقْديرِ.

وشَيءٌ قَدْ خَرجَ عن أَصلِه في اللَّفظِ والتَّقدِيرِ، لا يَكونُ إلّا مَنقولًا عن مَعناهُ، كنَقْلِ الفِعلِ إلى الاسمِ، مِن نَحوِ: (يَشْكُرُ)، و (تَغْلِبُ).

وشَيءٌ قَد خَرَجَ عن أَصْلِه في اللَّفظِ دُونَ التَّقديرِ، كقَولِك: (زَيْدًا ضَرَبْتُ).

وشَيءٌ قَدْ خرجَ عَنْ أَصلِه في التَّقْديرِ دُونَ اللَّفظِ، نَحوُ: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة: ١٢٤]، لا يَصْلُحُ أَنْ يُقَدّرَ الضَّمِيرُ قَبلَ الذّكرِ، ولكِن الذِّكْرُ قَبْلَ الضَّمِيرِ، كقَولِهِمْ: (ضَرَبَ غُلامَهُ زيدٌ)، قَدْ خَرجَ عن أَصْلِه في اللَّفْظِ، ولَمْ يَخرُجْ عن أَصْلِه في التَّقْديرِ؛ لأنّه يَجُوزُ: (ضَرَبَ زَيْدٌ غُلامَهَ)، ولَيْسَ كذلِك: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾؛ لأنّه لا يَجُوزُ أَنْ يُقَدّرَ: وإذ ابْتَلَى رَبُّهُ إِبْراهِيمَ، ومِنْ هذا البَابِ: (أَيَّهُمْ ضَرَبْتَ؟) لا يَصْلُحُ أَنْ يُقدّرَ على: ضَرَبْتَ أَيَّهم، تَقْديرَ اسْتِعْمالٍ لَهُ على هذا الوَجْهِ، ولكِنْ تَقْديرَ المفْعُولِ فِيمَا لَهُ مِن المَرتَبَةِ في المَوْضُوعِ، وإنْ كَانَ قد مَنَعَ مَانِعٌ مِن ذِكْرِهِ عَلَى مَا هو لَهُ في الأَصْلِ، ولا يَكونُ الّذي يَخْرجُ في الاسْتِعْمالِ عن أَصْلِه في

التَّـقْدير، إلّا لِـمَانـعٍ يَـقْتَضي ذلِك على الصِّحّةِ[1] والحَقِيـقَةِ.

وتَـقولُ: (عِنْدَنا رَجُلٌ إنْ زَيْدٌ وإنْ عَمْرٌو) بالرَّفعِ والنَّصْبِ، فالرّفعُ على: إنْ كَانَ عِنْدَنا زَيْدٌ، والنَّصْبُ على: إنْ كَانَ زَيْدًا، وفيها ضَمِيـرُ رَجُلٍ، ولا يَجُوزُ رَفْعُه على (عِنْدَنا)، وإنْ كَان فيها مَعْنى الاسْتِقرارِ؛ لأنّها تَـكونُ خَبَـرًا على هذا الوَجهِ، ويَـكونُ الاسمُ مُبْتدأً، وتَقْدِيرُه قَبْلَها في الذّكرِ، يَلِي (إنْ)، فيَـرجِـعُ الكَلامُ إلى أنْ يُـبْتدأَ الاسمُ بَعدَ (إنْ)، وذلِك فَاسِدٌ؛ لإخْراجِه عن أَصلِه في اللّـفْظِ والتَّقديرِ مع أنّه على مَعْناهُ.

ولا يَجُوزُ: (عَبْدَ اللَّهِ المَقْتُولَ) عَلَى: كُنْ عَبْدَ اللَّهِ المَقْتُولَ، مِن قِبلِ أَنّ الفِعْلَ في الأمرِ والنّهيِ إنّما يَكونُ الخَلَفُ منه ظُهورُ مَعْناهُ للحِسِّ، كظُهورِ الضَّربِ أو العَطاءِ، فـتَـقولُ: (زَيْدًا)، أيْ: (أَعْطِ زَيْدًا)، أو (اضْرِبْ زَيْدًا)، ولَيسَ كذلِك (كَانَ)؛ لأنّه لَيْسَ لَهَا مَعْنى الحِسِّ، ولكن يَجُوزُ أَنْ تُحْذفَ مع الحَرْفِ؛ لِكَثْـرَةِ مُصَاحَبَتِها لَهُ، وإذا كَثُـرَ اصْطِحابُ الشَّيْئينِ دَلَّ عَلَى ذِكْـرِ أَحَدِهِما مَع الآخَرِ، فمِنْ هاهُنا جَازَ مع الحَرفِ، ولَمْ يَجُزْ في الأَمْرِ والنَّهيِ.

وأمّا قَولُهُم:

٢٥٣ مِـنْ لَـدُ شَوْلًا فَـإلـى إتْـلائِـها[2]

فإنَّه لا يجُوزُ في الشَّولِ الجَرُّ على حَقيقَـةِ الكَلامِ؛ لأنّ (مِنْ لَـدُ) إنّما يَدْخُل على الزَّمَانِ أو المكانِ؛ إذْ مَعْناهُ فيهِ على طَريقِ ابْـتِداءِ الزَّمانِ إلى انْتِهائِه، أو ابْتِداءِ المكانِ إلى انْتِهائِه، وذلِك[3] أنَّ الأَشْياءَ على وَجْهَينِ: مِنْها ما يَـقْتَضي الابْـتِداءَ والانْتِهاءَ.

---

(١) في الأصل: (الحصة).

(٢) هذا من الرجز، نسبه النحاس للعجاج في إعراب القرآن ١/ ٣٥٧. وهو من أبيات سيبويه الّتي لا يعرف قائلها، وانظره في سيبويه ١/ ٢٦٤، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٩٠، والحجة للفارسي ٥/ ١٢٥، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٤٦، والمحكم ٨/ ١٢١، وتحصيل عين الذهب ١٨٥، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٣٨، وابن يعيش ٤/ ١٠١، وقواعد المطارحة ٥٢٤، وشرح الرضي ٢/ ١٥٢. والشول: الإبل التي جفت ضروعها.

(٣) في الأصل: (وكذلك).

ومِنْها ما لا يَـقْتَضي ذلِك، فقُوّةُ اقْتِضاءِ هذا للزّمانِ والمكانِ، ثُمّ يَـلِيه مَا كَانَ مَعْنى الفِعْلِ؛ لاخْتِصاصِ الفِعلِ بِالزَّمَانِ، فيَصْلحُ النَّصبُ على تَـقْديرِ: مِنْ لَدُ كَانَتْ شَوْلًا فَإلى إتْلائِـها.

وقد جَرَّهُ [قَومٌ][1] على الاتِّسَاعِ، ووَجْهُه[2] حَمْلُ الشَّولِ على المَصْدرِ؛ إذْ أَصلُه مِن: (شَالَتْ) (تَشُولُ شَوْلًا)، كما أَنَّ العَدلَ مِن (عَدَلَ) (يَعْدِلُ عَدْلًا)، ثُمّ اسْتُعمِلَ على مَعْنى الشَّائِل، كالعَدْلِ[3] في مَعْنى العَادِلِ، فعَلَى هذا جَازَ الجَرُّ.

والحَرفُ المُخْتصُّ بِالفِعلِ الّذي لا يَجُوزُ بَعدَه الاسْمُ هو الّذي مَعْناهُ في الفِعْلِ مِن غَيْرِ أَنْ يكونَ أُمًّا في بَابِه، نَحْوُ: (سَوفَ)، و (قَدْ). والحَرفُ المُخْتَصُّ بِالفِعلِ الّذي يَجُوزُ بَعدَه الاسْمُ هو الّذي مَعْناهُ في الفِعْلِ ممّا هو أُمٌّ في بَابِه، نَحوُ: (إِنْ) الّتي [للجَزَاءِ][4].

ويَجُوزُ في (مُرْ): (اؤْمُـرْ) على الأَصْلِ، والحَـذْفِ، ولا يَجُوزُ في (خُذْ): (اؤْخُذْ)، ولا في: (كُلْ): (اؤكُلْ) إلّا بِالحَذْفِ؛ لِـكَثْـرَةِ اسْتِعمالِ الأَمْـرِ؛ إذْ هو [ظ٧٩] مُـتَرجَمٌ عن كُلّ فِعْلٍ يَجْري على طَرِيقَةِ (افْعَلْ)، فصَارَ كَأنَّه أمٌّ لِـفِعْلِ الأَمْـرِ.

وقَالَ دُرَيدُ بنُ الصِّمَّةِ:

٢٥٤ لَـقَدْ كَـذَبَـتْكَ نَـفْسُكَ فَاكْـذِبَـنْها فَإنْ جَـزَعًـا وإنْ إجْمَـالَ صَبْـرِ[5]

فلَيْسَ هذا على (إِنْ) الّتي للجَزَاءِ، وإنّما هو على (إمّا) الّتي للتَّخْيِـيرِ؛ إلّا أَنَّهُ حُذِفَت مَعَه (مَا) مِنْ أَجْلِ أَنّهُ لَوْ كَانَ على (إِنْ) الّتي للجَزاءِ لكَانَ مِنْ غَيْرِ جَوَابٍ[6]؛

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة من الكتاب ١/ ٢٦٥.

(٢) في الأصل: (ووجه). (٣) في الأصل: (كالعادل).

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٥) البيت من الوافر، وهو لدريد بن الصمة في ديوانه ١١٠، وانظر ابن السيرافي ١/ ١٤٢، وفرحة الأديب ١٦٨ - ١٦٩، وتحصيل عين الذهب ١٨٥. وهو بلا نسبة في سيبويه ١/ ٢٦٦، والمقتضب ٣/ ٢٨، والبصريات ٦٥٢، والبغداديات ٣٢١، والحلبيات ٣٣٠، وإيضاح الشعر للفارسي ١٠٠، والانتصار ٩٥، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٢٧، وشرح الرضي ٤/ ٤٠٣، وتذكرة النحاة ١٠٩.

(٦) في الأصل: (واجب).

إذ الفَاءُ تَسْتَأنفُ مَا بَعْدَها، ولا يَكونُ مَا قَبْلها في مَعْنى الجَوابِ، ألا تَرى أَنّك لَوْ قُلْتَ: (قَدْ كَانَ ذلِك فَإِنْ حَقًّا وإِنْ كَذِبًا) اقْتَضى الجَوابَ، ولَمْ يَجُز الوَقْفُ عَلَيْه للعِلّةِ الّتي بيّـنّا، فَإِنْ أَسْقطْت الفَاءَ قُلْتَ: (قَدْ كَانَ ذلِك إنْ حَقًّا وإِنْ كَذِبًا)، فيَصْلُحُ أَنْ يَكونَ ما قَبْلَ (إِنْ) في مَعْنى الجَوَابِ إذا لَمْ تَأْتِ بِالفَاءِ الّتي هي لاسْتِئنافِ الكلامِ، على تَقْديرِ عَطْفِ جُمْلةٍ على جُمْلةٍ. ويَجُوزُ فِيـهِ الرَّفْعُ، كَأَنَّهُ قَالَ: فَإمّا أَمْـرُك جَزَعٌ وإِمّـا إِجْمالُ صَبْـرٍ)، ولا يَجُوزُ حَذفُ (مَا) مِن (إِمّا) إلّا في الشِّعْرِ؛ لأَنَّهُ نَادِرٌ في الاسْتِعْمالِ، وكُلُّ مَا نَدَرَ في الاسْتِعْمالِ فهذا حُكْمُه.

وقَالَ النَّمِرُ بنُ تولَبٍ:

٢٥٥ سَقَتْـهُ الـرَّوَاعِـدُ مِـنْ صَيِّـفٍ وإِنْ مِنْ خَـرِيـفٍ فَـلَـنْ يَـعْـدَما[١]

فهذا عِنْدَ سِيبَوَيـهِ على (إِمّا) الّتي للتَّخْيِيرِ[٢]، وخَالَفَه أَبُو العَبّاسِ في هذا البَيْتِ، فزَعَمَ أَنَّه على (إِنْ) الّتي للجَزَاءِ[٣]؛ لأَنّه قَدْ جَاءَ بِالجَوابِ، كَأَنّه قَالَ: وإِنْ سَقَتْـهُ مِنْ خَريفٍ فَلَنْ يَعْدَمَ الرِّيَّ. ووَجْهُ قَولِ سِيبويهِ أَنَّ الكَلامَ يَـقْتَضي الاتِّصَالَ في الدُّعَاءِ؛ لأَنّه دُعَاءٌ لَه بِالسَّقْيِ مِن صَيِّفٍ أو خَرِيفٍ، ثُمَّ قَالَ: (فَلَنْ يَعْدمَ الرِّيَّ) على التَّـفَاؤُلِ بِـإِجابَـةِ الدُّعاءِ، فهذا هو الأَظْهرُ، وإِنْ كَانَ الّذي قَالَه أَبُو العَبّاسِ أَوْجَهَ في الإِعْرابِ؛ لِـذِكرِه الجَوَابَ.

وتَقولُ: (قَدْ كَانَ ذلِك إمّا صَلاحًا وإمّا فَسَادًا)، فَإِنْ حَمَلْتَه عَلَى (إِمّا) الّتي للتَّخْيـيرِ لَم تَحْتَجْ إلى حَذفِ شَيءٍ، وكَانَ العَامِلُ (كَانَ) المَذْكورَ على طَرِيقِ الخَبَرِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: قَدْ كَانَ ذلِك صَلاحًا أو فَسَادًا. وإِنْ حَمَلْـتَه على (إِنْ) الّتي للجَزاءِ

---

(١) البيت من المتقارب، وهو للنمر بن تولب في ديوانه ١١٨، وانظر سيبويه ١/ ٢٦٧، ومجاز القرآن ١/ ٢٣١، والنكت ١/ ٣٤٢، وتحصيل عين الذهب ١٨٦، وابن يعيش ٨/ ١٠٢، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٢٩. وهو بلا نسبة في إيضاح الشعر للفارسي ٩٩، والبصريات ٦٥١، والبغداديات ٣٢٣، والانتصار ٩٣، وشرح الرضي ٤/ ٤٠٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٣٣.

(٢) سيبويه ١/ ٢٦٧.

(٣) هذا رأي للأصمعي، وأخذ به المبرد. انظر شرح السيرافي ٢/ ١٦٥، والانتصار ٩٣ - ٩٤، والارتشاف ٤/ ١٩٩٤، ومغني اللبيب ٨٤.

حُذِفَتْ بَعْدَها[١]، فلا بُدَّ مِن إِضْمارِ (كَانَ) أُخرى؛ لأنّه لا يَعْمَلُ ما قَبْلَ (إِنْ) فيمَا بَعْدَها، وتَقْديرُه: قَدْ كَانَ ذلِك إِنْ كَانَ صَلاحًا وإِنْ كَانَ فَسادًا.

ويجُوزُ الرّفعُ عَلَى (إِمَّا) الّتي للتَّخْيِيرِ، كَأنَّه قِيلَ: إِنْ كَانَ ذلِك إِمّا هو صَلاحٌ، وإمّا هو فَسَادٌ، ولا يَصْلُحُ على (إِنْ) الّتي للجَزَاءِ، إلّا أَنَّهُ بِمَنزلَةِ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ إِنْ طَوِيلًا وإِنْ قَصِيرًا) في أَنّه لا يَتَوجَّهُ إلّا عَلَى إِضْمَارِ المذكورِ، إلّا أَنْ تَذْهَبَ بِهِ إلى أنَّ الصّلاحَ والفَسادَ لَيْسَ هو الّذي ذَكَرْتَ، فيجُوزُ على تَقْديرِ: قَدْ كَانَ ذلِك إِنْ كَانَ فيهِ صَلاحٌ، وإِنْ كَانَ فيهِ فَسَادٌ.

* * *

مَسَائِلُ مِنْ هذا البَابِ أَيْضًا

ما العَامِلُ في (خَيْرٍ) مِنْ قَوْلِهم: (هَلّا خَيْرًا مِنْ ذلِك)، و (أَلا خَيْرًا مِنْه)؟ وما دَلِيلُه وتَقديرُه؟ وهَلْ يَجُوزُ على تَقْديرِ: هَلّا أَفعلُ خَيْرًا مِن ذلِك؟ ولِمَ جَازَ؟ وهَلْ يَجُوزُ [رَفْعُ][٢] بَعْضِه؟ وما تَقْديرُ المَحْذوفِ في الرَّفعِ؟ ومَا دَلِيلُه؟

وما العَامِلُ في: (فَرَقٍ) مِن قَوْلِهم: (أَوْ فَرَقًا خَيْرًا مِنْ حُبٍّ)؟ وما دَلِيلُه؟ وما حَمَلَه على الجَوَابِ؟ وهَلْ يَجُوزُ رَفْعُه؟ وما تَقْديرُه في الرَّفْعِ؟ ولِمَ حَمَلَه على: أَمْرِي فَرَقٌ خَيْرٌ مِنْ حُبٍّ؟

وما مَعْنى قَوْلِه[٣]: « إِنّما يَنْتَصبُ على أَنْ يَكونَ الرَّجُلُ في فِعْلٍ، فتُريدُ أَنْ تَنْقُلَه عَنْه »؟

وما العَامِلُ في: (تَمْرٍ) مِنْ قَوْلِهِم: (أَلا طَعَامَ ولَوْ تَمْرًا)؟ وما دَلِيلُه؟ وهلْ يَجُوزُ فِيهِ الرَّفعُ؟ وما تَقْدِيرُه في الرَّفعِ؟ ولِمَ وُجِّهَ على: ولَوْ سَقَطَ إِلَيْنا تَمْرٌ، على إِضْمارِ الفِعلِ مَع أَنّ عَقدَ البَابِ على أَنَّ الرَّفعَ يُضْمَرُ فِيهِ ما هو هو؟

---

(١) في الأصل: (دخلت معها)، وهذا ما يقتضيه السياق.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهو من الجواب، والكتاب ١/ ٢٦٨.

(٣) سيبويه ١/ ٢٦٩.

وما الّذي يَجُوزُ في: (ايتِني بِدَابَّـةٍ ولَوْ حِمَارًا)؟ ولِمَ جَازَ فِيـهِ الأَوْجُهُ الثَّلاثَةُ مِـنْ وُجُوهِ الإِعْرابِ؟ وما تَـقْديرُ كُـلِّ وَاحِدٍ مِنْها؟

وما الَّذي يَجُوزُ فِيـهِ: (جِئْتُكَ بِـدِرْهَمٍ فَـهَلّا دِينارًا)؟ ولِمَ جَازَ بِالنَّصْبِ والجَرِّ، وقَـبُحَ الرَّفْعُ؟

ولِمَ كَانَت [و٨٠] (لَوْ) بِمَنزلَةِ (إِنْ)؟

ولِمَ جَازَ: (ايـتِنِي بِطَعَامٍ ولَوْ تَمْرًا) (ولَوْ تَمْـرٍ) بِالنَّصْبِ والجَرِّ، و (أَلا مَاءً ولَوْ بَارِدًا) بِالنَّصبِ؟ وما مَعْنى قَوْلِه[1]: « لأنَّ بَـارِدًا صِفَـةُ مَاءٍ »؟

وما الّذي يجُوزُ في قَـوْلِـهِم: (ادْفَع الشَّرَّ ولَو إِصْبَعًا)؟ وما تَـقْديرُه؟ ولِمَ لا يَحْسُنُ حَمْلُه عَلَى مَا يُـرْفَعُ؟ وما الفَرقُ بَينَه وبَينَ: (أَلا طَعَامَ ولَوْ تَمْرٌ)؟

وما الّذي يَجُوزُ في قَولِـهِم: (خَيْـرُ مَقْدَمٍ)؟ وما تَقْديرُه في النَّصْبِ والرَّفعِ؟

وما حُكمُ قَولِـهِم: (خَيْـرًا ومَا سَرَّ) عِندَ تَفْسيرِ الرُّؤيا، و (خَيْـرًا لَـنا وشَرًّا لِـعَدُوِّنا)؟ ولِمَ كَانَ عَلَى: رَأَيْتَ خَيْرًا ومَا سَرّ؟ ولِمَ جَازَ فِيـهِ الرَّفعُ: (خَيْـرٌ ومَا سَرَّ)؟

وما الّذي يَجُوزُ في قَوْلِهِم: (مُصَاحَبٌ مُعَانٌ)[2]، (مَبْـرُورٌ مَأجُورٌ)؟ ومَا تَقْديرُه في النَّصبِ؟

وما حُكمُ قَولِـهِم: (رَاشِـدًا مَهْـدِيًّا)؟ ولِمَ كَانَ النَّصْبُ فِـيـهِ أَجْودَ؟ وما تَـقْديرُه فـي النَّصْبِ؟ ولِمَ كَـثُـرَ فِيـهِ؟ وما مَعْنى قَوْلِـه[3]: « صَارَ بِمَنْـزِلَةِ: رَشِدْتَ وهُدِيتَ »؟

وما العَامِلُ في (هَنِـيئًا) [مِنْ][4] قَوْلِـهِم: (هَنِـيـئًا مَرِيـئًا)[5]؟ ولِمَ غَلَبَ عَلَيْه النَّصْبُ؟

---

(١) سيبويه ١/ ٢٧٠.

(٢) في الأصل: (مهان)، وكذا في الكتاب ١/ ٢٧١، والجواب.

(٣) سيبويه ١/ ٢٧١.

(٤) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وهو زيادة يقتضيها النص.

(٥) هذا من أمثالهم، انظر المثل في مجمع الأمثال ٢/ ٣٨٧.

وما العامِلُ في (صَادِقٍ) مِن قَوْلِـهم: (صَادِقًا واللَّهِ) عِنْدَ حَديثٍ يَجْري، أو شِعْرٍ يُنْشَدُ؟ ولِمَ قَدَّره على[1]: قَالَه[2] صَادِقًا؟

وما العَامِلُ في (مَتَعَـرَّضٍ)[3] مِنْ قَوْلِهم: (مُتَعَـرَّضًا[4] لِعَنَنٍ لَمْ يَعْنِه)؟ ولِمَ قَدَّره على[5]: دَنَا مِنْ هذا الأَمْـرِ؟

وما العَامِلُ في (مَواعِيدَ) مِنْ قَوْلِهم:

.... مَـواعِـيدَ عُـرْقوبٍ أَخَاهُ بِـيَـثْرِبِ

ولِمَ كَانَ الخُلْفُ دَلِـيلًا عَلَى مَا حُذِفَ مِن الفِعْلِ؟

ولِمَ جَازَ الرَّفعُ في: (مُتَعَـرَّضٌ)[6]، و (صَادِقٌ واللَّهِ)؟

وما العَامِلُ في: (غَضَبُ الخَيْلِ عَلَى اللُّجُمِ)[7]؟ وما دَلِـيلُه؟ ولِمَ جَازَ بِالرَّفْعِ؟

ومَا العَامِلُ في (أَهْلٍ) مِن قَولِهم: (أَهْلُ ذَاكَ)؟ ولِمَ جَازَ بِالرَّفْعِ؟

الجَوَابُ

العَامِلُ في (خَيْـرٍ) مِنْ قَوْلِهم: (هلّا خَيْـرًا مِن ذلِك): (تَفْعَلُ)، وتَقْديرُه: هلّا تَـفْعَلُ خَيْـرًا مِن ذلِك، ودَلِيلُه التَّحْضِيضُ مَع ذِكْـرِ مَا يُـرَغَّبُ فِيـهِ، فدَلَّ التّحْضِيضُ معْ ذِكرِ مَا يُـرَغَّبُ فِيـهِ على طَـلَبِ الفِعْـلِ، ولَوْ لَمْ يُـذْكَـرْ ما يُـرَغَّبُ فِـيه لِمْ يَجِبْ مِثْـلُ ذلِك، كقَوْلِه: (هَلّا زَيْدًا)، فلا يَصْلُحُ مِثْـلُ هذا على: هلّا تَـفْعَلُ زَيْدًا، ويَجُوزُ: (هَلّا تَـفْعَلُ خَيْـرًا مِنْ ذلِك)، فيَخْـرُجُ الكَلامُ مَخْرجَ تَحْضِيضِ المُتَـكَلِّمِ لِـنَـفْسِه، وإِنْ كَـانَ دَالًّا على تحْضِيضِ المُخَاطَبِ مِنْ جِهَـةِ أَنّـي أَخْتَـارُ لَكَ مَا اخْتَـرْتُـهُ لِـنَـفْسِي. ويَجُوزُ فيـهِ الرّفعُ عَلَى: هلّا يَـكونُ خَيْـرٌ مِن ذلِك.

---

(١) سيبويه ١/ ٢٧١. (٢) في الأصل: (قوله)، وكذا في الجواب.

(٣) في الأصل: (معترض)، وكذا في الكتاب ١/ ٢٧٢.

(٤) في الأصل: (معترضا)، وكذا في الكتاب ١/ ٢٧٢.

(٥) سيبويه ١/ ٢٧٢. (٦) في الأصل: (معترض).

(٧) هذا من أمثال العرب. انظره في المستقصى ٢/ ١٧٧، ومجمع الأمثال ٢/ ٥٦.

والعَامِلُ في (فَـرَقٍ) مِنْ قَـوْلِـهِم: (أَوْ فَـرَقًا خَيْـرًا مِن حُبٍّ): (أو أَفْـرَقُكَ فَـرَقًا)، وهو جَوَابٌ؛ لأنّ (أَوْ) لا تَـكونُ إلّا على كَلامٍ مُتَـقَدِّمٍ، ومِثْلُ هذا يَدُلُّ عَلَيْه ما يَذْكُـرُه المُبْـتَدِئُ بالكلامِ مِمَّا يَدْعُو إلى الانْـتِقالِ مِن حَالٍ إلى حَالٍ، فهذا المُتَـكلِّمُ ذَكَـرَ ما يَقْتَضِي انْتِقالَ المُخَاطَبِ عَن حَالِ إهْمالِه لِمَحَبّـتِه إلى حَالِ حُبِّـهِ؛ لِـيَكونَ أَسْرعَ إلى طَاعَتَـهِ، فقَالَ لَهُ: (أو فَـرَقًا خَيْـرًا مِنْ حُبٍّ)، أيْ: إنّ فَـرَقِـي لَكَ أَشَدُّ حَثًّا عَلَى اتِّـبَاعِ أَمْـرِكَ، وتَـرْكِ الإخْلالِ بِشيءٍ[1] مِنْه مِن الحُبِّ؛ لأنّ الحُبَّ قَدْ يَـقَعُ فِيـهِ إِدْلالٌ وتَضْجِيعٌ في الأَمْـرِ لأَجْلِه، ولَيْسَ كذلِك الفَرَقُ، ويجُوزُ رَفْعُه على: أَوْ أَمْرِي فَـرَقٌ خَيْـرٌ مِنْ حُبٍّ، فيَـكونُ قَدْ دَلَّ عَلَى أَنَّ الحَالَ الّتي هو عَلَيْها مِمّا يُطْلَبُ مِنْه الانْتِقالُ إِلَيْه.

وتَقولُ: (أَلا طَعَامَ ولَوْ تَمْرًا)، وتَقْدِيرُه: ولَوْ كَانَ تَمْرًا؛ لأَنَّ التَّمَنّي عَلَى كَوْنِ التَّمْـرِ [طَعَامًا][2]، ويَجُوزُ: (ولَوْ تَمْرٌ) لأنَّ التّمْرَ مُتَمَنًّى، فيَصْلُحُ رَفْعُه على: ولَوْ وَقَعَ إِلَيْنا تَمْرٌ[3].

ولا بُدَّ مِن تَقْديرِ الفِعْلِ إذا ذُكِـرَ الحَرفُ الّذي لا يَدخُلُ إلّا عَلَى الفِعْلِ في حَقِيقَتِه، نَحْوُ: (إِنْ)، و (لَوْ)، و (هَلّا). فَـتَقولُ: (ايـتِني بِدَابّـةٍ ولَوْ حِمَارًا)، ويَجُوزُ بِالجَرِّ والرّفْعِ، على تَقْديرِ: ولَوْ أَتَـيْـتَني بِحِمارٍ، ولَوْ كَانَ لَـنا حِمارٌ.

ويجُوزُ: (جِئْـتُكَ بِـدِرْهمٍ فهلّا دِينارًا)، أيْ: فهَلّا كَانَ الّذي تَأْتِي بِه دِينارًا، ويجُوزُ بِالجَرِّ، ولا يَصْلُحُ الرَّفعُ؛ لأَنَّهُ على فِعْلِ المخاطَبِ في المَعْنى، فلا يَسْتَـقيمُ التَّـقْديرُ على الرَّفعِ إلّا على بُعْدٍ، كأنّكَ [ظ٨٠] قُلْتَ: (فَـهَلّا كَانَ مِنكَ دِينارٌ)، فعَلَى هذا يَصْلُحُ الرّفْعُ إذا لَمْ يُوهِمْ خِلافَ فِعْلِ المُخَاطَبِ.

و (لَوْ) بِمَنزلَةِ (إِنْ) في طَلَبِ الفِعْلِ، وعَقْدِه بِـفِعْلٍ آخَرَ، يَجِبُ بِوُجوبِه، إلّا أنّ (لَوْ) للمَاضِي، و (إِنْ) للمُسْتَـقْبَلِ، وانْعِقادِ الفِعْلِ الثّاني بِالأَوّلِ، فـ (لَوْ)

---

(١) في الأصل: (لإخلال شيء).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) في الأصل: (تمرا).

تَـقْتَضِي الاعْتِبارَ، فَإِنْ كَانَ الأَوّلُ قَدْ وَقَعَ وَجَبَ أَنْ يَكونَ الثّاني قَدْ وَقَعَ أَيْضًا، وإِنْ كَانَ الثّـانـي لَـمْ يَـقَـعْ وَجَـبَ أَنْ يَكونَ الأوّلُ لَمْ يَـقَعْ، على نَحْوِ قَولِه جَلّ وعَـزّ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، فلَمّا صَحَّ أَنّهما لَمْ يَفْسُدا صَحّ أَنَّهما لا آلِهَةَ فِيهِما إلا اللَّهُ جَلَّ وعَزَّ، ولَوْ كَانَ فِيهما إِلهٌ لَوَجَبَ أَنْ يَـفْسُدا.

وتَقولُ: (ايتِنِي بِطَعَامٍ ولَوْ تَمْرًا)، و (لَوْ تَمْرٍ) بِالنَّصبِ والجَرِّ. ولا يجوزُ في: (أَلا مَاءً ولَوْ بَارِدًا) إلّا[1] بِالنّصبِ؛ لأنَّ (بَارِدًا) صِفةٌ فلا تَلِي العَامِلَ، ولَوْ جَرَرْتَهُ أَو رَفَعتَه[2] لَـكُنْتَ قد أَوْلَيتَـهُ العَامِلَ في التَّقديرِ، ولَيسَ كذلِك إذا نَصَبتَه؛ لأنّه في مَوضِعِ الخَبَـرِ، وبَيْـنَه وبَينَ العَامِلِ الاسْمُ.

وتَقولُ: (ادْفَع الشَّرَّ ولَو إِصْبَعًا)، ولا يَجُوزُ بالرَّفْعِ، كما جَازَ: (أَلا طَعَامَ ولَوْ تَمْرٌ)؛ لأنّ المُتَمَنّى هو التَّمْرُ، ولَيْسَ كذلِك المَطْلوبُ في: (ادْفَع الشَّرَّ ولَو إِصْبَعًا)؛ لأنّ المَطْلُوبَ فِيـهِ الدَّفعُ على مِقْدارِ الإِصْبَعِ، ألا تَـرَى أنّه لَوْ دُفِـعَ إليكَ إِصْبَعٌ لَمْ يَـكُن المَطْلوبَ في هذا الكَلامِ، ولَيْسَ كذلِك: (أَلا طَعَامَ ولَوْ تَمْرٌ)؛ لأنّ التَّمْرَ [هو المُطْـلُوبُ][3]؛ كأنّك قُلتَ: ولَوْ وَقَعَ إِلَيْنا تَمْرٌ.

وتَـقولُ: (خَيْـرُ مَـقْدَمٍ) بِالنَّصْبِ والرّفعِ، فالنَّصْبُ على: قَدِمْتَ خَيْـرَ مَـقْدمٍ، والـرَّفْـعُ علـى: قُـدُومُـك خَيْـرُ مَقْدَمٍ.

وتَقُولُ: (خَيْـرًا ومَا سَرّ)[4] عِندَ تَفْسيرِ الرُّؤْيا؛ لأنَّ القَائِـلَ يَقولُ: رَأَيْتُ في المَنَامِ كَذا وكَذا، فَـتَقولُ: رَأَيْتَ خَيْـرًا ومَا سَرَّ، ويَجُوزُ فِيـهِ الرَّفْعُ على: رُؤْياكَ خَيْـرٌ ومَا سَرَّ، كما قُلْتَ: قُدومُك خَيْـرُ مَـقْدَمٍ.

وتَقولُ: (مُصَاحَبٌ مُعانٌ)، و (مَبْرورٌ مَأجُورٌ)، فترَفَعُ، وتَقديرُه: أَنْتَ مَبْـرُورٌ مَأجُورٌ، وأَنْتَ مُصَاحَبٌ مُعَانٌ. ويَجُوزُ فيـهِ النَّصْبُ على: اذْهَبْ مُصاحَبًا مُعَانًا، ورَجَعْتَ مَبْـرُورًا مَأجُورًا؛ لأنَّ هذا الكَلامَ إِنّما يُـقَالُ في حَالِ القُـدُومِ والذَّهَابِ.

---

(١) في الأصل: (لا).
(٢) في الأصل: (ورفعته).
(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.
(٤) في الأصل: (أو ما سر).

وتَقُولُ: (رَاشِدًا مَهْدِيًّا) بِالنَّصبِ على: اذْهَبْ رَاشِدًا مَهْدِيًّا، ويَضْعُفُ فِيهِ الرَّفعُ؛ لأنّه يَطْلُبُ الفِعْلَ مِن أَجْلِ أَنّه صَارَ بَدَلًا مِن: هُدِيتَ ورَشِدْتَ في الاسْتِعْمَالِ.

وتَقولُ: (هَنِيئًا مَرِيئًا)، أيْ: كُلْ هَنِيئًا واشْرَبْ مَرِيئًا؛ لأنّه أَكْثَرُ مَا يُقالُ عِنْدَ حَالِ الأَكلِ والشُّربِ، وإِنْ كَانَ يَصْلُحُ بِكُلِّ حَالٍ يَحْدُثُ مِمّا يَسُرُّ أو يُغْتَبَطُ بِها لِصَاحِبِها، كمَا قَالَ القَائِلُ: (هَنِيئًا لَه الشَّهَادَةُ)، كَأنّه قَالَ: لِيَذُوقَ ذلِك هَنِيئًا، وكذلِك: (هَنِيئًا لَهُ النَّظَرُ)، أَيْ: لَيَدُمْ لَهُ ذلِك هَنِيئًا، وكَأَنّه صَارَ بَدَلًا مِن: (هَنَّأَهُ اللَّهُ بِهِ)، أَوْ (هَنَّأَهُ النَّظَرُ هَنِيئًا)، وصَارَ (هَنِيئًا) في مَوْضِعِه، مُقْتَضِيًا للفِعلِ مِنْ دَوامِه لَهُ.

وتَقولُ: (صَادِقًا واللَّهِ) عِندَ الحَديثِ والإنْشادِ، أَيْ: قَالَه صَادِقًا، وإِنّما قَدَّرَهُ عَلَى القَولِ دُونَ الإِنْشادِ والحَدِيثِ؛ لأنّه أَعَمُّ وأَوْلى بِالتَّقْديرِ لِهذِه العِلَّةِ.

وتَقولُ: (مُتعرِّضًا لِعَنَنٍ لَمْ يَعْنِهِ)، أيْ: دَنَا مِن الأَمْرِ مُتَعَرِّضًا لِمَا لا يَنْبَغي لَهُ، ودَلِيلُه مَا ظَهَرَ مِنْ حَالِه مِن الحِرصِ عَلَى الدُّخُولِ في ذلِك الأَمْرِ.

وتقول:

٢٥٦ .... مَوَاعِيدَ عُرْقُوبٍ أَخَاهُ بِيَثْرِبِ[1]

---

(١) عجز بيت من الطويل، وهذا العجز جرى مجرى المثل، ولذلك كَثُرَت الأبيات التي تضمّنته، فمنها قول الشمّاخ:

وَوَاعَدَنِي مَا لاَ أُحاوِل نَفْعَه ... مواعيدَ عُرْقُوبٍ أخاه بِيَتْرِبِ

ومنها قول علقمة:

وقد وعدتك موعدًا لو وفت به ... مواعيد عرقوبٍ أخاه بيثربِ

ومنها قول الأشجعي:

وعدت وكان الخلف منك سجية ... مواعيد عرقوب أخاه بيثرب

وانظر بيت علقمة الفحل في ديوانه ٥٣، وبيت الشماخ في ملحق ديوانه ٤٣٠، ونسب بيت الأشجعي للأعشى في العقد الفريد ١/ ٢٨٣. وانظر الشاهد في التمام ١٤٤، والخصائص ٢/ ٢٠٩، والمحكم ٣/ ١٩٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٠٧، والتذييل ١١/ ٨٥، وتمهيد القواعد ٢٨٢٣. وانظره مثلًا في المستقصى ١/ ١٠٨، ومجمع الأمثال ٢/ ٣١١، وفصل المقال ١/ ١١٣ - ١١٤. وقيل: فيه تصحيف، قال في المحصول ٥٣٨ عن أبي عبيدة: « وإِنّما هو (يَتْرَبُ) بِنُقْطَتَيْنِ مِنْ فَوْق، وفَتْحِ =

عِنْدَ ظُهُورِ الخَلَفِ مِنْه، وتَقْديرُه: وَاعَدَتْني مَوَاعِيدَ عُرْقُوبٍ أَخَاهُ بِيَثْرِبَ، وهو مَثَلٌ في كُلِّ مَنْ أَخْلَفَ الوَعْدَ فيما يَعْظُم مِن الأَمْرِ، وإنّما كَانَ الخُلْفُ دَلِيلًا على الوَعْدِ؛ لانْعِقادِهِ بِه على اللُّزُومِ بِه؛ إِذْ لا يَكونُ الخُلْفُ إِلّا خُلْفًا للوَعْدِ.

ويَجُوزُ الرَّفعُ في: (صَادِقٌ واللَّهِ)، و (مُتَعَرَّضٌ لِعَنَنٍ لَمْ يَعْنِه)، أَيْ: هو صَادِقٌ، وهو مُتَعَرَّضٌ.

وتَقُولُ: (غَضَبَ الخَيْلِ على اللُّجُمِ)، أَيْ: غَضِبْتَ غَضَبَ الخَيْلِ على اللُّجُمِ، وذلِك أَنَّهُ رَآهُ في [و٨١] حَال غَضَبٍ وَاقِعٍ مِنْه، فَلَمْ يَحْتَجْ إلى ذِكْرِه بِظُهُورِه، واحْتَاجَ إلى ذِكْرِ تَنْوِيعِه بِأَنّه هذا الضَّرْبُ مِن الغَضَبِ. ويَجُوزُ فِيهِ الرَّفعُ على: غَضَبُكَ غَضَبُ الخَيْلِ على اللُّجُمِ.

وتَقولُ: (أَهْلَ ذَاكَ) إذا ذُكِرَ إِنْسانٌ بِمَدْحٍ أو ذَمٍّ، فَكَأَنّكَ قُلْتَ: ذَكَرتَ أَهْلَ ذَاكَ. ويجُوزُ فيه الرّفعُ على: هو أَهْلُ ذَاكَ.

* * *
* *
*

= الرّاءِ، وهو مَوْضِعٌ عِنْدَهُم ».

بَابُ إِضْمَارِ الفِعْلِ المَتْرُوكِ إِظْهَارُهُ(*)

الغَـرَضُ فِيـهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ فِي إِضْمَارِ الفِعْلِ المَتْروكِ إِظْـهَارُه في الأَمْـرِ والتَّحْذيـرِ مِمَّا لا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هذا البَابِ

ما الَّذي يَجُوزُ في إِضْمَارِ الفِعْلِ المَتْـرُوكِ إِظْهَارُهُ في الأَمْـرِ والتَّحْذِيرِ؟ وما الَّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِك؟

وما العَامِلُ في: (إِيَّاكَ) إذا قِيلَ في حَالِ التَّحْذيرِ؟ ومَا تَقْديرُه؟ ولِمَ لا يَظْهَرُ العَامِلُ؟

ولِمَ جَازَ: (نَفْسَكَ يَا فُلانُ) بِاخْتِـزالِ العَامِلِ وإظْهارِه، ولَمْ يَجُزْ مثلُ ذلِك في: (إِيَّاكَ)؟

وما وَجْهُ قَوْلِ بَعْضِهم وقد قِيلَ لَهُ: (إِيَّاكَ)، فقالَ: (إِيّايَ)؟ فَلِمَ جازَ في الخَبَرِ؟

وما العَامِلُ في قَوْلِهم: (رَأسَهُ والحَائِطَ)؟ ولِمَ قُدِّرَ على: خَلِّ رَأسَه والحَائِطَ؟ ولِمَ لا يَجُوزُ أَنْ يَظْهَرَ هذا العَامِلُ [مَع][1] الوَاوِ، ويَجوزُ أَنْ يَظهَـرَ في الإِفْـرَادِ إذا قُلْتَ: (الحَائِطَ)، إِنْ شِئْتَ أَضْمَرْت، وإِنْ شِئْتَ أَظْهَرت، فقُلْتَ: (اتَّقِ الحَائِطَ)؟

وما حُكْمُ: (شَأنَكَ والحَجَّ)، و (امْرأً ونَـفْسَه)؟ ولِمَ جَازَ في الوَاوِ أَنْ تَـكونَ بِمَعْنى (مَع)، وعَاطِفَةً، في هذا الموضِعِ؟

وما حُكْمُ قَولِهم: (أَهْلَكَ واللَّيْلَ)؟ ومَا تَـقْديرُ العَامِلِ، و (مَازِ رَأسَك والسَّيْفَ)[2]؟

ولِمَ انْقَسَمَ هذا البَابُ ثَلاثَةَ أَقْسَامٍ: مِنْهُ مَا لا يَجُوزُ إِظْهارُ العَامِلِ فِيهِ أَصْلًا في

(*) العنوان في الكتاب ١/ ٢٧٣: « **هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناءً عنه** ».

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) من أمثال العرب. انظره في المستقصى ٢/ ٣٣٩، ومجمع الأمثال ٢/ ٢٧٩.

الإِفْرادِ وغَيْـرِه، ومِنْهُ ما لا يَجُوزُ في وَاوِ العَطْفِ ويَجُوزُ في الإِفْـرَادِ، ومِنْه مَا[١] لا يَجُوزُ في التَّـكْرِيرِ ويَجُوزُ في الإِفْرادِ؟

وما مَعْنى اعْتِلالِه[٢] بِأَنَّهُ صَارَ بِمَنزِلَةِ (افْعَلْ)، ودُخُولِ (الْزَمْ) على (افْعَلْ) [مُحَالٌ][٣]؟ ولِمَ لا يَدْخُلُ فِعْلٌ [على فِعْلٍ][٤]؟

وما الشَّاهِدُ في قَولِ عَمْرو بنِ مَعْدِي كَرِبَ:

أُرِيـدُ حِبَـاءَهُ ويُـرِيـدُ قَـتْـلِي عَـذِيـرَكَ مِنْ خَلِـيـلِـكَ مِنْ مُـرَادِ

وما العَامِلُ في: (عَذِيرَكِ)؟ ولِمَ لا يَظْهَرُ العَامِلُ فِيـهِ؟ وما مَعْنى الكَلامِ؟

وقَولِ الكُمَيْتِ:

نَعَاءِ جُذَامًـا غَيْـرَ مَـوْتٍ ولا قَـتْلِ ....

وقَولِ ذي الإِصْبَعِ[٥]:

عَـذِيـرَ الـحَـيِّ مِـنْ عَـدْوَا نَ..................

الجَوابُ

الّذي يَجُـوزُ في إِضْمارِ الفِعلِ المَـتْروكِ إِظْهارُه فـي الأَمْـرِ والتَّحْذيـرِ نَـصْبُ المَفْعُولِ على حَذفِ الفِعْلِ الّذي يُـؤذنُ به حَالَ التَّحذيرِ، أو الحَضِّ[٦] على الفِعْلِ المخْصُوصِ على تَـقْديـرِ الأَمْـرِ.

ولا يجُوزُ إِظْهارُ الفِعْلِ في هذا البَابِ؛ لأَنَّه كَثُـرَ حَتّى بَلَغَ إلى حَدٍّ صَارَ ذِكرُ الاسْمِ فِيـهِ بِمَنزلَةِ ذِكـرِ الفِعْلِ، فامْتَـنَعَ إِظْهَار الفِعْلِ؛ لأَنَّه لا يَدخُلُ فِعْلٌ على فِعْلٍ،

---

(١) في الأصل: (منه وما). (٢) سيبويه ١/ ٢٧٦.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من الكتاب ١/ ٢٧٦. (٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٥) هو حرثان بن الحارث بن محرث المعروف بذي الإصبع العدواني، شاعر فارس من قدماء الشعراء في الجاهلية، وهو من المعمرين، قيل: إِنَّه عَاشَ ثلاثمائة سنة. وَهُوَ أحد حكام الْعَـرَب فِي الْجَاهِلِيَّـة. انظر ترجمته في الأغاني ٣/ ٨٦، والخزانة ٥/ ٢٨٤ - ٢٨٥.

(٦) في الأصل: (الحصر).

فكذلِك مَا صَارَ بِمَنْزلَةِ الفِعْلِ، وهو على **ثلاثَةِ أَوْجُهٍ**:

الأَوّلُ: ما لا يَجُوزُ إِظْهارُ الفِعْلُ مَعَهُ مُفْردًا، ولا غَيْرَ مُفْرَدٍ، كقَولِهم في التَّحْذِيرِ: (إيّاكَ).

الثّاني: ما لا يَجُوزُ إِظْهارُ الفِعْلُ مَعَهُ في العَطْفِ بالواوِ خاصّةً، ويَجُوزُ في الإِفْرادِ، كقَوْلِهِم: (رَأْسَكَ والجِدَارَ).

الثّالِثُ: ما لا يَجُوزُ في التَّكْرِيرِ إِظْهارُ الفِعْلِ مَعَهُ، ويَجُوزُ في الإِفْرادِ، كقَوْلِهِم: (الحَذَرَ الحَذَرَ)، و (النَّجاءَ النَّجَاءَ).

وكُلُّ ذلِك قد اجْتَمَعَ فِيهِ سَبَبانِ يَقْتَضِي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُما حَذفَ الفِعْلِ، فـ (إيّاكَ) فيه أَنَّهُ[1] في حَالِ تَحْذِيرٍ، وأنّه لا يَكُونُ إلّا على الفِعْلِ؛ لأَنّه مِمَّا لا يَعْمَلُ فيهِ عَامِلٌ غَيْرُ الفِعْلِ. وأمّا المعْطُوفُ فقد اجْتَمَعَ فِيهِ سَبَبانِ: حَالُ الفِعْلِ مِن التَّحْذيرِ أو التَّرْغِيبِ، والآخَرُ ذِكْرُه عَلَى مَا عَمِلَ فِيهِ [ظ٨١] الفِعْلُ في الأَوّلِ، فقَوِيَ اقْتِضاؤُهُ للفِعْلِ؛ لأنّه عَلَى عَمَلَيْنِ مِنْ عَمَلِ الفِعْلِ بتَكريرِه على تِلْك الصِّيغَةِ، فَكُلُّه يَجْرِي على قِيَاسٍ وَاحِدٍ. والّذي ذَكَرَهُ سِيبويهِ أَنّهُ كَثُرَ حَتّى بَلَغَ إلى حَدٍّ يَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ ذِكْرِه[2]، فامْتَنَعَ دُخُولُ الفِعْلِ عَلَيهِ، كمَا يَمْتَنِعُ دُخُولُ فِعْلٍ على فِعْلٍ.

وتَقولُ في حَالِ التَّحذِيرِ: (إيّاكَ)، و (إيّاكَ والشَّرَّ)، و (إِيَّاكَ إِيَّاكَ)، ففِي جَمِيعِ هذه الأَحْوَالِ لا يَظْهَرُ الفِعلُ؛ لأنّهُ يَصْلُحُ أَنْ يُحَدَّثَ بِهِ في كُلِّ مَعْنًى يُحَذَّرُ فِيهِ، فجَرَى لَفْظُه على حَدِّ مُقْتَضى مَعْناهُ.

وتَقُولُ: (رَأْسَكَ والجِدَارَ)، فلا يَظْهَرُ فِيهِ الفِعْلُ. ولَوْ قُلْتَ: (رَأْسَكَ) في حَالِ التَّحْذيرِ جَازَ فِيهِ[3] إظْهارُ الفِعْلِ، فتَقولُ: (اتَّقِ رَأْسَكَ)؛ لأنّه ليس [يَجِبُ][4] لَهُ مُفْرَدًا مِثْلُ ما وجب في: (إيّاك).

وأمّا قَولُ بَعْضِهم، وقَدْ قِيلَ لَهُ: (إيّاكَ)، فَقالَ: (إيّايَ) على مَعْنَى (احْذَرْ) في

---

(١) في الأصل: (فإنه).

(٢) سيبويه ١/ ٢٧٥.

(٣) في الأصل: (في).

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

الخَبَـرِ، فإنّما جَازَ هذا لأَنَّهُ جَوابٌ يُطَابِقُ بِه مَا هو جَوابُه مِن أَوَّلِ الكَلامِ، ولَوْ كَانَ في غَيْـرِ الجَوابِ لَمْ يَجُزْ. ونَظِيـرُهُ مِمَّا يَجُوزُ في الجَوابِ ولا يَجُوزُ في الابْـتِداءِ قَولُ بَعْضِهم: (مَا لَـكَمْ أَحَدٌ؟) فيَـقولُ: (أَحَدٌ)، فيَقولُ المُخْبَـرُ: (بَلَى وآحَادٌ).

وتَقْديرُ قَولِـهِم: (رَأْسَهُ والحَائِطَ): خَلِّ رَأْسَهُ والحَائِطَ، ولكنَّ هذا العَامِلَ لا يَظْهَرُ.

وتَقولُ: (شَأْنَـكَ والحَجَّ)، و (امْـرَءًا ونَفْسَهُ)، كُلُّ هذا قَدْ جَرَى عَلَى إِضْمَارِ الفِعْـلِ المَتْـرُوكِ إِظْهـارُه، وعِلَّـتُه وَاحِدَةٌ.

ومِنْهُ قَوْلُك: (أَهْلَكَ واللَّيْلَ)[١]، أيْ: بَادِرْ أَهْلَكَ واللَّيْلَ.

و (مَازِ رَأْسَكَ والسَّيْفَ)، أيْ: احْذَرْ رَأسَكَ والسَّيْفَ.

ولا يَجُوزُ أَنْ يَدْخلَ فِعْلٌ على فِعْلٍ؛ لأنّ[٢] ما يَدخُلُ عَلَيْه إنّما هو للبَـيَانِ عن الفِعْلِ، كبَـيَانِ المُضَافِ إِلَيْه عَن المُضَافِ، فالاسْمُ يَصِحُّ فيه هذا المعنى؛ لأنّه مَوْضُوعٌ للبَيانِ، فيَصِحُّ فِيـهِ أَنْ يَكونَ فَاعِلًا ومَـفْعُولًا، ولا يَجُوزُ مِثْـلُ ذلِك فـي الفِعْلِ؛ لأنّه مَوْضُوعٌ للفَائِدَةِ، لا للبَـيَانِ عَن غَيْرِه مِن الكَلامِ. إنّما يَصِحُّ البَـيَانُ بِمَا هـو مَعْلُومٌ عِنْـدَ المُخَاطَبِ، فيدُلُّ ما يَعْلَمُه عَلَى ما لا يَعْلَمُه، ولا يَصِحُّ مِثْـلُ ذلِك في الفِعْلِ؛ لأنّه لا يَعْلَمُه، فلا يَدُلُّ بِمَا لا يَعْلَمُه على مَا لا يَعْلَمُه. فمِنْ هاهنا فَسَدَ دُخُولُ الفِعْلِ على الفِعْلِ.

وقالَ عَمْرُو بنُ مَعْدِي كَرِبَ:

٢٥٧ أُرِيـدُ حِبَـاءَهُ ويُـرِيـدُ قَـتْـلِـي عَـذِيـرَكَ مِنْ خَلِـيـلِـكَ مِنْ مُـرادِ[٣]

---

(١) مثل. انظره في المستقصى ١/ ٤٤٣، ومجمع الأمثال ١/ ٥٢.

(٢) في الأصل: (لأنه).

(٣) البيت من الوافر، وهو لعمرو بن معدي كرب في ديوانه ١١١، وانظر سيبويه ١/ ٢٧٦، وابن السيرافي ١/ ١٩٥، وتحصيل عين الذهب ١٨٧، والنكت ١/ ٣٤٦، والمقاصد الشافية ٥/ ٤٩١. وهو بلا نسبة في تهذيب اللغة ٢/ ١٨٥، والأضداد للأنباري ٣٢٢، والزاهر ١/ ٤٨٧، وإعراب القرآن للنحاس ٥/ ١١٣، وابن يعيش ٢/ ٢٦. والحباء - بكسر المهملة بعدها موحدة -: العطية. ويروى في الديوان وجملة من المصادر: (حياته).

كَأَنّهُ قَالَ: اعْذُرْ خَلِيلَكَ مِنْ مُـرادٍ. ولا يَظْهَـرُ العَامِلُ في هذا لاجْتِماعِ سَبَـبَينِ: أَحَدُهما: مَا يَـقْتَضيـهِ المَصْدَرُ في حَالِ الحَضِّ على المَعْنى. والآخَرُ: أنّه مَصْدَرٌ جَارٍ عَلَى الفِعْلِ، فهو يَـقْتَضي بِتَغْيِيـرِه عَن حَدِّ الجَارِي تَغْيِيرَ العَامِلِ بِحَذْفِه، فلِهذا لَـزِمَ الحَذفُ فِيـهِ.

وقَالَ الكُمَيْتُ:

٢٥٨ نَـعَاءِ جُـذَامًا غَيْـرَ مَوْتٍ ولا قَـتْلِ ولكِنْ فِـرَاقًا للدَّعَائِـمِ والأَصْلِ[1]

فهذا يُـبَـيِّنُ في أَنَّه لا يَظْهَـرُ العَامِلُ فِيـهِ، فلا يُقالُ: (انْعَ نَعَاءً جُذَامًا)؛ لأنّه صَارَ بَدَلًا مِن: (انْعَ)، وهو اللّفْظُ بالفِعْلِ، فاسْتَحالَ أنْ يَدْخُلَ فِعْلٌ على فِعْلٍ.

وقَالَ ذو الإِصْبَعِ العَدْوَانيُّ:

٢٥٩ عَـذِيـرَ الـحَـيِّ مِـنْ عَـدْوَا نَ كَـانُـوا حَـيَّـةَ الأَرْضِ[2]

كَأنّه قَالَ: اعْذُر الحَيَّ مِن عَدْوَانَ، ولكنّه فِعْلٌ لا يَظْهَـرُ، كمَا لا يَظْهَـرُ في: (نَعَاءِ جُذَامًا).

* * *
* *
*

(١) البيت من الطويل، وهو للكميت في ديوانه ٣٤٧، وانظر العين ٢/ ٢٥٦، وسيبويه ١/ ٢٧٦، وإصلاح المنطق ١/ ١٧٩، وتهذيب اللغة ٣/ ١٣٩، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٩٠، وابن السيرافي ١/ ١٩٦، وتحصيل عين الذهب ١٨٨، والنكت ١/ ٣٤٧، وابن يعيش ٤/ ٥١. وهو بلا نسبة في ما ينصرف ٧٣.

(٢) مر البيت سابقًا. انظر تخريج البيت رقم ٢٤٢.

بَابُ التَّابِعِ لِمَا عَمِلَ فِيهِ المَحْذُوفُ(*)

الغَـرَضُ فِيـهِ أَنْ يُـبَـيِّنَ ما يَجُوزُ في تَابِـعِ مَا عَمِلَ فِيـهِ المَحْذُوفُ مِمَّا لا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هذا البَابِ

ما الّذي يَجُوزُ في تَابِعِ ما عَمِلَ فِيـهِ المَحْذُوفُ؟ ومَا الّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِك؟

وما الّذي يَجُوزُ في [و٨٢]: (إِيَّاكَ أَنْتَ نَفْسَكَ أَنْ تَفْعَلَ)؟ ولِمَ جَازَ بِالرّفْعِ والنَّصْبِ؟

ولِمَ جَازَ أَنْ يَتْبَعَ[1] المَرْفُوعُ مَا لَيْسَ بِمَوجودٍ مِن الضَّمِيرِ؟

ولِمَ قَـبُحَ: (إِيَّاكَ نَفْسُك) بِالرَّفعِ، ولَمْ يَقْبُحْ بِالنَّصْبِ؟

وما الّذي يجُوزُ في: (إِيَّاكَ أَنْتَ وزَيْدٌ)؟ ولِمَ جَازَ بِالرَّفْعِ والنَّصْبِ؟

وما الشَّاهِدُ في قَولِ جَرِيرٍ:

إِيَّـاكَ أَنْـتَ وعَـبْـدَ الـمَـسِـيـحِ ....

وهَلْ يَجُوزُ في مِثْلِه الرَّفْعُ؟

وهَلْ يَجُوزُ: (إِيّاكَ زَيْدًا) بِمَعْنى: احْذَرْ زَيْدًا؛ إِذْ (إِيَّاكَ) بَدَلٌ مِن (أَحدٍ)؟

ولِمَ لا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ على جِهَةِ الخَلَفِ مِن: (احْذَرْ)، كمَا جَازَ أَنْ يَعْمَـلَ الظَّـرْفُ على جِهَـةِ الخَلَفِ مِن الاسْتِـقْرارِ؟

ولِمَ جَازَ: (إِيَّاكَ أَنْ تَـفْعَـلَ)، ولَمْ يَجُزْ: (إِيَّاكَ الفِعْلَ) مَع أَنَّ ([أَنْ][2] تَـفْعَـلَ) في مَعْنى المَصْدَرِ؟ وما العَامِلُ في: (أَنْ تَفْعَـلَ)؟ ولِمَ قَدَّرَه على[3]: إِيَّاكَ أَعِظُ

(*) العنوان في الكتاب ١/ ٢٧٧: « **هذا باب ما يكون معطوفًا في هذا الباب على الفاعل المضمر في النيّـة ويكون معطوفًا على المفعول** ».

(١) في الأصل: (يقع).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) سيبويه ١/ ٢٧٩.

مَخافَةَ أَنْ تَفْعَلَ، ومِنْ أَجْلِ أَنْ تَفْعَلَ؟

وهَلْ يَجُوزُ: (إِيَّاكَ الأَسَدَ) بِمَعْنى: إِيَّاكَ مِن الأَسَدِ؟ ولِمَ لا يَجُوزُ؟

ومَا الشَّاهِدُ في قَوْلِ الشَّاعِرِ:

إِيَّاكَ إِيَّاكَ المِرَاءَ ....

وما العَامِلُ في (المِرَاءِ)؟ وهَلْ يَعْمَلُ فيه ما عَمِلَ في: (إِيّاكَ)؟ ولِمَ لا بُدَّ مِنْ فِعْلٍ آخَرَ؟

وهَلْ يَجُوزُ: (إِيَّاكَ نَفْسَكَ)؟ ولِمَ أَجازَهُ الخَلِيلُ، ومَنَعَ غَيْرُه؟ وما وَجْهُ قَوْلِهم: (إِذا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِّينَ فَإِيَّاهُ وإِيّا الشَّوابِّ)؟

الجَوابُ

الّذي يَجُوزُ في تَابِعِ مَا عَمِلَ فِيهِ المَحْذُوفُ وَجْهانِ: حَمْلُ التَّابِعِ على الاسْمِ المَنْصُوبِ في الكَلامِ، وحَمْلُه على المَصْدَرِ المَرْفُوعِ الّذي انْعَقَدَ بِالاسْمِ المَنْصُوبِ، فتَقولُ: (إِيَّاكَ أَنْتَ نَفْسَكَ) بالنّصب على (إيّاك). ويَجُوزُ أَنْ تَرفعَ فتَقولَ: (إِيَّاكَ أَنْتَ نَفْسُكَ) على المُضْمَرِ في: (إِيَّاكَ)؛ لأنّه فِيهِ ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ، كمَا يَكونُ في الاسْمِ الّذي يَقَعُ مَوقِعَ الفِعْلِ.

وكذلِك سَبِيلُ المَعْطوفِ في أَنَّه يَجُوزُ فِيهِ وَجْهانِ، تَقولُ: (إِيَّاكَ أَنْتَ وزَيْدًا)، فتَعْطِفُه على المَنْصوبِ، و: (إِيّاكَ أَنْتَ وزَيْدٌ) بِالعَطْفِ على المَرْفوعِ.

ولا يَحْسُنُ: (إِيَّاكَ نَفْسُكَ)، كمَا لا يَحْسُنُ: (قَامَ نَفْسُه)، ولا: (قُمْتَ نَفْسُكَ)، حَتّى تُؤكّدَه بِالمُنْفَصِلِ مِن أَجْلِ أَنّ الضَّمِيرَ الّذي يَسْتَتِرُ في الفِعْلِ أو يُغَيّرُ لَه لَفْظُه[1]، إذا عُطِفَ عَلَيْهِ يَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ العَطْفِ على بَعْضِ الفِعْلِ، فإذا أُكِّدَ خَرجَ عن هذا الحُكْمِ، ولَيسَ كذلِك ضَمِيرُ المَنْصُوبِ؛ لأنّه لا يَسْتَتِرُ في الفِعْلِ؛ فلِهذا جَازَ: (إِيَّاكَ نَفْسَكَ)، ولَمْ يَجُزْ: (إِيَّاكَ نَفْسُكَ) إلّا على ضَعْفٍ.

---

(١) في الأصل: (لفظ)، والمقصود: (يغير له لفظ الفعل).

وإنّما جَازَ أَنْ يَتْبَعَ[١] الاسْمُ ضَمِيرَ المَرْفُوعِ مع أنّه لَيْسَ بِمَوجُودٍ في الكَلامِ؛ لأنّه بِمَنزلَةِ المَوْجودِ؛ إذ عَلَيْهِ دَلِيلٌ وخَلَفٌ مِن العَامِلِ يَقْتَضِي انْعِقَادَ الضَّمِيرِ بِه. ولا يَجُوزُ أَنْ يَتْبعَ[٢] مَحْذُوفًا مِن الكَلامِ، كما جَازَ أَنْ يَتْبعَ[٣] ضَمِيرًا؛ لأنّ الضَّمِيرَ يَسْتَتِرُ في الفِعلِ، فيَتْبَعُه التّابِعُ مِن المَعْطوفِ وغَيْرِه. وكذلِك الضَّمِيرُ الّذي يَجْرِي مَجْراهُ في انْعِقَادِه بالاسمِ، ولَيْسَ كذلِك المَحْذُوفُ؛ لأنّه لَيسَ لَه هذه المنزلَةُ الّتي بيّنّا.

وقَالَ جَرِيرٌ:

٢٦٠ إِيَّاكَ أَنْتَ وعَبْدَ المَسِيحِ أَنْ تَقْرَبَا قِبْلَةَ المَسْجِدِ[٤]

فهذا شَاهِدٌ في النَّصْبِ، وبِه تَصِحُّ الرِّوَايَةُ، ولَوْ رَفَعَ لَجَازَ على ما بيّنّا.

ولا يَجُوزُ: (إِيّاكَ زَيْدًا)، وإنْ كَانَ (إِيّاكَ) خَلفًا مِن (احْذَرْ). ولو قُلْتَ: (احْذَرْ زَيْدًا) جَازَ، ولا يَجُوزُ في الخَلَفِ منه؛ لأنّه نَاقِصٌ عن مَرْتَبَتِه، فلا يَتَعدّى إلى غَيْرِه، وفيه **ثَلاثُ مُعَارَضَاتٍ**، وهي[٥]:

[**الأوّلُ**][٦]: لِمَ لا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ في المَفْعُولِ على طَرِيقَةِ الخَلَفِ، كما يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ (الطَّرِيقَ) على جِهَةِ الخَلَفِ مِن الاسْتِقْرَارِ؟

الثّاني: لِمَ لا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ على جِهَةِ الخَلَفِ، كما جَازَ أَنْ يُؤكَّدَ الضَّمِيرُ فيهِ على جِهَةِ الخَلَفِ؟

الثّالثُ: لِمَ لا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ على جِهَةِ الخَلَفِ، كَمَا يَجُوزُ في اسْمِ الفِعْلِ المُتَعدّي أَنْ يَعْمَلَ كما يَعْملُ المُتَعدّي، مِنْ نَحْوِ: (عَلَيْكَ زَيْدًا)؟

والجَوَابُ أَنَّهُ إِنّما جَازَ أَنْ يَعْمَلَ [الظّرفُ][٧] على جِهَةِ الخَلَفِ [ظ٨٢]؛ لاسْتِمْرارِهِ في النَّظَائِرِ، فصَلُحَ ذلِك فِيهِ؛ لأَنَّهُ لَهُ هذه المَنْزِلَةُ في الاطِّرَادِ، ولَمْ

(١ - ٣) في الأصل: (يقع).

(٤) البيت من المتقارب، وهو لجرير في ديوانه ١٠٢٧، وانظر سيبويه ١/ ٢٧٨، وابن السيرافي ١/ ٢٥٨، وتحصيل عين الذهب ١٨٩، والنّكت للأعلم ١/ ٣٤٨. وهو بلا نسبة في جمل الخليل ١١٩، والمقتضب ٣/ ٢١٣، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٩١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤١٠.

(٥) في الأصل: (وهو).

(٦، ٧) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

يَجُزْ مِثْلُ ذلِك في: (إِيَّاكَ)، وأَمَّا الضَّمِيرُ فهو يَجْرِي فِيهِ على قِيَاسِ كُلِّ اسْمٍ فِيهِ مَعْنى الفِعْلِ مِمَّا صَارَ خَلفًا مِنْهُ اسْمُ الفَاعِلِ والمفَعولِ، والظَّرْفُ، واسْمُ الفِعْلِ، نَحْوُ: (رُوَيْدَ)، ومَا أَشْبَهَهُ، فَلَمْ يَجُزْ أَنْ يَخْرُجَ عن هذه النَّظائِرِ الَّتي تَجْري على هذا الوَجْهِ، ولَيْسَ كذلِك الإِعْمالُ في المَفْعُولِ؛ لأنّ أَقْصَى أَحْوالِه في العَمَلِ أَنْ يَكونَ كالفِعْلِ الّذي يَتَعَدّى. وأَمّا اسْمُ الفِعْلِ فجَازَ أَنْ يَتَعَدّى؛ لأنه وُضِعَ في أَوَّلِ حَالِهِ مَوْضِعَ الفِعْلِ المُتَعدِّي، ولَيْسَ كذلِك: (إِيَّاكَ)؛ لأنَّه في أَوّلِ حَالِه كَانَ العَامِلُ مَذْكُورًا مَعَهُ، ثمّ اخْتُزِلَ؛ لِدَلالَةِ الحَالِ عَلَيْهِ، ثُمَّ كَثُرَ حتّى صَارَ خَلَفًا مِن الفِعْلِ، فهو في المَرْتَبَةِ الثَّالِثَةِ مِن مُنَاسَبَةِ الفِعْلِ؛ فلِهذا لِمَ يَجُزْ أَنْ يَسْتَوفيَ عَمَلَ الفِعلِ؛ لِنُقْصَانِه عن مَنْزِلةِ المُنَاسِبِ لَهُ بِأوّلِ مَرْتَبَةٍ، وفي أَوّلِ مَرْتَبَةٍ، وفي أَوّلِ حَالَةٍ.

وتَقولُ: (إِيّاكَ أَنْ تَفْعَلَ)، ولا يَجُوزُ: (إِيّاكَ الفِعْلَ)؛ لأنّ (أَنْ) طَالَتْ بِالصِّلَةِ؛ إِذْ لا بُدَّ لَهَا مِن الفِعْلِ والفَاعِلِ، فجَازَ لأجلِ ذلِك أَنْ تُحْذَفَ (مِنْ) على تَقْديرِ: إِيّاكَ مِنْ أَنْ تَفْعَلَ، ولَيْسَ كذلِك المَصْدَرُ؛ لأنّه لا يَلْزَمُه أَنْ يُوصَلَ. وقَدَّرَهُ[1] سِيبَويهِ على: إِيَّاكَ أَعِظُ مَخافَةَ أَنْ تَفْعَلَ؛ لِتَبَيُّنِ المَعْنى. فأمّا تَقْدِيرُه في اللَّفْظِ فـ (إِيّاكَ مِنْ أَنْ تَفْعَلَ)؛ لأنّه لا يَظْهَرُ العَامِلُ في (إِيَّاكَ).

ولا يَجُوزُ: (إِيَّاكَ الأَسَدَ) على حَذْفِ (مِنْ)، كمَا لَمْ يَجُزْ: (إِيَّاكَ الفِعْلَ) على حَذْفِ (مِن)؛ لأنّ حَرفَ الإِضَافَةِ لا يُحْذَفُ في كُلِّ مَوْضعٍ؛ لِما في ذلِك مِن الإِخْلالِ بالمَعْنى، وإِنّما يُحْذَفُ في المَوْضِعِ الّذي يَقْتَضِي الاسْتِخْفَافَ مَع ظُهُورِ المَعْنى.

وقَالَ الشَّاعِرُ:

٢٦١ إِيَّاكَ إِيَّاكَ المِرَاءَ فَإِنّهُ ... إلى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وللشَّرِّ جَالِبُ[2]

---

(١) في الأصل: (وقدر).

(٢) البيت من الطويل، وهو للفضل بن عبد الرحمن القرشي في خزانة الأدب ٣/ ٦٤. وهو بلا نسبة في جمل الخليل ١١٩، وسيبويه ١/ ٥٧، والأصول ٢/ ٢٥١، برواية: (وللخير زاجر)، واللامات ٦٥، والعضديات ٣١، والخصائص ٣/ ١٠٢، والنكت ١/ ٣٤٨، وابن يعيش ٢/ ٢٥، واللباب ١/ ٤٦٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤١٠، وشرح الرّضي ١/ ٤٨٥. وقد روي في جملة من المصادر برواية: (فإياك).

فهذا إنّما هو على فِعْلٍ آخرَ غَيْرِ[1] العَامِلِ في: (إِيَّاكَ)، كَأَنَّه قَالَ بَعْدَ قَوْلِهِ: (إِيّاكَ إِيَّاكَ): اتَّقِ المِراءَ، فحَذَفَهُ لِدَلالَةِ الحَالِ عَلَيْه، ولَوْ أُظْهِرَ في الكَلامِ لَجَازَ، ولَيْسَ كذلِكَ العَامِلُ في: (إِيَّاكَ).

وأَجَازَ الخَلِيلُ[2]: (إِيَّاكَ نَفْسِكَ)[3]، على قَوْلِ بَعْضِهم: (إذا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِّينَ فَإِيَّاهُ وإِيَّا الشَّوابِّ)، وهذا لا يَجُوزُ عِنْدَ ابْنِ السَّرَّاجِ[4] وغَيْرِه مِن النَّحْوِيِّينَ[5]؛ لأنّه[6] شَاذٌّ في القِيَاسِ والاسْتِعْمَالِ:

- أَمّا شُذُوذُه في القِيَاسِ فَلِخُروجِه عن نَظَائِرِه؛ إذ كَانَت الأَلِفُ واللّامُ تُوجِبُ أَنّ الكَافَ للخِطَابِ، ولَيْسَتْ بِاسْمٍ، وأَنَّه لا يَجُوزُ عَلَى ذلِك: (النَّجاءَ زَيْدٍ)؛ لأنّه مَعْرِفَةٌ يَمْتَنِعُ مِنَ الإضَافَةِ، فالمُضْمَرُ أَحَقُّ بِهذا الحُكْمِ؛ لأنّه مَعْرِفَةٌ يَمْتَنِعُ مِن الإِضَافَةِ، فيَجِبُ أَنْ تَكونَ الكَافُ فِيهِ للخِطَابِ، ولَيْسَتْ بِاسْمٍ.

- وأَمّا شُذوذُهُ في الاسْتِعْمَالِ فَلَمْ يُسْمَعْ في شَيءٍ مِن الكَلامِ، ولا مِنْ أَحَدٍ مِن العَرَبِ إلّا مِن هذا القَائِلِ في هذا الموضِعِ الوَاحِدِ، ويَلْزَمُ على ذلِك أَنْ يُجِيزَ القِيَاسَ على قَوْلِ القَائِلِ:

٢٦٢ .... **اليُجَدَّعُ**[7]

فيَقولُ: (اليُضْرَبُ)، و (اليُقْتَلُ)، وهذا لا يَقولُه أَحَدٌ، وهو مع هذا مُخَالِفٌ لأَصْلِه وأَصْلِ سَائِرِ أهلِ العِلْمِ في أنَّ الشّاذَّ لا يُقَاسُ عليهِ، وكذلِكَ المَجازُ، فقَدْ بَانَ أَنَّ هذا الكَلامَ [شَاذٌّ][8]، وأنّه في حُكْمِ اللَّحْنِ الفَاسِدِ.

---

(١) في الأصل: (غيره). (٢) سيبويه ١/ ٢٧٩.
(٣) قوله: (وأجاز الخليل إياك نفسك) مكرر في الأصل.
(٤) الأصول ٢/ ٢٥١، وليس فيه ما يدل على اعتراضه على رأي الخليل.
(٥) قال السيرافي في شرحه ٢/ ١٧٧: « وجماعة من النحويين يخالفون هذا، وقالوا: لا يجوز أن يكون (إيا) مضافًا لأنه ضمير، والضمير لا يضاف، وما حكاه الخليل شاذ لا يعمل عليه ولا يعرف »، والخلاف في (إياك) طويل، ونسبة الآراء فيه مضطربة. انظر الآراء في (إياك) في الإنصاف ٦٩٥، وأسرار العربية ٢٩٩، واللّباب ١/ ٤٧٩، وشرح الرّضي ٢/ ٤٢٥، والارتشاف ٢/ ٩٣٠، والهَمْع ١/ ٢٤٣.
(٦) في الأصل: (لا). (٧) مر الشاهد سابقًا. انظر تخريج البيت رقم (٢).
(٨) ما بين المعقوفين زيادة اقتضاها السياق.

بَابُ فِيما جَرَى كالمَثَلِ(*)

الغَرَضُ فِيـهِ أَنْ يُبَيِّنَ ما يَجُوزُ في حَذفِ الفِعلِ الّذي جَرَى الكَلامُ فِيـهِ كالمَثَلِ مِمَّا لا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هذا البَابِ

ما الّذي يَجُوزُ في حَذْفِ الفِعْلِ الّذي جَرَى الكَلامُ [بِـهِ][1] كالمثَلِ؟ وما الّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِك؟

وما المَعْنى الّذي يَصْلُحُ أَنْ يُتَمثَّـلَ بِه؟

وما حُكمُ قَوْلِهم: (هذا ولا زَعَمَاتِكَ)؟ وما تَقْديرُه في الحَذفِ؟ وما نَظِيـرُه مِن: (هذا ولا كَذِبَ مُسَيْلَمَةَ) [و٨٣]، وهَلْ تَقْديرُه: هذا عَظِيمٌ ولا أَتوهَّمُ كَـذِبَ مُسَيْلَمَةَ في جَنْبِه؟

وما الشَّاهِدُ في قَولِ ذي الرِّمّةِ:

دِيَـارَ مَـيَّـةَ ....

ولِمَ جَازَ بِالنَّصبِ والرَّفْعِ، ولَمْ يَجُزْ بِإظْهارِ الفِعلِ وحَذفِه؟ ولِمَ وَجَبَ أَنْ يَكْثُـرَ مِثْـلُ هذا؟ وهَلْ في الأَوَّلِ مَعنى النَّهْيِ عن زَعْمِه؟

وما حُكمُ قَوْلِهم: (كِلَيْهِما وتَمْرًا)[2]؟ وما وَجْهُ المَـثَلِ فيـهِ؟ وما تَقْدِيرُه في الحَذْفِ؟ وما دَلِيلُه؟ ولِمَ لا يَجُوزُ[3] فيهِ الإظْهَارُ؟

وما وَجهُ قَولِهم: (كُلَّ شَيءٍ ولا شَتِيمَةَ حُرٍّ)؟ وما تَقْديرُ المَحْذوفِ فيهِ؟ وما دَلِيلُه؟

(*) العنوان في الكتاب ١/ ٢٨٠: « **هذا بابٌ يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل** ».

(١) ما بين المعقوفين زيادة من الجواب.

(٢) هذا من أمثال العرب. انظر المثل وقصته في المستقصى ٢/ ٢٣١، ومجمع الأمثال ٢/ ١٥١.

(٣) في الأصل: (يجز).

ولِمَ جَازَ: (كِلاهُمَا وتَمْرًا) على رَفْعِ الأَوَّلِ ونَصْبِ الثّاني؟ وما تَقْديرُه في المَحْذُوفِ؟

ولِمَ جَازَ: (كُلَّ شَيءٍ ولا شَتِيمَةُ حُرٍّ) بِرَفعِ الثّاني ونَصْبِ الأَوَّلِ؟ وما تَقْدِيرُه؟

وما تَقْديرُ الرَّفْعِ في:

دِيَارُ مَيَّةَ ....

وما تَقْدِيرُ النَّصْبِ؟

وما الشَّاهِدُ في قَوْلِ الشّاعِرِ:

اعْتَادَ قَلْبَكَ مِنْ سَلْمَى عَوَائِدُه ....

ولِمَ رَفَعَ:

رَبْعٌ قَوَاءٌ أَذَاعَ المُعْصِرَاتُ بِه ....

وما الشَّاهِدُ في قَوْلِ عُمَرَ بنِ أَبِي رَبِيعَةَ:

هَلْ تَعْرِفُ اليَوْمَ رَسْمَ الدَّارِ ....

ولِمَ رَفَعَ:

دَارٌ لِمَرْوَةَ إِذْ أَهْلِي ....

ولِمَ كَانَ الرَّفْعُ أَوْلى بِهذا مِن النَّصْبِ؟

وفي التَّنْزِيلِ: ﴿ٱنتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ﴾ [النساء: ١٧١]، فمَا تَقْديرُ المَحْذوفِ فِيه؟ ومَا دَلِيلُه؟ ولِمَ جَازَ فِيهِ، ولَمْ يَجُزْ في الخَبَرِ، ولا في الاسْتِفْهامِ، إذا قُلْتَ: (أَنْتَهِي خَيْرًا لِي)، أو (أَأَنْتَهِي خَيْرًا لي)؟

وما تَقْديرُ المَحْذُوفِ في قَوْلِهم: (وَرَاءَكَ أَوْسَعَ لَكَ)[1]، و (حَسْبُكَ خَيْرًا لَه)؟

وما الشَّاهِدُ في قَولِ عُمَرَ بنِ أبي رَبِيعَةَ:

---

(١) من أمثال العرب. انظره في مجمع الأمثال ٢/ ٣٧٠.

فَـوَاعِـدِيـهِ سَـرْحَـتَـي مَـالِـكٍ ....

وبِمَ[(١)] نَصَبَ: (أَسْهَلا)؟

وما حُكمُ قَولِهم: (انْتَـهِ يا فُلانُ أَمْـرًا قَاصِدًا)؟ ولِمَ جَازَ إِظْهَارُ الفِعْلِ في هذا؟ وهَلّا جَرَى مَجْرى المَثَلِ كغَيْرِه مِمَّا في البَابِ؟

وما نَظِيـرُه مِنْ قَوْلِهم: (مَا رَأَيْتُ كَالَيَوْمِ رَجُلًا) في الحَذفِ والإِبْهَامِ؟

وما الشَّاهِدُ في قَولِ القُطَامِيِّ[(٢)]:

فَـكَـرَّتْ تَـبْـتَـغِـيـهِ ....

وبِمَ نَصَبَ: (السِّبَاعَا)؟ ومَا تَـقْدِيرُه؟ وما دَلِيلُه؟

وما الشَّاهِدُ في قَولِ ابنِ قَيْسِ الرُّقَـيَّاتِ[(٣)]:

لَـــنْ تَـرَاهَـا ولَـوْ تَـأَمَّـلْـتَ ... .

وبِمَ نَصَبَ: (طِيبا)؟

وما الشَّاهِدُ في قَوْلِ ابنِ قُمَيْـئَـةَ[(٤)]:

تَـذَكَّـرَتْ[(٥)] أَرْضًـا بِـهَا أَهْـلُـهـا ....

وما تَـقْدِيرُه، ودَلِيلُه؟

وما الشَّاهِدُ في قَولِ الشَّاعِرِ:

إِذا تَـغَـنَّى الـحَـمَـامُ الـوُرْقُ ....

---

(١) في الأصل: (وبما).

(٢) القُطامي هو عمير بن شييم بن عمرو بن عباد، وهو ابن أخت الأخطل، كان من نصارى تغلب في العراق، وأسلم، فهو شاعر إسلامي مقل مجيد. انظر ترجمته في الأغاني ٢٤/ ٢١، وسمط اللآلي ١/ ١٣١، والخزانة ٢/ ٣٧٠، والأعلام ٥/ ٨٨.

(٣) هو عبيد اللّه بن قيس بن شريح، لقب بالرقيات؛ لأنه شبب بثلاث نسوة سمِّين جميعًا رقية، وقيل غير ذلك. شاعر قريش في العصر الأموي، وكان مقيمًا في المدينة، وأكثر شعره الغزل والنسيب، وله مدح وفخر. انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٥٣٩، والأغاني ٥/ ٨٠، والخزانة ٧/ ٢٦١.

(٤) في الأصل: (قول أمية). (٥) في الأصل: (تذكر).

وما تَقْديرُه؟ وما دَلِيلُه؟

وما حُكْمُ قَوْلِهم: (أَلا رَجُلَ إِمّا زَيْدًا وإِمّا عَمْرًا)؟ وما تَقْدِيرُه؟ وما دَلِيلُه؟ ولِمَ جَازَ في هذا إِظْهَارُ الفِعْلِ؟

وما الشَّاهِدُ في قَوْلِ عَبْدِ بَنِي عَبْسٍ:

قَدْ سَالَمَ الحَيَّاتُ مِنْهُ القَدَما

وَمَا تَقْديرُه؟ وما دَلِيلُه؟

وما الشَّاهِدُ في قَولِ أَوْسِ بنِ حَجَرٍ[1]:

تُوَاهِقُ رِجْلاهَا يَدَاهُ ....

ولِمَ رَفعَهُما؟

وما الشَّاهِدُ في قَوْلِ الحَرثِ[2] بنِ نُهَيْكٍ[3]:

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ ....

وما دَلِيلُه؟

وما الشَّاهِدُ في قَولِ عَبْدِ العَزيزِ الكِلابِيِّ[4]:

وَجَدْنَا الصَّالِحِينَ لَهُم جَزَاءٌ ....

وما تَقْديرُه؟ ولِمَ جَازَ في الجَرِّ والرَّفْعِ والنَّصْبِ؟

---

(١) هو أوس بن حجر بن مالك بن حزن، من شعراء الجاهلية وفحولها، كان أوس فحل مضر، حتّى نشأ النابغة وزهير فأخملاه، وكان أوس عاقلًا في شعره، كثير الوصف لمكارم الأخلاق. انظر ترجمته في الشعر والشعراء ١/ ١٩٨، والأغاني ١١/ ٧٣.

(٢) هو الحرث بن نهيك النهشلي، لم نجد له ترجمة، ولم نعثر على شعر ينسب إليه غير هذا البيت. وانظر نسبة البيت له في سيبويه ١/ ٢٨٨، وقواعد المطارحة ٢٨٢، والخزانة ١/ ٣٠٥.

(٣) في الأصل: (نفيل)، وكذا في الجواب.

(٤) هو عَبْدِ العَزِيزِ بن زُرارةَ الكِلابِي، كما في (قواعد المطارحة ٣٤٥)، ومن أخباره أنه قدم على معاوية، فوقف على بابه، ولما علم معاوية مكانه أمر بإدخاله، وكان رجلًا شريفًا في قومه، ذا مالٍ كثير، شارك في الجهاد في بلاد الروم، ونال الشهادة. (ترجمته في تاريخ مدينة دمشق ٣٦/ ٢٨٤، وما بعدها).

وما الشَّاهِدُ في قَوْلِ الشَّاعِرِ:

أَسْقَى الإِلهُ عُدُوَاتِ الوَادِي ....

ثُمَّ قَالَ:

كُلُّ أَجَشَّ ....

فبِمَ رَفَعَه؟ وما دَلِيلُه؟ ولِمَ صَارَ بِمَنزلَةِ:

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ ....

ولِمَ جَازَ: (أَلا رَجُلَ إِمَّا زَيْدٌ وإِمَّا عَمْرٌو) بِالرَّفْعِ؟

وفي التَّنْزِيلِ: (زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ المُشرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُم) [الأنعام: ١٣٧] في قِرَاءَةِ بَعْضِهِم[1]، ولِمَ صَارَ بِمَنزلَةِ:

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ ....

الجَوَابُ

الّذي يَجُوزُ في حَذفِ الفِعلِ الّذي جَرَى الكَلَامُ بِه كالمَثَلِ إذا كَثُرَ إلى حَدٍّ يَبْلُغُ بِه كَثْرَةَ المَثَلِ في ظُهُورِ المَعْنى جَازَ حَذْفُه للاسْتِغناءِ عَنْه بِظُهورِ المَعْنى بِمَا أُبْقِيَ مِن الكَلامِ. ولا يَجُوزُ إِظْهارُه؛ لأَنَّه يُصَيِّرُه بِمَنْزِلَةِ اسْتِعْمالِ ما لا يُحْتَاجُ إِلَيْه للمَعْنى اللّازِمِ عَنْهُ، وذلك نَحْوُ قَوْلِهم: (هذا ولا زَعَمَاتِك)، فالمَعْنى فِيهِ: هذا عَظِيمٌ ولا أَتوهَّمُ[2] زَعَمَاتِك مَعَه؛ اسْتِعْظامًا لَهَا في القُبْحِ، وفِيهِ مَعْنى النَّهْيِ عَن الزَّعْمِ الّذي يَكونُ مِنْه، كمَا قَالَ سِيبَوَيهِ[3]، [ظ٨٣] مِن جِهَةِ أَنَّه إذا اسْتَعْظَمه مِن جِهَةِ عِظَمِ قُبْحِه، وكَانَ المُتَكلِّمُ بِه حَكِيمًا، فَإنّما يَدُلُّ على أَوكَدِ النَّهْيِ بِمِثْلِ هذا.

ونَظِيرُه: (هذا ولا كَذِبَ مُسَيْلَمَةَ)، كأَنّه قَالَ: هذا كَذِبٌ عَظِيمٌ ولا كَذِبَ

---

(١) القراءة برفع (قتل) وإضافته إلى الأولاد ورفع الشركاء قراءة السلمي والحسن وأبي عبد الملك قاضي الجند صاحب ابن عامر. انظر المحتسب ١/ ٢٢٩، وتفسير البحر المحيط ٤/ ٢٣١.

(٢) في الأصل: (توهم)، وكذا في الكتاب ١/ ٢٨٠. (٣) سيبويه ١/ ٢٨٠.

مُسَيْلَمَةَ، في عِظَمِ القُبْحِ، فَإِنّما يَدُلُّ هذا الكَلامُ على أَنّه قَدْ جَمَعَ بَيْنَ شَيْئَيْن، قد اشْتَهَـرَ أَحَدُهما بِالعِظَمِ في مَعْناهُ، فقِيلَ: لا يُـتَوهَّمُ الجَمْعُ بَيْـنَهما على المُسَاوَاةِ؛ لِعِظَمِ أَحَدِهما على الآخَـرِ، فهذا هو تَحْقِيقُ المَعْنى.

والّذي يَتَحَصَّلُ مِن ذلِك اسْتِعْظامُ المَنْهِيِّ عَنْهُ حَتّى يَتَجاوَزَ حَدَّ ذلِك العِظَمِ فِيـهِ التَّحْقِيقُ أو التَّـقْديرُ، وقَدْ يَجيءُ كَلامٌ يُشْبِهُ هذا في بَابِ الاسْتِعظامِ، ويَنْفَصِلُ مِنْـهُ بِمَعْنى النَّقِيضِ، كقَوْلِهم: (مَرْعًى ولا كالسَّعْدَانِ)[1]، فهذا إنّما هو تَفْضِيلٌ للسَّعْـدَانِ، وكذلِك: (قَضِيّـةٌ ولا أَبَا حَسَنٍ)[2]، فَإِنّما هذا تَـرْغِيبٌ في (السَّعْدَانِ)، وفي قَضَايا أَبِي حَسَنٍ، كمَا أَنَّ الأَوّلَ تَحْذِيرٌ مِنْ مِثْلِ [كَذِبِ][3] مُسَيْلَمَةَ، أَوْ زَعَمَاتِ[4] هذا المُخَاطَبِ.

والمَعْنى الّذي يَصْلُحُ أَنْ يُـتَمَثَّـلَ بِـهِ هو الّذي تَشْتَدُّ الحَاجَةُ إِلَيْهِ أو مِثْلِه في تَـرْغِـيبٍ أو تَـرْهِيبٍ، فيُجْرَى للأَوّلِ، ثُمَّ يُـذَكَّـرُ بِـهِ الثّاني على مَعْنى أَنَّ مَنْـزِلَـتَكَ كَمَنْـزِلَةِ الّذي قِـيلَ لَه هذا القَوْلُ أَوّلًا على نَحْوِ قَوْلِـهِم: (أَطِـرِّي إِنَّكِ نَاعِلَةٌ)[5]، وإِنَّما حَسُنَ الحَذْفُ لِشُهْرَةِ الأَمْـرِ في ذلِك المَعْنى مِنْ كَذِبِ مُسَيْلَمَةَ أو زَعَمَاتِ هذا المُخَاطَبِ، وكذلِك شُهْرَةُ الأَمْرِ في تَفْضِيلِ (السَّعْدانِ) على غَيْرِه مِن المَرَاعِي، فلَوْ قِيلَ في رَجُلٍ صَنَّفَ كِتابًا قد سُبِقَ إِلَيْهِ، والسَّابِقُ أَجْودُ في ذلِك المَعْنى، لَجازَ أَنْ يُقالَ: (مَرْعًى ولا كالسَّعْدانِ) على طَرِيقِ المَثَلِ، وقد يَقولُونَ على طَرِيقِ المُبالَغَةِ: (فُلانٌ أَكْذَبُ مِنْ مُسَيْلَمَةَ) إذا وَجَدُوه يَسْهُلُ عَلَيْهِ الكَذِبُ، ويَسْتَمِرُّ في فُنُونِه، وإِنْ لَمْ يَـكُنْ كَذِبًا على اللّهِ جَلَّ وعَزَّ.

---

(١) من أمثال العرب. انظره في المستقصى ٢/ ٣٤٤، ومجمع الأمثال ٢/ ٢٧٥، وفصل المقال ١/ ١٩٩.

(٢) ليس من أمثالهم، وإن كان قد عده المبرد مثلًا. انظر المقتضب ٤/ ٣٦٣.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٤) في الأصل: (زعماتك)، والتصويب من العبارة المكررة في الفقرة الآتية.

(٥) من أمثال العرب. انظره في جمهرة الأمثال ١/ ٥٠، والمستقصى ١/ ٢٢١، ومجمع الأمثال ١/ ٤٣٠، وفصل المقال ١/ ١٦٩.

وقَالَ ذُو الرّمّةِ:

٢٦٣ دِيَـارَ مَـيَّـةَ إِذْ مَـيٌّ تُـسَـاعِـفُـنـا ولا يَـرَى مِثْلَـهَا عَجَمٌ ولا عَـرَبُ[1]

فنَصَبَ (دِيَارَ مَيّـةَ) عَلَى: اذْكُـرْ دِيَارَ مَيَّـةَ، إلّا أنّه لا يَجوزُ إِظْهارُ هذا العَامِلِ؛ للاسْتِغناءِ عَنْهُ، وأَنَّ تَنْزيلَ مِثْلِ هذا عَلَى أَنَّ شُهْرَتَه يَكْفِي ذِكْـرُ الاسْمِ مِنْه أو بَعْضِ الاسْمِ مِنْ أَنْ يُتَـكَلّفَ بَسْطُ الكَلامِ فيهِ، وهذا مَعنًى طَرِيفٌ مِمَّا يُوجِبُ الاجْتِزاءُ بِـذِكـرِ الاسْـمِ دُونَ الفِعلِ؛ لِـتَقْرِيرِ هذه المَنْزِلَةِ في النّـفْسِ الّتي هي أَبْلَغُ مِن التَّطْويلِ فِـيهِ. ودَلِـيلُ ذلِك مِن جِهَةِ أَنّ التَّشَبُّبَ بِـذِكرِ المَحْبُوبِ أو ذِكرِ أَسْبابِه ومَواطِـنِه، فَإِذا ذُكِـرَ اسْمُه دَلَّ على الحُزنِ على فِراقِه، فهذا دَلِيلٌ وَاضِحٌ على مَعْنى: (اذْكُـرْ ذلِك) تَحَزّنًا عَلَى فِراقِ أَهْلِه؛ فَلِهذا لَمْ يَجُزْ إِظْهارُ الفِعلِ.

وقد يَجُوزُ رَفعُه، فتَقولُ: (دِيَارُ مَيَّـةَ) على: تِلْكَ دِيَارُ مَيّـةَ، إلّا أَنّه لا يَظْهَرُ الرّافعُ، كمَا لا يَظهَرُ النَّاصِبُ. والعِلّـةُ وَاحِدةٌ مِن أَنّه جَرَى كالمَثَلِ عَلَى ما ذَكَـرْنا.

وإِنّما جَـازَ التَّصـرُّفُ بِالنَّصبِ والرّفـعِ، ولَـمْ يَجُـز التَّصرُّفُ بِـإِظهارِ الفِعـلِ وإِضْمارِه؛ لأَنَّ التَّصرُّفَ بِاخْتلافِ الحَرَكاتِ لا يُعْتَدُّ به، كمَا يُعْتَـدُّ بِالحُروفِ التَّامّةِ، والأَسْماءِ، والأَفْعالِ. ونَظِيرُ ذلِك قَولُهم: (مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ) بِالرَّفْعِ والنّصبِ، ولا يَقولُونَ: (مَا جَاءَ حَاجَتُكَ)؛ لأنّ التَّصرّفَ بِالحُروفِ يُعْتَدُّ به، ولا يَجُوزُ في الحُروفِ [تَصرُّفُ][2] المَثَلِ، فأمّا الحَركاتُ فَليَسَ لَها هذه المَنْزِلَةُ؛ لِضَعْفِها عن مَنْزِلَةِ الحَرْفِ التّامِّ.

وتَقُولُ: (كِلَيْهِما [وتَمْرًا])[3]، فهذا على تَقْديـرِ: أَعْطِني كِلَيْهما وتَمْرًا، ودَلِـيله

---

(١) البيت من البسيط، وهو لذي الرّمة في ديوانه ٢٣، وانظر سيبويه ١/ ٢٨٠، ٢/ ٢٤٧، وابن السيرافي ١/ ٣٨٣، وتحصيل عين الذهب ١٩٠، والنكت للأعلم ١/ ٥٧٨، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣١٧، وشرح الرضي ١/ ٣٩٥، برواية: (مساعفة)، والارتشاف ٣/ ١٤٧٦، والمقاصد الشافية ٣/ ١٦٤. وهو بلا نسبة في العضديات ١١٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٢٦، برواية: (عرب ولا عجم).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) هو من أمثال العرب. انظر المثل في مجمع الأمثال ٢/ ١٥. وما بين المعقوفين ليس في الأصل، وهو زيادة يقتضيها السياق.

أنّه إنّما يُقالُ في حَالِ الطّلَبِ الّتي قَدْ ظَهَرَ فيها مَعْناهُ، ولا يَجُوزُ إظْهارُ الفِعْلِ؛ لأنّه يَجْري كالمَثَلِ، وذلِك أنّه لَوْ غَيَّـرَ الشّأنَ غَيّـرَهُ في ثَوْبٍ أو دِينارٍ، فجَازَ أَنْ يَقولَ: (كِلَيْهِما وتَمْرًا)، أي: أَعْطِني الجَمِيعَ، ويَجُوزُ: (كِلاهُما وتَمْرًا)، على تَقْديرِ: كِلاهُما لي وزِدْني تَمْرًا، فيَكُونُ الطَّلَبُ [و٨٤] للاسْتِزادَةِ؛ فلِهذا حَسُنَ اخْتِلافُ الإعْرابِ لاخْتِلافِ المَعْنى؛ لأنَّ أَحَدَهما يَطْلُبُ الجَمِيعَ. والآخَرَ يَطْلُبُ زِيادةَ التَّمْرِ، ويَـذكُـرُ أَنّ الأَوّلَ له حَاصِلٌ لا يَحْتاجُ فيهِ إلى طَلَبٍ.

وتَـقولُ: (كُلَّ شَيءٍ ولا شَتِيمةَ [حُرٍّ][1])، وتَـقديرُه: ائـتِ كُلَّ شَيءٍ ولا [تَـرْتكبْ][2] شَتِيمةَ حُرٍّ، فهذا مُبالَغَةٌ في مَعْنى النّهيِ عن شَتِيمةِ حُرٍّ، ولَيْسَ بِأمرٍ له أَنْ يَأتِـيَ كُلَّ شَيءٍ على التَّحْقيقِ، وإِنْ كَانَ مَخْرجُهُ مُخْرجَ الأَمْرِ بذلِك لِيُبالِغَ في النَّهْيِ عن شَتيمةِ الحُرِّ، فكأنّه مِمَّا يُؤمَـرُ بِكُلِّ شَيءٍ إِنْ كَانَ في ذلِك تَسَبّبٌ إلى تَركِ شَتِيمةِ حُرٍّ، ولَيْسَ الغَرَضُ فيهِ أَنْ يَفْعَلَ شَيـْئًا، وإِنّما الغَرضُ فيهِ النَّهيَ عَنْ شَتِيمةِ حُرٍّ بِأوكدِ مَا يَكونُ، فَإِنْ كَانَ لا يُوصلُ إلى انْتِفاءِ ذلك إلّا بِأمرٍ ما فَأتِه أيُّها المُخَاطَبُ؛ فلِهذا حَسُنَ أَنْ يَكونَ على تَقْدِيرِ: ائْتِ كُلَّ شَيءٍ ولا [تَـرْتَـكِبْ][3] شَتِيمةَ حُرٍّ؛ لأنّه إذا خَرجَ مَخْرجَ العُمومِ كَانَ أَبْلغَ. ويَجُوزُ فيهِ الرَّفـعُ، على تَقْديرِ: كُلُّ شيءٍ أَمَمٌ ولا شَتِيـمَـةَ حُـرٍّ، إلّا أَنَّ هذا لا يَظْهرُ كما [لا][4] يَظْهرُ النّاصِبُ.

وقَالَ الشّاعِرُ:

٢٦٤ اعْـتَـادَ قَلْـبَكَ مِنْ سَلْمَى عَـوائِـدُه ... وهَاجَ أَهْوَاءَكَ المَكْـنُونَـةَ الطَّـلَلُ

رَبْـعٌ قَـواءٌ أَذَاعَ المُـعْـصِرَاتُ بِـه ... وكُـلُّ حَيْـرانَ سَارٍ مَـاؤُهُ خَضِلُ[5]

---

(١) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وهو من تمام المثل في الكتاب ١/ ٢٨١.

(٢، ٣) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وهو من التقدير في الكتاب١/ ٢٨١.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٥) البيتان من البسيط، وهما لعمر بن أبي ربيعة في شرح أبيات مغني اللبيب ٧/ ٢٦٦. وهما بلا نسبة في سيبويه ١/ ٢٨١، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٩١، وابن السيرافي ١/ ٢٥٩، والخصائص ٣/ ٢٢٦، والنكت ١/ ٣٤٩، وتحصيل عين الذهب ١٩٠، ومغني اللبيب ٧٨٤. والطلل: ما شخص من آثار الدار، والربع: الموضع الذي نزلوا فيه، والقواء: الخالي، والمعصرات: السحاب التي فيها أعاصير، =

فَـرَفَعَ (رَبْعٌ قَوَاءٌ) على تَقْدِيرِ: ذَاكَ رَبْعٌ قَوَاءٌ، إلّا أَنَّهُ لا يَظْهَرُ هذا الرَّافِعُ، كمَا لا يَظْهَرُ في قَولِه: (دِيَارُ مَيَّـةَ)، إلّا أَنَّ الرّفعَ في هذا أَوْجَهُ؛ لأنَّه نَـكِرةٌ على شَرْطِ الخَبَـرِ في الفَائِدَةِ، ولأنَّه جَرَى التَّـفْسِيـرُ للطَّـلَلِ الّذي ذُكِـرَ، فالاسْتِئنافُ أَولى بِه.

وقالَ عُمَرُ بنُ أَبي رَبِيعَةَ:

٢٦٥ هَلْ تَعْرِفُ اليَوْمَ رَسْمَ الدَّارِ والطَّلَلا ... كمَا عَرَفْتَ بِجَفْنِ الصَّيْقَلِ الخِلَلا

دَارٌ لِـمَـرْوَةَ إِذْ أَهْـلِـي وأَهْـلُـهُم ... بِالكَانِسِيَّـةِ نَـرْعَى اللَّهْوَ والغَزَلا[1]

فَـرَفَعَ قَوْلَهُ: (دَارٌ)؛ لأنّه نَـكِرةٌ كالأَوّلِ في قَولِه: (رَبْـعٌ قَوَاءٌ).

وفي التّنزيلِ: ﴿ ٱنتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ ﴾ [النساء: ١٧١]، وتَقديرُه: ائْـتُوا خَيْـرًا لَـكُم، ودَليلُه أنّه إذا نُهِيَ عن شَيءٍ فَإنّما يُصرفُ إلى ضِدِّه، فلمّا نُهُوا عن الشَّرِّ الّذي هو القَبائِـحُ صُرِفوا إلى الخَيْرِ الّذي هو المَحَاسِنُ.

ومِن[2] ذلِك قولُ العَربِ: (وَرَاءَكَ أَوْسَعَ [لَكَ][3])، وتَقْديرُه: ائْتِ مَكانًا أَوْسَعَ لَكَ، ودَليلُه: (وَرَاءَكَ) بِمَعْنى أَنّه: (تَأَخَّرْ وائْتِ المكانَ الأَوْسَعَ لَكَ)، ولا يَظْهرُ هذا العَامِلُ للعِلّةِ الّتي بيّـنّا.

ولا يَجُوزُ: (أَنْتَهِي خَيْـرًا لي)، ولا: (أَأَنْتَهِي خَيْـرًا لي)، كما جَازَ في الأَمْرِ؛ لأنَّ الخَبَـرَ لا يَتضمّنُ الإخْراجَ مِنْ حَالٍ إلى حَالٍ، وكذلِك الاسْتِخْبَارُ، فأمّا الأَمْـرُ والنّهيُ فيتَضَمّنانِ ذلِك؛ لأنّكَ إذا أَمَرْتَـهُ بِـفِعلٍ فَأنتَ تُخْرِجُه مِن خِلافِه، وإذا نَـهَيتَه عَنْ فِعْلٍ فَأنتَ تَطلبُ مِنْهُ الدُّخولَ في خِلافِه؛ فلِهذا صَلُحَ إِضْمارُ الفِعْلِ في الأَمْرِ

= والواحد: إعصار، وهي: الرياح اللواتي تـهب بشدة، وأذاع به: فرقـه وطمس أثره، والحيران: السحاب الذي كأنه متحير لا يقصد إلى جهـة لثقله وكثرة مائه، والساري: الذي ينشأ بالليل ويسير، والخضل بمعنى: المخضل الذي يبل ويندي.

(١) البيتان من البسيط، وهما لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٣٠٦، من الشعر المنسوب إليه، وانظر سيبويه ١/ ٢٨٢. وهما لعوج بن حزام في ابن السيرافي ١/ ١٣٧. وهما بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس ٩٢، وتحصيل عين الذهب ١٩١، والنكت ١/ ٣٥٠.

(٢) في الأصل: (من).

(٣) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وهو من تتمة المثل.

والنَّهْيِ على ذلِك الوَجْهِ، ولَمْ يَجُزْ مِثْلُه في الخَبَرِ والاسْتِخْبارِ.

وتَقولُ: (حَسْبُكَ خَيْـرًا لَكَ)؛ لأنَّ (حَسْبُك) بِمَنزلَةِ (اكْتَـفِ)، وتَقْدِيرُه: ائتِ خَيْـرًا لَكَ.

وقال عمر بن أبي ربيعة:

٢٦٦ فَـوَاعِـدِيــهِ سَـرْحَـتَـي مَـالِـكٍ ... أو الـرُّبـا بَـيْـنَـهُـمـا أَسْـهَـلا[1]

كأنّه قَالَ: ائتِ الأَسْهَـلَ.

وتَقولُ: (انْـتَـهِ يَا فُلانُ أَمْرًا قَاصِدًا)، أَيْ: إِيتِ، إِلّا أَنَّ هذا يَجُوزُ فِيـهِ إِظهارُ الفِعلِ؛ لأنّه لَمْ يَكثُـرْ إلى حَدٍّ يَلْـزَمُهُ الاسْتِغناءُ عن الفِعْلِ، وذلِك لأنّه مُبْهمٌ، لَيْسَ كالخَيْرِ والشَّرِّ اللّذين هما أَصلانِ فيما يَنْبَغي أَنْ يُؤتى[2] أو يُجْتَـنَـبَ. فَلَمْ يَقْوَ قَولُه: (أَمْرًا قَاصِدًا) هذه القُوّةَ الّتي تَظهَرُ في الخَيْـرِ؛ فلِهذا جَازَ إِظهارُ الفِعْلِ مَعَهُ تَقْـوِيـةً لِمَعْناهُ؛ إِذْ ضَعُف عن تِلْكَ المنزلَةِ.

ونَظِيـرُه: (مَا رَأَيْتُ [ظ٨٤] كَاليَومِ رَجُلًا)، فهو مِثلُه في الإِبْهامِ الّذي قَدْ يَحْتاجُ إلى الإِيضاحِ.

وقَالَ القُطَاميُّ:

٢٦٧ فَـكَـرَّتْ تَـبْـتَـغِـيــهِ فَـصَادَفَـتْـهُ ... عَلَى دَمِـه ومَصْرَعِـهِ السِّبَـاعـا[3]

---

(١) البيت من السّريع، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٢٧٧، برواية:

وواعـديــه سـدرتـي مـالـكٍ ... أو ذا الـذي بـيـنـهـمـا أسـهـلا

وانظر سيبويه ١/ ٢٨٣، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ١٣٥، وابن السيرافي ١/ ٢٨٤، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٠٠، وتحصيل عين الذهب ١٩٢، والنّكت للأعلم ١/ ٣٥٠، والمقاصد الشافية ٣/ ١٦٥، وخزانة الأدب ٢/ ١٠٥. وهو بلا نسبة في معاني الأخفش ٢٧٠، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٥٠٩، والحجة للفارسي ٢/ ٥٩، والمحتسب ١/ ١٤٣، والمحصول ٥٣٦، وشرح الرّضي ١/ ٣٤٠.

(٢) في الأصل: (يبقى).

(٣) البيت من الوافر، وهو للقطامي في ديوانه ٤١ برواية:

فـكـرّت عـنـد فـيـقـتـهـا إلـيــه ... فـألـفـت عـنـد مـربـضـه الـسـبـاعـا

وذكر في النوادر ٥٢٦ أن رواية الديوان لا اختلاف بين الرواة فيها، وأما رواية سيبويه فهي من تغيير النحاة، =

والمَعْنى: صَادَفَت السِّبَاعَ، ودَلِيلُه أَنَّ الوَحْشِيّةَ لَمّا صَادَفَتْ وَلَدَها مُتَمَزِّقًا يَخُورُ في دَمِه كَانَتْ بذلِك كَأنّها قد صَادَفَت السِّباعَ[1] تُقَطِّعُه بِمُصَادَفَتِها آثَارَ السِّباعِ فِيهِ.

وقَالَ ابنُ قَيْسِ الرُّقَيَّاتِ:

٢٦٨ لَـنْ تَـرَاهَـا ولَـوْ تَـأَمَّـلْـتَ إلّا ... ولَـهَـا في مَـفَارِقِ الرَّأسِ طِـيبا[2]

ودَلِيلُه أَنّهُ يُشَبِّبُ بِذِكْرِها، وأنّ الرّائيَ لا يَرَى إلّا مَا يُحِبُّ مِنْها، فمِن هاهنا دَخَلَ الطِّيبُ في مَعْنى الرّؤيـةِ المَذْكورَةِ لا مَحالَةَ، وصَارَ على تَقْديرِ: وتَـرَى لَها في مَـفَارِقِ الرّأسِ طِيبا، ولَمْ يَجُزْ إظهارُ الفِعلِ؛ لِـتَمكُّنِ هذا الكَلامِ في الدَّلالةِ عَلَيْهِ، حَتّى لَوْ [ظَهَـرَ][3] صَارَ ذِكْـرُه[4] بِمَنزلَةِ اللَّغْوِ المُنَافِرِ للكَلامِ، فلَمْ يَجُزْ إظْهَارُه لهذه العِلَّةِ.

وقَالَ ابنُ قُمَيئَةَ:

٢٦٩ تَـذَكَّـرْتُ أَرْضًـا بِـهَـا أَهْـلُـهـا ... أَخْـوَالَـهـا فِـيـهـا وأَعْـمَـامَـها[5]

أَيْ: تَـذَكَّـرْتُ أَخْوالَها وأَعْمَامَها، ودَلِـيلُه أَنَّ تَذكُّـرَ الأرضِ مِنْ أَجْلِ تَذَكُّـرِ مَنْ

= وانظر البيت منسوبًا في سيبويه ١/ ٢٨٤، والنوادر ٥٢٦، والأصول ٣/ ٤٧٤، وابن السيرافي ١/ ١٥، والمحتسب ١/ ٢١٠، وتحصيل عين الذهب ١٩٢، والنكت ١/ ٣٥١، والمقاصد الشافية ٣/ ١٦٥. وهو بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس ٩٢، وإيضاح الشعر للفارسي ٥٤٠، والخصائص ٢/ ٤٢٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٦١١.

(١) في الأصل: (السباعا).

(٢) البيت من الخفيف، وهو لابن قيس الرقيات في زيادات ديوانه ١٧٦، تحقيق الربيعي، وانظر سيبويه ١/ ٢٨٥، وقواعد المطارحة ٣٣٤، ٣٤٥. وهو لابن الأسلت في المقاصد الشافية ٣/ ١٦٥. وهو بلا نسبة في المقتضب ٣/ ٢٨٤، والخصائص ٢/ ٤٢٩، والتمام ٢٣، والنكت للأعلم ١/ ٣٥١، وابن يعيش ١/ ١٢٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٥٦.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة اقتضاها السياق.

(٤) في الأصل: (ذكر).

(٥) البيت من السريع، وهو لعمرو بن قميئة في ديوانه ١٨٤، وانظر سيبويه ١/ ٢٨٥، وابن السيرافي ١/ ٢٤٣، وفرحة الأديب ٨٦، وتحصيل عين الذهب ١٩٣، والنكت ١/ ٣٥١، وقواعد المطارحة ٣٤٥، والمقاصد الشافية ٣/ ١٦٥. وهو بلا نسبة في جمل الخليل ١٣٠، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٩٣، والحجة للفارسي ٣/ ٤٢٦، والمحتسب ١/ ١١٦، والخصائص ٢/ ٤٢٧، وابن يعيش ١/ ١٢٦.

يُحِبُّ بِها مِنْ أَهْلِها، فدَخَلُوا في التَّذَكُّرِ لهذه العِلّةِ.

وقَالَ الشَّاعِرُ:

٢٧٠ إذا تَغَنّى الحَمامُ الوُرْقُ هَيَّجَني ولَوْ تَعَزَّيْتُ عَنْها أُمَّ عَمّارِ[١]

فتَهْيِيجُه هو تَذَكُّره أُمَّ عَمّارٍ، فكَأَنَّهُ قالَ: هَيَّجَنِي فَذَكَّرَني أُمَّ عَمّارٍ، وذلك بِالمُشَاكَلَةِ الّتي بينَ تَغَنّي الحَمَامَةِ لِفراقِ إِلْفِها وبَينَ حَالِه في فِراقِ إِلْفِه.

وتَقولُ: (أَلا رَجُلَ إِمّا زَيْدًا وإِمّا عَمْرًا)، أَيْ: اللّهُمَّ اجْعَلْهُ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا؛ لأنّ التَّمَنِّيَ قَدْ دَلَّ على طَلَبِ هذا. ويَجُوزُ رَفْعُه عَلَى أَنّه لَمّا تَمَنّى قِيلَ لَه: مَنْ هذا المُتَمَنَّى؟ فقالَ: زَيْدٌ أو عَمْرٌو، أَيْ: هو زَيْدٌ أو عَمْرٌو.

وقَالَ عَبدُ بَني عَبْسٍ:

٢٧١ قَدْ سَالَمَ الحَيّاتُ مِنْهُ القَدَما

الأُفْعُوانَ والشُّجاعَ الشَّجْعَما[٢]

أَيْ: سَالَمَت القَدَمُ الأُفْعُوانَ والشُّجاعَ الشَّجْعَما، ودَلِيلُه أَنّها مُسَالِمَةٌ لِمَا أَنّها مُسَالِمَةٌ فيما يَقْتَضيه حَالُ المُسَالِمِ، فالحيّاتُ قَدْ سَالَمَت القَدَمَ بِأَنْ لا تَنْهَشَها،

---

(١) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٢٠٣. وهو بلا نسبة في جمل الخليل ١٣١، وسيبويه ١/ ٢٨٦، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٩٣، والزاهر ١/ ٢٠٣، والأضداد ٣٤١، والخصائص ٢/ ٤٢٥، وتحصيل عين الذهب ١٩٤، والنكت ١/ ٣٥١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٧٢، والمقاصد الشافية ٣/ ١٦٦. والروايات في كتب النحو: (تغربت، وتعزيت، وتعزبت، وتسليت).

(٢) هذا من الرجز، وهو لعبد بني عبس في جمل الخليل ١٣٢، وسيبويه ١/ ٢٨٧. وهو للمساور بن هندٍ العبسيّ في شرح أبيات الجمل لابن سيده ٢٠٥، واللسان (ضمز)، (ضرزم). وهو للدبيري في ابن السيرافي ١/ ١٣٨، والانتخاب ٣٤. وهو لعبيد بن علس في التاج (ضرم). وهو لأبي حناء الفقعسي في ضرائر الشعر لابن عصفور ١٠٧، والخزانة ١٠/ ٢٥٩. ويقال: أبو حيان الفقعسي في اللسان (ضمز). وهو للعجاج في تحصيل عين الذهب ١٩٤، وانظر الخزانة ١١/ ٤٤٣. وانظر الأقوال جميعها في الخزانة ١١/ ٤٤٤. وهو بلا نسبة في معاني الفراء ٣/ ١١، والمقتضب ٣/ ٢٨٣، وتهذيب اللغة ٣/ ٢٠٠، والأصول ٣/ ٤٧٣، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٩٣، والجمل ٢٠٥، والحجة للفارسي ١/ ١٢٥، وإيضاح الشعر للفارسي ٥٤٠، والخصائص ٢/ ٤٣٠، والمنصف ٣/ ٦٩، وسر الصناعة ٢/ ٤٨٣، وجمهرة اللغة ١١٣٩، والنكت ١/ ٣٥٢. والأفعوان: الذكر من الأفاعي، والشجاع: الذكر من الحيات.

ولا تَتَعَرَّضَ لَها بِسُوءٍ، والقَدَمُ قد سَالَمَت الحَيّاتِ بِأنْ لا تَطَأَها، ولا تَتَعرّضَ لها بِسُوءٍ، فهو على هذا المَعْنى.

وقَالَ أَوسُ بنُ حَجَرٍ:

٢٧٢ تُواهِقُ رِجْلاها يَداهُ ورأسُهُ [لَهَا] قَتَبٌ عِنْدَ الحَقِيبَةِ رَادِفُ[1]

أيْ: تَتَوَاهَقُ يَدَاهُ؛ لأنَّ المُفَاعَلَةَ في هذا تَدُلُّ على أَنَّ الفِعْلَ لَهُما، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهما فَاعلٌ، مَفْعولٌ؛ لأنه لَوْ قَالَ: تُوَاهِقُ رِجْلاهَا يَدَيْه، كَانَ كقَولِك: (يُضَارِبُ زَيْدٌ عَمْرًا)، فعَمْرٌو أَيْضًا يُضَاربُ زَيْدًا، فهو فَاعِلٌ، مَفْعولٌ، في مَعْنى الكَلامِ، إلّا أنّه يَرْتَفعُ بِفِعلٍ يَدلُّ عَلَيْهِ المَذْكورُ، لا بِهذا المَذْكورِ؛ لأنّه لا يَجُوزُ أنْ يكونَ للفِعْلِ فَاعِلانِ على غَيْرِ طَرِيقِ الشَّرِكَةِ بِحرفِ العَطْفِ؛ فلِهذا وَجَبَ إضمارُ الفِعْلِ الّذي يَدلُّ عليه المَذْكُورُ.

وقَالَ الحَارِثُ بنُ نُهَيْكٍ:

٢٧٣ لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ ومُخْتَبِطٌ مِمّا تُطِيحُ الطَّوائِحُ[2]

أَيْ: لِيَبْكِه ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ، وذلِك[3] أنّ كُلَّ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُه فهو يَدُلُّ على

---

(١) البيت من الطويل، وهو لأوس بن حجر في ديوانه ٧٣، وانظر سيبويه ١/ ٢٨٧، وإيضاح الشعر للفارسي ٥٣٨، وابن السيرافي ١/ ١٨٢، وتحصيل عين الذهب ١٩٥، والنكت ١/ ٣٥٣. وهو بلا نسبة في المقتضب ٣/ ٢٨٥، وشرح أبيات سيبويه ٩٣، وسر صناعة الإعراب ٤٨٣، والخصائص ٢/ ٤٨٥، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٦٣.

(٢) البيت من الطويل، وهو للحارث بن ضرار النهشلي في ابن السيرافي ١/ ٧٧. وهو لنهشل بن حري في شرح شواهد الإيضاح لابن بري ٩٤. وهو لضرار بن نهشل. انظر المقاصد النحوية ٢/ ٢٠٥. وهو منسوب لمزرد. انظر إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ١٠٩، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٠٥. وهو منسوب أيضًا للمهلهل، انظر المقاصد النحوية ٢/ ٢٠٥. وهو للحارث بن نهيك النهشلي في شرح شواهد الإيضاح لابن بري ٩٤، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١/ ١٠٩. وهو للبيد بن ربيعة في تحصيل عين الذهب ١٩٥، وهو في ملحق ديوانه ٣٦١. وهو بلا نسبة في سيبويه ١/ ٣٦٦، ٣٩٨، والمقتضب ٣/ ٢٨٢، والأصول ٣/ ٤٧٤، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٩٣، والإيضاح العضدي ١١٥، والحجة للفارسي ٣/ ٤١٤، وإيضاح الشعر ٥٠٣، ٥٣٩، والخصائص ٢/ ٣٥٣، ٤٢٤، والنكت للأعلم ١/ ٣٥٣، وقواعد المطارحة ٢٨٢، وشرح الرضي ١/ ١٩٧، ١٩٨، ٣/ ٤١٨، والموشح ٦٤.

(٣) في الأصل: (وكذلك).

فِعْلِ الفَاعِلِ، ولَيسَ كُلُّ [مَا][1] يُسمّى فَاعلُه يَدُلُّ على فِعْلِ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُه؛ لأنَّ [مِن][2] الأَفْعالِ ما لا يَتَعَدّى، فَأمّا مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُه فهو مَنْقُولٌ مِنْ فِعلِ الفَاعِلِ [و٨٥] على طَرِيقِ (فَعَلَ) إلى (فُعِلَ).

وقَالَ عَبْدُ العَزِيزِ الكِلابيُّ:

٢٧٤ وَجَدْنا الصَّالِحِينَ لَهُمْ جَزَاءٌ وجَنّاتٍ وعَيْنًا سَلْسَبِيلا[3]

فهذا عَلَى: وَجَدْنا لَهُمْ جَنّاتٍ، ودَلِيلُه مَا جَرَى من وجدانِ الصَّالِحِينَ، وأنَّ صِفتَهم بِالصّالحينَ تَقْتَضي حُسنَ الجَزاءِ لَهُم؛ فلِهذا دَخلَ في مَعْنى الوُجُودِ، ولَمْ يَحْتَجْ إلى ذِكْرِه؛ لِظُهورِ المَعْنى المُقْتَضِي لَه بِمَا لا يَنْبَغي أَنْ يَذهبَ على ذِي فَهْمٍ، فاخْتِزالُ الفِعلِ على هذا الوَجْهِ؛ ولهذه العِلّةِ. ويَجُوزُ النَّصبُ في الجَزاءِ على: وَجَدْنا لَهُم جَزَاءً. وأَمّا الرَّفْعُ فعَلَى أنّه جُمْلةٌ في مَوضعِ الخَبَرِ لـ (وَجَدْنا).

وقَالَ الشَّاعِرُ:

٢٧٥ أَسْقَى الإلهُ عُدُواتِ الوَادِي
وَجَوْفَهُ كُلَّ مُلِثٍّ غَادِي
كُلُّ أَجَشَّ حَالِكِ السَّوَادِ[4]

فهذا[5] على: سَقاهُ كُلُّ أَجَشَّ، ودَلِيلُه: (أَسْقَى الإلهُ عُدُوَاتِ الوَادِي) فكأنَّه قَالَ:

(١، ٢) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وهو زيادة يقتضيها السياق.

(٣) البيت من الوافر، وهو لعبد العزيز بن زرارة الكلابيّ في سيبويه ١/ ٢٨٨، وقواعد المطارحة ٣٤٥. وهو بلا نسبة في المقتضب ٣/ ٢٨٤، والأصول ٣/ ٤٧٤، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٩٤، والبصريات ٣١٨، وابن السيرافي ١/ ٢٨٣، ودقائق التصريف ٤٨٦، وتحصيل عين الذهب ١٩٦، والنكت ١/ ٣٥٤، والغرة لابن الدهان ١/ ٣٥٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٥٦.

(٤) هذا من الرجز، وهو لرؤبة في ملحقات ديوانه ١٧٣، وانظر المقاصد النحوية ١/ ٢٢٣. وهو بلا نسبة في سيبويه ١/ ٢٨٩، وابن السيرافي ١/ ٢٥٥، والمحتسب ١/ ١١٧، والخصائص ٢/ ٤٢٥، وتحصيل عين الذهب ١٩٦. والعدوات: جمع عدوة وهي: ناحية الوادي وجانبه، وجوف الوادي: أسفله، والملث: السحاب الدائم المطر، والغادي الذي يبدأ مطره من أول النهار، والأجش من السحاب: الذي فيه رعد، والحالك: الشديد السواد.

(٥) في الأصل: (فهلا).

فسَقَاهُ كُلُّ أَجَشَّ؛ لأنّه (أَسْقاهُ اللَّهُ): سَقَاهُ هذا الغَـيْمُ بِتَسْخِيـرِ اللَّهِ جَلَّ وعَـزَّ لَهُ، وهذا بمنزلَةِ: (لِـيُبْكَ يَـزِيدُ)؛ لأنَّ (لِـيُبْكَ) يَدلُّ على (يَبْـكِي)، فكذلِك: (أَسْقَاهُ اللَّهُ) يَدلُّ على: سَقاهُ الغَيْمُ، وكذلِك: (أَنْبَتَ اللَّهُ هذا البُسْتانَ) يَدُلُّ على: نَـبَتَ زَرْعُه وشَجَرُه.

وفي التّنزيلِ: (زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ المُشرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُم) [الأنعام: ١٣٧]، أَيْ: زَيَّـنَـهُ شُركاؤُهُم، فَدلَّ (زُيِّنَ لِكَثِيـرٍ مِن المُشْرِكِينَ) على فِعْلِ الفَاعِلِ، على مَا بيّنا في (لِيُـبْكَ يَـزِيدُ). فهذا وجهُ القِراءَةِ، وهذا البَيْتُ شِاهِدُهُ.

* * *
* *
*

بَابُ حَذْفِ الفِعْلِ
فِي غَيْرِ الأَمْرِ والنَّهْيِ والمَثَلِ(*)

الغَرضُ مِنْهُ أَنْ يُبَيّنَ ما يَجُوزُ في الفِعلِ المَحْذوفِ في غَيْرِ الأَمْرِ والنَّهْيِ والمَثَلِ مِمَّا لا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هذا البَابِ

ما الّذي يَجُوزُ في الفِعْلِ المَحْذوفِ في غَيْرِ الأَمرِ والنّهيِ؟ وما الّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِك؟

ولِمَ لا يَظْهَرُ الفِعلُ في هذا البَابِ؟ وهَلْ كُلُّ مَا كَثُرَ اسْتِعْمالُه بِالحَذْفِ فَإنّه لا يَظْهَرُ فيهِ الفِعلُ المَحْذوفُ؟ وما حَدُّ ذلِك؟

وما المَحْذُوفُ مِنْ قَولِهم: (أَخَذْتُهُ بِدِرْهَمٍ فَصَاعِدًا)؟ وما تَقْدِيرُه؟ وما دَلِيلُه؟ وهَلْ يَجُوزُ: (أَخَذْتُهُ بِدِرْهَمٍ فَزَائِدًا)؟ ولِمَ يَنْتَصِبُ (زَائِدٌ)؟ ولِمَ لا يَجُوزُ: (أَخَذْتُهُ بِدِرْهَمٍ فصَاعِدٍ)، كمَا يَجُوزُ: (أَخَذْتُه بِدِرْهَمٍ فَدِينَارٍ)؟ وهَلْ يَجُوزُ: (أَخَذْتُهُ بِدِرْهَمٍ وصَاعِدًا)؟ ولِمَ لا يَجُوزُ بِالوَاوِ؟ وهَلْ يَجُوزُ: (أَخَذْتُهُ بِدِرْهَمٍ ثُمّ صَاعِدًا)؟ ولِمَ كَانَت الفَاءُ أَكْثَرَ في هذا مِنْ (ثُمّ)؟

وما العَامِلُ في المُنَادى إِذا قُلْتَ: (يَا عَبْدَ اللَّهِ)؟ وما تَقْديرُه؟ وما دَلِيلُه؟ ولِمَ لا يَظْهرُ العَامِلُ فِيهِ؟ ولِمَ صَارَ (يَا) بَدلًا مِن اللّفْظِ بِالفِعلِ؟ وما الخِلافُ فيهِ؟ ولِمَ قَدَّرَهُ عَلَى[1]: يا أُرِيدُ عَبْدَ اللَّهِ، مَع أَنَّ: (أُرِيدُ عَبْدَ اللَّهِ) خَبَرٌ، و (يَا عَبْدَ اللَّهِ) لَيْسَ بِخَبَرٍ؟

وهَل اخْتِزالُ الفِعلِ اللّازِمِ يُخْرِجهُ إلى دَلالَةِ التَّضْمِينِ ومَا لَيْسَ بِخَبَرٍ؟

(*) العنوان في الكتاب ١/ ٢٨٩: « هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنّهي ».

(١) سيبويه ١/ ٢٩١.

وما في قَولِهم: (يَا إِيّاكَ) مِن الدَّلِيلِ على حَذفِ الفِعلِ مِن المُنادَى، و (إِيّاكَ أَعْنِي) هنا لَيسَ بِمُنادًى، وإنّما هو على: يا إِنْسانُ إِيّاكَ أَعْني؟

وبِمَ يَنْتَصبُ (زَيْدٌ) في قَوْلِهم: (مَنْ أَنْتَ زَيْدًا)؟ وما تَقْديرُه؟ وما دَليلُه؟ ولِمَ قَدَّرَه على[1]: مَنْ أَنْتَ تَذْكُرُ زَيْدًا؟ ولِمَ لا يَكونُ إلّا جَوابًا لِمَنْ سُئِلَ: (مَنْ أَنْتَ؟) فقالَ: (أنا زَيْدٌ)، فقِيلَ له: (مَنْ أَنْتَ زَيْدًا)؟ وهَلْ يَجوزُ فيهِ الرّفعُ؟ ولِمَ جَازَ؟ وما تَقْديرُ المَحْذوفِ في الرّفْعِ؟ ولِمَ قَدَّرَه على[2]: مَنْ أَنْتَ ذِكْرُكَ زَيدٌ، والذّكرُ لَيسَ بِزيدٍ؟ وما حَقيقتُه؟ وهَل هو على: مَنْ أَنْتَ ذِكْرُك اسْمُ زَيدٍ، [ظ٨٥] ثمّ يُحْذَفُ المُضافُ ويقومُ المضافُ إليه مَقامَه؟ ولِمَ قَلَّ الرّفْعُ فيهِ؟ وما وَجهُ إِجْرائِه كالمَثَلِ؟

وهَلْ يَجوزُ في سُؤالِ الرَّجُلِ عن غَيْرِهِ، فيقولُ المُجِيبُ: (هو زَيْدٌ)[3]، فيُقالُ لَه: (مَنْ أَنْتَ زَيْدًا)؟ ولِمَ جازَ هذا؟

وهَلْ يَجُوزُ أَنْ يُقالَ لِساكِتٍ لِمْ يَذكُرْ شَيئًا: (مَنْ أَنْتَ فُلانًا)؟ وما مَعْنى هذا؟ ولِمَ جَازَ في حَالِ ذِكرِ غَيْرِه لِرَجُلٍ أَنْ يُخَاطَبَ هو مِثْلَ هذا، ولَمْ يَتَكَلّمْ بِشَيءٍ؟

الجَوابُ

الّذي يَجُوزُ في الفِعلِ المَحْذوفِ في غَيْرِ الأَمرِ والنَّهيِ إذا كَثُرَ إلى حَدٍّ يَصِيرُ المعنى بِه أَظْهَرَ مِن الأَصْلِ إِلْزَامُه الحَذْفَ؛ لأنّ المعنى به أَظْهَرُ مع أنّه أَخَفُّ، ولا يَجُوزُ حَذْفُه مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ عَلَيْهِ؛ لأنّه لا يُفْهَمُ به المَعْنى، ولا أَنْ يُمْنَعَ مِن إِظْهارِه مع دَلِيلٍ عَلَيْه، إذا كَانَ الأَصْلُ مُساوِيًا لِلَفْظِ المَحْذوفِ في الكَثْرَةِ؛ لأنّه إذا ظَهَرَ فلأنّه الأَصْلُ مَع المُسَاواةِ، وإِن اخْتُزِلَ فلأنّه أَخَفُّ مِن غَيْرِ إخلالٍ بِإفْهامِ المَعْنى.

ولَيْسَ كُلُّ مَا كَثُرَ اسْتِعمالُه بِالحَذفِ فإنّه لا يَظْهَرُ فيهِ الأَصْلُ، ولكنْ لذلِك

(١، ٢) سيبويه ١/ ٢٩٢.

(٣) في الأصل: (وهل زيدٌ).

حَدٌّ، إذا بَلَغَه لَمْ يَجُزْ إِظْهارُ الأَصْلِ فِيـهِ للعِلّةِ الّتي بيّـنّا مِن أَنَّ الفَرعَ يَكونُ المَعْنى فِيـهَ أَظْـهرَ، وهـو الأَخَـفُّ.

وتَقولُ: (أَخَذْتُه بِـدِرْهَمٍ فَصَاعِدًا)، وتَـقْدِيرُه: فَذَهَبَ الثَّمَنُ صَاعِدًا[١]، ودَلِيلُه ذِكْـرُ الفَاءِ بعدَ الفِعلِ، وذلِكَ يُوجِبُ فِعْلًا ثَانيًا بَعدَ الفِعْلِ الأَوَّلِ؛ لأنّها تُرتِّبُ الفِعْلَ الثّانيَ في زَمَانٍ بَعدَ الأوّلِ، فالفَاءُ تَدلُّ على فِعْـلٍ مُبْهمٍ، و (صَاعِدًا) يَدُلُّ على الفِعلِ في زِيادَةِ الثَّمَنِ، فَلَمّا كَانَ ذِكْـرُ الفَاءِ يَدلُّ على فِعْـلٍ مُبْهَمٍ، وذِكْـرُ (صَاعِدًا) يَدُلُّ على صُعودِ الثَّمنِ، اقْتَضى ذلِك أَنْ يَكونَ التَّقْديرُ: فَـذَهَبَ الثَّمَنُ صَاعِدًا، أو: فَـزَادَ صَاعِدًا.

ويَجُوزُ: (أَخَذْتُـهُ بِـدِرْهَمٍ فَـزَائِدًا) على هذا التَّـفْسِيرِ. و (صَاعِدًا) في مَوْضِعِ الحَالِ، والعَامِلُ فِيـهِ: (ذَهَبَ الثَّمَنُ).

ولا يَجُـوزُ: (أَخَذْتُـهُ بِـدِرْهَمٍ فَصَاعِـدٍ)؛ لأنَّ (صَاعِـدًا) صِفَـةٌ لا يَحْسُنُ أَنْ تَـلِـيَ العَامِـلَ، ولكِـنْ لَوْ قُلتَ: (أَخَـذْتُـهُ بِـدِرْهَمٍ فَـدِيـنارٍ) جَازَ؛ لأنّه اسْمُ جِنْسٍ.

ولا يَجُوزُ: (أَخَذْتُه بِـدِرْهَمٍ وصَاعِدًا)؛ لأنّ الوَاوَ لا تُـرَتِّبُ، فلا تَـقْتَضي فِعْلًا بَعْدَ الفِعْلِ الأَوّلِ، والتَّـرْتِيبُ في الحَقِيقَةِ لا يَكُونُ إلّا بِفعلٍ بَعْدَ فِعْلٍ إذا كَانَ التَّرتِيبُ في الزَّمَانِ؛ لِكَونِ الثَّانِي بَعْدَ الأوّلِ، ولكِنْ يَجُوزُ في (ثُمَّ)، تَقولُ: (أَخَذتُه بِدِرْهَمٍ ثُمَّ صَاعِدًا)، إلّا أنَّ الفَاءَ أَكثَـرُ في الاسْتِعْمالِ؛ لأنّه يَجْري في المَتَاعِ الوَاحِدِ، فالأَمْـرُ بينَ الثّاني والأوّلِ قَـرِيبٌ.

وتَقولُ: (يَا عَبْدَ اللَّهِ)، فهذا يَنْـتَصبُ بِـفِعْلٍ مَحْذُوفٍ، واختَـلَفُوا في تَقْدِيرِه: فقدَّرَهُ سِيبويهِ على[٢]: يَا أُرِيدُ عَبْدَ اللَّهِ؛ لأنّه إذا قَالَ: (يَا عَبْدَ اللَّهِ) فَقَدْ دَلَّ على أنّه يُرِيدُ عَبْدَ اللَّهِ. وخَالفَ ذلِك ابنُ السَّرَّاجِ[٣]؛ لأنّ هذا التَّـقْديرَ يُوجِبُ أنَّ النِّداءَ

---

(١) في الأصل: (فصاعدا).

(٢) سيبويه ١/ ٢٩١.

(٣) يذهب ابن السراج في أصوله إلى أن حرف النداء نائب عن فعل وأن هذا الفعل مستغنًى عنه، وهو =

خَبَرٌ، إِذْ[1]: (أُرِيدُ عَبْدَ اللَّهِ) خَبَرٌ، ولَيسَ الأَمرُ كذلِك، بِإجْماعٍ أَنَّ النّداءَ لَيْسَ بِخَبَرٍ، فعَدَلَ عَنْ هذا التّقْديرِ؛ لهذه العِلّةِ. فَقُلْنا له: فمَا تَقْدِيرُ العَامِلِ فيهِ؟ فقَالَ كَلامًا يَدلُّ عَلَى مَا أَشْرَحُهُ، وهو أنَّ المَصْدَرَ أَصْلٌ للأفعالِ، يُؤخَذُ مِنْه فِعْلٌ على جِهَةِ الخَبَرِ، وفِعْلٌ لَيسَ بِخَبَرٍ، كفِعلِ الأَمْرِ، فكذلِك يُمْكِنُ أَنْ يُؤخذَ منهُ فِعْلٌ لَيْسَ بِخَبَرٍ يَدُلّ على النِّداءِ، وذلِك أَنَّ الإرادَةَ يُؤخَذُ مِنْها: (أَرادَ) وهو خَبَرٌ، ويُؤخَذُ مِنها: (أَرِدْ) وهو أَمْرٌ، لَيْسَ بِخَبَرٍ، فكذلِك تَقْدِيرُه أَنْ يُؤخَذَ مِنْها فِعْلٌ لَيْسَ بِخَبَرٍ يَدلُّ على النِّداء، ويَكُونُ على بَعْضِ أَبْنيَةِ الأَفْعالِ، كَأنَّه في التَّمْثِيلِ، وإِنْ لَمْ يُتَكَلَّمْ بِه على هذا المَعْنى: (يَا رَادَ عَبْدَ اللَّهِ)، فَيَكونُ (رَادَ) يَدُلُّ على النِّداءِ، كما يَدُلُّ (أَرِدْ)[2] عَلَى الأَمْرِ، وإِنْ لَمْ يُسْتَعْمَلْ ذلِك الفِعْلُ على هذا المَعْنى، ولكنَّه مَدْلولٌ عَلَيْهِ، وإِنْ كَانَ قَدْ أُهْمِلَ للاسْتِغْناءِ بـ (يا) اسْتِغْناءً لازِمًا حتّى يَسْقُطَ بِمِثْلِ ما سَقَطَ الفِعْلُ [و٨٦] في هذا البَابِ، وهو الكَثْرةُ إلى حَدٍّ يَصِيرُ المَعْنى بِهِ أَظْهَرَ، وهو أَخَفُّ، ولَمْ يَحْتَجْ إلى فِعْلٍ بِهذِه المَنْزلَةِ يُذْكَرُ في غَيْرِ بَابِ النِّداءِ، فخَرجَ من الكَلامِ رَأسًا، ولَمْ يَخْرُجْ لأنّهُ يُحْتاجُ إِلَيْهِ[3] في كَلامٍ آخرَ، وإِن اسْتُغْنِي عنه في هذا الكَلامِ.

ولِلمُحْتجِّ لِسِيبَويهِ أنْ يَقولَ: إِنَّ الفِعلَ المَحْذُوفَ إذا لَزِمَ حَذفُه صَارَ بِمَنزِلَةِ مَا يَدلُّ على المَعْنى دَلالَةَ التَّضْمِينِ؛ لأنَّهُ يَدُلُّ عَلَيْه مِن غَيْرِ ذِكْرِ لَفْظٍ مَوْضوعٍ لَهُ، فيَخْرُجُ عنْ مَعْنى الخَبَرِ لهذه العِلَّةِ، فإذا قُدِّرَ بِالذِّكْرِ لَه رَجعَ إلى مَعْنى الخَبَرِ للتَّصْريحِ الّذي وَقَعَ بِه، ولَيْسَ يَجوزُ أَنْ يَكونَ النِّداءُ على مَعْنى الخَبَرِ؛ لأنّه لا يَجُوزُ

= يقدره بأنادي أو أعني أو غيره، قال في الأصول ١/ ٣٣٣: « وينبغي أن تعلم: أن حق كل منادى النصب من قبل أن قولك: يا فلان ينوب عن قولك: أنادي فلانًا؛ لأن قولك: (يا) هو العمل بعينه وأنه فارق سائر الكلام؛ لأن الكلام لفظ يغني عن العمل، وهذا العمل فيه هو اللفظ، فإن قلت: ناديت زيدًا بعدَ قولِكَ: يا زيد، وهو مثل قولِكَ: ضربت زيدًا بعدَ علمِكَ ذلكَ به، فتأملْ هذا فإنه منفرد به هذا الباب »، وقال في ١/ ٤١: « فأما (يا زيد) وجميع حروف النداء فتبين استغناء المنادي بحرف النداء ».

(١) في الأصل: (إذا). (٢) في الأصل: (يرد أدل).

(٣) في الأصل: (إليها).

التَّصْريحُ بالفِعلِ العَامِلِ فيـهِ.

واحْتَـجَّ بِـقَولِـهم: (يَـا إِيّـاكَ أَعْنـي) مِنْ جهـةِ أنّه فـي مَعْنى المُـنَادى[١]، وإِنْ ظَهَـرَ عَـامِلُـه مع أنَّ تَـقْديـرَه: يَـا إِنْسانُ إِيّـاكَ أَعْني، فالمَعْنى يَـؤُولُ إلى شَيءٍ وَاحِدٍ.

وتَقولُ: (مَنْ أَنْتَ زَيْدًا) في جَوَابك لِمَن[٢] سُئِلَ عنْ نَفْسِه، فقالَ: (أَنَا زَيْدٌ)؛ لِيُعرِّفَ نَفْسَهُ بِذِكْـرِ زَيْدٍ، فيُـقالُ[٣] لَـهُ: (مَنْ أَنْتَ زَيْـدًا)، أيْ: لَيْسَ نَعْرِفُكَ بِهذا، وتَقْديرُه: مَنْ أَنْتَ تَذْكُـرُ زَيْدًا، مُعَـرِّفًا بِنفسِه بهِ؛ لأنّ الحالَ تَعْريفٌ بِما اقْتَضاهُ مَعْنى الجَوابِ لِمَن حَاوَلَ أَنْ يُعَـرِّفَ نَفسَه بِذِكْرِ زَيْدٍ، وإِنّما[٤] يَكُونُ الجَوابُ بِحَسَبِ مَا ابْـتَدَأَ بِه مِن الكَلامِ، فَـإِذا قِيلَ: (مَنْ ضَرَبْتَ؟) فَقالَ المُجِيبُ: (زَيْدًا) دَلَّ على: ضَرَبْتُ زَيْدًا، وإِنْ قَـالَ: (مَنْ قَـتَلْتَ؟)، أو: (مَنْ أَهَنْتَ؟)، أو: (مَنْ أَكْـرَمْتَ؟) فعلى هذا القِـيَاسِ، فكذلِك إذا قَالَ وقد طُلِبَ منه أَنْ يُعَـرِّفَه بِنَفْسِه، فقالَ: (أَنَا زَيْـدٌ)، فالحَالُ حَالُ تَعْـريفٍ قَدْ فَهِمَها المُخَاطَبُ والمُتَـكَلِّمُ. فإذا قِيـلَ: (مَنْ أَنْتَ زَيْدًا) فَـكَأَنّه قِـيلَ: مَنْ أَنْتَ تُعَـرِّفُ زَيْدًا بِهذا الاسْمِ.

ويَجُوزُ فيهِ الرَّفْعُ، على تَقْدِيرِ: مَنْ أَنْتَ ذِكْـرُكَ زَيْدٌ، وتَحْقِيقُه: مَنْ أَنْتَ ذِكْـرُ اسْمُ زَيْدٍ، إِلّا أَنّه حَذَفَ المُضافَ وأَقَامَ المُضَافَ إليهِ مُقامَه، وقد جَرَى كالمَثَلِ؛ إذْ سُمِعَ عَرَبيٌّ يَذكُـرُ رَجُلًا، فَقالَ لِرَجُلٍ: (سَأَلْتُكَ مَنْ أَنْتَ زَيْدًا)، أَيْ: أَنْتَ في تَركِكَ البَيانَ عن هذا المذكورِ بِمنْزِلَةِ الّذي قِيلَ لَهُ: (مَنْ أَنْتَ زَيْدًا)، فهذا مَثَلٌ عَلَى نَحْوِ: (أَطِـرِّي إِنَّكِ نَاعِلَـةٌ).

* * *

مَسَائِلُ مُتَّصِلَةٌ بِهذا البَابِ

مَا عَامِلُ الإِعْرَابِ في (أَنْتَ) مِن قَوْلِهم: (أَمّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ مَعَك)؟ وما

---

(١) في الأصل: (المنادل).

(٢) في الأصل: (لامن).

(٣) في الأصل: (فيقل).

(٤) في الأصل: (إنما).

تَقْدِيرُ المَحْذوفِ؟ ومَا دَلِيلُه؟ وما المَانِعُ مِن إظْهَارِه؟

وما الشَّاهِدُ في قَولِ عبّاسِ بنِ مرداسٍ[(١)]:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ ....

ولِمَ وَجَبَ أَنَّ (مَا) عِوَضٌ في هذا؟

وما نَظِيرُه في الحَذْفِ والعِوَضِ؟

ولِمَ صَارَ لُزومُ (مَا) فِيهِ أَحَقَّ مِنْه [في][(٢)]: (آثِرًا مَا)؟

ولِمَ لا يَجُوزُ رَفعُ: (أَنْتَ) بَعدَ (أمّا) بالابْتِداءِ، عَلَى أنْ تَكونَ: (مَا) كَافّةً، كمَا هِيَ في قَوْلِهِ:

.... بَعْدَمَا أَفْنَانُ رَأْسِكِ ....

ومَا الفَرقُ بَيْنَ (إِذْ)، و (أَنْ) في هذا المَوْضِعِ مَع اتِّفَاقِ مَعْناهُما حَتَّى صَارَتْ (إِذْ) لا يُحْذفُ مَعَها الفِعلُ، و (أَنْ) في (أَمَّا) لا يُذْكَرُ بَعْدَها[(٣)] الفِعْلُ؟

وما الفَرقُ بَينَ: (إِمَّا كُنْتَ مُنْطلِقًا انْطَلَقْتُ مَعَك)، وبَينَ (أَمّا) بِالفَتْحِ حتّى لا تَظْهَرَ مَع (أَمَّا)، ولا تُحْذَفُ مع (إِمّا)؟

ومَا مَعْنى: (إِمَّا لا)[(٤)]؟ ولِمَ جَازَ؟

وما عَامِلُ الإعْرابِ في: (مَرْحَبًا وأَهْلًا)؟ وما تَقْديرُ المَحْذوفِ مِنْه؟ وما دَلِيلُه؟ ولِمَ لا يَظْهَرُ الفِعْلُ فِيه؟

وما تَقْديرُ العَامِلِ في قَولِهم: (إِنْ تَأتِ فَأَهْلَ اللَّيْلِ وأَهْلَ النَّهَارِ)؟ وما دَلِيلُ المَحْذُوفِ؟ ولِمَ لا يَظْهَرُ؟

---

(١) العباس بن مرداس بن أبي عامر بن حارثة السلمي، من شعراء مضر وفرسانها، أسلم بعد حنين، وكان من المؤلفة قلوبهم، وممن حسن إسلامه منهم، ومات في خلافة عمر بن الخطّاب. انظر ترجمته في الإصابة في تمييز الصحابة ٣/ ٦٣٣، والأغاني ١٤/ ٢٩٤.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) في الأصل: (في بعدها).

(٤) في الأصل: (إما لي).

وكَيْفَ يَقولُ الرَّادُّ؟ وما تَقْدِيرُ كَلامِه إذا قَالَ: (وبِكَ أَهْلًا وسَهْلًا)، أو قَالَ: (وبِكَ أَهْلًا)؟

وما مَعْنى قَوْلِهِ[1]: « جِئْتَ بِـ (بِكَ) لِتُبَيِّنَ مَنْ تَعْني »؟

وما الشَّاهِدُ في قَولِ طُفَيْلٍ:

وبِالسَّهْبِ مَيْمُونُ النَّقِيبَةِ ....

وقَوْلِ الآخَرِ:

إِذَا جِئْتُ بَوَّابًا لَهُ ....

وما قِسْمةُ الفِعْلِ في الإِضْمَارِ والإِظْهارِ؟

وما الّذي لا يَجُوزُ إِضْمارُه؟ ومَا الّذي لا يَجُوزُ إلّا إضمَارُهُ؟ وما الّذي يَجُوزُ إِضْمارُه وإِظْهارُه؟ [ظ٨٦].

الجَوَابُ

عَامِلُ الإعْرابِ في (أَنْتَ) مِن قَوْلِهم: (أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ مَعَك) (كُنْتُ) المَحْذوفَةُ[2]، وتَقْديرُه: أَنْ كُنْتُ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ مَعَك، ودَليلُه كَثْرةُ مُصَاحَبَةِ (أَنْ) للفِعْلِ على الاخْتِصاصِ بِهِ مَع العِوَضِ المُعَاقِبِ، وهو (مَا)، والمَانِعُ مِنْ إِظْهارِ الفِعلِ العِوضُ المُعَاقِبُ، كمَا يَمْتَنعُ في سَائِرِ النَّظائِرِ، منْ نَحْوِ: (زِنْدِيقٍ) (زَنادِقَةٍ)، الهَاءُ فِيهِ عِوَضٌ مِن يَاءِ (زَنَادِيقَ)، ولا تَجْتَمعُ مَع اليَاءِ.

وقَالَ عَبّاسُ بنُ مِرْداسٍ:

٢٧٦ أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ[3]

---

(١) سيبويه ١/ ٢٩٥.

(٢) في الأصل: (والمحذوفة).

(٣) البيت من البسيط، وهو للعباس بن مرداس في ديوانه ١٠٦ برواية: (أما كنت)، وانظر تحصيل عين الذهب ١٩٧، وابن يعيش ٢/ ٩٩، ٨/ ١٣٢، والمقاصد الشافية ٢/ ٢٠٩. وهو لبعض هذيل في المفصل ١٠٣، والانتخاب ٥٨. وهو بلا نسبة في سيبويه ١/ ٢٩٣، ومنازل الحروف ٣٩، والحجة =

فهذا شَاهِدٌ في: (أَمّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انطلقْتُ مَعَك).

ونَظِيـرُه في الحَذْفِ والعِوضِ: (إمّا لا)[١]، ومَعْناهُ: افْعَلْ كَذا إِنْ كُنْتَ لا تَـفْعَلُ غَيْـرَه، فصَارَت (مَا) و (لا) عِوَضًا مِمّا حُذِفَ.

ونَظِيرُه في لُـزُومِ (مَا) قَوْلُهم: (افْعَلْه آثِـرًا مَا)، أَيْ: تَابِعًا أَثَـرًا مَا، ولُـزُومُ (مَا)[٢] في (أَمَّا أَنْتَ) أَحَقُّ مِنْهُ في هذا، إلاّ أَنَّ هناكَ مَحْذوفًا يُطَالِبُ بِخَلَفٍ مِنْه مَع تَأكِيدِ المَعْنى، ولَيْسَ في قَولِـهِم: (آثِـرًا مَا) مَحْذوفٌ، وإِنّما هو مَوضِعُ تَأْكِيـدٍ بِمَنزلَةِ: (لا بدَّ مِنْ ذَا).

ولا يَجُوزُ رَفْعُ (أَنْتَ) بَعدَ (أَمّا) بِالابْـتِداءِ على أَنْ تكونَ (مَا) كَافّةً، كمَا تَـكونُ في قَولِه:

٢٧٧ .... بَـعْـدَمَـا أَفْـنَـانُ رَأْسِـكَ ....[٣]

لاجْتِماعِ سَبَـبَـيْنِ: أَحَدُهما اخْتِصاصُ (أَنْ) بِالفِعْلِ. وأمّا الآخَرُ فالجَوابُ[٤] في: (انْطَلَقْتُ مَعَك)، مَع أَنَّ الخَبَـرَ سُمِعَ مَنْصُوبًا كَمَا جَاءَ في قَوْلِه:

أَبَـا خُـرَاشَـةَ أَمّـا أَنْـتَ ذَا نَـفَـرٍ ....

فهذا لا يَكونُ إِلّا عَلَى الفِعْلِ.

و (إذْ) في هـذا المَوْضِعِ بِمَنْزلَةِ (أَنْ) في المَعْنى، إِلّا أَنَّ (أَمّا) لا يَظْهَرُ بَعْدَها الفِعْلُ، و (إِذْ) لا يُحْذَفُ بَعْدَها؛ لأنَّ (إِذْ) لا يَـكْثُـرُ مُصَاحَبَـتُها للفِعْلِ على الاخْتِصاصِ بِه، كمَا هو في (أنْ).

والفَرقُ بَيْنَ: (أَمّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انطَلَـقْتُ مَعَك) وبَـيْنَ (إِمَّا) بِالكَسْرِ، حتّى

= للفارسي ٤/ ٣٨٦، والمسائل المنثورة ١٤٥، والمنصف ٣/ ١١٦، والخصائص ٢/ ٣٨١، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٢٤٣، والنكت للأعلم ١/ ٣٥٦، وقواعد المطارحة ٢٥٦، والمقرب ٣٣٦، والموشح ٢٤٦.

(١) في الأصل: (إما لي).

(٢) في الأصل: (ولزوما).

(٣) مر البيت سابقًا. انظر تخريج الشاهد رقم (٢٨).

(٤) في الأصل: (الجواب).

لَمْ يَجُزْ مَع الكَسْرِ إلّا إظْهارُ الفِعْلِ، تقولُ: (إمّا كُنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ مَعَك)، أَنَّ (أَمّا) بِالفَتحِ خَلُصَ لَها أَنْ يَكونَ (ما) فِيها عِوَضًا مُعاقِبًا، ولَمْ يَخْلص لِـ (إمَّا)[١] بِالكَسْرِ؛ لأنَّ لها نَظائرَ مِنْ حُرُوفِ الجَزاءِ تُطالِبُ بِدُخولِ (مَا) فيها على حَدِّ مَا دَخَلَتْ في تِلك الأَحْرفِ، وهو التَّأكِيدُ، كقَولِه: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ ﴾ [النساء: ٧٨]، و (مَتَى مَا تَأتِ[٢] أُكْرِمْكَ)، وفي أَخَواتِها على هذا المِنْهاجِ.

وتَقُولُ: (مَرْحَبًا وأَهْلًا)، ودَلِيلُ المَحْذوفِ ذِكْرُ المَصْدَرِ الّذي يَقْتَضي فِعْلًا[٣]، مَع أَنَّه إنّما يُقَالُ في حَالِ الدُّعَاءِ للجَائِي إلى غَيْرِه طَالِبًا حَاجَةً، أو لِبَعْضِ الأَسْبابِ، فتَقولُ: (مَرْحَبًا وأَهْلًا)، وتَقْديرُه: رَحُبَتْ بِلادُك وأَهِلَتْ، ورَحُبَ مَطْلَبُكَ وأَهِلَ، أيْ: اتَّسَعَ الأَمْرُ لَكَ، ولَمْ يَضِقْ عَلَيْكَ، فهذا يَقْتَضي أَنْ يُقالَ في حَالِ قَصْدِهِ لِحَاجَةٍ، ولا يَظْهَرُ الفِعْلُ؛ لأنّه قد صَارَ كالمَثَلِ.

وتَقُولُ: (إنْ تَأتِ فَأَهْلَ اللَّيْلِ وأَهْلَ النَّهارِ)، أَيْ: إنْ تَأْتِنا فَأَهْلَ اللَّيْلِ وأَهْلَ النَّهارِ، ودَلِيلُه الفَاءُ الّتي تُوجِبُ فِعْلًا في مَعْنى الفِعْلِ الأَوَّلِ يَقَعُ بَعْدَه، ولا يَظْهَرُ فيهِ الفِعْلُ؛ للكَثْرَةِ الّتي بيّنّا.

ويَقولُ الرَّادُّ في الكَلامِ الأَوّلِ: (وبِكَ وأَهْلًا)، فَكَأَنَّه لَفظَ بِقَولِهِ: (مَرْحَبًا) ورَدَّ مِثْلَ مَا حُيِّيَ[٤] بِهِ، وإِذْ قَالَ: (وبكَ أَهْلًا وسَهْلًا) فقد رَدَّ مِثْلَ مَا حُيِّيَ بِه، وزَادَ بقَولِه: (أَهْلًا وسَهْلًا)، فصَارَ قَدْ حَيّا بِأَحْسَنَ مِنْها.

و [مَعْنى][٥] قَوْلِه: [« جِئْتَ بِـ (بِكَ) لِتُبَيِّنَ مَنْ تَعْني » أنَّهُ لا يُرِيدُ بِه الفَائِدَةَ][٦]،

---

(١) في الأصل: (يخلص إما).
(٢) في الأصل: (تأتي).
(٣) في الأصل: (فعل).
(٤) في الأصل: (حيا).
(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.
(٦) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، والواضح أن في الأصل كلامًا ساقطًا.

بَلْ إنّما هو للبَيَانِ، لا لفَائِدَةِ الخَبَرِ، لأنَّ[1] ما يُذْكَرُ للبيانِ خلافُ مَا يُذْكَرُ للفَائِدَةِ؛ إِذْ أَحَدُهُما بِمَنْزِلَةِ التَّذكِيرِ لِمَا يَعْلَمُه المُخَاطَبُ، والآخَرُ إِيجَابُ عِلْمِ مَا لَمْ يَكُنْ[2] يَعْلَمُه.

وقَالَ طُفَيلٌ:

٢٧٨ وبِالسَّهْبِ مَيْمُونُ النَّقِيبَةِ قَوْلُهُ ... لِمُلْتَمِسِ المَعْرُوفِ أَهْلٌ ومَرْحَبُ[3]

[و٨٧] فهذا شَاهِدٌ في الرَّفْعِ، إلّا أنّه لا يَظْهَرُ الرّافِعُ، كمَا لا يَظْهَرُ النّاصِبُ.

وقَالَ الآخَرُ:

٢٧٩ إِذَا جِئْتُ بَوَّابًا لَهُ قَالَ: مَرْحَبًا ... أَلا مَرْحَبٌ وَادِيكَ غَيْرُ مَضِيقِ[4]

فهذا شَاهِدٌ في الرَّفْعِ والنَّصْبِ.

وقِسْمَةُ الفِعْلِ في الإضْمَارِ والإظْهارِ على ثَلاثَةِ أَوْجهٍ: فِعْلٌ لا يَجُوزُ إِضْمَارُه، وفِعْلٌ لا يَجُوز إلّا إِضْمَارُه، وفِعْلٌ يَجُوزُ إِضْمَارُه وإِظْهَارُه. فالفِعْلُ الّذي لا يَجُوزُ إِضْمَارُه هو الّذي لا دَلِيلَ عَلَيْه، والفِعْلُ الّذي لا يَجُوزُ إلّا إِضْمَارُه هو الّذي لا يَكْثُرُ الحَذْفُ فيهِ حَتّى يَكونَ المَعْنى به أَظْهَرَ مِن الأَصْلِ، مع أنّه أَوْجَزُ، فلا يَجُوزُ إِظْهَارُه لِهذِه العِلّةِ مِن أَنَّ المَعْنى بِمَا أُبْقِيَ أَظْهَرُ، وهو

---

(١) في الأصل: (لا). (٢) في الأصل: (يمكن).

(٣) البيت من الطويل، وهو لطفيل الغنوي في ديوانه ٥٤، وانظر سيبويه ١/ ٢٩٦، والزاهر ١/ ٣٣٦، وابن السيرافي ١/ ١٢٨، وفرحة الأديب ٤٤، والنكت ١/ ٣٥٨، وتحصيل عين الذهب ١٩٨، وابن يعيش ٢/ ٢٩. وهو بلا نسبة في المقتضب ٣/ ٢١٩، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٩٦، والمنصف ٣/ ٣٧. والسهب: الفضاء، والنقيبة: الطبيعة.

(٤) البيت من الطويل، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ٢٨٣ برواية:

ولمّا رآني مقبلًا قال مرحبًا ... ألا مرحبًا واديك غير مضيق

وانظر البيت برواية سيبويه والرماني منسوبًا إلى أبي الأسود في سيبويه ١/ ٢٩٦، ومجاز القرآن ٢/ ١٨٦، والزاهر ١/ ٣٣٦، وابن السيرافي ١/ ٧٢، وفرحة الأديب ٣٥. وهو بلا نسبة في المقتضب ٣/ ٢١٩، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٩٦، والأضداد ٢٥٨، وشرح القصائد السبع ١٨٩، وتحصيل عين الذهب ١٩٨، والنكت ١/ ٣٥٩، والمخصص ٣/ ٤٦٨.

أَوْجَـزُ. والّذي يَجُوزُ إِضْمَارُه وإِظْـهَارُه هو الّذي لَمْ يَبْـلُغْ في الكَـثْـرَةِ هذا الحدَّ مِمّا عَلَيْـهِ [دَلِـيـلٌ][1].

* * *
* *
*

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.